

OSTOUR
سأطور

دورية نصف سنوية علمية محكمة تعنى بالدراسات التاريخية
A Bi-annual Peer-reviewed Journal for Historical Studies

العدد 22 - شباط / فبراير 2025
Issue 22 - February 2025

p-ISSN 2410-0870 | e-ISSN 2789-3251

OSTOUR سياطور

Academic Advisory Committee الهيئة الاستشارية

Ahmed Abu shouk	أحمد أبو شوك
Burhan koroğlu	برهان كوراوغلي
Jamaa Baida	جامع بيضا
Jocelyne Dakhila	جوسلين داخلية
Halima Ferhat	حليمة فرحات
Hayat Al Hajji	حياة الحجي
Halet Eren	خالد إرن
Khalid Ziadeh	خالد زيادة
Hayrettin Yucesoy	خير الدين يوجه سوي
Sayyar Al-Jamil	سيار الجميل
Seyyed Hossein Nasr	سيد حسين نصر
Abdel-raouf Sinno	عبد الرؤوف سنو
Abdulmajid Kaddouri	عبد المجيد القدوري
Fethi lissir	فتحي ليسير
Muhammed Arnaut	محمّد الأرنؤوط
Mohamed Almoubaker	محمّد الميكر
Mohammed Harb Farzat	محمّد حرب فرزات
Muhammad Adnan Al-Bakhit	محمّد عدنان البخيت
Moza Aljaber	موزة الجابر
Nacereddine Saidouni	ناصر الدين سعيدوني
Houari Touati	هوارى تواتي
Wajih Kawtharani	وجيه كوثراني

Copy-Editing

Abdelwaheb Souissi
Amel Fayeck
Nabil Hussein

الادقيق

عبد الوهاب سويسى
أمال فياش
نبيل حسين

Design and Production

Ahmad Helmy
Souhail Jellaoui
Moustafa Abuelnass

تصميم وإخراج

أحمد حلمي
سهيل جلاوي
مصطفى أبوالناس

Editor-in-chief

Abderrahim Benhadida

رئيس التحرير

عبد الرحيم بنحاددا

Managing Editor

Ayat Hamdan

مدير التحرير

آيات حمدان

Editorial Secretary

Omar Almagharebi
Dalya Younis

سكرتيرا التحرير

عمر المغريبي
داليا يونس

Editorial board

Amal Ghazal
Cengiz Tomar
Lahcen Hafidi Alaoui
Hayet Amamou
Dina Rizk Khoury
Adel Manna
Abdelahad Sebti
Abdelhamid Henia
Abdulrahman Alebrahim
Abdullatif Al Humaidan
Amr Osman
Fatima Al Zahraa Guechi
Mohammad Jamal Barout
Mohamed Houbaida
Mustafa Aquil
Nasser Soliman
Naglaa Mekkawi
Nahar Nori
Hind Abushaar

هيئة التحرير

أمل غزال
جنكيز تومار
حسن دافظي علوي
حياة عمامو
دينا رزق خوري
عادل مناع
عبد الأحد السبتي
عبد الحميد هنية
عبد الرحمن الإبراهيم
عبد اللطيف الحميدان
عمرو عثمان
فاطمة الزهراء قشي
محمد جمال باروت
محمد حبيدة
مصطفى عقيل
ناصر سليمان
نجلاء مكاوي
نهار نوري
هند أبو الشعر

جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العناوين التالية:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شارع الطرقة، منطقة 70، وادي البنات، الطعائن، قطر

هاتف: 40356888 - 00974 | فاكس: 44831651 - 00974

أو على البريد الإلكتروني للمجلة: ostour@dohainstitute.edu.qa

OSTOUR سأطور

دورية نصف سنوية علمية محكمة تعنى بالدراسات التاريخية
A Bi-annual Peer-reviewed Journal for Historical Studies

العدد 22 - شباط/ فبراير 2025

Issue 22 - February 2025

لا تعبر آراء الكُتّاب بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



جميع الحقوق محفوظة لمعهد الدوحة للدراسات العليا
والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات





Contents

المحتويات



Articles	5	دراسات
Soumaya Louhichi	7	سمية اللوحيشي
Contemporary Historical Methodologies: From Comparative History To Connected History		في المناهج التاريخية المعاصرة: من التاريخ المقارن إلى التاريخ المتصل
Lassaad Yansi	25	الأسعد يانسي
The Scientific Journey through Biographical Dictionaries: Examples from the 17 th and 18 th Centuries		الرحلة العلمية من خلال كتب التراجم: نماذج من القرنين 11-12هـ / 17-18م
Mounir Snoussi	42	منير السنوسي
The History of the Beginnings of the French Protectorate of Tunisia (1881-1884)		في تاريخ بدايات الحماية الفرنسية على البلاد التونسية (1881-1884)
Muhannad Abu Sarah	62	مهند أبو سارة
The Evolution of Social Roles and Intellectual Orientations among Jerusalem's Notables during the Nineteenth and Early Twentieth Centuries		تطور الأدوار الاجتماعية والتوجهات الفكرية لدى الأعيان المقدسيين خلال القرن التاسع عشر وبواكير القرن العشرين
Amr Al Mallah	77	عمرو الملاح
A War of Telegrams: The Young Turk Revolution and the Anti-Notables Movement in Aleppo 1908-1913		حرب البرقيات: ثورة تركيا الفتاة والحركة المضادة للأعيان في حلب 1908-1913
Taqadum Al-Khatib	96	تقادم الخطيب
The Roots of the 1919 Egyptian Revolution from the Perspective of the German Archives		جذور الثورة المصرية 1919 من منظور الأرشيف الألماني
Munir Fakher Eldin	123	منير فخر الدين
From Kushan to Caravan: Toward a Historical Framework for Studying Land Governance and the Colonization of Palestine		من الكوشان إلى الكارافان: نحو إطار تاريخي لدراسة حوكمة الأرض واستعمار فلسطين





Translations 143

- Ross Edmond Dunn 145
Translated by: Ahmed Bouhsane
World History Education around the World
- روس إدموند دان
ترجمة: أحمد بوحسن
تعليم تاريخ العالم عبر العالم

Book Reviews 179

- Said El Hajji 181
The Conditions of Confession and the Relativity of Truth in the Memory of the Political Actor: Review of Disclosures of Memory and Documents as Witnesses by M'Barek Bouderkka (Abbas)
- سعيد الحاجي
شروط البوح ونسبية الحقيقة في ذاكرة الفاعل السياسي: قراءة في كتاب "بوح الذاكرة وإشهاد الوثيقة" لامبارك بودركة (عباس)
- Abdelhak Tahri 189
From the History of Moroccan Thought in the Nineteenth Century: Review of Morocco in the Face of Colonialism: Studies on the Question of Borders and Reform
- عبد الحق الطاهري
من تاريخ الفكر الإصلاحي المغربي في القرن التاسع عشر: مراجعة كتاب "المغرب في مواجهة الاستعمار: دراسات في مسألة الحدود والإصلاح" لأحمد العماري
- Youssef Madrari 202
Review of The History of the Print and Publishing Movement in Morocco During the Protectorate Period (1912–1955)
- يوسف مدراري
مراجعة كتاب: تاريخ حركة الطباعة والنشر في المغرب خلال فترة الحماية (1912-1955)

Primary Sources 211

- Mahmoud Muhareb 213
The Israeli Army's Overseas Volunteers in the War of 1948
- محمود محارب
جادل ومادل: المجندون من خارج البلاد للجيش الإسرائيلي في حرب عام 1948



دراسات Articles



في المناهج التاريخية المعاصرة: من التاريخ المقارن إلى التاريخ المتصل

Contemporary Historical Methodologies: From Comparative History To Connected History

سيطر التاريخ المقارن على المجال العلمي خلال عقود عديدة، وانشغل به الباحثون تنظيرًا وممارسةً وتطويرًا، ولم تستطع منهجية أخرى، خلال فترة طويلة، منافسته وفرض نفسها بدلاً منه، حتى نادى بعضهم بتتويجه "ملك المناهج التاريخية". لكنّ المتغيرات السياقية التي عايشها العالم بأكمله خلال العقود الأخيرة، خاصة مع العولمة، هزّت "عرش" التاريخ المقارن، وأفرزت الساحة العلميّة "شبكة" من المنهجيات التي تستجيب لمتطلبات السياق الجديد. وتسعى هذه الدراسة إلى التعريف بأهم المقاربات والمناهج التاريخية المعاصرة التي ما زالت في أوج ديناميكيّتها وتطورها، منها: تاريخ التداول الثقافي والتاريخ المتصل والتاريخ المتشابك والتاريخ المتقاطع والتاريخ عبر القومى.

كلمات مفتاحية: التاريخ المتصل، التاريخ المتقاسم، تاريخ التداول الثقافي، التاريخ المتشابك، التاريخ المتقاطع.

Comparative history has dominated the academic arena for decades, with researchers engaging with it in theory, practice and development. Because no other methodology could compete with or replace it for a long time, some scholars crowned it the "king of historical methods". But contextual variables affecting the whole world in recent decades (especially due to globalization) have challenged the authority of comparative history, and the academy has produced a "network" of methods adapted to the needs of new contexts. This study presents the main contemporary historical approaches and methodologies that remain highly dynamic and advanced: connected history, shared history, cultural transfer, transnational history, histoire croisée, and entangled history.

Keywords: Connected History, Shared History, Cultural Transfer, Histoire Croisée, Entangled History.

* باحثة متخصصة في التاريخ العثماني المتأخّر وتاريخ نشأة الجمهورية التركية في جامعة فرانكفورت في ألمانيا.
Researcher Specializing in Late Ottoman and Contemporary Turkish History at the University of Frankfurt in Germany.

louhichi.guezel@yahoo.com

مقدمة

كُرست الكتابات التاريخية الحديثة اهتمامها، خلال عقود عديدة، لكتابة التاريخ القومي، وأدّت دورًا محوريًا في صناعة الإطاريين الجغرافي والسياسي للوطن القومي، فالشعور بالانتماء القومي لم يكن ليتحقق من تلقاء نفسه، ولم تكن "القومية" معطى طبيعيًا حاصلًا بالبداية، بل تكفّلت الكتابة التاريخية القومية بمهمة "إيجاد" مفهوم "الوطن القومي" و"صناعته". وعملت لهذا الغرض على البحث عن قواسم وخصائص مشتركة داخل إطار مكاني محدّد، لتشكّل من خلالها هوية قومية معيّنة، أصبح الانتماء إليها مُلزمًا، لأنّ عدمه يضع الفرد على هامش هذا الكيان. من خلال هذا، يتوضح لنا الارتباط التاريخي بين فكرة القومية وكتابة التاريخ القومي. ثمّ إن عملية التأريخ للأمة القومية كُرست منذ البداية فكرة التجانس داخليًا، وحدّدت "شروط" الانتماء إلى كيان قومي ما، وكُرست في الوقت نفسه فكرة الاختلاف خارجيًا. وفي هذا السياق أيضًا نشأ التاريخ المقارن منهجية بحثية، وهي منهجية متجذرة في سياق نشأة القومية ومرتبطة ارتباطًا وثيقًا بها، فالمقارنة كانت منهجية ناجعة لتكريس فكرة التجانس داخليًا والاختلاف خارجيًا. ويُعتبر المؤرخ الفرنسي مارك بلوخ (1886-1944) أحد أهم الأسماء المؤسسة للتاريخ المقارن في أوروبا، وقد كتب مقالة رائدة نشرها سنة 1928⁽¹⁾.

واجهت منهجية التاريخ المقارن⁽²⁾ انتقادات عدّة، أهمّها أنّها تكرّس فكرة المركزية الأوروبية؛ إذ إن أوروبا ظلت المنطلق والمركز وعنوان التقدم والتحضّر والمثال والنموذج الذي به يُقارن، وبه يُقتدى. ولم تكن الغاية المقصودة من هذه المنهجية مقارنة موضوعية ومتوازنة لـ "أ" و"ب"، بل إن المقارنة تنطوي على قناعة بأفضلية "أ" على "ب"، وتقوم على سؤال هو: ما الذي ينقص "ب" لتصبح مثل "أ"؟ وذهب منتقدو التاريخ المقارن إلى أنّ منهجيّته تفترض فكرة وحدتين منفصلتين عن بعضهما انفصالًا تامًا، وهو ما يترتب عليه تصوّر خاطئ لدويلات قومية منفصلة عن بعضها وأن سيورورتها تخضع لعوامل ديناميكية داخلية فحسب، في حين أن هذه الوحدات تتفاعل فيما بينها بين تأثير وتأثر ومتراطة ضمن نسيج من علاقات متشابكة ومتقاطعة، لا يمكن تجاهلها⁽³⁾.

ومع تحوّل الاهتمام إلى فضاءات تتجاوز الإطار القومي – العولمة – لم يعد هذا المنهج مواكبًا للتحوّلات على أرض الواقع⁽⁴⁾، وبدأت الحاجة إلى بديل منهجي وتوظيفه في كتابة تاريخية تتجاوز الحدود القومية منهجيًا وعمليًا ضرورة ملحّة. وقد أفرزت الساحة العلميّة خلال العقود الماضية منهجيات عدّة، تحاول من خلالها تجاوز القصور المنهجي للتاريخ المقارن. تكوّن هذه المنهجيات

1 Marc Bloch, "Pour une histoire comparée des sociétés européennes," *Revue de Synthèse Historique*, no. 46 (1928), pp. 15–50;

ينظر:

William H. Sewell, "Marc Bloch and the Logic of Comparative History," *History and Theory*, vol. 6, no. 2 (1967), pp. 208–218.

2 هناك دراسات كثيرة جدًا وقيمة حول التاريخ المقارن، أقصر فيما يلي على ذكر دراستين تجملان أهم المحطات التاريخية والنتائج البحثية لمدرسة التاريخ المقارن، ينظر:

C. Lorenz, "Comparative Historiography: Problems and Perspectives," *History and Theory*, no. 38 (1999), pp. 25–39; D. Cohen & M. O'Conner (eds.), *Comparison and History: Europe in Cross-National Perspective* (New York/ London: Routledge, 2004).

لا تتركز هذه الدراسة مجالًا أوسع للحديث عن التاريخ المقارن، لأن الكتابات حوله كثيرة وهو ليس موضوع البحث الجاري الذي يركّز اهتمامه على المناهج البحثية التي جاءت لتجدد هذا المنهج وتتجاوز نقائصه. والبحث يعرض الانتقادات التي يوجهها ممثلو الاتجاهات البحثية الجديدة للتاريخ المقارن، لينتقل منها لعرض المناهج التاريخية الحديثة وهو صلب موضوع هذا البحث.

3 Margrit Pernau, *Transnationale Geschichte* (Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, 2011), pp. 7–12, 34.

4 ينظر المقالة التالية فيها وصف دقيق للسياقات السياسية والفكرية التي نشأت فيها مختلف المناهج والمدارس التاريخية المعاصرة:

Sebastian Conrad & Dominic Sachsenmaier, "Introduction: Competing Visions of World Order: Global Moments and Movements, 1880s–1930s," in: Sebastian Conrad & Dominic Sachsenmaier (eds.), *Competing Visions of World Order: Global Moments and Movements, 1880s–1930s* (London: Palgrave Macmillan, 2007), pp. 1–28.

في الحقيقة "شبكة" فيما بينها؛ إذ إنها متفرعة من بعضها، ومنفتحة على بعضها، ومتفاعلة فيما بينها. ولا تزال هذه المناهج في أوج ديناميكيته ولم تتبلور آلياتها بصفة نهائية، وحضورها على الساحة العلمية متقارب، لم تتفرد إحداها بها دون سواها⁽⁵⁾.

تحرص هذه المناهج، على خلاف التاريخ المقارن، على تجاوز الإطار القومي وموقعة مواضيع بحثها في فضاءات مكانية مختلفة محلية كانت أو جهوية أو عولمية، وتركز على دراسة العلاقات المتبادلة وعمليات التفاعل بين كل هذه الفضاءات مع الإقرار في الوقت نفسه بالتنوع والاختلاف بينها. من هذه المنهجيات: التاريخ المتصل أو التاريخ المتقاسم، وتاريخ التداول الثقافي، والتاريخ عبر القومي، والتاريخ المتقاطع، والتاريخ المتشابك⁽⁶⁾.

أولاً: في نقد التاريخ المقارن

الدراسات النقدية للتاريخ المقارن لا تحصى. وتلخص دراسة قيمة المؤرخ الفرنسي ميشيل فرنر (1946-) وعالمه الاجتماع الفرنسية بنديكت زمрман (1965-) (7) مجمل نتائج هذه الدراسات النقدية، وتعدد أربعة إشكالات مهمة تسود التاريخ المقارن. يتعلّق أولها بنسبية الرؤية التاريخية للملاحظ/ الكاتب، وهذا إشكال أساسي يمس كل الإنتاج المعرفي التاريخي. يضاف إلى هذا أن الإنتاج المعرفي المتولد من عملية المقارنة، هو معرفة ناتجة من ملاحظ/ مراقب يتموضع خارج الأشياء المرصودة، ويقف منها مسافة تجعل الملاحظة المبنية على المقارنة ممكنة، أي أنّه يضع نفسه في موقع حيادي مطلق، على الأقلّ نظرياً. ولئن كانت ملاحظة التطورات الاجتماعية والثقافية عبر هذه المسافة ممكنة نظرياً، فهي غير ممكنة عملياً؛ إذ إنها تمزج اختيارات الملاحظ/ الكاتب اللغوية ومفاهيمه ومرجعياته الثقافية وخبرته الشخصية مع عملية الملاحظة هذه، وتؤثر في تشكّل الإنتاج المعرفي، وتبتعد به عن الحيادية.

ويتعلّق الإشكال الثاني، في نظر فرنر وزمرمان، بمستويات المقارنة، فالإطار والظرفيات العامة التي تتم فيها عمليات المقارنة ليست موضوعية البتّة؛ إذ إن هذه العمليات تنطلق مثلاً من فكرة القومية، التي هي مفهوم مترسّخ في السياق الأوروبي، إضافةً إلى أن هذا المفهوم ومثله مفهوم "الحضارة" مثلاً ليسا بمعطيات طبيعية، بل لهما جذورهما وخصائصهما التاريخية، وتشمل هذه المفاهيم معانيّ معيّنة وتقضي أخرى، بحسب الزمان والمكان، وتضع اعتبارات قيمية مختلفة للدين والسياسة والثقافة. أمّا الإشكال الثالث، في رأي الباحثين، فيتعلّق بمواضيع المقارنة، فأياً كان موضوع المقارنة الذي يختاره المرء، سواء كان مصانع الإنتاج أو مؤسسات أو جمعيات، فإنه نتاج تاريخي، يخضع لتفاعل ديناميكي وحيوي مع العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وتعريفه وتحديدته يتغيران ويتشكّلان مع هذا التفاعل.

ويضيف فرنر وزمرمان إلى القائمة إشكالاً رابعاً، يعدّانه من أهم إشكالات التاريخ المقارن؛ فالمقارنة باعتبارها عملية معرفية تفترض التزامن، في حين أن التغير والتحول من سمة المجتمعات، ويخضعان لمبدأ اللاتزامن. فحين يحاول التاريخ المقارن أخذ

5 Michael Werner & Bénédicte Zimmermann, "Beyond Comparison: Histoire Croisée and the Challenge of Reflexivity," *History and Theory*, no. 45 (2006), pp. 30-50, esp. pp. 30-31.

6 التاريخ المتصل Connected History، والتاريخ المتقاسم Shared History، وتاريخ التداول الثقافي Cultural Transfer، والتاريخ عبر القومي Transnational History، والتاريخ المتقاطع Histoire croisée، والتاريخ المتشابك Entangled History.

تهتم هذه المقالة بجملة من المناهج تتقارب من بعضها وتكوّن معاً شبكة تتواصل فيما بينها معرفياً. وبالتزامن مع هذه المناهج، ثمة مناهج تاريخية أخرى لا تقل أهمية عنها مثلاً التاريخ العالمي، ينظر: عمرو عثمان، "التاريخ العالمي: موضوعه ومناهجه ودرسته من خلال تاريخ الأشياء"، *أسطور*، العدد 1 (2015)، ص 7-23.

7 ينظر: Werner & Zimmermann, pp. 30-50؛ ينظر أيضاً البحثان القديان التاليان:

M. Espagne, "Sur les limites du comparatisme en histoire culturelle," *Genèses. Sciences sociales et histoire*, no. 17 (1994), pp. 112-121; T. Welskopp, "Stolpersteine auf dem Königsweg. Methodenkritische Anmerkungen zum internationalen Vergleich in der Gesellschaftsgeschichte," *Archiv für Sozialgeschichte*, no. 35 (1995), pp. 339-367.

هذا التغير والتحول في الحسبان، يشوِّس هذا على منهجية عمله التي تفترض التزامن، وتوحي ضمناً باختلافات وتشابهات ثابتة لا تتغير. وكلما دخل المرء في تفاصيل هذه التغيرات والتحويلات، أصبح من الصعب تبرير عملية المقارنة في حد ذاتها. فالتاريخ المقارن يعاني علة اللاتاريخية، بعبارة فرنر وزمرمان؛ إذ إنه يركز على مقارنة الأشياء في كل كبيرة وصغيرة، ولكنه يغفل كلياً عن نظام سيرورة الأشياء وتطورها. ويذهب النقد الموجّه للتاريخ المقارن إلى أكثر من هذا؛ فهو يرى أنّ المقارنة تفشل في دراسة العلاقات التاريخية بين وحدات المقارنة وفحصها على نحو منهجي، ذلك أنه لا يولي التاريخ المقارن اهتماماً بحثياً بعمليات التداول، وعمليات هجرة المجموعات السكانية ونزوحها وعمليات التثاقف والتلاقح الثقافي الناتجة منها⁽⁸⁾.

ثانياً: التاريخ عبر القومي

اعتبرت الأنثروبولوجيا، منذ بدايات القرن التاسع عشر، المجموعات البشرية كياناتٍ قائمةً بذاتها؛ كلّ منها على حدة، وكل منها في إطار مكاني معيّن خاصّ به. ومنذ بداية خمسينيات القرن الماضي، ناقش علماء الأنثروبولوجيا سؤالاً مهماً: أهذه الكيانات قائمة بذاتها، ومن ثمّ يمكن الاكتفاء بتفسيرها من خلال عوامل ذاتية، أم أن الأحرى دراسة هذه الكيانات من خلال علاقاتها ببعضها؟ ومع طفرة العولمة التي شهدتها القرن العشرون في نهاياته، وما اكبتها من تدفّق مكثف للبضائع والأشخاص والأفكار، وجد علم الأنثروبولوجيا نفسه أمام تحديات جديدة. فلو افترضنا أنّ هذا المجتمع القائم بذاته، والذي يمكن تفسيره من خلال عوامل ذاتية، قد وجد فعلاً في مكان وفي زمان ما، فإننا في سياق العولمة لا نستطيع أن ننكر دور العوامل الخارجية في تشكيل كيان مجتمعي ما، أو أن نعتقد واهمين أن تصور "المجتمع القائم بذاته" يمكنه أن يثبت أمام ظاهرة العولمة.

وطرح علماء الأنثروبولوجيا سؤالاً مهماً آخر، فكما أن مفهوم المجتمع القائم بذاته هو في الحقيقة تصوّر، وليس معطى طبيعياً، فإن مفهوم المكان أيضاً ليس معطى طبيعياً، بل هو تصوّر بشري، تمّ تكريسه من خلال مجموعة من الأفكار والممارسات والرموز. ومع التحولات والتغيرات التي أفرزتها العولمة، أصبح من الصعب تمييز مكان ما، بمفهومه التقليدي، من مكان آخر⁽⁹⁾. وفي الحقيقة، فإنّ مفهوم المكان كان قد ارتبك قبل العولمة بمدة طويلة؛ إذ إن الاختراعات التقنية التي تتالت خلال القرن التاسع عشر، خاصة اختراع السكة الحديدية، أدّت إلى تقريب المسافات المكانية على نحو ملحوظ، ومكّن اختراع التلغراف والهاتف من الاتصال عبر مسافات بعيدة ومن دون تقارب محسوس، فأحدث ثورة في الخريطة الإدراكية للمعاصرين وتغيّراً في تصورهم للمكان المحيط بهم، وهو ما كان له تأثير عميق في مفهوم المكان، وأدّى بحسب تعبير الكاتب الألماني هاينرش هاينه (1797-1856) إلى "زعزعة الأسس الجوهرية لمفهوم المكان والزمان"، وإلى "قتل المكان"⁽¹⁰⁾.

كان التاريخ القومي قد نشأ تخصصاً أكاديمياً مع الدولة القومية وأصبح أحد أعمدتها الأيديولوجية الرئيسة. وقد تمكّن المؤرخون بناءً على هذه المقاربة، من التركيز على تاريخهم القومي إلى حدّ بعيد بمعزل عن تاريخ بقية العالم. وخلال فترة طويلة جداً، جرى إهمال الجهات الفاعلة من غير الدول وشبكاتهما الدولية، وإهمال التفاعلات والترابطات خارج الإطار القومي. لقد توقّع المبحث التاريخي داخل حدود الإطار القومي وظلّ حبيسها فترة طويلة. بل إنّ الأمة القومية والدولة حتى اليوم ظلّتا موضوعين مركزيين في البحث التاريخي، ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه؛ بسبب مركزية الدول القومية في السياسة

8 Werner & Zimmermann, pp. 30-33.

9 Pernau, pp. 67-70.

10 Heinrich Heine, *Lutetia – Berichte über Politik, Kunst und Volksleben. Berichte für die Augsburger "Allgemeine Zeitung"* (Berlin: Hofenburg, 2014), esp. letter from Mai 5th 1843.

الداخلية وفي العلاقات الدولية. ولا ننسى أن نشأة الكيانات القومية تُعتبر حديثة، فقد شهدت الفترة التي تلت عام 1945 وحدها إنشاء 121 من أصل 193 دولة. ويفسر هذا تواصل الحضور القوي للتاريخ القومي، الذي وصفه بعض المؤرخين بـ "استبداد القومي" ⁽¹¹⁾.

مع نهاية القرن العشرين، ومع تقدّم تيار العولمة، لم يعد من الممكن قبول المفهوم التقليدي للمجموعات البشرية باعتبارها كيانات قائمة بذاتها، كلّ منها على حدة، وفي إطار مكاني "قومي" معيّن خاصّ به، ويستحيل تصوّرها خالية من التأثيرات العالمية، بل إن العالمي والمحلي "القومي" أصبحا متشابكين لا ينفصلان. في هذا السياق، تأسس "التاريخ عبر القومي"، الذي يقوم على مقارنة للتاريخ تركز على سلسلة الروابط التي تتجاوز الحدود السياسية للكيانات القومية وتسعى إلى البحث في الروابط بين أجزاء مختلفة من العالم، وذلك بناءً على دراسة شبكات تنقل الأفكار والأشخاص والأشياء؛ فيمكن على سبيل المثال، تتبّع شبكات بعيدة المدى من التجار، أو العمّال الحرفيّين أو الاقتصاديين الليبراليين الجدد ⁽¹²⁾.

يخوّل لنا التاريخ "عبر القومي"، وما تفرّع منه من تاريخ "عبر مكاني"، أو "عبر حدودي" أو "عبر ثقافي" أو غيره ⁽¹³⁾، أن نتجاوز مفهوم "المكان" على أنه كيان مغلق قائم بذاته، ونتابع التأثيرات بين المحلي والعالمي في اتجاهيهما. ويبين التاريخ "عبر القومي" أن الكيانات، سواء كانت "محلية" أو "قومية" أو غير ذلك ليست بالمعطيات الثابتة، بل هي معطيات ديناميكية متغيرة ⁽¹⁴⁾. وتجدد الملاحظة هنا أن أجزاءً كبيرة من الكرة الأرضية، قبل بدايات القرن العشرين، لم تكن خاضعة لنظام الدول القومية بقدر ما كانت خاضعة لسيطرة الإمبراطوريات والمدن-الدول وما إلى ذلك، لذا فإن مصطلح "التاريخ عبر القومي" لن يكون اعتماده دقيقاً في سياق تاريخي قبل سنة 1914 ⁽¹⁵⁾.

يتسم التاريخ عبر القومي بالرغبة في تجاوز "الدولة القومية" باعتبارها معطى للتحليل، والتغلب، من الناحيتين النظرية والتطبيقية، على الثنائيات الكبرى التي تهيمن على التاريخ القومي: العالمي والمحلي، القومي والدولي، نحن وهم. بالنسبة إلى التاريخ عبر القومي، يمكن أن تكون وحدات التحليل جيّاً أو بضع قرى، أو حتى محيطاً بأكمله؛ إذ تقوم الفكرة المحورية للتاريخ عبر القومي على تتبّع تحركات الأشخاص (أو الأشياء أو الأفكار) أينما ذهبوا، وعلى النظر في الحركات والتدفقات والتداولات

11 وهي العبارة التي عنوان بها المؤرخ الفرنسي جيرارد نويريال كتابه:

Gérard Noiriel, *La tyrannie du national* (Paris: Calmann-Lévy, 1991).

12 C. A. Bayly et al., "AHR Conversation: On Transnational History," *The American Historical Review*, vol. 111, no. 5 (2006), pp. 1441-1464, esp. p. 1446.

13 حول التاريخ عبر المكاني Translocal History، ينظر:

Volker Gottowick, "Transnational, Translocal, Transcultural: Some Remarks on the Relations between Hindu-Balines and Ethnic Chinese in Bali," *Journal of Social Issues in Southeast Asia*, vol. 25, no. 2 (2010), pp. 178-212;

حول التاريخ عبر القومي Transnational History، ينظر:

Ulf Hannerz, *Transnational Connections: Culture, People, Places* (London: Routledge, 1996); Ulf Hannerz, "Transnational Research," in: H. Russel Bernard, Walnut Greek (eds.), *Handbook of Methods in Cultural Anthropology* (CA: Altamira Press, 1998);

حول التاريخ عبر الثقافي Transcultural History، ينظر:

Wolfgang Welsch, "Transculturality: The Puzzling Form of Cultures Today," in: Mike Featherstone & Scott Lash (eds.), *Spaces of Culture: City, Nation, World* (London: Sage, 1999);

حول التاريخ عبر الحدودي Transterritorial History، ينظر:

Susanne-Sophia Spiliotis, *Transterritorialität und nationale Abgrenzung. Konstitutionsprozesse der "griechischen Gesellschaft" und Ansätze ihrer faschistoiden Transformation, 1922/24-1941* (Munich: De Gruyter, 1998).

14 Werner & Zimmermann, p. 35.

15 Bayly, "AHR Conversation," p. 1442.

العابرة للفضاءات القومية، إضافةً إلى أنه يوجّه نظره إلى "فضاء التدفقات" Space of the Flows، بعبارة أرجون أبادوراى Arjun Appadurai (1949-)، الذي كان عمله في أواخر الثمانينيات محوريًا في نضوج منهجية التاريخ عبر القومي. فالتاريخ عبر القومي يرى أن العمليات التاريخية لا تحدث في أماكن مختلفة فحسب، بل يؤسّس لها أثناء الحركة بين المدن والأقاليم والممالك⁽¹⁶⁾.

يُعدّ المؤرخ الفرنسي بيير إيف سونييه (1963-) من أهم الأسماء المؤسسة للتاريخ عبر القومي، وقد نشر في سنة 2009 مع المؤرخ الياباني الأصل أكيرا إيرييه (1934-) موسوعة مهمة بعنوان: **التاريخ عبر القومي: من منتصف القرن التاسع عشر إلى اليوم**⁽¹⁷⁾، أصبحت مرجعًا لا غنى عنه لدراسة التاريخ عبر القومي. وفي سنة 2013، نشر سونييه كتابه **التاريخ عبر القومي**⁽¹⁸⁾، الذي أصبح مرجعًا لكل باحث في هذا المجال.

يذكر سونييه أنّ أوّل من استخدم عبارة "عبر القومي" هو المؤرخ الفرنسي كونستانتان بيكور Constantin Pecqueur (1801-1887)، إلا أن مقارنة التاريخ عبر القومي لم تتبلور وتكتسب زخمًا إلا بعد أن نشر عالمًا السياسة روبرت أو كيوهان (1941-) وجوزيف س. ناي (1937-)، في سنة 1971، كتابًا بعنوان **العلاقات عبر القومية والسياسة العالمية**⁽¹⁹⁾. وقد رسم هذا الكتاب منعطفًا مهمًا بالنسبة إلى التاريخ عبر القومي Transnational Turn، وفتح بابًا واسعًا للبحث في التشابكات والتفاعلات بين السياسات والمجتمعات والجماعات عبر الحدود، ومثلت دراسة المنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة غير الحكومية من غير الدول على اختلاف أنواعها، والشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية الحكومية الدولية (عصبة الأمم، الأمم المتحدة)، وغيرها، مجالات خصبة لتطبيق منهجية التاريخ عبر القومي.

لاحقًا، توسّعت البحوث التطبيقية لتشمل دراسات المناطق الحدودية، وحقوق الإنسان، والبيئة، وأثّرت مقارنة التاريخ عبر القومي الدراسات المتعلقة بالهجرة والشتات. تناولت الدراسات التاريخية، قبلها وخلال سنوات عديدة، موضوع الهجرة، سواء كانت هجرة حرة أو قسرية، بأن ركّزت على تأثير الهجرة في بلد المقصد أو بلد المنشأ. وقد أدى إدخال هذا البعد "عبر القومي" إلى اهتمام المؤرخين بدراسة أسباب الهجرة وآثارها في بلد المنشأ وبلد المقصد، ووجهت اهتمامها إلى حركة عودة العديد من المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، ودرست العوامل الكامنة فيها ونتائجها. ويفتح التاريخ عبر القومي إمكانات تحليلية أوسع لفهم العلاقات المتبادلة والشبكات المعقدة والجهات المتعددة الفاعلة.

يعرّف سونييه التاريخ عبر القومي بأنه مقارنة ومنظور يسلط الضوء على ما يعمل بين الوحدات التي أنشأها البشر لتنظيم حياتهم الجماعية من خلالها، ويركز على التفاعلات والتشابكات بين الشعوب والمجتمعات؛ ومن هنا، فإن التفاعلات والتشابكات عبر القومية هي محور اهتمام التاريخ عبر القومي. ولذا يحثّ سونييه المؤرخين على توسيع نظرهم إلى ما وراء الكيانات القومية، ويبيّن أنّه إذا ما درس المؤرخ مثلًا تأثير إعلان الاستقلال الأميركي وامتداده فإنه يحتاج إلى متابعة هذا التأثير حيثما اتجهت أنظاره، سواء كان ذلك في غانا أو فنزويلا، وليس فقط إلى اليابان ما بعد الحرب⁽²⁰⁾.

16 Ibid., pp. 1443–1450; Patricia Clavin, "Defining Transnationalism," *Contemporary European History*, vol. 14, no. 4 (2005), pp. 421–439.

17 Pierre-Yves Saunier & Akira Iriye (eds.), *The Palgrave Dictionary of Transnational History: From the Mid-19th Century to the Present Day* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2009).

18 Pierre-Yves Saunier, *Transnational History* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2013).

19 Robert O. Keohane & Joseph S. Nye, *Transnational Relations and World Politics* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1972).

20 Saunier, pp. 2–5.

في القرن الحادي والعشرين، أصبح التاريخ عبر القومي تخصصًا فرعيًا راسخًا في معاهد التاريخ⁽²¹⁾، وهو يختلف عن التاريخ العالمي Global History الذي يبحث في التغيرات العالمية والتغيرات على مر الزمن، ويختلف عن التاريخ الدبلوماسي أو الدولي الذي يبحث في العلاقات الخارجية بين الحكومات والدول⁽²²⁾.

ثالثًا: التاريخ المتصل أو التاريخ المتقاسم

تعبّر هذه التسميات المختلفة في الواقع عن المنهجية نفسها، ويُعرّف التاريخ المتصل أو المتقاسم بأنه، على عكس التاريخ المقارن، يهتم حصريًا بتحركات وتحولات وتنقلات الإنسان والأشياء والأفكار في المكان، ويدرس مسارات حركات التداول، وعمليات التناقل والتلاقح، واكتساب المعرفة وتكييفها في المجتمع الجديد. وعلى عكس التاريخ المقارن، يتميز التاريخ المتصل أو المتقاسم بانفتاحه على سياقات غير متزامنة، وبسعيه إلى تجاوز مفهوم الحدود القومية؛ إذ إنه يعمل على درس التحركات والتحولات خارج التعريفات القومية السائدة للمجتمعات.

نشأ مصطلح التاريخ المتصل في أوساط مدرسة الحوليات الفرنسية التي أسس لها كل من مارك بلوخ (1886-1944) ولوسيان فافر (1878-1956). وقد أصدر الاثنان في سنة 1929 مجلتهما **حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي**⁽²³⁾، وعملا من خلالها على انفتاح علم التاريخ على الجغرافيا وعلم الاجتماع. وانتقلا بها من التأريخ للحدث إلى النظر في حيثياته الطويلة الأمد، وأخذوا خاصة العوامل الاقتصادية بعين الاعتبار. وقد ارتبط المصطلح لاحقًا باسم سيرج غروزينسكي (1949-) الذي بين في أبحاثه مدى واسعا للتلاقح الثقافي الذي نتج من الحركات التوسعية الإسبانية - وهو النموذج الذي درسه - والتي لا يمكن الإحاطة بأهميتها وحجمها باعتماد منهجية التاريخ المقارن، مثلًا، التي تفترض أن كلاً من الوحدات المقارنة ثابتة ومتجانسة⁽²⁴⁾. واستطاع غروزينسكي أن يبرز في كتاباته روابط وتفاعلات ثقافية تتجاوز الوحدات القومية، ويرسم بهذا خريطة مختلفة للعالم. على أن هذه التلاقيات هي أبعد ما تكون عن عملية "تهجين سعيدة"⁽²⁵⁾، بل تنتج من صدامات كثيرًا ما تكون عنيفة، إلى جانب أن النتيجة ليست نظامًا موحدًا ثابتًا، بل فسيفساء من التجزئات والشذرات الثقافية التي تمرّ بعملية التلاقح وتحتاج إلى برهة من الزمن للتموضع في سياقها الجديد.

ويُعتبر سنجاي سوبرهمنيان (1961-) من أهم من ارتبط التاريخ المتصل باسمهم؛ إذ إنه عمل على تطبيق هذه المنهجية في كتاباته وسعى من خلالها إلى إبراز الروابط بين مناطق مختلفة في العصر الحديث المبكر، وعمل على تتبع جذور هذه الروابط عبر المكان والزمان من خلال دراسات أرسيفية معمقة، وقد ساعده في ذلك تمكّنه من لغات أوروبية وشرقية عديدة. وعلى عكس المقاربات التي

21 ينظر دراسة موسعة عن أهمية التاريخ القومي وتدرسه في الجامعات الأميركية والألمانية، ثم مراحل إدماج التاريخ عبر القومي في الجامعات المذكورة: Kiran Klaus Patel, "'Transnations' among 'Transnations'? The Debate on Transnational History in the United States and Germany," *Amerikastudien/ American Studies*, vol. 54, no. 3 (2009), pp. 451-472.

22 يختم الباحث الألماني هانس أولريش فيهلر دراسة له بالتساؤل إن كان التاريخ عبر القومي هو الملك المتوجّج الجديد على المناهج التاريخية. Hans-Ulrich Wehler, "Transnationale Geschichte – der neue Königsweg historischer Forschung?" in: Gunilla Budde et al. (eds.), *Transnationale Geschichte – Themen, Tendenzen und Theorien* (Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, 2006), pp. 161-174.

23 Marc Bloch & Lucien Febvre, *Annales d'histoire économique et sociale*.

24 من أهم أعماله التأسيسية: Serge Gruzinski, *La pensée métisse* (Paris: Fayard, 1999), esp. pp. 77-81; Serge Gruzinski, "Les mondes mêlés de la monarchie catholique et autres Connected Histories," *Annales*, no. 56 (2001), pp. 85-117; Serge Gruzinski, *Les quatre parties du monde: Histoire d'une mondialisation* (Paris: Fayard, 2004).

25 Happy Hybridity أهويا: Ravie Ahuya, "Mobility and Containment. The Voyages of South Asian Seamen, C. 1900-1960," *International Review of Social History*, no. 51 (2006), p. 112.

تفترض أنّ التباين والاختلاف بين الوحدات الثقافية الإقليمية المتعدّدة ثابت، التاريخ المقارن أو البنيوية مثلاً، يدافع سوبرهمنيان عن فكرة أنّ الاختلافات بين الثقافات موجودة فعلاً، ولكنها ليست بالجوهر الثابت؛ فهي نتاج تاريخي وعرضة للتغيير المستمر. ويرى أنّه لا يمكن تحديد قاعدة عمل عامة، بل يجب دراسة كل حالة على حدة لتوضيح تأثير هذه الاختلافات في التواصل، إن كانت تعرقل الفهم مثلاً أو حتى تجعله مستحيلاً، ويرى ضرورة الوقوف كل مرة عند الدور الذي تؤديه القواسم المشتركة والوسطاء⁽²⁶⁾.

وتبيّن دراسات التاريخ المتصل أو المتقاسم أنّ التحركات والتنقلات بين المجتمعات والدول والأمم والمجموعات البشرية تساهم في تشكيل كل هذه الكيانات إلى حدّ بعيد، وتنتقد أنّ تجاهل هذه التفاعلات وإسهاماتها يعني حجب مكونات ثقافية مهمّة، وتؤاخذ الكتابات التاريخية المقارنة عليه؛ إذ إنها التزمت بحدود الكيانات القومية – وهي تكوين تاريخي متأخر – فعجزت عن النظر في التشابهات والتقاربات المتجذّرة في تاريخ أبعد.

وتوجّه هذه المناهج النظر إلى مسألة مهمّة تتعلق بآليات استقبال عناصر الثقافة المادية والروحية وتكييفها في المجتمع الجديد؛ إذ إن عمليات التفاعل ارتبطت دائماً بعمليات الترجمة الثقافية. فحركات الترجمة ساعدت من جهة في عمليات تملك العناصر الثقافية المستقبلية وتكييفها مع المجتمع الجديد، ومن جهة أخرى أدّت دوراً محورياً في تغيير ثقافة المجتمع المستقبل وإثرائها وانفتاحها. بناءً عليه، يسعى التاريخ المتصل، أو المتقاسم أو عبر القومي، إلى التغلب على القوالب المحصورة داخل حدود التفكير القومي، ويؤكد أنّ الثقافة وحتى الكيانات القومية خاضعة لسيروية تغييرية متواصلة وأنّ الحدود غير ثابتة، ومحتوى ثقافة التبادل خاضع للتكييف وتستوجب مفاهيمه تعريفات جديدة⁽²⁷⁾.

رابعاً: تاريخ التداول الثقافي

ترتبط منهجية تاريخ التداول باسم المؤرخ الفرنسي ميشيل إسباني (1951-)، الذي قطع بهذه المنهجية مع منهجية التاريخ المقارن التي تقوم على مبدأ المقارنة بين المجموعات؛ فهو يرى أنّ تكون المجموعات لا يسبق عمليات التداول الثقافي حتى يمكننا مقارنتها، بمعنى أن سيروية الأمور لا تبدأ بتكون مجموعات منفصلة عن بعضها، واضحة المعالم والصفات، ثم في مرحلة ثانية تدخل هذه المجموعات في عملية تداول ثقافي، بل إنّ عملية التداول هذه عامل مؤسس لهذه الجماعات ومحركها⁽²⁸⁾.

ويعرّف الباحث الألماني ماتياس ميدل (1961-) مفهوم التداول الثقافي بأنه "حركة مجموعات من الناس والأشياء المحسوسة والمفاهيم والأنظمة الثقافية في المكان، وفي الحالة المثالية تكون هذه الحركة بين ثقافات متنوعة ومنفصلة عن بعضها ثم ينتج التمازج والتفاعل بينها"⁽²⁹⁾، فتاريخ التداول الثقافي يركز اهتمامه أساساً على عمليات التكيف والتأقلم التي تخضع لها النظم المعرفية

26 Sanjay Subrahmanyam, "Connected Histories: Notes towards a Reconfiguration of Early Modern Eurasia," *Modern Asian Studies*, vol. 31, no. 3 (1997), pp. 735-762.

27 Werner & Zimmermann, pp. 36-37.

28 Espagne, "Sur les limites du comparatisme," pp. 112-121; Perna, p. 43.

29 Matthias Middel, "Kulturtransfer und Historische Komparatistik – Thesen zu ihrem Verhältnis," *Comparativ. Zeitschrift für Globalgeschichte und vergleichende Gesellschaftsforschung*, vol. 10, no. 1 (2000), pp. 7-41, esp. p. 18;

حول تاريخ التداول أيضاً، ينظر:

M. Espagne & Michael Werner, *Transferts: Les relations interculturelles dans l'espace franco-allemand, XVIIIe – XIXe siècle* (Paris: Recherche sur les civilisations, 1988).

والمفهومية عند انتقالها من سياق معيّن إلى آخر. ويبدو واضحاً من خلال هذا التعريف أنّ تاريخ التداول الثقافي لم يستطع التخلي تماماً عن "مدّ حدود"، لكنه مع ذلك يرى أنّ الاختلافات ليست ثابتة، بل نسبية؛ فبدلاً من التركيز على المتضادات وتكريس الاختلاف، يدعو هذا المنهج إلى التركيز على التداولات، أي التلاحقات والامتزاجات الثقافية Métissages، فكل مجموعة قائمة، حتى تلك التي تضع حدوداً صارمة بينها وبين الأخرى، تحمل في طياتها لمسات تداول قديم⁽³⁰⁾.

وحتى في هذه المسألة لا يختلف تاريخ التداول الثقافي عن التاريخ المتصل أو المتقاسم، فكلاهما يهتم بالحركات والتحويلات في المكان، أي بتقلّات الإنسان والأشياء والأفكار، لكن تاريخ التداول الثقافي يصقل منهجية العمل في عدّة مواضع ويعمّقها أكثر، فهو يبحث في عدّة مسائل أخرى؛ منها أسباب التداول وحيثياته. وإن سلّمنا بواقع أن التداول يحدث في كل زمان ومكان ودائماً، فإن هذا التداول نشأ كلّ مرّة في ظرفية وسياق معيّن، وعن طريق فاعلين معيّنين ولأسباب معيّنة، والبواعث قد نجدها في الثقافة المنطلق أو في الثقافة المستقبلة أو الناقلة، ونجاح هذا التداول متوقف كثيراً على مدى حاجة الثقافة الناقلة إليه.

ويتكشف لنا جانب آخر من هذه المسألة، إذا وجّهنا اهتمامنا إلى "التاريخ الاستعماري"؛ إذ لا يمكن في هذا السياق كتابة تاريخ التداول الثقافي من دون التنبّه إلى أن عملية انتقال الأفكار والأنظمة قد تمّت أساساً من العواصم الأوروبية؛ أي من مراكز القوى المستعمرة؛ ما يعني ارتباط هذه العملية بمسألة القوة، كما تبين ذلك الدراسات ما بعد الكولونيالية. وتقدّم هذه الدراسات آراء المؤرخين القديمة التي تتحدّث عن عملية تلقائية نتجت من الفوارق الحضارية أو من "عملية تبشير حضاري"، بكل ما توحى به عبارة التبشير من سلمية، وتؤكد العلاقة القائمة بين الثقافة والقوة، فتبني ثقافة المستعمر وأنظمتها المعرفية لم يكن اختياراً حرّاً للفاعلين في الثقافة المستقبلة، بل عمل المستعمر على صناعة خطاب كولونيالي معيّن ساعد على استقرار نظامه. لكنّ هذه العملية لم تخلُ، بطبيعة الحال، من مصالح مشتركة بين الجانبين، ومن تحالفات بين المستعمر والمستعمر أحياناً⁽³¹⁾.

أما المسألة الثانية التي يبحث فيها تاريخ التداول الثقافي فتخصّ معايير الاختيار؛ إذ لم يحدث قطّ نقلٌ لثقافة بأكملها، بل إنّ عملية النقل تخصّ عناصر مختارة منها. لذا يوجّه تاريخ التداول الثقافي نظره إلى أسباب اختيار الفاعلين لعناصر ما دون غيرها لتداولها، ويدرس "الخطاب" الذي يتمّ تكريسه في السياق المعني لإضفاء الشرعية على عملية الاختيار هذه.

يتجه تاريخ التداول الثقافي، على إثرها، إلى النظر في مسألة ثلاثة تخصّ نتائج هذا التداول. فالتداول يُحدث تغييراً، يستهدف عادة الثقافة المستقبلة، سواء كان التغيير نتيجة تداول ثقافي واسع النطاق عبر تيار "الحداثة" مثلاً، أو نتيجة فعاليات أكثر تواضعاً مثل التداول فيما يخصّ نظم الرعاية الاجتماعية أو التعليم المدرسي مثلاً، لكنّ الثقافة التي تكون المنطلق لا تبقى كذلك، بأي حال من الأحوال، بمعزل عن نتائج التداول. وبناءً عليه، فإنّ تاريخ التداول الثقافي يبحث في عملية "التأثير الارتدادي" لحركات الاستعمار في العواصم الأوروبية مثلاً، والمقصود هنا ليس دراسة عملية التداول في اتجاه معاكس فحسب، بل يهتم تاريخ التداول الثقافي كذلك بتأثيرات "نشر" الحضارة الخاصة بشعبٍ ما في وعيه نفسه بذاته وثقافته. فإذا تمّ التداول بين مجموعات متوازنة فيما بينها من حيث المبدأ، يؤدي هذا إلى نموّ نوع من حسّ الانتماء المشترك؛ فليس من باب المصادفة، إذًا، أن تزدهر خلال السنوات الأخيرة دراسات التداول الثقافي بين دول الاتحاد الأوروبي. ويختلف الوضع إذا تمّ البحث في التداول الثقافي في اتجاه واحد فقط، كما يحدث عادةً عند دراسة السياق الاستعماري؛ إذ لا ينتج من البحث في عملية التداول في هذه الحالة حسّ انتماء مشترك، بل على العكس من ذلك، كُرّست الدراسات حينئذٍ لعلاقة تراتبية.

30 Pernau, p. 45.

31 Pernau, pp. 45-46.

وينظر تاريخ التداول الثقافي في نتائج التداول على مستوى آخر، إذ إن التغيير لا يلمس الثقافة المستقبلة فحسب، بل إن موضوع التداول نفسه يخضع ضمن هذه العملية إلى التغير والتحول. فقد تؤدي عملية التداول إلى استئصال موضوع التداول من سياقه وموضعه في سياق جديد؛ بمعنى أن عنصر التداول أو موضوعه يُنتزع من سياقه الأصلي في الثقافة المنطلق، وهو الذي منحه سابقاً معناه، ليوضع في سياق الثقافة المستقبلة الجديد التي تمنحه معنى جديداً. وقد يحدث هذا التغيير إذا لم يُنقل محتوى الموضوع كاملاً مثلاً، أو إذا أُسيء فهمه أو فُسر بطريقة مختلفة. وقد تتجسّد عملية تداول موضوع أو عنصر ما، وقد تبوء بالفشل. وتكون عملية التداول ناجحة عند تلقّف الثقافة المستهدفة للموضوع، بغض النظر عن كيفية هذا التلقّف، وربما يُنظر إلى المتلقّف في السياق الجديد على أنه دخيل ويجري التعامل معه بناءً على هذه الصفة، وقد يحتفظ ببعض من معانيه القديمة، ويضيف إليها معاني جديدة يكتسبها في سياقه الجديد، وقد يتماهى المتلقّف أيضاً تماهياً كاملاً مع خصوصيات سياقه الجديد، إلى حدّ نسيان أنه دخيل. ويمكن أن تفشل عملية التداول أيضاً، وذلك عندما يتمّ تجاهل العنصر المتداول، أو مقاومته بأن يتمّ حظره مثلاً⁽³²⁾.

في هذا الإطار يشير الدارسون إلى أهمية حركات الترجمة ودورها في عمليات التداول؛ إذ إنها ساعدت من جهة في عمليات تملّك العناصر الثقافية المستقبلة وتكييفها مع المجتمع الجديد. ومن جهة أخرى، أدت دوراً محورياً في تغيير ثقافة المجتمع المستقبل وإثرائها وانفتاحها. وبناءً على هذا، يسعى تاريخ التداول الثقافي إلى التغلّب على القوالب المحصورة داخل حدود التفكير القومي، ويؤكد أنّ الثقافة وحتى الكيانات القومية خاضعة لسيروية تغييرية متواصلة وأن الحدود غير ثابتة، كما أن محتوى ثقافة التداول خاضع للتكيف وتستوجب مفاهيمه تعريفات جديدة. فعمليات التواصل والتداول هذه لا تدل على علاقات تواصل وتشابهات بين كيانات اجتماعية مختلفة فحسب، بل تدل أيضاً على شبكات من التواصل في اتجاهات مختلفة تعيد تشكيل هذه الكيانات الاجتماعية وهويتها تشكيلاً جديداً⁽³³⁾.

في الحقيقة، تقدّم دراسات تاريخ التداول الثقافي بين الدول نتائج ثرية ودقيقة، خاصةً فيما يخصّ ثقافة الاستقبال. ورغم أنّها وضعت البناء القومي الأيديولوجي محلّ تساؤل، وأثبتت وجود العناصر الدخيلة في الثقافة القومية، وأكدت، بناءً عليه، أن الحدود لم تكن ثابتة قط، فإنّ تاريخ التداول الثقافي، مع كلّ هذه التدقيقات المنهجية، يواجه عدّة انتقادات؛ أولها يعترض على تحديد ضمنيّ لنقطتي بداية ونهاية لحركات التداول، فتاريخ التداول الثقافي يفترض في تحليلاته نقطة بداية ونقطة نهاية لهذه الحركات، وعادة ما تموضع هذه المنهجية نقطتي البداية والنهاية في الكيانات أو الثقافات القومية التي يتم التداول فيما بينها، لذلك ينحصر تحليل التداول في الإطار القومي، وإن ظلت التوصيفات والمفاهيم القومية في كثير من الحالات ضمنية، فما إن ينتقل المهاجر من إيطاليا إلى الولايات المتحدة الأميركية أو الأرجنتين مثلاً، حتى يواجه الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافة الإقليمية في الجهة المقابلة، ويجري "قياس" سلوكه وتقييمه بالنظر إلى سلوكيات المجتمع الذي يوجد فيه وبحسب مقياسه. وتراوح هذه القياسات بين الاندماج التام في أقصى الطرف والانغلاق التام على الثقافة الأصلية في الطرف الآخر من المقياس. وحتى حينما تولّد الهجرة سلوكيات جديدة خاصة بها، فإنّ هذه السلوكيات تُقيّم وتقاس بسلوكيات الأنظمة المحلية - القومية وأنماط الإدراك فيها. عموماً، لا يمكن تحليل عملية التداول من دون موقعة أطرافها ضمن نظم ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية معيّنة. لهذا السبب، يتضمن تاريخ التداول الثقافي دائماً بُعداً مقارناً، سواء تم التعبير عنه مباشرة أو ضمناً. وبناءً عليه، يبدو أن منهجية تاريخ التداول، وإن وُجّهت نظرها إلى التفاعلات والتداولات بين الكيانات المختلفة، تكرّس من حيث لا تدري فكرة الكيانات القومية باعتبارها مرجعية. والنتيجة أنّ منهجية تاريخ التداول الثقافي التي نادت بتخليص التاريخ من الحدود التي رسمها الفكر القومي تترك "باباً خلفياً" مفتوحاً يسمح للفكر القومي بالعودة إلى ساحة العلوم التاريخية⁽³⁴⁾.

32 Ibid., pp. 47-48.

33 Werner & Zimmermann, pp. 37-39.

34 Ibid., p. 34.

خامساً: التاريخ المتقاطع

ارتبط مفهوم التاريخ المتقاطع⁽³⁵⁾ باسمي المؤرخ الفرنسي ميشيل فرنر وعالمة الاجتماع الفرنسية بنديكت زممرمان. وقد عمل فرنر قبل ذلك مع المؤرخ الفرنسي ميشيل إسباني حول تاريخ التداول الثقافي - وكنا قد أشرنا إلى هؤلاء الباحثين ومناهجهم سابقاً - قبل أن يعمق أفكاره في مرحلة لاحقة من مسيرته العلمية ضمن فكرة "التاريخ المتقاطع"⁽³⁶⁾.

يوضح فرنر وزممرمان أن منهجيهما، التاريخ المتقاطع، جاءت ردّاً منهجياً على الانتقادات الموجهة إلى التاريخ المتصل وتاريخ التداول الثقافي ومحاولة لتجاوز الحدود القومية، وهو الهدف الذي لم تستكملة المنهجيات السابقة. في المقابل، يوضح الباحثان أن التداولات والتشابكات والتقاطعات في حد ذاتها هي موضوع مشترك بين التاريخ المتصل وتاريخ التداول الثقافي والتاريخ المتقاطع، وأن التاريخ المتقاطع يهدف في الواقع إلى الهدف نفسه الذي تسعى إليه منهجية التاريخ المتصل وتاريخ التداول، وأن الأخيرتين استطاعتا أن تعالجا مسائل منهجية كثيرة وقف التاريخ المقارن دونها. ولكن التاريخ المتقاطع استطاع، في رأي الباحثين، أن يتقدم خطوة أخرى نحو هذا الهدف، وذلك بإضافة بعدين منهجيين مهمين. أولهما أنه في حين نشأت مناهج التاريخ المتصل وتاريخ التداول الثقافي في تعارض تام مع التاريخ المقارن، سعى التاريخ المتقاطع إلى البحث عن طرق للتغلب على هذا التعارض وتضمين أسئلة مقارنة في منهجه. وثانيهما أنه في الوقت الذي يستمد التاريخ المتصل وتاريخ التداول الثقافي ديناميكيتيهما العلمية من استكشاف أهمية التشابكات التاريخية وإبرازها وإيجاد الآليات المنهجية لدراستها، يتعمق التاريخ المتقاطع في تحليل هذه التشابكات والتقاطعات بإضافة مستويات أخرى إليها⁽³⁷⁾.

ويبين فرنر وزممرمان أن التقاطعات تتم في مفهوم "التاريخ المتقاطع" على ثلاثة مستويات مختلفة. يتعلق الأمر في المستوى الأول بعملية تقاطع على مستوى الأشخاص، والمقصود بها حركة المهاجرين مثلاً، التي تؤدي إلى نشأة شبكة متنوعة من التداولات. أما في المستوى الثاني، فيتعلق الأمر بتقاطع الأفكار؛ ومنها الأنظمة الاقتصادية والسياسية والتعليمية، تصاحبها حركة أشياء ملموسة، مثل الكتب ومنتجات التكنولوجيا وغيرها، ونادراً ما تكون هذه الحركة في اتجاه واحد، فبعد تكيف العنصر المنقول مع سياقه الجديد، كثيراً ما تحدث عملية التداول في اتجاه معاكس Re-Transfer. وعلى مستوى ثالث، ينادي التاريخ المتقاطع بضرورة أن يضع الملاحظ/ الكاتب نفسه ضمن اعتباراته البحثية ودراسة التقاطعات بين الملاحظ/ الكاتب وموقعه من الحدث الذي يؤرخ له، والزاوية التي ينظر منها وعلاقته بموضوع البحث نفسه⁽³⁸⁾. فالتاريخ المتقاطع يخضع عملية إنتاج المعرفة نفسها للبحث، بمعنى أن الملاحظ/ الكاتب نفسه، يصبح تحت المجهر ويتحول إلى جزء من المبحث. ويذهب بعض الباحثين إلى أن هذه هي الإضافة

35 ينظر أيضاً: مصطفى التليلي، "مقاربات في العلوم الإنسانية والاجتماعية - مقالات مترجمة من اللغة الفرنسية"، أسطور، العدد 12 (2020)، ص 155-166.

36 أنجز فرنر عملاً تأسيسياً مع زممرمان حول التاريخ المتقاطع ونشراه بثلاث لغات هي الفرنسية والإنكليزية والألمانية: Michael Werner & Bénédicte Zimmermann, "Vergleich, Transfer, Verflechtung. Der Ansatz der Histoire croisée und die Herausforderung des Transnationalen," *Geschichte und Gesellschaft*, no. 28 (2002), pp. 607-636; Michael Werner & Bénédicte Zimmermann, "Penser l'histoire croisée: Entre empirie et réflexivité," in: Michael Werner & Bénédicte Zimmermann (eds.), *De la comparaison à l'histoire croisée* (Paris: Recherche sur les civilisations, 2004), pp. 15-49; Michael Werner & Bénédicte Zimmermann, "Beyond Comparison. Histoire Croisée and the Challenge of Reflexivity," *History and Theory*, no. 45 (2006), pp. 30-50;

وقد قرر فرنر وزممرمان المحافظة على تسمية المفهوم باللغة الفرنسية في كتاباتهما باللغة الألمانية وكذلك الإنكليزية. لذا، فإن ما يقابل عبارة Histoire croisée هو المستعمل حتى في الكتابات الإنكليزية والألمانية. إضافة إلى هذا العمل التأسيسي، نشر الباحثان لاحقاً دراسة معمقة باللغة الفرنسية، ينظر: Michael Werner & Bénédicte Zimmermann (eds.), *De la comparaison à l'histoire croisée* (Paris: Seuil, 2004).

37 Werner & Zimmermann, "Beyond Comparison," pp. 31-32; Pernau, pp. 49-53.

38 Werner & Zimmermann, "Beyond Comparison," pp. 38-41.

الأساسية التي يتميز بها التاريخ المتقاطع⁽³⁹⁾. ويهدف التاريخ المتقاطع من وراء إضافة هذا البعد المهم إلى تجاوز الحواجز والحدود التي تضعها الكتابة التاريخية، التي ما زالت تسيطر على النص التاريخي والمحكومة برؤى ووجهات نظر قومية، والتي ما زالت تتعامل بآليات هذه الرؤية القومية ومفاهيمها.

تدرس التداولات، عادة، من وجهة نظر ثقافة المنطلق أو من وجهة الثقافة المستقبلية فحسب، لكن التاريخ المتقاطع حين يضيف هذا المستوى البحثي ويدعو المؤرخ إلى أن يوجّه "عدسات كاميرات" عديدة نحو الموضوع للإحاطة بموضوع البحث من كل الجوانب، يتمكن من المقارنة بين زوايا النظر المختلفة، ثم المروحة والموازنة بينها. هذا مهم؛ فإشكالية "حيادية" الملاحظ/ الكاتب، هي إحدى الإشكالات المركزية في العلوم الاجتماعية والتاريخية، إذ إن الملاحظ/ الكاتب لا يمكنه الاقتراب من موضوعه على نحو مباشر، بل هو متجذر في سياق معيّن ومتأثر به عن وعي أو عن غير وعي؛ لذا فهو يكتب بالضرورة استقراءات انعكاسية، ثم إن الملاحظ/ الكاتب يقدم أحياناً تحليلاً ثانوياً من خلال نقل تفسيرات و"استقراءات انعكاسية" أخرى⁽⁴⁰⁾.

يحاول التاريخ المتقاطع معالجة المسألة منهجياً، من خلال تفكيك نصوص وآراء لملاحظين/ كتاب مختلفين وتجاوز الآراء الأحادية، ويحلل التوصيف اللغوي لظاهرة أو حدث ما في نصوص وسياقات تاريخية مختلفة، ويبحث في المتغيرات التي تحدث على مفهوم معيّن في سياقات مكانية وزمانية مختلفة، وينظر في كيفية توظيفها نصياً، فالتاريخ المتقاطع يدرس التفاعلات التي تحدث بين ملاحظات وتأملات الملاحظ/ الكاتب وبناء منظور معيّن وتدمجها في العملية المعرفية. ويعي التاريخ المتقاطع أنّ هذه التفاعلات ليست ماضياً تاريخياً منتهياً، بل هي متواصلة مع الملاحظ/ الكاتب الحالي. فالمؤرخ أو الكاتب نفسه هو إذاً أحد مواضيع الدرس والتحصيص ضمن منهجية التاريخ المتقاطع؛ إذ على كلّ منهما أن يخضع نفسه، أي أفكاره وآراءه المكتسبة، للتأمل النقدي.

ويعني هذا أنّ مصطلحات الملاحظين ومفاهيمهم، بمن فيهم الملاحظ الراهن، مطروحة للمناقشة، وكذلك مصطلحات الشخصيات الفاعلة ومفاهيمها. وهذه مسألة يتميز بها التاريخ المتقاطع. فبدلاً من الفصل الكلاسيكي بين الباحث وموضوع بحثه، يأخذ التاريخ المتقاطع في الاعتبار الترابطات والتفاعلات العديدة التي تحدث بينهما. ويعني هذا على وجه الخصوص أنّ التاريخ المتقاطع ينظر إلى موضوع البحث بصفته نتيجة تفاعلات تاريخية، لكنه في الوقت نفسه يأخذ في الحسبان تفاعلات الباحث مع موضوعه، ويحرص على أن يخضع المؤرخ نفسه للرقابة الذاتية.

ويؤكد فرنر وزمرمان أنّ هذه هي نقطة قوة التاريخ المتقاطع؛ فمن خلال تغيير وجهات وزوايا النظر، يتم لفت الانتباه إلى الاختلافات التي يجب على التاريخ المتقاطع التعامل معها وإدماجها في تحليله. فبهذا المعنى يخلق التاريخ المتقاطع مجالاً واسعاً للأسئلة المتعددة الأبعاد. وهو ما يعبر عنه كليفورد غيرتز Clifford Geertz (1926-2006) بـ "الوصف الكثيف" Thick Description، والمقصود به الوصف الدقيق "المجهري" للظواهر في سياقها المحدد. وينصبّ التركيز هنا على ملاحظة الوقائع، وبالقدر نفسه على الأهمية الثقافية التي يمنحها الفاعلون لواقعة معيّنة⁽⁴¹⁾.

في المقابل، يرى المؤرخ الألماني يعقوب هورت (1977-)، في مقالة نقدية له، أنّ سعي التاريخ المتقاطع إلى وضع الملاحظ/ الكاتب ضمن الاعتبارات البحثية، هو مطلب مبرّر تماماً، لكنّه ينتقد بشدّة الرأي الذي يعتبر أنّ التاريخ المتقاطع قد أسس

39 Agnes Arndt, "Der Bedeutungsverlust des Marxismus in transnationaler Perspektive – 'Histoire Croisée' als Ansatz und Anspruch an eine Beziehungsgeschichte West- und Ostmitteleuropas," in: Agnes Arndt, Joachim C. Häberlen & Christiane Reinecke (eds.), *Vergleichen, verflochten, verwirren? Europäische Geschichtsschreibung zwischen Theorie und Praxis* (Göttingen: Vandenhoeck Ruprecht, 2011), pp. 89-114, esp. p. 91.

40 Werner & Zimmermann, "Beyond Comparison," pp. 40-41.

41 Ibid., pp. 40-42; Pernau, p. 51.

لمنهجية تاريخية جديدة، فمطلب تحويل الملاحظ/ الكاتب إلى جزء من المبحث، هو شرط منهجي يجب أن يتوافر في كل عمل بحثي، بغض النظر عن المنهجية المعتمدة. وبناءً على هذا النقد، فإن هورت لا يعتبر التاريخ المتقاطع، وكذلك الشأن بالنسبة إلى التاريخ المتصل/ المتقاسم أو تاريخ التداول الثقافي أو التاريخ المتشابه، منهجيات عمل، بل يراها رؤى ومقاربات بحثية فحسب⁽⁴²⁾.

على مستوى آخر، يسعى التاريخ المتقاطع إلى مراعاة مقاييس مختلفة للبحث. وتجدر الإشارة في البداية إلى أن مسألة المقياس ليس لها بعد مكاني وخرائطي فحسب، بل لها بعد زمني أيضاً، إذ إن البعد المكاني يمتد من القرية الصغيرة إلى القارات وكوكب الأرض، ومن الأسرة إلى المجتمع العالمي، وما إلى ذلك (التاريخ الجزئي والكلي)؛ فالتاريخ المتقاطع لا يمكن أن يكتب على مستوى الماكرو- تاريخ وحده أو على مستوى الميكرو- تاريخ وحده، بل يجب المراوحة بين زوايا نظر محلية وجهوية وقومية وعولمية، والنظر بذلك في الواقعة عن قرب، مع الابتعاد عنها بعد ذلك والنظر إليها من خلال مسافة ما، ثم الموازنة بين النظر من مسافات وأمكنة مختلفة. وبالنسبة إلى البعد الزمني، فإن النطاق الزمني يمتد من زمانية الحدث في آنه إلى المدى الطويل، إذ إن التاريخ المتقاطع لا يكفي بالنظر في العوامل المباشرة والقصيرة المدى التي تؤثر في حدث ما، بل يأخذ العوامل الطويلة المدى وغير المباشرة Longue durée التي تؤثر فيه في الاعتبار والمراوحة بين جميع هذه العوامل؛ ما يسمح بإبراز التفاعلات الديناميكية في السياقات الزمنية المختلفة وتقديم قراءة تاريخية متشابهة.

تقوم منهجية التاريخ المتقاطع، إذاً، على استقراء المعرفة السوسيوثقافية واستنباطها من خلال منظومة زمنية ومكانية معينة. فتراعي البعد الزمني لموضوع المعرفة نفسه وكذلك لحظة استقراء الموضوع، أي اللحظة التي تُنتج فيها المعرفة. وتولي الموقع أي المكان الذي تتم منه الملاحظة اهتماماً. فهي عملية تأريخ "مكتف"، تأخذ في الاعتبار البعدين الزمني والمكاني لعملية إنتاج المعرفة. ويؤكد الباحثان أهمية اعتماد مقاييس مختلفة باستمرار؛ لأن عناصر التداول، سواء كانت سلعاً أو أشخاصاً أو أفكاراً، لها - بحسب مستوياتها الزمنية والمكانية - معانٍ مختلفة. ولكن هذه المعاني، على اختلافها، هي في الحقيقة ليست منفصلة عن بعضها. لذلك، فإن دور التاريخ المتقاطع هو تتبع في المكان والزمان لكيفية تناول الملاحظ/ الكاتب وسرده لحدث ما، ودراسة مظاهر التأثير والتأثر والوقوف على المتغيرات في المعاني ودمجها في التحليل⁽⁴³⁾.

إن التاريخ المتقاطع إذ يراعي مقاييس زمنية ومكانية مختلفة يرفض فكرة أن المفاهيم ثابتة دائمة، ويؤكد أنها تخضع لتحويلات دلالية عميقة وتكتسب في السياقات الزمنية والمكانية المختلفة معاني جديدة، وهو ما يمنح التاريخ المتقاطع نقطة قوة أخرى مقارنة بالتاريخ المتصل وتاريخ التداول الثقافي اللذين لم يتمكنوا من أخذ طابع المفاهيم الديناميكي والمتغير في الاعتبار⁽⁴⁴⁾.

مع هذا، تبقى أمام التاريخ المتقاطع نقاط عديدة عليه النظر فيها؛ فعليه مثلاً أن يتجاوز الفضاء الفرنسي - الألماني، الذي نشأت فيه الأبحاث والمقالات التأسيسية لفرنر وزمرمان⁽⁴⁵⁾. وعليه أن يتجاوز افتراضية وجود شركاء متساوين إلى حد ما - فرنسا وألمانيا في

42 Jakob Hort, "Vergleichen, Verflechten, Verwirren – Vom Nutzen und Nachteil der Methodendiskussion in der wissenschaftlichen Praxis: ein Erfahrungsbericht," in: Arndt, Häberlein & Reinecke (eds.), pp. 319-341, esp. pp. 333-336.

43 Werner & Zimmermann, "Beyond Comparison," pp. 42-44.

44 Ibid., p. 44.

45 قدم فرنر وزمرمان مثلاً تطبيقاً في دراسة لهما حول نظام الإحصاءات الاقتصادية في ألمانيا وفرنسا وعملاً من خلالها على تجاوز المنهج المقارن وبيننا ضرورة دراسة وجهتي النظر الفرنسية والألمانية في سياقاتهما والوقوف على آليات عملهما وتفاعلاتهما، مع التنبيه إلى ضرورة الإقرار بنسبية وجهات النظر وتعديتها، وهو ما يتيح لكل الأطراف مراجعة منهجيته وأدوات عمله. ينظر:

Werner & Zimmermann (eds.), *De la comparaison à l'histoire croisée*;

قدّم العمل التالي دراسة تطبيقية لمنهجية التاريخ المتقاطع:

Philipp Ther, "Deutsche Geschichte als Transnationale Geschichte: Überlegungen zur Histoire Croisée Deutschlands und Ostmitteleuropa," *Comparativ*, no. 13 (2003), pp. 155-180.

الأمثلة المدروسة - وتوسيع مجال البحث ليشمل عملية تداول متعددة الأقطاب، مثل أن يبحث في التداول بين ثلاثة بلدان أو أكثر. ومن المهم التحقيق في علاقات القوى غير المتكافئة؛ مثل علاقة المُستعمر والمُستعمر والتركيز على مسألة القوة ودورها. ويتطلب هذا دمجاً منهجياً بين التاريخ المتقاطع والتاريخ الاستعماري، وهو أمر سيثري المنهجية بالتأكيد.

سادساً: التاريخ المتشابك

ارتبط تاريخ التداول الثقافي والتاريخ المتقاطع بمؤرخين فرنسيين وألمان وبسياق أوروبا الغربية تحديداً، وقد لقيت هذه المفاهيم رواجاً خاصة في هذه البلدان. أما مفهوم التاريخ المتشابك فتطور في السياق الأنكلوسكسوني - ما زالت الأبحاث خارج هذا السياق قليلة - واهتم أساساً بتاريخ المملكة البريطانية. وفي هذا السياق، يُستخدم مفهوم "تاريخ الإمبريالية الجديدة" كثيراً. ويجدر التنبيه هنا إلى ارتباط هذه المنهجية بالسياق الاستعماري وبالحقبة التاريخية ابتداءً من القرن الثامن عشر - بما فيها السياقات الزمانية والمكانية السابقة لتكون الكيانات القومية - وهذا اختلاف أساسي بين التاريخ المتشابك وبقية المنهجيات التي عرضناها آنفاً. فهذا المدخل المنهجي يركز اهتمامه على التشابكات بين المُستعمر والمستعمر، أي بين المجتمعات الأوروبية والمجتمعات "غير الأوروبية"، أو بعبارة أخرى بين المركز الأوروبي والأطراف غير الأوروبية، وينتقد بواسطة هذه الآلية المركزية الأوروبية، لأنَّ منهجية التاريخ المتشابك تقوم على تحويل النظر إلى التأثير المتبادل والتأثرات والتفاعلات بين الطرفين⁽⁴⁶⁾.

إن أهم نص مرجعي لـ "تاريخ الإمبريالية الجديدة"، وأيضاً لتاريخ التشابك، هو كتاب **الاستشراق** للكاتب الفلسطيني الأمريكي إدوارد سعيد (1935-2003)، الذي نشره عام 1978، وفيه يؤكد أنَّ "المشرق" هو اصطناع غربي، فالاستشراق الغربي هو الذي أوجد "الشرق" مفهوماً، وهو الذي يوفّر اللغة والمفاهيم والصور التي يمكن من خلالها الكتابة والتحدث عن الشرق نفسه؛ ومن ثم، التفكير فيه أيضاً. ويرتبط هذا الإنتاج المعرفي حول الشرق ارتباطاً وثيقاً بالقوة الاستعمارية للغرب، فالمعرفة هي وسيلة للقوة كما أنَّ القوة وسيلة المعرفة لكي تصبح مهيمنة. ومنذ نهاية القرن الثامن عشر، تم إضفاء طابع "جمودي" على الشرق، فأصبح جامداً في الزمان، وانسحب من مسار التغيير والتطور، بل أُخرج من ساحة الفاعلين التاريخيين. وهكذا، أصبح التناقض بين الشرق والغرب أمراً لا يمكن تجاوزه⁽⁴⁷⁾.

يؤسس نص مهم آخر لمنهجية التاريخ المتشابك، هو كتاب المؤرخ الألماني المعاصر أوسترهامل (1952) **تحول العالم**، الذي يسعى فيه إلى سرد تاريخ العالم في "القرن التاسع عشر الطويل" وتفسيره. ويقدم قراءة تقوم على منهجية "التاريخ المتشابك" لعصر الإمبراطوريات وتأثيراته في المستعمرات. وقد نوقش هذا الكتاب على صعيد واسع في المجال الأكاديمي. يرفض أوسترهامل فكرة المركزية الأوروبية. ويرى أنَّ أوروبا لم تكن في نهاية القرن الثامن عشر المركز الوحيد الذي انبثقت منه الديناميكية التاريخية، بل هناك فاعلون متعددون، مثل الهند والصين وغيرهما. ومع ذلك، يصف أوسترهامل القرن التاسع عشر بأنه "قرن أوروبي"؛ ليس بسبب التأثير الهائل للتغيرات التي انبثقت من أوروبا فحسب، بل أيضاً لأنَّ أوروبا قد أصبحت في هذا القرن مقياساً لجميع الفاعلين في جميع أنحاء العالم⁽⁴⁸⁾.

46 حول التاريخ المتشابك ينظر خاصة:

Frederick Cooper, *Colonialism in Question: Theory, Knowledge, History* (Berkley: University of California Press, 2005); Frederick Cooper & Ann Laura Stoler, *Tensions of Empire: Colonial Cultures in a Bourgeois World* (Berkley: University of California Press, 1997); Pernau, pp. 56-66.

47 Edward Said, *Orientalism*, 2nd ed. (Harmondsworth: Penguin Books, 1995), pp. 325-328; Pernau, pp. 57-58.

48 Jürgen Osterhammel, *Die Verwandlung der Welt: Eine Geschichte des 19. Jahrhunderts*, 3rd ed. (Munich: C.H.Beck, 2020); Pernau, p. 82.

يهدف سعيد وأوسترهامل وممثلو تيار "ما بعد الاستعمارية" إلى إنهاء استعمار التاريخ بالمعنى الأوسع للكلمة، فيسعون إلى تأريخ يتجاوز أنماط التفكير الاستعماري ويخلق مناهج علمية جديدة لدراسة تاريخ التوسع الاستعماري والمستعمرات. ومن أجل التغلب على المركزية الأوروبية، لا يكفي إضافة مواضيع تخص تاريخ بلدان "خارج أوروبا" إلى المناهج المدرسية والجامعية، بل الأهم من ذلك هو تجاوز الصورة النمطية لثنائية الغرب والشرق، وهو ما يسعى إليه تاريخ التشابك؛ إذ إنه ينطلق من أفكار "ما بعد الاستعمارية" ويعمل ضمن هذا الإطار المرجعي المشترك على تطوير منهجيته وآليات عمله، وإخضاعهما لتقييم نقدي، فيسعى لفحص الصورة النمطية الثنائية للغرب والشرق، وآليات الترويج لها؛ إذ إن الحركات الاستعمارية لم تعتمد آلية القوة وحدها في عملية التأسيس لهذه الثنائية، بل تم الترويج لها أيضًا من خلال خطابات وممارسات ومؤسّسات معيّنة.

تنتقد المؤرخة الألمانية مارغريت برنو (1962-) في آراء أوسترهامل وسعيد أنها تقصر نظرتها على العامل الاقتصادي. وتبين أنّ تاريخ التشابك لا يكفي في الحقيقة بدراسة التأثيرات الاقتصادية للقوى المستعمرة، وتحليلها ضمن سياق الثورة الصناعية، بل يتجاوزها إلى النظر في التأثيرات الثقافية، فهو يسعى، من دون إهمال التأثيرات الاقتصادية والسياسية، إلى استكشاف كيفية تأسيس المعرفة بالعالم المحيط انطلاقًا من موقع القوة، وانعكاس هذه المعرفة على الممارسات.

ويعمل التاريخ المتشابك أيضًا على دراسة التأثيرات في الاتجاهين مع الأخذ في الاعتبار علاقات القوى غير المتكافئة في عملية التداول، فالأبحاث في البداية كانت تركز على تأثيرات القوى المستعمرة، فلا تتمّ مثلاً كتابة تاريخ الهند في القرن التاسع عشر من دون النظر في دور الحكام الاستعماريين والتجار والمبشرين البريطانيين في المستعمرة الهندية، ومن دون دراسة دور السياسيين والعسكريين، أي صنّاع القرار عامة، في مركز القوة المستعمرة. لكن هل ظلّت القوى الاستعمارية الكبرى معزولة عن أيّ تأثير خارجي صادر عن المستعمرات؟ وهل من تأثيرات في الاتجاه المعاكس؟ وما نوعها؟ وأين نجد هذا التأثير محسوسًا؟

تظل هذه الأسئلة مفتوحة أمام التاريخ المتشابك لينظر فيها. وسيكون عليه أيضًا التركيز أكثر من السابق على المستعمرات نفسها؛ ليس فقط على المعرفة والممارسات التي أنتجها الفاعلون الاستعماريون، بل على تفاعل المستعمرين معهم. فمن تعاون مثلاً مع الفاعل في عملية إنتاج المعرفة الاستعمارية؟ وما اهتماماته أو مصالحه؟ وما كانت نتائج ذلك؟ وإلى أي حدّ تدفقت المعرفة من الثقافة المنطلق إلى السياق الجديد؟ وكيف جرى تكيفها مع الأفكار الموجودة قبلها؟ تتطلب الإجابة عن كلّ هذه الأسئلة أخذ العوامل المحلية في البحث في الحسبان، ومن المهم الاستناد إلى المصادر المكتوبة باللغات المحلية، حتّى لا يعاد اجترار الأنظمة المعرفية التي أنتجتها القوى الاستعمارية، والتي اكتفت بمصادرها المكتوبة بلغتها، لأسباب براغماتية⁽⁴⁹⁾.

خاتمة: في نقد المناهج المذكورة

بلغ الجدل الأكاديمي بين ممثلي التاريخ المقارن وممثلي المناهج التاريخية الناشئة التي عرّفنا بها في الدراسة (التاريخ عبر القومي، التاريخ المتصل / التاريخ المتقاسم، تاريخ التداول الثقافي، التاريخ المتقاطع، التاريخ المتشابك) أوجه في التسعينيات من القرن الماضي وكان كل من الجانبين يقدم منهجيته على أنها منهجية منفصلة ومتعارضة مع المنهجية الثانية⁽⁵⁰⁾. إذ كان يُنظر إلى

49 Pernau, pp. 81-82.

50 ينظر السجلات حول هذا في:

Johannes Paulmann, "Internationaler Vergleich und interkultureller Transfer. Zwei Forschungsansätze zur europäischen Geschichte des 18. Bis 20. Jahrhunderts," *Historische Zeitschrift*, no. 267 (1998), pp. 649-685; Geppert & A. Mai, "Vergleich und Transfer im Vergleich," *Comparativ*, no. 10 (2000), pp. 95-111.

المنهج المقارن على أنه آلية يمكن من خلالها استنباط الخصوصية في الطرفين المقارنين وتحليلها، في حين كان ممثلو المنهجيات المدروسة يركزون على التفاعلات بين الثقافات والمجتمعات، واهتمت الأبحاث في هذا المجال بحركة الأشخاص والأشياء والمفاهيم والأفكار بين سياق وآخر وتفاعلاتها مركزة على المشترك بين الأطراف المدروسة. لكنّ البحث اليوم يحاول تجاوز هذه النظرة التنافسية بين التاريخ المقارن والمناهج الجديدة، خاصة التاريخ المتقاطع، وأثبت أنه يمكن في كثير من المواضيع إدماج المنهجيتين وتطبيقهما في البحث، بحيث يتجاوز بمنهجية ما تعجز الأخرى عن الإيفاء به، ولا يغفل العمل البحثي عن عمليات التأثير والتأثر، ويعي الاختلاف في الوقت نفسه. وتبين أعمال نقدية أنّ الإدماج بين المناهج ليس مجدياً دائماً ولا يؤدي بالضرورة إلى نتائج أفضل، وقد تنبّه إلى ضرورة الموازنة الجيدة عند إدماج هذه المنهجيات؛ إذ يصعب أن يكون العمل بمنهجيتين متناسقاً ومتوازناً⁽⁵¹⁾.

إضافةً إلى هذا، يعدّد المؤرخ الألماني يعقوب هورت إشكالات منهجية أخرى، ومنها ما يسمّيه التجزؤ المنهجي؛ فهو يرى أن المستمع في المؤتمرات التاريخية اليوم يلاحظ "زخماً" كبيراً من المناهج، فهذا التنوع والتعدد المنهجي، في رأيه، وإن كانا نتيجة حتمية وإيجابية للعمل البين- تخصصي ويدلّان على مرونة وانفتاح منهجي بين التخصصات، خاصة بين علوم التاريخ وعلوم الاجتماع والإثنولوجيا والأدب، وهو أمرٌ أعطى علوم التاريخ بالتأكيد دفْعاً قوياً وفتح أمامها آفاقاً منهجية ومواضيع بحث جديدة، يهدّد في الوقت نفسه بتجزؤ منهجي في علوم التاريخ⁽⁵²⁾.

وبنّيه هورت إلى أن المحاولة الجادة في كثير من الأحيان، وأحياناً العمياء، لتطبيق منهجية ما بكل حذافيرها وتعقيداتها، تؤدي إلى "الإرباك"⁽⁵³⁾ وإلى نتائج بحثية خاطئة. أضف إلى ذلك أن التقيد "الأعمى" بمنهجية ما يؤدي إلى التضيق على التفكير الخلاق والإبداعي، لذا فإن على الباحث أن يجرب أكثر من "منهجية" على موضوع بحثه، ويقبّل المنهج الذي يعتمزم تطبيقه على جميع نواحيه، ولا يتقيد به تعقيداً أعمى، بل يظل واعياً بـ "محدوديته وقصوره"، وعليه أن يظل منفتحاً على "إدماج" مناهج واستنباطات جديدة إبداعية وخالقة، فالمسألة الفارقة في المبحث التاريخي ومفتاح نجاحه تتمثل في الاختيار الذكي لمنهجية أو منهجيات معينة، والتعمق في فهمها واكتساب مهنية في التعامل معها والتوفّق في تطبيقها على الموضوع قيد البحث، بحيث يتم توظيفها بنجاعة ليكون بناء النص وهيكليته متينين وحجابه مقنعاً ونتائجه منطقية.



51 نُشرت هذه الأعمال النقدية في عمل مشترك، ينظر خاصة مقدمة الكتاب:

Agnes Arndt et al. (eds.), *Vergleichen, verflochten, verwirren? – Europäische Geschichtsschreibung zwischen Theorie und Praxis* (Göttingen: Vandenhoeck, 2011), pp. 11-32, esp. pp. 13-14.

52 سبق الإشارة إلى هذا العمل، وقد نُشر ضمن العمل المشترك المذكور في الهامش: pp. 319-323, Hort, "Vergleichen,"

53 وهو ما عبّر عنه هورت من خلال العنوان التهكمي والساحر الذي اختاره لمقالته النقدية وترجمته: "قارن، شابك، اربك".

المراجع

العربية

- التليلى، مصطفى. "مقاربات في العلوم الإنسانية والاجتماعية - مقالات مترجمة من اللغة الفرنسية". **أسطور**. العدد 12 (2020).
عثمان، عمرو. "التاريخ العالمي: موضوعه ومناهجه ودراسته من خلال تاريخ الأشياء". **أسطور**. العدد 1 (2015).

الأجنبية

- Ahuja, Ravie. "Mobility and Containment. The Voyages of South Asian Seamen, c. 1900-1960." *International Review of Social History*. no. 51 (2006).
- Arndt, Agnes & Joachim C. Häberlen & Christiane Reinecke (eds.). *Vergleichen, verflechten, verwirren? Europäische Geschichtsschreibung zwischen Theorie und Praxis*. Göttingen: Vandenhoeck Ruprecht, 2011.
- Bayly, C. A. et al. "AHR Conversation: On Transnational History." *The American Historical Review*. vol. 111, no. 5 (2006).
- Bernard, H. Russel & Walnut Greek (eds.). *Handbook of Methods in Cultural Anthropology*. California: Altamira Press, 1998.
- Bloch, Marc. "Pour une histoire comparée des sociétés européennes." *Revue de Synthèse Historique*. no. 46. nouvelle série (1928).
- Clavin, Patricia. "Defining Transnationalism." *Contemporary European History*. vol. 14, no. 4 (2005).
- Cohen, D. & M. O'Conner (eds.). *Comparison and History: Europe in Cross-National Perspective*. New York/London: Routledge, 2004.
- Cooper, Frederick. *Colonialism in Question. Theory, Knowledge, History*. Berkley: University of California Press, 2005.
- Cooper, Frederick & Ann Laura Stoler. *Tensions of Empire. Colonial Cultures in a Bourgeois World*. Berkley: University of California Press, 1997.
- Conrad, Sebastian & Dominic Sachsenmaier (eds.). *Competing Visions of World Order: Global Moments and Movements, 1880s-1930s*. London: Palgrave Macmillan, 2007.
- Espagne, Michel. "Sur les limites du comparatisme en histoire culturelle." *Genèses. Sciences sociales et histoire*. no. 17 (1994).
- Espagne, Michel & Michael Werner. *Transferts. Les relations interculturelles dans l'espace franco-allemand, XVIIIe-XIXe siècle*. Paris: Recherche sur les civilisations, 1988.
- Geppert, Alexander & Andreas Mai. "Vergleich und Transfer im Vergleich." *Comparativ*. no. 10 (2000).
- Gottowick, Volker. "Transnational, Translocal, Transcultural: Some Remarks on the Relations between Hindu-Balines and Ethnic Chinese in Bali." *Journal of Social Issues in Southeast Asia*. vol. 25, no. 2 (2010).
- Gruzinski, Serge. *La pensée métisse*. Paris: Fayard, 1999.
- _____. "Les mondes mêlés de la monarchie catholique et autres Connected Histories." *Annales*. no. 56 (2001).

- _____. *Les quatre parties du monde. Histoire d'une mondialisation*. Paris: Fayard, 2004.
- Gunilla, Budde et al. (eds.). *Transnationale Geschichte – Themen, Tendenzen und Theorien*. Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, 2006.
- Hannerz, Ulf. *Transnational Connections: Culture, People, Places*. London: Routledge 1996.
- Keohane, Robert O. & Joseph S. Nye. *Transnational Relations and World Politics*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1972.
- Lorenz, Chris. "Comparative Historiography. Problems and Perspectives." *History and Theory*. no. 38 (1999).
- Middel, Matthias. "Kulturtransfer und Historische Komparatistik – Thesen zu ihrem Verhältnis." *Comparativ. Zeitschrift für Globalgeschichte und vergleichende Gesellschaftsforschung*. vol. 10, no. 1 (2000).
- Mike Featherstone & Scott Lash (eds.). *Spaces of Culture. City, Nation, World*. London: Sage, 1999.
- Noiriel, Gérard. *La tyrannie du national*. Paris: Calmann-Lévy, 1991.
- Osterhammel, Jürgen. *Die Verwandlung der Welt – Eine Geschichte des 19. Jahrhunderts*. Munich: C.H.Beck, 2020.
- Patel, Kiran Klaus. "'Transnations' among 'Transnations'? The Debate on Transnational History in the United States and Germany." *Amerikastudien/ American Studies*. vol. 54, no. 3 (2009).
- Paulmann, Johannes. "Internationaler Vergleich und interkultureller Transfer. Zwei Forschungsansätze zur europäischen Geschichte des 18. Bis 20. Jahrhunderts." *Historische Zeitschrift*. no. 267 (1998).
- Pernau, Margrit. *Transnationale Geschichte*. Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, 2011.
- Said, Edward. *Orientalism*. Harmondsworth: Penguin Books, 1995.
- Saunier, Pierre-Yves. *Transnational history*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2013.
- Saunier, Pierre-Yves & Akira Iriye (eds.). *The Palgrave Dictionary of Transnational History: From the Mid-19th Century to the Present Day*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2009.
- Spiliotis, Susanne-Sophia. *Transterritorialität und nationale Abgrenzung. Konstitutionsprozesse der "griechischen Gesellschaft" und Ansätze ihrer faschistoiden Transformation, 1922/24–1941*. Munich: De Gruyter, 1998.
- Subrahmanyam, Sanjay. "Connected Histories. Notes towards a Reconfiguration of Early Modern Eurasia." *Modern Asian Studies*. 31/3 (1997).
- Ther, Philipp. "Deutsche Geschichte als Transnationale Geschichte: Überlegungen zur Histoire Croisée Deutschlands und Ostmitteleuropa." *Comparativ*. no. 13 (2003).
- Welskopp, Thomas. "Stolpersteine auf dem Königsweg. Methodenkritische Anmerkungen zum internationalen Vergleich in der Gesellschaftsgeschichte." *Archiv für Sozialgeschichte*. no. 35 (1995).
- Werner, Michael & Bénédicte Zimmermann (eds.). "Vergleich, Transfer, Verflechtung. Der Ansatz der Histoire croisée und die Herausforderung des Transnationalen." *Geschichte und Gesellschaft*. no. 28 (2002).
- _____. *De la comparaison à l'histoire croisée*. Paris: Seuil, 2004.
- _____. "Beyond Comparison. Histoire Croisée and the Challenge of Reflexivity." *History and Theory*. no. 45 (2006).

الرحلة العلمية من خلال كتب التراجم: نماذج من القرنين 12-11هـ / 17-18م

The Scientific Journey through Biographical Dictionaries: Examples from 17th and 18th Centuries

تحاول هذه الدراسة استقراء جنس من الكتابة الكلاسيكية ونعني به كتب التراجم، للوقوف على مدى مشروعية اعتماد مثل هذه المصنّفات عند تناول مسائل اجتماعية وثقافية مثل موضوع الرحلة، وما اتّصل بها من تراث أدبي معروف بـ "أدب الرحلة"، وذلك من خلال توظيف أدوات إحصائية كمية وأخرى نوعية، قصد رصد مختلف المعطيات الواردة بكتب التراجم، وإعادة بنائها وفق ما نروم بلوغه من استنتاجات حول الرحلة وأغراضها واتجاهاتها، بالتركيز خاصّة على الرحلة العلمية، فضلاً عن رصد المصنّفات التي راكمت مدوّنات الرحلة خلال العصر العثماني، استناداً إلى عيّينات من مصنّفات التراجم المشرقية - وتحديداً المصرية والشامية منها - التي كُتبت خلال القرنين 12-11هـ / 17-18م.

كلمات مفتاحية: التراجم، الرحلة، أدب الرحلة، الرحلة العلمية.

This study investigates the classical literary genre of biographical dictionaries (*kutub al-tarājim*) to attend to the acceptability of employing such works in the discussion of social and cultural issues, such as the journey and the associated literary tradition of travel writing (*adab al-rihla*). The study utilizes quantitative and qualitative statistical tools to study various themes in the biographical dictionaries, and to reconstruct them according to the inferences we have drawn about the journey and its objectives and inclinations. It especially focuses on scientific journeys and surveys works from the travel corpus of the Ottoman period, drawing on samples of Mashriqi (especially Egyptian and Levantine) dictionaries written between the 11th/17th and 12th/18th centuries.

Keywords: *Tarājim*, Biographies Dictionaries, Travel Literature, Scientific Journey.

* باحث في التاريخ الثقافي، وإطار بيداغوجي بوزارة التربية، تونس.

Researcher in Cultural History, and Pedagogical Staff at the Ministry of Education, Tunisia.

lassaadyansi@gmail.com

مقدمة

نحاول في هذه الدراسة رصد موضوع الرحلة العلمية، استناداً إلى مدونة التراجم، حيث يشير الاشتغال ببعض العيّات من مدونة التراجم، المعتمدة ضمن هذا العمل، إلى حضور لافت إما لأعلام خاضوا تجربة الرحلة العلمية وإما لأولئك الذين توجوا رحلاتهم بمصنّفات حولها، وذلك خلال الفترة الحديثة، وخصوصاً القرنين 11-12هـ / 17-18م. وهي فترة متأخرة نسبياً عن تلك التي ازدهر خلالها أدب الرحلة، أي العصور الوسطى، وتحديدًا من القرن 3هـ / 9م إلى القرن 8هـ / 14م، حيث ظهر عدّة كتاب بارزين على غرار اليعقوبي (ت. 292هـ / 905م)⁽¹⁾، وابن حوقل (ت. بعد 380هـ / 990م)⁽²⁾، والبيروني (ت. 440هـ / 1048م)⁽³⁾، والإدريسي (ت. بعد 548هـ / 1154م)⁽⁴⁾، وغيرهم.

وقد حاولنا الاستناد إلى بعض العيّات من كتب التراجم التي حرصنا من خلالها على حضور مؤلف عن مصر ومؤلفات أخرى شامية رأينا أنها تستجيب أكثر ما يمكن للموضوع المطروح وللمجال المدروس، إلى جانب كونها شملت ما ذكر في كتب أخرى، أو تكون مكملّة لبعضها، سواء من حيث المضامين أو من حيث المسح الزمني للفترة قيد الدراسة، فضلاً عن ضمّ بعضها تراجم شملت مجالات عربية وإسلامية واسعة.

وبناءً عليه، سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرّف إلى مدى مساهمة هذه النماذج من كتب التراجم في تناول أدب الرحلة عموماً، والرحلة العلمية على وجه الخصوص، ومختلف مساراتها، إضافة إلى الوقوف على مكانة الرحلة العلمية في التكوين المعرفي بالنسبة إلى ما يُعرف بالبيوت العالمية.

ويلخص الجدول (1) قائمة كتب التراجم المصرية والشامية المعتمدة في هذا العمل، مع تقديم بعض البيانات البليوغرافية والإحصائية المتعلقة بحضور موضوع الرحلة فيها:

الجدول (1)
كتب التراجم المعتمدة ونسب حضور الرحلة فيها

عنوان المؤلف وصاحبه	تاريخ التأليف	المحقق والناشر وتاريخ النشر	عدد التراجم	عدد التراجم التي مارس أصحابها الرحلة ونسبتها من مجموع التراجم
خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد أمين المحيبي	1100-1111هـ / 1686-1699م	تحقيق محمد حسن محمد إسماعيل، دار الكتب العلمية، 2006.	1277 ترجمة	1158 ترجمة (90.6 في المئة)
سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر لمحمد خليل المرادي	1200-1206هـ / 1786-1791م	دار البشائر الإسلامية ودار ابن حزم ببيروت نسخة منقّحة وفي أكثر من طبعة، منها الطبعة الثالثة التي صدرت سنة 1988.	767 ترجمة	348 ترجمة (45.3 في المئة)

1 أحمد بن أبي يعقوب إسحاق اليعقوبي: ينحدر من عائلة عالمية تربطها صلات وثيقة بدوائر السلطة العباسية. ويُعدّ أحد أشهر الرحّالة والعلماء في القرن الثالث الهجري. ومن أبرز مؤلفاته: كتاب التاريخ وكتاب البلدان والمسالك والممالك. ينظر: أحمد بن أبي يعقوب إسحاق اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، تحقيق عبد الأمير مهنا، مج 1 (بيروت: شركة الأعلمي للطبوعات، 2010)، ص 5-8.

2 أبو القاسم محمد بن علي: يُعرف بابن حوقل، تاجر ورحّالة، امتدت رحلته حوالي ثلاثة عقود من الزمن وذلك من بلاد فارس إلى المغرب والأندلس، وقد اختلف المؤرّخون في ضبط سنة وفاته. يُعدّ كتاب صورة الأرض من أشهر مؤلفاته. ينظر: سعد عبود سمّار، ابن حوقل: دراسة تاريخية في كتابه "صورة الأرض" (دمشق: دار تّقوّز، 2016)، ص 13-22.

3 أبو الزّيجان محمد بن أحمد البيروني الخوارزمي: عالم موسوعي، نبغ في الطب والرياضيات والفلك والأدب والجغرافيا والرحلات. يعدّ كتابه تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة من أبرز ما دَوّن في أدب الرحلة.

4 أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله: يُعرف بالشريف الإدريسي، صاحب كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، الذي أتمّه سنة 548هـ / 1123م. ويُعدّ الإدريسي من أشهر الرحّالة المسلمين، في القرن السادس الهجري، الذين قاموا برحلات علمية شملت قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا.

عنوان المؤلف وصاحبه	تاريخ التأليف	المحقق والناشر وتاريخ النشر	عدد التراجم	عدد التراجم التي مارس أصحابها الرحلة ونسبتها من مجموع التراجم
عجائب الآثار في التراجم والأخبار لعبد الرحمن الجبرتي	1236-1240هـ / 1821-1825م	تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، مطبعة دار الكتب المصرية، 1997.	679 ترجمة	134 ترجمة (19.7 في المئة)

أولاً: دوافع الرحلة وأغراضها من منظور أدب التراجم

بحسب ما توفّره مصنفات التراجم، يمكن التمييز بين ارتحال مرتبط بالإكراه دفع أصحابه نحو تغيير المستقرّ والوطن، ورحلات اختيارية سعى الرّحالة من خلالها للفوز بمكاسب معيّنة، من بينها تلبية فضولهم المعرفي.

1. دوافع الرحلة

من بين العيّنات التي تشي بها متون التراجم، والمتّصلة بدافع الإكراه وراء شدّ الرّحال ومغادرة المُستقر، يفيدنا صاحب **الخلاصة** أنّ الأديب الحلبي المعروف بابن النحاس (ت. 1052هـ / 1640م) غادر مدينته حلب، بسبب هجرة رفاقه منها، وقد هجرها نحو دمشق، ثم القاهرة، ثم الحجاز حيث وافته المنية⁽⁵⁾. ويشير صاحب **سلك الدرر** إلى خروج الأديب أحمد بن ناصر الدين بن علي البقاعي (ت. 1171هـ / 1758م) من دمشق والاستقرار بإسطنبول من جرّاء حُكم قاضي دمشق عليه بـ "التعزير"⁽⁶⁾.

وتحتوي كتب التراجم أيضًا معطيات حول الارتحال بسبب النزاعات السياسية أو المعارك العسكرية التي قد تصيب مجالاً ما بالإمبراطورية العثمانية. ومن أمثلة ذلك ما حصل لأحمد بن محمّد الكواكبي (ت. 1023هـ / 1614م)، الذي أُجبر على الفرار من مدينة حلب نحو طرابلس الشام على إثر تولّي حسين باشا ابن جانبولاذ (ت. 1014هـ / 1605م)⁽⁷⁾ كفالة (نيابة) حلب عقب عزل نصوح باشا (ت. 1023هـ / 1614م)⁽⁸⁾، نظرًا إلى أنّ صاحب الترجمة تربطه علاقات وطيدة بنصوح باشا ويعدّ من المحسوبين عليه، وبما أنّ الأخير في عدااء وفتنة مع حسين باشا، فقد خشي من الانتقام وفرّ متسللاً نحو طرابلس الشام حيث أكرمه بنو سيفا، أمراء طرابلس آنذاك⁽⁹⁾. ثم بعد ذلك استقرّ في مصر إلى حين انتهاء حكم جانبولاذ، ولم يعد إلى حلب إلا سنة 1018هـ / 1609م⁽¹⁰⁾.

5 محمد أمين المحبّي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، تحقيق محمد حسن إسماعيل، مج 3 (بيروت: دار الكتب العلمية، 2006)، ص 247-256.

6 التعزير، يقصد به شرعاً التأديب على ذنب لا حدّ فيه ولا كفارة، أي إنّ عقوبة تأديبه يفرضها الحاكم على معصية لم يعيّن لها الشرع عقوبة مثل التوبيخ أو الزجر، والقصد منها منع الجاني من المعاودة وردعه عن المعصية. ينظر: جمال الدين محمد بن منظور، **لسان العرب**، مج 4 (بيروت: دار صادر، [د.ت.]), ص 561-563؛ بحسب ما ورد في نص الترجمة، يعود سبب نفي البقاعي إلى توتر علاقته بالمفتي محمّد بن إبراهيم العمادي الذي تمكن من تأليب قاضي دمشق ضد البقاعي والشهير به فرتباً له دعوة توجب تعزيره. ينظر: محمد خليل المرادي، **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، ج 1، ط 3 (بيروت: دار البشائر الإسلامية؛ دار ابن حزم، 1988)، ص 206.

7 حسين باشا بن جانبولاذ (جنبلط) الكردي، أمير أمراء حلب، وكان قبلها أمير كلس خلفاً لوالده، ساند بجيشه الوزير محمّد بن سنان باشا عند محاربة أمير لواء الحبشة بسبب تمردّه، كما استعان به حاكم حلب نصوح باشا عند تصديده لخطر غزوة عساكر دمشق على حلب، واستطاع هزم عسكر دمشق. بعد ذلك، أمرت الدولة العثمانية بعزل نصوح باشا عن حكم حلب وعيّنت حسين باشا مكانه. لكنّه لما أمره سنان باشا حسين باشا بمعاوضته لمحاربة الشاه حاكم فارس، تقاعس عن ذلك. فلمّا انهزم العسكر العثماني في 1014هـ، قتل سنان باشا حسين باشا. ينظر: المحبّي، مج 2، ص 86-83.

8 شهر أيضاً باسم ناصف باشا، وحينما كان حاكماً لحلب، استعان بابن جانبولاذ عند تصديده لخطر غزوة عساكر دمشق على حلب، واستطاع هزم عسكر دمشق. إلّا أنّ نصوح باشا صادر ممتلكات أقاربه وأتباعه ففعل حسين باشا معه الفعل نفسه، فغزم على محاربة حسين باشا، لكنّه انكسر أمامه. وحينئذ، أمرت الدولة العثمانية بعزل نصوح باشا وعيّنت حسين باشا بن جانبولاذ مكانه. ينظر: المرجع نفسه، مج 4، ص 436-439، مج 2، ص 83-86.

9 أسرة استوطنت طرابلس الشام، حكمت المنطقة لفترة مهمّة، حيث تولّى يوسف باشا بن سيفا منصب حاكمية طرابلس الشام من جانب الدولة العثمانية سنة 987هـ / 1579م. واستمر في منصب الولاية بعدما أبعاد عنه عدة مرات حتى وفاته عام 1033هـ / 1624م وقد مثّلت هذه الأسرة طرفاً في الأحداث السياسية المتقلّبة بالمنطقة في العهد العثماني. ينظر: المرجع نفسه، مج 4، ص 46-48.

10 المرجع نفسه، مج 1، ص 319-320.

ويسرد الجبرتي ما حصل مع الأمير قيطاس بيك الأعور (ت. 1142هـ / 1730م)⁽¹¹⁾ في مصر، الذي فُصل الفرار نحو بلاد الروم⁽¹²⁾ على أن يواجه قاتلي أستاذه قيطاس بيك الفقاري (1126هـ / 1714م)⁽¹³⁾. وكذلك ما وقع مع رضوان آغا الفقاري (ت. 1148هـ / 1735م)⁽¹⁴⁾، الذي ارتحل نحو بلاد الروم فأراً من فتنة أصابت مصر آنذاك. ومنهم من تعرّض للنفي كالأمير رضوان جرجي الرزاز (ت. 1181هـ / 1767م)⁽¹⁵⁾، الذي نفاه علي بك⁽¹⁶⁾ عن مصر، لأنّ الأمير رضوان هذا كان محسوباً على عبد الرحمن كتنخدا (ت. 1190هـ / 1776م)⁽¹⁷⁾، الذي نُفي هو أيضاً عن مصر⁽¹⁸⁾. وهو المصير نفسه الذي فرض على أحمد بن عياد الجبري التونسي (ت. 1200هـ / 1786م)، حين هجره أحد مُعاوني حمودة باشا باي من تونس نحو مصر سنة 1192هـ / 1778م⁽¹⁹⁾، وغيرهم كثير.

2. أغراض الرحلة

في المقابل، تزخر مؤلفات التراجم بمعطيات مهمّة حول رحلات كان الغرض منها البحث عن العمل أو بقصد الفوز بمنصب سياسي أو إداري أو قضائي أو غير ذلك؛ إذ نجد من ارتحل بُغية التدريس، على غرار المفتي الحلبي، محمد بن قاسم بن المنقار (ت. 1005هـ / 1597م)⁽²⁰⁾، الذي رحل، بعد أن أخذ نصيبه من المعارف المتنوّعة بمدينة حلب الشامية، إلى دمشق سنة 957هـ، حيث تولّى التدريس بكلّ من مدرسة الماردانية⁽²¹⁾، ومدرسة الجوهريّة⁽²²⁾. وذلك قبل أن يتولّى منصب الإفتاء. والأمر نفسه ابتغاه الفقيه أبو الحسن بن عمر القلعي المغربي (ت. 1199هـ / 1785م)، الذي رحل إلى مصر سنة 1154هـ / 1741م، للفوز بمنصب شيخ رواق المغاربة بجامع الأزهر بالقاهرة⁽²³⁾.

11 أحد ممالك قيطاس بك الفقاري، سافر إلى إسطنبول إثر قتل صاحبه، وبعدها عاد وتقلّد إمارة مصر خلفاً لأستاذه، وتقلّد إمارة الحج سنة 1142هـ / 1730م، حيث توفي بمصر ودفن فيها. ينظر: عبد الرحمن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ج 1 (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1997)، ص 289.

12 بلاد الروم: اعتمد كُتّاب الزمن تسمية تلك الأقاليم التابعة للدولة العثمانية الواقعة شمال شرق بلاد الشام بـ "بلاد الروم"، تلك التي تضمّ الأناضول والرومل، وفي بعض الأحيان يسمونها "بلاد الترك"؛ مثلما اعتادوا على المحافظة على الاسم البيزنطي للعاصمة العثمانية "القسطنطينية" نادراً ما يُعتمد اسم "إسطنبول".

13 الأمير قيطاس بك: مملوك إبراهيم بك ذي الفقار، من أصول كردية، تولى إمارة الحج من سنة 1117هـ / 1705م، حتى سنة 1121هـ / 1709م، ثمّ تولى الدفتردارية ليستمر بها حتى 1124هـ / 1712م ثمّ تولّاها من جديد، واستمر في الدفتردارية إلى أن قتل في 1126هـ. ينظر: المرجع نفسه، ص 175-176.

14 رضوان آغا الفقاري: جُرّجِي الأصل، آغا عسكر المستحفظان. يعدّ من أعيان مصر. قرّ من مصر في إثر فتنة وقعت فيها ثمّ رجع إليها ليتّم نفيه مرة أخرى، ليعود إليها من جديد حتى سنة وفاته في 1148هـ. ينظر: المرجع نفسه، ص 285-286.

15 رضوان جرجي الرزاز: مملوك حسن كتنخدا بن الأمير خليل آغا، نُفي عن مصر لمّا تمّ نفي علي بك عبد الرحمن كتنخدا.

16 علي بك الكبير: في البداية كان أحد ممالك الأمير إبراهيم كتنخدا، ثمّ تدرّج من كاشف الشرقية إلى صنجق، حتّى بلغ منصب شيخ البلد في 1767م، ليصبح صاحب النفوذ الحقيقي والمطلق بمصر وينفرد بالحكم فيها. ينظر: المرجع نفسه، ص 409 وما بعدها.

17 عبد الرحمن كتنخدا: من أمراء الممالك في عهد علي بك الكبير، تدرّج في الرتب العسكرية حتّى بلغ منصب السردار (القائد العام)، وقد اشتهر ببناء العديد من المنشآت العمرانية. وفي 1178هـ نفاه علي بك للحجاز، وبعد زمن عاد إلى مصر حيث توفي. ينظر: المرجع نفسه، ج 2، ص 5-12.

18 المرجع نفسه، ج 1، ص 483-484.

19 يُعدّ من أعيان تونس، حيث تولّى بعض الدواوين، ثمّ رحل إلى مصر واستقرّ بالقاهرة، وذلك في إثر خلاف بينه وبين حاكم تونس حمودة باشا. ينظر: المرجع نفسه، ج 2، ص 193-194.

20 ولد بحلب سنة 931هـ، تلقّى معارف متنوّعة. ثمّ رحل إلى دمشق سنة 957هـ، حيث درّس بالمدرستين الماردانية والجوهريّة. ينظر: محمد راغب الحلبي، **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء**، صحّحه محمد كمال، ج 6، ط 2 (حلب: دار القلم العربي، 1988)، ص 148-156.

21 مدرسة حقّية في العصر الأيوبي شيدتها عزيزة الدين أحشا خاتون بنت الملك قطب الدين صاحب ماردين، سنة 610هـ / 1213م، تقع حذو الجسر الأبيض بالصالحية خارج السور القديم لمدينة دمشق، وتسمّى أيضاً بجامع الماردينية أو جامع الجسر الأبيض. ينظر: عبد القادر بن محمد النعيمي، **الدارس في تاريخ المدارس**، فهرسة إبراهيم شمس الدين (بيروت: دار الكتب العلميّة، 1990)، ص 454-455.

22 مدرسة حقّية، شيدها نجم الدين محمد بن عيّا ش التميمي الجوهري، سنة 694هـ / 1295م، تقع داخل مدينة دمشق. ينظر: المرجع نفسه، ص 381-383؛ المحتوي، مج 4، ص 116-122.

23 الجبرتي، ج 2، ص 142-143.

وإلى جانب التدريس والقضاء، نجد كذلك من كانت وراء رحلاته مهمات تتصل بالسفارة. ومن بين هؤلاء تذكر مدونة التراجم الإمام الفقيه عمر بن علي بن يحيى الطحلاوي (ت. 1181 هـ / 1768 م)⁽²⁴⁾، الذي أرسله بعض أمراء مصر سفيراً لدى العاصمة العثمانية سنة 1147 هـ / 1734 م. أضف إلى ذلك خروج الأديب والشاعر المكّي إبراهيم بن محمد سعيد بن جعفر (ت. 1187 هـ / 1773 م)، نحو الهند لأُمور تتعلق بسفارة صاحب مَكَّة⁽²⁵⁾.

إلى جانب الأغراض المذكورة سابقاً، نجد حضوراً لافتاً للرحلة الدينية، سواء لأداء مناسك الحج أو في إطار الرحلة الصوفية.

فبالنسبة إلى رحلات الحج، تقدّم لنا مصتفات التراجم أمثلة عديدة وأعلاماً كثرًا رحلوا في اتجاه الحجاز لأداء مناسك الحج حصرياً أو للحج والتعلّم في آن واحد. وفي هذا الباب، يمكننا ذكر بعض الأمثلة، من الرحلات الشامية (الحج الشامي)⁽²⁶⁾ كمفتي الحنفية بحلب، أبي اليُمْن بن عبد الرحمن بن محمد الحلبي (ت. 1046 هـ / 1636 م)، الذي رحل إلى الحجاز للحج سنة 1004 هـ / 1596 م⁽²⁷⁾.

أما من ناحية مصر، فتذكر كتب التراجم كذلك العديد ممّن رحلوا إلى الحجاز للحج، أمثال أحمد بن أحمد بن الحسن الخالدي الجوهري المصري (ت. 1187 هـ / 1773 م)، الذي رحل إلى الحجاز لأداء فريضة الحج صحبة أبيه⁽²⁸⁾.

ومن المغاربة، نذكر أحمد بن عبد الرحمن بن محمد الحلوي العيساوي المغربي، الذي حجّ عام 1194 هـ / 1780 م رفقة ولديه محمد وعبد الرحمن، ولم تكن هذه حَجَّتَه الأولى، ليتوفى بمصر في أثناء عودته من مناسك الحج عام 1195 هـ / 1781 م⁽²⁹⁾.

أما بالنسبة إلى الذين اختاروا الرحلة من أجل التجارة، فتوفّر كتب التراجم مادة مهمة حول أعلام تنقلوا بين أقاليم مختلفة لغاية الاتجار، نذكر منهم التاجر المصري محمود بن محرم (ت. 1208 هـ / 1794 م)، الذي اشتهر بتجارته في مصر والحجاز وبلاد الشام وبلاد الروم⁽³⁰⁾، والتاجر محمّد بن أبي بكر الطرابلسي المغربي المشهور بـ "الأثرم" (ت. 1201 هـ / 1787 م)، والذي كانت رحلاته بين تونس والقاهرة والإسكندرية من أجل التجارة باباً للتعرف إلى قبائلها والتوسط بينها لحل بعض النزاعات⁽³¹⁾. ولئن لم يذكر الكاتب مسالك رحلاته هذه بريّة كانت أم بحريّة، فإننا نرجّح أنّها كانت جُلّها بحرية بسبب الحضور الآف للمدن الساحلية المذكورة ضمن مسارات رحلاته.

ثانيًا: الرحلة العلمية ضمن مدونة التراجم

1. مراكز الاستقطاب العلمي الكبرى في المجالين العربي والإسلامي

تزرخ مدونة التراجم بمعطيات مفيدة حول الحواضر التي مثّلت مراكز علمية خلال الفترة قيد الدراسة. فهذه المدونة تكشف أبرز تلك المراكز التي أمّنت نقل المعرفة ونشرها بفضل الرحلات العلمية التي نشطت ضمن مجال الإمبراطورية العثمانية آنذاك. فما هذه

24 إمام وفقه ومحدّث، دُرِس بالجامع الأزهر وبالمشهد الحسيني، وقُدّم دروساً في الفقه بإسطنبول سنة 1174 هـ / 1734 م. ينظر: المرجع نفسه، ج 1، ص 459.

25 المرجع نفسه، ص 592.

26 كانت قافلة الحج الشامي من أهم قوافل الحج، وكان موعداً يبدأ عادة منذ منتصف شهر شوال من كل عام، بعد عيد الفطر تحديداً، برئاسة أمير الحج، وكانت تعيّن السلطة المركزية بإسطنبول، وكانت تضم حجّاج بلاد الشام وحجّاج أدريجان والقوقاز والقرم والأناضول والبلقان وحجّاج إسطنبول، فضلاً عن حجّاج العراق. للتوسع أكثر، ينظر: عبد الكريم رافق، "قافلة الحج الشامي وأهميتها في العهد العثماني"، دراسات تاريخية، العدد 6 (تشرين الأول / أكتوبر 1981)، ص 28-5.

27 المحبّي، مج 1، ص 184.

28 أحمد بن أحمد بن الحسن الخالدي الجوهري المصري الشافعي، وُلِدَ بمصر 1132 هـ / 1720 م، تولى التدريس بها. ينظر: الجبرتي، ج 1، ص 591.

29 أحمد بن عبد الرحمان بن محمد الحلوي العيساوي المغربي، كان قد قصد الحج سنة 1194 هـ، وعند عودته من الحجاز توفي بأرض مصر. ينظر: المرتضى الزبيدي، المعجم المختص، تحقيق نظام محمد صالح يعقوبي ومحمد بن ناصر العجمي (بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2006)، ص 79.

30 يبدو أنّه من التّجار الكبار بالقاهرة، حيث يبدو من خلال ترجمته حرصه الواضح على إظهار ثرائه الكبير من خلال ضخامة العمارة وبذخ أفراده وكثرة العطايا. ينظر: الجبرتي، ج 2، ص 385-386.

31 الزبيدي، ص 671-674.

الحواضر "العالمية"؟ وما أبرز مسالك الرحلة العلمية؟ وما مدى تطابق خريطة الرحلات العلمية التي تقدّمها كتب التراجم مقارنة بما تقدّمه مصادر المعرفة الأخرى؟

من خلال الاعتماد على مؤشر تواتر الرحلات، يُمكننا أن نضبط هذه المراكز العلمية، بل يمكن أن نرتبها من حيث الإشعاع ونسق تواتر الرحلة العلمية تجاهها.

تعدّ مدينة القاهرة أبرز الحواضر "العالمية" في المجال العثماني. فقد أحصينا، استنادًا إلى كتاب **عجائب الجبرتي**، 83 علّمًا طلبوا الرحلة نحو مصر، كان نصيب القاهرة منهم حوالي النصف (40 علّمًا)، من دون أن نُدرج عدد طُلاب العلم الذين رحلوا من داخل المجال المصري تجاه القاهرة بُنية إثناء تحصيلهم العلمي، وهؤلاء عددهم مهم ووازن.

أما كتاب **خلاصة الأثر**، فقد أحصينا فيه 102 من الأعلام الذين رحلوا إلى القاهرة لأجل العلم. في حين نجد في **سلك الدرر** للمراي 60 علّمًا توجّهوا نحو القاهرة قصد التعلّم. وتجدر الإشارة إلى أنّه تم إحصاء الأعيان الذين وردت رحلتهم العلمية نحو القاهرة صراحةً في المدوّنة المذكورة. فما أبرز مواطن انطلاق الرحلة العلمية المتّجهة نحو القاهرة؟

لقد مثّلت القاهرة مركزًا علميًا جاذبًا لمختلف طُلاب المعرفة من بلدان عديدة⁽³²⁾. فهي مثلاً قبلة أهل بلاد الشام، سواء من دمشق، على غرار الأديب أبي بكر بن محمود بن أبي بكر العمري (ت. 1102هـ / 1691م)⁽³³⁾، أو من حلب، مثل الفقيه أحمد بن عبد الله بن علوان الشرباتي (1136هـ / 1724م)⁽³⁴⁾، أو من القدس، مثل عالمها الشيخ عبد الرحيم بن أبي اللطف الحسيني (ت. 1104هـ / 1692م)⁽³⁵⁾، ومن بيروت نجد مثلاً المدرّس محمد بن عبد الله المشهور بابن النقيب البيروتي الشافعي (ت. 1064هـ / 1654م)⁽³⁶⁾. وتشير المدوّنة إلى العديد من المدن الشامية الأخرى، على غرار حماة وحمص وبلبك وطرابلس الشام وغيرها.

ومثّلت القاهرة قبلة أهل العراق أيضًا، ومن الذين شدّوا الرحال إليها للتّحصيل العلمي، نذكر الإمام البغدادي محمد سعيد بن أبي بكر بن مهنا الذي رحل إلى مصر سنة 1171هـ / 1757م حيث ذاع صيته بربوعها⁽³⁷⁾، والموصلي محمد العبدلي (ت. 1166هـ / 1753م)، الذي "هاجر إلى مصر ونواحيها فاكسب هناك كل نادرة وجمع من العلوم كل غريب"⁽³⁸⁾.

أما من منطقة الحجاز، وعلى الرغم من إشعاعها الديني، فقد توجّه العديد من أهلها نحو القاهرة لمزيد التّحصيل، ومنهم الفقيه المدني محمد سعيد بن محمد صفر بن محمد (ت. 1192هـ / 1778م) الذي رحل إلى مصر سنة 1174هـ / 1761م، ليأخذ عن علمائها علم الحديث⁽³⁹⁾. ومن مكّة، تذكر لنا المصادر المفتي زين الدين أبا المعالي حسن بن علي، الذي انتسب إلى الشيخ الحنفي بمصر حتى وفاته بها سنة 1176هـ / 1763م⁽⁴⁰⁾.

وجذبت القاهرة أيضًا العديد من الرّحالة من بلاد الرّوم وخاصة إسطنبول، لغايات التعلّم؛ إذ يذكر محمد أمين المحبّي بعضهم، مثل الإمام نوح بن مصطفى الرومي (ت. 1070هـ / 1660م) الذي رحل إلى مصر ليأخذ عن شيوخها الفقه وعلوم الحديث ومعارف

32 André Raymond, "L'impact de la pénétration européenne sur l'économie de l'Égypte au XVIIIe siècle," *Annales Islamologiques*, no. 18 (1982), p. 221.

33 وُلد بدمشق، ثمّ رحل إلى مصر حيث درس على يد شمس الدين البابلي، وبقي مستقرًا بها إلى أن توفّي سنة 1102هـ / 1690م. ينظر: الجبرتي، ج 1، ص 124.

34 وُلد بحلب في 1054هـ / 1644م، شافعي المذهب، عمل مدرّسًا بجامع حلب. ينظر: المراي، ج 1، ص 170-171.

35 وُلد سنة 1037هـ / 1628م، تولّى الإفتاء الحنفي والتدريس بالقدس. ينظر: المرجع نفسه، ج 3، ص 2-5.

36 شافعي المذهب، كان قد درس بجامع الأزهر ثمّ دُرّس به. ينظر: المحبّي، مج 4، ص 301-302.

37 وهو إمام صوفيّ جاب عدّة مناطق للتّحصيل والحجّ، انطلاقًا من بغداد، ومرورًا بالمدينة وبلاد الرّوم، ووصولًا إلى مصر. ينظر: الجبرتي، ج 1، ص 453.

38 قدم من العراق للقاهرة، ودرس عدّة أصناف من العلوم خاصّة منها الطبّ والرياضيات، إلى جانب ما تلقّاه من معارف إثر رحلته لحلب. ينظر: المراي، ج 4، ص 124-125.

39 فقيه حنفي من المدينة، تنقّل بين مصر وحلب وبلاد الرّوم لدراسة علم الحديث، ترك مؤلّفات عديدة. ينظر: الجبرتي، ج 2، ص 53.

40 وُلد بمكّة سنة 1142هـ / 1729م، تلقّى معارفه بمكّة ثمّ بمصر حيث تأثّر بالطريقة الصّوفيّة المُسمّاة بـ "البرهاميّة". ينظر: المرجع نفسه، ج 1، ص 423-424.

أخرى⁽⁴¹⁾. ومن ديار بكر، يذكر الجبرتي رحلة الواعظ خالد أفندي (ت. 1193هـ / 1779م) إلى القاهرة حيث استقر بجامع شيخون بسوقة منعم ليأخذ عن شيوخه دروساً في الصحيح⁽⁴²⁾.

وبالنسبة إلى مجال المغارب، مثلت القاهرة محطة بارزة ضمن الرحلة العلمية للعديد من المغاربة. فمن المغرب الأقصى، نجد حضوراً من مختلف مدنها، مثل المفتي المراكشي أبي بكر بن مسعود (ت. 1032هـ / 1623م) الذي درس بها الفقه والأصول⁽⁴³⁾، والفقهاء الرشيديين أحمد بن عبد الرزاق بن محمد (ت. 1096هـ / 1685م) الذي "جاور الجامع الأزهر [...] وبه تخرّج وبرع في العلوم النقلية والعقلية"⁽⁴⁴⁾، ومن تلمسان أحمد بن محمد بن أحمد المقرئ (ت. 1041هـ / 1632م) الذي استقرّ بها حتى وفاته⁽⁴⁵⁾. ومن الجزائر، نجد يحيى بن محمد بن محمد الشاوي الملياني (ت. 1096هـ / 1685م) الذي ارتحل إلى القاهرة سنة 1074هـ / 1664م وبلغ من العلم ما يؤهّله أن يكون مُقرّناً بجامع الأزهر⁽⁴⁶⁾. ومن تونس، نجد ذكراً لطيفاً من الرخالة من بينهم الفقيه عبد الرحمن بن بكار الصفاقسي (ت. 1209هـ / 1794م)⁽⁴⁷⁾.

وتمثّل حواضر بلاد الشام، خصوصاً دمشق وحلب وطرابلس الشام والقدس وحمص، مراكز استقطاب مهمة للرحلة العلمية بالمجال العربي الإسلامي. ويفصّل الجدول (2) عدد الأعيان الذين قاموا برحلات علمية تجاه مراكز علمية شامية.

ما نستشفّه، انطلاقاً من الجدول (2)، هو بروز مدينة دمشق مركزاً علمياً ليس ببلاد الشام فحسب، بل بالمجال العثماني أيضاً، ومن ثمّ تواصل الإشعاع العلمي لهذه الحاضرة منذ ما قبل العصر العثماني. فإضافة إلى كونها منارة علم يُشدّ إليها الرّحال من عدّة مناطق شامية، فإنّها ظلت تستقطب طلاب علم حتى من خارج بلاد الشام. فقد رحل إليها من بلاد الحجاز مثلاً الأديب المكّي، علي بن تاج الدين محمد بن عبد المحسن (ت. 1172هـ / 1759م)، سنة 1142هـ / 1729م، حيث تتلمذ على يد عبد الغني النابلسي⁽⁴⁸⁾. ومن مصر، نذكر المؤدّن بعث الله المصري (1016هـ / 1607م)⁽⁴⁹⁾. ومن العراق، نذكر على سبيل المثال محمد بن خليل بن عبد الله البغدادي (ت. 1173هـ / 1760م)⁽⁵⁰⁾، وهو ما يكشف عن انفتاح الفئة العالمية بدمشق وقبولها للوافد لغاية التحصيل العلمي أو التدريس. ومن بلاد المغارب، نجد ذكراً لمحمد بن عبد الكريم بن قاسم الفاسي (ت. 1185هـ / 1771م) الذي تتلمذ بدمشق على يد عبد الغني النابلسي، وبلغ من العلم مرتبة مهمة حتى "راج أمره بها وعلا صيته"⁽⁵¹⁾. ومن تونس، نذكر الأديب أحمد بن عبد اللطيف التونسي (ت. 1170هـ / 1757م) الذي رحل إلى دمشق واستقرّ بها مدة قبل انتقاله إلى اللاذقية⁽⁵²⁾. ومن بلاد الرّوم، نذكر القاضي أحمد بن حسن البياضي (ت. 1098هـ / 1687م)، الذي يبدو أنّه حاز مكانة علمية رفيعة بالشام؛ إذ قال فيه المحبّي: "فرايته جبلاً من

41 حنفي المذهب، درس بالقاهرة علوم الحديث والفقه والتصوّف، صاحب مؤلفات كثيرة. ينظر: المحبّي، مج 4، ص 446.

42 كان يعظ الأتراك بمكّة، ثمّ رحل إلى القاهرة ودمشق وعدّة مدن أخرى لدراسة الحديث. ينظر: الجبرتي، ج 2، ص 81.

43 مفتي المالكيّة بدمشق، رحل من مراكش نحو دمشق، ثمّ القاهرة حيث تبخّر في الفقه، وتولّى الإفتاء والتدريس بدمشق. ينظر: المحبّي، مج 1، ص 119.

44 فقيه شافعي، وُلد بالشّيد بالمغرب الأقصى، رحل إلى مصر للدراسة والتدريس، وألّف مصنّفات عدّة. ينظر: المرجع نفسه، ص 265.

45 مالكي المذهب، تنقّل بين فاس والقاهرة والحجاز ودمشق للتبحّر في العلوم النقلية، صاحب مؤلفات عديدة. ينظر: المرجع نفسه، ص 339-349.

46 فقيه ونحوي جزائري، رحل إلى مصر والحجاز للتحصيل والحجّ، ثمّ زار دمشق وبلاد الرّوم. صاحب مؤلفات عديدة في الفقه. ينظر: المرجع نفسه، مج 4، ص 473.

47 درس بتونس ثمّ رحل إلى بلاد الرّوم ومصر حيث تولّى التدريس ومشیخة رواق المغاربة. ينظر: الجبرتي، ج 2، ص 392.

48 وُلد بمكّة، ودرس بها، وكان ميّالاً للأدب وصاحب ديوان شعر ورسائل، رحل إلى الشّام ومصر حيث أمضى بقية حياته. ينظر: المرجع نفسه، ج 1، ص 352-353.

49 رحل إلى دمشق حيث تتلمذ عن الشيخ أحمد الضرير، واستقرّ بها إلى حين وفاته. ينظر: المحبّي، مج 1، ص 500-501.

50 دخل دمشق عام 1150هـ / 1737م، فدرس على يد شيوخ عدّة، وذلك قبل أن يتولّى التدريس بالمدرسة الأحمدية. ينظر: المرادي، ج 4، ص 39.

51 وُلد بفاس ثمّ رحل إلى دمشق وحلب التي استقرّ بها مدّة، ثمّ عاد إلى دمشق. اهتمّ بالكيمياء والطّب. ينظر: المرجع نفسه، ص 61.

52 رحل إلى القدس والقاهرة واللاذقية حيث توفّي. وقد عُرف بإنتاجه الشعريّ. ينظر: المرجع نفسه، ج 1، ص 124-128.

جبال العلم راسخ القدم⁽⁵³⁾، ومن الهند، الإمام عبد الرحيم بن محمد بن أحمد الكابلي (ت. 1135هـ / 1723م) الذي شد الرحال إلى دمشق بعد سنة 1080هـ / 1669م⁽⁵⁴⁾.

الجدول (2) تواتر الرحلات العلمية تجاه كل مركز بحسب عيّنات من كتب التراجم

المصدر	المركز	مجموع الرحلات
عجائب الآثار	دمشق	11
	حلب	1
	طرابلس الشام	0
	القدس	0
	حمص	0
خلاصة الأثر	دمشق	55
	حلب	11
	طرابلس الشام	2
	القدس	10
	حمص	0
سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر	دمشق	63
	حلب	19
	طرابلس الشام	5
	القدس	6
	حمص	1

المصدر: من إعداد الباحث، استنادًا إلى المصادر الواردة في الجدول.

أما فيما يتصل بالأناضول عمومًا وبالعاصمة العثمانية إسطنبول خصوصًا، فقد رحل إليها العديد من أهل القلم سواء لتلقي المعارف أو للتدريس وذلك من أقاليم مختلفة. فمن المدينة، نذكر المقرئ عبد القادر بن خليل بن عبد الله (ت. 1187هـ / 1771م) الذي شد الرحال، بعد تحصيله للعلم بالمدينة ثم بالقاهرة سنة 1168هـ، إلى "بلاد الرّوم" مرّات عديدة⁽⁵⁵⁾. ومن طرابلس الغرب، رحل محمد بن شعبان (ت. 1020هـ / 1611م) إلى إسطنبول سنة 1016هـ / 1607م، حيث درس وحاز الإفتاء والقضاء⁽⁵⁶⁾. ونذكر من مصر محمد بن محمد بن أحمد السّنبوي

53 حنفيّ المذهب، تولّى قضاء حلب ثم بورصة ومكّة إسطنبول قبل أن يتولّى قضاء العسكر بالرومي. ينظر: المحبّي، مج 1، ص 211.

54 تتلمذ على العديد من شيوخها، وذلك قبل أن يتصدّر للتدريس بجامع تنكز (شيده نائب الشام ظاهر باب النصر (أمير تنكز) بدمشق سنة 727هـ / 1327م) إلى أن وافته المنية. ينظر: المرادي، ج 3، ص 9-10.

55 روميّ الأصل، وُلد بالمدينة، حيث درس الحديث وتولّى الخطابة والإمامة، ثم سافر إلى القاهرة وبلاد الرّوم وطرابلس الشّام والقدس للتلقّي والإقراء. ينظر: الجبرتي، ج 1، ص 593-595.

56 حنفيّ المذهب، تولّى ببلاد الرّوم القضاء والافتاء والتدريس، كما ترك مؤلّفات عديدة في الشروح. ينظر: المحبّي، مج 3، ص 459.

ذا الأصول المغربية (ت. 1232هـ / 1817م)⁽⁵⁷⁾. ومن بلاد الشام، نجد القاضي والطبيب الدمشقي المعروف بابن الطباخ (ت. 1080هـ / 1669م)، الذي رحل إلى "بلاد الروم" فدرس بها إلى أن أضحى مرجعاً في الطب هناك، وذلك قبل أن يتولّى بعض خطط القضاء بكل من العراق والحجاز⁽⁵⁸⁾. وفي السياق نفسه، نشير كذلك إلى القاضي الغزي تقي الدين التميمي (ت. 1010هـ / 1601م) الذي سطع نجمه في بلاد الروم خاصّة في إثر جمعه لتراجم كبار علمائها ضمن مؤلفه حول طبقات الحنفية⁽⁵⁹⁾. ومن بغداد، رحل عبد القادر بن عمر (ت. 1093هـ / 1682م)، في البداية نحو دمشق، ثم مصر، ثم حلّ بأدرنة وفي نفسه منصب يصيّره من أهل القلم⁽⁶⁰⁾. ومن الموصل، انتقل المفتي محمود بن عبد الله (ت. 1082هـ / 1671م)، خلال رحلته العلمية من موطنه إلى حلب، ثم إلى الديار الرومية حيث ترقّى في التحصيل إلى أن حاز خطة الإفتاء بها⁽⁶¹⁾. وعموماً، مثّلت إسطنبول وبورصة وأدرنة أبرز "مراكز العلم الكبرى في الدولة العثمانية"⁽⁶²⁾.

أمّا عوامل استقطاب إسطنبول لطالّاب العلم، فإنّها - إلى جانب كون إسطنبول المركز السياسي - تحتكم على تنظيم وهيكلية للمدارس المؤتّثة للنسيج التعليمي بالعاصمة وبقية المدن الكبرى حولها مثل بورصة وأدرنة وهو ما لا نجده في المستوى نفسه في بقية المراكز العلمية⁽⁶³⁾. ولئن ركّزت كتب التراجم على رغبة جلّ الذين رحلوا إلى إسطنبول في تأمين التحصيل العلمي، فقد كان كثير منهم يبتغون أملاً في الحصول على منحة أو منصب من وراء مرافقتهم أعيان العاصمة والمقرّبين من السّلطة، فهي بحسب رأي المحبّي، "كعبة الأفاضل إلّا أنّهم يحجّون إليها كل أن، وسوق عُكاظهم إلّا أنّها تنضب فيها مصاقع الروم لا مصاقع عدنان"⁽⁶⁴⁾.

مثّلت بعض مدن الحجاز واليمن مراكز استقطاب للرحلة العلمية خلال الفترة المدروسة. فقد استقطبت مكّة طلاب علم من كل من مصر، مثل رضي الدين بن عبد الرحمن الهيثمي (ت. 1041هـ / 1632م) الذي بعد أن درس بمصر رحل إلى مكّة ليواصل تحصيله في التفسير والحديث والفقه بالمسجد الحرام⁽⁶⁵⁾. ومن دمشق، رحل الأديب جمال الدين بن نور الدين بن أبي الحسن (ت. 1098هـ / 1687م) إلى مكّة بعد دراسته بدمشق، ثم واصل رحلته تجاه اليمن وحيدر آباد بالهند⁽⁶⁶⁾. ومن حماة، رحل إليها إسحاق البخشي (ت. 1140هـ / 1728م)⁽⁶⁷⁾، ومن جبل لبنان، العالم ربيع النباطي سنة 1002هـ / 1594م، حيث تتلمذ على يده العديد من طلاب العلم مع أنّه لم يعمّر بها طويلاً حيث وافته المنية بها في السنة نفسها⁽⁶⁸⁾. ومن اليمن، نجد زين بن محمد بن أحمد الحديلي (ت. 1072هـ / 1662م)، الذي رحل من مدينة تريم نحو مكّة والمدينة، ليأخذ بهما عن مفتي الشافعية بالحجاز عبد الله بن سعيد باقشير وصاحب العلوم الشرعية والصوفي أحمد القشاشي وغيرهما من شيوخ ذلك الزمان⁽⁶⁹⁾. ومن السّند، ارتحل إليها

57 ذاع صيته بإسطنبول واشتهر بعلمه حتّى طُلب مدرّساً تلبية لرغبة بعض علمائها الذين "شهدوا بفضلته واستجازوه وأجازهم بما هو مجاز به من أشياخه". ينظر: الجبرتي، ج 4، ص 441-443.

58 المحبّي، ص 224.

59 قاضي حنفي، توفي في مصر في سنّ الكهولة. ينظر: المرجع نفسه، مج 1، ص 527.

60 أديب رخالة، برع في اللغة والأشعار، وآلف بعض الشّروح والحواشي. ينظر: المرجع نفسه، مج 2، ص 437-440.

61 مفتي الموصل، برع في العلوم الشّرعية والعقلية، له بعض المؤلّفات في شكل حواشي. ينظر: المرجع نفسه، مج 4، ص 313.

62 ليلي الصبّاغ، من أعلام الفكر العربي في العصر العثماني الأوّل (دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع، 1986)، ص 95.

63 للتوسع في مسألة عدد المدارس والمواد المُدرّسة بها وهيكلية التعليم ودرجاته ومُخرجاته، ينظر: المرجع نفسه، ص 89-90.

64 محمد أمين المحبّي، نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، تحقيق عبد الفتاح الحلّو، ج 2 (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1968)، ص 484.

65 عُرف عنه تعلقه الشّديد بالتحصيل خاصّة في العلوم الشّرعية، ولبس الخرق في أواخر عمره. آلف عدّة حواشي ومختصرات. ينظر: المحبّي، خلاصة الأثر، مج 2، ص 161-162.

66 شاعر وأديب، درس في البداية في موطنه دمشق، ثم ارتحل إلى عدّة بلدان إلى أن حصل له مشكل مع سلطان الهند فحبسه هناك. ينظر: المرجع نفسه، مج 1، ص 544-545.

67 وُلد بحماة، ثمّ رحل إلى مكّة وتوفي بحلب. اشتهر بميله إلى علوم العربية والأدب. ينظر: المرادي، ج 1، ص 221.

68 برع في علم النحو والتصريف، وزار عدّة بلدان، وانتسب أثناء رحلاته إلى بعض شيوخ الصوفيّة. ينظر: المحبّي، خلاصة الأثر، مج 2، ص 155-156.

69 المرجع نفسه، ص 182-183.

عبد الحميد بن عبد الله الفاروقي الذي تتلمذ على العديد من شيوخها حتى "حصل له بمكة جاه واسع وصيت شاسع [...] ولم يزل بمكة إلى أن توفي [...] سنة 1009 هـ / 1600 م" (70). وأما المدينة، فقد رحل إليها من اليمن عبد الجامع بن أبي بكر بارجاع (ت. 1082 هـ / 1671 م)، الذي سعى للعلم بعدة أقاليم ومدن منها المدينة حيث أخذ خاصة عن شيخها وإمامها عبد الرحمن الخياري (71). ومن طرابلس الشام ورد إليها مصطفى بن قاسم (ت. 1080 هـ / 1669 م) الذي التزم بـ "نشر العلم والتدريس بالمسجد النبوي" (72)، ومن المغرب، رحل إليها عبد الرحمن الشنقيطي (ت. 1181 هـ / 1767 م)، ليصبح مدرّساً بها زمناً طويلاً (73). ومن إسطنبول، نجد علي بن عبد الرحمن الدفترداري الذي رحل إلى المدينة سنة 1140 هـ / 1728 م، حيث درس على يد العديد من شيوخها بالمسجد النبوي (74)، ومن مدينة بروج الهندية رحل إليها صبغة الله بن روح الله ابن جمال الدين (ت. 1015 هـ / 1606 م) في سنة 1005 هـ / 1597 م، وظل بها "مشتغلاً بالتدريس والتحرير" (75).

وأما اليمن، فقد كانت محطةً للتحصيل العلمي لعدة طلاب علم، على غرار غياث الدين البلخي (ت. 1175 هـ / 1762 م) الذي تنقل من بلخ ليدخل اليمن عن طريق الهند (76)، وكذلك المفتي المغربي محمد بن محمد الطيب التافلاتي (ت. 1191 هـ / 1777 م) (77). وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم إدراج الرحالة الذين تنقلوا بين مدن اليمن من أجل المعرفة، وقد ذكرتهم المدونة بصفة متواترة.

إنّ ما ذكر من قبل من أمثلة لرحلات علمية ليس إلّا شواهد وقرائن على استقطاب المراكز المذكورة لطلاب العلم، ولا يعني كل ما حوته المدونة المعتمدة.

ويلخص الجدول (3) أبرز مواطن انطلاق طالبي العلم ومراكز العبور التي مرّوا بها في أثناء رحلتهم العلمية، وأهمّ المراكز العلمية التي اختاروا الاستقرار بها طوال مرحلة طلبهم للعلوم والمعارف.

الجدول (3)

مواطن انطلاق طلاب العلم ومراكز عبورهم والمراكز العلمية التي استقروا بها

مواطن انطلاق طلاب العلم	مراكز العبور	المراكز العلمية الجاذبة
حواضر بلاد الشام	دمشق	القاهرة
العراق (بغداد والموصل، وغيرهما)	المدينة، حلب	
الحجاز (المدينة ومكة، وغيرهما)	مكة	
بلاد الروم (إسطنبول وديار بكر)	مكة، دمشق	
حواضر بلاد المغرب	دمشق، القسطنطينية	

- 70 حنفي المذهب، رحل إلى الحجاز حتى صار عالمًا معروفًا بها. ينظر: المرجع نفسه، ص 317-318.
- 71 أصيل حضرموت. رحل إلى تريم، ثم مكة، والمدينة حيث درس عن أشهر شيوخها وتأثر بالتصوّف. ينظر: المرجع نفسه، ص 289-290.
- 72 وُلد بطرابلس الشام في 987 هـ، واستقر بحلب، شافعي المذهب. اهتمّ خلال رحلته العلمية إلى دمشق ومصر وإسطنبول والمدينة بدراسة الأدب والنحو، صاحب مصنفات ودبوان شعر. ينظر: المرجع نفسه، مج 4، ص 377.
- 73 مالكي المذهب، رحل إلى المدينة، واستقرّ بها مدة طويلة للتحصيل العلمي. ينظر: المرادي، ج 2، ص 330.
- 74 وُلد بإسطنبول، وكان حنفي المذهب، لازم خدمة الفراشة بالمسجد النبوي. ينظر: المرجع نفسه، ج 3، ص 216-217.
- 75 وُلد بمدينة بروج الهندية، تولى التدريس بالمدينة، ألف عددًا من الحواشي والرسائل. ينظر: المحيي، خلاصة الأثر، مج 2، ص 234-235.
- 76 شافعي المذهب، ارتحل بعد وفاة والديه إلى بخارى، ثم السند والهند واليمن والحجاز ومصر وبلاد الشام للأخذ عن شيوخها. ينظر: المرادي، ص 274-275.
- 77 مالكي المذهب، تنقل بين بلدان مغربية ومشرقية كثيرة إلى أن تولى الإفتاء بالقدس، وقد برع في الأدب والشعر. ينظر: المرجع نفسه، ج 4، ص 102-103.

مواطن انطلاق طلاب العلم	مراكز العبور	المراكز العلمية الجاذبة
الحجاز (مكة، المدينة)		الحواضر الشامية (دمشق، حلب، طرابلس الشام، القدس، حمص)
مصر	الحجاز، طرابلس الشام	
العراق (بغداد)	ديار بكر، القسطنطينية	
بلاد المغرب (تونس، فاس)	حلب، مصر، القدس	
بلاد الروم	الحجاز، حلب	
الهند	سمرقند، الحجاز	
الحجاز (المدينة)	مصر	القسطنطينية، أدرنة، بورصة
بلاد المغرب (طرابلس الغرب)	مصر، دمشق	
مصر		
بلاد الشام (دمشق، غزة)	حلب	
العراق (بغداد، الموصل)	دمشق ثم مصر، حلب	
مصر		حواضر الحجاز (المدينة، مكة)
حواضر بلاد الشام		
اليمن (تريم)	مكة ثم المدينة	
بلاد السند		
بلاد المغرب	مصر	
بلاد الروم	مصر	
بلاد الهند (بروج)		
بلاد الشام (دمشق)	الحجاز	حواضر اليمن (تريم)
بلاد المغرب	مصر، الحجاز	
بلاد ما وراء النهر (بلخ)	الهند	

بعد استعراض مختلف مجالات الجذب المعرفية من جانب مراكز الاستقطاب الكبرى ضمن المجال العربي الإسلامي، يمكننا أن نتساءل حول خصائص خريطة رحلات العلم والمعرفة والعلاقات الثقافية في ضوء ما نستخلصه من عينات كتب التراجم المعتمدة في هذا العمل.

تبدو مدينة القاهرة مركزاً علمياً بارزاً، حيث يجذب مريديه من الأقاليم كافة مشرقاً ومغرباً، في حين يشد العديد من المصريين الرحال نحو إسطنبول والحجاز وبدرجة أقل حواضر بلاد الشام ولا سيما دمشق.

أما بلاد الشام، فإضافة إلى حركية الرحلة العلمية بين حواضرها، فإنها كانت مركز استقطاب علمي للعديد من طلاب العلم الذين قدموا من العراق ومصر. وفي المقابل، ينتقل أبناؤها نحو مصر وإسطنبول خاصة.

وترتبط العاصمة إسطنبول ومحيطها عامّة بجُلّ الأقاليم العربية والإسلامية، وإن كان الوافدون إليها يغلب على رحلاتهم طلب العلم والوظائف، أمّا المغادرون منها فتكون في أغلب الحالات لغايات سياسية وعسكرية أكثر منها للتعلّم.

من ناحية أخرى، يرتبط الحجاز بعلاقات مع مصر واليمن خاصّة، وتختصّ الأخيرة بعلاقات مميزة مع الهند خاصّة وبلاد السند أي الضفة المقابلة لليمن من جهة بحر العرب بالمحيط الهندي.

أمّا بلاد المغرب، فتربط ثقافيًا وتعليميًا بمصر أولًا، باعتبارها على طريق الحج، وبالحجاز، ثم بدرجة أقل ببلاد الشام وإسطنبول، ولكن لا نسجل أدفًا كثيفة من الأقاليم المذكورة تجاه بلاد المغرب.

2. العائلات العالمية والرحلات العلمية

من الإشارات الأخرى التي تجلب الانتباه ضمن مدوّنة التراجم، من خلال إعادة تركيب الجزئيات المتناثرة عبر تراجم عدد من الأعلام، نجد أنّ عديد العائلات كانت قد مارست الرحلة العلمية جيلًا بعد جيل محافظة على حلقات من سلسلة "الصيت العلمي" الذي ميّز بعض العائلات "العالمية" من عائلات أخرى احتكرت الوجهة عبر آليات مغايرة كالسياسة والمال والمصاهرة وغيرها.

ومن العائلات التي اشتهرت برحلاتها العلمية لطلب العلم وملازمة العلماء في المراكز العلمية الكبرى بالشام وبمصر وبالقدس عائلة البتروني؛ فقد رحل الواعظ والخطيب بجامع حلب، عبد الرحمن بن محمد بن عبد السلام بن أحمد البتروني إلى حلب سنة 964هـ/ 1539م، وهو يعدّ أول من رحل من البتروني، المحاذية لطرابلس الشام، نحو حلب⁽⁷⁸⁾. وقد تعمّم أكبر أبنائه، أبو الجود بن عبد الرحمن بن محمد البتروني الحلبي (ت. 1039هـ/ 1630م) بالعمامة الصوفية، مثل أبيه، وتولّى الخطابة والوعظ بجامع حلب خلفًا لأبيه، ثم وُلّي الإفتاء، قبل أن يرحل إلى القدس والمدينة حيث تولى منصب القضاء بها⁽⁷⁹⁾. أمّا الأديب والشاعر والقاضي أسعد بن عبد الرحمن بن أبي الجود بن عبد الرحمن البتروني الحلبي (ت. 1093هـ/ 1682م)، فقد رحل إلى دمشق ومصر ليستقر في الأخير مفتيًا للحنفية بحلب⁽⁸⁰⁾. وسافر محمد بن عبد الرحمن بن محمد البتروني (ت. 1042هـ/ 1632م) إلى إسطنبول للحصول على منصب في القضاء، فأضحى بعد ذلك مفتيًا للحنفية بحلب بعد أخيه أبي الجود⁽⁸¹⁾. أمّا الفقيه الحنفي أحمد بن محمد بن عبد الرحمن البتروني (ت. 1071هـ/ 1661م)، وهو ابن عم إبراهيم بن أبي اليمن⁽⁸²⁾، فقد تولّى القضاء بالشام، كما يُعدّ من رؤساء مدينة حلب⁽⁸³⁾. وتولّى أبو اليمن بن عبد الرحمن بن محمد البتروني (ت. 1046هـ/ 1636م) الإفتاء بحلب مدّة طويلة، وذلك بعد أخيه أبي الجود، ورحل أبو اليمن هذا إلى دمشق حاجًا سنة 1004هـ/ 1596م⁽⁸⁴⁾. في حين رحل الأديب والقاضي إبراهيم بن أبي اليمن بن عبد الرحمن بن محمد البتروني (ت. 1053هـ/ 1643م)، مفتي الحنفية بحلب، إلى حماة ليتولّى بها منصب القضاء⁽⁸⁵⁾.

نجد كذلك عائلة الجعفري، حيث رحل الفقيه الشافعي محمد بن خليل بن عبد الغني الجعفري العجلوني، المولود بقرية عين جنة بعجلون (1060-1148هـ/ 1650-1735م)، إلى القدس، ثم إلى دمشق، فإلى مصر، طلبًا للعلم، فأخذ عن شيوخ كل بلد، ثم عاد أخيرًا

78 المجتبى، خلاصة الأثر، مج 1، ص 21.

79 مفتي الحنفية بحلب، وقاضي القدس والمدينة، إلى جانب توليه الوعظ والخطابة. ينظر: المرجع نفسه، ص 138-140.

80 سافر كثيرًا، وتولّى مناصب راقية في القضاء، كما اهتم بالأدب والشعر والطب. ينظر: المرجع نفسه، ص 442-443.

81 يشير الكاتب إلى أنه لم يكن أهلاً لمنصب الإفتاء بسبب تواضع تحصيله العلمي. ينظر: محمد راغب الحلبي، ص 231-232.

82 إبراهيم بن أبي اليمن بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد السلام بن أحمد البتروني الأصل الحلبي المولود الحنفي المذهب، الأديب والشاعر والقاضي والمدرّس. كانت وفاته في سنة 1053هـ. ينظر: المجتبى، خلاصة الأثر، مج 1، ص 20-21.

83 محمد راغب الحلبي، ص 289.

84 والد إبراهيم البتروني الحلبي، وكان أبو اليمن هذا مفتي الحنفية بحلب وقيّمها متواضعًا. ينظر: المجتبى، خلاصة الأثر، مج 1، ص 184.

85 المرجع نفسه، ص 20.

إلى دمشق. ومن آثاره شرح على التحرير وصل فيه إلى باب الحجّ، وحاشية على شرح الرحبية للشنشوري في الفرائض، ورسالة على شرح قصة المعراج الصغرى للإمام الشافعي وشيخ الإسلام المصري محمد بن أحمد الغيطي (ت. 983هـ / 1575م)⁽⁸⁶⁾. وقد عُرف محمد بن خليل هذا بـ "العجلوني الكبير"؛ تمييزاً له من ابنه "العجلوني الصغير"، الفقيه الشافعي المتصوف، أبي الفتح محمد بن محمد بن خليل، الذي ولد بدمشق سنة 1128هـ / 1716م، وتعلّم بها وذلك قبل أن يرحل هو أيضاً، أسوة بأبيه، إلى مصر لمزيد تحصيل العلم، ليعود إلى دمشق سنة 1164هـ / 1551م، حيث لازم التدريس والإفتاء. ومن مؤلفاته حاشية على شرح المنهج وتعليق على شرح الألفية في المصطلح، وقد توفي بدمشق سنة 1193هـ / 1779م⁽⁸⁷⁾.

3. في أدب الرحلة

لقد راكمت هذه الرحلات العلمية أدباً أثّر في الكتابة الرحلية تأثيراً واضحاً، حيث دأب بعض الرحّالة على تنويع مسارات رحلاتهم بمؤلفات فيما يُعرف بـ "أدب الرحلة" سواء كانت نثرًا أو شعرًا أو كليهما. وتكمن أهمية هذه المصنّفات في احتوائها معارف متنوعة: تاريخية وجغرافية ودينية وأدبية.

ذلك من حيث المضامين، أمّا من حيث البناء فنجد فيها السرد والوصف والحكايات والأخبار والرسائل والأشعار⁽⁸⁸⁾. وعلى الرغم مما يشوب هذا الجنس من محاذير توجب على الباحث الانتباه إليها، فإنّه يبقى للتراجم فضل الإسهام في التنويه بهذا الجنس من الأدب والاهتمام بذكر هذه المؤلفات وأصحابها كلما كان ذلك مُتاحاً.

ومن العيّات التي تحويها كتب التراجم حول الرحّالة الذين توجّوا رحلاتهم بمصنّفات تنتمي إلى جنس "أدب الرحلات"، رحلة الأديب الرحّالة المصري مصطفى أسعد اللقيمي، حيث استقرّ بدمشق إلى أن توفي بها سنة 1173هـ / 1765م (أو 1178هـ / 1764م)، وقام أثناء ذلك برحلة إلى القدس سنة 1143هـ / 1730م، وتوجّها بأثر رحلي وسمه بـ "موانح الأنس برحلي لوائي القدس"⁽⁸⁹⁾.

ووثّق نجم الدين محمد بن بدر الدين محمد بن رضي الدين الغزيّ الدمشقي (ت. 1061هـ / 1651م) مشاهداته خلال رحلاته بأكثر من مصنّف، وتوجّ رحلته إلى بلاد الروم سنة 1032هـ / 1623م بمصنّفه الذي كان قد ذكره المحبّي في الخلاصة: **العقد المنظوم في رحلة الروم**⁽⁹⁰⁾. وفي إثر رحلته إلى بعلبك، خلال الفتنة التي عرفتها هذه المدينة، بطلب من قاضي قضاة دمشق بلبل زاده، رفقة جماعة آخرين لإخماد فتيل تلك الفتنة، ألّف في إطار الجنس نفسه **رسالة في رحلة النجم إلى بعلبك** سنة 1033هـ / 1624م⁽⁹¹⁾، كما ألّف رسالة في **رحلة النجم الغزي إلى الحج** وثّق فيها مسلك قافلة الحج ومنازل الحج حتى بلوغ مكة المكرمة⁽⁹²⁾.

أمّا فضل الله بن أبي الفضل محبّ الدين بن محمد المحبّي (ت. 1082هـ / 1671م)، فقد ألّف مصنّفًا لكل رحلة من رحلاته، فقد توجّ سفرته لحلب سنة 1048هـ / 1638م بمصنّفه **رحلته الحلبية**، ثم ختم رحلته إلى العاصمة العثمانية سنة 1051هـ / 1641م، التي استقرّ بها نحو سنة، بتأليف **رحلته الرومية**⁽⁹³⁾.

86 المرادي، ج 4، ص 39.

87 خير الدين الزركلي، **الأعلام**، ج 75 (بيروت: دار العلم للملايين، 2002)، ص 69.

88 الصباغ، ص 35.

89 الجبرتي، ج 1، ص 394-367.

90 المحبّي، **خلاصة الأثر**، مج 4، ص 171.

91 نجم الدين الغزيّ، **لطف السمر وقطف الثمر**، تحقيق محمود الشيخ، ج 2 (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، [د.ت.])، ص 610-621.

92 المرجع نفسه، ج 1، ص 107-108.

93 المحبّي، **خلاصة الأثر**، مج 3، ص 267-276.

وكان قد ألف قبله والده القاضي أبو الفضل محب الدين الحموي (ت. 1016هـ / 1608م)⁽⁹⁴⁾، خلال رحلته المصرية بين سنتي 978 و980هـ / 1571 و1573م، مصنفًا وسمه بعنوان **حادي الأظعان النجدية إلى الديار المصرية**، وثمّة من يذكره بأنه **الدرّة المضيّة في الرحلة المصرية**⁽⁹⁵⁾، وقد تضمّن أثر هذه الرحلة تراجم لأبرز علماء مصر⁽⁹⁶⁾، ثم ألف **الرحلة الرومية** التي سوّد فيها "ما يقع من الحوادث اليومية، بحيث تكون كالذيل على تلك الرحلة [أي المصرية] ... [الموسومة] **وادي الدموع العندمية بوادي الديار الرومية**، والتي تضمّنت مشاهداته أثناء رحلته نحو إسطنبول⁽⁹⁷⁾، إلى جانب تأليفه **الرحلة التبريزية**⁽⁹⁸⁾.

ومن العيّنات الأخرى لأدب الرحلة التي نجد أثرها في المدوّنة نفسها، نذكر **المنازل الأنسية في الرحلة الطرابلسية**، وهو أثر ألفه الحسن بن محمد البوريني (ت. 1024هـ / 1615م)، في إثر عودته من طرابلس الشام التي رحل إليها سنة 1008هـ / 1600م، وكذلك **الرحلة الحلبيّة** التي حَبَرها عقب عودته من حلب التي رحل إليها سنة 1017هـ / 1608م. وقد ذكر المحبّي، ضمن خلاصة الأثر، مسارات تلك الرحلات⁽⁹⁹⁾.

ويذكر المحبّي الأثر الذي حَبَره أحمد بن محمد بن الملا الحلبي (ت. 1003هـ / 1595م)، وهو **الروضة الوردية في الرحلة الرومية** ومسار رحلته إلى إسطنبول سنة 958هـ / 1551م⁽¹⁰⁰⁾، والذي "أودعه من صنعة الإنشاء ما غلا نظاره وعلا شأنه ومقداره من نثر تاللاً نثارة وشعر دثاره اللسن وشعاره"⁽¹⁰¹⁾.

وقد ذكر رحلة مصطفى بن يوسف بن عبد اللطيف الخوجكي، الحلبي (ت. 1153هـ / 1740م)، وهي تُعرف بـ **بهجة النسيمي** التي غطّت مشاهداته بكل من دمشق والقدس والحجاز ومصر وبلاد الروم وبغداد وإيران والهند وغيرها، وضمّنها ما قام به من "سياحة طويلة وعجيبة"⁽¹⁰²⁾.

وألف عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني النابلسي (ت. 1143هـ / 1731م)، **حَلّة الذهب الإبريز في رحلة بعلبك والباق العزير**⁽¹⁰³⁾، ويتصل هذا المصنّف برحلته الثانية سنة 1100هـ / 1689م، التي زار خلالها البقاع وجبل لبنان⁽¹⁰⁴⁾. وفي سنة 1101هـ / 1689م، أدّى رحلة إلى القدس والخليل وثّقها ضمن مصنّف وسمه بـ **الحضرة الأنسية في الرحلة القدسية**، وله **الحقيقة والمجاز في رحلة بلاد الشام ومصر والحجاز**. وعند رحلته إلى طرابلس الشام سنة 1112هـ / 1700م، ألف **التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية**⁽¹⁰⁵⁾.

وأشار الجبرتي إلى كتاب **الرحلة العياشية** ومسارها، وذلك عند ترجمته للفتية والرخالة عبد الله بن محمد العياشي المغربي (ت. 1090هـ / 1679م)⁽¹⁰⁶⁾، وهي عيّنة من إسهامات أهل المغرب في أدب الرحلة وإثرائهم إياه بعناصر تاريخية وجغرافية مغايرة.

94 المرجع نفسه، ص 296.

95 الغزي، ص 121.

96 محب الدين الحموي، **حادي الأظعان النجدية إلى الديار المصرية**، تحقيق محمد عدنان البخيت (الكرك: منشورات جامعة مؤتة، 1993)، ص 10-16.

97 محب الدين الحموي، **وادي الدموع العندمية بوادي الديار الرومية**، تحقيق عبد الستار الحاج حامد (بيروت: دار الكتب العلمية، 2019)، ص 208.

98 المحبّي، **خلاصة الأثر**، مج 3، ص 309.

99 المرجع نفسه، مج 2، ص 51.

100 المرجع نفسه، مج 1، ص 312-316.

101 الحلبي، ص 138.

102 المرجع نفسه، ص 479.

103 المرادي، ج 3، ص 34.

104 المرجع نفسه، ص 32.

105 المرجع نفسه، ص 34.

106 الجبرتي، ص 123.

خاتمة

على الرغم من تناثر المعطيات حول الرحلة وتشتتها واقتضاها، أحياناً، ضمن مدوّنات التراجع، فإنّ الأخيرة تعدّ مادة مصدريّة غنيّة ومُفيدة عند الاستناد إليها في مثل هذه المسائل. ولئن كانت هذه المدوّنات لا تتوّض بقية المصادر الخاصّة بالرحلة وأدبها، فإنّها تبقى مصدرًا مهمًّا ومكملاً لا غنى عنه عند تناول مثل هذا الموضوع. فمقارنة بسجلات المحاكم الشرعيّة لبعض المراكز الحضريّة، مثلاً، نلاحظ تكاملاً بينها وبين المدوّنات المُعتمدة⁽¹⁰⁷⁾.

في المقابل، فإنه من المُمكن فيما يتعلّق بأخبار الرحلة ألاّ تستجيب مضامين متون التراجم مع كلّ ما يطرحه الباحث من أسئلة ضمن استمارة بحثه، وربّما تبقى بعض خاناتها منقوصة من عدّة معطيات أو إشارات توضّح مثلاً زمن تحرير المصنّفات الرّحلية؛ إذ لا نجد إجابة واضحة عمّا إذا كانت قد دُوّنت بصفة فورية أثناء الرحلة أم بعد الانتهاء منها والعودة إلى الديار. يضاف إلى ذلك غياب الشّواهد عن بعض المسالك التي تخصّ الرحلة العلمية؛ فمثلاً، لا نجد حضوراً واضحاً لأعلام من اليمن بمصر، ذلك أنّ المركزية العلمية لمدينة القاهرة وموقعها الجغرافي بالنسبة إلى اليمن يجعلنا نطرح سؤالاً عن ندرة حضور اليمنيين بالقاهرة ضمن كتب العيّنات المُعتمدة، إلى جانب عدم الاهتمام كثيراً بذكر مسارات الرحلات سواء تعلّق ذلك برحلة مشاركة أو مغاربة، فضلاً عن السّهو عن ذكر أثرهم الرّحلي، مثلما وقع للمحبّي عند ترجمته ليحيى بن المحاسن؛ إذ لا نجد إشارة لمصنّفه **المنازل المحاسبية في الرحلة الطرابلسية**. ثمّ إنّ بعض المؤلّفين سهّوا عن ذكر بعض الأعلام وآثارهم في أدب الرحلة الخاص ببلاد المغرب، على غرار الرّحالة محمد بن سلمان الروداني الفاسي (ت. 1094هـ/ 1683م) الذي تتنقل بين مصر وبلاد الشام وإسطنبول والحجاز، تاركاً مؤلّفاً في أدب الرحلة عنوانه **صلة الخلف بموصول السلف** ⁽¹⁰⁸⁾.



107 من الدراسات التي تصدت لمثل هذا العمل، نذكر: أحمد حسين الجبوري، **القدس في العهد العثماني، 1640-1799م**، ج 2 (عمّان: دار الحامد، 2011)، ص 405-419.

108 محمد بن سليمان الرّوداني، *صلة الخلف بموصول السلف*، تحقيق محمد حجي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988).

المراجع

العربية

- ابن خلدون، عبد الرحمن. **المقدمة**. تحقيق إبراهيم شُبَّوح. تونس: القيروان للنشر، 2007.
- ابن زكريا، أحمد. **معجم مقاييس اللغة**. تحقيق عبد السلام محمد هارون. ط 2. دمشق: دار الفكر، 1979.
- الجبرتي، عبد الرحمن. **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**. تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. القاهرة: دار الكتب المصرية، 1997.
- الجبوري، أحمد حسين. **القدس في العهد العثماني، 1640-1799م**. عمّان: دار الحامد، 2011.
- الحلبي، محمد راغب. **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء**. صحّحه محمد كمال. ط 2. حلب: دار القلم العربي، 1988.
- الحموي، محبّ الدين. **حادي الأظعان النجدية إلى الديار المصرية**. تحقيق محمد عدنان البخيت. الكرك: منشورات جامعة مؤتة، 1993.
- _____. **وادي الديموع العندمية بوادي الديار الرومية**. تحقيق عبد الستار الحاج حامد. بيروت: دار الكتب العلمية، 2019.
- درنيقة، محمد. **الطرق الصوفيّة ومشايخها في طرابلس**. طرابلس: دار الإنشاء، 1984.
- رافق، عبد الكريم. "قافلة الحج الشامي وأهميتها في العهد العثماني". **دراسات تاريخية**. العدد 6 (تشرين الأول / أكتوبر 1981).
- الرّوداني، محمد بن سليمان. **صلة الخلف بموصول السلف**. تحقيق محمد حجي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988.
- الزبيدي، المرتضى. **المعجم المختص**. تحقيق نظام محمد صالح يعقوبي ومحمد بن ناصر العجمي. بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2006.
- الزركلي، خير الدين. **الأعلام**. ط 15. بيروت: دار العلم للملايين، 2002.
- الصباغ، ليلي. **من أعلام الفكر العربي في العصر العثماني الأول**. دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع، 1986.
- الغزالي، محمد بن محمد. **إحياء علوم الدين**. بيروت: دار ابن حزم، 2005.
- المحبّي، محمد أمين. **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**. تحقيق محمد حسن إسماعيل. بيروت: دار الكتب العلمية، 2006.
- _____. **نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة**. تحقيق عبد الفتاح الحلّو. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1968.
- المرادي، محمد خليل. **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**. ط 3. بيروت: دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، 1988.
- الموافي، ناصر عبد الرزاق. **الرحلة في الأدب العربي حتى نهاية القرن الرابع الهجري**. القاهرة: دار النشر للجامعات المصرية، 1995.
- النعمي، عبد القادر بن محمد. **الدارس في تاريخ المدارس**. فهرسة إبراهيم شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية، 1990.
- يقطين، سعيد. **السرد العربي: مفاهيم وتجليات**. القاهرة: دار رؤية، 2006.

الأجنبية

Raymond, André. "L'impact de la pénétration européenne sur l'économie de l'Égypte au XVIIIe siècle." *Annales Islamologiques*. no. 18 (1982).

مراجع إضافية

أبو حسين، عبد الرحيم وطارق أبو حسين. "في الطريق إلى دار السعادة: مشاهدات عالم شامي في الأناضول وإسطنبول سنة 1530".
أسطور. العدد 6 (آب/أغسطس 2017).

في تاريخ بدايات الحماية الفرنسية على البلاد التونسية (1881-1884)

The History of the Beginnings of the French Protectorate of Tunisia (1881-1884)

لاقت فرنسا في الفترة 1881-1884 حركات مواجهة ومقاومة في تونس بوسائل سلمية وأخرى مسلحة، لم تُشر إليها أغلب المراجع التاريخية الغربية والفرنسية. وقد شهدت السنوات الأولى من الاحتلال أدواراً سياسية ودبلوماسية مهمة قامت بها بعض الشخصيات التاريخية التي بقيت مُغَيَّبة في تاريخ تونس، مثل الجنرال محمد العربي زروق والقائد علي بن خليفة النفاتي. وتبقى هذه الأحداث غزيرة المعاني، ولا تزال تحتاج إلى مزيد من العناية حتى يقع التدقيق في أهم تفاصيلها وأطرافها الرئيسية. وتبرز أيضاً وقائع متعددة الأبعاد، بسبب تنافس القوى العظمى على استعمار تونس. وقد أمكن، بفضل لقاء خاص مع حفيد الجنرال محمد العربي زروق، أحمد زروق، أن نقف عند بعض الحقائق الأخرى التي يمكن تجميعها وإضافتها إلى المعارف المكتسبة في الموضوع.

كلمات مفتاحية: نظام الحماية الفرنسية، معاهدة باردو، محمد العربي زروق، علي بن خليفة النفاتي، خير الدين باشا التونسي.

Between 1881 and 1884, France collided with resistance movements in Tunisia, some of which used peaceful means whilst others were armed, that most Western and French historical scholarship has overlooked. Further, the first years of the French occupation saw historical figures who have remained absent from the history of Tunisia, like General Muhammad al-Arabi Zarouk and Commander Ali bin Khalifa al-Nafati, take on important political and diplomatic roles. These events remain deeply evocative and in need of greater attention in order to clarify key details and parties involved. Through a special meeting with Mr Ahmed Zarrouk, the grandson of General Muhammad al-Arabi Zarouk, we uncovered other facts that ought to be assessed and incorporated into the body of knowledge on the subject.

Keywords: French Protectorate, Treaty of Bardo, Muhammad al-Arabi Zarrouk, Ali Bin Khalifa al-Nafati, Khair al-Din Pasha al-Tunsi.

* أستاذ دكتور في القانون العام بكلية القانون، جامعة صحر

Professor of Public Law in the Faculty of Law, Sohar University.

MSnoussi@su.edu.om

مقدمة

خضعت تونس للاستعمار الفرنسي المباشر في الفترة 12 أيار/ مايو 1881-20 آذار/ مارس 1956، وكانت حينئذ تحت حكم النظام الحسيني⁽¹⁾، ولا تزال هذه المرحلة محلّ تحقيق من المؤرخين الذين اعتنوا بجوانب مهمة من مظاهر الاستعمار الفرنسي وآلياته وآثاره الاقتصادية والسياسية وانعكاساته الهيكلية على المجتمع التونسي خصوصاً، والثقافة التونسية عمومًا؛ فقد استخدم المستعمر في السنوات الأولى من الاحتلال العاملين اللغوي والديني للتأثير في بنية المجتمع التونسي وتركيبته للعمل على تغييرها، لذلك تمحورت أعمال المقاومة وردّات الفعل الأولى ضد الاستعمار الفرنسي حول واجب حماية الهوية العربية الإسلامية للشعب التونسي من محاولات الطمس والاضمحلال.

كانت مظاهرة "بلدية" تونس العاصمة، أو ما يعرف بـ "النازلة التونسية"، من أولى الحركات الاحتجاجية السلمية التي نظّمها أعيان الحاضرة وعلماء جامع الزيتونة وشيوخه، بين أواخر نيسان/ أبريل ومنتصف حزيران/ يونيو 1885، للرد على تصرفات السلطة الاستعمارية التمييزية⁽²⁾، وتوحدّ شيوخ جامع الزيتونة تحت لواء جريدة **الحاضرة** في الفترة الأولى من الاحتلال، للتعبير عن تشبّث علماء تونس ونخبها المثقفة بالمقومات الحضارية للشخصية التونسية، وعدم الانسياق إلى سياسات الإدماج التي كان المستعمر يستعدّ لانتهاجها في البلاد لاحتواء النخبة، تمهيداً للتأثير المباشر في الطبقات الشعبية⁽³⁾.

وقد سعت "نواة المدرسة التاريخية التونسية"⁽⁴⁾ منذ ستينيات القرن العشرين للاعتماد على المنهج العلمي والتوثيق التاريخي في محاولة تعديل وتصحيح لبعض الكتابات التاريخية الغربية والفرنسية التي لم تعتمد الموضوعية العلمية اللازمة في التطرّق إلى مراحل الاستعمار الفرنسي؛ إذ قلّلت من أهمية ردّات الفعل الشعبية، وغيّبت بعض الوقائع، وأعطت صورة لا تتطابق تمامًا مع حقائق الأوضاع، ومنها حركات الرّفص التي عبّر عنها الشعب التونسي تلقائيًا منذ عام 1881 ضد الاستعمار الفرنسي⁽⁵⁾.

وقد عملت دولة الاستقلال منذ عام 1958 على تعريف التونسيين بتاريخ بلادهم من خلال نشر فصول كاملة ومتسلسلة من الكتاب الشهير لأحمد بن أبي الضياف في جريدة **العمل** مثلاً، وذلك قبل تحقيقه وطبعه رسميًا في عام 1963⁽⁶⁾ لإطلاع التونسيين على الماضي القريب للبلاد، خاصة مراحل الانهيار الاقتصادي والتدّين الخارجي المفرط الذي أدّى إليه الحكم الحسيني في منتصف القرن التاسع عشر، وهو ما فتح المجال واسعاً للاحتلال الأجنبي بسبب تراكم عجز ميزانية الدولة الذي أدّت إليه السياسات المتعاقبة والمنتهجة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر⁽⁷⁾.

1 أُسس الحكم الحسيني في تونس في عام 1705 على يد الحسين بن علي، وتواصل النظام الحسيني في الإيالة التونسية حتى إعلان المجلس القومي التأسيسي الجمهورية في تونس، في 25 تموز/ يوليو 1957.

2 محمد السنوسي، **خلاصة النازلة التونسية (1885)**، تحقيق محمد الصادق بيس (تونس: الدار التونسية للنشر، 1976)؛ وتعرف هذه المظاهرة أيضًا باحتجاج "البلدية"، وهي فئة اجتماعية تمثل السكان الأصليين لمدينة تونس. حول هذا الموضوع، ينظر: عبد الواحد المكني، **النخب الاجتماعية التونسية زمن الاستعمار الفرنسي 1888-1956: الأشراف والبلدية مثالاً** (تونس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، 2004)، ص 283-287؛ الكراي القسطيني، **الاحتجاج والمحتاجون بتونس العاصمة في الفترة الاستعمارية 1885-1918** (تونس: مركز النشر الجامعي، 1999)، ص 23-26.

3 مختار العياشي، **الزيتونة والزيوتونيون في تاريخ تونس المعاصر (1883-1958)** (تونس: مركز النشر الجامعي، 2003)؛ أحميدة النيفر، **الخطاب الديني في الصحافة التونسية: قراءة في مرحلة التأسيس (1881-1911)** (تونس: مركز النشر الجامعي، 2007)، ص 69.

4 العبارة للساحلي، وكان قد أطلقها على الآباء المؤسسين لعلم التاريخ في تونس. ينظر: حمادي الساحلي، **فصول في التاريخ والحضارة** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992)، ص 54.

5 محمد المرزوقي، **صراع مع الحماية** (تونس: دار الكتب الشرقية، 1973)، ص 10.

6 ينظر: الكتاب المتسلسل لجريدة **العمل**، تونس، 1958-1959: فصول مختارة من كتاب: أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ألفه في الفترة 1862-1872، تحقيق لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والإرشاد، 8 ج (تونس: المطبعة الرسمية، 1963)، ج 7.

7 Mustapha Kraiem, *La Tunisie Précoloniale*, tome 2 (Tunis: S.T.D, 1973), p. 97 et s.

تُدرج هذه الدراسة ضمن هذا النسق العام المتعلق بإبراز بعض الحقائق التفصيلية المتصلة بالسنوات الأولى من الاستعمار الفرنسي في تونس، التي لئن كانت معروفة لدى المؤرخين، فإنها لم تجد اهتماماً كافياً لدى جمهور المهتمين، وبقيت حكراً على كبار المتخصصين؛ ذلك أنّ حثثيات الاستعمار الفرنسي لتونس وملابساته إذا كانت معلومة عمومًا، من ناحية أنها صدرت في شأنها العديد من الكتابات القيمة⁽⁸⁾، فإنّ بعض التفاصيل التاريخية لا تزال غير بارزة على نحو كافٍ، ولم تحظْ بالاهتمام نفسه. ومن هذه التفاصيل أعمال المقاومة الشعبية خلال السنوات 1881-1884، وكذلك الدور الطلائعي الذي اضطلعت به ثلّة من الشخصيات شبه المجهولة أو المنسية اليوم، مثل الجنرال محمد العربي زروق⁽⁹⁾ الذي رفض التوقيع على معاهدة الحماية الفرنسية، وعلي بن خليفة النفاتي⁽¹⁰⁾ الذي قاد ميدانيًا عمليات المقاومة المسلحة ونسّقها في كل أنحاء البلاد.

لا تهدف هذه الدراسة إلى إعادة عرض مراحل تمرکز الاستعمار الفرنسي في تونس وبيان الآليات التي استخدمها لتنفيذ سياسته؛ فقد صدرت في شأنها دراسات مرجعية مهمة، بل تسعى للمساهمة في التعمّق في بعض الملابس التي أحاطت بحلول الحماية الفرنسية في عام 1881، مع التركيز على مظاهر المقاومة وسعي قادتها لطلب المساعدة من الإمبراطورية العثمانية التي عملت على إفشال المشروع الاستيطاني الفرنسي في تونس حتى عام 1884. وقد كان للمصلح التونسي خير الدين باشا (1820-1890) الدور الأبرز في الدعوة إلى التدخل العثماني، نتيجة وجوده في تلك الفترة في الباب العالي، لكن بقي هذا الدور غير معروف نسبيًا، ولم تُعره أغلب الكتابات العناية اللازمة.

وعلى الرغم من أهميتها، فقد بقيت هذه الجوانب من تاريخ بدايات الحماية الفرنسية بتونس ومساهمات هذه الشخصيات المهمة معيّنة نسبيًا، مقارنة بزعامات أخرى يغلب الحديث عنها؛ لذا يتعيّن التساؤل عن أسباب هذا التجاهل النسبي، التي لا تعود إلى غياب التوثيق التاريخي فحسب، بل إلى التوجه العام المعتمد في التأريخ لهذه الفترة المفصلة أيضًا؛ إذ تميّزت القراءة التاريخية من الاستعمار الفرنسي في تونس إجمالًا بخيار يقوم على إيلاء الاهتمام الأوفر بالفترات الأخيرة التي مهّدت للظفر بالاستقلال في عام 1956، بوصفها مساهمة في إرساء أسس الدولة الوطنية الحديثة ومقوماتها، بينما بقيت الفترات الأولى لحلول الاستعمار الفرنسي بالبلاد في حاجة إلى المزيد من التدقيق والتحقيق⁽¹¹⁾.

تأسيسًا على هذا المنهج الذي يبحث في ملابس حلول الحماية الفرنسية بتونس، تخوض الدراسة، أولًا، في حثثيات إبرام معاهدة الحماية الفرنسية لتونس في عام 1881؛ وثانيًا، في الأسباب المباشرة للاحتلال في أثناء التنافس بين القوى العظمى على

8 ومن الدراسات المرجعية على سبيل الذكر لا الحصر:

Jean Ganiage, *Les origines du protectorat français en Tunisie (1861-1881)* (Paris: PUF, 1959); Ali Mahjoubi, *L'établissement du protectorat français en Tunisie* (Tunis: Publications de l'Université de Tunis, 1977); Khélifa Chater, *Dépendances et mutations précoloniales* (Tunis: Publications de l'Université de Tunis, 1984). Hachemi Karoui & Ali Mahjoubi, *Quand le soleil s'est levé à l'ouest. Tunisie 1881-impérialisme et résistance* (Tunis: Cérès Productions, Tunis, 1983).

9 محمد العربي زروق (1823-1902)، لم يرد تعريفه ضمن أعلام تونس في: **الموسوعة التونسية**، ج 2 (تونس: بيت الحكمة بقرطاج، 2013)، ص 95 وما بعدها، ولا تذكره **الموسوعة** في القسم المخصص لمعاهدة الحماية الفرنسية (ج 1، ص 697)، وجاء الحديث عنه باقتضاب شديد ضمن القسم المتعلق بتأسيس المدرسة الصادقية، إذ شارك في تأسيسها مع خير الدين باشا، وكان أول مدير لها (ج 2، ص 621-622). وقد كان هنالك خلط في الأذهان بينه وبين أحمد زروق باي الأمحال الذي اشتهر بحملته القمعية على جهة الساحل في تونس لجمع أموال الضرائب بالقوة في أواسط القرن التاسع عشر.

10 علي بن خليفة النفاتي (1807-1885)، قائد العمليات المسلحة، وكان سابقًا من بين ضباط جيوش الباي حاكم تونس، لم تصدر بشأنه أعمال كاملة، ووردت سيرته في مراجع متفرقة، أهمها: المرزوقي، **صراع مع الحماية**، ص 48؛ عبد المجيد كريم، "علي بن خليفة النفاتي قبل سنة 1881"، في: **ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة 1881**، ترجمة حمادي الساحلي، سلسلة تاريخ الحركة الوطنية، العدد 1 (تونس: البرنامج القومي للبحث حول الحركة الوطنية، 1986)، ص 115-126؛ عدنان المنصر وعميرة عليّة الصغير، **المقاومة المسلحة في تونس، الجزء الأول: 1881-1939** (تونس: منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، 1997).

11 وقد تم تنظيم أول ندوة حول تاريخ الحركة الوطنية في تونس بين 29 و31 أيار/ مايو 1981 بمشاركة نخبة من المؤرخين الجامعيين التونسيين، وبحضور الرئيس الحبيب بورقيبة، وكان ضيف الشرف المؤرخ شارل أندريه جولييان Charles André Julien، وكان ذلك بمنزلة إعطاء إشارة الاعتراف بالأبحاث الأكاديمية والجامعية، وتجاوز السردية التقليدية في كتابة تاريخ الحركة الوطنية. ينظر: **ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي**.

تونس، وأبرزها إيطاليا وفرنسا⁽¹²⁾؛ وذلك قبل التطرّق، ثالثاً، إلى مظاهر الرفض الشعبي والمقاومة التي نفّذتها القبائل والعروش داخل البلاد؛ مع أفراد مواقف الجنرال محمد العربي زروق، رابعاً، بتحليل مستفيض ومفصّل بفضل لقاء خاص مع حفيده أحمد زروق الذي يوثق لحقائق ووقائع إضافية وجديرة بالاهتمام حول السنوات الأولى من الاستعمار الفرنسي في تونس.

أولاً: ملابسات إبرام معاهدة الحماية الفرنسية في عام 1881

سبقت معاهدة الحماية ما اصطلح على تسميته "معاهدة باردو" (القصر السعيد)، المؤرخة في 12 أيار/ مايو 1881، وقائع متداخلة⁽¹³⁾، مهّدت لإبرامها وفرضها على السلطة القائمة على الإيالة التونسية، من دون مناقشة بنودها، كما أنها لم تكف لتحقيق مبتغى السلط الفرنسية للاستقرار كلياً في الأراضي التونسية، خدمة لمصالحها العليا في الجزائر؛ إذ إنّ الاحتجاجات في كامل البلاد التونسية لم تهدأ، ولم تتوقف المقاومة، وانتشرت في الأرياف والمناطق الداخلية، وامتدّت إلى بعض المدن، على غرار صفاقس وقابس والساحل، للتعبير عن رفض الاستسلام والخضوع للمحتل، ما دفع السلط الفرنسية إلى استخدام القوّة بغية تفعيلها عنوة، تمهيداً للمرور إلى معاهدة المرسى، في 8 حزيران/ يونيو 1883، التي ستضبط الإطار المؤسّساتي والإداري لنظام الحكم المباشر في تونس.

يعكس محتوى معاهدة باردو التي صاغها القنصل تيودور روسطان، بمعيّة وزارة الخارجية الفرنسية، وقدمها الجنرال برايار Le Général Bréart (1826-1913)⁽¹⁴⁾ للباي محمد الصادق والوزير الأكبر مصطفى بن إسماعيل، الدوافع المباشرة لإبرامها؛ إذ تركّز الهدف منها في ضرورة إخماد ثورات القبائل المتمرّدة، ومعاقبتهما على "صنيعها"، بفرض ضريبة خاصة على ممتلكاتها ومحاصيلها، لحملها على الانضباط والعدول عن "أعمال الشغب"، خدمة للسياسة التوسعية الفرنسية في المنطقة، خاصة في الجزائر المحتلة منذ عام 1830 من جهة، في مقابل عدم عزل الباي وإبقائه على العرش، مع توفير الحماية الكاملة لشخصه ولعائلته من جهة أخرى، فضلاً عن تخصيص قسم كبير من ميزانية الإيالة لمصاريف العائلة الحسينية.

ورد في ديباجة معاهدة القصر السعيد (المشهورة بمعاهدة باردو) أنّ الطرفين "يريدان أن يمنعا على الدوام تكرّر التشويش الذي وقع حديثاً بحدود الدولتين، وعلى سواحل القطر التونسي"، كما ينص الفصل الثاني على أن "سموّ الباي يرضى بكون السلطة العسكرية الفرنسية تأذن باحتلال النقط التي سترها لازمة لإعادة النظام والأمن إلى نصابهما بالحدود والسواحل". وفي مقابل ذلك، تعهّدت حكومة الجمهورية الفرنسية بمقتضى الفصل الثالث "بتقديم معاضدتها المستمرة لسموّ باي تونس، دفعاً لكلّ خطر ربما يُهدّد شخصه أو ملكه، أو يُخلّ براحة أوطانه". وبأتي المضمون العقابي للمعاهدة تحديداً في الفصل الثامن منها، الذي سلّط على المناطق الثائرة ضريبة تمييزية ومجحفة؛ إذ اقتضى أن "تفرض ضريبة على قبائل الحدود والسواحل المستعصاة، وستعيّن اتفاقية لاحقة مقدارها وكيفية استخلاصها، وقد يتحمّل ذلك سموّ الباي"⁽¹⁵⁾.

12 Charles André Julien, *La question italienne en Tunisie (1868-1938)*, Yvon Delbos (préf.) (Paris: Jouve éditions, 1939).

13 ينظر حول الأسباب البعيدة للاستعمار الفرنسي في تونس: Kraiem, p. 73 et s.؛ علي المحجوبي، *انتصاب الحماية الفرنسية بتونس* (تونس: دار سراس للنشر، 1986).

14 الجنرال برايار، تخرج في المعهد العسكري سان سير Saint Cyr، في باريس، وشارك في الحملة الفرنسية على الجزائر بين عامي 1856 و1857، ثم في إيطاليا في معركة سولفاريانو Solferino في عام 1859، وتم تعيينه في خطة جنرال على مدينة ليون Lyon في عام 1879، ومنها تم توجيهه إلى مدينة بنزرت على السواحل التونسية لقيادة الحملة العسكرية التي أفضت في 12 أيار/ مايو 1881 إلى إبرام معاهدة الحماية الفرنسية على تونس. ينظر: Karoui & Mahjoubi, p. 84.

15 تولّى تعريب نص المعاهدة مستشار القنصل الفرنسي في تونس والمترجم إلياس الموصلي، وهو من أصل ماورني لبناني، وقد أسندت إليه المهمة بحكم إتقانه اللغتين الفرنسية والعربية. ينظر: Ibid., p. 53.

ولئن تضمنت هذه الفصول تنصيحا واضحا عن الأسباب المباشرة أو القريبة للاحتلال الفرنسي لتونس، المتمثلة أساسا في عدم قدرة السلطة المركزية على السيطرة على الأوضاع الداخلية، خاصة في الأرياف والمناطق البعيدة عن المدن والمتاخمة للجزائر، فإن الفصل التاسع من المعاهدة جاء ليبرز الجانب الاستراتيجي للحماية الفرنسية في تونس، الذي تعلّق أولاً، وتحديدًا، بالأوضاع في الجزائر وبحاجة فرنسا إلى استخدام الأراضي التونسية لمزيد من السيطرة على الجزائر، والاستيطان فيها كليا، وقطع الدعم والإمدادات التي كانت تصل من المناطق الحدودية مع تونس. ويمكن القول إن هذا الفصل يعتبر كنه المعاهدة وأساسها وملخص السياسة الفرنسية المنتهجة في الإيالة التونسية؛ فقد تطرّق بوضوح إلى الحالة الجزائرية: "سعيًا وراء حماية ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالجزائر من إدخال الأسلحة والذخائر الحربية، فإن حكومة باي تونس تتعهد بتحجير كلّ إدخال أسلحة وذخائر حربية بجزيرة جربة وميناء قابس وغيرهما من موانئ جنوب القطر التونسي".

ومنذ احتلال الجزائر، استقرّ الرأي لدى الدوائر السياسية الفرنسية، بمختلف توجهاتها الحزبية والفكرية، على ضرورة العمل على ضم تونس نتيجة لموقعها الجيوي بالنسبة إلى الجزائر، ونظرًا إلى التحديات الكبرى التي واجهتها فرنسا خلال استعمارها المباشر للجزائر. واعتبر التراب التونسي قاعدة خلفية واستراتيجية لسياسة فرنسا في الجزائر التي حظيت بالاهتمام الأوفر والمحوري في المنطقة لأسباب اقتصادية وجغرافية؛ ذلك أنّ فرنسا منذ هزيمتها ضد ألمانيا في عام 1871 وخسارتها مقاطعتي الألزاس واللورين Alsace & Lorraine، سارعت إلى إعادة الاعتبار إلى إمبراطوريتها بالبحث عن مناطق نفوذ جديدة في ظل التنافس بينها وبين بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وروسيا، فضلاً عن أسباب اقتصادية واجتماعية مرتبطة بالصعوبات المالية التي كانت تمر بها الميزانية الفرنسية⁽¹⁶⁾.

بمقتضى الاتفاقيات التي تمّ التوصل إليها في مؤتمر برلين في عام 1878، سمحت القوى الاستعمارية الأخرى لفرنسا بالتدخل والاستيطان في تونس، وأكدتها المقولة الشهيرة للمستشار الألماني بيسمارك Otto von Bismarck (1815-1898) في عام 1879⁽¹⁷⁾. لكن بقيت المسألة التونسية تراوح مكانها، نظرًا إلى التكاليف المالية للحملة، خاصة بسبب عدم استتباب الأمور في الجزائر، نتيجة المقاومة الشعبية فيها. وبقي الاختلاف حول استعمار تونس متّصلاً من ناحيتي شكله وأسلوبه، واختلفت الآراء في فرنسا بين الاستعمار المباشر على غرار الجزائر، والشكل المبسط للحماية، مع المحافظة على نظام الحكم القائم في الإيالة⁽¹⁸⁾.

في المدة الفاصلة بين الإعداد لتوقيع معاهدة باردو، والبدء بالعمل بها بعد تصديق البرلمان الفرنسي عليها، بأغلبية ساحقة، تعمّقت الهوة بين الشعب التونسي والسلطة القائمة، وبرز ذلك خصوصاً فيما ورد من مقالات في **الجريدة الرسمية** تُعبّر عن محاولة السلطة التخلص من المسؤولية، وعن عدم الاكتراث بالمواقف والاحتجاجات الشعبية المتكررة⁽¹⁹⁾.

من اللافت للانتباه أن المقالات الواردة في **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**، خلال بضعة أيام قبل إبرام معاهدة باردو، جاءت مخالفة لحقيقة الأوضاع، وأنها سعت لدحض الأخبار التي كانت سائدة في تونس حول المكاييد التي كانت تُحاك ضدها. فبينما أعلمت فرنسا السلطات التونسية بنيتها وعزمها على التدخل العسكري المباشر، جاء في **الرائد الرسمي**: "ما زال الهدوء سائداً في

16 Ibid., p. 170.

17 "فخاطب بعفوية سان فيليباي قائلاً: إنّ الإخاسة التونسية قد أُنعت ونضجت وحن قطفها، ولئن كنت لا أدري إن كان ذلك يراودكم ولا أعلم ما تتوون فعله، فإنني أعيد على مسامعكم ما قلته سابقاً في تموز/ يوليو للسيد وادينغتون: إنّ هدي في هو إسنادكم ضمانات الموافقة في المسائل التي تمسكم مباشرة، والتي لا يوجد فيها تعارض بين مصالحكم والمصالح الألمانية". ينظر: Ganiage, p. 339.

18 Moncef Dellagi, "Notes et documents. En marge du centenaire du congrès de Berlin en 1878," *Revue d'Histoire Maghrébine*, no. 12 (1978), pp. 297-302.

19 Mongi Smida, *Aux origines de la presse en Tunisie. La fondation du Raïd* (Tunis: Imprimerie officielle, 1979).

كافة أنحاء المملكة والحمد لله، ومن المتوقع أن تكون الصّابة طيبة نسأل الله أن يتحقّق ذلك. إلّا أنّ اشتباكاً قد حصل في جبل خمير مثلما يحدث عادة وقد أذنت الحضرة العلية كاهية وجق تونس بأن يتوجّه إلى عين المكان للتحقيق حول تلك الأحداث ووضع حدّ لتصرّفات أهالي خمير. وصدر إذن آخر لإرسال المحلّة المتركبة من جنود المشاة والخيالة وستتبعها محلّة أخرى في القريب وذلك كالعادة بقيادة المرفّع شأنه سيدي علي باي، باي الأمحال⁽²⁰⁾.

وتدعم الأعداد الموالية لـ **الرائد الرسمي** هذا التمشّي؛ إذ إن "الأخبار الواردة من الحدود تؤكّد السكون التام السائد في تلك المناطق وهدوء الرعايا التونسيين"⁽²¹⁾، وأنه "ما إن وصلت المحلّة إلى منطقة خمير حتى استقبلتها القبائل بالخضوع والطاعة، مؤكّدة بأنه لا يوجد من بينها أيّ شخص يتمرّد أو يرفض الولاء للباي، وأنها مستعدة لتقديم التعويضات التي ستُطلب منها. وهكذا فقد استتبّ الأمن والهدوء وزالت الإشاعات والأكاذيب التي راجت في الأيام الأخيرة، كما أنّ سكان الحاضرة ليس لهم ما يثير قلقهم"⁽²²⁾.

لم يقع نشر معاهدة باردو في الإبان في **الجريدة الرسمية** في انتظار تصديق البرلمان الفرنسي عليها، بينما صدر بلاغ في **الرائد التونسي** لا يعلن عن إبرامها، بل يخبر السكان بأن الجيش الفرنسي لن يدخل العاصمة، وأنه سيمكث في مراكزه خارج أسوارها: "الحمد لله، يعلن الرائد التونسي أن بالأمس وهو يوم السبت وقع اجتماع ودادي بين حضرة المعظم سيّدنا وجناب الجنرال بريار رئيس المحلّة الفرنسية التي بقرب الحاضرة، وبمحضر المكلف بأمور دولة فرنسا العظمى، والقنصل جنرال، وذلك بسراية باردو المعمور، إظهاراً لما بين الدولتين من المودة، وطلب المعظم سيّدنا من جناب الجنرال المشار إليه، أن محلّته تتأخّر عن عزمها على دخول الحاضرة، لما يلحق السكان من التشويش بالعزم المذكور، وأن يرتحل بمحلّته، فأجاب لمطلبه المذكور واستوثق منه المعظم مولانا أيّده الله في عدم الدخول للحاضرة"⁽²³⁾.

في المقابل، كانت الصحف الأجنبية تتابع عن كثب مجريات الأحداث وتفصيل المواقف والتنافس بين القناصل الأجانب، خاصة بين قنصل فرنسا وقنصل إيطاليا، التي كانت تطمح أيضاً إلى التنفّذ في تونس، ومن ذلك **الجريدة الأميركية نيويورك تايمز** التي خصّصت أغلب افتتاحياتها، بين نيسان/أبريل وأيار/مايو 1881، حتى تحلّل الأبعاد السياسية والاقتصادية لما سمّته الصراع على تونس، أو المسألة التونسية⁽²⁴⁾.

ثانياً: الأسباب المباشرة لاحتلال فرنسا لتونس

يمكن حصر الأسباب المباشرة لاحتلال تونس، التي مهّدت لإبرام معاهدة باردو⁽²⁵⁾ في ثلاثة عناصر رئيسة ومحورية، فهي:

1. ترتبط بالحكم الحسيني وعلاقاته التاريخية بالسلط الفرنسية؛ 2. ترتبط بالأوضاع المتردّية للإمبراطورية العثمانية التي لم يكن

20 الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 1881/4/6.

21 الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 1881/4/13.

22 الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 1881/4/27.

23 الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 1881/5/15.

24 "الافتتاحية: قد يحقّ القول أنّ فرنسا طمأنّت الحكومة الإيطالية وأعلمتها بأنها لا تنوي احتلال تونس، ولكن بات من المتوقع أن ينشب صراع وشيك بين فرنسا وإيطاليا بسبب الدساس والعنف من الجانب الفرنسي". ينظر:

The New York Times, 19/4/1881; Rachid Driss, "L'occupation française de la Tunisie vue par la presse américaine," *Revue d'Histoire Maghrébine*, no. 21-22 (1981), p. 116.

25 Mahjoubi; Karoui & Mahjoubi.

بوسعها دعم الإيالة التونسية؛ 3 ترتبط بمكرهات السياسة الداخلية الفرنسية التي تعتبر المصدر الأصلي لاتخاذ القرارات المتعلقة باحتلال تونس.

1. تاريخية التحالف بين الحكم الحسيني والسلطة الفرنسية

لم تنشأ العلاقة الوطيدة بين النظام الحسيني وفرنسا في فترة الحماية، بل يُرجعها المؤرخون إلى القرن الثامن عشر، عند تكوين الدولة الحسينية بوصفها ردّة فعل على مساعي العثمانيين للسيطرة على المنطقة، وبوصفها حركة استقلالية عن الإمبراطورية العثمانية من الحسينيين، وبمناصرة ضمنية من الفرنسيين، وتطوّرت هذه النزعة في القرن التاسع عشر، خاصة بعد عام 1835 عندما استعاد العثمانيون سيطرتهم على طرابلس (الغرب)؛ ما أدّى إلى خشية الحسينيين الذين بحثوا عن مساندة فرنسا لهم. وقد انتهجت العائلة الحاكمة في فرنسا سياسة هيمنة تجارية ودبلوماسية على الإيالة التونسية، مستغلة في ذلك إرادة وطموحات للعائلة الحسينية متعلقة بالاستقلال عن إسطنبول؛ إذ مكّنتها ممّا يلزم من دعم اقتصادي وماليّ لبلوغ الاستقلالية المنشودة. ثمّ إن المعارك الخاطفة التي اندلعت بين تونس وفرنسا في عام 1770 مكّنت فرنسا من التغلغل في دوائر الحكم في تونس أكثر فأكثر؛ من خلال الدوائر القنصلية، ومن خلال تركيز التجارة البحرية مع تونس على المدى البعيد.

تعرّز هذا التقارب بالتزامن مع احتلال الجزائر (1830-1847)؛ إذ كانت العلاقات التونسية - الفرنسية تتميز باليسر، مقارنة بتأزم العلاقات بين فرنسا والجزائر، باعتبار أن الملوك والأمراء التونسيين كانوا يبحثون عن إيقاف الضغوط المُسلّطة عليهم من حكام الجزائر، بدعوى التضامن مع الإمبراطورية العثمانية، وكانت فرنسا في حاجة إلى هذا الدعم من حكام تونس، نظرًا إلى خصوصية علاقاتها بالجزائر. فمنذ عهد حسين باي الثاني، اعتبرت العائلة الحسينية أنّ من مبادئها الأساسية معارضة دايات الجزائر، ومقاومة تولّي الحكم من جانب العثمانيين، وكذلك الحفاظ على المصالح المشتركة مع ملوك فرنسا والتحالف معهم ضد دايات الجزائر⁽²⁶⁾.

لذلك، واجه نظام البايات بشيء من اللامبالاة الإنزال العسكري الفرنسي في الجزائر، وقبّل بالحكم الوفاقي تحت الوصاية لمدينتي وهران وقسنطينة في عام 1831⁽²⁷⁾ ومنع مبعوث إسطنبول طاهر باشا من التوجّه إلى الجزائر لتعويض الداي المسؤول عن توتر العلاقة مع فرنسا، لأن السقوط التام لحكم الدايات يعني إطلاق العنان لنزعة البايات نحو الاستقلالية عن العثمانيين، على الرغم مما تطّلبه ذلك من انحياز إلى فرنسا وتطابق مع مصالحها الحيوية والآنية في المنطقة.

تواصل هذا الترابط حتى التمهيد لاحتلال تونس، باستثناء فترة حكم خير الدين باشا وتولّي الوزارة الكبرى (1873-1877)⁽²⁸⁾، وقد ساهمت فرنسا في اعتلاء خصمه مصطفى بن إسماعيل سدة الوزارة الكبرى في عام 1878، وكان حليفها وسندها الكبير في إعداد العدة لتدخل فرنسا المباشر في تونس. وبعد شهرين من تنصيبه، التقى به القنصل الفرنسي ثيودور روستان Théodore Roustan (1833-1906)⁽²⁹⁾، قائلاً: "إن كنت تريد ما تستريح به استراحة تامة، فاطلب من الباي أن يدخل هو تحت حماية فرنسا، وهي تحميكم ممّا مدّة حياتكم، لأن سيّدك أيضًا صار بتوليتك عرضة لأغراض العموم، فيبقى الملك لسيّدك والوزارة لك،

26 عز الدين قلوب، "طموحات الأسرة المالكة والمنافسات العرقية والدسائس الدبلوماسية"، في: **ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي**، ص 73-84.

27 عبد الجليل التميمي، "مغامرة الحماية التونسية على وهران سنة 1831"، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 5 (1976)، ص 5-19.

28 خير الدين باشا، **مذكرات خير الدين باشا**، تحقيق وترجمة محمد العربي السنوسي (تونس: بيت الحكمة بقرطاج، 2008)، ص 302.

29 ثيودور روستان، دبلوماسي فرنسي، شغل مناصب عدة في إدارة المستعمرات في وزارة الخارجية الفرنسية وقنصليات وسفارات فرنسا بين عامي 1860 و1874، في بيروت والقاهرة والإسكندرية ودمشق، وعُيّن في عام 1874 قنصلاً عاماً في تونس، وكان من أهم مهندسي نظام الحماية فيها ومنفذه. ينظر: Ganiage, p. 599.

وإن كره جميع الناس⁽³⁰⁾. وطالب مصطفى بن إسماعيل بضمانات، في مقابل الاضطلاع بالمهمة، فحصل على وضعية محمي فرنسي بمقتضى الأمر المؤرخ في 17 حزيران/ يونيو 1879⁽³¹⁾. ومنذ ذلك التاريخ، شرع في التأثير في الباي، وفي المقربين منه حتى 12 أيار/ مايو 1881.

2. ضبابية العلاقات بين الباب العالي والسلطة الحسينية

عندما اشتدّ الخناق على الحكم الحسيني، وبلغت المناورات الفرنسية مرحلة تهديد محمد الصادق باي بعزله وتولية أخيه الطبيب مكانه إذا ما رفض تدخل فرنسا، وأمام تصاعد الغضب الشعبي تجاه سياسة فرنسا في الجزائر، لم يجد الباي من وسيلة سوى الاستنجاد بالسلطة العثمانية، في محاولة لكبح جماح القنصل روستان والجنرال بريار، ولإيقاف تقدّم القوات العسكرية الفرنسية التي كانت مُقرّة العزم للتوجه صوب القصر الملكي في باردو، حتى يذعن الباي ويقبل بالقرار الفرنسي. وكان موقف الباي محمد الصادق متأرجحاً بين الاستعداد للقبول، والرفض، خشية السخط الشعبي؛ لذلك تحرك روستان بالوسائل كلها ليظفر بموافقة الباي التي كان قد وعد بها من قبل؛ من خلال رسائل ولقاءات أعرب فيها الباي عن تمسّكه بالعلاقات الودّية والتاريخية بين البلدين⁽³²⁾.

حاول الباي محمد الصادق التظلم أولاً لدى الحكومة الفرنسية في باريس عن طريق القنصل روستان، في رسالة عبّر فيها عن رفضه الاحتلال الفرنسي، حماية لمصالح الدول الأجنبية الأخرى، ودرءاً للموقف الشعبي، وللحفاظ أيضاً على حقوق السلطنة العثمانية في تونس: "إن دخول الجيوش الفرنسية إلى التراب التونسي يمثل خرقاً لحقوقنا المطلقة، ومن شأنه أن يضرّ بما للحكومات الأجنبية من مصالح في بلادنا موضوعة تحت رعايتنا، وهو يمثل بالخصوص خرقاً لحقوق الباب العالي"⁽³³⁾.

توجه بالخطاب الدبلوماسي نفسه إلى ممثلي الدول الأجنبية المعتمدين في تونس، طالباً مساعدتهم، قائلاً: إن "مصالح الأجانب من رعايا الدول الأوروبية مرتبطة بمصالح الإيالة، رأينا من واجبنا أن نتوجّه إليكم وإلى زملائكم ممثلي الدول العظمى، طالين منكم إعلام حكوماتكم بذلك ليمدّوا إلينا يد المساعدة في سبيل صيانة حقوقنا وحقوق الباب العالي"⁽³⁴⁾.

كانت اتصالات الباي بالباب العالي دورية؛ إذ حرص على إعلام السلطان بكل ما كان يجري، وأرسل إليه نسخاً من كلّ الرسائل الموجهة إلى روستان والقناصل الأجانب، وبقي ينتظر دعم الإمبراطورية العثمانية الذي اقتصر على النصح، بالنظر إلى أن العثمانيين كانوا يسعون لتدويل المسألة التونسية من أجل استعادة نفوذهم فيها، وفي المنطقة عموماً من خلال نشاط دبلوماسي⁽³⁵⁾ مكثّف لم يكن يهدف في حقيقة الأمر إلى مساعدة الباي، بل إلى تموقع جديد للإمبراطورية من بين القوى الاستعمارية الأوروبية للتفاوض بشأن مصير الإيالة، على الرغم من أن الأمر كان محسوماً بشأنها منذ مؤتمر برلين في عام 1878.

30 صالح المثلوثي، "موقف الباي تجاه الاحتلال الفرنسي"، في: ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي، ص 257-278.

31 رشاد الإمام، سيرة مصطفى بن إسماعيل (تونس: وزارة الشؤون الثقافية، 1981)، ص 26-28، والحديث المذكور لعلالة بن الزاي، أحد معاوني مصطفى بن إسماعيل وأصدقائه.

32 خليفة شاطر، "المقاومة التونسية في سنة 1881: مظاهرها المختلفة"، في: ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي، ص 37؛ Robert Mantran, "L'évolution des relations entre la Tunisie et l'empire ottoman du XVI^e siècle au XIX^e siècle," *Les Cahiers de Tunisie*, vol. 7, no. 26 (1959), pp. 319-333.

33 المثلوثي، ص 257.

34 المرجع نفسه، ص 256-259.

35 طلب عاصم باشا وزير الخارجية العثماني الحصول على إيضاحات من سفيره في باريس أسعد باشا، وفي لندن موسوس باشا، وأرسل مبعوثاً خاصاً إلى روما، واجتمع مجلس الوزراء العثماني في 10 أيار/ مايو لتدارس الأوضاع في تونس، وانتهى إلى ضرورة المحافظة على الامتيازات العثمانية في الإيالة. ينظر: عبد الرحمن تشابجي، المسألة التونسية والسياسة العثمانية (1881-1913)، ترجمة عبد الجليل التميمي (تونس: دار الكتب الشرقية، 1973)، ص 72.

إنّ ما يُفسّر، أيضًا، ضالّة المساعدة العثمانية للباي محمد الصادق⁽³⁶⁾ الأزمنة المالية التي كانت تمر بها السلطنة، بعد هزيمتها في الحرب ضد روسيا في عام 1877، وشروع القوى الأوروبية في تقسيمها، في مقابل تفاقم تداينها الخارجي، وكذلك انشغالها الأعمق بالأوضاع في ليبيا، خاصة طرابلس، نظرًا إلى المخاطر الإيطالية والبريطانية المحدقة⁽³⁷⁾.

وقد فكرت السلطنة في إرسال أسطولها البحري إلى تونس حفاظًا على امتيازاتها التاريخية على الإيالة، أكثر من الدعم الحقيقي للباي محمد الصادق، وعقدت اجتماعات لمجلس وزراء الباب العالي، بحضور الصدر الأعظم سعيد باشا، وباستشارة المصلح التونسي خير الدين باشا الذي كان في ذلك الوقت، حتى وفاته في عام 1890، في الباب العالي، بصفته عضوًا في مجلس الأعيان بعد استقالته من الوزارة في إسطنبول في عام 1879. وبعد تداول المسألة التي كانت تهدف السلطنة من خلالها إلى حمل فرنسا على إيجاد حلول سياسية، من دون الدخول معها في نزاع حربي، قرّر الأخذ برأي خير الدين باشا، القاضي بإرسال كتية بحرية إلى تونس، بقيادة فائق باشا نقيب البحرية العثمانية الذي سبق له أن أدّى مهمتين في تونس. لكن بسبب رفض فرنسا النقاش والتداول في الموضوع، وعدم موافقة بريطانيا العظمى وإيطاليا على التحرك العثماني، تم تقليل الإمدادات والاكتفاء بسفيتين حرييتين، انتقلتا فعلاً في اتجاه تونس. وفي أثناء المحادثات الدبلوماسية، ومع بلوغ خبر إبرام معاهدة باردو، أمرهما الباب العالي بالتوقف في جزيرة مالطا وعدم تنفيذ المناورة البحرية في المياه التونسية؛ وبذلك، تبخّرت آمال الباي محمد الصادق⁽³⁸⁾.

أرسل الباي إلى الصدر الأعظم برقية، في 13 أيار / مايو 1881، حاول فيها شرح الأطوار والضغط التي مورست عليه من الجنرال بريار والقنصل روستان لحمله على قبول الاتفاقية، بحكم أنها لا تختلف في شروطها عن الاتفاقية التي سبق لروستان أن عرضها عليه مرات عديدة، وأراد الباي أن يبيّن أنه كان مرغماً ومكرهاً على قبول التوقيع. وورد في البرقية، في هذا الخصوص، ما يلي: "خاطبني القنصل بأنّ هذه هي تعليمات الجنرال التي لا يمكنه أن يحيد عنها، وأضاف أنّ شروط المعاهدة لا تختلف البتّة في مجموعها عن تلك التي أثارها معي في كثير من المناسبات (...). وإنّي لا أستطيع المقاومة دون استعمال القوة، وعليه فقد أجبرت على الخضوع، وليس ذلك بمحض اختياري، بل بالرغم عني. إنّ مسؤوليتي أمام الله وأمام العباد تحتم عليّ المحافظة على حياة وشرف أهلي" (39).

في 15 أيار / مايو 1881، راسل الباي السلطان العثماني، شارحاً له الإكراه الذي تعرّض له: "وحيث وجدت نفسي تحت ضغط القوة لوجود جيش أجنبي بالقرب من قصري، كنت مضطراً للمحافظة على الشرف ولاجتنب إهراق الدماء إلى إمضاء المعاهدة، بدون أن أتأمل منها أو أناقش فيها. وصرّحت أنّي أمضيها تحت القوة" (40).

بعد توقيع المعاهدة، أبدت السلطنة العثمانية اعتراضها الشديد على ظروف إبرامها وتوقيعها، واستندت إلى عدم شرعيتها للاحتجاج، لأنها أبرمت تحت الضغط والتهديد الذي امتدّ إلى الباي محمد الصادق. وفي 17 أيار / مايو 1881، أبرق الصدر الأعظم

36 "لئن اعترض العثمانيون على الاحتلال الفرنسي في سنة 1881، فإنهم لم يبادروا فعلياً إلى أعمال لمنعه على أرض الواقع". ينظر: Robert Mantran, "L'évolution des relations politiques entre le gouvernement ottoman et les odjaks de l'ouest du XVI^e au XIX^e siècle," *Journal de Recherche Historique*, vol. 2, no. 2 (1964), p. 58.

37 وقد استبعدت الإمبراطورية العثمانية منذ البداية التدخل العسكري في تونس، ويظهر ذلك مثلاً في وثيقة موجّهة من سفارة فرنسا في إسطنبول إلى الخارجية الفرنسية، مؤرخة في 7 أيار / مايو 1881. ينظر: الأرشيف العثماني، الوثيقة (I.DUIT.140-53 lef2)؛ مصطفى السيتي، "فرنسا تعلن الحرب على الأتراك العثمانيين في تونس"، *ترك برس*، 2021/3/7.

38 تشايحي، ص 117-123.

39 أرشيف الخارجية التركية في إسطنبول، ملف عدد 524؛ عبد الجليل التميمي، "برقيتان من محمد الصادق باشا إلى الصدر الأعظم باستنبول"، *مجلة الفكر* (تونس)، السنة 26، العدد 8 (أيار / مايو 1981)، ص 68-73 (الترجمة إلى اللغة العربية للتميمي نفسه).

إلى الباي ليُعلمه أن الباب العالي احتج ضد المعاهدة، واعتبرها لاغية وغير شرعية: "الباب العالي احتج بصورة قطعية وحازمة ضد هذه المعاهدة، وأن حقوق مولانا السلطانية ستبقى كاملة، وأعلمكم رسمياً وباسم الباب العالي أن هاته المعاهدة لاغية ولا شرعية لها"⁽⁴¹⁾.

وأعلم الباب العالي كل ممثلي العثمانيين في الخارج بالموقف الرسمي للسلطنة، وبعدم التزامه بالمعاهدة لطابعها المخالف للقانون: "إنّ باشا تونس والشعب الذي عهدت إدارته إليه بفرمان همايوني، قد استنجدا، وهذا واجب عليهما القيام به تجاه السلطان، باعتباره هو صاحب الولاية الشرعي. إنّ اقتراحاتنا التوفيقية الكاملة وحججنا القاطعة التي قدّمناها لتأكيد حقوقنا الغير المنازع فيها لم تجد الآذان الصاغية. وإنّ حكومة الجمهورية قد قدّمت أخيراً إلى المجلس الفرنسي المعاهدة التي وقّعت يوم 13 ماي [أيار/ مايو] مع باشا تونس والتي أجبر على قبولها تحت وطأة التهديد وبالضغط الذي كانت تمارسه فرنسا على البلاد ثم الخطر المحدق الذي يتهدّد باشا تونس. وللباب العالي أن يقوم بحقه باحتجاج صارم وبشكل علني ضدّ شرعية هاته المعاهدة، معلّناً أن ذلك تمّ في ظروف غير عادية ومعتمدية على حقوق السلطان، وبالتالي يعتبرها لا قيمة لها ولا يستند أيّ بند منها على القانون"⁽⁴²⁾.

ينبغي لنا أن نشير إلى أن محمد بيرم الخامس، أحد رفاق درب خير الدين باشا، قدّم في حزيران/ يونيو 1881، تقريراً مفصلاً إلى السلطان عبد الحميد الثاني، في بيان حقوق الدولة العلية على البلاد التونسية، وذلك بعد أن غادر تونس واستقر في إسطنبول، وكان قد تولّى في أيلول/ سبتمبر 1879 عند سفره إلى باريس، تقديم تقرير سياسي سرّي إلى ليون غامبيتا (1838-1882) Léon Gambetta (رئيس مجلس النواب الفرنسي) من أجل طلب تبديل روستان قنصل فرنسا، إلّا أن مساعيه باءت بالفشل، وتمّ تعطيلها ما إن جرى العلم بها في تونس⁽⁴³⁾.

3. السياسة الداخلية الفرنسية وقرار احتلال تونس

منذ احتلال الجزائر في عام 1830، طُرحت مسألة ضمّ تونس بدفع من القنصل الفرنسي بوميليو، وأُتخذ القرار بشأنها خلال اجتماع لمجلس وزاري عقد في باريس، في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1867، وكانت الأوساط الحكومية مُجمعة على مبدأ التدخل المباشر في تونس، ولم تختلف إلّا فيما يتعلق بالصيغة وبطرائق التنفيذ. لكن نظراً إلى احتدام الأوضاع في الجزائر، والخلافات المستحدثة بين إيطاليا والفاثيكان، تمّ إرجاء العملية إلى تاريخ لاحق. وفي الأثناء، وُضعت تونس تحت تصرف اللجنة المالية الدولية ووصايتها، بداية عام 1869، وبذلك، فقدت الإيالة استقلالها الاقتصادي والمالي، وأصبحت في تبعية أكبر وأعظم لفرنسا، ثم سرّعت نتائج مؤتمر برلين في عام 1878 مرور قرارات الحكومة الفرنسية إلى مرحلة تنفيذ المخطط الاستعماري المباشر في تونس؛ إذ حصلت على تأييد القوى الاستعمارية الأوروبية الأخرى، فقد وافقت ألمانيا وبريطانيا على ذلك، وبدرجة أقل إيطاليا، بينما لازمت روسيا الحياد⁽⁴⁴⁾.

بعد مؤتمر برلين مباشرة، اجتمع القنصل الفرنسي روستان في باريس، في آب/ أغسطس 1878، بكل من وزير الخارجية الفرنسي وادنتون، والوالي العام الفرنسي على الجزائر كلوزي، واتفقوا - بعد أن بحثوا في الأمر - على ضرورة أن يكون التدخل بأقل الأضرار والتكاليف. وتمثّلت الخطة التي كُلف روستان بتنفيذها في السعي لاستمالة الباي وأعضاده المقربين والمؤثرين كي يكون تدخل فرنسا برضاؤهم، مع إمكانية استخدام كل وسائل التهديد للحصول على موافقة الباي نفسه. ولهذا الغرض، جرى حثّ روستان على التقارب من أصحاب النفوذ المالي والاقتصادي وأهل الحل والعقد في تونس، لجعلهم في موقع التحالف أو التعاون مع فرنسا، مع

41 تشابجي، ص 133-134.

42 المرجع نفسه، ص 134.

43 محمد بيرم الخامس، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، تحقيق علي الشنوفي، ج 1 (تونس: بيت الحكمة، 2000 [1885])، ص 160.

44 كان التنافس على أشده بين فرنسا وإيطاليا بين عامي 1880 و1881. ينظر في هذا الموضوع: Ganiage, pp. 327-362.

العمل على تفادي إثارة غضب الشعب وإقناعه بالهدف الحضاري أو التمديني للاحتلال، وتم ذلك خصوصاً مع مصطفى بن إسماعيل الذي أصبح بفضل فرنسا وزيراً أكبر للإيالة، في 24 آب/ أغسطس 1878، أي في إثر عودة روستان من باريس مباشرة؛ ما سمح بالشروع في السيطرة على الموقف وتركيز نظام الحماية.

ونظراً إلى أسباب مرتبطة بالسياسة الفرنسية، خاصة بالانتخابات التشريعية للجمعية الوطنية المقررة في آب/ أغسطس 1881، تعطلّ المسار، بسبب بروز اعتراضات في الداخل من جراء التكاليف المالية والعسكرية المحتملة للعملية، إضافةً إلى ضرورة عدم المساس بمصالح القوى الاستعمارية الأخرى، ولا سيما ألمانيا، وبدرجة أقل بريطانيا؛ إذ كانت سياسة فرنسا الخارجية تسعى لتفادي كل ما من شأنه أن يثير حفيظتهما. لذلك، سارع وزير الخارجية الفرنسي إلى طمأنة السفير البريطاني في باريس على سير الأحداث في أثناء لقاءهما، في 10 أيار/ مايو 1881، وأحاطه بعزم فرنسا على احترام الاتفاقيات المبرمة مع بريطانيا العظمى والقوى الاستعمارية الأخرى، خصوصاً فيما يتعلق بوضعية بنزرت بحكم موقعها الاستراتيجي في البحر الأبيض المتوسط الذي كانت بحرية بريطانيا تعوّل على استخدامه⁽⁴⁵⁾.

وتولّى جول فيري Jules Ferry (1832-1893)⁽⁴⁶⁾، رئيس الحكومة الفرنسي، إقناع المعارضين، خاصة زعيم الحزب الجمهوري ورئيس البرلمان غامبيتا، وكذلك جورج كليمنصو (رئيس الحزب الراديكالي)، بسلامة الخطة التي وضعتها الحكومة للتدخل في تونس، القائمة في الأساس على تفادي الصراع أو التنازع مع السلطة القائمة على الإيالة، ومع الشعب التونسي، بوصف ذلك محاولة لاستخلاص الدروس والعبر من المصاعب التي كانت تواجهها فرنسا باحتلالها المباشر للجزائر. وبعد نقاش مستفيض، صدّق البرلمان الفرنسي بأغلبية مريحة على معاهدة باردو لدى عرضها عليه، في جلسة 24 أيار/ مايو 1881، مع احتفاظ 89 نائباً عن الحزب الجمهوري بأصواتهم من بين 533 نائباً في الجمعية الوطنية الفرنسية⁽⁴⁷⁾.

ثالثاً: الموقف الاستثنائي للجنرال محمد العربي زروق

قبل عرض أطوار المقاومة المسلحة، يجب الإشارة، في البداية، إلى الموقف الاستثنائي لعلم مُغيّب نسبياً، أو متناسى في تاريخ تونس، هو الجنرال محمد العربي زروق، شيخ مدينة تونس ورفيق درب خير الدين باشا الذي امتنع من فكرة الحماية ورفض المعاهدة يومئذ في القصر الملكي، في باردو، وصدع بموقفه القطعي أمام جميع الحاضرين، وفي مقدمهم الباي محمد الصادق الذي أمر بعقابه، بوضعه تحت الإقامة الجبرية.

بعد تقدّم الجيش الفرنسي إلى أعتاب قصر باردو، اجتمع الباي محمد الصادق بأعضاده، في 11 أيار/ مايو 1881 للنظر في الأوضاع، وفي الموقف الذي يتعيّن عليه اتخاذه، وأشار عليه شيخ مدينة تونس، الجنرال محمد العربي زروق، بعدم الخضوع لضغوط القنصل روستان والجنرال بريار، ونصح بمبارحة القصر والانتقال إلى العاصمة تونس وإعلان الرفض والمقاومة والالتحام بالشعب الذي كان رهن الإشارة ومتأهباً حتى يُفجّر غضبه في وجه الغزاة⁽⁴⁸⁾. وكان زروق وحيداً وأقلّياً في موقفه هذا؛ إذ لم يقبله وزراء الباي وبقية معاونيه،

45 اعتبر المؤرخ شارل أندريه جولييان أن بريطانيا دعمت الموقف الفرنسي حتى تسمح لها باحتلال جزيرة قبرص ومجالها البحري. ينظر: شارل أندريه جولييان، "المدخل العام لموضوع الندوة"، في: ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي، ص 29.

46 جول فيري، سياسي فرنسي من أبرز قيادات الجمهورية الثالثة، ويعتبر منظر السياسة الاستعمارية "الناعمة" التي تفادى بقدر الإمكان استعمال السلاح وتسعى لاقتصاد الأموال والأرواح للحفاظ على المصالح الفرنسية في المستعمرات. ينظر: Mahjoubi, p. 35.

47 Ibid., pp. 49-50.

48 المرزوقي، صراع مع الحماية، ص 74-76.

واستشار الباي محمد الصادق رجال الدين والشرع في المملكة الذين أعربوا له عن ضرورة قبول المعاهدة باعتبار أن الباي لا قدرة ولا قوة له على الرفض، وأن مقاومة الأمر المقضي ستؤدي بالبلاد والعباد إلى التهلكة وعواقب وخيمة لا يمكن جبرها⁽⁴⁹⁾.

اشتد رفض زروق، في 12 أيار/ مايو، عندما كان الباي يهيم بالتوقيع؛ فقد استشاط غضباً، وخطب الباي أمام الحاضرين، قائلاً: "الآن لم يبق وجه لتأخير ما اتفقنا عليه أمس، من انتقال سيدنا إلى تونس، وهناك يجتمع حولك نحو ستين ألف مقاتل من أمّتك، ويقضي الله بيننا"⁽⁵⁰⁾. فأبان الباي الستار عن الجيوش الرابضة في واجهة القصر، يلمحها الحاضرون من أمام قاعة الاجتماع كتهديد جلي من الفرنسيين، ودارت بينه وبين الجنرال زروق المشادة الشهيرة: "أتريد أن تخضب هذه اللحية بالدم؟". فأجابه: "يذهب رأس واحد خير من ذهاب رؤوس أمة كاملة"⁽⁵¹⁾. وبعد هذه "المشاكسة"، وقّع الباي المعاهدة، قائلاً: "ما فائدة العناد، لقد تبعنا هواناً، ولم نهتم بشيء، نمضي ولا نسلّم إلّا بالقوة"⁽⁵²⁾.

نتيجةً لموقف زروق "المتعنت"، جُرد من كل وظائفه السامية، وأُجبر على الإقامة الجبرية في منزله في نهج الحكام، في تونس المدينة، وانعزل في البداية عن العالم الخارجي عدا بعض الأخبار التي كانت تردده عبر طبيبه الإيطالي مونايني؛ إذ ابتعد عنه أصدقاؤه امتثالاً لقرار الباي. وعندما توارى عن الأنظار، وعن الاهتمام، استعاد بعض نشاطه وحيويته بمتابعة الأنباء عن ثورة الشعب ضد المحتل، وتحمس لذلك، واتصل ببعض زائريه من أبناء الشعب ليحثهم على المقاومة وعدم الاستسلام. وعندما علم القصر بتحركاته، وشعرت فرنسا بخطورتها، صدر الأمر بالقضاء عليه، ووُضع حراساً أمام بيته، في انتظار التنفيذ الوشيك. ولما أحس زروق بالخطر المهدق بحياته وبعائلته، باع مكاسبه قرب بحيرة تونس، وهرب مع أبنائه عبر طرق المدينة الضيقة ليلاً، في 18 تموز/ يوليو 1881، واحتتمى بسفارة بريطانيا العظمى التي رَحِبَتْ به، ومنحته اللجوء السياسي، ومكّنته من السفر إلى إنكلترا عبر مالطا، ثم إنّه التحق بصديقه المخلص خير الدين باشا في الأستانة، حيث استقر وعمل إلى جانبه حتى عام 1888⁽⁵³⁾.

يُذكر أن الجنرال زروق كان من الثقات الذين اعتمد عليهم خير الدين باشا في مسيرة إصلاح الدولة التونسية⁽⁵⁴⁾. وبعد تلقّي تعليمه في المدرسة الحربية في باردو، وحصوله على رتبة أمير لواء، أُسندت إليه خطة إدارة المعهد الصادقي، وتكفّل بهذه المسؤولية خلال الفترة 1875-1881، وكان أول مدير مشرف على الصادقية، وفيها أرسى طرائق عصرية في التعليم، وكان عضواً في اللجنة العلمية التي عيّنها خير الدين باشا من أجل تأسيسها، وتولّى كذلك رئاسة بلدية تونس الحاضرة في الفترة ذاتها. وعلى الرغم من مغادرة أغلبية المصلحين التونسيين البلاد في نهاية حكم خير الدين، فإن زروق فضّل البقاء فيها والاضطلاع بالمهام التي أسندتها الباي إليه، وقد أوكلت إليه في عام 1878 مهمة التدقيق المالي، بمعية المصلح محمد بيرم الخامس فيما يعرف بنزلة عائلة بالزاي معاون مصطفى بن إسماعيل مع القاضي المالكي محمد الطاهر النيفر⁽⁵⁵⁾. وكان أيضاً عضواً في اللجنة القانونية التي نظرت في مسألة التفويت في هنشير سيدي ثابت، بمعية الكاتب العام للجنة المالية الدولية ومترجم الباي ديفيد ساتيانا والمكلف

49 Arnold Green, "The Tunisian Ulama and the Establishment of the French Protectorate (1881-1882)," *Revue d'Histoire Maghrébine*, no. 1 (1974), pp. 14-25.

50 المرزوقي، *صراع مع الحماية*، ص 73.

51 محمد الفاضل بن عاشور، "في ذكرى الحماية"، *جريدة الزهرة* (تونس)، 13/5/1947.

52 المرزوقي، *صراع مع الحماية*، ص 74؛ رشيد الذوايدي، *محمد العربي زروق*، سلسلة عظماء بلادتي (تونس: مكتبة النجاح، 1976).

53 المرزوقي، *صراع مع الحماية*، ص 175-182.

54 في كتاب خير الدين باشا الشهير *أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك* (1867) تقرّض للجنرال محمد العربي زروق وابنه عالم الفلك أحمد زروق.

55 بيرم الخامس، ص 53.

بالشؤون الخارجية للمملكة الجنرال محمد البكوش ونائب رئيس اللجنة المالية الدولية أومان كيبي⁽⁵⁶⁾. وحاول الفرنسي لويس ماشويل (المدير العام للتعليم في تونس) أن ينسب إليه تهمة تبذير مداخل الأوقاف واختلاسها، لكنه خاب في مسعاه، وواجه في المقابل استقالة عدد من الأساتذة التونسيين معاضدة لزروق، واحتجاجاً على تغيير المناهج وفرض التدريس باللغة الفرنسية، عوضاً عن العربية⁽⁵⁷⁾.

يحتفظ حفيد الجنرال العربي زروق، أحمد زروق، بنسخة نادرة من العقد الذي يثبت ملكية جده مجموعة من الأراضي في صفاق بحيرة تونس، التي باعها قبل مغادرة تونس إلى مالطا، ثم إلى إسطنبول، وسلم عائداتها نقداً إلى أقاربه، ويعتمد الحفيد على ذلك العقد الرسمي ليُفتد مزاعم بعض الأوساط الفرنسية التي كانت قد اتهمت جده باطلاً بالاستيلاء على بعض ممتلكات المدرسة الصادقية وأوقافها عندما تولّى إدارتها⁽⁵⁸⁾.

لكن بقيت ملابسات رفض زروق القاطع لمعاهدة باردو واختياره الاحتماء ببريطانيا غامضة نسبياً وغير مدروسة بما فيه الكفاية من المؤرخين، ربما لأنه لم يترك أثراً مكتوبة تدلّ على آرائه، خلافاً لمعاصريه من المصلحين التونسيين، وقد اعتزل الشأن العام حتى وفاته في المدينة المنورة في عام 1902. ويبدو أن علاقته الموصولة والمتواصلة بخير الدين باشا وبيبرم الخامس اللذين كانا يتابعان من إسطنبول كل التطورات في تونس، وتشبّع كذلك بالنزعة الوطنية والإصلاحية التي غرسها خير الدين في رفاقه، من بين العوامل التي جعلته يُصرّ على موقفه الرافض من دون خشية عواقبه؛ إذ من المعلوم أن خير الدين باشا كان يضمّر عداً دفيناً لفرنسا، وأنه كان أقرب في توجهاته واختياراته إلى الباب العالي وبريطانيا، وكانت علاقته مميزة على الدوام مع قناصل بريطانيا في تونس، ثم في إسطنبول⁽⁵⁹⁾، علاوة على لقائه السلطان العثماني في عامي 1864 و1871، وحديثهما عن النيات الفرنسية والإيطالية للاستحواذ على الإيالة⁽⁶⁰⁾.

من الأرجح أن يكون خير الدين باشا قد تدخل لدى البريطانيين للسماح بلجوء زروق إلى سفارتهم وتيسير رحيله فيما بعد من إنكلترا إلى الأستانة، خاصة أن زروق كان أيضاً على صلة وذية بالقنصل البريطاني في تونس، على عكس علاقاته المتوترة مع القنصل الإيطالي، مثل بقية جماعة خير الدين؛ لذلك لم يفكر، على ما يبدو، في طلب اللجوء من إيطاليا.

وقد يعزى موقف زروق، من الناحية الشخصية، إلى ميله أكثر إلى العثمانيين على حساب المصالح الفرنسية، بحكم أصوله العائلية المرتبطة بالأتراك والحسينيين، وكان جده محمد العربي من الوزراء المقربين إلى الباي الحسيني محمود، وكان أيضاً الخصم السياسي الأبرز للوزير الذائع الصيت يوسف صاحب الطابع⁽⁶¹⁾، يضاف إلى ذلك الوازع الديني الذي كان يتقاسمه زروق مع المصلحين التونسيين، وكان والده هو المتصرف الوكيل في أوقاف وأجاس زاوية سيدي أبي سعيد الباجي، الولي الصالح المعروف المستقر في جبل المنار، في حاضرة تونس (ضاحية سيدي بوسعيد اليوم)، وقد كلفه باي تونس بهذه الخطة منذ عام 1840 بمقتضى وثيقة رسمية تحمل الخاتم العليّ للباي.

56 Ganiage, p. 338.

57 أحمد عبد السلام، *المدرسة الصادقية والصادقيون* (قراطاج: بيت الحكمة، 1994)، ص 22-25؛ *الموسوعة التونسية*، ص 621-622.

58 لقاء خاص مع أحمد زروق، في بيته، بمدينة تونس العاصمة، في ضاحية المنزه الأول، في تموز/يوليو 2021. حاصل على الأستاذية في الحقوق، وهو من المسؤولين السابقين في الدولة التونسية، إذ تقلّد مناصب عليا في الوظيفة العمومية في وزارة المالية ووزارة العدل والمدرسة القومية للإدارة، وترأس مجلس إدارة الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين في ثمانينيات القرن العشرين، وهو مهتم بتاريخ جده، وتوصل إلى جمع وثائق تاريخية مهمة في هذا المجال. أعد الشجرة العائلية لعائلته، بالتعاون مع أساتذة التاريخ، التي تثبت أنه لا توجد علاقة قرابة بين الجنرال العربي زروق وباي الأمحال أحمد زروق المعروف باضطهاده لجهة الساحل في منتصف القرن التاسع عشر. ويشار إلى أنه لم يقع تسجيل لهذا اللقاء مع أحمد زروق. لذا، تعتبر شهادته من قبيل التاريخ الشفوي. وفي هذا الموضوع، على سبيل الذكر لا الحصر، ينظر: *التاريخ الشفوي، المجلد الأول: مقاربات في المفاهيم والمنهج والخبرات* (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

59 Ali Chennoufi, *Le Ministre Khéreddine et ses contemporains (XIXe siècle)* (Tunis: Beït El Hikma, 1990), pp. 26-27.

60 محمد صالح مزالي، "بعثة خير الدين إلى الأستانة"، *المجلة الزيتونية*، مج 3، ج 4 (1939)، ص 184 وما يليها.

61 ابن أبي الضياف، ج 7، ص 130-133.

أورد محمد بيرم الخامس شهادته في الموضوع بأسلوبه الخاص، في فصل مؤرخ في عام 1881، وكان من رفاق زروق، ومن رجال الإصلاح الملازمين لخير الدين باشا والجنرال حسين ومحمد السنوسي في تونس وفي إسطنبول، وهي الرواية ذاتها التي استند إليها المؤرخون: "والذي يؤكد صدق التواطؤ من قبل أن الوالي (يقصد الباي) طلب ظاهراً من نواب فرنسا، وهما أمير العساكر والقنصل أن يمهلاه مدة للتأمل من حالة الشروط، فأجابه القنصل بأنه لا داعي إلى ذلك حيث إن الشروط عند وزيرك من مدة وتأملتتها أنت، ولم يبق إلا الإمضاء، ويؤيده أيضاً أن رئيس المجلس البلدي السيد محمد العربي زروق أحد أعضاء مجلس الشورى أصرّ على عدم الموافقة على إمضاء الشروط، وألح على الوالي بذلك عند جمعه للمجلس وأمير عسكر فرنسا، منتظراً لانبرامها ونصحها بأن ما يخشى منه بعدم الإمضاء سيقع لا محالة بعيد الإمضاء، فالتمسك بالبراءة الأصلية أسلم وأشرف، وعورض بأنه قد علم أن الوالي إذا لم يصحح يولي الفرنسي عوضه أخاه الثالث (محمد الطيب باي) لأنهم أكدوا أن له اتفاقاً مع الفرنسيين، فأجابه بأن جميع الأهالي لا تطيع الوجه المذكور، وعلى فرض قهرهم يكون الوالي على شرفه وربما اضطرت الدول (الأجنبية) إلى التداخل بوجه بحسن الحال، فلم يلتفت لكلامه وعزل إثر ذلك من جميع وظائفه وجعلت عليه مراقبة في داره وحجر عليه مخالطة الناس وتحقق مزيد الإضرار به إلى أن احتفى بقنصلية إنكلترا وسافر عن وطنه وأقام بالأستانة" (62).

يروى أحمد زروق أن جدّه، محمد العربي، كان على تواصل دائم مع خير الدين باشا، وأنه كان الرجل الوحيد من بين أعيان تونس الذي ودّع خير الدين في ميناء تونس، حلق الوادي، عند مغادرته النهائية إلى إسطنبول، في آب/ أغسطس 1878؛ إذ تعرّض خير الدين في نهاية حياته في تونس إلى جفاء وجحود من أقرانه وأصحابه، وقد منعهم الباي محمد الصادق من ملاقاته، بينما بقي محمد العربي زروق وفياً له ومخلصاً لمنهجه في الإصلاح (63).

ويذكر محدّثنا، أحمد زروق، أنه في أثناء وصول جدّه إلى إنكلترا، قادماً من مالطا في عام 1881، استقبلته الملكة البريطانية فكتوريا، وأقامت على شرفه مأدبة عشاء رسمية، بحضور أعضاء من الحكومة والخارجية البريطانية ومبعوثين من الدول الأجنبية المعتمدين في لندن، ومنهم مبعوث السلطنة العثمانية، ودار اللقاء حول السبل والوسائل التي يمكن من خلالها لبريطانيا المساعدة في منع تحقق الاستعمار الفرنسي لتونس والتقليص من أضراره المحدقة بالبلاد عن طريق الضغط الدبلوماسي بالتعاون مع ألمانيا وإيطاليا. وخلال المأدبة، أوصت الملكة فكتوريا المبعوث العثماني بإحاطة محمد العربي زروق وخير الدين باشا بكل العناية اللازمة في إسطنبول، بعد مغادرتهم تونس.

عُرف زروق بالتزهد والورع والتعبّد خلال فترة إقامته في المدينة المنورة، بعد مغادرته إسطنبول في عام 1888 واعتزاله كلياً العمل السياسي؛ إذ لم يكن يغادر الحرم النبوي إلا للنوم ليلاً بيته المتواضع (64) الذي قد تكون آثاره لا تزال موجودة، ولا سيما أن لقب عائلة "زروق" متواتر إلى اليوم في المدينة المنورة، وتحمله بعض العائلات المستقرة فيها والمشهود لها في تجويد القرآن الكريم، وفي الدراية بعلم الحديث الشريف (65).

62 محمد السنوسي، **مسامرات الظريف بحسن التعريف**، تحقيق وتعليق الشيخ محمد الشاذلي النيفر، ج 1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994)، ص 450، "ذيل في تسلط فرنسا على تونس لصالح صفوة الاعتبار" (ملحق).

63 يؤكد علي عبد الوهاب، شقيق المؤرخ التونسي حسن حسني عبد الوهاب، هذه الواقعة في كتابه الخاص الذي دون فيه معطيات تاريخية مهمة عن طريق السماع، ولدى اطلاعه على أرشيف الحكومة التونسية. ينظر المصدر: **آثار ومخلفات حسن حسني عبد الوهاب وأحمد الجلولي** (تونس: دار الباني للتراث التونسي)، تاريخ الاطلاع: تموز/ يوليو 2021.

64 عن الحفيد أحمد زروق، واستناداً إلى الكتابات الصادرة حول محمد العربي زروق؛ المرزوقي، **صراع مع الحماية؛ الذواوي**.

65 يروي محدّثنا أحمد زروق أن جدّه اشتاق إلى رؤية أفراد عائلته وهو في المهجر، في عام 1900، فطلب من ابنه إرسال صورة شمسية تذكارية لكل أفراد العائلة وأقاربه الماكين في تونس، فكان له ذلك، وأرسلت إليه عن طريق الحجاج التونسيين. ويحتفظ أحمد زروق بنسخة من هذه الصورة التي تضم زهاء خمسة عشر شخصاً من أبناء محمد العربي زروق وأحفاده. وكان من المفروض أن يشارك أحمد زروق في حصة تلفزيونية لتوثيق شهادته وتسجيلها، لكنه توفي في عام 2022.

رابعاً: المقاومة الشعبية العارمة داخل البلاد

لم تهدأ الأمور، ولم تستقر لفرنسا بعد دخول معاهدة باردو حيّز النفاذ، وتواصلت أعمال المقاومة، ولم تتوقف في الأرياف، بل تصاعدت وانتشرت في بعض المدن⁽⁶⁶⁾؛ ما أوجب التدخل العسكري الفوري للقوات الفرنسية في أرجاء كل المملكة. ولم يمر على توقيع معاهدة باردو بضع ساعات حتى تصاعدت وتيرة الاحتجاجات في المملكة، خاصة في الأرياف، حيث سارعت القبائل إلى التحرك؛ ردّة فعلٍ على رضوخ الحكم الحسيني الذي كان قد فقد حظوته لدى الشعب منذ إخماد ثورة علي بن غداهم في عام 1864 بالقوة، وكذلك للتعبير عن الرفض المطلق للتنازل عن السيادة وتسليم السلطة إلى المحتل على غرار ما حدث في الجزائر. وأعلنت عناصر كثيرة من الجيش التونسي الاستقالة والعصيان، وغادر أعضاء الجند المرابط في قسبة تونس العاصمة إلى الأهل في الساحل و صفاقس، ورفضوا الانصياع لأوامر الباي فيما يتعلق بالتعاون مع الجيش الفرنسي⁽⁶⁷⁾.

تصاعدت وتيرة التحركات في المناطق الحدودية المحاذية للجزائر، نظراً إلى أن معاهدة باردو كانت موجّهة إليها مباشرة بسبب الضريبة الجديدة الموظفة عليها، ثم امتدت الاحتجاجات إلى مناطق أخرى في وسط المملكة وجنوبها وداخلها، وتوسّعت الاشتباكات والمعارك المسلحة في الفترة حزيران/ يونيو 1881-كانون الثاني/ يناير 1882، وانتهت بعد مقاومة شرسة وشديدة باحتلال الجيش الفرنسي صفاقس، في 16 تموز/ يوليو، وقابس في 24 من الشهر نفسه، والعاصمة تونس في 10 تشرين الأول/ أكتوبر، والقيروان في 28 من هذا الشهر أيضاً، وسوسة في 25 كانون الثاني/ يناير 1882⁽⁶⁸⁾.

كانت المقاومة واسعة في كل أنحاء البلاد، وتميّزت بالتنظيم المحكم وبالتنسيق؛ إذ ثارت القبائل، وبقيت خاضعة للأوامر والخطط التي وضعها قادتها، وكان أغلبهم من جند الباي، وكانت لديهم دراية بالشؤون الحربية والعسكرية، وهم محمد الصالح الأطرش وهو من الظهيرات، في جبال خمير؛ وعلي بن عمار عن أولاد عيار بالكاف؛ والحاج حرات عن الفراشيش في القصرين؛ وعلي بن عمارة وحسين بن مسعي عن قبائل جلاص في القيروان؛ وأحمد بن يوسف عن الهمامة في قفصة؛ ومحمد كمون ومحمد الشريف عن جهة صفاقس؛ وعلي بن خليفة النفاتي بمعية رجال الدين والقضاة عن جهة قابس؛ وإبراهيم الساسي وبلقاسم بن سعيد ومحمد بن شرف الدين عن بني يزيد في الحامة؛ وعلي بوعلام ومحمد بن عبد الله عن المرازيق؛ وأولاد يعقوب عن جهة نفزاوة؛ والشيخ عامر بن عيسى ومنصور الهوش عن قبائل مطماطة⁽⁶⁹⁾.

ولتنظيم المقاومة وعدم انقطاعها، اجتمع علي بن خليفة النفاتي، في الفترة 15-20 حزيران/ يونيو 1881، بزعيمة المقاومة في صفاقس محمد كمون ومحمد الشريف، لبحث المساعدات والإمدادات، واتفقوا على تنسيق التحركات والاستنجاد بطرابلس والأستانة⁽⁷⁰⁾. واجتمع بن خليفة النفاتي كذلك بقيادة مقاومة الشمال للغرض نفسه، في الجامع الكبير في القيروان، وقرروا إرسال ثلاثة مبعوثين إلى ليبيا لمعرفة موقف حاكم طرابلس من الثورة التونسية، وقد شجّعهم الأخير، وأعلمهم بضرورة انتظار المساعدات المرتقبة من العثمانيين. وعلى

66 عدنان منصر، "مظاهر المقاومة الشعبية للاستعمار بمدينة تونس من خلال ملخصات الأحكام الجنائية بالمحكمة الابتدائية الفرنسية بتونس"، بحث أعد لنيل شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1990.

67 ابن عاشور.

68 André Martel, *Les confins saharo-tripolitains de la Tunisie (1881-1911)*, 2 tomes (Paris: PUF, 1965); Henri-Charles Lavauzelle, *L'expédition militaire en Tunisie (1881-1882)* (Paris: 1965 [1898]).

69 المرزوقي، صراع مع الحماية، ص 92-93.

70 توفيق العيادي، "المقاومة الصفاقسية للاحتلال الاستعماري في سنة 1881"، في: ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي، ص 127-156.

الرغم من عدم وصول الدعم من إسطنبول، فإن الخبر غدّى استبسال الثوار، مع قلّة العتاد واقتصاره على وسائل بدائية واجهوا بها الآلة العسكرية المتطورة للإمبراطورية الفرنسية.

كان الثوار والمقاومون ينتقلون من مدينة إلى أخرى متابعة لتحركات قوات الغزو الفرنسي، ولتقديم المساعدة للأهالي، ومن ذلك المعركة الكبرى التي شهدتها مدينة صفاقس منذ وصول البواخر الفرنسية إليها في 5 تموز/ يوليو واستعمالها المدفعية الثقيلة لاحتلال المدينة والدخول منها إلى بقية الضواحي والمدن؛ فقد التحق بصفاقس مقاومون من قبائل جلاص والهمامة والمثاليث بقيادة علي بن خليفة النفاتي الذي يعتبر القائد الأهم لأعمال المقاومة الشعبية، والتحق بمدينة قابس لتنظيم المقاومة هنالك إلى أن جرى احتلالها، في 24 تموز/ يوليو، وقد أسدى تعليماته للمقاومين في زغوان والقيروان منذ اجتماع الجامع الكبير. ونجد لقيادته المقاومة أصداءً كثيرة أيضاً في معارك أخرى في مقرن والحمامات وحمام الأنف، إلى أن تراجعت قواته، فتقهقر إلى طرابلس في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1881.

بعد انسحابه إلى طرابلس، مع نحو ثلاثين ألف من الأتباع، فرساناً ومشاةً، واصل بن خليفة النفاتي قيادة المقاومة، من خلال إرسال حملات إلى التراب التونسي، للإغارة والتشويش والإيقاع بالجند الفرنسي، وكذلك بالعمل مع حكام طرابلس على الحصول على الدعم من إسطنبول؛ إذ أرسل إلى السلطنة وإلى خير الدين باشا مبعوثين لطلب المساعدة، حتى يؤكد للعثمانيين أن المقاومة متواصلة، وأن احتلال البلاد لم يكتمل. وتولّى بنفسه تكذيب الأخبار الواردة في جريدة الجوائب الصادرة في إسطنبول، التي كانت تسوّق لها فرنسا للإيحاء باستسلام المقاومين والثوار، وقد أرسل إلى الجريدة الرد التالي: "طالعت في العدد 1077 من جريدتكم خبراً أثار عجباً، إذ إنه لا بدّ أنّه صادر عن بعض المفسدين، فقد نسبوا إلينا أننا سلّمنا أنفسنا للفرنسيين، والواقع أنه لا أصل لذلك أبداً. نحن لا نعتز إلا بدولة واحدة، وكونوا على يقين أنّي ومن معي لا نزال متشبثين بطاعة الباب العالي، فنحن رعاياه وبلادنا بلاده، ورأيها رأينا. إمضاء الكولونيل علي بن خليفة⁽⁷¹⁾."

عندما تيقّن بن خليفة النفاتي أن الدعم العثماني لن يصل، بتأكيد من خير الدين باشا نفسه الذي أعلم به في أواخر عام 1882 المبعوث إليه من تونس ابن شقيق علي بن خليفة، محمد بن صالح، وبتوقيع معاهدة المرسى في 8 حزيران/ يونيو 1883 التي حققت لفرنسا المرور من نظام الحماية إلى الحكم المباشر في تونس⁽⁷²⁾، بعد وفاة الباي محمد الصادق واعتلاء علي باي العرش، بتدخل من المقيم العام كامبون⁽⁷³⁾، انتاب اليأس صفوف المقاومين الذين كانوا في حالة خصاصة، وشرعت القبائل المهاجرة إلى ليبيا في الرجوع إلى تونس بعد أن حصلت على ضمانات من الباي ومن فرنسا لتأمين عودتها واستعادة أملاكها، عدا بعضهم، يتقدمهم علي بن خليفة الذي رفض ما اعتبره أشبه ما يكون بالاستسلام، وتوفي خارج الوطن، في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1884 ودفن في الزاوية الغربية التي تبعد 40 كيلومتراً عن مدينة طرابلس⁽⁷⁴⁾.

خاتمة

تحتاج ملاسبات وتفاصيل متعلقة بحلول الحماية الفرنسية في تونس إلى مزيد من التحقيق والتمحيص، خصوصاً في مواقف الجنرال زروق والقائد علي بن خليفة النفاتي وعلاقتهم المباشرة بخير الدين باشا الذي كان في الباب العالي، طوال تلك الفترة، يبحث

71 المرزوقي، صراع مع الحماية، ص 91-115، 199.

72 الساحلي، ص 84.

73 Moncef Dellagi, "L'avènement d'Ali Bey en Octobre 1882," *Revue d'Histoire Maghrébine*, no. 17-18 (1980), pp. 13-18.

74 Karoui & Mahjoubi, p. 145.

عن دعم المقاومة بسبل شتى، وبطرائق تفوق اهتمام السلطنة العثمانية. وربما كان من شأن دراسات إضافية في الأرشيف العثماني والبريطاني والفرنسي توضيح مختلف هذه الجوانب الدقيقة والمهمة.

يجب، في هذا الصدد، التنويه بالعمل الذي اضطلع به الأديب محمد المرزوقي⁽⁷⁵⁾؛ فقد أنقذ جوانب كبيرة ومهمة من تاريخ تمركز الحماية الفرنسية في تونس من التلاشي والسيان، معتمداً في ذلك على شهادات حيّة من أهالي المقاومين وأحفادهم، وعلى وثائق خطية محفوظة لإدماج مظاهر المقاومة الشعبية في عملية تأريخ الحماية التي أهلها بعض المراجع الأخرى الصادرة في فرنسا، والتي كانت خالية من الإشارة إلى استبسال الشعب التونسي في الدفاع عن وطنه. وكان للمرزوقي الفضل كذلك في الاعتماد على الشعر الشعبي الذي وصف المعارك وتغنّى بالمقاومة وقادتها، وهو عنصر مرجعي مهم من عناصر الذاكرة الجماعية والشعبية التي لا يمكن الاستغناء عنها؛ إذ صوّر مشاهد الاحتلال والرد الشعبي عليه في أصدق تجلياته وأدق معانيه⁽⁷⁶⁾.

يضم هذا المخزون التراثي الضخم الأغاني الشعبية التي كانت متداولة باللهجة العامية إبان الاحتلال في عام 1881، وقد وثّقها المرزوقي، ومنها اللائمة الموجهة إلى الصادق باي بهجائه المشهور (يكب أيام الصادق خان/ هرب خلى الكرسي لجوان)⁽⁷⁷⁾، والأغنية الرافعة من شأن الجنرال زروق بمدحه (يا مخلوق/ نهار الخميس غلق السوق/ ما سلم إلا العربي زروق/ من الدولة الفرنسية)⁽⁷⁸⁾. وبرزت كذلك الأشعار الشعبية المعبرة أحياناً عن اليأس، مثل قصيدة الشاعر عبد الله علي المرزوقي (عام كذب، عام أخبار، عام نذاير/ عام إلي بات الوطن كامل حابر)، والمعبرة أحياناً أخرى عن القبول بالهجرة بسبب عدم تكافؤ القوى، كما جاء على لسان المقاوم منصور الهوش (واجب علينا الهجرة فرض وسنة/ بالشرع مولى الخيبة يتكافى)، أو بالحث على مواصلة المقاومة والتصدي للمحتل بكل الوسائل والحيل، على غرار ما ورد في العديد من القصائد والصور الشعرية البطولية التي خلّدتها الذاكرة الجماعية عن المقاومة الوطنية في تونس⁽⁷⁹⁾.



75 محمد المرزوقي، الأعمال الكاملة، تحقيق رياض المرزوقي، 6 ج (صفاقس: دار محمد علي الحامي، 2012-2020)؛ أحمد الخصوصي، "الشاعر محمد المرزوقي وقصيدته الشعبية"، الثقافة الشعبية (مجلة المنظمة الدولية للفن الشعبي، البحرين)، العدد 42 (2019)، ص 42-53.

76 محمد المرزوقي، الشعر الشعبي والانتفاضات التحريرية (تونس: الدار التونسية للنشر، 1971).

77 المرجع نفسه، ص 39.

78 المرجع نفسه، ص 40.

79 فتحي ليسيير، من الصعلكة الشريفة إلى البطولات الوطنية (صفاقس: ميديا كوم؛ كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، 1999)؛ سمير إدريس، "الشعر الشعبي المقاوم والغناء الوطني الراض للاحتلال الفرنسي في تونس من 1881 إلى حدود فترة الثلاثينات من القرن العشرين"، الثقافة الشعبية، العدد 25 (2014)، ص 46-55.

المراجع

العربية

- آثار ومخلفات حسن حسني عبد الوهاب وأحمد الجلولي. تونس: دار البناني للتراث التونسي.
- ابن أبي الضياف، أحمد. إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان. تحقيق لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والإرشاد. 8 ج. تونس: المطبعة الرسمية، 1963 [1862-1872].
- إدريس، سمير. "الشعر الشعبي المقاوم والغناء الوطني الرفض للاحتلال الفرنسي في تونس من 1881 إلى حدود فترة الثلاثينات من القرن العشرين". الثقافة الشعبية. العدد 25 (2014).
- الإمام، رشاد. سيرة مصطفى بن إسماعيل. تونس: وزارة الشؤون الثقافية، 1981.
- بن عاشور، محمد الفاضل. "في ذكرى الحماية". جريدة الزهرة (تونس). 1947/5/13.
- بيرم الخامس، محمد. صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار. تحقيق علي الشنوفي. تونس: بيت الحكمة، 2000 [1885].
- التاريخ الشفوي، المجلد الأول: مقاربات في المفاهيم والمنهج والخبرات. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- تشايجي، عبد الرحمن. المسألة التونسية والسياسة العثمانية (1881-1913). ترجمة عبد الجليل التميمي. تونس: دار الكتب الشرقية، 1973.
- التميمي، عبد الجليل. "مغامرة الحماية التونسية على وهران سنة 1831". المجلة التاريخية المغربية. العدد 5 (1976).
- _____. "برقيتان من محمد الصادق باشا إلى الصدر الأعظم باستنبول". مجلة الفكر (تونس). السنة 26، العدد 8 (أيار/ مايو 1981).
- الخصوصي، أحمد. "الشاعر محمد المرزوقي وقصيدته الشعبية". الثقافة الشعبية. العدد 42 (2019).
- خير الدين باشا. مذكرات خير الدين باشا. تحقيق وترجمة محمد العربي السنوسي. تونس: بيت الحكمة بقرطاج، 2008.
- الذوايدي، رشيد. محمد العربي زروق. سلسلة عظماء بلادي. تونس: مكتبة النجاح، 1976.
- ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة 1881. ترجمة حمادي الساحلي. سلسلة تاريخ الحركة الوطنية. العدد 1. تونس: البرنامج القومي للبحث حول الحركة الوطنية، 1986.
- الساحلي، حمادي. فصول في التاريخ والحضارة. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992.
- الستيتي، مصطفى. "فرنسا تعلن الحرب على الأتراك العثمانيين في تونس". ترك برس. 2021/3/7.
- السنوسي، محمد. خلاصة النازلة التونسية (1885). تحقيق محمد الصادق بسيس. تونس: الدار التونسية للنشر، 1976.
- _____. مسامرات الظريف بحسن التعريف. تحقيق وتعليق الشيخ محمد الشاذلي النيفر. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994.

- عبد السلام، أحمد. **المدرسة الصادقية والصادقيون**. قرطاج: بيت الحكمة، 1994.
- القسنطيني، الكراي. **الاحتياج والمحتاجون بتونس العاصمة في الفترة الاستعمارية 1885-1918**. تونس: مركز النشر الجامعي، 1999.
- ليسير، فتحي. **من الصعلكة الشريفة إلى البطولات الوطنية**. صفاقس: ميديا كوم؛ كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، 1999.
- المحجوبي، علي. **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**. تونس: دار سراس للنشر، 1986.
- العياشي، مختار. **الزيتونة والزيتونيون في تاريخ تونس المعاصر (1883-1958)**. تونس: مركز النشر الجامعي، 2003.
- المرزوقي، محمد. **الشعر الشعبي والانتفاضات التحررية**. تونس: الدار التونسية للنشر، 1971.
- _____. **صراع مع الحماية**. تونس: دار الكتب الشارقة، 1973.
- _____. **الأعمال الكاملة**. تحقيق رياض المرزوقي. صفاقس: دار محمد علي الحامي، 2012-2020.
- مزال، محمد صالح. "بعثة خير الدين إلى الأستانة". **المجلة الزيتونية**. مج 3، ج 4 (1939).
- المكني، عبد الواحد. **النخب الاجتماعية التونسية زمن الاستعمار الفرنسي 1888-1956: الأشراف والبلدية مثالا**. تونس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، 2004.
- المنصر، عدنان وعميرة عليّة الصغير. **المقاومة المسلحة في تونس، الجزء الأول: 1881-1939**. تونس: منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، 1997.
- منصر، عدنان. "مظاهر المقاومة الشعبية للاستعمار بمدينة تونس من خلال ملخصات الأحكام الجناحية بالمحكمة الابتدائية الفرنسية بتونس". بحث أعد لنيل شهادة الكفاءة في البحث. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. تونس. 1990.
- _____. **الموسوعة التونسية**. تونس: بيت الحكمة بقرطاج، 2013.
- النيفر، أمينة. **الخطاب الديني في الصحافة التونسية: قراءة في مرحلة التأسيس (1881-1911)**. تونس: مركز النشر الجامعي، 2007.

الأجنبية

- Chater, Khélifa. *Dépendances et mutations précoloniales*. Tunis: Publications de l'Université de Tunis, 1984.
- Chennoufi, Ali. *Le ministre Khéreddine et ses contemporains (XIXe siècle)*. Tunis: Beït El Hikma, 1990.
- Dellagi, Moncef. "Notes et documents. En marge du centenaire du congrès de Berlin en 1878." *Revue d'Histoire Maghrébine*. no. 12 (1978).
- _____. "L'avènement d'Ali Bey en Octobre 1882." *Revue d'Histoire Maghrébine*. no. 17-18 (1980).
- Driss, Rachid. "L'occupation française de la Tunisie vue par la presse américaine." *Revue d'Histoire Maghrébine*. no. 21-22 (1981).
- Ganiage, Jean. *Les origines du protectorat français en Tunisie (1861-1881)*. Paris: PUF, 1959.
- Green, Arnold. "The Tunisian Ulama and the Establishment of the French Protectorate (1881-1882)." *Revue d'Histoire Maghrébine*. no. 1 (1974).

- Julien, Charles André. *La question italienne en Tunisie (1868-1938)*. Yvon Delbos (préf.). Paris: Jouve éditions, 1939.
- Karoui, Hachemi & Ali Mahjoubi. *Quand le soleil s'est levé à l'ouest. Tunisie 1881-Impérialisme et résistance*. Tunis: Cérès Productions, Tunis, 1983.
- Kraiem, Mustapha. *La Tunisie Précoloniale*. tome 1. Tunis: S.T.D, 1973.
- Lavauzelle, Henri-Charles. *L'expédition militaire en Tunisie (1881-1882)*. Paris: 1965 [1898].
- Mahjoubi, Ali. *L'établissement du protectorat français en Tunisie*. Tunis: Publications de l'Université de Tunis, 1977.
- Mantran, Robert. "L'évolution des relations entre la Tunisie et l'empire ottoman du XVI^e siècle au XIX^e siècle." *Les Cahiers de Tunisie*. vol. 7, no. 26 (1959).
- _____. "L'évolution des relations politiques entre le gouvernement ottoman et les odjaks de l'ouest du XVI^e au XIX^e siècle." *Journal de Recherche Historique*. vol. 2, no. 2 (1964).
- Martel, André. *Les confins saharo-tripolitains de la Tunisie (1881-1911)*. 2 tomes. Paris: PUF, 1965.
- Smida, Mongi. *Aux origines de la presse en Tunisie. La fondation du Raïd*. Tunis: Imprimerie officielle, 1979.

تطور الأدوار الاجتماعية والتوجهات الفكرية لدى الأعيان المقدسين خلال القرن التاسع عشر وبواكير القرن العشرين

The Evolution of Social Roles and Intellectual Orientations among Jerusalem's Notables during the Nineteenth and Early Twentieth Centuries

تعرض هذه الدراسة جزءاً من التاريخ الاجتماعي والفكري للحياة الثقافية والاجتماعية في فلسطين خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، مع التركيز على تطور الأدوار الاجتماعية والتوجهات الفكرية لنخب عائلتي الحسيني والخالدي في القدس. ويتجلى هذا التطور من خلال الانتقال من المناصب التقليدية التي شغلها نخب العلماء في المجتمع المقدسي، مثل منصب المفتي وشيخ الحرم ونقيب الأشراف ونائب القاضي، إلى مناصب وأدوار جديدة تشمل مناصب المحافظ ونائب البرلمان، وغيرهما. وتسلب الضوء على هذا المسار الفريد للإصلاح الفكري والاجتماعي الفلسطيني، مشيرة إلى أن ظهور فئات جديدة مثل "المثقفين" و"السياسيين" أتى على حساب الأدوار التقليدية للقاضي والفقيه.

كلمات مفتاحية: القدس، الحسيني، الخالدي، القرن التاسع عشر، التنظيمات العثمانية.

This paper examines part of the social and intellectual history of cultural and social life in Palestine during the nineteenth and early twentieth centuries, focusing on the evolution of social roles and intellectual orientations of the elite families of Husseini and Khalidi in Jerusalem. This development is manifested through the transition from traditional positions held by scholarly elites in Jerusalem society, such as Mufti, Sheikh of the Haram, Naqib al-Ashraf (Head of the Nobles), and Deputy Judge, to new positions and roles including Governor and Member of Parliament, among others. The paper highlights this unique path of Palestinian intellectual and social reform, noting that the emergence of new categories such as 'intellectuals' and 'politicians' came at the expense of traditional roles of judge and jurist.

Keywords: Jerusalem, Husseini, Khalidi, Nineteenth Century, Ottoman Tanzimat.

* طالب دكتوراه في قسم دراسة الأديان في جامعة تورونتو.

PhD. Student in the Department for the Study of Religion, University of Toronto.

mohannad.abusarah@mail.utoronto.ca

تحدد هذه الدراسة الروابط بين التطورات التاريخية في عصر الإصلاح السياسي والثقافي والفكر العربي/الإسلامي الحديث من خلال دراسة التاريخ الفكري الفلسطيني الذي تم إغفاله خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. وتُشدّد على التجربة الفلسطينية في فترة التنظيمات العثمانية، وتسَلِّط الضوء على الانتقال السلس الذي نجم عن المشاركة الفعالة للشخصيات التقليدية وظهور أدوار فكرية وسياسية جديدة. وتؤدي عائلتا الحسيني والخالدي المقدسيتان، المعروفتان بنفوذهما السياسي والاجتماعي الكبير في القدس، دورًا حاسمًا في هذه السردية؛ إذ تُقدِّمان رؤى قيّمة متعلقة بتطور الأفكار والخطاب الفكري بين التقليديين والإصلاحيين الفلسطينيين.

وعلى النقيض من السياقات الأخرى التي نشأت فيها صراعات بين التقليديين والإصلاحيين، تقدّم التجربة الفلسطينية دينامية مغايرة؛ فقد اعتمدت عائلتا الحسيني والخالدي نهجًا عمليًا بمواكبتهم المشهد السياسي المتغيّر، ودعمهما سعي أبنائهما إلى التعليم الحديث والمشاركة في النظام السياسي الجديد. وسهّلت هذه العلاقة التعاونية بين الإصلاحيين والعلماء التقليديين داخل هاتين العائلتين عملية انتقال سلس؛ ما خفف من حدّة الصراعات المحتملة.

زيادة على ذلك، تسَلِّط الدراسة الضوء على أن الأجندة الإصلاحية في فلسطين ركّزت، في المقام الأول، على شواغل سياسية، مثل الدساتير والديمقراطية ومقاومة الصهيونية، بدلًا من المجادلات الدينية. وقد أدّت الشخصيات التقليدية في عائلتي الخالدي والحسيني دورًا حاسمًا في الحدّ من النزاعات الدينية بدعمها وتشجيعها التعليم الحديث والمشاركة في مؤسسات التنظيمات.

لم يحظَ التاريخ الاجتماعي للنخب الفلسطينية خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بالدراسة الكافية. وغالبًا ما تتم دراسة التاريخ الفلسطيني في سياقات تتعلق بقضايا الاستعمار والصهيونية. بيد أن هذه الدراسة هي محاولة لمعرفة القليل عن التاريخ الاجتماعي للنخب الفلسطينية، من دون تركيز كبير على مسألتَي الصهيونية والاستعمار. وبغية حصر نطاق البحث، سوف أتبع التطور الفكري لأفراد عائلتي الحسيني والخالدي، البارزتين، اللتين كانتا الأقوى والأكثر تعليمًا في القدس؛ ما يجعل من المرجّح أن تضم أي حركة فكرية في القدس شخصيات منهما. وبعد تقديم لمحة عامة وعرض السياق التاريخي للفترة المدروسة، سأتناول الشخصيات الرئيسة في العائلتين؛ لإظهار تطوّر هذه الشخصيات الفكري المتعلقة بالتغيير السياسي. وبعد ذلك، أحلّل الفرق بين التجريبتين السورية والفلسطينية، كما تم تناولهما في المحور الثالث من هذه الدراسة. وتقتضي فرضيتي الرئيسة في هذه الدراسة أن التاريخ الفكري الفلسطيني المتعلق بمسألة الإصلاح يُظهر مسارًا مختلفًا عن المسار السوري، ويمكن أن يوفر نقدًا لادعاء ديفيد كومينز.

مقدمة

جرت دراسة حركة الإصلاح الإسلامي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في مناطق متعددة من العالم الإسلامي، وقد ركّزت العديد من دراسات الإصلاح الإسلامي على مناطق الشرق الأوسط، مثل مصر وسورية وشمال أفريقيا، ومناطق إسلامية أخرى أيضًا، مثل جنوب آسيا وشرق أفريقيا. إلا أن الأبحاث بشأن الإصلاح الإسلامي والحركات الفكرية في فلسطين في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت أقل؛ وتأتي هذه الدراسة بوصفها محاولة لتتبّع التطور الفكري في فلسطين خلال فترة التحول.

ارتبطت بعض حركات الإصلاح المتعددة بالمدن التي نشأت فيها الحركات نفسها التي قد تسبّبت في انقسام فكري، لم يكن جذريًا بالضرورة بين الإصلاحيين والتقليديين في العديد من المدن الإسلامية. وعلى سبيل المثال، من بين الذين شملهم الانقسام الإمام محمد عبده (1849-1905) والشيخ محمد رشيد رضا (1865-1935) من جهة، والمفتي المصري محمد بخيت المطيعي

(1854-1935)⁽¹⁾ من جهة أخرى، في القاهرة؛ والعلامة جمال الدين القاسمي (1866-1914)، وبدر الدين الحسني (1850-1935) في دمشق⁽²⁾؛ وعبد الرحمن الكواكبي (1855-1902) وأبو الهدى الصيادي (1850-1909) في حلب⁽³⁾. ويمكن أن نجد سمات مشابهة في المغرب وبيروت وجنوب آسيا وغيرها. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن الأبحاث الأكاديمية المتعلقة بتاريخ النخب الفلسطينية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين هي الأقل، فإننا لا نجد دراسات مشابهة للدراسات النخبوية التي جرت في فلسطين. والاستثناء الوحيد هو خلافت يوسف النبهاني مع النخب غير الفلسطينية، واعتراض عبد الله العلمي على النبهاني.

تعرض الكتب البليوغرافية العديد من الشخصيات والنخب الثقافية في أواخر عهود فلسطين العثمانية⁽⁴⁾. وعلى الرغم من وجود العديد من العلماء المسلمين، من التقليديين أو الإصلاحيين، فإنه لا يتوافر مؤشر واضح دال على دراسات تشبه تلك دراسات التي حصلت في كل من القاهرة ودمشق وحلب؛ إذ تضم الشخصيات الفلسطينية التقليدية شخصيات، مثل محمد أسعد الإمام (ت. 1890)، ويوسف الإمام (ت. 1903)، وأحمد بسيسو (ت. 1911)، وعبد الله القدومي (ت. 1913)، ويوسف النبهاني (ت. 1932)، ومنيب هشام الجعفري (ت. 1935). ومن جهة أخرى، تشمل قائمة الإصلاحيين الفلسطينيين، خصوصاً أولئك الذين تأثروا بالشيخ جمال الدين الأفغاني (1838-1897) والإمام عبده، عباس شحادة الخماش (ت. 1906)، وأبو المواهب الدجاني (ت. 1908)، ومحمود عبد الحليم (ت. 1919)، وعبد الله العلمي (ت. 1936)، وإبراهيم الدباغ (ت. 1946)، وعبد الله القيشاوي (ت. 1961).

إن إجراء بحث شامل متعلق بالحركات الفكرية في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين يتجاوز حدود هذه الدراسة التي ستركّز على عائلتين تميّزتا بأهمية سياسية وفكرية خلال الفترة المدروسة، أي عائلتي الحسيني والخالدي اللتين كانتا من بين العائلات الأكثر نفوذاً في فلسطين عموماً، وفي القدس خصوصاً. فإلى جانب سطوة الحسينيين والخالديين السياسية والاجتماعية، فإنهم لم يكونوا عالقين في نموذج نخبوي ثقافي واحد، بل تفاعلوا مع السياق المحيط. ويعكس تاريخ هاتين العائلتين تطوّر الأفكار والنقاشات النخبوية الثقافية التي اهتم بها المسلمون الفلسطينيون، التقليديون والإصلاحيون. وهذا لا يعني أن هاتين العائلتين تشكّلان نموذجاً مصغراً للتاريخ النخبوي الفلسطيني برمته في الفترة المذكورة، بل إن النموذج نفسه يوضح جزءاً مهماً من هذا التاريخ؛ إذ من المرجح أن يكون أي تحول تاريخي، أو حركة نخبوية ثقافية، حاضرين في تاريخ هاتين العائلتين.

أولاً: السياق التاريخي

قبل الغوص في تاريخ هاتين العائلتين، سأناقش بإيجاز أهم الأحداث الرئيسة في فلسطين خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. كان الحدث الأبرز خلال هذه الفترة، الذي ساهم في تحوّل التاريخ الإسلامي والشرق أوسطي هو الإصلاحات

1 بشأن الأعمال الكلاسيكية، ينظر، على سبيل المثال:

Charles C. Adams, *Islam and Modernism in Egypt: A Study of Modern Reform Movement Inaugurated by Muhammad 'Abduh* (Oxford: Oxford University Press, 1933);

و بشأن المزيد من الأعمال الحديثة، ينظر، على سبيل المثال:

Junaid Quadri, *Transformations of Tradition: Islamic Law in Colonial Modernity* (Oxford: Oxford University Press, 2021).

2 ينظر، على سبيل المثال:

David Commins, *Islamic Reform: Politics and Social Change in Late Ottoman Syria* (New York: Oxford University Press, 1990).

3 ينظر، على سبيل المثال:

Itzhak Weismann, *Abd Al-Rahman Al-Kawakibi: Islamic Reform and Arab Revival* (London: Oneworld Academic, 2015).

4 ينظر في هذا المجال: عادل منّاع، **أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (1800-1918)** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2008)؛ يعقوب العودات، **من أعلام الفكر والأدب في فلسطين** (عمّان: وكالة التوزيع الأردنية، 1987).

السياسية العثمانية (التنظيمات). وقبل البدء في هذا المشروع، اتبعت الإمبراطورية العثمانية الطريقة الإمبراطورية التقليدية في الحكم. فوفقاً لصبري أتيش، لم يحكم العثمانيون بالقانون، بل "عن طريق التفاوض / التوافق مع الأقطاب والزعماء والسلالات المحلية"⁽⁵⁾. ونتيجة لهذه السياسة، كان الدور الذي أدته الأسر المحلية في إدارة مجتمعاتها حاسماً⁽⁶⁾؛ إذ أدت العائلات دور الوساطة بين مجتمعاتها والإمبراطورية العثمانية، وهو ما يدل على وجود درجة من اللامركزية في الإمبراطورية العثمانية، خصوصاً في القرن الثامن عشر وأواسط القرن التاسع عشر. ويشير جيمس رايلي إلى أن هذه العائلات في بلاد الشام، التي يُسمّيها "وسطاء السلطة"، يمكن تصنيفها إلى فئتين: تشمل الأولى العائلات من أصل عسكري، بينما تضمّ الثانية عائلات الفقهاء وعلماء الدين المرموقين، وأصحاب الطرق الصوفية أيضاً⁽⁷⁾.

على أي حال، انحدرت العائلات العريقة في القدس (الأعيان)⁽⁸⁾ في أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية، والمقصود في هذا السياق عائلتا الحسيني والخالدي، من خلفية علمية دينية مرموقة⁽⁹⁾. وشغلت هاتان العائلتان، على نحو شبه حصري، مناصب الوساطة طوال القرنين الأخيرين من الحكم العثماني، وربما أكثر. وكانت المناصب الثلاثة، مفتي القدس، ونقيب الأشراف، وشيخ الحرم (المسؤول عن الحرم الشريف والأضرحة في المدينة)، بأيدي آل الحسيني⁽¹⁰⁾، في حين شغلت عائلة الخالدي منصب نائب القاضي غالباً.

اعتُبرت مناصب آل الحسيني الثلاثة الأرفع في التسلسل الهرمي للمجتمع المقدسي حتى قبل مجيء العثمانيين الذين أبقوا على هذا التسلسل المحلي من دون أي تغيير؛ ومن ثم، استقر وضع الأعيان المحليين في القرن الثامن عشر على ما كان عليه من قبل⁽¹¹⁾. ويذكر إيلان بابيه في هذا المجال أن أعيان المجتمعات المحلية لم يشكلوا طبقة اجتماعية محددة بوضوح، بل كانوا نُخباً غير رسمية، تتمتع بالسلطة الأكثر نفوذاً في مجتمعاتها⁽¹²⁾. ويؤكد إيرا لايدوس أن محور هذه المناصب الثلاثة يتمثل في نخبة من علماء الدين الإسلاميين⁽¹³⁾. وتتطلب مناصب آل الحسيني الثلاثة درجة من العلم الشرعي؛ إذ إن المفتي هو الذي يُرشد الناس في نشاطاتهم اليومية، ويوجههم إلى شرعية الأفعال والعقود من ناحية الفقه الإسلامي. وبقي منصب نقيب الأشراف قوياً، مثل منصب المفتي حتى ستينيات القرن التاسع عشر، وتضمّن بعض المسؤوليات، مثل التحكيم بين الأفراد من عائلات الأشراف وإدارة بعض الأوقاف والاشتغال بشؤون النخب المحلية⁽¹⁴⁾. وبسبب تزعم نقيب الأشراف لآل بيت النبي، وتدخله في قضايا التحكيم وبعض المسؤوليات شبه القضائية، فإنه ينبغي لصاحب المنصب أن يكون على درجة من العلم الشرعي. أما شيخ الحرم، فكان مسؤولاً عن المسجد الأقصى، بما في ذلك المقامات والخدمات فيه. وعلى الرغم من أن هذا المنصب أقل تطلباً للعلم الشرعي من المنصبين

5 Sabri Ateş, *The Ottoman-Iranian Borderlands: Making a Boundary 1843-1914* (New York: Cambridge University Press, 2014), p. 15.

6 Commins, p. 9.

7 James A. Reilly, *Fragile Nation, Shattered Land: The Modern History of Syria* (London: I.B. Tauris, 2019), p. 46.

8 أعتد هنا على ألبرت حوراني في استخدام كلمة Notables بمعنى أعيان، ينظر:

Albert Hourani, "Ottoman Reform and the Politics of Notables," in: W. R. Polk & R. L. Chambers (eds.), *Beginning of Modernization in the Middle East* (Chicago/ London: The University of Chicago Press, 1968), pp. 41-68; Ilan Pappé, *The Rise and Fall of a Palestinian Dynasty: The Husaynis, 1700-1948* (Berkeley, CA: University of California Press, 2010).

9 هذه هي الحال في القدس. أما في مدن أخرى، مثل نابلس وغزة، فإن الأعيان الأكثر نفوذاً ينتمون إلى الفئة الأولى وفق تصنيف رايلي.

10 Pappé, p. 28.

11 مناع، ص 17.

12 Pappé, p. 12.

13 Ira M. Lapidus, *A History of Islamic Societies* (New York: Cambridge University Press, 2014), p. 640.

14 Pappé, p. 15.

الآخرين، فإنه كان منصباً مهماً في المجتمع المقدسي، على الأقل حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر؛ فأحد جوانبه الرئيسية، أنه جانب سياسي، بالقدر الذي هو جانب ديني ومجتمعي.

كان أصحاب هذه المناصب (وهم من آل الحسيني)، إضافة إلى مسؤولياتهم في إصدار الفتاوى والإشراف على المسجد الأقصى، يحافظون على التوازن مع السلطات العثمانية، ويعقدون التحالفات مع العائلات الأخرى، ويُمثلون مجتمعاتهم أمام الدولة العثمانية⁽¹⁵⁾.

واستحوذت عائلة الخالدي، على نحو مماثل، على منصب نائب قاضي القدس. وبعد أن اعتمد العثمانيون المذهب الحنفي في القانون، ترأس كل مدينة رئيسة أو عاصمة إقليمية في الدولة العثمانية قاضٍ حنفي يجري تعيينه من إسطنبول. ومع ذلك، يشير المؤرخون إلى الفقه والقضاء، باعتبار أن القاضي المعين كان عادة ما يُفوض دوره إلى نائب محلي ينتمي إلى المجتمع الذي تعمل فيه المحكمة⁽¹⁶⁾. وأحد الأسباب الرئيسية لهذا التفويض هو أن دور القاضي في المجتمعات الإسلامية ما قبل الحديثة كان يتطلب فهم السياق الاجتماعي، ليتمكن من التعامل مع قضاياها. وكان القضاة المعيّنون من إسطنبول، في العادة، غرباء عن المجتمعات التي يتم تعيينهم فيها. ومن ثم، فإن قدرتهم على أن يقيموا العدل في المستوى المحلي والحفاظ على الارتباط المعرفي بين المحكمة والمجتمع محدودة⁽¹⁷⁾. ولهذا كان نائب القاضي في المجتمع المقدسي ما قبل الحديثة يتمتع بمكانة مؤثرة وقوية. وعلى غرار المناصب الحسينية الثلاثة، تضمّن منصب نائب القاضي مسؤوليات سياسية ومجتمعية. وكان أحد جوانب انخراط نواب القاضي من عائلة الخالدي هو تمتين علاقاتهم مع العائلات المتنفة الأخرى. ولم يكن غريباً تشكيل تحالفات، أو الانخراط في علاقات تنافسية مع عائلات مؤثرة أخرى. حدثت هذه الديناميات على نحو متكرر في القدس، ولا سيما في بدايات القرن التاسع عشر. وأدت هذه التحالفات والمنافسات بين نواب القاضي من آل الخالدي والعائلات الأخرى دوراً في تشكيل المشهد السياسي للمدينة خلال تلك الفترة⁽¹⁸⁾.

بدأت مكانة هذه المناصب المحلية القوية والمؤثرة تتراجع مع بدء التنظيمات. وقبل اعتماد العثمانيين هذه التنظيمات، غزا الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا بلاد الشام (1932-1940)؛ ومن ثم، بدأت فلسطين تشهد تحولاً سياسياً واقتصادياً. وقد عزّز إبراهيم باشا العلاقات السياسية والاقتصادية مع الأوروبيين، وأعلن المساواة بين المسلمين وغير المسلمين، وألغى بعض القيود التي كانت مفروضة على غير المسلمين⁽¹⁹⁾. إن التداعيات الطويلة المدى للحكم المصري على التاريخ الفلسطيني والشامي أمرٌ مختلفٌ فيه، إلا أن فترة ما بعد الحكم المصري شهدت تطبيقاً فعلياً للتنظيمات العثمانية.

ترتب على التنظيمات مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية. وخلال خمسينيات القرن التاسع عشر وستينياته، أدت التغييرات الكبيرة إلى تغييرات في العلاقات المجتمعية، خاصة بين السكان المحليين ورؤسائهم، وارتقت مكانة غير المسلمين في الدولة العثمانية، وأتاحت مجالاً للمشاركة السياسية، وعززت الترابط مع الاقتصاد الغربي في المجتمعات الفلسطينية.

15 Ibid., p. 14.

16 في تاريخ الفقه عمومًا، ينظر: Wael B. Hallaq, *Shari'a: Theory, Practice, Transformations* (West Nyack, NY: Cambridge University Press, 2009).

في تاريخ القضاء في الدولة العثمانية، ينظر: Haim Gerber, "Law in the Ottoman Empire," in: Anver M. Emon & Rumea Ahmed (eds.), *The Oxford Handbook of Islamic Law* (Oxford, UK: Oxford University Press, 2019), pp. 475-492.

17 Ibid., p. 171.

18 Ibid., p. 42.

19 مناع، ص 14.

في المستوى السياسي، أعادت الإمبراطورية العثمانية هيكلية التقسيمات الإقليمية. ثم أنشأت، في عام 1872، متصرفية القدس؛ ما زاد القدس أهمية بوصفها عاصمة لمنطقة مهمة. وخلال هذه الفترة، تحولت فلسطين من مقاطعة هامشية في الإمبراطورية العثمانية إلى مقاطعة اكتسبت أهمية متجددة بالنسبة إليها. وبخلاف الإهمال الذي ألمّ بها في القرن الثامن عشر، احتاج العثمانيون إلى تعزيز الحكم العثماني وزيادة قوتهم وتدخلهم في فلسطين⁽²⁰⁾. وفي خطوة مماثلة لما قام به إبراهيم باشا، أعلن السلطان العثماني في عام 1839 المساواة بين جميع رعاياه، بغض النظر عن دياناتهم. جاء هذا الإعلان بهدف الحد من تدخلات الدول الغربية، بحجة الحفاظ على الأقليات⁽²¹⁾. وعلاوة على ذلك، ازدادت سيطرة الإمبراطورية المركزية على المجتمعات المحلية، خاصة في الأرياف، وازداد تدخل الدولة في الشؤون المحلية؛ إذ تحمّلت مسؤوليات أكبر في الصحة والتعليم والمواصلات⁽²²⁾. وتسبب الوضع الجديد في تراجع سلطة الأعيان التقليديين، وكان على أولئك الذين يرغبون في الاستمرار بالاحتفاظ بالسلطة أن يكونوا جزءاً من الدولة، بدلاً من أن يكونوا وسطاء.

في المستوى الاقتصادي، سهّل الحكم المصري لبلاد الشام نمو العلاقات الاقتصادية مع أوروبا، فأصبحت فلسطين أكثر ارتباطاً بالاقتصاد الرأسمالي العالمي؛ ما أدى إلى تأثير رأس المال الأوروبي إلى حد بعيد، وتقليل أهمية العملة العثمانية. وقد ازداد هذا الارتباط حين سنت الدولة العثمانية قانوناً تجارياً جديداً في عام 1850 يستند إلى القانون الفرنسي بتوجيه من قضاة أوروبيين وعثمانيين⁽²³⁾.

في المستوى الثقافي، أدّت المدارس الجديدة التي أسست خلال تلك الفترة إلى إنهاء احتكار التعليم التقليدي الذي سيطر على القرون السابقة. ومع ازدياد نفوذ الدول الغربية، أنشئت مدارس غربية ومؤسسات تبشيرية أخرى⁽²⁴⁾. استهدفت المدارس المسيحية الغربية الطلاب المسلمين وغير المسلمين، الذين أصبح بعضهم جزءاً من النخب الجديدة في المجتمعات الفلسطينية والعربية. وبما أن الدولة العثمانية كانت تنظر إلى هذه المدارس والمؤسسات على أنها مدارس أجنبية قد تغرس التعاطف مع الدول الأوروبية، فقد قررت الحكومة العثمانية في ثمانينيات القرن التاسع عشر إنشاء مدارسها الحكومية؛ لجذب الأطفال المسلمين، وإبعادهم عن التأثير الأوروبي⁽²⁵⁾. وهكذا، في نهاية القرن التاسع عشر، كانت توجد ثلاثة أنواع من المدارس في بلاد الشام: التقليدية، والأوروبية، والحكومية.

نتيجة للمركزية السياسية للدولة العثمانية، تغيّر دور الأعيان المقدسين وتغيرت مسؤولياتهم كثيراً؛ إذ لم يبقوا وسطاء، كما كانوا من قبل، فقد باتت الدولة تشارك، على نحو مباشر، في الشؤون المحلية. ومن ثم، أصبح على من يريد تولّي السلطة أن يحاول ذلك من خلال الدولة، وليس من خلال النفوذ في المجتمع المحلي⁽²⁶⁾. فعلى سبيل المثال، تسبّبت مركزية الإصلاحات في خسارة منصب نقيب الأشراف وشيخ الحرم مكانتيهما الرفيعتين، في حين أصبح منصب رئاسة البلدية الجديد هو المنصب المستقبلي للنفوذ المحلي. وفي المستوى الثقافي مثلاً، بدأ يتلاشى النفوذ الذي اكتسبته العائلات من خلال اتساع معارفها ومكانتها العلمية منذ أن غيّرت المدارس الغربية والحكومية الجديدة ما كان مأمولاً من النخب الفكرية. فلم تعد المعرفة الدينية هي النوع الوحيد أو حتى الأساسي

20 Butrus Abu-Manneh, "The Rise of the Sanjak of Jerusalem in the Late Nineteenth Century," in: Ilan Pappé (ed.), *The Israel/ Palestine Question* (London/ New York: Routledge, 1999), p. 37.

21 Commins, p. 10.

22 مناع، ص 16.

23 المرجع نفسه، ص 11.

24 المرجع نفسه، ص 17.

25 Commins, p. 16.

26 Hourani, pp. 54-55.

من المعرفة المستحقة للاحترام، بل تعظم تركيز المدارس الجديدة على العلوم "الحديثة" واللغات الأوروبية، وعلى مواضيع مختلفة تؤهل الطلاب للانضمام إلى المؤسسات القضائية والإدارية والعسكرية الجديدة⁽²⁷⁾.

يتكرر المشهد ذاته مع النظام القضائي؛ فالقضاة التقليديون (أو نوابهم) الذين كانوا مسؤولين عن كل أنواع القضايا باتوا مسؤولين عن قضايا محدودة. وفي أعقاب الغزو المصري، حدّد إبراهيم باشا صلاحيات المحاكم الدينية بقضايا الأحوال الشخصية فحسب. وعلى الرغم من استعادة المحاكم مكانتها السابقة بعد الانسحاب المصري، فإن استعادة القضاة منزلتهم لم تدم طويلاً⁽²⁸⁾. ففي عام 1850، أنشأ العثمانيون محاكم مختلطة، كانت مسؤولة عن القانون التجاري الجديد. وعلى نحو تدريجي، تولّت هذه المحاكم بعض القضايا التي كانت تُدرج ضمن صلاحيات المحاكم الإسلامية التقليدية. وفي ستينيات القرن التاسع عشر، أصبحت القضايا التجارية والجنائية والمدنية كلها جزءاً من اختصاصات المحاكم المختلطة الجديدة. ونتيجة لذلك، تأثرت مكانة القضاة ونوابهم الشرعيين في القدس، الذين كانت غالبيتهم من عائلة الخالدي، منذ منتصف القرن التاسع عشر.

ثانياً: التطور الفكري والسياسي لعائليّ الحسيني والخالدي

تعود بدايات نفوذ عائلة الحسيني إلى الفترة 1740-1775. وقبل ذلك، كانت تُعرف العائلة باسم آل غضية، قبل اعتماد اسم عائلة سلفها الحسيني. ومنذ ذلك الحين، حصلت العائلة على المناصب الثلاثة: نقيب الأشراف، ومفتي القدس، وشيخ الحرم؛ ما جعلها عائلة مؤثرة حتى النصف الأول من القرن العشرين، على أن نفوذها المستمر اتخذ أشكالاً مختلفة، وشهد تحولات صغيرة وكبيرة.

في أوائل القرن التاسع عشر، تولّى ابن عبد اللطيف (مؤسس الأسرة)، حسن وعبد الله، المناصب الثلاثة. وقد شغل عبد الله منصب نقيب الأشراف وشيخ الحرم، في حين كان حسن (ت. 1809)، بمساعدة والده، كثير الاهتمام بالعلوم الإسلامية. وقد تتلمذ على أيدي علماء شرعيين محلّيين وآخرين من خارج فلسطين ممن زاروا القدس، مثل عالم الشريعة واللغة مرتضى الزبيدي⁽²⁹⁾. إضافة إلى ذلك، أمضى حسن عامين (1755-1756) في مصر يدرس الشريعة. وبعد عودته صار عالماً مرموقاً، وكان الناس، من مدن مختلفة، يرسلون إليه أسئلتهم، يطلبون فيها فتاواه، وزاره العديد من طلاب جامعة الأزهر للاستعانة بمكتبته⁽³⁰⁾. أما عبد الله، فلم يكن تفرّغه للعلوم الشرعية من الأمور الواضحة، لكن كان واضحاً أنه حصل على منصب نقيب الأشراف وشيخ الحرم بسبب علاقته، أو على الأقل علاقة عائلته، بدراسة العلوم الدينية.

بعد وفاة حسن وعبد الله، بقيت المناصب الثلاثة في العائلة. ورث طاهر (ت. 1866) منصب المفتي بعد وفاة عمه حسن، في حين شغل عمر، حفيد عبد الله، (ت. 1850) لاحقاً منصب نقيب الأشراف في عام 1800، وشيخ الحرم بعد وفاة حسن في عام 1809⁽³¹⁾. كرّس الأول نفسه لدراسة العلوم الدينية، مثل جدّه، وأمضى سنوات في الأزهر يدرس الشريعة الإسلامية⁽³²⁾. وقد تتلمذ على أيدي علماء مصريين مشهورين، من بينهم حسن العطار وعبد الرحمن الجبرتي. وعلى النقيض من طاهر، لم يبذل عمر جهداً كبيراً في

27 Commins, p. 16.

28 Ibid., p. 13.

29 متاع، ص 109.

30 Pappé, p. 39.

31 Ibid., p. 13.

32 درس معظم علماء الدين البارزين، من أرجاء فلسطين كلها، في الأزهر، في حين درس عدد قليل منهم في سورية أو إسطنبول. ويدل ذلك على أنّ الشبكة العلمية لعلماء الدين الفلسطينيين أكثر ارتباطاً بمصر من المناطق الأخرى.

دراسة العلوم الدينية. وبدلاً من ذلك، استثمر أكثر فأكثر في الأمور السياسية، ولذا كان مهتماً بتكوين تحالفات مع عائلات أخرى، وحظي بنفوذ سياسي واجتماعي واقتصادي قوي. واستثمر في الأعمال التجارية، وأعاد بناء مناطق مسقوفة في البلدة القديمة، وبنى متاجر ومصنعاً فيها. ووسّع أعماله، واستثمر في يافا وريفها⁽³³⁾. وحرص عمر كذلك على إقامة علاقات مع علماء وشخصيات من خارج فلسطين. فعندما زار الشيخ حسن العطار مدينة القدس، كانت وجهته الرئيسة طاهر وعمر الحسيني، وأقام في منزل الثاني الذي مدح العطار ضيافته⁽³⁴⁾. وعندما غزا إبراهيم باشا بلاد الشام، وجعل سلطة النخب المحلية محدودة، لم يرصّ أعيان القدس بهذا التغيير، لذلك قادوا ثورة ضده في عام 1834، غير أن ثورتهم فشلت. ونتيجة لذلك، أبعاد طاهر وعمر إلى مصر.

آنذاك، التزمت عائلة الخالدي بالنموذج التقليدي. وكما أشرنا من قبل، شغلت عائلة الخالدي منصب نائب قاضي القدس نحو ثلاثة قرون. وبما أن الدولة العثمانية كانت قد اتخذت المذهب الحنفي مذهباً رسمياً للنظام القضائي، فقد اتّبع الفقهاء من آل الخالدي المدرسة الفقهية نفسها. كان معظم نواب القاضي، من آل الخالدي، ينتمون إلى سلالة الفقيه الحنفي المرموق صنع الله الخالدي الذي عاش في القرن الثامن عشر. وكان من بين الشخصيات البارزة، التي تجسّد دور هذه العائلة ضمن هذا النموذج ما قبل الحداثي، علي الخالدي (ت. 1816) الذي شغل منصب نائب قاضي القدس، وتمتع بنفوذ كبير في المدينة. ووقّرت له حالة الضعف التي كانت الدولة العثمانية تعانيها في عهده هامشاً أكبر من السلطة، فقد تدخل بقوة في الشؤون الإدارية للقدس. وفي عام 1804، على سبيل المثال، كتب رسالة إلى والي القدس الذي عينه أحمد باشا الجزار (محافظ عكا) (ت. 1804)، يطالبه فيها بأن يبقيه في منصبه⁽³⁵⁾. وكان هذا المطلب يهدف إلى زيادة التعاون مع الجزار الذي كان يفضل أعيان القدس، وإبعاد القدس عن والي غزة محمد باشا أبو المرق (ت. 1812). وقد عكست مناورات علي السياسية هذه اهتماماً أكبر بتشكيل تحالفات مع عائلات مرموقة أخرى في القدس، ولا سيما عائلة الحسيني، وهو تحالف يُظهر ولاء الأعيان المقدسين للجزار.

عقب وفاة علي، ورث ابنه محمد علي (ت. 1864) منصبه، ووسّع نفوذ العائلة في القدس، وأدّى دوراً سياسياً في الثورة ضد إبراهيم باشا. ونتيجة لذلك، أبعاد مع طاهر وعمر الحسيني إلى مصر. بيد أنه عاد لاحقاً إلى القدس وقيل، قسراً، سياسات إبراهيم باشا؛ ما يعني بداية توجّه عائلة الخالدي نحو الإصلاح السياسي الذي سيجري تعزيزه في الأجيال التالية من أبنائها.

ومن خلال العودة إلى عائلة الحسيني، فإن الجيل التالي من أعيانها الذين شغلوا المناصب الثلاثة كان من سلالة طاهر وعمر. وقد انعكس الفرق بين اهتمامات طاهر (الشؤون الدينية) وعمر (الشؤون السياسية) على الأجيال اللاحقة؛ إذ ورث أحفاد طاهر منصب المفتي، بينما كان المنصبان الآخران من نصيب أفراد آخرين من العائلة، خاصة فرع عمر. وشهد الجيل التالي من عائلتي الحسيني والخالدي تقلّبات في مكانة العائلتين خلال حقبة الإصلاح، وشهدت السياسة التقليدية في المدينة تدهوراً سريعاً، وكانت في طريقها إلى الأفول. واتخذت الحياة السياسية لدى الجيل التالي مساراً مختلفاً عن ذاك التقليدي الذي اعتمد على المكانة الدينية للعائلات. فبدأت الحياة السياسية في القدس ترتبط بالاتجاهات السياسية في مستوى الإقليم، وفي مستوى الدولة. وقد جعل هذا التطور الأعيان الفلسطينيين يزدون اعتمادهم على شبكة سياسية أوسع، بدلاً من الشبكة المحلية.

فكما يحاجّ بطرس أبو منة، اتخذت الأجيال الجديدة من عائلتي الحسيني والخالدي بُعدين مختلفين مرتبطين بالسياسة الأوسع للإصلاح والمحافظة. ففي حين انحاز آل الخالدي إلى سياسة التحديث لعلّي وفؤاد باشا، اعتبر آل الحسيني أنفسهم أوصياء على القيم الاجتماعية والسياسية الإسلامية التقليدية المتوافقة مع المحافظة السياسية التي نشرها السلطان العثماني

33 Pappé, p. 55.

34 مّناع، ص 111.

35 Pappé, p. 49.

عبد الحميد الثاني لاحقاً⁽³⁶⁾. وفي كلتا الحالتين، المحافظة لآل الحسيني أو الإصلاحية لآل الخالدي، فإن النموذج الجديد لا يعتمد حصراً على المعرفة الدينية، بل على الميل السياسي والأيدولوجي أيضاً.

بعد انتهاء حقبة الحكم المصري لفلسطين، كافحت عائلة الح سيني من أجل الاحتفاظ بسلطتها؛ فقد خسرت العائلة بعض المناصب عدة مرات في الفترة 1840-1856. وتولّى محمد علي الحسيني (ت. 1869) منصب نقيب الأشراف بعد ترحيل والده عمر، في إثر الغزو المصري لفلسطين، وأدّى دوراً مهماً في إنشاء مجلس الشورى، وهو أول هيئة دستورية في منطقة القدس⁽³⁷⁾. لم يُعرف عن محمد علي خوض طريق العلم الشرعي، ولم يسافر طلباً للتعليم الديني، والقليل الذي نعرفه عنه يتعلق بنشاطه السياسي وجهوده المتعلقة بالاحتفاظ بنفوذ عائلته خلال الفترة الصعبة التي مرّت بها⁽³⁸⁾.

في عام 1863، أسست بلدية القدس، وكان آل الحسيني يهدفون إلى الاستحواذ على منصب رئيس البلدية الجديد، وإضافته إلى مناصبهم الثلاثة. ولكن هذا المنصب، بخلاف منصبي نقيب الأشراف والمفتي، يستند كلياً إلى الإصلاح السياسي؛ ومن ثم، فإنه لا يعتمد على العلوم الشرعية أو سمعة العائلة الدينية. وكان من المفترض أن يكون رئيس البلدية مؤهلاً في الأسلوب الحديث للتعليم واللغات الأوروبية. استبقت عائلة الخالدي هذا التغيير، وشرعت مبكراً في الانتقال إلى النظام الجديد. كان يوسف ضياء الخالدي (ت. 1906)، وهو ابن محمد علي الخالدي، شاباً أليماً، قد بدأ دراسته في مدارس القدس التقليدية، وكان يبتغي مواصلة تعليمه في الأزهر⁽³⁹⁾، إلا أن والده الذي كان ينتمي إلى التعليم التقليدي، وجّهه إلى مسار تعليمي مغاير، فأرسله إلى الكلية البروتستانتية في مالطا. ثم إنه درس الطب في إسطنبول خلال عام ونصف العام، وبعد ذلك التحق بمسار ثان في كلية روبرتس الأميركية للهندسة⁽⁴⁰⁾. وحينما عاد إلى القدس، ساهم في إنشاء مدرسة حديثة جديدة تسمى الرشيدية، وهو ما يشير إلى ميله إلى الإصلاح التربوي⁽⁴¹⁾. وبالنظر إلى مؤهلاته، فقد كان أول من عُيّن رئيساً لبلدية القدس، وشغل هذا المنصب ست سنوات. ولكن ربّما كان أهم منصب شغله هو عضويته في مجلس النواب (مجلس المبعوثين) في الفترة 1877-1878. كان يوسف ضياء إصلاحياً سياسياً ومنتقداً لعبد الحميد الثاني؛ ما تسبب في نفيه إلى فيينا بعد حلّ المجلس. إلا أنه، في مرحلة لاحقة من حياته، استطاع استعادة علاقته بالإمبراطورية، وعاش في إسطنبول، وهناك عزّز علاقته بالإصلاحي البارز جمال الدين الأفغاني⁽⁴²⁾. كان يوسف ضياء من أوائل الإصلاحيين في القدس، وارتبطت أجدته الإصلاحية بالسياسة، وبالتعليم والثقافة أيضاً. وقد أدرك، في مرحلة مبكرة، خطورة المشروع الصهيوني على الشعب الفلسطيني⁽⁴³⁾. وتكمن أهمية رحلته في أنها تُمثّل الجهد المبكر لبعض أفراد عائلة الخالدي للتكيف مع التغييرات الدراماتيكية التي أحدثتها التنظيمات.

دفع ظهور يوسف ضياء، بصفته شخصية قوية، عائلة الحسيني إلى إسناد شخص ما من عائلتهم يمكنه التنافس على مثل هذه المناصب السياسية. وبما أنه قد تم إبعاد عمر وأبنائه عن مجال دراسة العلوم الدينية، مقارنة بطاهر وأبنائه، فقد أصبح فرعهم في العائلة

36 Butrus Abū Mannah, "Jerusalem in the Tanzimat Period: The New Ottoman Administration and the Notables," *Die Welt Des Islams*, vol. 30, no. 1-4 (1990), pp. 40-41.

37 Pappé, p. 76.

38 منّاع، ص 118.

39 وليد الخالدي، *المكتبة الخالدية في القدس 1720م-2001م* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021)، ص 19.

40 نظمي الجعبة، *فهرس مخطوطات المكتبة الخالدية القدس*، تقديم وليد الخالدي، خضر إبراهيم سلامة (محرر) (لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 2006)، ص 20-21.

41 منّاع، ص 147.

42 Rashid Khalidi, *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness* (New York: Columbia University Press, 1997), p. 74.

43 المرجع نفسه، ص 147-149.

أكثر ميلًا إلى مثل هذه المناصب السياسية من المناصب الدينية⁽⁴⁴⁾. درس عمر فهمي (ت. 1883)، ابن محمد علي، في مدارس الإدارة العثمانية الجديدة، وعُيِّن في عام 1872، رئيسًا للسجل العقاري في القدس، وكان المنافس الرئيس ليوסף ضياء في عضوية مجلس النواب، وقد فاز كل منهما بالمنصب في أوقات متباعدة. وتم اختيار عمر فهمي رئيسًا لبلدية القدس بالنظر إلى خبرته في العمل في المكاتب العثمانية البيروقراطية الجديدة⁽⁴⁵⁾.

أما فيما يخص منصب المفتي، فقد ورث مصطفى الحسيني، نجل طاهر، منصب والده خلال حياته. فعندما نُفي طاهر بعد مشاركته في الثورة ضد المصريين، أصبح ابنه مصطفى هو المفتي. وليس الجانب التعليمي واضحًا بالنسبة إلى مصطفى، وما نعرفه عنه قليل جدًا. ومع ذلك، وبغض النظر عن مستوى معرفته واهتمامه بالتعليم الديني، من الواضح أنه، خلال مدة ولايته مفتيًا، احتل الاهتمام من أجل الحفاظ على نفوذ عائلته جزءًا كبيرًا من حياته⁽⁴⁶⁾. ويبدو أن هذا الاهتمام في تلك الفترة - إضافة إلى أن عائلة الحسيني فقدت جزءًا من سلطتها في أثناء الغزو المصري والتنظيمات - أدى إلى تركيز مصطفى وأفراد آخرين من العائلة على الجانب السياسي، وقد جاء ذلك على حساب الجانب الديني والفكري.

وجّه موسى، شقيق مصطفى، اهتمامه إلى مسار مختلف تمامًا، يشمل التجارة والبناء. وأصبح رجل أعمال مهمًا في القدس، على الرغم من كونه واحدًا من سلالة طاهر الحسيني المعروفين باهتمامهم بالمناصب الدينية على نحو خاص. وعلى الرغم من أنه لم يكن مهتمًا بالسياسة، فإن كمال باشا، حاكم القدس، عينه رئيسًا لبلدية المدينة في عام 1874⁽⁴⁷⁾. وفي وقت لاحق، عُيِّن رئيسًا لقضاة المحكمة العلمانية التي تعاملت مع القضايا الجنائية في ثمانينيات القرن التاسع عشر⁽⁴⁸⁾.

يظهر مسار التحول من المجال الديني إلى المجال الإصلاحي/ السياسي الجديد، لدى العديد من أبناء عائلة الحسيني؛ فبعد وفاة محمد علي، تولى ابنه رباح (ت. 1886) منصب نقيب الأشراف. ونظرًا إلى أن المنصب فقد نفوذه السابق خلال تلك الفترة، فإن رباح واصل مسار والده، واستثمر أكثر فأكثر في الأعمال التجارية. وعمل على توسعة أصول عائلته في القرى المحيطة. وبما أنه لم يحظَ بأبناء، فقد انتقل منصب نقيب الأشراف إلى أخيه عبد اللطيف، وبعد ذلك إلى أحد أقاربه، أحمد راسم الحسيني (حفيد الحسن)⁽⁴⁹⁾. ومنذ ذلك الحين، نُقل منصب نقيب الأشراف بعيدًا عن فرع عمر الحسيني.

على الرغم من هذا التحول في دور عائلة الحسيني، فإن هذه العائلة لم تتخلَّ قطً عن منصب المفتي. وفي الواقع، احتفظ منصب المفتي بسلطته في عصر الإصلاح، خاصة بعد صعود السلطان عبد الحميد الثاني. فقد ورث طاهر الثاني (ت. 1908)، ابن مصطفى، منصب والده عندما كان في الثالثة والعشرين من عمره، وبقي محتفظًا به طوال أكثر من أربعة عقود. كان طاهر الثاني عالم دين محافظًا، وكان مؤيدًا لعبد الحميد الثاني؛ ما يشير إلى أنه كان ينتمي إلى علماء الدين التقليديين الذين كانوا ضد الدستوريين⁽⁵⁰⁾، لكن موقفه من الحركة الدينية والإصلاحية لم يكن واضحًا. ومع ذلك، فإن انعدام أي خلاف محفوظ بين طاهر الثاني والإصلاحيين، قد يشير إلى أنه لم يكن مؤيدًا متزعمًا للتيار المحافظ. وتشير فرضية أخرى إلى أن مشاركة العديد من أقاربه في الإصلاح السياسي أثرت فيه، ليكون أقل صرامة في انتقاده الإصلاح السياسي.

44 المرجع نفسه، ص 119.

45 Pappé, p. 89.

46 المرجع نفسه، ص 117.

47 Pappé, p. 90.

48 Ibid.

49 Ibid., p. 88.

آخر شخصية حسينية رئيسة في هذا الجيل، كان سليم الحسيني، حفيد حسن، الذي شغل منصب رئيس بلدية القدس حتى عام 1897. وبسبب اضمحلال أهمية منصب نقيب الأشراف، اعتُبر سليم "رئيس المواطنين" ⁽⁵¹⁾، وهو لقب جديد حل محل لقب النقيب القديم. بقي سليم في هذا المنصب طوال 18 عامًا، عمل خلالها على تحسين البنية التحتية للقدس، وكان له الفضل في مشاريع متعددة، مثل زراعة الأشجار على طول طريق يافا، وتركيب أول مصابيح إنارة في الشوارع ⁽⁵²⁾.

وصلت عائلة الحسيني إلى أوج قوتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حينما كان سليم رئيسًا لبلدية القدس، ومصطفى، ومن ثم طاهر، مفتيين، ورباح نقيبًا للأشراف، وموسى رئيسًا للبلدية، ثم رئيسًا للغرفة التجارية.

أما بشأن عائلة الخالدي، فقد تنافس ياسين الخالدي (ت. 1901)، الأخ الأكبر ليوسف ضياء، مع سليم الحسيني على رئاسة بلدية القدس، وشغل المنصب في الفترة 1898-1901 (حتى وفاته). والمسألة المثيرة للاهتمام المتعلقة برحلة ياسين هي أنه يختلف عن شقيقه الأصغر ضياء، فقد بدأ قاضيًا قبل تعيينه رئيسًا للبلدية، بعد أن التحق بمدرسة تقليدية، ثم عمل في المحاكم الشرعية في القدس ونابلس وطرابلس. وعلى الرغم من خلفيته التقليدية، فإنه شارك في الحياة السياسية، وقد اختير لبعض المناصب السياسية في طرابلس، ثم إنه عاد إلى القدس، ليعمل قاضيًا مرة أخرى. كان ياسين إصلاحياً أيضًا، ودعم إحياء الدستور، مخالفًا رغبة السلطان عبد الحميد الثاني ⁽⁵³⁾. وأخيرًا، كما أشرنا إلى ذلك، تنافس في آخر أيامه، مع سليم الحسيني، وحظي بمنصب رئيس بلدية القدس ⁽⁵⁴⁾. لم يترك لنا ياسين كتبًا ولا مقالات مكتوبة، ومن ثم، فإننا لا نعرف آراءه المتعلقة بالإصلاح السياسي والديني. لكن مما نعرفه عنه أنه أيد حركة الإصلاح، على الرغم من كونه من خلفية تقليدية.

كان كامل الحسيني (ت. 1921) هو مفتي القدس الأخير في العهد العثماني، وقد اختير مفتيًا مباشرة بعد وفاة والده في عام 1908. نشأ في بيئة تقليدية، وواصل المسار الديني للفرع الطاهري، إلا أن التاريخ الفلسطيني، على عكس والده وشقيقه الأصغر أمين (المفتي التالي)، يذكره بصفته شخصًا سعى للتوافق مع الصهيونيين والسلطات البريطانية ⁽⁵⁵⁾، إذ حضر عدة اجتماعات تمهيدية وودّية مع الصهيونيين. وكانت له علاقة جيدة مع البريطانيين؛ ما دفعهم إلى تعيينه رئيسًا لمحكمة الاستئناف، في خرق لمبدأ فصل الإفتاء عن السلطة القضائية ⁽⁵⁶⁾.

ضم الجيل السياسي الأخير من الحسينيين في العهد العثماني ثلاث شخصيات رئيسة، هي: شكري، وإسماعيل، وسعيد. وقد تمّ تعيين الأخوين شكري (ت. 1916)، وإسماعيل (ت. 1945)، حفيدي طاهر الأول، وابني موسى الحسيني، في مناصب بيروقراطية متعددة، على الرغم من تعليمهما المغاير. وفي سن السابعة عشرة، تلقى شكري تعليمًا تقليديًا. إضافة إلى ذلك، التحق بالتعليم الفرنسي واكتسب كفاءة في اللغة الفرنسية، وعُيّن في مناصب بيروقراطية متعددة في كل من القدس وإسطنبول، بدءًا من مجلس التعليم في منطقة القدس إلى منصب رفيع في الخزانة العثمانية؛ هو كبير مديري الرواتب في وزارة التعليم في العاصمة ⁽⁵⁷⁾. وعلى الرغم من خلفيته التقليدية، فإنه كان مبدئيًا إلى نموذج مبكر من القومية، فكان أحد مؤسسي جمعية الإخاء العربي العثماني الداعية إلى تحسين وضع العرب ونشر التعليم العربي والحفاظ على الثقافة العربية ⁽⁵⁸⁾.

51 التعبير منقول من كتاب بابيه باللغة الإنكليزية *Head of the Citizenry*، ولم أعثر عليه باللغة العربية.

52 Pappé, p. 101.

53 مناع، ص 144.

54 الخالدي، المكتبة الخالدية، ص 19.

55 مناع، ص 131.

56 المرجع نفسه.

57 Pappé, p. 107.

58 مناع، ص 125.

أما إسماعيل، فنال من التعليم الغربي أكثر من أخيه شكري، لكن الأمر انتهى به إلى مسار مشابه لمسار أخيه؛ إذ بدأ العمل مع الدولة العثمانية جايًا للضرائب، نظرًا إلى علاقته الجيدة بالفلاحين الفلسطينيين، ثم عمل في الإدارة العثمانية التي أكسبته، في نهاية المطاف، منصب رئيس مجلس المعارف في أضنة، ثم في القدس⁽⁵⁹⁾. اهتم إسماعيل كثيرًا بتعليم الفتيات وساهم في تمكين تعليم المرأة في القدس. وقد كلفه أخوه شكري بتأسيس فرع جمعية الإخاء العربي العثماني في القدس، وعمل على إنجاز ذلك بدعم من وجهاء ومثقفين آخرين، من بينهم نخلة زريق وفيضي العلمي وخليل السكاكيني⁽⁶⁰⁾.

الشخصان الأخيران اللذان سأحدث عنهما هنا، هما سعيد الحسيني (ت. 1945) وروحي الخالدي (ت. 1913)، وهما اللذان جاء من عائلتين مقدسيتين قويتين، واللذان يمثل كل منهما المرحلة الأخيرة من تطور العائلتين خلال الحقبة العثمانية. فبعد إعادة العمل بالدستور في عام 1908، وبفضل دعوة شكري المقدسيين إلى التعاون في ظل نظام تركيا الفتاة الجديد، تم اختيار سعيد وروحي لتمثيل القدس في البرلمان⁽⁶¹⁾، وكان كلاهما متعلمًا تعليمًا جيدًا في المدارس الحديثة، ومتقنًا للغات مختلفة. وقد كان سعيد يجيد اللغة العبرية، لذلك، فإنه كان يعي الخطر الصهيوني على الفلسطينيين⁽⁶²⁾. وعندما اختير عضوًا في البرلمان، شدد على خطر الصهيونية، بهدف إقناع بقية الأعضاء به⁽⁶³⁾.

استثمر روجي الخالدي في تعليمه كثيرًا. فقد تلقى تعليمًا تقليديًا في صغره، ثم التحق بالمدارس المسيحية في بيروت، وتعلم الفرنسية، ثم واصل تعليمه في جامعة السوربون في باريس⁽⁶⁴⁾. وقد تنقل بين مدن مختلفة، وقضى بعض الوقت في إسطنبول، حيث كان كثيرًا ما يحضر جلسات جمال الدين الأفغاني. وتم تعيينه قنصلًا للدولة العثمانية في مدينة بورفو الفرنسية. وباعتباره إصلاحيًا، فقد انضم إلى حزب الاتحاد والترقي، ودعم الحركة الدستورية. وعلى غرار زميله سعيد الحسيني، أكد روجي خطورة الصهيونية في البرلمان، وفي مقابلاته مع الصحف⁽⁶⁵⁾. وإضافة إلى نشاطه السياسي، ألف روجي العديد من الكتب والمقالات التي تغطي موضوعات الدين واللغويات والتاريخ.

ثالثًا: خلاصة وتأمل

يُظهر التطور الاجتماعي والفكري للأعيان المقدسيين حالةً مختلفة عن التطور في المناطق التي تعرّضت للمركزية السياسية مبكرًا. فعلى سبيل المثال، تُظهر المقارنة بين التطور عند النخب المقدسيين والنخب الدمشقيين فرقًا بين تأثير التنظيمات العثمانية في منطقة مهملة تقليديًا، وأخرى كانت أكثر ارتباطًا بالمركز في إسطنبول. وفي سورية، كان التمييز بين السلطات الدينية والسياسية أوضح قبل التنظيمات. وفي دمشق، تولّت عائلة العظم السلطنة خلال القرن الثامن عشر، وعلى نحو أقل في القرن التاسع عشر. وتنتمي عائلة العظم، بحسب ليندا شاتكوسكي شيلشر، إلى ما تسميه الآغوات، وهم زعماء شبه عسكريين، أعادوا دمشق إلى موقع القوة والمركزية في المنطقة بأكملها⁽⁶⁶⁾. لم يكن الآغوات شريحة من طبقة العلماء أو الصوفيين، بل إنهم اكتسبوا قوتهم، أساسًا،

59 Pappé, p. 108.

60 متاع، ص 127-128.

61 Pappé, p. 136.

62 في البداية، كان سعيد واعيًا للخطر الصهيوني، ومن ثم كان لديه تصريح مبكر يشدد فيه من خطر الصهيونية.

63 متاع، ص 129.

64 الجعبة، ص 21.

65 المرجع نفسه، ص 152-154.

66 Linda Schatkowski Schilcher, *Families in Politics: Damascene Factions and Estates of the 18th and 19th Centuries*, Berliner Islamstudien, vol. 2 (Wiesbaden: F. Steiner, 1985), p. 32.

من خلال قوتهم العسكرية وارتباطهم بإسطنبول. وقد تميزت عائلات الأغوات من العائلات الدينية والعلمية في دمشق، أمثال عائلة البكري والمرادي. ومع ذلك، ومن أجل حفاظ عائلة العظم على سلطتها، أقامت علاقات مع عائلات العلماء في دمشق من خلال المصاهرة وتمويل المؤسسات الدينية، واستبعاد عائلات أخرى منافسة. وعلى سبيل المثال، أقدم إسماعيل باشا العظم، فور وصوله إلى السلطة في دمشق، على إقالة خليل البكري، في خطوة يُنظر إليها على أنها إقصاء لزعيم محتمل كان من الممكن أن يحشد الدمشقيين ويقودهم⁽⁶⁷⁾. أثرت عائلة العظم الشخصيات الدينية من عائلة المرادي؛ ما أدى إلى ارتقاء المراديين منذ ظهور عائلة العظم حتى أواخر القرن التاسع عشر. وهكذا رفضت عائلة العظم أي إمكانية لوجود قيادات محلية منافسة لها⁽⁶⁸⁾.

كان هذا التمييز في دمشق شبه غائب في القدس التي اجتمعت فيها السلطات السياسية والدينية لدى العائلات والشخصيات نفسها. فأولئك الذين تمتعوا بسلطات دينية، كانوا قد اكتسبوا سلطات سياسية أيضًا، وكان اكتساب السلطات السياسية المحلية يتطلب خلفيات دينية وعلمية. وكانت قوة النخب المحلية في المجتمع المقدسي ممكنة بسبب إهمال المنطقة، وهذا على عكس ما كانت عليه الحال في دمشق. لكن ما إن قوى العثمانيون مركزية الدولة، ووصلت هذه المركزية إلى فلسطين، حتى بدأ هذا التمييز في الظهور. ومع ذلك، وحيث إن هذا العائلات تتمتع بجذورها القوية في القدس، فإنها استطاعت الحفاظ على قوتها وتشكيلها في قوالب أكثر سياسية.

يكشف ظهور الإصلاح في القدس سياقًا مختلفًا عن السياق الذي حدث في دمشق. ويروي ديفيد دين كومينز في كتابه الشامل، **الإصلاح الإسلامي**، قصة تطور الإصلاح الإسلامي في دمشق، ويوضح انفصال بعض العلماء عن المسار التقليدي وتأسيس حركة إصلاحية جديدة. وتستند روايته إلى التمييز الذي قام به بين العلماء من ذوي المكانة العالية؛ الذين شغلوا مناصب عليا مرتبطة بالدولة العثمانية من جهة، والعلماء من ذوي المكانة المتوسطة الذين كانوا أقل ثراءً من العلماء الأوائل وشغلوا مناصب أدنى من جهة أخرى. ويرى أن اتساع الفجوة بين هاتين المجموعتين خلال حقبة التنظيمات قد جعل علماء المكانة المتوسطة، الذين كانت مكاتبتهم تتراجع، يوقفون "تراجع مجموعتهم من خلال إعادة تعريف دور العلماء، وإعادة تفسير الإسلام"⁽⁶⁹⁾.

إن التجربة الفلسطينية في عهد التنظيمات، كما تتجلى في تاريخ عائلتي الخالدي والحسيني، تقدّم رواية مختلفة عن الرواية التي وصفها كومينز فيما يتعلق بسورية. فالحالة في دمشق تُظهر أن العلماء من ذوي المكانة العالية كانوا صارمين في توجهاتهم المحافظة التي أصبحت هدفًا لانتقادات العلماء من ذوي المكانة الوسطى. إلا أن "قصة" الحسينيين والخالديين، الذين يُمثلون عائلات العلماء من ذوي المكانة العالية، لا تُظهر أي نزعة محافظة صارمة. وفي الواقع، كان بعض الحسينيين والخالديين، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، هم الذين حفّزوا خلفاءهم على الالتحاق بالمدارس الأجنبية، والانخراط في النظام السياسي الجديد. وهذا يعني أن العلماء المقدسيين التقليديين لم يكونوا أسيري النموذج التقليدي، بل حاولوا مواكبة التغييرات الجديدة حفاظًا على سلطتهم. هذه البراغمية لدى الحسينيين والخالديين في التعامل مع التغييرات الجديدة، مكّنتهم من إقامة علاقات مع العلماء المحافظين في المناطق الأخرى، ومع الإصلاحيين أيضًا. وفي الإمكان ملاحظة هذا النهج العملي عبر الأجيال المختلفة داخل كل أسرة، وداخل الجيل الواحد أيضًا. ومن اللافت للانتباه أن كبار السن من كلتا العائلتين، لم يعارضوا هذا التوجه الجديد الذي اتّخذه خلفاؤهم. وخفف هذا التعاون بين الإصلاحيين والعلماء التقليديين داخل الأسرة الواحدة من احتمال حدوث صدام حاد بين هذين التيارين، كما حدث في سورية.

67 Abdul-Karim Rafeq, *The Province of Damascus, 1723-1783* (Beirut: Khayats, 1966), p. 97.

68 Schilcher, p. 163.

69 Commings, p. 48.

ثم إن هناك اختلافاً مهماً آخر مفاده أن الأجندة الإصلاحية في السياق الفلسطيني كانت تتعلق، في أغلب الأحيان، بالسياسة. كان الإصلاحيون في القدس، بدءاً بيوسف ضياء، مهتمين أساساً بقضايا الدستور والديمقراطية، وبالنضال ضد الصهيونية. ولم تعثر المصادر المستخدمة في هذه الدراسة، بطريقة جليّة، على القضايا العقائدية مثل الاجتهاد/ التقليد و"الإسلام والتقدم". وأزعم أن الدعم والتشجيع اللذين قدّمتهما الشخصيات التقليدية لكل من عائلتي الخالدي والحسيني بغية الانتقال نحو التعليم الحديث ومؤسسات التنظيمات، قد أدّى دوراً حاسماً في التخفيف من حدة النقاشات والصراعات اللاهوتية.

تلقت هذه الدراسة الانتباه إلى التاريخ الفكري لفلسطين، الذي غالباً ما جرى تجاهله في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وتنشئ روابط بين التطورات التاريخية التي شهدتها فلسطين خلال الحقبة التحويلية للإصلاح الإسلامي في القرن التاسع عشر والفكر العربي/ الإسلامي الحديث. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن ظهور فئات جديدة مثل "المثقفين" و"السياسيين" جاء على حساب أدوار القاضي والفقيه التقليدية. ومع ذلك، لم يتميز هذا الانتقال بالصراع، بل حدث بسلاسة؛ ذلك أنّ الشخصيات التقليدية أدّت دوراً مهماً في هذا الشأن.



المراجع

العربية

- الجعبة، نظمي. *فهرس مخطوطات المكتبة الخالدية القدس*. تقديم وليد الخالدي. خضر إبراهيم سلامة (محرر). لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 2006.
- الخالدي، وليد. *المكتبة الخالدية في القدس 1720م-2001م*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021.
- العودات، يعقوب. *من أعلام الفكر والأدب في فلسطين*. عمان: وكالة التوزيع الأردنية، 1987.
- منّاع، عادل. *أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (1800-1918)*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2008.

الأجنبية

- Abū Mannah, Butrus. "Jerusalem in the Tanzimat Period: The New Ottoman Administration and the Notables." *Die Welt Des Islams*. vol. 30, no. 1-4 (1990).
- Adams, Charles C. *Islam and Modernism in Egypt: A Study of Modern Reform Movement Inaugurated by Muhammad 'Abduh*. Oxford: Oxford University Press, 1933.
- Ateş, Sabri. *The Ottoman-Iranian Borderlands: Making a Boundary 1843-1914*. New York: Cambridge University Press, 2014.
- Commings, David. *Islamic Reform: Politics and Social Change in Late Ottoman Syria*. New York: Oxford University Press, 1990.
- Emon, Anver M. & Rume Ahmed (eds.). *The Oxford Handbook of Islamic Law*. Oxford, UK: Oxford University Press, 2019.
- Hallaq, Wael B. *Sharī'a: Theory, Practice, Transformations*. West Nyack, NY: Cambridge University Press, 2009.
- Khalidi, Rashid. *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness*. New York: Columbia University Press, 1997.
- Lapidus, Ira M. *A History of Islamic Societies*. New York: Cambridge University Press, 2014.
- Pappé, Ilan (ed.). *The Israel/ Palestine Question*. London/ New York: Routledge, 1999.
- _____. *The Rise and Fall of a Palestinian Dynasty: The Husaynis, 1700-1948*. Berkeley, CA: University of California Press, 2010.
- Polk, W. R. & R. L. Chambers (eds.). *Beginning of Modernization in the Middle East*. Chicago/ London: The University of Chicago Press, 1968.
- Quadri, Junaid. *Transformations of Tradition: Islamic Law in Colonial Modernity*. Oxford: Oxford University Press, 2021.
- Rafeq, Abdul-Karim. *The Province of Damascus, 1723-1783*. Beirut: Khayats, 1966.
- Reilly, James A. *Fragile Nation, Shattered Land: The Modern History of Syria*. London: I.B. Tauris, 2019.
- Schilcher, Linda Schatkowski. *Families in Politics: Damascene Factions and Estates of the 18th and 19th Centuries*. Berliner Islamstudien. vol. 2. Wiesbaden: F. Steiner, 1985.
- Weismann, Itzhak. *Abd Al-Rahman Al-Kawakibi: Islamic Reform and Arab Revival*. London: Oneworld Academic, 2015.

حرب البرقيات: ثورة تركيا الفتاة والحركة المضادة للأعيان في حلب 1908-1913

A War of Telegrams: The Young Turk Revolution and the Anti-Notables Movement in Aleppo 1908-1913

شهدت حلب في أعقاب شتاء عام 1911 اندلاع مواجهة اتخذت شكل "حرب برقيات" بين والي حسيّن كاظم بك ومؤيديه، وعدد من الأعيان المعارضين لسياساته، بعد اتهامه من سقّاهم "الأشراف المتغلبين" باضطهاد شرائح المجتمع المعوزة، والتهرب من دفع ضريبة الأعشار (الإنتاج الزراعي). تجادل هذه الدراسة بأن محاولة والي تحطيم سلطة الأعيان تندرج ضمن إطار "الحركة المضادة للأعيان"، التي أطلقت إبان الحقبة الدستورية، واستهدفت أعيان النظام القديم، وخاصة المنضويين تحت التنظيمات الحزبية المعارضة، الذين ثبت أن نفوذهم يمثل عقبة تحول دون إعادة الاتحاديين تشكيل الحكومة المحلية. وترى الدراسة أن هذه الحركة لم تنته باستدعاء والي، بل تواصلت بالتزامن مع استكمال الاتحاديين سيطرتهم على الدولة.

كلمات مفتاحية: حلب، جمعية الاتحاد والترقي، ثورة تركيا الفتاة، المشروطية، سياسة الأعيان.

In the aftermath of the harsh winter of 1911, Aleppo witnessed an acrimonious confrontation in the form of a "war of telegrams" between Ottoman Vali Hüseyin Kâzım Bey and his supporters on one side, and a group of influential notables opposed to his policies on the other. The conflict arose after the Vali accused the "oppressive notables" (mütegalibe eşraf) of persecuting the poor, evading agricultural taxes (‘aşâr), and obstructing tax collection efforts. This paper argues that the Vali's actions were part of a broader "anti-notables movement" spearheaded by the Committee of Union and Progress (CUP) during the Second Constitutional Era, aiming to curb the influence of the ancien régime's elites. Their resistance hindered the CUP's restructuring of local governance. The movement did not end with the Vali's recall but intensified as the CUP solidified control over the state.

Keywords: Aleppo, Committee of Union and Progress (CUP), Young Turk Revolution, *Meşrutiyet*, Politics of Notables.

* كاتب وباحث ومترجم سوري، حاصل على الإجازة في اللغة الإنكليزية وآدابها. يعمل مترجماً منذ عام 1994.

Syrian Author, Scholar, and Translator who has won Awards in English Language and Literature. He has Worked as a Translator since 1994

amr.mellahzade@gmail.com

مقدمة

انتهجت جمعية الاتحاد والترقي، بعد وصولها إلى سدة الحكم في تموز/ يوليو 1908، وإرغامها السلطان عبد الحميد الثاني (1842-1918، حكم في الفترة 1876-1909) على إعادة العمل بالدستور، سياسةً تقوم على إضعاف قوة الأعيان، ولا سيما من يجمعون بين صفتي البيروقراطيين وكبار ملاك الأراضي الغائبين؛ وذلك على النقيض من السياسة التي اتبعها السلطان عبد الحميد وأفضت إلى تعزيزها. وتحت تأثير شعار "الحرية، والعدالة، والمساواة" الذي نادى به الاتحاديون، وجّلهم أساسًا من الضباط والموظفين الشبان الأتراك المنتمين إلى الطبقة الوسطى البازغة، كانت أولى القرارات التي صدرت في الحقبة الدستورية الثانية إلغاء نظام الرتب المدنية التشريعية وما يتعلّق بها من ألقاب النبالة بالمفهوم التاريخي والاجتماعي، وخاصة لقب "باشا"، ذا الأهمية الخاصة من المنظور العثماني لمكانة الأعيان ونفوذهم وراثتهم⁽¹⁾؛ ومن ثمّ، تشكّل أحد الإرهاصات المبكرة لـ "الحركة المضادة للأعيان" التي نفذها الاتحاديون، وذلك بالتوازي مع عملهم على رعاية تكوين طبقة برجوازية وتمكينها.

وسرعان ما احتدم الصراع على السلطة بين النظام القديم المتمثل في الأعيان المحليين المتنفذين الذين كانوا لا يزالون يدينون بالولاء للسلطان عبد الحميد، والنظام الجديد المتمثل في جمعية الاتحاد والترقي التي انتشرت فروعها في كل الولايات؛ إذ شرعت في إقالة المسؤولين المحليين الذين ينتمون إلى الحرس القديم وإحلال محلّهم مسؤولين من منتسبي الجمعية أو مواليها. والواقع أن هذا الصراع لم يكن قد اتخذ بعد طابعًا قوميًا في المرحلة المبكرة من وصول الاتحاديين إلى السلطة؛ فهو لم يقتصر على الولايات العربية، ومن بينها حلب، فحسب، بل اتسع نطاقه أيضًا ليشمل الولايات الأناضولية مثل أضنة، حيث كان الاتحاديون ضعفاء من الناحية التنظيمية في مرحلة ما قبل عام 1908، وذلك على النقيض من ولايات الروملي الأوروبية التي شكّلت معقلًا لهم⁽²⁾.

أولاً: ثورة تركيا الفتاة الدستورية وانبثاق الحركة المضادة للأعيان في حلب

تباينت مواقف النخبة الحلبية إزاء التغييرات التي حملتها الحركة الانقلابية التي قادها في تموز/ يوليو 1908 الضباط المنتسبون إلى جمعية "الاتحاد والترقي" المحظورة (تركيا الفتاة بالأمس) بين الليبراليين مرجحين ومحافظين رافضين أو متحفّظين⁽³⁾. ونجح الانقلابيون في إرغام السلطان عبد الحميد الثاني على إعلان المشروطة الثانية وإعادة العمل بالدستور⁽⁴⁾، الذي مضى ثلاثون عامًا

1 ألقى الاتحاديون مراتب الباشوية "المدنية"، التي توقفت عند حد من حازوها قبل إعادة العمل بالدستور في عام 1908، ولكنهم استثنوا من ذلك الشخصيات التي ستبوء منصب "الصدر الأعظم" المقترن برتبة "وزير" والملقب بـ "الباشا" دومًا، بينما تواصل منح الرتب العسكرية وفي عداها تلك المقترنة بلقب "باشا" بحكم الضرورة. ينظر: Abdülkadir Özcan, "Pasa," in: *Islam Ansiklopedisi*, vol. 34 (Ankara: Türkiye Diyanet Vakfı, 2007), p. 183.

يتوجه الباحث بالشكر إلى المؤرخ محمد جمال باروت على الإشارة إلى أهمية لقب "باشا" في منظومة السلطة والتأثير الاجتماعي والسياسي والإداري من المنظور العثماني.

2 للاطلاع على صراع الاتحاديين مع أعيان النظام القديم في ولاية أضنة الأناضولية في أعقاب ثورة تركيا الفتاة (1908)، ينظر: Bedross Der Matossian, *The Horrors of Adana: Revolution and Violence in the Early Twentieth Century* (Stanford: Stanford University Press, 2022), pp. 67-75.

3 أرشيف وزارة الخارجية البريطانية، لندن، تصنيف، في: Foreign Office, FO 195/2272 Longworth (Aleppo) to Lowther (Constantinople), 10 August 1908, pp. 260-265.

4 سمى الأتراك العثمانيون الدستور "القانون الأساسي"، واصطلحوا على تسمية الحقبة الدستورية "دور المشروطة". وتعني كلمة "المشروطة" أن سلطة السلطان ليست "مطلقة"، وإنما "مشروطة" بقيود وحدود يقرّها الدستور وبعينها. ينظر: ساطع الحصري، *البلاد العربية والدولة العثمانية: طبعة موسعة تتضمن الاتفاقيات السرية التي كانت عقدها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية الكبرى قبيل الحرب العالمية الأولى*، ط 2 (بيروت: دار العلم للملايين، 1960)، ص 97.

على تعطيله. وخشي عدد كبير من "أعيان" (5) المدينة أن تعود استمراريتهم السياسية طوال ثلاثة عقود من الزمن إلى الاهتزاز من جديد تحت وطأة التحولات السياسية والاجتماعية التي بدأت بواردها تلوح في الأفق (6)، لا سيما بعدما شرع الاتحاديون في تنفيذ حملة تطهير واسعة النطاق في إسطنبول للتخلص من رموز النظام الحميدي في المركز، ومن أبرزهم الحليان السيد أبو الهدى أفندي الصيادي (1849-1909) شيخ مشايخ السلطان، القائم أيضًا بمنصب نقيب أشرف ولاية حلب على الرغم من إقامته في العاصمة، وأحمد شفيق باشا الكوراني (1842-1909) وزير الأمن العام (ناظر الضابطية) (7).

بيد أن مصدر القلق الأكبر لدى أعيان النظام القديم المحليين الذين لم يرحبوا بهذه التطورات، كما برهنت الأحداث فيما بعد، كان يتمثل في أن يؤدي تطبيق المادة (20) من دستور عام 1876 الذي أعيد العمل به عام 1908، ومفادها أن تُفرض الضريبة بما يتناسب مع موارد كل فرد (8)، إلى تجريدهم مما يمكن تسميته، من منظور نسبي، "الحصانة الضريبية" التي كانوا يتمتعون بها في ظل النظام الحميدي (9)، وخاصة التزام جباية الأعشار من القرى والمزارع والأراضي في الولاية، الذي كان يشكل أحد أهم مصادر الدخل لديهم (10). وما إن بدأت علامات الضعف تظهر على هيبة الحكومة المحلية وسلطتها المكونة في غالبيتها من موظفين سوريين مرتبطين بعلاقة "زبائنية" بكل من الصيادي وأحمد عزت باشا العابد (1855-1924) المقرئين من السلطان والمتنافسين على الفوز بحظوته (11)، حتى شرعت

5 اعتمد الباحث مفهوم "الأعيان" بالمعنى الذي استخدمه ألبرت حوراني، فهو "مفهوم سياسي، وليس سوسولوجيًا"، ويُقصد به أولئك الذين يستطيعون أن يضطلعوا بدور سياسي ما بوصفهم وسطاء بين الحكومة والشعب، وقادة أو زعماء، إلى حد ما، لسكان مدينتين. ينظر: ألبرت حوراني، "الإصلاح العثماني وسياسات الوجهاء"، في: الشرق الأوسط الحديث، الجزء الأول: طلائع الإصلاح وتبدل العلاقات مع أوروبا 1789-1918، إشراف ألبرت حوراني وفيليب خوري وماري كويلسون، ترجمة أسعد صقر (دمشق: دار طلاس، 1996)، ص 118.

6 Nicolas Jodoin, "Les intérêts belges dans la province de l'Alep à la fin du XIXe et au début du XXe siècle selon la correspondance de la famille levantine Poche," Maîtrise en histoire, Université du Québec à Montréal, 2014, p. 313.

7 يوسف الحكيم، سورية والعهد العثماني (بيروت: دار النهار، 1991)، ص 171.

8 نصت المادة (20) على أن "تكاليف الدولة تطرح وتوزع بين جميع التبعة بحسب اقتدار كل منها وفقاً لنظاماتها المخصصة"؛ وقارن بنص القانون الأساسي العثماني (الدستور) لعام 1876 في: توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، 1908-1914، رسائل وبحوث (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، 1960)، ص 621-640.

9 أشار علي كمال بك (1867-1922)، الكاتب والسياسي والصحافي العثماني المشهور الذي عاش في حلب، بين عامي 1889 و1895، بحكم عمله الوظيفي مفتشاً وجانيًا للضرائب، في مذكراته الموسومة بـ عمري Ömrüm إلى استشراء التهرب من دفع الضرائب في ولاية حلب، وغياب تطبيق القانون على من وصفهم بـ "المتنفذين"، وتسلطهم على البسطاء. ينظر: عبد الستار الحاج حامد، "حلب في الأدب التركي الحديث: مؤلفات علي كمال نموذجًا"، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، مج 2، العدد 8 (حزيران/ يونيو 2015)، ص 152-153.

10 تُعدّ "الأعشار" من التكاليف الشرعية القديمة، وكانت تعني في الحقبة العثمانية المتأخرة أن يدفع الفلاح 10 في المئة من محصوله لـ "الملتمز" عيّنًا أو نقدًا، لكن نسبتها زيدت بالتدريج إبان الحقبة الحميدية حتى بلغت 12 في المئة، نظرًا إلى المساهمة في تمويل المشروعات الإصلاحية، وتسديد الغرامة إلى روسيا (1878)، وتأسيس المصرف الزراعي والتوسع في قطاع التعليم (1885)، والتجهيزات العسكرية (1897). وكان "الملتمزون"، الذين أصبحوا يشكلون طبقة تتمتع بالامتيازات، يحصلون إضافة إلى التزامهم بجباية الأعشار على ما يراوح بين 40 و50 في المئة من المحاصيل الزراعية من الفلاحين مستأجري أراضيهم، وإذا ما قدموا البذار للفلاح ارتفع دخلهم إلى 80 في المئة من المحصول. للاستزادة بشأن "الأعشار" ينظر: عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، 1864-1914 (القاهرة: دار المعارف، 1969)، ص 166-168؛ وحول الامتيازات التي كان يتمتع بها "الملتمزون"، ينظر: رامي طعمة، ملكية الأرض والسلطة السياسية في دمشق (1858-1958)، مجلة دراسات تاريخية، العددان 43-44 (أيلول/ سبتمبر- كانون الأول/ ديسمبر 1992)، ص 264.

11 يشير فريدريك بوخه Frédéric Poche (1836-1912)، قنصل بلجيكا في حلب، في تقرير وجهه في صيف عام 1907 إلى الكونت إريمبول دي دودزيل Errembault de Dudzele (1847-1929)، الوزير المفوض لمملكة بلجيكا في القسطنطينية، إلى أن كبار الموظفين في الجهاز البيروقراطي المحلي كانوا في غالبيتهم من الشخصيات "السورية" التي تستمد نفوذها إما من صلتها الوثيقة بالسيد أبي الهدى أفندي الصيادي، وإما من منافسه أحمد عزت باشا العابد، الذين كانا واسعَي النفوذ في البلاط الحميدي، وفي عدادهم آلاي بك الجندرمة - الدرك (يحيى بك الشعمة، دمشق)، والقاضي الشرعي - نائب أفندي القائم برئاسة محكمة الاستئناف وعضو مجلس إدارة الولاية معًا بحكم المنصب (الشيخ عبد الحميد أفندي الرفاعي، طرابلس الشام)، والمفتي وعضو مجلس إدارة الولاية بحكم المنصب (الشيخ محمد أفندي العيسوي، حماة)، ورئيس محكمة البداية (مصباح أفندي محرم، بيروت)، والقضاة المتدربون - الملازمون، والمستشارون في مختلف المحاكم النظامية، ومدير المالية - الدفتردار (أحمد أفندي الباور، بغداد)، وأمين الصندوق (حسن أفندي السباعي، حلب)، وباشكاتب - أمين عام مجلس إدارة الولاية (سامي باشا المدرس، حلب). وقد خلص إلى نتيجة مفادها "باختصار، إلى أن العنصر العربي هو المهيمن على الأوساط الحكومية كلها. وبشكل هذا التحول، مع استبعاد كل الاعتبارات السياسية، كتلة مهيمنة تدعمها الشخصيتان المذكورتان أعلاه اللتان تمتلكان نفوذًا كبيرًا لدى السلطان". ينظر: Jodoin, pp. 249-250؛ نقلًا عن تقرير القنصل البلجيكي، ينظر: الأرشيف الخاص بعائلتي بوخه وأنطاكي في حلب، قنصلية بلجيكا في حلب، تصنيف، في:

Fonds Poche, FP 2007, N° 56/2 B86, 23 Août 1907, pp. 97-98.

اللجنة الفرعية لجمعية الاتحاد والترقي بحلب، التي كانت تنظيمًا سرّيًا حتى ذلك الحين، في وقت مبكر من آب/ أغسطس 1908، في تنفيذ ما أطلق عليه المؤرخ السوري محمد جمال باروت "الحركة المضادة للأعيان"⁽¹²⁾، والتي استهدفت خاصة تلك الفئة من الأعيان التي تجمع بين صفّي البيروقراطيين وكبار الملاك؛ وذلك اتساقًا مع النهج السياسي للنظام الجديد الذي كان موجّهًا إلى تحطيم سلطة الأعيان المحليين الذين يدينون بالولاء للسلطان عبد الحميد والحد من امتيازاتهم⁽¹³⁾.

والواقع أن هذه الحملة المضادة لأعيان النظام القديم شملت العديد من وجوه النخبة المحلية، وخاصة الثالوث المتغلغل، على نحو أو آخر، في الجهاز البيروقراطي المحلي آنذاك والمكون من عائلات الصيادي⁽¹⁴⁾، والجابري⁽¹⁵⁾، والمدرس⁽¹⁶⁾ الذين حل مكانهم في المناصب التي أقيّلوا منها أعيان من منتسبي الجمعية أو المواليين لها. فاعتُقل في 8 آب/ أغسطس السيد عبد الرزاق أفندي الصيادي، شقيق أبي الهدى، الذي كان يقيم في حلب ويمارس فيها قدرًا كبيرًا من النفوذ على الرغم من إشغاله منصب عضو مجلس المالية في العاصمة⁽¹⁷⁾، وأبعد في اليوم ذاته عن المدينة الميرالاي يحيى بك الشمعة (1860-1921) قائد الدرك الذي كان يستمد نفوذه من صلته

12 قارن بـ: محمد جمال باروت، "تقديم في دراسات الحكومة العربية المنجزة والحاجة إلى مزيد من الدراسة"، في: **الحكومة العربية في دمشق: التجربة المبكرة للدولة العربية الحديثة (1918-1920)**، محمد جمال باروت (محرر) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 42.

13 Jodoin, p. 313;

نقلًا عن تقرير القنصل البلجيكي، ينظر: الأرشيف الخاص لعائلي بوخه وأنطاكي في حلب، قنصلية بلجيكا في حلب، تصنيف، في:

Fonds Poche, FP 2008, N°. 47/4, 20 Août 1908, p. 73.

14 يقلل الباحث الألماني توماس آيش من أهمية النفوذ والتأثير اللذين مارسهما أبو الهدى أفندي الصيادي في مدينة حلب، وهو رأي في حاجة إلى المراجعة في ضوء تقارير بوخه قنصل بلجيكا في حلب، التي تعرض لجوانب من الدور المهيمن الذي اضطلع به الصيادي في السياسة المحلية في الحقبة الحميدية المتأخرة. كذلك الأمر بالنسبة إلى ما ذهب إليه آيش بشأن وجود عداوة مستحكمة بين عائلة الجابري والصيادي، مغفلاً المساعي التي بذلتها الجوابرة للتقرب منه منذ تسعينيات القرن التاسع عشر على الأقل بالتزامن مع تعاظم نفوذها محليًا، والتي اشتملت على تأليف أحد أعيانها، محمد جميل أفندي الجابري، كتابه الموسوم بـ **منحة الهادي في ترجمة الغوث السيد محمد أبي الهدى أفندي الرفاعي الصيادي** في عام 1316هـ/ 1898-1899م، الذي أهدى نسخة مخطوطة منه إلى الصيادي، وقارب فيه سيرة حياته "هاجيوغرافيًا"، مبرزًا مناقبه وكراماته بوصفه أحد الأولياء الصالحين، ويتضمن الكتاب أشعارًا نظمها بعض أعيان هذه العائلة في مديحه ووالده. قارن بـ:

Thomas Eich, *Abu L-Huda as-Sayyadi: Eine Studie zur Instrumentalisierung sufischer Netzwerke und genealogischer Kontroversen im spätoomanischen Reich* (Berlin: Klaus Schwarz Verlag, 2003), pp.196-198; Jodoin, pp. 249-251, 283, 287, 291-292, 315, 318, 518, 535.

بشأن تصدر عائلي المدرس والجابري الشبكة الداعمة سياسيًا واجتماعيًا لأبي الهدى أفندي الصيادي في مدينة حلب، ينظر: حسن حسني باشا الطويراني، **القول الفصل** (مصر: المطبعة العمومية، 1313 هـ [1895-1896 م])، ص 26. يعرب الباحث عن شكره للأستاذ محمد زكريا عزيزة الذي زوّده بنسخة رقمية من مخطوطة كتاب **منحة الهادي** المحفوظ في مكتبة عائلة الصيادي الخاصة في القاهرة.

15 يشير تقريران قنصليان متزامنان ومتطابقان إلى حد بعيد - أحدهما بريطاني وضع مطلع عام 1908، أي قبل ثورة تركيا الفتاة بعدة أشهر، والآخر بلجيكي أعد في أعقاب الثورة تلك - إلى أن أفراد عائلة الجابري بقيادة كبيرهم نافع باشا كادوا يغزون كل الإدارات المدنية في الولاية. فقد بلغ عددهم، وفقًا لتقديرات القنصل البريطاني، الذي يصفهم بـ "قبيلة الجابري" وهو الوصف الذي يستخدمه قنصل بلجيكا بوخه أيضًا، 16 شخصًا يعملون جميعًا في الحكومة؛ فكان أربعة من أبناء نافع باشا يعملون في قلم المراسلات، وابن آخر في قلم الترجمة، ولم يقتصر عمل شقيقه الحاج مراد أفندي على عضوية محكمة الاستئناف، بل تولى أيضًا رئاسة الهيئة الاتهامية. وأما الآخرون فهم من أبناء عمومته المباشرين الذين يعملون ككتبة، بينما تولى أكبرهم سنا، بهاء أفندي، رئاسة قلم هيئة الادعاء العام. قارن بأرشيف وزارة الخارجية البريطانية، لندن، تصنيف، في:

Foreign Office, FO 195/2272 Longworth (Aleppo) to O'Connor (Constantinople), 17 January 1908, pp. 9-10; Jodoin, pp. 249, 315, 535;

نقلًا عن تقرير القنصل البلجيكي، ينظر: الأرشيف الخاص لعائلي بوخه وأنطاكي في حلب، قنصلية بلجيكا في حلب، تصنيف، في:

Fonds Poche, FP 2008, W. 47/4, 20 Août 1908, pp. 72-73.

16 بشأن نفوذ عائلة المدرس، التي كان لها حضور قوي في مجلس إدارة الولاية إبان الحقبة الحميدية المتأخرة عبر العضو المنتخب عبد الرحمن زكي باشا، وابن عمه سامي باشا الذي تولى رئاسة ديوان المجلس، ينظر: Jodoin, p. 313.

17 اعتبر القنصل البريطاني في تقرير أعده مطلع عام 1908 أن عبد الرزاق أفندي الصيادي كان إحدى شخصيتين محليتين تمارسان "قدرًا كبيرًا من النفوذ، وإنما ليس في الاتجاه الصحيح دومًا"، وأما الشخصية الأخرى فهي نافع باشا الجابري، قارن بـ: أرشيف وزارة الخارجية البريطانية، لندن، تصنيف، في:

Foreign Office, FO 195/2272 Longworth (Aleppo) to O'Connor (Constantinople), 17 January 1908, pp. 9-10;

ووفقًا لتقرير أعده القنصل البلجيكي بوخه، أُلقي القبض على الصيادي على ما يبدو بأمر من اللجنة المركزية لجمعية الاتحاد والترقي في سالونيك بتهمة اغتيال شاب يوناني عمل في خدمته، وهو اتهام كانت قد أوقفت مفاعيله في ظل "النظام القديم". ينظر: Jodoin, pp. 291-292؛ نقلًا عن تقرير القنصل البلجيكي، الأرشيف الخاص لعائلي بوخه وأنطاكي في حلب، قنصلية بلجيكا في حلب، تصنيف، في:

Fonds Poche, FP 2008, N°. 66/9, 20 Octobre 1908, p. 122.

الوثيقة بأحمد عزت باشا العابد⁽¹⁸⁾، وأُقيل في 18 آب/ أغسطس عبد الرحمن زكي باشا (1849-1909) كبير عائلة المدرس من عضوية مجلس إدارة الولاية، ليحل مكانه فيها مرعي باشا الملاح (1853-1930)، الوجه الحلي الذي كان يحظى برعاية الصدر الأعظم آنذاك كامل باشا القبرصي، والذي أصبح أول رئيس للجنة المحلية لجمعية الاتحاد والترقي⁽¹⁹⁾، وتلا ذلك إقالة صالح آغا الكيخيا (1852-1916) من رئاسة البلدية وغرفة التجارة والزراعة والصناعة في 20 آب/ أغسطس، ليحل مكانه في رئاسة البلدية الملاح أيضًا، الذي بات يجمع الآن بين عضوية مجلس الإدارة ورئاسة البلدية معًا. وبحلول 22 آب/ أغسطس، كانت الإقالات قد شملت سامي باشا المدرس من رئاسة ديوان (باشكاتب) مجلس إدارة الولاية ليحل مكانه فيها الاتحادي مصطفى نوري أفندي الشيخ العنتلي⁽²⁰⁾، إضافة إلى إقالة الحاج مراد أفندي الجابري من رئاسة الهيئة الاتهامية (قاضي الإحالة) الذي حل مكانه فيها عبد القادر أفندي جلي، وبهاء الدين أفندي الجابري من رئاسة قلم هيئة الادعاء⁽²¹⁾.

وفي غضون ذلك، جرى تأليب الفلاحين ضد نافع باشا (1854-1917) كبير عائلة الجابري على الرغم من أنه لم يكن يشغل أي منصب رسمي آنذاك⁽²²⁾، إضافة إلى الصعوبة البالغة التي سببها لاحقًا في إعادة انتخابه نائبًا في مجلس المبعوثان⁽²³⁾؛ وذلك على وقع تنظيم مظاهرات حاشدة تهاجم "الوالي (ناظم باشا)، وقييلة الجابري التي تعاضمت قوتها إلى حد بعيد في السنوات الأخيرة" من الحقبة الحميدية، في إثر اجتماع عقدته اللجنة المحلية لجمعية الاتحاد والترقي في مقرها الكائن في المكتب الإحصائي الملكي (السلطاني لاحقًا) بحي الجميلية⁽²⁴⁾.

18 Jodoin, p. 315, 535.

نقلًا عن تقرير القنصل البلجيكي، الأرشيف الخاص بعائلتي بوخه وأنطاكي في حلب، قنصلية بلجيكا في حلب، تصنيف:

Fonds Poche, FP 2008, N° 47/4, 20 Août 1908, p. 78.

19 مراسل لسان الحال، "حلب لوكيلنا الفاضل"، لسان الحال (بيروت)، السنة 31، العدد 5797، 24/8/1908، ص 4؛ مراسل البشير، "حلب"، البشير (بيروت)، السنة 39، العدد 1873، 31/8/1908، ص 3؛ مراسل الهدى، "أخبار لبنان وسوريا"، الهدى (نيويورك)، السنة 11، العدد 175، 17/9/1908، ص 6؛ وبشأن رئاسة الملاح فرع جمعية الاتحاد والترقي في حلب، ينظر: البشير، ص 3؛ وبشأن رعاية القبرصي له، ينظر: أرشيف وزارة الخارجية البريطانية، لندن، تصنيف: Foreign Office, FO 371/10164 Aleppo Consul to FO, 26 January 1924;

ورد في:

Jane Priestland (ed.), *Records of Syria, 1918-1973*, vol. 3 (Cambridge: Archive Editions, 2005), pp. 303-305.

20 لسان الحال، ص 4؛ البشير، ص 3؛ الهدى، ص 6.

21 Jodoin, pp. 315-316, 535;

نقلًا عن تقرير القنصل البلجيكي، الأرشيف الخاص بعائلتي بوخه وأنطاكي في حلب، قنصلية بلجيكا في حلب، تصنيف:

Fonds Poche, FP 2008, N° 48/11, 21 Août 1908, pp. 84-85;

ينظر أيضًا: مراسل الإقبال، "حلب لمكاتبا الأديب"، الإقبال (بيروت)، السنة 7، الملحق الثاني، العدد 262-30، 5/9/1908، ص 3.

22 البشير، ص 3.

23 لم يحرز نافع باشا الجابري، وهو النائب الحلي الوحيد من مجلس المبعوثان الأول (1877) الذي عاد ليحتل مقعدًا في الثاني (1908)، سوى 8 أصوات في الانتخابات التي جرت في مركز الولاية (سنجق حلب)، فكان ترتيبه الثامن بين النواب المنتخبين على مستوى المدينة، وكان الأمر اللافت للانتباه، في هذا السياق، دعوة صحيفة العمران القاهرية الوجه العجوز أحمد توفيق أفندي الكيخيا (1838-1919)، الذي كان أحد النواب الستة الأوائل المنتخبين عن سنجق حلب، إلى الانسحاب من المنافسة على المقعد النيابي لصالح الجابري، قارن بـ: مراسل العمران، "مبعوثو حلب"، العمران (القاهرة)، السنة 13، مج 2، ج 9، العدد 386، 11/7/1908، ص 155-156. في حين بلغ مجموع الأصوات التي نالها الجابري في كافة أنحاء الولاية 62 صوتًا، فكان ترتيبه الرابع على مستوى الولاية. ينظر:

İhsan Güneş, *Türk Parlamento Tarihi: Meşrutiyete Geçiş Süreci: I. ve II. Meşrutiyet*, vol. 1 (Ankara: TBMM Vakfı Yayınları, 1997), p. 379.

كان انتخاب أعضاء مجلس المبعوثان يجري باقتراع سري في مرحلتين، فينتخب في المرحلة الأولى الناخبون الذكور ممن أتموا الخامسة والعشرين من العمر الناخبين الثانويين الذين ينتخبون في المرحلة الثانية النواب. ففي مدينة حلب، على سبيل المثال، بلغ عدد الناخبين الثانويين في انتخابات عام 1908 قرابة 50 شخصًا كانوا يمثلون مئة ألف من السكان، وهم الذين اقترحوا لانتخاب نواب المدينة في مجلس المبعوثان، أي إن كل صوت كان يحززه النائب المنتخب يمثل ألفين من السكان. ينظر: مسعود الكواكبي، "مذكرة لنواب الأمة المبعوثين"، الاتحاد العثماني (بيروت)، السنة 1، العدد 21، 15/10/1908، ص 2.

24 Jodoin, p. 316;

نقلًا عن تقرير القنصل البلجيكي، الأرشيف الخاص بعائلتي بوخه وأنطاكي في حلب، قنصلية بلجيكا في حلب، تصنيف:

Fonds Poche, FP 2008, N° 47/4, 20 Août 1908, p. 79.

ومما يلفت النظر في هذا السياق هو أن الأعيان المحليين الذين انضموا إلى جمعية الاتحاد والترقي لم يكونوا يستمدون الجزء الأكبر من مداخيلهم من حيازاتهم الزراعية فحسب، بل كانوا منخرطين في النشاط التجاري أيضًا. وكان ذلك هو الحال بالنسبة إلى الوجييين البارزين، مرعي باشا الملاح وبهاء الدين بك الأميري (1878-1937)، اللذين كانا كبيرَي عائلتين نشطتين في مجالي تجارة المسافات البعيدة والمحلية، إضافة إلى امتلاكهما اثنتين من أضخم الخانات الموجودة في المدينة⁽²⁵⁾. ولعل هذا ما يفسر ترحيبهما بالعهد الاتحادي الجديد، ولا سيما السياسات الليبرالية الاقتصادية المؤيدة للرأسمالية التي تضمّنها برنامج الاقتصاد الوطني - الملي Milli İktisat، الذي سيتبنّاه الاتحاديون ووجدوا فيه ما يخدم مصالحهما⁽²⁶⁾.

وإذ شعر "الحرس القديم" ممن ينتمون إلى النخبة المحلية ويدنون بالولاء المطلق للسلطان عبد الحميد بالإقصاء عن مواقع النفوذ والتأثير السياسي في الولاية، فإنهم أخذوا يعملون على تأسيس حزب بقيادة الفريق كامل باشا القدسي (1849-1926) المرافق العسكري للسلطان، وقد كان يتولى قيادة جهاز التجسس (الخفية) الحميدي في حلب في مواجهة اللجنة المحلية لجمعية الاتحاد والترقي⁽²⁷⁾. ولكن سرعان ما خُلع السلطان عن الحكم في نيسان/ أبريل 1909، وذلك في أعقاب إخفاق الحركة الانقلابية المضادة التي نقّذها أنصاره والمعروفة في الحوليات التاريخية باسم "الحركة الارتجاعية".

ثانيًا: الوالي فخري باشا والأعيان: الانفتاح والتهدئة

عيّنت الحكومة المركزية، بعد هذه الأحداث، الفريق الأول فخري باشا (حكم حلب 1909-1910) واليًا على حلب في أيلول/ سبتمبر 1909، وقد سعى لتخفيف حدة اندفاع الحركة المضادة للأعيان، وخاصة في ضوء السياسة التي انتهجها والقائمة على أساس الانفتاح على أعيان المدينة؛ إذ لم يكن يعمل بوفاق تام مع معظمهم فحسب، بل أخذ ينسج لنفسه أيضًا روابط قوية مع طبقة الأعيان المحليين عن طريق المصاهرة والتعاملات التجارية⁽²⁸⁾.

بيد أن عهده شهد اندلاع أزمة اقتصادية في مطلع عام 1910، سببها موجات الجفاف التي عانتها الولاية منذ عام 1908، والتي ألقت بظلالها الكثيفة على حلب وفلاحي المنطقة، فظهرت بوادر الثورة احتجاجًا على الأوضاع المعيشية المتردية واستمرار ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية، ولا سيما الحبوب، وخشي كبار ملاك الأراضي على أطيانهم ومزارعهم، فما كان من الوالي إلا أن حاول احتواء الثورة بتوزيعه الطحين على الطبقة المعوزة على نطاق واسع، ونشره أعدادًا كافية من الجنود لتهدئة الأوضاع المضطربة في المدينة⁽²⁹⁾.

25 للاستزادة بشأن نشاط عائلة الملاح في تجارة الحبوب والمنتجات الزراعية والأغنام والخان الضخم العائد إليها شرق باب الحديد، ينظر: Anette Gangler, *Ein traditionelles Wohnviertel im Nordosten der Altstadt von Aleppo in Nordsyrien* (Tübingen/ Berlin: Ernst Wasmuth Verlag, 1993), pp. 135-136, Plan 8-1;

والاستزادة بشأن الخان العائد إلى عائلة الأميري والمعروف باسم "خان الحاج موسى آغا الأميري" الكائن في محلة سويقة علي، ينظر: Jean-Pierre Thieck, *Passion d'Orient* (Paris: Karthala, 1992), p. 149.

26 حول برنامج الاقتصاد الوطني - الملي الذي تبناه الاتحاديون، ينظر: Zafer Toprak, "Nationalism and Economics in the Young Turk Era (1908-1918)," in: Jacques Thobie & Saïgur Kançal (dir.), *Industrialisation, Communication et Rapports Sociaux en Turquie et en Méditerranée Orientale* (Paris: L'Harmattan, 1994), pp. 260-266.

27 مراسل لسان الحال، "أخبار محلية"، لسان الحال (بيروت)، السنة 31، العدد 5816، 1908/9/15، ص 2.

28 Keith Watenpugh, *Being Modern in the Middle East: Revolution, Nationalism, Colonialism, and the Arab Middle Class* (Princeton: Princeton University Press, 2006), p. 81.

29 علي سلطان، تاريخ سورية 1908-1918: نهاية الحكم التركي (دمشق: دار طلاس، 1996)، ص 111؛ محمد راغب الطباخ، "حادثة حلب"، العمران (القاهرة)، السنة 15، ج 8، مج 4، العدد 593، 1910/7/2، ص 115-117.

لم يطلّ المقام بفخري باشا في ولاية حلب حتى أُقيل من منصبه في آب/ أغسطس 1910 بسبب قضية تتعلق بحرية الصحافة بعدما اتسعت شقة الخلاف بينه وبين الصحفي الاتحادي الناقد مصطفى عاصم بك رئيس تحرير صحيفة **الأهالي**، الذي نشر مقالاً انتقد فيه تصرفات فخري باشا، متهمًا إياه بتعاطي المسكرات حتى الثمالة والولع بلعب الميسر، وانحازت اللجنة المحلية لجمعية الاتحاد والترقي إلى الصحفي، وأخضعت الوالي للاستجواب بشأن الاتهامات التي سبقت في حقه، فما كان من فخري باشا إلا أن لُقّق له تهمة الانضمام إلى جمعية ثورية، ثم أصدر أمرًا تعسفيًا باعتقاله بعد أن عطل صحيفته مرارًا، ما أدى إلى خروج تظاهرات شعبية حاشدة منددة بالوالي، الذي رد عليها بإرسال مصطفى عاصم بك مخفورًا إلى إسطنبول حيث بُرئ من التهمة التي وجّهت إليه، وكان ذلك سببًا لعزل فخري باشا، وتعيين حسين كاظم بك (1870-1934، حكم حلب 1910-1911)، متصرف جزيرة سيروز الأسبق، بدلًا منه، بينما رأى القنصل الفرنسي في حلب في تقرير له أن قضية الصحفي مصطفى عاصم بك كانت "مجرد ذريعة للتخلص من هذا الرجل [فخري باشا]، الذي أخذ يناهز نفسه عن [الاتحاديين] لكي ينتقل إلى معسكر الرجعيين [في إشارة إلى ممثلي النظام القديم]" (30).

ثالثًا: الوالي الاتحادي حسين كاظم بك يستأنف "الحركة المضادة للأعيان"

شرع حسين كاظم بك في القيام بمهمات الولاية في تشرين الأول/ أكتوبر 1910 مخوّلًا "صلاحيات خاصة" منحه إياها ناظر الداخلية طلعت بك (1874-1921)، الذي يمثل الجناح الأكثر راديكالية في جمعية الاتحاد والترقي، وكانت تربطه به علاقة صداقة وثيقة (31). وظهرت أولى ملامح سياسة الوالي الجديد الهادفة إلى إضعاف قوة أعيان النظام القديم حينما أصدر في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر بيانًا على شكل منشور من ورقة ذات قطع كبير مطبوعة على وجه واحد بنصين متقابلين بالعربية والعثمانية هدد فيه من وصفهم بـ "الأشراف المتغلبين والمتغلبين الأشراف" (32)، أو الأعيان الظالمين، بلغة مباشرة من الوعيد بنفيهم وطرحهم "خارج الولاية طرْحًا" إن واصلوا نهجهم في اضطهاد الشرائع الأشد فقرًا وحرمانًا، وإعاقة عمل الموظفين الحكوميين (المأمورون) المكلفين بجباية ضريبة الأعشار المستحقة عليهم لمصلحة "خزينة الأمة" و"بيت المال"، وكتمان حقيقتها، واتهمهم بأنهم ليسوا سوى انتهازيين يتظاهرون بدعم النظام الدستوري (المشروطة) (33).

سرعان ما بدا جليًا أن المستهدف الأول من هذه الحملة الشعواء التي شتّها حسين كاظم بك على الأعيان "المتغلبين" أو الظالمين، على حد تعبيره، هو نافع باشا الجابري نائب حلب في مجلس المبعوثان آنذاك؛ إذ أشار في برقية وجّهها إلى نظارة الداخلية في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر، أي بعد مرور أقل من ثلاثة أسابيع على إصداره بيانه، إلى كثرة التجاوزات والمخالفات القانونية التي

30 للاستزادة بشأن الصراع بين الوالي فخري باشا والصحافي الاتحادي عاصم بك، ينظر: Watenpaugh, pp. 68-94.

31 أُرشيف وزارة الخارجية البريطانية، لندن، تصنيف:

Foreign Office, FO 861/59 Fontana (Aleppo) to Lowther (Constantinople), 15 November 1910, p. 353;

مراسل لسان الحال، "مراسلات: حلب"، لسان الحال (بيروت)، السنة 34، العدد 6617، 1911/4/24، ص 3.

32 يشير الباحث إلى أن مصطلح "الأشراف" (باللغة العثمانية: "أشراف بلده" Eşraf-ı belde و"أشرافندن" Eşrafından) بالمعنى الوارد في هذا السياق لا يقتصر مدلوله على الأشخاص الذين يدعون الانتساب إلى آل البيت، بل كان يستخدم أيضًا في الوثائق الرسمية والحواليات السنوية للدولة (السالنامات) التي ترقى إلى الحقبة العثمانية المتأخرة للدلالة على "الأعيان" بوجه عام. للاطلاع على مناقشة بشأن هذا المصطلح ودلالاته الاجتماعية وفقًا للمنظور العثماني، ينظر:

Biray Çakmak, "Geç Dönem Osmanlı Taşra Toplumunda Eşrafın Mahallî İşlevleri. Üzerine: Uşaklı Tirîdzâde Mehmed Paşa," *Cumhuriyet Tarihi Araştırmaları Dergisi (CTAD)*, vol. 7, no. 13 (2011), p. 7, fn. 10.

33 ينظر نص بيان الوالي إلى "الأشراف المتغلبين والمتغلبين الأشراف" (باللغة العثمانية: "أشراف متغلبه به ومتغلبه اشرافه")، أُرشيف رئاسة الوزراء العثماني، وثائق إدارة نظارة الداخلية، تصنيف، في:

Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti İdare Evrakı, BOA.DH.ID 44/1.

ارتكبتها الجابري وأفراد عائلته الكبيرة العدد المتغلغلون في معظم الإدارات الحكومية المحلية في ظل النظام الحميدي البائد، لانتزاع ملكية عدد كبير من القرى والمزارع من الفلاحين وتحويلهم من ملاك إلى أجراء لديهم⁽³⁴⁾. والواقع أن الجابري كان أحد "ثلاثة من مرتكبي الجرائم الأكثر فظاعة"، على حد وصف والي في تقرير آخر وضعه بعد جولة استطلاعية قام بها في جميع أنحاء الولاية في منتصف كانون الأول / ديسمبر، وأما الآخرون فهما عبد الرحمن زكي باشا المدرس ورفعت آغا بركات، اللذان كانا قد توقّيا ما إن حلّ موعد وصول حسين كاظم بك إلى حلب، معرّبًا عن يقينه أنهما "مشغلان الآن، في الحياة الآخرة، بتقديم كشف حساب عن الأماكن التي سلبها من الفقراء"⁽³⁵⁾.

اعتبر حسين كاظم بك في تقريره هذا أن التلاعب بملكية الأراضي وقيمتها يكمن في صلب المظالم التي كان يرتكبها بصفة خاصة نافع باشا الجابري وأفراد عائلته التي دأب على نعتها في تقاريره بـ "السلالة المتجبرة" أو "المتسلطة"، مشيرًا إلى ضروب شتى من "الحيل"، على حد تعبيره، كانوا يلجؤون إليها عبر استغلالهم لموقعهم في مجلس إدارة الولاية المسؤول عن تنظيم مناقصات الأعشار وطرح الأراضي الراحة تحت المديونية للبيع في المزاد العلني، في أثناء تواطؤ موظفي دائرة التسجيل العقاري (الطابو) الذين كانوا يقدّمون لهم الرشى⁽³⁶⁾.

1. والي يقود حملة دعائية مضادة للأعيان

لم تقتصر الحملة التي شنها حسين كاظم بك على "الأشراف المتغلبلين" على الجانب الرسمي، بل تعدّته إلى الجانب الدعائي عن طريق استخدام الصحف، وإصدار النشرات للتأثير في الرأي العام وحشد التأييد والدعم لسياسته في الولاية والعاصمة على حدّ سواء. فقد كان حسين كاظم بك حاضراً في الصحافة الدستورية بمقالاته التي أخذ يندّد فيها بأعيان المدينة⁽³⁷⁾، ولا سيما مقالاته

34 أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، وثائق إدارة نظارة الداخلية، تصنيف:

Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti İdare Evrakı, BOA.DH.ID 44/1.

35 أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، وثائق إدارة نظارة الداخلية، تصنيف:

Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti İdare Evrakı, BOA.DH.ID 44/3.

36 عرض والي في تقريره لحالة قرية تل الحطابات التابعة لقضاء جبل سمعان آنذاك، ضمن جملة حالات أخرى، والتي عمد مالكيها الأصلي، بموافقة أولاده، إلى توريث جزء من ممتلكاته فيها لأحد أبنائه، الذي كان مصاباً بإعاقة ذهنية (مجذوب) كي تقوم بأوده، غير أن نافع باشا الجابري أراد الاستيلاء عليها، فدبّر "حيلة"، على حد تعبير والي، بالتواطؤ مع أحد أشقاء ذلك "المجذوب"، وادّعى أنه (المجذوب) وقّع على عقد رهن وضع بموجبه عقاراته تحت تصرفه (الجابري) ضماناً لمال أقرضه إياه، وحينما عجز عن دفع الدين المزعوم، استخدم الجابري ذلك العقد الملقّق ذريعة للاستيلاء على أرضه ونقل ملكيتها إليه. وقد دعم حسين كاظم بك مزاعمه بتقديم نسخ من الوثائق الرسمية ذات الصلة، بما في ذلك صورة تظهر "المجذوب" الذي سلبت أرضه. ينظر: أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، وثائق إدارة نظارة الداخلية، تصنيف: في: Ibid.

ضمن السياق نفسه، كان القنصل البريطاني قد لاحظ في أثناء كتابته عن المشهد السياسي المحلي في الأشهر التي سبقت ثورة تركيا الفتاة، أي قبل ما يزيد على عامين على وصول حسين كاظم بك إلى حلب، أن نافع باشا الجابري كان إحدى شخصيتين محليتين "تمارسان قدرًا كبيرًا من النفوذ، وإنما ليس في الاتجاه الصحيح دومًا"، وأما الآخر فكان عبد الرزاق أفندي الصيادي، مشيرًا إلى أن الجابري "جمع ثروة طائلة بواسطة سلب القرويين أراضيهم ولجؤته إلى ممارسات أخرى سيئة الصيت"، على حد وصفه، إضافة إلى تأمينه انتشارًا واسعًا لأفراد عائلته في الجهاز البيروقراطي المحلي. ينظر: أرشيف وزارة الخارجية البريطانية، لندن، تصنيف:

Foreign Office, FO 195/2272 Longworth (Aleppo) to O'Connor (Constantinople), 17 January 1908, pp. 9-10;

وقد انتقد، مؤرخ حلب الشيخ محمد راغب الطباخ، الذي كان اتحادياً في هذا الطور من أطوار حياته، في تقرير صحفي عن نواب حلب المنتخبين لمجلس المبعوثان في عام 1908 الجابري، معتبراً أنه اشتهر "في الدور السابق بالاستبداد". ينظر: مراسل الاتحاد العثماني، "أخبار حلب"، **الاتحاد العثماني** (بيروت)، السنة 1، العدد 53، 1908/11/25، ص 3؛ بينما وصف بوخه قنصل بلجيكا في حلب الجابري بـ "الداهية الأشد سوءاً في هذه الولاية" *Le plus mauvais génie de ce Vilayet*. قارن بـ: Jodoin, pp. 284, 518؛ نقلاً عن تقرير القنصل البلجيكي، الأرشيف الخاص بعائلتي بوخه وأنطاكي في حلب، قنصلية بلجيكا في حلب، تصنيف:

FP 2007, N°. 76/6, 7 Décembre 1907, pp. 382-383.

37 Erkan Tural, "Meşrutiyet Döneminde Devletin Restorasyonu Bağlamında 1909 Teşkilat ve Tensikat Kanunu," Dokuz Eylül Üniversitesi Atatürk İlkeleri ve İnkılap Tarihi Enstitüsü, İzmir, 2006, p. 42.

شرح حسين كاظم بك في مذكراته، التي كتبها لاحقاً، بالتفصيل المشكلات التي واجهها إبان ولايته على حلب مع "الأعيان الظالمين"، على حد وصفه، ولا سيما نافع باشا الجابري "مبعوث حلب المحترم"، كما كان يحلو له أن يُلقَّب. ينظر:

Hüseyin Kazım Kadri, *Meşrutiyet'ten Cumhuriyet'e Hatıralarım* (İstanbul: İsmail Kara, İletişim Yayınları, 1991), pp. 97-109.

المنشورة في صحيفة **طنين** الإسطنبولية الناطقة بلسان جمعية الاتحاد والترقي، التي كان أحد أصحابها⁽³⁸⁾، وبوساطة صحيفة **الأهالي** المحلية الاتحادية الصادرة بالعربية والعثمانية التي قادت حملة ضارية من التشهير بالأشراف (الأعيان)⁽³⁹⁾.

وفي دلالة واضحة على الانقسام المبكر بين عائلات الأعيان في حلب إزاء السياسة التي كان ينتهجها الوالي، وفرت صحيفة **مأمورين**، الناطقة بلسان موظفي الخدمة المدنية في السلطنة والصادرة بالعثمانية في إسطنبول لصاحبها عبد القادر ناصح بك ملاح زاده (1878-1931) - أحد أبناء مرعي باشا الملاح الرئيس السابق لجمعية الاتحاد والترقي في حلب، والشخصية الحليية التي كانت تشغل المنصب الأعلى في الجهاز البيروقراطي المحلي، ألا وهو مدير أوقاف الولاية⁽⁴⁰⁾ - منبراً لدعم الوالي في مواجهة خصومه من الأعيان، مولية اهتماماً خاصاً بنشر الرسائل التي كان يبعث بها سكان الولاية، والملاحظات التي أبداه الموظفون بشأن وقوف "المتغلبين" و"المتنفذين" حجر عثرة أمام إنفاذ المبادئ الدستورية⁽⁴¹⁾. وضمن السياق ذاته، أصدر وجيه حليي آخر هو الشيخ رضا أفندي الرفاعي (1881-1948)، القيادي في فرع جمعية الاتحاد والترقي في حلب وأحد الذين تعاقبوا على رئاسته، سلسلة غير دورية من النشرات المصوغة في قالب من التهديد والوعيد لمن سُمّاهم "أكلة الأعشار"⁽⁴²⁾.

2. شتاء عام 1911: انفجار الصراع السياسي الاجتماعي واندلاع "حرب البرقيات"

شكّلت أحداث الشتاء القارس الذي شهدته حلب في منتصف كانون الثاني/يناير 1911⁽⁴³⁾ "الزناد القادح" لتصاعد حدة المواجهة بين الطرفين (الوالي و"الأشراف المتغلبون")؛ إذ انخفضت درجة الحرارة انخفاضاً شديداً، وغمرت الثلوج المدينة وضواحيها، وتعطلت حركة القطارات، وقلّت المؤن والثياب، وتفاقم الجوع، ولم يصل من الأغنام التي عبرت نهر الفرات من الموصل سوى 30 ألف رأس من أصل 270 ألفاً نفقت كلها من شدة الصقيع، وشرع الوالي في تنظيم حملة لجمع التبرعات المالية والعينية لإغاثة المنكوبين، فتبرع السلطان العثماني محمد الخامس رشاد (1844-1918، حكم 1909-1918) بمئة ليرة

38 "والي حلب"، **المفيد** (بيروت)، السنة 3، العدد 666، 1911/4/15، ص 2؛ وأفردت صحيفة **طنين** تغطية واسعة لمراحل صراع الوالي حسين كاظم بك وأعيان حلب: **طنين** (إسطنبول)، العدد 966، 1911/4/11، ص 2-3.

39 نشرت صحيفة **الأهالي** مقالة مغفلة التوقيع بعنوان "الشرف"، تهاجم فيها "المتغلبين" من ملاك الأراضي الحليين، ومن تصفهم بأنهم يدعون أنهم "شرفاء". ينظر: **الأهالي** (حلب)، السنة 1، العدد 19، 1910/11/10، ص 1-2؛ أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، نظارة الداخلية، متنوعة، تصنيف: Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti Mütenevvia, BOA.DH.MTV 14/7.

40 قارن هذه الصفة لمرعي باشا الملاح بـ: **سالنامه دولت عليه عثمانيه**، سنة 1326 مالية [1910-1911م] (در سعادت: سلايك مطبعة سي، 1328هـ)، ص 612، وهي من محفوظات مكتبة أتاتورك التابعة لبلدية إسطنبول (Atatürk Kitaplığı - İstanbul Büyükşehir Belediyesi).

41 أشاد عبد القادر ناصح الملاح في افتتاحية العدد 43 من صحيفة **مأمورين** بالنزعة الديمقراطية التي كان يتمتع بها والي حلب الجديد حسين كاظم بك. ينظر: "حلب والي جديدي"، **مأمورين** (إسطنبول)، العدد 43، 1910/10/22، ص 1-2؛ ونشرت الصحيفة في صدر الصفحة الأولى من العدد 50 النص الكامل لبيان حسين كاظم بك، في: "برييانامه"، **مأمورين**، العدد 50، 1911/11/23، ص 1؛ وينظر أيضاً: "متغلبه مسئلة سي"، **مأمورين**، العدد 82، 1911/5/10، ص 1-2، وهي مقالة افتتاحية بقلم حكمت ناظم بك (والد الشاعر التركي المشهور ناظم حكمت) تتضمن نقداً للمتغلبين، نشرتها الصحيفة في خضم الصراع الذي كان يخوضه والي حلب مع "الأشراف المتغلبين". للاستزادة بشأن صحيفة **مأمورين**، ينظر:

Elif Yılmaz Şentürk, "Osmanlı Devleti'nde Memur Dayanışmasına Destek Veren Bir Yayın: Memurın Gazetesi," *Marmara Üniversitesi Türkiyat Araştırmaları Dergisi*, vol. 9, no. 2 (2022), pp. 472-537.

42 أصدر الشيخ رضا الرفاعي في حلب نشرة في شكل رسالة "تصدر عند اللزوم" حملت عنوان "صيحة الأحرار في أكلة الأعشار" (1910)، تلاها إصداره نشرة ثانية بعنوان "كشف الستار عن عار خونة الأعشار" (1911)، تضمنتا جدولاً بأسماء قرى المتغلبين، ومساحاتها، وعدد فلاحيتها، ومقدار ما تؤخذ به، والغبن الذي تخسره الدولة، وتشتملان على نقد لاذع للمتسلطين على القرى المذكورة، وهم من عائلات حلب المعروفة في تلك الأيام، ولا تعلم إن وجدت النشرة الثالثة المعنونة "السيف البتار في عنق أكلة الأعشار" طريقها للنشر. ينظر حوادث عام 1910: محمد فؤاد عنتابي ونجوى عثمان، **حلب في مئة عام**، ج 2 (حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993)، ص 94؛ عائشة الدباغ، **الحركة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين** (بيروت: دار الفكر، 1972)، ص 249.

43 يُعتقد أن هذه هي سنة "الأربعين ثلجة" أو "ثلجة حلب الكبرى" التي دخلت الذاكرة الشعبية للمدينة، وكان المعمّرون الحلييون حتى سنوات قليلة خلت يؤرخون بها الوقائع التي شهدوها، ومن ذلك قولهم: "ولد فلان بعد ثلجة حلب بثلاث سنوات"، و"سافر فلان بعد ثلجة حلب بعشرين سنة"، وما إلى ذلك. للاستزادة بشأن "ثلجة حلب الكبرى"، ينظر: كامل الغزي، **نهر الذهب في تاريخ حلب**، ج 3 (حلب: المطبعة المارونية، 1926)، ص 523-531.

ذهبية⁽⁴⁴⁾، وتمكّن بهاء الدين بك الأميري، نائب حلب الاتحادي المؤيد للوالي، من حمل مجلس المبعوثان على التصديق على مشروع القانون الذي تقدّم به والمتضمن المطالبة بتخصيص خمسمئة ليرة لإعانة المنكوبين، ثم زيد إلى ألف ليرة استلمتها لجنة جمع الإعانات التي تولّت توزيعها على المنكوبين⁽⁴⁵⁾، وتبرعت الجالية الحلبية في نيويورك بـ 114 ليرة إنكليزية أرسلتها إلى جمعية مار منصور دي بول لتوزيعها على المعوزين⁽⁴⁶⁾، وتبرع القنصل البريطاني والفرنسي والإيطالي كل على حدة بخمسين ليرة، بينما بلغ مجموع التبرعات النقدية التي قدّمها أعيان المدينة المؤيدون للوالي 1600 ليرة، وهاجم الوالي ملاك الأراضي والأعيان المسلمين الذين أحجموا عن تقديم التبرعات بوساطة الصحف، معتبراً أنهم ظلام للفقراء، وقيلت القصائد المنددة بهؤلاء، وثار الفلاحون على كبار ملاك الأراضي واستولوا على قراهم ومزارعهم، واستفاد البدو من هذا الوضع المضطرب فاستولوا على العديد من الأراضي والدور السكنية على حساب "الآغوات" على حد وصف القنصل البريطاني⁽⁴⁷⁾. والواقع أن هذا الصراع الاجتماعي الذي تفجّر حالاً كان امتداداً للتوترات الاجتماعية، سواء أكانت بين الأغنياء والفقراء أم بين كبار ملاك الأراضي الغائبين والفلاحين، والتي شهدتها حلب في العام المنصرم (1910)، وقد سبقت الإشارة إليها.

قابل الأعيان المعروضون عن المساهمة في حملة جمع التبرعات التصعيد الذي انتهجه الوالي بتصعيد مماثل حينما عقدوا اجتماعاً عاماً قرروا فيه اللجوء إلى استخدام البرق بوصفه أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا من وسائل الاتصالات السريعة آنذاك، وتعهّدوا بتخصيص 500 ليرة لتمويل حملة برقيات موجهة إلى الحكومة المركزية في إسطنبول للمطالبة بإقالة حسين كاظم بك من منصبه⁽⁴⁸⁾.

وما لبثت أن اندلعت "حرب برقيات"، على حد وصف المؤرخة الأميركية إليزابيث راشيل ويليامز⁽⁴⁹⁾، بين الطرفين ابتداءً من شباط / فبراير 1911 واستمرت حتى بعد أن استدعي حسين كاظم بك إلى إسطنبول في منتصف نيسان / أبريل لشرح موقفه، الأمر الذي كشف عن انقسام المدينة إلى معسكرين متعارضين، أحدهما مناهض لسياسات الوالي، وقد ضمّ شطراً كبيراً من الأعيان وكبار ملاك الأراضي المسلمين وأعضاء في المؤسسة الدينية، بينما ضم الآخر الداعم لنهج الوالي كبار موظفي الجهاز البيروقراطي، والمفتي، والرؤساء الروحيين للطوائف، والطبقة البرجوازية البازغة على اختلاف مكوناتها المسلمة والمسيحية واليهودية، إضافة إلى أبناء الطبقات المعوزة والفقيرة⁽⁵⁰⁾.

تمحورت اتهامات معسكر الأعيان المناهضين للوالي في برقياتهم الموجهة إلى الصدارة العظمى ومجلس المبعوثان ونظارات الداخلية والعدلية والحربية⁽⁵¹⁾ حول مخالفته أحكام القانون الأساسي (الدستور)، وانتهاك حق الملكية الخاصة، وإكراه الأهالي على

44 مراسلو الحقيقة، "متفرقات"، الحقيقة (بيروت)، السنة 3، العدد 326، 1911/3/9، ص 3. يتضمن خبر مثول نواب حلب بين يدي السلطان وتقديمهم الشكر على "إحسانه بمئة ليرة عثمانية لفقراء حلب نظراً لشدة البرد الذي حصل في هذه السنة".

45 مراسل الهدى، "إعانة منكوبي حلب"، الهدى (نيويورك)، السنة 14، العدد 36، 1911/4/5، ص 375؛ Güneş, p. 375.

46 مراسل البشير، "مراسلات: حلب في 1 أيار لمكاتبتنا الفاضل"، البشير (بيروت)، السنة 42، العدد 2032، 1911/5/5، ص 3.

47 التفاصيل المتعلقة بأحداث شتاء عام 1911 الذي شهدته حلب مستمدة من تقارير القنصل البريطاني في المدينة. ينظر: أرشيف وزارة الخارجية البريطانية، لندن، تصنيف: Foreign Office, FO 195/2336 Fontana (Aleppo) to Lowther (Constantinople), 20 March 1911, pp. 45-48.

48 Ibid., pp. 46-47.

49 Elizabeth R. Williams, "Cultivating Empires: Environment, Expertise, and Scientific Agriculture in Late Ottoman and French Mandate Syria," PhD. Dissertation, Georgetown University, 2015, p. 116.

50 سلطان، ص 139-140؛

Foreign Office, FO 195/2336 Fontana (Aleppo) to Lowther (Constantinople), 20 March 1911, p. 48.

51 تستند المعطيات المتعلقة بمضمون البرقيات المعارضة للوالي حسين كاظم بك والمؤيدة له إلى قراءة دقيقة للملف المحفوظ في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، نظارة الداخلية، متنوعة، تصنيف:

Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti Mütenevvia, BOA.DH.MTV 18/20;

ينظر أيضاً: Watenpugh, pp. 95-119.

دفع تبرعات ليست بواجبة، ما أدى إلى استقالة رئيس البلدية بشير أفندي الأوبري (1853-1917) من منصبه احتجاجاً على ذلك⁽⁵²⁾، وعرقلة التماسك الاجتماعي، وبثّ الشقاق بين المسلمين والمسيحيين، إضافة إلى تكذيبهم لما كانت تنشره الصحف المؤيدة لسياسات الوالي من مقالات بشأن النزاع بين أعيان المدينة (الأشراف) وعامتها، وبخاصة المقالة التي نشرتها **التقدم** لصاحبها شكري كنيدر، في عددها الصادر في 21 شباط/ فبراير 1911، بعنوان "قوتان تتنازعان العامة والأشراف"، مبينين أنها محض افتراء ويخشى حدوث فتنة بسببها، وأن التحاب والتواد هما السائدان في المدينة⁽⁵³⁾.

وكانت أول برقية وجهها معسكر الأعيان المعارضين لسياسة الوالي إلى المراجع العليا في إسطنبول هي البرقية التي أرسلها الحاج فاتح مرعشي زاده (1885-1954)، عضو مجلس إدارة غرفة التجارة والزراعة والصناعة آنذاك⁽⁵⁴⁾ إلى الصدارة العظمى في 7 شباط/ فبراير 1911، وكان ذلك بمنزلة أول بروز لاسم المرعشي في المشهد السياسي المحلي، وتلتها برقيتان وجههما أسعد مدرس زاده⁽⁵⁵⁾ إلى كل من الصدر الأعظم حقي باشا (1863-1918)، والنائب نافع باشا الجابري في 14 شباط/ فبراير، بينما حملت البرقيات اللاحقة توقيعات العشرات من كبار الأعيان، وملأ الأراضى المسلمين، ورجال الدين، وشيوخ الطرق الصوفية وقد ذيلوا أسماء أسرهم باللاحقة (زاده)، وفي عدادهم الحاج مراد جابري زاده (شقيق نافع باشا)، وفؤاد مدرس زاده (نجل عبد الرحمن زكي باشا) اللذان كانت أسرتهما تناصبان الوالي العداء خصوصاً، إضافة إلى كل من بشير أوبري زاده (رئيس البلدية المستقيل من منصبه) الذي سبقت الإشارة إليه، والشيخ محمد زرقا زاده كبير علماء حلب، والشيخ عمر مارتيني زاده (مدرس الجامع الأموي)، ومصطفى كوراني زاده، وبشير كتحدا زاده، وسعيد قدسي زاده، وحكمت عادلي زاده، وغالب إبراهيم باشا زاده، وعبد القادر جلبي زاده، وعبد الله أميري زاده، وظاهر كيالي زاده، وحسن سباعي زاده، وأمين عثمان باشا زاده [يكن]. وأبرق أئمة الأحياء ومخاتيرها أيضاً عدة برقيات مؤيدة لما تضمّنته برقيات الأعيان⁽⁵⁶⁾.

نفى حسين كاظم بك في برقيات موجّهة إلى نظارة الداخلية التّهم الموجهة إليه، وأشار إلى أن السياسة التي كان ينتهجها في الولاية أتت استجابةً لمطالب الغالبية العظمى من السكان بعدما لمس الفقر الشديد الذي كانوا يعانونه والمظالم الواقعة عليهم، الأمر الذي اضطره إلى اتخاذ إجراءات ضد "الأعيان الظالمين" (الأشراف المتغلبون) الذين ديدنهم التهرب من دفع ضرائب الأعشار، انطلاقاً من التزامه بالمبادئ الدستورية، وتطبيق سيادة القانون التي تكفل المساواة بين جميع الأفراد من دون أي نوع من أنواع التمييز المبنية على أساس الرتبة والمكانة الاجتماعية والثروة⁽⁵⁷⁾.

من ناحية أخرى، بيّنت البرقيات الداعمة للوالي أنه كان يدافع عن المبادئ الدستورية، ويمدّ يد العون إلى الشرائح الأكثر فقراً من السكان، ولم يتّخذ أي إجراء يهدف إلى نزع ملكية الأراضى من الأعيان، وأنّ دافع سياسته هو العمل المدروس، الذي من شأنه أن يعزز السلام في الأمة. وقد حملت برقيات التأييد تلك توقيعات المفتي محمد العبيسي (1863-1922، مفتي حلب 1898-1922)، والرؤساء الروحيين للطوائف في المدينة، بمن في ذلك ميتروبوليت الروم الكاثوليك ديميتريوس، وميتروبوليت الموارنة يوسف دياب،

52 أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، نظارة الداخلية، متنوعة، تصنيف:

Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti Mütenevvia, BOA.DH.MTV 18/21.

53 Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti Mütenevvia, BOA.DH.MTV 18/20.

54 ينظر صفة مرعشي هذه في: عنتابي وعثمان، ج 2، ص 81.

55 يبدو أن الأمر التمس على المؤرخ الأميري كيث واتينبو، فنسب البرقية التي وجهها "مدرس زاده أسعد وآخرون" إلى ناظر الداخلية العثماني في 1 شباط 1327 (14 شباط/ فبراير 1911) أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، نظارة الداخلية، متنوعة، تصنيف:

Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti Mütenevvia, BOA.DH.MTV 18/20

إلى "جابري زاده أسعد باشا" بدلاً منه. ينظر: Watenpau, p. 103, fn. 26.

56 Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti Mütenevvia, BOA.DH.MTV 18/20.

57 Ibid.

وميتروبوليت الأرمن الكاثوليك، وميتروبوليت السريان الكاثوليك أفرام ديونوسيوس، والأسقف الأرمني شاهي، إضافة إلى العشرات من التجار والمصرفيين وأرباب المهن الحرة المسلمين والمسيحيين واليهود، ممن كانوا ينتمون إلى عائلات أسود، وكباي، وأنطاكي، وغزالة، وحمصي، وخوري، وفنصة، وميسر، وصباغ، وسالم، وجنبرت، وقطان، وعجمي، وشماخ، وأخرس، وناشد، وأنكونا، وكوهين، ومكرينة، ومنشي، ووتار، وميري، وزين الدين، ودرويش، وبطيخة، وعوف، وصائم الدهر، وشار، ودرغام، وسماقية، وسلمو، وبيجوتو، وسلويرة، وكوزم، وشعبو، وختام، وأرسان، وخباز، ومحفل، وطباخ⁽⁵⁸⁾.

وما كان لافتاً، وفقاً لما أورده المؤرخ الأميركي كيث واتينيو، هو استهلال البرقيات المعارضة للوالي بعبارة "حسين كاظم بك والي حلب"، بينما استهلت البرقيات الداعمة للوالي بعبارة "والينا" (واليمز)⁽⁵⁹⁾. وفي حين حرص الموقعون على البرقيات ممن ينتمون إلى معسكر الأعيان المعارضين للوالي على إضافة اللاحقة (زاده) في آخر أسماء أسرهم في دلالة على مكانتهم الاجتماعية، بادر المنتمون إلى المعسكر المقابل إلى إسقاط اللاحقة تلك من أسماء أسرهم⁽⁶⁰⁾.

ويعزو واتينيو الأسباب الكامنة لتأييد المراجع الدينية المسيحية وكبرى العائلات المسيحية واليهودية للوالي الاتحادي إلى الحقيقة التي مؤداها أن المسيحيين واليهود كانوا، بفضل تكوينهم التعليمي ونشاطهم التجاري، أكثر تعرّضاً للتأثر بالقيم الحداثية الغربية التي تبناها الاتحاديون، وبوصفهما جماعتين مهمشتين، وإن نسبياً، إبان العهد الحميدي فقد كانتا معنيتين بصفة خاصة بنجاح برنامج العلمنة والحداثية الذي تبنته جمعية الاتحاد والترقي منذ وصولها إلى سدة الحكم عام 1908، وذلك على النقيض من أولئك الذين يتمتعون بالنفوذ والامتيازات، الممثلين في طبقة ملاك الأراضي المسلمين والمؤسسة الدينية الإسلامية، المنشغلين بقدر أكبر بالحفاظ على امتيازاتهم⁽⁶¹⁾. ويمكن إدراج تصدّر العائلات التجارية المسلمة حملة البرقيات المؤيدة للوالي ضمن إطار دعمها السياسات الليبرالية الاقتصادية التي انتهجها الاتحاديون، والهادفة إلى رعاية تكوين طبقة برجوازية عثمانية وتمكينها.

وفي واقع الحال، لم يقتصر هذا الانقسام على أعيان المدينة ونخبها التجارية والدينية فحسب، بل امتد أيضاً إلى نوابها في مجلس المبعوثان، الذين اصطفوا في معظمهم - باستثناء الجابري - خلف سياسة الوالي الاتحادي؛ إذ كان أربعة من أصل نواب حلب الستة من الاتحاديين⁽⁶²⁾.

3. استبدال الوالي بعد تصريحات اعتبرت أنها تتخذ صبغة قومية

أسهم عاملان رئيسان في وصول دورة الصراع السياسي الاجتماعي الذي شهدته ولاية حلب وبلغ ذروته في عام 1911 إلى خواتيمه، يتمثل أولهما في التوتر السياسي الكبير الناجم عن الخلافات داخل صفوف جمعية الاتحاد والترقي، والذي أدى إلى الانقسامات والتحزب، وبات الخلاف الداخلي حاداً حتى إنّ طلعت بك أرغم على الاستقالة من منصب ناظر الداخلية في 10 شباط/فبراير 1911، ليحل محله خليل بك منتشه (1874-1948) ممثل التيار الأكثر اعتدالاً في الجمعية، والذي لم يكن على وفاق مع والي

58 Ibid.

59 Watenpugh, p. 104.

60 Ibid., p. 108.

61 Ibid., pp. 108-109;

وكان من اللافت في هذا السياق أن قسطنطين الحمصي (1858-1941)، وهو أحد أبرز وجوه النخبة المسيحية الحلبية، دُعي إلى حضور الاجتماع الذي عقده في حلب أعضاء جمعية الاتحاد والترقي، الذين كانوا سابقاً أعضاءها سراً، لما وقع الانقلاب العثماني (1908)، وكان من منظمي "مهرجان الحرية" الذي أقيم بهذه المناسبة، وكُلف بأن يكون خطيب الجمعية بالعربية، فكان أول من لفظ كلمة "حرية" في خطبة علنية في المدينة، ونشط بعد ذلك في الاجتماعات، والاحتفالات، والندوات التي نظمتها الجمعية في المدينة، حيث تناول في خطبه موضوعات شتى من سياسية، وأخلاقية، وعلمية، وأدبية. وتولى في عهد الوالي حسين كاظم بك نيابة رئاسة البلدية. ينظر ترجمة الحمصي لنفسه في: قسطنطين الحمصي، أدباء حلب ذوو الأثر في القرن التاسع عشر (حلب: المطبعة المارونية، 1925)، ص 152-153.

62 "البرقيات الخاصة"، المفيد (بيروت)، السنة 3، العدد 610، 1911/5/13، ص 2.

حلب حسين كاظم بك⁽⁶³⁾، في حين يتمثل ثانيهما في تصريحات نسبتهما إليه صحيفة **المفيد** البيروتية المعارضة للاتحاديين بعدما استدعته الحكومة المركزية إلى العاصمة في منتصف نيسان/ أبريل للمذاكرة، والتي اعتُبرت أنها تتخذ صبغة قومية معادية للعرب⁽⁶⁴⁾؛ فكانت سبباً في الاصطفاف السياسي بين النواب العرب المعارضين للاتحاديين في المناقشات المحتدمة، التي جرت بينهم وبين ناظر الداخلية الجديد في المجلس وأججها النائب نافع باشا الجابري، الأمر الذي اضطرت معه الحكومة في نهاية المطاف إلى سحب حسين كاظم بك في تموز/ يوليو 1911 وتعيين بديل منه⁽⁶⁵⁾.

رابعاً: الاتحاديون وأعيان حلب بين الإقصاء والاحتواء

يبدو أول وهلة أن الصراع بين الطرفين - الوالي الاتحادي حسين كاظم بك و"الأشراف المتغلبين" - قد حُسم لمصلحة الطرف الثاني، ولكن ذلك كان نصراً مؤقتاً فحسب. فقد عمل الاتحاديون في مرحلة ما بعد استبدال الوالي حسين كاظم بك (1911) وصولاً إلى إمساك "الثالث الاتحادي" (أنور - جمال - طلعت) بزمام السلطة في الدولة في مطلع عام 1913 - وإن تخلل ذلك إزاحتهم عن الحكم مدة وجيزة لم تتجاوز ستة أشهر حينما تسلم حزب الحرية والائتلاف المعارض للحكم بعد انقلاب عسكري (تموز/ يوليو 1912) - على شق صف أعيان حلب المستائين من سياسات الاتحاديين المركزية والحيولة دون تكتلهم، وذلك عبر إسناد المناصب إلى بعضهم، من أمثال أحمد توفيق أفندي الكيخيا (1838-1919)، وبشير أفندي الأوبري، والحاج فاتح أفندي المرعشي، وغالب بك إبراهيم باشا، إضافة إلى استمالة كبير علماء حلب الشيخ محمد أفندي الزرقا (1842-1924)، الذي سبق أن تصدّر رجال المؤسسة الدينية الموقعين على البرقيات الاحتجاجية في حق الوالي حسين كاظم بك⁽⁶⁶⁾.

63 بشأن الانقسامات الاتحادية واستقالة طلعت بك من منصبه وتعيين خليل بك بدلاً منه، ينظر:

Feroz Ahmed, Turkey: *The Quest for Identity* (Oxford: Oneworld Publications, 2003), p. 56;

وبشأن خلاف والي حلب حسين كاظم بك مع ناظر الداخلية الجديد خليل بك، ينظر: مراسل لسان الحال، "مراسلات: حلب لمكاتبتنا في 9 منه"، **لسان الحال** (بيروت)، السنة 34، العدد 6617، 1911/4/24، ص 3.

64 نسبت صحيفة **المفيد** البيروتية لوالي حلب حسين كاظم بك تصريحات أدلى بها إلى صحيفة **إقدام** الإسطنبولية اعتبر فيها أن الحركة القومية في الولايات العربية تفاقمت نظراً إلى أن نواباً من حلب وبغداد والبصرة ودمشق وبيروت هم الذين يغذونها، وهي "مضرة جداً بمصالح الدولة ولا يكسبون من ورائها غير الانقسام والخراب". ينظر: "والي حلب"، ص 2.

65 عاد إلى حلب في تموز/ يوليو 1911 "ظافراً، واستقبله الشعب الحلي استقبلاً ملكياً"، على حد وصف صحيفة **البشير** البيروتية، وواصل أعيان حلب المعارضون لسياساته والنواب العرب الضغط من أجل إقالته. ينظر: مراسل البشير، "حلب في 21 تموز (لمراسلنا الفاضل)"، **البشير** (بيروت)، السنة 42، العدد 2055، 1911/7/25، ص 4؛ BOA.DH.MTV 18/20, Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti Mütenevvia، تتضمن نص البرقية التي أرسلها نائب حلب نافع باشا إلى الصدر الأعظم في 1 أيار/ مايو 1911 للمطالبة بعزله والمذيلة بتوقيع نواب من حماة، واليمن، والكرك، والموصل، والقدس، وبيروت، ودمشق، وحروران، والبصرة، وبغداد، وعسير، وطرابلس، وسط غياب لافت لتوقعات نواب حلب الآخرين.

66 احتل الكيخيا - الذي سبق له أن استقال من عضوية مجلس إدارة الولاية في خضم صراع الوالي حسين كاظم بك مع الأعيان المعارضين لسياساته عام 1911 - مقعداً في المجلس العمومي للولاية عام 1913، ثم وقع اختيار الاتحاديين عليه ليكون واحداً من خمس شخصيات عربية شغلت مقاعد في مجلس الأعيان في إسطنبول عام 1914. ينظر ترجمته في: محمد راغب الطباخ، **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء**، ج 7 (حلب: دار القلم العربي، 1988)، ص 555-558؛ وبشأن استقالته من مجلس إدارة الولاية عام 1911، ينظر: عنتابي وعثمان، ج 2، ص 106. واحتل الأوبري مقعداً في مجلس إدارة الولاية مطلع عام 1912، فالمجلس العمومي للولاية عام 1913، ثم مجلس المبعوثان عام 1914. ينظر: مراسل جراب الكردي، "أخبار سورية ولبنان"، **جراب الكردي** (نيويورك)، السنة 5، العدد 325، 1912/4/20، ص 6؛ **سألتهم دولته عليه عثمانيه**، سنة 1334 مالية [1917-1918م] (در سعادت: هلال مطبعة سي، 1334 مالية)، ص 114، وهي محفوظات مكتبة أتانورك التابعة لبلدية إسطنبول (Atatürk Kitaplığı - İstanbul Büyükşehir Belediyesi)؛ وانتخب المرعشي عضواً في المجلس العمومي للولاية (1913)، ثم ترأس غرفة التجارة والزراعة والصناعة طوال سنوات الحرب العالمية الأولى. ينظر: عنتابي وعثمان، ج 1، ص 141؛ وتولى إبراهيم باشا رئاسة البلدية عام 1913، وهو منصب شغله حتى نهاية العهد العثماني، وتخلل ذلك انتخابه عضواً في المجلس العمومي للولاية (1914-1916). بشأن رئاسته البلدية، ينظر: أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، نظارة الداخلية، متنوعة، تصنيف: Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti Mütenevvia، BOA.DH.MTV 1/94؛

للاطلاع على قائمة كاملة بأعضاء المجلس العمومي لولاية حلب (1913-1916)، ينظر: أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، نظارة الداخلية، مديرية الشؤون المحلية والولايات التابعة لنظارة الداخلية، تصنيف:

Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti Dahiliye Nezareti Umur-ı Mahalliye ve Vilayat Müdürlüğü، BOA.DH.UMVM 138/64؛

وقد أسند إلى الزرقا منصب معاون أمانة الإفتاء العام في الدولة العثمانية، في العاصمة عام 1913. ينظر ترجمته في: الطباخ، ج 7، ص 629-638.

وواصل الاتحاديون، بالتوازي مع ذلك، حركتهم المضادة لأعيان النظام القديم بوتائر متسارعة، مستهدفين أساساً الأعيان الذين نسجوا خيوط التحالف مع حزب الحرية والائتلاف المعارض، الذي تشكل عام 1911 والوريث للحزب الحر المعتدل (1909)، وبخاصة عائلة الجابري التي تراجع دورها السياسي⁽⁶⁷⁾. ولعل الأساس الأيديولوجي الذي قام عليه هذان الحزبان، بحسب ما جادل به واتينبو، مثل عاملاً مهماً لاستقطاب الأعيان التقليديين وجذبهم إلى صفوفهما، نظراً إلى تشديدهما على اعتماد سياسة اللامركزية، التي يكفل وضعها موضع التنفيذ أن يجعل هيمنتهم المحلية في مأمن من التعرض للتآكل⁽⁶⁸⁾، ما من شأنه أن يسمح لهم باستعادة نفوذهم السياسي. وهكذا، مُني نافع باشا الجابري، المرشح عن حزب الحرية والائتلاف بالهزيمة في الانتخابات النيابية لعام 1912⁽⁶⁹⁾، والتي سُميت "انتخابات العصا الغليظة"، في دلالة على استخدام الاتحاديين كل أساليب التلاعب والترهيب والعنف لينالوا الأغلبية فيها⁽⁷⁰⁾، بالتزامن مع إقالة ولده جودت بك من منصب مدير تحريرات ولاية الموصل بأمر من طلعت بك، الذي عاد ليتولى نظارة الداخلية - بالوكالة - عام 1912⁽⁷¹⁾. واستقال في العام ذاته أسعد باشا الجابري (1853-1915)، وهو أحد أبناء عمومة نافع باشا، من عضوية مجلس إدارة الولاية، فاعتزل الحياة العامة "ولزم بيته إلى حين وفاته"⁽⁷²⁾، وذلك في مرحلة لم يُعد فيها عمل إحسان بك الجابري (1879-1980)، وهو أحد أشقاء نافع باشا، كاتباً في الديوان السلطاني ينطوي على أي أهمية سياسية تُذكر، نظراً إلى انحسار دور البلاط السلطاني، الذي لم يُعد الموجه للسياسة العامة للدولة في ظل حكم الاتحاديين⁽⁷³⁾. وكان لافتاً في هذا السياق أن نافع باشا الجابري لم ينجح في انتخابات المجلس العمومي للولاية التي جرت أول مرة في حلب في أيار/ مايو 1913 إلا بصفة "عضو احتياطي"، الأمر الذي عكس مدى تراجع نفوذه، فما كان منه إلا أن استقال⁽⁷⁴⁾.

يبدو أن الضغط الذي تعرضت له عائلة الجابري على أيدي الاتحاديين بهدف تهميش دورها، وإقصائها عن مواقع النفوذ والتأثير السياسي في المدينة والولاية، على حد سواء، مثل عاملاً حاسماً في تخليها المبكر عن "العثمنة"، وتحولها إلى "العروبة" قبيل الحرب العالمية الأولى. ولكن هذا التحول لم يكن ليمرّ سريعاً من دون أن يلاحظه الاتحاديون، فقد أدرج اسم نافع باشا الجابري في تقرير أمني سرّي مغفل التاريخ يتضمّن اتهامه بعضوية ما يُسمى جمعية اتحاد العرب التي تتلقى توجيهاتها من خديوي مصر⁽⁷⁵⁾. بينما كان شقيقه الأصغر الشاب سعد الله الجابري (1892-1947) مندمجاً في الحركة القومية العربية المتشبثة بالاستقلال عن الدولة العثمانية، وهو ما زال على مقاعد الدراسة في مكتب الملكية الشاهاني في إسطنبول. وإذ أخفق الجابري في أن يؤمّن لنفسه وظيفة ملائمة في البيروقراطية العثمانية بعد تخرجه

67 بشأن تراجع الدور السياسي لعائلة الجابري في ظل الاتحاديين، ينظر: محمد جمال باروت، **العلاقات العربية - التركية (1918-1923): السيرة والتاريخ والمصادر** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، ص 265-266، 272-273.

68 Watenpaugh, p. 111.

69 برو، ص 378.

70 Hasan Kayali, *Arabs and Young Turks: Ottomanism, Arabism and Islamism in the Ottoman Empire 1908-1918* (Berkeley: University of California Press, 1997), p. 117.

71 حقي العظم، **حقائق عن الانتخابات النيابية في العراق وفلسطين وسوريا** (القاهرة: مطبعة الأخبار، 1912)، ص 57. أدرج العظم إقالة جودت الجابري من المنصب الذي كان يشغله في الموصل بأمر من طلعت بك ضمن سياق المخالفات التي ارتكبتها الاتحاديون في الانتخابات النيابية لعام 1912 من أجل ضمان فوز مرشحيهم في تلك الولاية.

72 للاطلاع على سيرته، ينظر: الطباخ، ج 7، ص 361-362.

73 أسعد كوراني، **ذكريات وخواطر: مما رأيت وسمعت وفعلت** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2000)، ص 303-304.

74 يُقصد بـ "العضو الاحتياطي" العضو الذي يسدّ الشغور من جراء وفاة أحد الأعضاء المنتخبين أو استقالته. وفعلاً، احتل الجابري مقعداً في المجلس العمومي للولاية بعد استقالة العضو المنتخب مرعي باشا الملاح من المجلس في تموز/ يوليو 1913 نظراً إلى إحرازه أكثرية الأصوات بين الأعضاء الاحتياطيين، فما كان منه إلا أن اعتذر عن قبول العضوية. ينظر: أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، نظارة الداخلية، مديريةية الشؤون المحلية وشؤون الولايات التابعة لنظارة الداخلية، تصنيف: Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti Dahiliye Nezareti Umur-ı Mahalliye ve Vilayat Müdürlüğü, BOA.DH.UMVM 138/64.

75 أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، نظارة الداخلية، مديريةية الأمن العام، قلم التعقيبات الدلعية، تصنيف: Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti Emniyet-i Umumiye Müdüriyeti, Takibât-ı Adliye Kalemi, BOA, DH.EUM.ADL 49/51.

لم تسعنا المصادر بأيّ معلومات إضافية عن "جمعية اتحاد العرب" التي يشير إليها التقرير الأمني السري العثماني.

عام 1913، الأمر الذي قد يُعزى إلى إقصاء الاتحاديين عائلته عن مناصب السلطة بالتزامن مع اصطباغ حكم الثالوث الاتحادي (1913-1918) بصبغة قومية تركية ما فتئت تتعاظم، فإنه ربما كان الحلبي الوحيد الذي نشط في صفوف الجمعيات القومية العربية السرية التي تأسست في إسطنبول في تلك المرحلة، واضطلع بدور صلة الوصل بين جمعيتي العهد والعربية الفتاة⁽⁷⁶⁾. ولعل هذا ما يفسر حماسة الجوابرة فيما بعد للحكم الفيصلي (1918-1920)؛ وذلك على النقيض من غيرهم من عائلات الأعيان البارزة في مدينة حلب التي أعرضت عن قبول القومية العربية، وحافظت على ولائها للعثمانيين، فراوحت مواقفها إزاء الحكم العربي من الفتور إلى العداء، وأرادت عودة العثمانيين⁽⁷⁷⁾.

خاتمة

مهّد إطلاق الاتحاديين حركتهم المضادة للأعيان في أعقاب ثورة تركيا الفتاة (1908) السبيل أمام اندلاع صراع على السلطة في حلب وسواها من الولايات العثمانية ما بين النظام الجديد من جهة، والنظام القديم من جهة أخرى. ولئن تمثّل هدف تلك الحركة في إنهاء هيمنة أعيان النظام القديم على الجهاز البيروقراطي المحلي، وإيصال أكبر عدد ممكن من المرشحين الاتحاديين إلى مجلس المبعوثان، فإنّها كانت جزءاً من خطة أكثر شمولاً تهدف إلى إحداث النظام الجديد تغييرات اجتماعية واقتصادية عميقة؛ وذلك عبر وضع حد للحصانة الضريبية، وخاصة التزام الأعشار، التي كان يتمتع بها الأعيان/ كبار ملاك الأراضي الغائبين، وطرح برنامج اقتصادي يهدف إلى رعاية تكوين طبقة برجوازية عثمانية وتمكينها، ما أدى إلى اصطفاغ أعيان المدينة ما بين مؤيدين للنظام الجديد ممن وجدوا في سياساته الليبرالية الاقتصادية ما يخدم مصالحهم من جهة، ومعارضيه ممن كانوا ينظرون إلى سياسات الاتحاديين على أنها ذات توجه مركزي شديد، وتهدف إلى تهمةيشهم وتجريدتهم من امتيازاتهم التقليدية من جهة أخرى.

بلغ هذا الصراع ذروته بسبب المحاولة التي بذلها الوالي الاتحادي حسين كاظم بك (حكم حلب 1910-1911)، التي كانت تهدف إلى تجريد أعيان النظام القديم وكبار ملاك الأراضي الغائبين من امتيازاتهم؛ ما زاد من انقسام المدينة ونخبها ما بين معارضي سياساته المطالبين بإقالتة ومؤيديها المطالبين بإبقائه في منصبه. وعلى الرغم من إخفاق هذه المحاولة حينما استبدل الوالي بوالٍ آخر غيره، فإنّها أظهرت أن الحركة المضادة للأعيان التي تبناها الاتحاديون إنما كانت حركة ذات بعد جماهيري، نظراً إلى الدعم الذي حظيت به من قطاع واسع في المجتمع الحلبي. وفي حال استحضار هذا الأمر، يمكن اعتبارها إيذاناً ببداية مرحلة التحول من "سياسة الأعيان" التي طبعت الحقبة الحميدية بطابعها، إلى "السياسة الجماهيرية" التي باتت ملمحاً مهماً من ملامح الحقبة الدستورية الجديدة، وما واكب ذلك من توسيع دائرة المشاركة السياسية، وتعاظم الدور الذي أخذ يضطلع به تنظيم الحملات ذات الطابع السياسي و/أو الدعائي الرسمية منها وغير الرسمية، وتوزيع البيانات المطبوعة، وإصدار النشرات، ونشر المقالات في الصحف، وترتيب المظاهرات الحاشدة في عملية تشكيل الرأي العام وتعبئة الجماعات وحشدها، واتساع نطاق استخدام عدد متزايد من المواطنين الحلبيين العثمانيين، ممن يؤيدون النهج الاتحادي في الحكم أو يعارضونه للتقانات الحديثة، في مجال الاتصالات، المتمثلة في "البرق"، لعرض مطالبهم على المراجع العليا في العاصمة وتقديم احتجاجاتهم، لها.

حقّق الاتحاديون مع إمساك الثالوث الذي كان يقودهم بزمam السلطة في الدولة ابتداءً من عام 1913 قدراً كبيراً من النجاح في شقّ صف الأعيان/ كبار ملاك الأراضي المستائين من سياساتهم ومنعهم من التكتل عبر إسناد مناصب رفيعة إلى بعضهم في الولاية

76 حول نشاط سعد الله الجابري القومي العربي في الحقبة العثمانية المتأخرة، ينظر: سلطان، ص 37؛

Ali Çankaya Mücellitoğlu, *Yeni Mülkiye Tarihi ve Mülkiyeliler*, 1859-1968, vol. IV (Ankara: Mars Matbaası, 1968-1969), p. 1563.

77 من أجل دراسة وافية بشأن مواقف عائلات الأعيان في حلب إزاء الحكومة العربية (1918-1920)، ينظر: باروت، *العلاقات العربية - التركية*.

والعاصمة على حد سواء، بينما واصلوا عملية تحطيم نفوذ الأعيان الذين انضوا تحت مظلة حزب الحرية والائتلاف المعارض. ولئن انتهج الثالوث الاتحادي سياسة قائمة على أساس قومي تركي، فإن ذلك لم يساهم في تراجع شعبية الاتحاديين في مدينة حلب التي حافظت على ولائها للدولة العثمانية؛ إذ ظل أعيانها متماهين مع فكرة "العثمنة"، وبعيدون إلى حد بعيد عن التأثر بالحركة العربية، في وقت اقتصر فيه اعتناق فكرة "العروبة" الوليدة على فئة محدودة من الأعيان الائتلافيين السابقين الذين تراجع نفوذهم السياسي في ظل حكم الاتحاديين؛ فقد "كانت حلب في تلك الفينة غارقة في الثقافة التركية، تعليمية واجتماعية، حتى ليكاد الرائي يحسب مدينة حلب من المدائن التركية" (78).

قائمة الاختصارات

BOA.DH.EUM.ADL: Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti Emniyet-i Umûmiye Müdüriyeti, Takibât-ı Adliye Kalemî.

BOA.DH.ID: Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti İdare Evrakı.

BOA.DH.MTV: Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti Mütenevvia.

BOA.DH.UMVM: Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti Dahiliye Nezareti Umur-ı Mahalliye ve Vilayat Müdürlüğü.

FO: Foreign Office.

FP: Fonds Poche.



78 أحمد سامي السراج، من بقية السيوف (1892-1960): أوراق ومذكرات، إعداد وتحقيق خيرية قاسمية (دمشق: دار الأهلالي، 2003)، ص 51.

المراجع

العربية

- باروت، محمد جمال. **العلاقات العربية - التركية (1918-1923): السيرة والتاريخ والمصادر**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.
- برو، توفيق علي. **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، 1908-1914**. رسائل وبحوث. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، 1960.
- الجابري، محمد جميل. **منحة الهادي في ترجمة الغوث السيد محمد أبي الهدى أفندي الرفاعي الصيادي**. مخطوط محفوظ بمكتبة عائلة الصيادي الخاصة في القاهرة، 1316هـ [1898-1899م].
- الحاج حامد، عبد الستار. "حلب في الأدب التركي الحديث: مؤلفات علي كمال نموذجًا". **مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية**. مج 2، العدد 8 (حزيران/ يونيو 2015).
- الحصري، ساطع. **البلاد العربية والدولة العثمانية: طبعة موسعة تتضمن الاتفاقيات السرية التي كانت عقدها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية الكبرى قبيل الحرب العالمية الأولى**. ط 2. بيروت: دار العلم للملايين، 1960.
- الحكيم، يوسف. **سورية والعهد العثماني**. بيروت: دار النهار، 1991.
- الحمص، قسطنطين. **أدباء حلب ذوو الأثر في القرن التاسع عشر**. حلب: المطبعة المارونية، 1925.
- الدباغ، عائشة. **الحركة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين**. بيروت: دار الفكر، 1972.
- دمشق: **التجربة المبكرة للدولة العربية الحديثة (1918-1920)**. محمد جمال باروت (محرر). الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.
- السراج، أحمد سامي. **من بقية السيوف (1892-1960): أوراق ومذكرات**. إعداد وتحقيق خيرية قاسمية. دمشق: دار الأهالي، 2003.
- سلطان، علي. **تاريخ سورية 1918-1908: نهاية الحكم التركي**. دمشق: دار طلاس، 1996.
- الشرق الأوسط الحديث**. إشراف ألبرت حوراني وفيليب خوري وماري كويلسون. ترجمة أسعد صقر. دمشق: دار طلاس، 1996.
- الطباخ، محمد راغب. **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء**. حلب: دار القلم العربي، 1988.
- طعمة، رامز. "ملكية الأرض والسلطة السياسية في دمشق (1858-1958)". **مجلة دراسات تاريخية**. العددان 43-44 (أيلول/ سبتمبر-كانون الأول/ ديسمبر 1992).
- الطويراني، حسن حسني باشا. **القول الفصل**. مصر: المطبعة العمومية، 1313هـ [1895-1896م].
- العظم، حقي. **حقائق عن الانتخابات النيابية في العراق وفلسطين وسوريا**. القاهرة: مطبعة الأخبار، 1912.
- عنتابي، محمد فؤاد ونجوى عثمان. **حلب في مئة عام**. حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993.
- عوض، عبد العزيز محمد. **الإدارة العثمانية في ولاية سورية، 1864-1914**. القاهرة: دار المعارف، 1969.

الغزي، كامل. *نهر الذهب في تاريخ حلب*. حلب: المطبعة المارونية، 1926.

كوراني، أسعد. *ذكريات وخواطر: مما رأيت وسمعت وفعلت*. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2000.

الأجنبية

Ahmed, Feroz. *Turkey: The Quest for Identity*. Oxford: Oneworld Publications, 2003.

Çakmak, Biray. "Geç Dönem Osmanlı Taşra Toplumunda Eşrâfın Mahallî İşlevleri. Üzerine: Uşaklı Tirîdzâde Mehmed Paşa." *Cumhuriyet Tarihi Araştırmaları Dergisi (CTAD)*. vol. 7, no. 13 (2011).

Der Matossian, Bedross. *The Horrors of Adana: Revolution and Violence in the Early Twentieth Century*. Stanford: Stanford University Press, 2022.

Eich, Thomas. *Abu L-Huda as-Sayyadi: Eine Studie zur Instrumentalisierung sufischer Netzwerke und genealogischer Kontroversen im spätoomanischen Reich*. Berlin: Klaus Schwarz Verlag, 2003.

Gangler, Anette. *Ein traditionelles Wohnviertel im Nordosten der Altstadt von Aleppo in Nordsyrien*. Tübingen/Berlin: Ernst Wasmuth Verlag, 1993.

Güneş, İhsan. *Türk Parlamento Tarihi: Meşrutiyete Geçiş Süreci: I. ve II. Meşrutiyet*. Ankara: TBMM Vakfı Yayınları, 1997.

İslam Ansiklopedisi. Ankara: Türkiye Diyanet Vakfı, 2007.

Jodoin, Nicolas. "Les intérêts belges dans la province d'Alep à la fin du XIXe et au début du XXe siècle selon la correspondance de la famille levantine Poche." *Maîtrise en histoire*. Université du Québec à Montréal, 2014.

Kadri, Hüseyin Kazım. *Meşrutiyet'ten Cumhuriyet'e Hatıralarım*. İstanbul: İsmail Kara, İletişim Yayınları, 1991.

Kayali, Hasan. *Arabs and Young Turks: Ottomanism, Arabism and Islamism in the Ottoman Empire 1908-1918*. Berkeley: University of California Press, 1997.

Mücellitoğlu, Ali Çankaya. *Yeni Mülkiye Tarihi ve Mülkiyeliler, 1859-1968*. Ankara: Mars Matbaası, 1968-1969.

Priestland, Jane (ed.). *Records of Syria, 1918-1973*. vol. 3. Cambridge: Archive Editions, 2005.

Şentürk, Elif Yılmaz. "Osmanlı Devleti'nde Memur Dayanışmasına Destek Veren Bir Yayın: Memurîn Gazetesi." *Marmara Üniversitesi Türkiyat Araştırmaları Dergisi*. vol. 9, no. 2 (2022).

Thieck, Jean-Pierre. *Passion d'Orient*. Paris: Karthala, 1992.

Thobie, Jacques & Salgur Kançal (dir.). *Industrialisation, Communication et Rapports Sociaux en Turquie et en Méditerranée Orientale*. Paris: L'Harmattan, 1994.

Tural, Erkan. "Meşrutiyet Döneminde Devletin Restorasyonu Bağlamında 1909 Teşkilat ve Tensikat Kanunu." *Dokuz Eylül Üniversitesi Atatürk İlkeleri ve İnkılap Tarihi Enstitüsü*. İzmir, 2006.

Watenpugh, Keith. *Being Modern in the Middle East: Revolution, Nationalism, Colonialism, and the Arab Middle Class*. Princeton: Princeton University Press, 2006.

Williams, Elizabeth R. "Cultivating Empires: Environment, Expertise, and Scientific Agriculture in Late Ottoman and French Mandate Syria." PhD. Dissertation. Georgetown University. 2015.

مراجع عثمانية

سالنامه دولت عليه عثمانیه. سنة 1326 مالية [1910-1911م]. در سعادت: سالنيك مطبعة سي، 1328هـ..

سالنامه دولت عليه عثمانیه. سنة 1334 مالية [1917-1918م]. در سعادت: هلال مطبعة سي، 1334 مالية.

أرشيف رئاسة الوزراء العثماني: وثائق إدارة نظارة الداخلية

Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti Dahiliye Nezareti Umur-ı Mahalliye ve Vilayat Müdürlüğü. BOA. DH.UMVM 138/64.

Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti Emniyet-i Umûmiye Müdüriyeti. Takibât-ı Adliye Kalemi. BOA. DH.EUM.ADL 49/51.

Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti İdare Evrakı. BOA.DH.ID 44/1.

Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti İdare Evrakı. BOA.DH.ID 44/3.

Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti Mütenevvia. BOA.DH.MTV 14/7.

Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti Mütenevvia. BOA.DH.MTV 1/94.

Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti Mütenevvia. BOA.DH.MTV 18/20.

Başbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti Mütenevvia. BOA.DH.MTV 18/21.

الأرشيف الخاص بعائلي بوخه وأنطاكي في حلب (قنصلية بلجيكا في حلب)

FP 2007. N°. 76/6. 7 Décembre 1907.

Fonds Poche. FP 2008, N°. 47/4. 20 Août 1908.

Fonds Poche. FP 2008, N°. 48/11. 21 Août 1908.

أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن)

Foreign Office. FO 195/2272 Longworth (Aleppo) to O'Connor (Constantinople). 17 January 1908.

Foreign Office. FO 861/59 Fontana (Aleppo) to Lowther (Constantinople). 15 November 1910.

Foreign Office. FO 195/2336 Fontana (Aleppo) to Lowther (Constantinople). 20 March 1911.

جذور الثورة المصرية 1919 من منظور الأرشيف الألماني

The Roots of the 1919 Egyptian Revolution from the Perspective of the German Archives

غالبًا ما يركز تاريخ النشاط المناهض للاستعمار في مصر خلال الربع الأول من القرن العشرين على التطورات التي حدثت داخل الحدود الإقليمية للدولة المصرية الحديثة. ومع ذلك، كانت توجد مجموعة كبيرة من الناشطين المصريين الذين عارضوا الاحتلال البريطاني أثناء إقامتهم في الخارج في مدن مثل باريس ولندن وجنيف وبرلين وبيروت وإسطنبول. تهتم هذه الدراسة بمجموعات فترة سابقة لثورة 1919، كان لها دور فعال في اندلاع تلك الثورة. وبعد استعراض الأدبيات المتعلقة بالنشاط المناهض للاستعمار في مصر، واقترح إطار جديد لفهم الأبعاد العابرة للحدود الوطنية والشتات، تعيد الدراسة التفكير في هذه المجموعات الوطنية ونشاطاتها السياسية.

كلمات مفتاحية: مناهضة الاستعمار، الحركة القومية المصرية، المهاجرون السياسيون، الدعاية الألمانية في العالم الإسلامي، ثورة 1919

The history of anti-colonial activism in Egypt during the first quarter of the twentieth century often focuses on developments within the territorial boundaries of the modern Egyptian state. However, there was a significant cohort of Egyptian activists who opposed British occupation while residing abroad in cities such as Paris, London, Geneva, Berlin, Beirut, and Istanbul. This article examines these groups, particularly those based in Berlin in the period leading up to the 1919 Revolution, highlighting their crucial role in sparking the uprising. Following a review of the literature on anti-colonial activism in Egypt and the proposal of a new framework for understanding its transnational and diasporic dimensions, the article reconsiders the activities of these nationalist groups and their political engagements.

Keywords: Anti-colonialism, Egyptian Nationalist Movement, Political Migrants, German Propaganda in the Islamic World, 1919 Revolution

* محاضر سابق في التاريخ الحديث للشرق الأوسط في جامعة هايدلبرغ. زميل ما بعد الدكتوراه سابقًا في جامعة درم في المملكة المتحدة.

Former Lecturer in Modern History of the Middle East at Heidelberg University. Former post-doctoral fellow at Durham University, UK.

taqadum.k@protonmail.com

مقدمة

أتاحت أحداث الربع الأول من القرن العشرين فرصةً لظهور حركات مناهضة الاستعمار على المستوى المفاهيمي والتنظيمي. وفي السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى، وجد المهاجرون من أجزاء مختلفة من أفريقيا وآسيا موطنًا مؤقتًا ومساحة سياسية في العاصمة الألمانية، برلين، لممارسة نشاطاتهم المناهضة للاستعمار⁽¹⁾. وبدءًا من الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، حينما كانت ألمانيا توشك أن تفقد مكانتها بوصفها قوة إمبراطورية، أدت برلين دور المضيف لمجموعة متنوعة من منظمات المهاجرين والأفراد المنخرطين في النضال ضد الهيمنة الاستعمارية التي ربما كانت بمنزلة نقطة مفصلة لإعادة تسمية بعض الأحياء بأسماء قاطنيها، مثل الحي الأفريقي.

كان الوجود المتزايد للرايا الاستعماريين في أوروبا منذ الحرب العالمية الأولى يعني أن مناهضة الاستعمار ظهرت أيضًا حقًا سياسيًا في المراكز الإمبريالية. وأتاحت لهم البيئة الحضرية فرصةً للتفاعل مع زملائهم المهاجرين من أبناء المستعمرات والجهات الفاعلة من المجتمعات المضيفة لهم، وسمح لهم بمتابعة التعليم الأكاديمي والمشاركة في التبادل الحيوي للأفكار السياسية التي ميزت المدن الأوروبية. وقد استضافت برلين مجموعة متميزة من الأفراد الذين واصلوا فيما بعد قيادة النضال المناهض للإمبريالية في جميع أنحاء العالم، ووصف العديد منهم تجاربهم في أوروبا بأنها فترة تكوينية حاسمة في تطوير تفكيرهم السياسي. اضطلعت النشاطات وشبكات التعاون العابرة للحدود التي أنشأها المهاجرون/ المنفيون في تلك الفترة بدور مهم في عملية إنهاء الاستعمار وتطور الحركات المناهضة له، إلى جانب التأثير بصفة مباشرة في المجتمع الأوروبي للتعريف بقضايا البلدان التي تعاني الاستعمار. غير أن العديد من تلك النشاطات والشبكات العابرة للحدود التي تم إنشاؤها في تلك الفترة لم تدرس على نحو معمق، نظرًا إلى غياب المصادر الأصلية حولها، أو عدم الوصول إليها. لذا، فإن إعادة دراستها من أحد أهم المصادر، وهو الأرشيف الألماني، ستضيف بُعدًا معرفيًا جديدًا إلى الحقل الأكاديمي بتخصصاته المختلفة.

كانت برلين تختلف فعليًا عن لندن وباريس، من حيث إنها لم تستوعب سوى عدد قليل من المهاجرين من أقاليم ما وراء البحار الألمانية، خلال فترة الإمبراطورية. كان هذا يعني أنه حتى أثناء استمرار الإمبراطورية الألمانية، لم تكن السياسات المناهضة للاستعمار في برلين موجهة أساسًا ضد الممارسات الاستعمارية الألمانية. وكان لتجربة الهجرة دور رئيس في التطور السياسي لمناهضة الإمبريالية، بل من الممكن القول إنَّ الاتصال بالتيارات الفكرية الغربية في تلك الفترة ليس هو ما ساعد في تعزيز مناهضة الإمبريالية وبناء الحركات القومية فحسب، ثم إنَّ التجربة الحية للتفاعل مع "الأعراق المختلفة" في برلين قد ساعدت أيضًا في كشف تناقضات الاستعمار، وأثبتت أنَّ سياسات المجتمع المحلي هي "ساحة ممارسة مهمة" لتطور القادة المناهضين للإمبريالية. فشخصيات مثل شو إن لاي Zhou Enlai (رئيس الوزراء الصيني لاحقًا)، وتشيمباكارامان بيلاي Chempakaraman Pillai من الهند، ومحمد فريد (زعيم الحزب الوطني المصري) وآخرين قد أدت أدوارًا كبيرة في تعزيز مثل هذه المفاهيم وممارستها.

أما على الصعيد السياسي، فقد أدت ظروف إلى أن تبدو برلين جذابة خاصة في نظر الناشطين المناهضين للاستعمار، لا سيما الوطنيين المصريين. فكان الدعم الألماني لهؤلاء الوطنيين في الفترة التي سبقت ثورة 1919 مدفوعًا بسياساتها الأوسع خلال فترة

1 ينظر كتابه:

Erez Manela, *The Wilsonian Moment, Self-Determination and the International Origins of Anticolonial Nationalism* (Oxford: Oxford University Press, 2009).

ويشرح هذا الكتاب ما قام به الزعيم القومي المصري سعد زغول، إضافة إلى قائمة طويلة من كبار السياسيين والأحزاب والمنظمات المهنية والمجموعات النسائية والجماعات الطلابية والمنظمات المصرية في الخارج، وحتى المواطنين المصريين العاديين، الذين تحركوا للكتابة إلى رئيس الولايات المتحدة الأميركية حينما وصل إلى باريس لحضور مؤتمر السلام.

الحرب العالمية الأولى لدعم الحركات الراديكالية والقومية ضد الاستعمار في جميع أنحاء العالم. إضافة إلى ذلك، خلال الحرب العالمية الأولى، عملت ألمانيا والإمبراطورية العثمانية على ترسيخ الموقف الإسلامي الشامل في محاولة لتعبئة المسلمين ضد أعدائهم (المستعمرين)، وقدمت ألمانيا نفسها بصفتها قوة دولية أكثر جاذبية من ناحية مناهضة السياقات الإمبريالية، وسعت أيضًا إلى بناء نفوذ أكبر لدى الطلاب المصريين المنتمين إلى الحزب الوطني أو المستقلين. وفي برلين وسويسرا، كان التمويل الألماني للمجموعات الطلابية والأفراد المنفيين دور حاسم في تعزيز هذا الوضع، في حين كانت بريطانيا العظمى وفرنسا قلقتين جدًا بشأن العواقب المحتملة لهذه الدعاية، واستثمرتا جهودًا وأموالًا كبيرة في اعتراضها ومواجهة تأثيرها⁽²⁾.

وكان موقع برلين، من ناحية أخرى، جيّدًا جغرافيًا؛ فهي تقع في منتصف الطريق بين حواضر أوروبا الغربية وموسكو، حيث لم يكن لدى السلطات اهتمام كبير بحظر النشاطات المناهضة للاستعمار كما كان الحال لدى نظيراتها في لندن أو باريس؛ إذ إن الحزب الشيوعي الألماني قدّم مركزًا قويًا وأساسًا قويًا، للبنية التحتية المناهضة للاستعمار⁽³⁾. ومن أبرز تلك الأمثلة الدالّة على التعاون بين الحركة العمالية والحركات المناهضة للاستعمار في برلين رابطة ضد الإمبريالية LAI، وكان مقرها الرئيس في شارع فريدريش Friedrich Straße في برلين، وقد تحوّل اليوم إلى أحد أهم شوارع التسوق في برلين، ولم يكن هذا الشارع مكانًا للعمل الإداري للرابطة فحسب، بل أيضًا لتنظيم الأحداث والحملات المحلية المناهضة للاستعمار أو إجراء دورات التثقيف السياسي للناشطين المهاجرين⁽⁴⁾، وهذا هو السبب في أن يكون المقهى الرئيس للمعارضة المصرية في تلك الفترة واقعًا في هذا الشارع، حيث كان لمحمد فريد وعدد من المعارضين المصريين الآخرين وجود دائم فيه. وإلى جانب التزامات برلين الشيوعية، كان لها مشهد متنوع جدًا من المنشورات التي وفرت مساحة للأصوات المعارضة؛ وهي مساحة أمكن أن يستخدمها الناشطون المهاجرون خلال فترة جمهورية فايمار. وقد استثمر القوميون المصريون في هذه المساحة المهمة، وتحوّلت برلين إلى مركز لنشاطات النشر الخاصة بهم.

ستركز هذه الدراسة على إبراز علاقة ألمانيا بكوادر الوطنيين المصريين، ممن ساعدوا على تفجير ثورة 1919، والدور الذي أدّاه بعض الأشخاص الذين انخرطوا في هذه العلاقة المناهضة للاستعمار وشبكات التعاون العابرة للحدود. وفي حدود المعرفة المتاحة، تأتي هذه المساهمة لتشكيل إحدى المساهمات القليلة التي كتبت في هذا الموضوع، خاصة المساهمات المكتوبة باللغتين العربية والإنكليزية على حد سواء. وهي تمثل إضافة جديدة ومهمة لفهم حركات المعارضة الحضرية ونشاطاتها في الربع الأول من القرن العشرين. وفي المقابل، فإن أخذ العاصمة الألمانية إطارًا مكانيًا للتحليل يسمح لنا بالنظر إلى ما هو أبعد من ظهور حركات منفصلة مناهضة للاستعمار، ويوجه انتباهنا إلى التزامن والتفاعلات بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المناهضة للاستعمار، وهي مهمة اكتسبت مزيدًا من التركيز، وحظيت بمكانة بارزة في البحث التاريخي في الآونة الأخيرة، ولكنها لا تزال غير مطروقة على نحو كافٍ.

الدراسات السابقة

عند التركيز على الموضوع قيد الدراسة، نجد أن الدراسات التي تناولته قليلة إلى حد ما، سواء كان ذلك باللغة العربية أو الإنكليزية، أو الألمانية. فهناك دراستان بالألمانية: الدراسة الأولى هي دراسة المؤرخ السويسري مارك تريفيزجر Marck Trefzger التي نشرت عام 1970، وهي في الأساس رسالته للدكتوراه، وقد اهتمت الدراسة بالنضال السياسي والصحافي للوطنيين المصريين الذين عاشوا في المنفى

2 Jacob M. Landau, *Pan-Islam: History and Politics* (London: Routledge 1990), p. 121.

3 سيظهر هذا الأمر على نحو أوضح في عملية إنشاء الحزب السياسي والمعارك التي دارت بين الألمان والإنكليز. ينظر: Nathanel Kuck, "Anti-colonialism in a Post-Imperial Environment-The Case of Berlin" 1914-33, *Journal of Contemporary History*, vol. 49, no. 1 (2014), pp. 134-159.

4 اقتحمت الشرطة الألمانية هذا المكان مرات عديدة. ينظر تقارير الشرطة الألمانية ضمن وثائق من أرشيف وزارة الخارجية الألمانية في: Geheimes Staatsarchiv Preussischer Kulturbesitz Rep. 77, 4043, Nr. 221, 2-31.

في سويسرا، إلى جانب البحث في آثار النشاطات الأدبية والتحريرية للمنفيين في الرأي العام في سويسرا، من خلال التقييم الصحافي للأسلوب والمحتوي للإصدارات الصحافية الخاصة بهم. وقد أولى تريفزجر الشخصيات الرئيسية عناية خاصة، وركز على السير الذاتية السياسية لممثلين مهمين عن الحزب الوطني المصري، مثل محمد فريد، ومحمد فهمي، ومنصور رفعت... إلخ. وتوصل الباحث، في دراسته، إلى استنتاج مفاده أن المصريين في المنفى لم ينجحوا في جذب الجمهور السويسري بمطالب الاستقلال الوطني المتعلقة بالقضية المصرية⁽⁵⁾. إن محاولة تريفزجر تلك كان لها أثرها في العديد من الباحثين خاصة في ألمانيا لدراسة هؤلاء القوميين، وفي مقدّمهم المستشرق الألماني جيرهارد هوب Gerhard Höpp الذي درس في العديد من أعماله حياة المصريين ونشاطاتهم وغيرهم من العرب الذين ناضلوا من أجل الاستقلال الوطني في ألمانيا من جوانب مختلفة، كما أنه شهد آثار التفاعل الثقافي الإسلامي - المسيحي وعمليات النقل والتفاعل بين الثقافتين. وتابع هوب باهتمام كبير نشاطات المصريين السياسية في الحرب العالمية الأولى. وتوجد مسألة مهمة قام بها في دراساته لم يتم تسليط الضوء عليها حتى الآن، ولم تتل اهتماماً كبيراً من الباحثين؛ وهي حقيقة في أمر أسرى الحرب المسلمين في المعسكرات الألمانية، التي تم إنشاؤها حصرياً لأغراض دعائية بهدف تجنيد نزلاء جهاديين⁽⁶⁾. امتد تأثير تريفزجر أيضاً ليشمل المستشرقين الألمان المعاصرين، ومنهم المستشرق الألماني بجامعة ماربورج ألبريشت فوس الذي سار على نهج تريفزجر في دراسته القيمة المتعلقة بتاريخ الجالية الألمانية في مصر في الفترة 1901-1939⁽⁷⁾.

وعلى النحو نفسه، فإن الدراسات باللغتين الإنكليزية والعربية في هذا المجال لا تزال قليلة، خاصة فيما يتعلق بعلاقة الألمان بالقوميين العرب، ولا سيما وخاصة الوطنيين المصريين. ومن أهم الدراسات السابقة أعمال الندوة التي نظمها وجيه عبد الصادق عتيق، بالاشتراك مع المؤرخ الألماني فولف جانج شفانتس في القاهرة في الفترة 19-21 تشرين الثاني/نوفمبر 1996، تحت عنوان "مصر وألمانيا في القرنين التاسع عشر والعشرين في ضوء الوثائق"، وقد شارك فيها باحثون عرب وألمان، ونشرت أعمال هذه الندوة دار الثقافة العربية بالقاهرة عام 1997، ومن بينها دراسة عبد الرحمن برج التي تناول فيها موقف ألمانيا من المسألة المصرية. ونذكر أيضاً دراسة وجيه عبد الصادق عتيق المتعلقة بدور ألمانيا في الحملة التركية على مصر في الحرب العالمية الأولى، والتي اعتمد في إعدادها على ملفات الأرشيف الألماني. ونذكر كذلك مقالة المؤرخ المصري رؤوف عباس بخصوص علاقة ألمانيا بالحركة القومية المصرية في الفترة 1882-1918، وقد اعتمد فيها أساساً على مذكرات محمد فريد⁽⁸⁾. وبالنظر إلى ما أورده عباس استناداً إلى ما دونه فريد، نجد نقصاً في المعلومات أيضاً، فهناك الكثير من الأحداث التي كانت تدور من خلف فريد ولم يكن على علم بها، كما أنه لم يكن يدون كل شيء في وقته، ولم يذكر العديد من الأحداث في مذكراته؛ إما لأنه نسيها، وإما لأنه تجنب ذكرها، مثل تعاونه وعدد من أعضاء الحزب الوطني مع الألمان والأتراك في حملة السويس الأولى عام 1914.

أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة إبراز علاقة ألمانيا بالوطنيين المصريين، الذين سعوا لتفجير ثورة 1919، من خلال طرح الأسئلة التالية: ما علاقة ألمانيا بالكوادر النشطة من بين الوطنيين المصريين؟ وكيف بدأ التعاون بين هؤلاء الوطنيين المصريين والسلطات الألمانية؟

5 Marc Trefzger, *Die nationale Bewegung Ägyptens vor 1918 im Spiegel der schweizerischen Öffentlichkeit* (Basel/ Stuttgart: Verlag von Helbing & Lichtenhahn, 1970).

6 G. Höpp, "'Die ägyptische Frage ist in Wirklichkeit eine internationale' - Zur politisch-publizistischen Tätigkeit ägyptischer Antikolonialisten in Berlin 1918-1928," *Asien, Afrika, Lateinamerika*, vol. 15, no. 1 (1987), pp. 87-98.

7 Albrecht Fieß, *Die deutsche Gemeinde in Ägypten von 1919-1939* (Hamburg: Lit, 1996).

8 Raouf Abbas Hamed, "Germany and the Egyptian Nationalist Movement 1882-1918," *Die Welt des Islams*, vol. 28, no. 1-4 (January 1988), pp. 11-24.

وما أبرز الشخصيات التي ورد ذكرها في وثائق الأرشيف الألماني؟ وما سياسة ألمانيا، بصفتها دولة مضيعة، تجاه هؤلاء المنفيين المصريين؟ وما الدعم الذي قدمته لهم؟ وكيف استغل الوطنيون المصريون هذا الدعم للقيام بنشاطاتهم المختلفة من أجل التعريف بقضيتهم وكسب تعاطف المجتمعات الأوروبية؟

وثائق الدراسة

تقوم هذه الدراسة على تحليل وثائق الأرشيف الألماني الموجودة في أرشيف وزارة الخارجية الألمانية ببرلين PAAA، والأرشيف العسكري، في مدينة كوبلنز الألمانية، BAK، ومقارنتها بوثائق الأرشيف البريطاني PRO FO. وتمثل قيمة هذه الوثائق في أنها تعكس رؤية الدولة الألمانية تجاه مصر في تلك الفترة؛ إذ إنها أبرزت مصر على أنها دولة مستقلة وذات سيادة وتقع تحت الاحتلال الإنكليزي، وأبرزت علاقة ألمانيا بالوطنيين المصريين الذين كانوا في المنفى في تلك الفترة، وكشفت عن الدعم الألماني المقدم لهم. وتأتي وثائق الخارجية الألمانية على ذكر العديد من الشخصيات، والمؤسسات والكيانات السياسية لشخصيات مصرية وجدت حينئذ في المنفى، إلى جانب الشخصيات الألمانية الممثلة للخارجية في التواصل معهم، وتأثير هؤلاء الأشخاص في سير الأحداث في مصر. ومن بين الشخصيات التي أبرزتها الوثائق الألمانية عباس حلمي الثاني الذي كان يسعى لاستعادة عرشه في مصر، بعد أن عزله الاحتلال الإنكليزي، إلى جانب شخصيات أخرى في المعارضة المصرية في المنفى، في مقدمتها محمد فريد بك، رئيس الحزب الوطني، وكذلك الشيخ عبد العزيز جويش. وتكشف وثائق الأرشيف الألماني أيضًا عن جزء مهم من تاريخ الحركة المصرية، لم يحظ بالدراسة، وهو الحركة الطلابية التي تشكلت في المنفى في تلك الفترة، ورموزها الذين أدوا دورًا واضحًا في تعبئة المجتمعات الأوروبية للتعريف بقضيتهم. وفي المجمل، تقدّم وثائق الأرشيف الألماني، خاصة وثائق وزارة الخارجية، معطيات معمّقة عن الأحداث والنشاطات والتحالفات والصراعات وكذلك العلاقات المعقدة التي كانت تربط المصريين بعضهم ببعض، والدولة الألمانية من ناحية، ومن ناحية أخرى توضح كيف اهتمت ألمانيا، على نحو أكبر، بتقديم الدعم للأشخاص البارزين وأصحاب الثقل السياسي مثل الخديوي عباس حلمي الثاني، ومحمد فريد بك، والشيخ عبد العزيز جويش.

ونظرًا إلى اتساع الوثائق وتشعبها وكثرة المعلومات الواردة فيها، ستركز الدراسة على إبراز الدور الألماني على مستويين: المستوى الأول، الدعاية الألمانية واستخدام فكرة الجهاد لتثوير الشعب المصري ودور الجواسيس الألمان في القاهرة في تنفيذ هذه الخطة بالتعاون مع المنفيين المصريين، أما المستوى الثاني فهو عن الدعم الذي وفرته الحكومة الألمانية لنشاطات المعارضة المصرية في المنفى (وخصوصًا الشخصيات البارزة منهم) في الفترة التي سبقت تشكيل ثورة 1919 (مثل تأسيس الروابط السياسية، والصحف والمؤتمرات، وكذلك الأحزاب السياسية).

المنهجية

كان لوجود عدد كبير من المهاجرين/ المنفيين من سياقات إمبراطورية مختلفة في برلين، وللنشاطات العابرة للحدود التي تم تشكيلها في تلك الفترة، الأثر الواضح في تشكيل مجال سياسي متماسك لمناهضة الاستعمار. ومن خلال السؤال عن نوع التفاعلات التي أتاحها برلين أو مؤلّتها، أو طلبت من هؤلاء الناشطين الوافدين القيام بها، ستأتي هذه الدراسة على ذكر هذه النشاطات، وتعتبر بذلك مساهمة جديدة فيما يتعلق بتاريخ مناهضة الاستعمار المبكر، وكيفية تسجيل هذه النشاطات في الأرشيف الألماني. من ناحية أخرى، فإن دراسة هذه النشاطات، في سياق مناهضة الإمبريالية، تقع في إطار دراسة الحركات الاجتماعية التي تشكلت في تلك الفترة، والتي كان لها دور مهم في عملية التعبئة من أجل التعريف بالقضية المصرية، وأحقية مصر في نيل استقلالها وجلياء الاحتلال الإنكليزي عنها، وكسب تعاطف المجتمعات الأوروبية. ومن الجدير بالذكر أن هذه الحركة الاجتماعية السياسية تشكلت في المنفى،

ومن ثمّ فدراساتها من منظور نظرية الحركات الاجتماعية وحدها لن تكون كافية، بل ستتداخل مع عدة منظورات مختلفة للمهاجرين، وممارساتهم السياسية العابرة للحدود القومية على المستوى الجزئي مع المنظور السياسي على المستوى الكلي. وتنتظر في نشاطات الأفراد، وسياسة الدول المضيفة تجاه مجتمع المنفيين، وكذلك العوامل المؤثرة في فاعلية نشاط هؤلاء المنفيين، مستندة في ذلك إلى الأدبيات المختلفة لدراسات سلوكهم، وسير الأفراد الذاتية وأدوارهم التنظيمية⁽⁹⁾.

وطبقاً لدراسات مجموعات المنفيين للخارج، توجد ثلاثة عناصر رئيسة تؤدي دوراً في العلاقة بين المجموعات المنفية ومواطنيها في الخارج، وهي تختلف كثيراً من حالة إلى أخرى وتتأثر بمتغيرات مختلفة؛ مثل شخصية المنظمة نفسها، وسياسات الدولة المضيفة تجاه نشاطات المنفيين، ونشاطات النظام الداخلي المضادة لتثبيط المعارضة في الخارج⁽¹⁰⁾. ومن المهم القول إن الطبيعة الاجتماعية والسياسية للبلد المضيف هي التي تحدد قدرة المنفيين في الخارج على تنظيم النفوذ وممارسة تأثير غير مباشر في وطنهم، وتؤثر أيضاً في شخصية الشتات نفسه. وثمة حالات تسعى فيها مثل هذه الدول المضيفة لاستغلال الشتات لتعزيز مصالح سياستها الخارجية على سبيل المثال الحكومتان الألمانية والتركية ومجتمع المنفى المصري خلال ثورة 1919).

باستخدام هذه المنهجية، ستلقي الدراسة في أحد جوانبها الضوء على بدايات تشكّل المنفى المصري، بما سيساهم في فهم السردية والجذور التاريخية لمجتمع المنفيين المصريين؛ وهو ما يمكن استخدامه في فهم بعض الظواهر الموجودة لدى المنفيين المصريين في ألمانيا وتحليلها، من خلال إحالتها إلى جذورها التاريخية الأولى.

أولاً: من الجهاد إلى الثورة

لاحظت ألمانيا أن معظم البلدان التي تقع تحت الاحتلالين الفرنسي والإنكليزي هي بلدان إسلامية، تقع في الأساس ضمن نطاق الخلافة العثمانية. فلجأت إلى استخدام الإسلام، وبخاصة مفهوم الجهاد، والقومية الإسلامية (أو ما يعرف بفكرة الجامعة الإسلامية) أداةً لتوفير للشعوب المسلمة ضد مستعمراتها⁽¹¹⁾. لاقت الدعوة الألمانية باسم الجهاد رغبة قوية لدى حليفهم التركي، الذي دعا أيضاً إلى الجهاد لتحرير الشعب التركي في القوقاز وآسيا الوسطى من الاستبداديين الروسي والأرمني، وإثبات نفوذ السلطان (الخليفة) على جميع المسلمين الآخرين في العالم ولا سيما في الهند، والتحرير النهائي للإمبراطورية العثمانية من الهيمنة الاقتصادية والسياسية لجميع القوى⁽¹²⁾.

9 يتقاطع الأمر هنا مع نظرية الحركة الاجتماعية التي وضعها الأنثروبولوجي الفرنسي، بيير بورديو Pierre Bourdieu، الذي حاول أن يقدم عدة تفسيرات للحركة الاجتماعية ونشأتها من خلال عدة أدوات من بينها نظرية تعبئة الموارد. وهنا، "يقصد استخدام الموارد أو الشبكات التي يستطيع الوكلاء الاعتماد عليها في عملية النضال الخاصة بهم (رأس المال الثقافي والرمزي). وتوسع مساهمات بورديو فهماً للتأثيرات الميدانية من المستوى التنظيمي إلى المستوى الفردي، وهو ما يشير إلى أن العديد من الملاحظات المألوفة المتعلقة بعواقب السيرة الذاتية للنشاط يجب أن تُفهم فهماً صحيحاً على أنها تأثيرات ميدانية، مترابطة على نحو وثيق ومرتكزة في قطاعات فرعية معينة من الفضاء الاجتماعي". وهذا مهم، بصفة خاصة "لأن نهج السياسة المثيرة للجدل"، الخليفة السائد لنظرية الحركة الاجتماعية الكلاسيكية، قد ركز أساساً على المنظمات، وليس لديه سوى القليل ليقوله عن السير الذاتية الفردية. وعلى مستوى أكثر أساسية، يقدم مفهوم بورديو للهيبتوس بديلاً من نظرية العمل العقلاني الكامنة في الكثير من نظرية الحركة الاجتماعية السائدة، مما يجعل من الممكن فهم سبب حشد بعض الفاعلين بينما لا يفعل الآخرون ذلك، إذا اختاروا المشاركة، وهو ما من شأنه أن يكسب "الفوائد الانتقائية" نفسها، مثل المشاركين الآخرين. ووفقاً لوجهة النظر هذه، من خلال دراسة السير الذاتية الفردية، من الممكن تحديد "التجارب التكوينية" التي تزيد قيام بعض الأفراد بالتعبئة أكثر من غيرهم احتماليةً، وهنا يتقاطع الأمر مع عدد من دراسات الشتات.

10 Yossi Shain, *The Frontier of Loyalty: Political Exiles in the Age of the Nation-State*, vol. 6 (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2005), p. 52.

11 Fritz Fischer, "Deutsche Kriegsziele. Revolutionierung und Separatfrieden im Osten 1914–1918 (Zuerst: Historische Zeitschrift 18" [1959])." in: Ernst W. Graf Lynar (ed.), *Deutsche Kriegsziele 1914–1918. Eine Diskussion* (Frankfurt/ Berlin: Verlag Ullstein, 1964), pp. 18–83, esp. 23.

12 Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw, *History of Ottoman Empire and Modern Turkey: vol. 2, Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey 1808–1975* (New York: Cambridge University Press, 1977), p. 314.

وقد عُرفت الدعوة إلى الجهاد في الأدبيات الغربية، وبخاصة الألمانية، بالحرب المقدسة Heiliger Krieg. وفي تلك الفترة، رأت منظمة تركيا الفتاة في الدعوة إلى الجهاد أداة مهمة، لها تأثيرها المباشر والقوي لتوحيد الشعب خلف سياسات الحكومة العثمانية. وطبقاً لوثائق أرشيف وزارة الخارجية الألمانية، في مطلع آب/ أغسطس 1914، وبناءً على طلب من القيادة العليا للجيش بدأ الإعداد لاستراتيجية التعبئة والتحريض هذه، والتي سيستخدم فيها الإسلام أداةً لتثوير الشعوب المستعمرة ضد مستعمراتها. وفي الرابع عشر من الشهر نفسه، قدّم المستشار القانوني لوزارة الخارجية الألمانية فريدريش فون بريتيوتز وجافرون Friedrich von Prittwitz und Gaffron تقريراً مختصراً عن الأماكن التي بدأ فيها استخدام الدعاية الألمانية لتحريض العالم الإسلامي على الجهاد. وقد شمل التقرير دولاً مختلفة في أفريقيا، وبخاصة بلدان المغرب العربي (المغرب، وتونس، والجزائر)، ونُظر إلى مصر على أنها المنطقة المستهدفة. وقد تزامن هذا التقرير مع عودة ماكس فون أوبنهايم Max von Oppenheim الرحالة والدبلوماسي الألماني المعروف، إلى وزارة الخارجية في آب/ أغسطس من العام نفسه. تم تكليف أوبنهايم بالاتصال بالمعارضة المصرية، وبخاصة الموجودة في المنفى، والنشطة ضد الاحتلال الإنكليزي، من أجل تنظيم حركة إسلامية تنشأ في مصر وتنتشر عبر مكة إلى بقية العالم الإسلامي وصولاً إلى الهند⁽¹³⁾. وقد اقترح أوبنهايم وصف تلك الحرب المقدسة بأنها حركة التحرر ضد الإمبريالية.

وفي كتابه **تشوير المناطق الإسلامية** وضع أوبنهايم خطته لاستخدام فكرة الجهاد، وقد تحدث عن مصر قائلاً: "إنه في مصر، المناهضة لإنكلترا وفي مصر السودان، سيكون ما مجموعه أكثر من اثني عشر مليون مسلم على استعداد لدعم الجهاد إذا تم استفزازهم مسبقاً على النحو الأمثل، لذلك فإن انتصار الجيش التركي المنتظر منذ فترة في بلاد النيل قد اقترب، فيجب تسريع أعمال الدعاية، والتي يجب أن تتم باسم الخليفة على نحو متزايد وبضغط عالٍ من أجل إثارة غضب الناس العاديين عن طريق المناشدات والوسائل الأخرى، كما أنه يجب إبراز العنصر الديني، على نحو خاص، من خلال الأزهر، وعامل الإخوة، وما إلى ذلك". في الوقت ذاته، اقترح أوبنهايم أيضاً البدء في تنفيذ أكبر عدد ممكن من الانقلابات والاعتقالات وما إلى ذلك [...]. بغض النظر عما إذا كانت ستنتج أم لا، من أجل جعل مستقبل وجود الإنكليز في مصر أكثر غموضاً⁽¹⁴⁾. كان هدف أوبنهايم من هذه القلائل هو إثارة الإنكليز لممارسة مزيد من الأعمال الانتقامية والقمع ضد المصريين، ما سيؤدي بدوره إلى تفاقم معاناة السكان، لأن الأعمال الانتقامية سوف تؤدي إلى تفاقم معاناة الشعب المصري⁽¹⁵⁾. ويقول: إنه كلما استخدم الإنكليز القمع بأكثر قسوة، وكلما ضربوا الأبرياء، كما هو متوقع، زادوا الشعب الخامل غضباً وتعصباً، الذي يوصف أحياناً، على نحو بأنه جبان، وهذا الأمر سيجعل سكان المدن والفلاحين مستعدين للقتال بكل الوسائل حتى بالسكين لطرد الإنكليز⁽¹⁶⁾. وقد اقترح أيضاً استخدام "حرب الغوريلا" ضد الإنكليز وتجنيد ميليشيات من العناصر المعادية لهم.

ومن أجل تطبيق هذه الخطة أثار أوبنهايم حماس وزير الحربية التركي حينها (إسماعيل باشا)، والدائرة المقربة من الخديوي عباس حلمي الثاني. كان أوبنهايم يدرك أهمية قناة السويس بالنسبة إلى الإنكليز، وهي أحد الأسباب التي أدت إلى احتلال مصر، لذلك رأى أن أي تمرد سيحدث لا بد من أن يكون متوازياً مع هجوم واسع من المصريين والأتراك والألمان على قناة السويس، وسيكون

13 جمهورية ألمانيا، أرشيف وزارة الخارجية، وثيقة رقم PA-AA, R 22402، 1914. هذه الوثيقة عبارة عن تقرير بعنوان: "التدابير الأولية لتنفيذ التشوير". وفي الواقع، لا أريد أن أسهب كثيراً بشأن دور أوبنهايم في الترويج للدعاية الألمانية والمخطط الألماني، إذ إن العديد من الدراسات تناولت حياته والدور الذي اضطلع به. لذا، قدّمت نبذة مختصرة عن دوره. لكن حتى هذه اللحظة، لم أطلع على مرجع عربي أو إنكليزي يتحدث عن هذه الوثيقة التي كتبها أوبنهايم، ويبدو أنها لم تترجم حتى الآن.

14 جمهورية ألمانيا، أرشيف وزارة الخارجية، وثيقة رقم PA-AA, R 20938، 1914، ص 20.

15 المرجع نفسه، ص 25.

16 المرجع نفسه، ص 22-23.

ذلك من أهم الأسباب لبدء تمرد وعصيان واسع يشمل البلاد كلها⁽¹⁷⁾. ومن أجل تحقيق الهدف الخاص بنشر الدعاية الألمانية، أنشأت وزارة الخارجية الألمانية "وكالة أنباء الشرق" لمتابعة نشر تلك الدعاية في المشرق والهند وشرق آسيا تحت إشراف أوبنهايم، وكانت الوكالة تنتج دعاية مطبوعة بلغات أجنبية مختلفة بالتعاون مع العلماء والمحريين الشرقيين وكذلك المطبعة القيسرية⁽¹⁸⁾.

القاهرة فضاءً للجاسوسية

كان لاستراتيجية التثوير التي هدف الألمان إلى تمريرها بالتعاون مع المنفيين المصريين ما يؤديها في الواقع؛ فقد كانت الاضطرابات والاحتجاجات المندلعة ضد الإنكليز بمنزلة الفرصة الحقيقية لتمرير هذه الاستراتيجية والعمل على إنجاحها. فكانت وزارة الخارجية الألمانية مسؤولة بصفة أساسية عن تخطيط الحملات الدعاية وتنفيذها، وكان الأمر يعتمد خاصة على تعاون البعثات الدبلوماسية في القسطنطينية وبرن وأثينا وروما وجنوة، وعلى هياكل شبكات المخابرات التي تم إنشاؤها على المستوى الخاص بوصف ذلك جزءاً من العمل. من هنا، كان لزاماً الاستمرار في جمع المعلومات المتعلقة بالتطورات العسكرية والسياسية في مصر، وإرسالها إلى برلين لتحليلها. كانت التقارير ترسل عن طريق المبعوثين والجواسيس الألمان في مصر، وكانت تبدي تصوراً واضحاً عن الأحداث وتطورها، كما أنها تعتبر سجلاً يومياً للأحداث، وهي أشبه بما كان يكتبه عبد الرحمن الجبرتي عن الوضع أثناء الاحتلال الفرنسي لمصر. تزخر تلك التقارير بتفاصيل دقيقة عن حياة المصريين في تلك الفترة، وعن الأحداث التي كانت تحدث يومياً ضد الاحتلال الإنكليزي. وأفاد عدد من التقارير الواردة في الأرشيف أن صحيفة **الرسول** *Il Messaggero*، التي نُشرت في روما في 24 آب/ أغسطس 1914، ذكرت أن هناك تمرداً مزعجاً اندلع في مصر⁽¹⁹⁾، ويبدو أن دقة هذه الأخبار قد تأكدت، حينما أرسل ألبرت غراف فون كوات *Albert Graf von Quadt*، السفير الألماني في أثينا، برقية إلى برلين بعد أيام قليلة، نقلاً عن تقرير مخبر من صحيفة لم تذكر اسمها، جاء فيها أن "اضطرابات خطيرة اندلعت في مصر"⁽²⁰⁾.

احتوى أحد التقارير الواردة، في تشرين الأول/ أكتوبر 1914، معلومات أكثر تفصيلاً، وشرح الوضع في مصر على النحو التالي: "في مصر تُبنى أصوات الشعب بثورة قادمة، فقد اطلع رئيس البعثة الألمانية على الوضع الفعلي من خلال الجنود الأتراك الموجودين هناك، وكذلك الجنود الألمان الموجودون والذين يجهزون لقيام هذه الانتفاضة، لكن عند وقوعها فإن الشعب ستنقصه الأسلحة والذخيرة، ولو امتلكها فسيكون غير مدرب عليها. وطبقاً للمعلومات الواردة من جانب أصدقاء إنكليز، فإن عزيز باشا المصري"⁽²¹⁾، مع

17 المرجع نفسه، ص 25.

18 جمهورية ألمانيا، أرشيف وزارة الخارجية، وثيقة رقم 20938 PA-AA, R 1914.

19 جمهورية ألمانيا، أرشيف وزارة الخارجية، وثيقة رقم 15044 PA-AA, R 1914. المعلومات الواردة هي بحسب اتصال داخلي في وزارة الخارجية في اليوم نفسه. ولم يتسن تأكيد هذا التقرير من السلطات الألمانية في مصر التي طرد موظفوها بعد أيام قليلة. ومع ذلك، أكدت القنصلية العامة في القاهرة أن الحالة المزاجية في جميع أنحاء مصر كانت موالية لألمانيا وأن الظروف في داخل البلاد كانت مواتية.

20 برقية كيرت كوات إلى وزارة الخارجية بتاريخ 1914/9/2. وبعد ثلاثة أيام فقط، كان على كوات أن يضع تقريره في مستوى جديد، ويصحح تقرير الانتفاضة إلى مستوى "الإثارة الكبيرة". ففي برقية في 1914/9/5. علق كوات في تقرير من القسطنطينية إلى وزارة الخارجية، في 7 أيلول/ سبتمبر 1914، بقوله: "حتى الآن كان كل شيء هادئاً في مصر وعلى القناة".

21 عزيز علي المصري (1879-1965/6/15)، هو عسكري وسياسي مصري. شارك في تأسيس الجمعية القحطانية وجمعية العهد، ويعتبر من رواد الحركة القومية في مصر والعالم العربي. وهو من أسرة شركسية عريقة سكنت العراق قادمة من شمال القفقاس هي أسرة شاهلية الشركسية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى مصر حيث وُلد عزيز المصري وأتم دراسته الثانوية، والتحق بالكلية العسكرية في الأستانة، ثم في كلية الأركان حيث تخرج فيها بتفوق عام 1904. انضم إلى جمعية الاتحاد والترقي، وشارك في انقلابها العسكري عام 1908، ترك الاتحاد والترقي بعد أن اتضح له معاداتها للعرب. وأسس مع الشهيد سليم الجزائري الجمعية القحطانية، التي نادى بمملكة ذات تاجين (العرب والترك). حارب ببسالة وبطولة في ليبيا ضد الغزو الإيطالي. عاد إلى الأستانة عام 1913، وأسس جمعية العهد، وهي جمعية عسكرية سياسية سرية عربية، في 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1913، ثم اعتقل في 9 أيلول/ سبتمبر 1914، وحكم عليه بالإعدام، وأطلق سراحه في 21 نيسان/ أبريل 1914، ونُفي إلى مصر. واعتقله الاحتلال الإنكليزي مرات عديدة، وقد اعتبرته حركة الضباط الأحرار أباً روحياً لها، وكانت ثمة نية لتنصيبه رئيساً بدلاً من محمد نجيب، لكن ذلك لم يحدث لأنه تقاعد عام 1955؛ لمزيد من التفاصيل المتعلقة بعزيز المصري، ينظر: محمد السيد صالح، **عزيز المصري: أبو الثوار** (القاهرة: بطانة للنشر والتوزيع، 2019).

بداية الحرب وبسبب تواصله مع الأتراك والألمان، قد تم إلقاء القبض عليه مع عدد من الجنود المصريين المشتبه فيهم⁽²²⁾. في الوقت ذاته فإن هناك كتيبة من الجيش المصري قد تمردت، وقد تم احتجاز أفرادها في القلعة، وأُرسلت إلى السودان⁽²³⁾.

ويذكر التقرير نفسه أيضًا "أن هبّات التمرد التي قام بها الشعب المصري ضد الاحتلال الإنكليزي لا تهدأ أبدًا، بل إنه بين شهري [أيلول/] سبتمبر و[تشرين الأول/] أكتوبر 1914 شهدت القاهرة وحدها هبّات مختلفة ضد قوات الاحتلال الإنكليزي في أكثر من خمس مناطق، وانتهت بالقمع الوحشي لها من جيش الاحتلال، بل إن كثرة هذه الانتفاضات جعلت القاهرة مهددة بالقصف المدفعي من الاحتلال. ونتيجة لهذا تحوّل عدد من الأماكن التي كانت تنطلق منها المظاهرات إلى ثكنات عسكرية كما هو الحال في محطة مصر. ثم إن عددًا من جنود الاحتلال القادمين من الهند (هنود وإنكليز)، والذين قدموا لحماية موقع القناة، تم استدعاؤهم ليكونوا في الدلتا لصد أي هجوم تركي محتمل (عدد الجنود الهنود كان يناهز 20000 جندي)، ففي يوم واحد أكثر من 800 ناقلة جنود كانت مستعدة لنقل الجنود إلى الدلتا للقيام بهذه المهمة. وفي صيدليات القاهرة لا يوجد مصل ضد الوباء⁽²⁴⁾، كما أن الإدارة العسكرية يمنع امتلاكها لذلك المصل. وتم تشديد إجراءات الرقابة، فعند الوصول إلى مصر يتم تفتيش الحقائق والملابس بعناية شديدة للعثور على الصحف أو التلغرافات الألمانية، كما تم استدعاء موظفات ليقمن بالتفتيش الجسدي للنساء. أما الألمان المحتجزون في البلاد فلم يخضعوا فقط للمراقبة من خلال الشرطة، بل أيضًا من خلال البوليس السري⁽²⁵⁾. ومن خلال الإشارة إلى ما جاء في التقرير بأن هناك نقصًا في الأسلحة التي لا يستطيع الشعب امتلاكها ولو امتلكها فلن يكون مدبرًا عليها، هو ما جعل محمد فريد في أحد الاجتماعات التي كانت تتم في القنصلية الألمانية في إسطنبول يقترح توفير عشرة آلاف بندقية لمواجهة القوات الإنكليزية⁽²⁶⁾.

من خلال التدقيق في أوضاع مصر، أدرك الألمان أنه لا بد من الانخراط أكثر فأكثر في هذه الاحتجاجات، من أجل كسر العزلة الإعلامية التي يقوم بها الإنكليز بشأن تطور الأحداث في مصر. فرأت وزارة الخارجية الألمانية أنه من المناسب دعم تلك الهبّات الشعبية التي يقوم بها الشعب المصري ضد المحتل الإنكليزي، وجمع تقارير حقيقية وواقعية على الأرض لنجاح استراتيجية الدعاية، وكذلك تمهيدًا لاجتياح عسكري لقناة السويس ستقوم به القوات التركية والألمانية جنبًا إلى جنب مع أعضاء الحزب الوطني. من أجل ذلك اعتمدت الخارجية الألمانية على جواسيسها الألمان في مصر، ومن بين هؤلاء رجل الأعمال الألماني أوتو ليندمان Otto Lindemann. كان ليندمان صاحب مصنع قطن في الإسكندرية. وفي نهاية أيلول/ سبتمبر 1914، حينما كان يوشك أن يعود إلى مصر، اقترح على وزارة الخارجية تهريب مواد دعائية إلى مصر وتلقي معلومات من البلاد، وإنشاء شبكة لتسليم الأموال والمواد الدعائية لمبعوثيهم في مصر، عبر سويسرا وإيطاليا واليونان. وفعلاً، لاقت هذه الفكرة دعمًا واسعًا من الحكومة الألمانية، خاصة بعد النجاح الأولي بالتعاون مع السفارات في روما وأثينا في هذا الشأن⁽²⁷⁾. وقد نجح ليندمان في تقديم مخطط شامل لهذا المشروع، ثم تبين فشل المشروع لصعوبة التحكم في هيكله الذي كان قائمًا على العديد من الأمور التي لا يمكن تحقيقها.

22 هذه أول وثيقة ألمانية يُذكر فيها عزيز المصري. ولهذه الوثيقة دلالة مهمة، إذ إنها تقدّم بعض الإجابات الخاصة عن التعاون المبكر بين رجال الجيش المصري والألمان. وبما أن عزيز المصري يعتبر الأب الروحي للضباط الأحرار، فقد تجنينا عن الأسباب التي جعلت عددًا من الضباط الأحرار يتواصلون مع الألمان ومساندتهم في الحرب العالمية الثانية، كما ذكر الرئيس المصري السابق محمد أنور السادات في مذكراته حينما ألقى الاتحاد الإنكليزي القبض عليه في القاهرة مع أحد الجواسيس الألمان، وتمّ جسسه على إثر ذلك. ويمكن أن يكشف هذا الأمر لنا أيضًا عن جذور تبني الضباط الأحرار، فيما بعد، للتيارات الفاشية ومساندتهم لها وكذلك التعاون الذي جرى بعد عام 1952 بينهم وبين ألمانيا الشرقية.

23 جمهورية ألمانيا، أرشيف وزارة الخارجية، PA-AA, R15045, 1914، ص 63-62.

24 يبدو أن الوثيقة تشير إلى وباء الكوليرا الذي كان متفشّيًا في ذلك الوقت.

25 جمهورية ألمانيا، أرشيف وزارة الخارجية، وثيقة رقم PA-AA, R1504, 1914.

26 يجب تأكيد أن محمد فريد لم يذكر هذه التفاصيل في مذكراته من قريب ولا من بعيد.

27 جمهورية ألمانيا، أرشيف وزارة الخارجية، وثيقة رقم PA-AA, R 21127, 1914. طلب ليندمان من وزارة الخارجية الألمانية إعطاءه فرصة لتحقيق المشروع، ودعمه ببعض المال، لكن طلبه رُفض.

بعد مرور عام على خطة ليندلمان، وتحديدًا في كانون الثاني / يناير 1915، قدم محرر صحيفة **أبناء ميونخ** *Münchener Nachrichten*، هانس شميد Hanns Schmid، نفسه للسفارة الإمبراطورية في القسطنطينية، متكررًا في زيّ "مراسل إيطالي" للذهاب إلى مصر لجمع "أخبار موثوقة". وقد عاش في إيطاليا سبعة عشر عامًا، وبعد التشاور مع هيئة الأركان العامة، قرر العودة مرة أخرى إلى إيطاليا، في هيئة ممثل شركة إيطالية، هذه المرة، من أجل السفر من إيطاليا إلى شمال أفريقيا. وقد تم تكليفه من هيئة الأركان بالقيام بمهمة تقصي الحقائق لمدة شهرين في الحبشة، ومصر وإريتريا، وإعداد تقرير أسبوعي⁽²⁸⁾. كان من المفترض أن يقدم شميد تقريرًا عن نظرة إنكلترا إلى الشتات الإيطالي في مستعمراتهم، وعن استعداد السكان المصريين على وجه الخصوص للمشاركة في الجهاد، وكان من المفترض أيضًا أن يجمع المعلومات ذات الصلة عسكريًا بمنطقة قناة السويس. وفي 10 آذار / مارس من العام نفسه، وصلت الأخبار إلى برلين عن وصول شميد إلى بورسعيد، ومن ثمّ واصل مهمته التي انتهت وفق ما كان مقرّرًا لها، وقد تمت بنجاح من دون أن تتفطن السلطات البريطانية إلى أمره⁽²⁹⁾.

وفي 30 نيسان / أبريل، أرسل شميد تقريره النهائي إلى وزارة الخارجية، متضمنًا الأخبار التي جمعها، والتي تتعلق أساسًا بمصر، وأورد فيه: مصر ستشتعل ما إن ينجح الأتراك في هجومهم على قناة السويس، فالمصريون متقاعسون حتى الآن عن الأعمال الاحتجاجية انتظارًا للهجوم التركي، كما أن البرجوازية المصرية المتعلمة صديقة تمامًا لألمانيا. علاوة على ذلك، فإن القبائل المختلفة في إريتريا والحبشة (وفق تقرير شميد) تتقبل الدعاية الألمانية، مع ولاء غالبية السكان للإيطاليين (يصف شميد الإيطاليين بأنهم ودودون مع إنكلترا)⁽³⁰⁾. وباختصار، فإن لدى شميد انطباع في تقريره بأن "قوة الإسلام قليلة جدًا"، كما أن الشعوب الإسلامية المضطهدة "لن تنهض أبدًا" بمفردها. انتصارات تركيا العسكرية هي التي يمكن أن "تؤدي إلى انتفاضة الإسلام في مصر"⁽³¹⁾.

عمدت إلى ذكر تقرير شميد، لأنه من أكثر التقارير التي اطّلت عليها في الأرشيف الألماني، والتي تتمتع بوصف دقيق للأوضاع في مصر، كما أنه يعتبر من القليلين الذين أكملوا مهمتهم بنجاح مبعوثين سريين للخارجية الألمانية في مصر⁽³²⁾. وفي المقابل، كانت ترسل تقارير عسكرية إلى قيادة الأركان العامة (التي كانت تقوم بالتنسيق مع الخارجية الألمانية) عن التمرکز العسكري الإنكليزي في مصر وانتشار القوات في مدن مصرية مختلفة. وعلى الرغم من ذلك، لم تنجح الدعاية الألمانية في القاهرة النجاح المرجو لها؛ فالعديد من التقارير المكتوبة في الأرشيف تعزو الاضطرابات التي سادت بين المصريين في أواخر صيف وخريف 1914، وبخاصة في القاهرة والإسكندرية، إلى الجوع، أو "أعمال شغب القطن"، التي تم إبلاغ وزارة الخارجية عنها في 20 أيلول / سبتمبر، خاصة لدى سكان الريف بوصف ذلك ردّ فعل فوريًا على أزمة مبيعات القطن نتيجة اندلاع الحرب. وقد كان رد فعل الإنكليز على هذه الاضطرابات المشتعلة بضمان شراء القطن المصري؛ ما وفر مصدر رزق للفلاحين وأدى إلى إخماد هذه الانتفاضة⁽³³⁾.

28 جمهورية ألمانيا، أرشيف وزارة الخارجية، وثيقة رقم PA-AA, R 21127، 1915/1/21.

29 جمهورية ألمانيا، أرشيف وزارة الخارجية، وثيقة رقم PA-AA, R 21131، 1915/3/1.

30 جمهورية ألمانيا، أرشيف وزارة الخارجية، وثيقة رقم PA-AA, R 21132، تقرير شميد إلى وزارة الخارجية، 1915/4/30.

31 المرجع نفسه، ص 9.

32 على سبيل المثال لا الحصر، جندّت السلطات الألمانية العديد من العملاء والجواسيس لجمع معلومات عن الوضع في مصر، ومن بينهم مثلاً الثري الألماني ديرتلن كاوفمان هيرمان Dirterlen Kaufmann Hermann الذي كان في مصر وكتب العديد من التقارير عن الأوضاع، من بينها مثلاً تقرير أرسله في نهاية عام 1914 عن الوضع في مصر ومنطقة القتال بصفة خاصة، يقول فيه: إن قناة السويس مدججة بقوات كثيرة، فهناك قرابة 20000 جندي، إلى جانب 250 جنديًا في الإسماعيلية، في مقابل قرابة 5000 جندي في المنطقة بين الإسماعيلية وبورسعيد، ينظر:

جمهورية ألمانيا، أرشيف وزارة الخارجية، وثيقة رقم PAAA R 15045، تقرير ديرتلن، ص 38-89.

33 يبدو أن الدعاية الألمانية في القاهرة لم تنجح النجاح المرجو لها، فثمة العديد من التقارير المكتوبة في الأرشيف التي تعزو الاضطرابات التي سادت بين المصريين، في أواخر صيف عام 1914 وخريفه، إلى الجوع في القاهرة والإسكندرية فيما يسمى "أعمال شغب القطن" - والتي تم إبلاغ وزارة الخارجية عنها في 20 أيلول / سبتمبر - خاصة بالنسبة إلى سكان الريف في رد فعل فوري على أزمة مبيعات القطن نتيجة اندلاع الحرب. كان رد فعل الإنكليز على هذه الاضطرابات المشتعلة بضمان شراء القطن المصري، مما وفر مصدر رزق للفلاحين. ينظر: جمهورية ألمانيا، أرشيف وزارة الخارجية، وثيقة رقم PA-AA, R 15046، 1914/12/30.

ثانيًا: المنفى وبناء شبكات التواصل

إلى جانب رصد انتفاضات المصريين المتتالية ضد الإنكليز على نحو دقيق، ودعمها من خلال شبكة جواسيس وزارة الخارجية، عمدت ألمانيا أيضًا إلى تقديم الدعم للقوميين المصريين في المنفى. وقد أتاح الفضاء السياسي في برلين، وكذلك طبيعة الدولة الألمانية بصفتها دولة مضيقة للمنفين، وداعمة لنشاطات القوميين، أن ينشئوا العديد من شبكات التواصل مثل الصحف والجمعيات وكذلك المؤتمرات إلى جانب الأحزاب والتكتلات السياسية. فقد سعى الخديوي عباس، بدعم من ألمانيا، لإنشاء صحف في فرنسا وإيطاليا. أما في جنيف، فقد أسس الدكتور منصور رفعت النادي الوطني المصري، وأنشأ محمد فهمي لجنة الشباب المصري، وأنشأ أحمد الدريدي جمعية الطلاب المصريين (أبو الهول)، بينما أنشأ كل من الشيخ على الغياتي، ومنصور القاضي صحيفتين مستقلتين في مدينة برن، بدعم من الحكومة الألمانية⁽³⁴⁾.

في برلين، اضطلع محمد فريد بدور حاسم في ترسيخ المشاعر القومية وتقويتها بين جماعات المعارضة المصرية في المنفى. فقد سمحت الحكومة الألمانية بإنشاء "جمعية تحرير مصر في برلين"، وكان هدف تلك الجمعية كما ورد في الوثائق الألمانية هو تحرير وادي النيل من الاحتلال الإنكليزي وتعزيز أواصر العلاقة بين مصر ودول الوسط (تحالف ألمانيا والنمسا والدولة العثمانية) من أجل استعادة الوضع السابق كما كان قبل غزو الإنكليز لمصر عام 1882⁽³⁵⁾. ويقصد هنا بالوضع السابق عودة مصر تحت سلطة الخليفة العثماني، ولعل هذا ما يفسر وجود تسمية السفير التركي في برلين حقي باشا، راعيًا مميزًا لتلك الجمعية بعد أن تم الإعلان عن تأسيسه، إلى جانب أسماء عدد من الوزراء الأتراك بوصفهم أعضاء في تلك الجمعية، وهما الوزيران سعيد حليم باشا، الصدر الأعظم، وكذلك أنور باشا وزير الحربية⁽³⁶⁾. وفي الوقت ذاته، وجه قادة القوميين المصريين الدعوة إلى العديد من السياسيين الألمان، ليصبحوا أعضاء في هذه المنظمة الجديدة. وفعلاً، تلقت المنظمة استجابة فاعلة من رجال الدولة البارزين، من أمثال الأدميرال ألفريد فون تيربيتز Alfred von Tirpitz، والزعيم الليبرالي غوستاف ستريسمان Gustav Stresemann، والزعيم المحافظ ويستاروب، الأخ غير الشقيق للإمبراطور الألماني، فون شليجويج هولشتاين Schleswig Holstein، الذي وافق على الانضمام شريطة أن يت رأس هو هذا الكيان.

أما بالنسبة إلى المؤتمرات، فقد كان مؤتمر السلام بستوكهولم أحد المؤتمرات الكبرى التي حضرها محمد فريد في تلك الفترة بصفته رئيسًا للحزب الوطني. وقد عقد المؤتمر في السويد، في ستوكهولم، في آب/ أغسطس 1910، وكان مكوناً من مندوبي جمعيات السلام وأعضائها من النخب السياسية المختلفة في مختلف أنحاء العالم، والذين يتم اختيارهم عن طريق جمعيات السلام في كل دولة. ومن أغراضه البحث في منع الحروب وسفك الدماء بين الدول، ومنع استعباد الأمم لبعضها، وإبطال الاستعمار، وجعل كل أمة في العالم حرة تحكم نفسها بنفسها، إلى جانب اعتماد التحكيم أداةً لفض كل نزاع بين دولة وأخرى، أو عدوان أمة قوية على أمة ضعيفة، وجعل أحكام التحكيم نافذة وأداةً مهمة لفض النزاعات. وقد عُقد المؤتمر 17 مرة قبل انعقاده في ستوكهولم، وكان به آلاف الأعضاء من أنصار السلام في مختلف أنحاء العالم، وأصبح أداة قوية للدعاية ومناهضة الاستعمار. واستغل محمد فريد الفرصة للمشاركة في الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر، فراسل المسؤولين عن تنظيمه وإرسال قيمة الاشتراك، وسافر من باريس، حيث كان

34 كان الشيخ علي الغياتي خريجاً مصرياً من الأزهر، وقد عاش في سويسرا خلال الحرب العالمية الأولى وكتب للصحافة الفرنسية والعربية الموالية للوفاق. وهناك درس العلوم الاجتماعية وعمل أيضاً مراسلاً لصحيفة **المؤيد** المصرية. من أجل تجنب الملاحقة القضائية لنشر مجموعته الشعرية الوطنية - الوطنية. فر من مصر في 5 تموز/ يوليو 1910. وكتب محمد فريد مقدمة ديوان الغياتي (مجموعة قصائد)، ما أدى إلى محاكمته، على الرغم من إنكاره لذلك بأنه لم يقرأ القصائد من قبل.

35 جمهورية ألمانيا، أرشيف وزارة الخارجية، وثيقة رقم R 20938، PA-AA، 1914.

36 جمهورية ألمانيا، أرشيف وزارة الخارجية، وثيقة رقم R 15053، PAAA، 1918/8/23، ص 29.

يخضع للعلاج، إلى ستوكهولم، وكان المصري والشرقي الوحيد المشارك في المؤتمر⁽³⁷⁾، وكان هذا المؤتمر فرصة كبيرة للتعريف بالحركة الوطنية المصرية ومكوناتها⁽³⁸⁾.

بعد عامين من مؤتمر ستوكهولم جاء مؤتمر جينيف للسلام، وهو من أهم المؤتمرات التي شارك فيها محمد فريد في منفاه، والذي انعقد بمدينة جينيف السويسرية في 22 أيلول / سبتمبر 1912. وقد استفاد القوميون المصريون من تجربة فريد ومشاركته في مؤتمر ستوكهولم، فأسسوا جمعية باسم "جمعية السلام العام بوادي النيل"، ليتمكنوا من الانضمام إلى المؤتمر، لضمان المشاركة والتأثير بفاعلية أكبر. فتقدموا بطلب للجنة الدائمة للمؤتمر بمدينة برن السويسرية. وفعلاً، اتخذت اللجنة قراراً بضم "جمعية السلام العام بوادي النيل" ضمن جمعيات السلام المرتبطة بالمؤتمر، وقد درست لجنة المؤتمر مسألة مصر، وقررت أحقية مطالبها وعرضها على المؤتمر⁽³⁹⁾. وشارك فريد في عام 1913 في مؤتمر السلام الذي عقد في مدينة لاهاي Den Haag بهولندا. وكان محاوراً بارعاً ودبلوماسياً مخضرمًا استطاع أن يكسب التأييد لقضيته التي جاء من أجلها؛ فقد نجح في مؤتمر جينيف، بعد مناقشات متعمقة في الحصول على تأييد الأغلبية، لاستصدار قرار طالب بالانسحاب الفوري للقوات الإنكليزية من مصر. وذكر فريد أن ذلك يتفق مع وعود بريطانيا لمصر، عند احتلالها عام 1882، وطالبها بأن تتذكر تلك الوعود⁽⁴⁰⁾.

ويتمويل من الحكومة الألمانية، وفي 18 كانون الأول / ديسمبر 1917، عقد الحزب الوطني في برلين مؤتمراً من أجل دعم المقاومة الوطنية والاحتجاج ضد الإنكليز، وقد شارك في ذلك المؤتمر العديد من الساسة الألمان، وفي مقدمتهم البارون ماكس فون أوبن هايم (أو جاسوس القيصر كما كانت تطلق عليه سلطات الاحتلال الإنكليزي). وكان لأوبنهايم علاقات قوية مع الحركة القومية المصرية، والعديد من الساسة المصريين، وقد بنى تلك العلاقات خلال فترة إقامته في مصر. وحضر المؤتمر أيضاً شخص آخر يدعى "أمهوف باشا"⁽⁴¹⁾.

1. الصحف والدوريات

أشار أحد التقارير التي أرسلها جاسوس من جواسيس الخارجية الألمانية في مدينة برن السويسرية إلى أن نشاطات القوميين المصريين في المدينة تعتبر مهمة جداً لتحقيق الدعاية الألمانية، التي تهدف إلى تقديم ألمانيا على أنها صديق وشريك للإسلام والمسلمين يسعى لتحريرهم من الاستعمار، وأنه يجب على ألمانيا تبني نشاطات القوميين المصريين، وتقديم الدعم المطلوب لإنشاء صحف ومجلات مختلفة لخدمة هذا الغرض. فالمقالات التي ستكتب والتي ستنتشر عن طريق "وكالة أنباء الشرق" الألمانية، لا بد من أن تكون صادرة عن أشخاص لديهم ثقل، ويتمتعون بصدقية كبيرة في بلادهم؛ ما سيمنح الدعاية الألمانية صدقية أكبر. وقد أشار التقرير إلى ضرورة استخدام الشباب المصري في سويسرا، وكذلك محمد فريد، إلى جانب الخديوي عباس في مثل هذه الدعاية والترويج لها.

37 لمزيد من التفاصيل، ينظر: محمد فريد، مذكرات محمد فريد، تحقيق رؤوف عباس (القاهرة: عالم الكتب، 1975)؛ عبد الرحمن الرافعي، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية: تاريخ مصر القومي من سنة 1908 إلى سنة 1919 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1948)، ص 208-214.

38 ثمة نقطة يجب الإشارة إلى موقف الحزب الوطني من عربي وثورته، فحينما سئل محمد فريد عن الحركة الوطنية، قال: "إن الحركة الوطنية المصرية، هي حركة وطنية ديمقراطية دستورية، ومنذ سنة 1879، أخذ عربي يطالب بدستور أعطاه الخديوي إيانا في سنة 1881، ولكنكم تعلمون أن الإنجليز انتهزوا فرصة الجدل القائم بين الخديوي والبرلمان، وتدخلوا في المسألة بقوتهم، وسرعان ما أطلقوا قنابلهم على الإسكندرية، وتسلبوا على البلاد هنا لا بد من الإشارة إلى أن مطلب الدستور والاستقلال هما الأساس الذي أقام عليه الحزب الوطني كفاحه الوطني، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الحزب الوطني كان رافضاً لما فعله عربي، على أن نقطة الدستور هذه من الأمور التي نادي بها عربي، وتلقفها الحزب الوطني، والسؤال الآن: لماذا كان موقف الحزب الوطني رافضاً لعربي وحركته، طالما أن المطالبة بالدستور كان أحد مطالبه؟". لمزيد من التفاصيل بشأن مؤتمر ستوكهولم، ينظر: الرافعي.

39 لمزيد من التفاصيل بخصوص المؤتمر ينظر: فريد: الرافعي، ص 312.

40 كانت الطريقة الدبلوماسية التي يتحدث بها محمد فريد لا تروق عدداً من الأفراد داخل الحزب الوطني، خاصة الجناح المشدد بقيادة منصور رفعت، وهو الذي أسس فيما بعد الحزب الراديكالي، ينظر: Trefzger, p. 51.

41 الرافعي، ص 373.

قدّم الألمان الدعم المالي للخديوي عباس نفسه لإنشاء عدد من الصحف، وقد كان الدعم المالي الذي تلقاه الخديوي عباس حلمي الثاني في هذه الفترة كبيراً وتجاوز الملايين. ففي تشرين الأول / أكتوبر 1914، انتقل الخديوي عباس إلى جنيف، وهناك قابل مساعد وزير الخارجية الألماني فون جافو Von Gavo، وشرح له خطته واعتزامه إنشاء صحف في عدة دول أوروبية، من بينها إيطاليا وفرنسا من أجل تحقيق السلام. وعند سؤاله عن الأشخاص المنخرطين في هذه الخطة، ذكر له الخديوي: في إيطاليا سيكون كافيليني وعدلي باشا يكن مسؤولين عن الصحيفة، وفي فرنسا سيكون بولو باشا هو المسؤول⁽⁴²⁾. بعد ذلك مباشرة، تلقى الخديوي عباس طلباً بإرسال أحد مبعوثيه إلى برلين للتفاوض في الدعم الذي سيتلقاه من الخارجية الألمانية، وذكر أحد التقارير الموجودة في الأرشيف الإنكليزي أن الخارجية الألمانية حددت دعماً مقداره خمسة ملايين مارك ألماني لتقديمه إلى عباس من أجل هذا الغرض⁽⁴³⁾. وقد نقل عدد من الوثائق الألمانية أنه أثناء زيارات الخديوي عباس المختلفة إلى سويسرا تقابل مع بولو باشا، وذكر له أن الألمان وافقوا على تمويل عملية إنشاء الصحف بمبلغ خمسة ملايين مارك ألماني، وأن المبلغ سيتم تحويله على دفعات (مليون مارك كل شهر)، إلا أن بولو باشا ذكر له أن هذا المبلغ لن يكون كافياً، وأن الخطة تحتاج قرابة عشرة ملايين مارك، تُحوّل على خمسة أشهر؛ ما يعني مليوني مارك شهرياً. وحينما عرض الخديوي عباس هذا الأمر مجدداً على الألمان، وافقوا على هذا المبلغ. كانت الحجة التي ساقها الخديوي عباس للألمان أنه يريد إنشاء هذه الصحف خاصة في فرنسا من أجل إقامة سلام بين ألمانيا وفرنسا⁽⁴⁴⁾.

كان إنشاء الصحف بالنسبة إلى القوميين المصريين أمراً مهماً، فأصدروا العديد منها بلغات مختلفة، مثل العربية والألمانية والفرنسية. وقد ارتبطت عملية الإصدارات هذه بالعمل التنظيمي، فكل تنظيم يتم إنشاؤه كان يرافقه إصدار عدد من الصحف أو الدوريات التي تشرح فكره ومبادئه وتروج لنشاطاته وفعالياته. على أن هذا العصر كان عصر التنظيمات وعصر الإصدارات، كما أن ارتباط فكرة الإصدارات بفكرة التنظيم خاصة داخل العمل السياسي تعود إلى الحزب الوطني، فمصطفى كامل مؤسس الحزب أصدر من قبل صحيفة **النواء** عام 1900 التي كان يقدر عدد إصداراتها سنوياً بقرابة عشرة آلاف نسخة⁽⁴⁵⁾.

تعتبر **تقدم الإسلام** *Le Progrès de l'Islam*، وهي صحيفة فصلية، باكورة إصدارهم من الصحف، وقد أنشأها محمد فريد عام 1913، ويعود اسم الصحيفة إلى اتحاد كان يحمل الاسم نفسه "تقدم الإسلام"⁽⁴⁶⁾. وكان ذلك فرصة لأعضاء الحزب الوطني والعاملين في الصحيفة أن يكتبوا ويعبروا عن أفكارهم تجاه القضية التي كانوا يدافعون عنها، وقد استمر إصدار صحيفة **تقدم الإسلام** عاماً ونصف العام، ثم توقفت مع اندلاع الحرب العالمية الأولى⁽⁴⁷⁾. وفي عام 1915، أصدر محمد فريد أيضاً صحيفة أخرى اسمها **صدي مصر** *L'Echo de l'Egypte*، واستطاع من خلالها أن ينشر وجهات نظره وسياسات حزبه واعتبرت حينها لسان الحزب الوطني. ولم تستمر هذه الصحيفة طويلاً وأغلقت بعد صدور عددها الثاني، وكان رئيس تحريرها محمد فهمي، رئيس لجنة الشباب المصرية في جنيف، وكان يحمل الجنسية السويسرية⁽⁴⁸⁾.

42 FO 141/648/1, 1917.

43 Ibid.

44 Ibid.

45 كان هذا العصر هو عصر التنظيمات على مستوى العالم، وكذلك عصر الإصدارات، ففي مصر مثلاً وجدت صحف أخرى مثل صحيفة **الأهرام** (1875)، و**المؤيد** (1889)، و**المنار** (1898) التي أنشأها رشيد رضا، أحد تلامذة محمد عبده، وقد أدت هذه الإصدارات دوراً كبيراً في الحياتين السياسية والثقافية في مصر والعالم العربي. لمعرفة المزيد بخصوص دور هذه الصحف في الصحافة، ينظر:

Robert L. Tignor, *Modernization and British Colonial Rule in Egypt, 1882-1914* (Princeton: Princeton University Press, 1966), pp. 249-291.

46 تأسس هذا الاتحاد مع نهاية عام 1912 وبداية عام 1913 على يد محمد فريد وبعض الشرقيين، وقد انضم إليه الكثير من الشرقيين والمهاجرين من الدولة العثمانية آنذاك، وكان الهدف منه تشكيل منتدى يتم فيه مناقشة قضايا ومشكلات شعوبهم ومحاولة وضع تصورات وحلول لها.

47 Trefzger, p. 52.

48 Ibid.

ساهم خلع الخديوي عباس من سلطات الاحتلال الإنكليزي في رأب الصدع، ولو على نحو مؤقت، بين القوميين المصريين، خاصة محمد فريد والخديوي عباس. ففي صحيفة **صدى مصر** التي تأسست في آذار/ مارس 1915 بدعم ألماني، نشر محمد فريد مقالتين، الأولى تحت عنوان "الحرب ومصر" "La guerre et L'Egypt"، أوضح فيها أن القوميين المصريين لا يعترفون إلا بعباس حلمي الثاني خديوياً على مصر، وبسيادة السلطان العثماني، ويرفضون الاعتراف بالسلطان حسين كامل، الذي عينته سلطات الاحتلال بدلاً من الخديوي عباس حلمي الثاني⁽⁴⁹⁾. أما مقالته الثانية، فقد جاء فيها أن المعارضة المصرية، وكذلك الشعب المصري، على يقين بأن الجيش التركي سوف ينتصر، وفي إمكان القوات التركية، وحليفاتها القوات الألمانية، تحرير مصر من الاحتلال الإنكليزي. وفي مقالة أخرى في صحيفة **تقدم الإسلام**، هدف إلى جلب دعم الشعب للحكومة التركية، وطالب الشعوب الإسلامية بأن تتحد تحت زعامة السلطان العثماني الذي يقود حرب التحرير ضد القوى الاستعمارية. لكن بعد فشل حملة قناة السويس، أخذ محمد فريد يغير رأيه في تركيا وألمانيا في آن واحد. كان فريد يفكر في اتحاد إسلامي على غرار الاتحاد الألماني بقيادة العثمانيين، مع تمتع كل دولة إسلامية بالحكم الذاتي والمشاركة في الحقوق المتساوية مع الأتراك، وهو موقف يؤكد رفضه للتبعية والبقاء تحت سلطة الأتراك المباشرة، أو معاملة مصر كأنها ولاية تركية، وهذا من أسباب الخلاف الحاد بين فريد وأعضاء حزب الاتحاد والترقي. غير أن محمد فريد قد أفصح عن رأيه هذا، وهو عملية الاستقلال الكامل، أو حق تقرير المصير في مؤتمر القوميات الذي تم عقده في لوزان عام 1916. وقد تحدث في هذا المؤتمر عن الشعوب المضطهدة من الاستعمار، وعن حق تلك الشعوب في تقرير مصيرها، مؤكداً أن مصر التي تسير في ركب الحضارة المدنية منذ مئة عام، وسبق لها أن حكمت نفسها بنفسها لن تقبل أبداً أن تعاملها أي جهة أجنبية على أنها مستعمرة⁽⁵⁰⁾. في الوقت نفسه، امتنع فريد عن إلزام نفسه بالدعاية الإسلامية الألمانية، لذلك حينما اتصل به المكتب الخارجي للدعاية الألمانية للمشاركة في تحرير صحيفة **الجهاد**، التي تتعلق بالعالم الإسلامي، والتي صدرت عام 1915 ونُشرت بلغات مختلفة، من بينها اللغة العربية، رفض المشاركة في تلك الصحيفة، بينما وافق جاويش على الانخراط والكتابة فيها. فقد كان لدى جاويش رؤية مخالفة لرؤية محمد فريد؛ إذ كان مؤيداً للخليفة العثماني، ويرى ضرورة الانضواء تحت راية الدولة العثمانية.

ولعل هذا ما دفعه إلى تولي مهمة نشر صحيفة **العالم الإسلامي** *Die islamische Welt* في برلين لصالح حزب الاتحاد والترقي⁽⁵¹⁾، وكان جاويش يشغل منصب رئيس التحرير، ونائبه عبد المالك حمزة. وفي 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1916، اجتمع القوميون المصريون، والدبلوماسيون العثمانيون والأتراك، وممثلو الحكومة الألمانية في برلين، وعدد من المثقفين والكتاب الألمان، للاحتفال بالطبعة الأولى من صحيفة **العالم الإسلامي**، وقد عكست المجلة تقارب مصالحهم في التحالف العثماني الألماني. وبحلول صيف عام 1918، أقيم الاحتفال في فندق إسبلانادي Esplanade، وأظهرت الطبعة الأخيرة من المجلة مدى تشكيل مجموعات المصالح الاقتصادية والاستعمارية للسياسة الألمانية تجاه الإمبراطورية العثمانية⁽⁵²⁾.

في البداية، ركّز جاويش ونائبه عبد المالك حمزة على "تعزيز العلاقة بين ألمانيا والإسلام وجعلها ودية بشكل دائم على أمل أن يقود الرايخ الشعوب الإسلامية للخروج من التبعية والانحلال إلى مرتفعات التجديد والحرية المشرقة المشمسة"⁽⁵³⁾.

49 Ibid.

50 Ibid.

51 Arthur Goldschmidt, "Egyptian Nationalist Party 1882–1919," in: P. M. Holt (ed.), *Political and Social Change in Modern Egypt: Historical Studies from the Ottoman Conquest to the United Arab Republic* (London: Oxford University Press, 1968), p. 329.

52 نُشرت *Die Islamische Welt*، في برلين في الفترة تشرين الثاني/ نوفمبر 1916-أب/ أغسطس 1918، من أصل 16 طبعة من المجلة، وهي موجودة كلها بمكتبة برلين Staatsbibliothek.

53 Gerhard Höpp, *Arabische und islamische Periodika in Berlin und Brandenburg 1915-1945* (Berlin: Das Arabische Buch, 1994).

وكان هناك تعاون ألماني - تركي عسكري، أو ما أطلق عليه الأخوة الألمانية - التركية في السلاح، وقد كرست المجلة نفسها في وقت لاحق لموضوعين آخرين: توطيد العلاقات العربية - التركية في إطار القومية الإسلامية، ونشر جهود استقلال مصر والمغرب العربي على نحو خاص. وحذر عبد المالك حمزة، على وجه الخصوص، من خطورة أن تفقد الإمبراطورية العثمانية "التي تقوم عليها كل آمال المسلمين" وحدتها واستقلالها، وأن "سقوطها في أعماق التبعية يهدد بإبادة كل آفاق الحرية الإسلامية". وفي الوقت نفسه، عارض "تقييماً مهيناً" لطاقة الشعوب الإسلامية، مدعياً أن معظمهم "اغتنموا كل فرصة متاحة لمواجهة أعدائهم بالسلاح" (54).

الصفحة الأولى من العدد 2-3 من مجلة "العالم الإسلامي" (1918)



المصدر:

Die Islamische Welt, vol. 2, no. 2-3 (1918).

هذا الموقف المتباين لأعضاء الحزب الوطني كان أحد الأمور التي أضعفته، وأدت إلى عدم توحيد صفوف أعضائه خلف وسيلة إعلامية واحدة في أي وقت من الأوقات. وفي تلك الفترة أيضاً، بدأت السلطات السويسرية في حجب عدد من الصحف التي ينشرها القوميون المصريون، وقد كان توجه السلطات السويسرية هذا مدفوعاً بمنع الصحف المعادية لدول الوفاق، والمؤيدة لدول الوسط⁽⁵⁵⁾. وعلى الرغم من المنع الذي شمل العديد من وسائل الإعلام المنشورة، وكذلك مصادرة صحيفة أخرى تابعة للقوميين المصريين، لأن برنامجها السياسي كان يقترب من وجهات نظر القوميين المصريين المؤيدين للحزب الوطني، فإن محمد فريد ورفاقه استفادوا من وسائل أخرى غير ممنوعة، من بينها إحدى الشرائع الورقية التي نُشر منها ثلاثة أعداد في أعوام 1915-1917-1919، على أن العدد الأخير الذي صدر عام 1919 كان قبل فترة وجيزة من وفاة محمد فريد. وقد كتب فريد في هذا العدد مقالاً عن

54 Ibid.

55 Trefzger, p. 58.

الثورة المصرية عام 1919 بعنوان: "دراسة الأزمة العثمانية الراهنة" "Etude sur la crise ottomane actuelle"، وفيه أشاد بالمواقف الإيجابية المستمرة للوطنيين المصريين الداعمة والمساندة لتركيا، وأثنى على صداقتهم مع ألمانيا⁽⁵⁶⁾.

بعد وفاة محمد فريد صدرت صحيفة **الأفكار**، وكانت مقربة من الحزب الوطني المصري. وقد أشار أحد التقارير الدبلوماسية إلى تدفق الطلاب المصريين على ألمانيا قبل ذلك، وهو ما حذر بشأنه رئيس البعثة الدراسية المصرية في جنيف، جول جاجنو، وزارة التربية والتعليم في القاهرة قبل شهرين. ففي نهاية كانون الثاني/يناير أفاد أن "اللجنة القومية المصرية في برلين" التابعة للحزب الوطني، كانت تقوم بدعاية نشطة لتجنيد الطلاب الناطقين باللغة العربية في ألمانيا، وخاصة المسلمين، وقد كانت مغادرة الطلاب المصريين لسويسرا في اتجاه برلين بناء على طلب الخارجية الألمانية وبمساعدة الحزب الوطني. ومع بداية عام 1920، اعتبر جاويش، الذي ترأس الحزب الوطني بعد وفاة محمد فريد، والذي أقام في برلين وأدار شركة الاستيراد والتصدير "وادي النيل" الرجل الأهم لدى دبلوماسيي الخارجية الألمانية؛ إذ أدى دورًا مهمًا في حث الطلاب المصريين وتحريضهم على ترك سويسرا، والتوجه نحو ألمانيا. فقد كتب إليه كيرت بروفر (1881-1959)، المسؤول المعروف في وزارة الخارجية حينها، ليطلب منه مساعدة الطلاب القوميين المصريين على مغادرة سويسرا، وأيد بوغن ونزداي، مدير معهد الشرق الألماني الذي انبثق من المكتب الإخباري هذا الطلب المقدم من الخارجية⁽⁵⁷⁾. وفي تموز/يوليو من العام نفسه، دعا هانز شميزر، عضو المعهد الشرقي بجامعة فيينا، إلى دخول طلاب مصريين من النمسا إلى ألمانيا، وكان شميزر يشير هنا إلى وجهة نظر شاركه فيها عدد غير قليل من العرب في ذلك الوقت، ولا سيما من الوسط القومي، مفادها أن ألمانيا التي تم إخضاعها في اتفاقية فرساي، وجدت نفسها في وضع مماثل للعرب والمسلمين الآخرين المضطهدين من استعمار دول الوفاق، ومن ثم يجب أن تكون حليفًا لهذه الدول المضطهدة. ومن الواضح أن شميزر كان يسعى للحصول على مؤيدين من المصريين القادمين إلى برلين. ففي وقت مبكر من تشرين الأول/أكتوبر 1920، ذكر تقرير لجهاز المخابرات السرية التابع لوزارة الخارجية البريطانية أن معظم الطلاب المصريين في ألمانيا هم "شباب ذوو ميول قومية"، ومعظمهم ينتمون إلى عائلات كان لجاويش علاقات وثيقة بها في الماضي، واليوم يتحمل في كثير من الحالات مسؤولية هؤلاء الطلاب الموجودين في ألمانيا⁽⁵⁸⁾.

أسست أيضًا مجلة أخرى تسمى **المراسلات المصرية**، بين عامي 1921 و1924، وقد بدأت نصف شهرية، وتحولت لاحقًا إلى مجلة شهرية، وكان رئيس تحريرها هو عبد الغفار متولي. ومثلت المجلة منتدى للتقارير والتحليلات والبيانات حول الوضع السياسي في مصر، إلى جانب مقالات عن التاريخ والثقافة المصرية، وتقارير عن الأحداث السياسية، وبيانات لمنظمات مصرية أخرى في المنفى، وترجمات من الصحافة البريطانية والمصرية. كان الهدف من تلك المجلة هو إعطاء المصريين المنفيين صوتًا، لكنه أتاح أيضًا فرصة لعلماء المصريات والمستشرقين الألمان لنشر مقالاتهم؛ ففي عدد من أعداد المجلة كتب أحد المستشرقين الألمان، وهو هولجر جيز H. Gies تقريرًا عن لقاء نظمته المعارضة في ذكرى ثورة 1919: تم في هذه الليلة غناء أغنية مطلعها "Deutschland". وعلى حد تعبيره، ترمز هذه الأغنية إلى التقارب غير المتوقع إلى حد ما بين نشاط المهاجرين والقومية الألمانية.

كانت مقالات المجلة متنوعة، فتارة تشرح التشابه بين مصر وألمانيا، خاصة الوضع الجديد الذي أصبحت فيه ألمانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى وفرض مزيد من القيود والديون عليها. كانت مقالات عديدة في تلك المجلة تشرح أيضًا أثر الاستعمار في الاقتصاد المصري، ووصفت الاستعمار الإنكليزي لمصر بأنه احتكار وتقييد للتجارة، والاستيلاء غير القانوني على الممتلكات،

56 Ibid.

57 BArchP, Auswärtiges Amt, Film 28184, Bl.116,121und114.

58 Höpp, *Arabische und islamische Periodika in Berlin und Brandenburg 1915-1945*.

وأن منع التنمية الزراعية والصناعية، والضرائب المفرطة، عوامل أدت إلى جمود التنمية، وهكذا عمل الاستعمار في أعين القوميين المصريين قوةً سلبية قسرية ومحددة بصفة شبه حصرية، ناهبًا للثروة الموجودة ومانعًا تحديث لمبادرات الإصلاح.

2. إنشاء حزب سياسي

في المنفى تتغير القواعد، وتضاف أبعاد جديدة لم تكن موجودة من قبل في العملية السياسية؛ فالبيئة والظروف وكذلك الدولة المضيفة تفرض واقعًا وقواعد جديدة على الأطراف الفاعلة في العملية السياسية في المنفى. كانت تجربة المنفى تلك واحدة من التجارب الكبرى التي مر بها القوميون المصريون؛ فبعد وفاة مصطفى كامل، أصبح محمد فريد رئيسًا للحزب الوطني، وتم انتخابه ليصبح رئيسًا للحزب مدى الحياة. وقد أقام فريد في برلين حتى وفاته عام 1919، واستقر فاعلون قوميون آخرون في سويسرا واعتبروها القاعدة الأساسية لنشاطاتهم المختلفة في أوروبا. ففي عام 1908، تم تشكيل اللجنة الدائمة لمجموعة الشباب المصريين برئاسة محمد فهمي، وأعلن رسميًا عن تلك اللجنة، واتخذت من جنيف مقرًا لها. كان فهمي قادرًا على تولي منصب قيادي بين المصريين المقيمين في جنيف، وأماكن أخرى في سويسرا وأوروبا، ومع اندلاع الاضطرابات في مصر بعد الحرب العالمية الأولى، كان عليه أن يتخلى عن مطالبته بالقيادة داخل الحركة الوطنية المصرية في أوروبا ومواصلة النضال الوطني من أجل الحصول على الحكم الذاتي والاستقلال الكامل لمصر، وإعطاء الراية لحزب الوفد برئاسة سعد زغلول⁽⁵⁹⁾.

وحينما ظهر محمد فهمي علنًا في عام 1908، بصفته رئيس لجنة الشباب المصري، امتدت نشاطاته القومية في البداية لتشمل الإعلان والتعبئة وعقد اجتماعات ومؤتمرات الشباب المصري، بهدف توحيد القوميين المصريين والطلاب الذين يعيشون في أوروبا حول نهج مشترك، وتعزيز المطالب الوطنية للمصريين بين الجماهير الأوروبية والسويسرية⁽⁶⁰⁾. وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 1908، بدأت الصحف السويسرية البارزة للمرة الأولى في تغطية مؤتمر لجنة الشباب المصري المقرر عقده في جنيف في العام التالي. إضافة إلى ذلك، أصدر فهمي في أيار/مايو 1909، بصفته رئيسًا للجنة، نداءً خاصًا في الصحافة؛ ليس فقط المصريين، بل أيضًا للأوروبيين المهتمين بموضوعات مصر وقضية الشعب المصري. وقد عُقد المؤتمر الثاني للشباب في جنيف في الفترة 13-15 أيلول/سبتمبر 1909 وشارك فيه القوميون المصريون، الذين أصبحوا معروفين فيما بعد على نطاق واسع في أوروبا، إلى جانب أعضاء من حزب العمال البريطاني وفي مقدّمهم زعيم الحزب كير هاردي، إلى جانب عدد من القوميين الإيرلنديين، وحاز المؤتمر تغطية واسعة من الصحافة السويسرية⁽⁶¹⁾.

بعد هذا الظهور الأول للشباب المصري، الذي اجتذب قدرًا كبيرًا من الاهتمام في سويسرا، لفت محمد فهمي الانتباه إلى نفسه في ربيع 1910 باحتجاجاته التي قدمها إلى الصحف السويسرية الكبرى على عدد من المقالات التي تنشرها. فمثلاً، قدم احتجاجه على تقرير نشرته إحدى الصحف السويسرية، بناءً على برقية وردت إليها من القاهرة، تفيد أن إبراهيم الورداني، قاتل رئيس الوزراء المصري بطرس باشا، كان حاضرًا في مؤتمر الشباب المصري لعام 1909؛ ليس بصفته مراسلًا لصحيفة اللواء القومية المصرية، بل بصفته سكرتير لجنة الشباب التي يترأسها فهمي.

59 Manela.

60 Ibid.

61 ولد جيمس كير هاردي، مؤسس حزب العمال البريطاني، في 15 آب/أغسطس 1856، في نيوهاوس، بإسكتلندا. أصبح سياسيًا إسكتلنديًا مهمًا، ورائدًا للاشتراكية في المملكة المتحدة ونقائياً مؤثراً. كان شخصية سياسية حاسمة وأصبح أول عضو عمالي في البرلمان وأسس الحركة التي كانت دعامة أساسية في السياسة البريطانية منذ ذلك الحين. ساهم هاردي بقوة في النضالات المصرية والهندية من أجل الحرية. ينظر:

"Ker Hardie, *Historic UK*," accessed on 20/11/2024, at: <https://bit.ly/4fOdcTa>

جعل هذا الحضور المتعدد، بهذا الزخم الواسع، برلين تسارع بمد يد العون والدعم لهؤلاء الشباب الموجودين في سويسرا⁽⁶²⁾. وقد كان لقرار ألمانيا المتمثل في تقديم الدعم لهؤلاء الشباب سببان، أولهما: أن سويسرا كانت منطقة جذب للقوميين المصريين، وتعتبر محايدة من وجهة نظرهم بعدم تورطها في الحرب، كما أن التواصل مع بلادهم كان يتم بسهولة، على خلاف ألمانيا التي كان التواصل فيها مع بلادهم يتميز بنوع من الصعوبة، لهذا السبب أنشأت "وكالة أنباء الشرق" الألمانية فرعاً لها في زيورخ في سويسرا للتواصل مع هؤلاء المنفيين وتلقي المعلومات وتجنيدهم للعمل داخل الوكالة ومراقبة الآخرين والدفع قدماً بخطة الدعاية الألمانية⁽⁶³⁾، وقد كان من ضمن العاملين في القسم العربي لـ "وكالة أنباء الشرق"، منصور رفعت (الذي أسس فيما بعد الحزب الراديكالي المصري). أما السبب الثاني، وقد تمت الإشارة إليه في مطلع الدراسة، فهو أنه كان يوجد تضامن كبير مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، وهو تضامن مبني على أسس دينية، من الشعب المصري مع الأتراك، وكانت هناك أخبار تتوارد عن وجود مؤشرات لقيام ثورة في مصر ضد الإنكليز، وهذا ما جعل بريطانيا تفرض حصاراً على مصر إلى حد العزلة الدولية؛ فلا تكاد تخرج أخبار منها، إلا ما تريده الرقابة البريطانية. لذلك، سعى الألمان لإيجاد طرائق للتأثير في الشعب المصري بعيداً عن الرقابة البريطانية، من أجل تمرير الخطة الألمانية الهادفة إلى تنوير العالم الإسلامي، وإبراز ألمانيا صديقاً وشريكاً للإسلام والمسلمين. وكما سبق ذكره، وجدت وزارة الخارجية الألمانية بين أوساط الحركة الوطنية المصرية النشطة في سويسرا دعماً كبيراً لها⁽⁶⁴⁾.

في الوقت ذاته، أراد البريطانيون أيضاً كسب ولاء القوميين المصريين الموجودين في سويسرا، ف عقدوا معهم لقاءات لإقناعهم بفكرة إنشاء حزب سياسي تحت رعاية بريطانيا. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 1917، تفاوض رجل بريطاني في سويسرا سرّاً مع العديد من القوميين المصريين بشأن تشكيل حزب سياسي جديد يضم قيادات المعارضة المصرية، خاصة الذين يتمتعون بمكانة وتقدير لدى عموم المصريين ليمكنوا من ممارسة النفوذ عليهم⁽⁶⁵⁾. وحاول البريطانيون أن يقنعوا المصريين بأن الهدف الأول والمباشر لتشكيل حزب سياسي هو بناء جيش مصري خاص بهم، وقد أغرتهم الحكومة البريطانية في الوقت ذاته بوعده عظيم، وهو احتمالية قيام حكومة مصرية مستقلة في دولة مستقلة. وفعلاً، في عام 1917، تم إطلاق الحزب الجديد، تحت اسم حزب الشباب المصري الليبرالي، وعلى الرغم من نجاح البريطانيين في تجنيد أشخاص لحسابهم، أبرزهم إسماعيل لبيب، أقرب مساعدي محمد فريد ونائب رئيس الحزب الوطني، فإنه قد ساد موقف مؤيد لألمانيا ومؤيد لتركيا داخل صفوف هذا الحزب المؤسس حديثاً. ومع ذلك، فإن الشباب المصريين، مثل العديد من السياسيين المؤيدين لسياسة الجوار الأوروبية، كانوا منقسمين بشأن تركيا. فحينما حارب الأتراك ضد البريطانيين في تحالف عسكري مشترك مع ألمانيا، وجدوا دعماً واسعاً بين الشباب المصريين، لكن هذا الدعم قد تضائل على نحو متزايد مع تضائل احتمالات النجاح العسكري ضد الإنكليز⁽⁶⁶⁾.

وبعد تأسيس حزب الشباب الليبرالي المصري، تم التخطيط لإصدار مطبوعات يقوم فيها الطلاب المصريون في سويسرا بإلغاء تعاطفهم السابق مع ألمانيا وتركيا علانية. وقد خطط البريطانيون لاستخدام أمرين أساسيين في المقالات المزمع نشرها، والتي تدعو إلى إلغاء التعاطف مع الأتراك والألمان. أولهما استخدام المسألة القومية وربطها بالحياة الثقافية للمصريين، إلى جانب مسألة الدونية

62 تجدر الإشارة إلى الخلافات التي كانت بين الحزب الوطني في برلين بقيادة محمد فريد، ثم لجنة الشباب المصرية بقيادة محمد فهمي، إذ كان دائم الخلاف مع محمد فريد، إلى جانب الحزب الراديكالي بقيادة منصور رفعت.

63 جمهورية ألمانيا، أرشيف وزارة الخارجية، PA-AA, R 21263, 1915.

64 المرجع نفسه.

65 جمهورية ألمانيا، أرشيف وزارة الخارجية، وثيقة رقم PAAA R, 150551, 1917/11/20 PAAA, R 21263, 1915.

66 Landau, p. 120;

جمهورية ألمانيا، أرشيف وزارة الخارجية، وثيقة رقم PAAA R, 15050, 139-142; PAAA, R 21263, 1915.

الثقافية التي كان يراها الأتراك، مقارنة بالمستوى المصري. وثانيهما هو كشف النيات السيئة لألمانيا تجاه مصر، وإن كانت ألمانيا ستمنح مصر استقلالاً حقيقياً، وهو ما تم نشره تحت عنوان: "ألمانيا والنيات السيئة تجاه مصر" (67). ولعل هذا هو موقف محمد فريد الذي عبر عنه في مذكراته، بأنه كان يرى أن الألمان يريدون احتلال مصر بدلاً من الإنكليز، وأنه متشكك في نياتهم تجاه نيل مصر لاستقلالها إذا ما انتصروا في الحرب (68)، وهذا سيؤثر في موقف المصريين الذين عارضوا سابقاً الاستمرار تحت سلطة الاحتلال الإنكليزي، وسيخلصون ببساطة إلى استنتاج مفاده أن خلاص وطننا الحبيب لا يكمن إلا في الاتحاد مع إنكلترا وليس مع تركيا أو ألمانيا (69).

في شتاء 1918، وصل البريطانيون إلى نتيجة مفادها أنه لم يكن عليهم الترويج لموضوع تأسيس الحزب بسرعة كبيرة؛ لأن المصريين الذين تم تجنيدهم لم يظهروا الدعم والقدرة الكافيين لتحقيق ما كان يسعى له البريطانيون. وقد كان الأساس الحاسم لفشل فكرة تأسيس الحزب هو الصعوبة الكبيرة في إيجاد الشخصيات السياسية المؤثرة بين أوساط المصريين في المنفى لدعم البريطانيين في خطتهم.

في الأشهر التي تلت ذلك، وبعد أن عرف الألمان الخطة الإنكليزية المتعلقة بتأسيس حزب سياسي برعاية بريطانية، ومعرفة أسباب فشله، خاصة التضارب في وجهات نظر أعضائه بشأن دور بريطانيا المستقبلية في مصر، سعوا لاستغلال ذلك من خلال بناء نفوذ أكبر بين القوميين المصريين في سويسرا، وتقديم دعم مالي أكثر (70). وقد تركزت الجهود الألمانية في البداية على إسماعيل لبيب، نائب رئيس الحزب الوطني، الذي نجح الإنكليز في تجنيده للعمل لصالحهم، بهدف إفشال الخطة البريطانية. وفي أوائل صيف 1919 ظهرت، أول مرة، في الوثائق الألمانية فكرة إنشاء اتحاد/ حزب سياسي جديد للسياسيين المصريين في المنفى، ومن الواضح أن فكرة إنشاء هذا الحزب تستند بوضوح إلى مبادرة ألمانية لإفشال الخطة البريطانية (71)، وبما أن الحزب الوطني كان موجوداً بالفعل، فقد تركزت الاعتبارات الألمانية على إنشاء حزب جديد يضم السياسيين البارزين في هذا الحزب، خاصة محمد فريد، الذي كان منخرطاً في البداية في الجناح الإسلامي، الذي كان يؤيد الانضمام إلى الدولة العثمانية أو دولة الخلافة (بقيادة جاويش) إلى جانب محمد

67 جمهورية ألمانيا، أرشيف وزارة الخارجية، وثيقة رقم PAAA, R 15051، ص 52؛ 1915، PAAA, R 21263.

68 توجد العديد من المراسلات التي يحتفظ بها الأرشيف الألماني عن رغبة محمد فريد في مغادرة سويسرا إلى برلين، وقد حاول مراراً وتكراراً الحصول على تأشيرة ألمانية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1916- كانون الثاني/ يناير 1917، لكن طلبه كان يُرفض كل مرة. إحدى هذه الوثائق، التي تحمل رقم PAAA 15050، ذكرت أن رئيس البعثة الدبلوماسية الألمانية في جنيف أرسل استفساراً إلى برلين، ذكر فيه أن محمد فريد بك رئيس الحزب الوطني، أبلغ مستشار المفوضية السيد ماروم أنه يرغب في التوجه إلى برلين، في كانون الأول/ ديسمبر 1916، لإجراء مقابلات مع سياسيين في وزارة الخارجية الألمانية، ومناقشة بعض القضايا المهمة معهم، وطلب المفوض من خارجية بلاده التعليمات أو الخطوات التي يجب أن يقوم بها، تجاه محمد فريد، الذي يحمل جواز سفر تركي، وإن كان جوازه التركي يفي بمتطلبات منحه التأشيرة للدخول إلى ألمانيا. وقد تم الرد على محمد فريد بردود غير مقنعة، وفيما يتعلق بنقطة مناقشة المعلومات المهمة، تم الرد عليه بأنه يستطيع إبلاغها إلى البارون رومبيرج الذي سينقلها إليهم. أدرك فريد أن الألمان تصرفوا بهذه الطريقة لصالح حكومة حزب الاتحاد والترقي الذين كانوا على علاقة سيئة مع القوميين المصريين، خاصة المجموعة المحسوبة على جناحه. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، بعثت الخارجية الألمانية برسالة إلى سفيرتها في سويسرا تضمنت عدم الموافقة على منح محمد فريد تأشيرة لزيارة برلين، وأن الألمان كانوا لا يريدون منح فريد هذه التأشيرة حتى لا يغضبوا حليفهم التركي. تقدّم فريد مرة أخرى بالحصول على تأشيرة ولم يتلقَ أي رد، مما دفعه إلى الكتابة إلى وكيل وزارة الخارجية الألمانية زيمرمان الذي أصبح وزيراً للخارجية، ويبدو أن هذا الخطاب الذي بعثه فريد لوزير الخارجية الألمانية جعله يحصل على التأشيرة، فسافر في فجر يوم 23 كانون الثاني/ يناير 1917 من سويسرا متجهاً إلى الأراضي الألمانية عبر حدود مدينة جوتمارنجن التي وصلها يوم 25 / يناير 1917. وتابع الألمان مغادرة فريد باهتمام شديد، فقد كان يحظى بمكانة كبيرة لدى السياسيين الألمان، وقد كتبت العديد من التقارير في هذا الموضوع، من بينها تقرير كتبه المخبر السري لدى البعثة الألمانية في سويسرا، وقد كان له اسم حركي (ياكوبي Jakobi)، في 25 كانون الثاني/ يناير 1917، ذكر فيه أن الهدف الرئيس من زيارة محمد فريد إلى ألمانيا هو مقابلة السفير التركي (جاويد بك) في برلين. وعلى الرغم من المسافة التي اتخذها الألمان من فريد، فإنه لم يتم قطع العلاقات مع القوميين المصريين.

69 جمهورية ألمانيا، أرشيف وزارة الخارجية، وثيقة رقم PAAA R 15051، 1918/2/8، 90f؛ Mahmoud Kassim, *Die diplomatische Beziehungen Deutschlands zu Ägypten 1919-1936* (Münster/ Hamburg: LIT- Verlag, 2000), p. 41.

70 جمهورية ألمانيا، أرشيف وزارة الخارجية، وثيقة رقم PAAA 15052، 1918/6/20، ص 32.

71 المرجع نفسه.

فهني رئيس لجنة الشباب المصري في جنيف. كانت الصعوبة الأكبر لألمانيا تتمثل في التغلب على الآراء المتناقضة التي عبّر عنها قادة الأجنحة المختلفة داخل الحزب الوطني، إضافة إلى ذلك، فإن ألمانيا كانت هي القوة الدافعة وراء فكرة إنشاء هذا التحالف/ الحزب الجديد، وكان هناك نوع من التكتّم حتى لا يتم بأي حال من الأحوال الكشف علناً عن أن ألمانيا هي التي تقف خلف هذا الأمر، لأن ذلك من شأنه أن يعرّض الخطة الألمانية للخطر، وهي خطة تصور الحزب الجديد على أنه مجرد وسيلة لتأمين النفوذ الألماني في مصر المستقبل فحسب. ولهذا السبب تحديداً، أرادت وزارة الخارجية الألمانية إنشاء شراكة ألمانية - مصرية جديدة في برلين، وهي فكرة تم الترويج لها في الوقت نفسه تقريباً. وخلال ثلاثة أشهر، هي مدة العمل والتحضير لإنشاء هذا الحزب، تم الانتهاء من وضع الخطة الرئيسة عبر عدة اجتماعات تحضيرية جرت بين ممثلي قسم الشرق في وزارة الخارجية والمصريين الموجودين في برلين. وكان من المقرر دمج أهم الأشخاص في المجموعات السياسية المختلفة في "لجان فرعية"، يتم تشكيلها في إسطنبول وسويسرا⁽⁷²⁾.

كان من المفترض أن يتولى محمد فريد رئاسة التحالف/ الحزب بأكمله، أما في تركيا فكان اسم جاويش مطروحاً لتولي رئاسة لجنة الفرع المحلي. وفي سويسرا، كان إسماعيل ليبب هو المنوط به فعل الشيء نفسه. وبمنظرة معمقة إلى مواد الأرشيف الألماني التي وردت فيها تفاصيل الخطة الألمانية لإنشاء تحالف سياسي، نجد أنها تقدّم معطيات واضحة عن العلاقات الموجودة بين المعارضة المصرية من ناحية وبين الأتراك والألمان من ناحية أخرى، إلى جانب العلاقة بين المجموعات المختلفة، ومدى الانقسام السياسي العميق بينهم. وتقدّم تلك الوثائق أيضاً معطيات عن تغير آراء السياسيين، طبقاً للبلد المضيف؛ فمثلاً، نجد أن محمد فريد كان يتمسك بفكرة الجامعة الإسلامية. ولكن في السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية أدرك أنه لا فائدة من ذلك، وأنه لا بد من أن يكون على غرار الجامعة أو الوحدة الجرمانية. ولعل هذا ما دفع فريد إلى أن يقيم علاقات من طراز خاص مع كل من ألمانيا وتركيا، فقد كان يتمنى أن تبني الدولتان حلقةً واحدةً للوقوف في وجه الأطماع الأوروبية الاستعمارية. وقد فند رؤوف عباس هذه المسألة في بحثه عن ألمانيا والقوميين المصريين⁽⁷³⁾، بينما أرجع رفعت السعيد الأمر إلى غياب الحوار بين فريد وزعيم التيار المتشدد داخل الحزب الوطني جاويش، ووجه عدة انتقادات إلى فريد لعدم إقامة حوار مع جاويش الذي كان يرفع شعار مصر للمسلمين بدلاً من مصر للمصريين. وأضاف أن ما كان يغضب فريد هو تصور جاويش ومناذاته بضرورة ربط مصر بالدولة العثمانية، وهو على نقيض تصور فريد القومي⁽⁷⁴⁾.

بعد ثلاثة أشهر من التحضير والعمل، لم يؤت الحزب الألماني المصري المزمع إنشاؤه، والمقرر الإعلان عنه في سويسرا، أكله قط، وباءت الخطة بالفشل، وقد كان للتناقضات الكبيرة بين أعضاء الحزب، واختلافهم في مسألة التحالف العسكري والسياسي بين ألمانيا وتركيا، دور واضح في إفشال الخطة الألمانية؛ إذ عكست التناقضات الموجودة لدى أعضاء الحزب وجود شعور مترسخ بينهم بأن التحالف بين الألمان والأتراك أضعف اهتمام الألمان بالقضية المصرية. فحينما عبّر فريد لوزير الخارجية الألمانية زيمرمان Zimmermann عن مخاوف القوميين المصريين من إهمال الإشارة إلى مصر في الاتصالات المتبادلة بين ألمانيا والولايات المتحدة الأميركية بشأن مقترحات السلام، في الوقت الذي تمت فيه الإشارة إلى إيرلندا والهند، ادعى زيمرمان أن مصر أدرجت في المقترحات العامة الألمانية المتعلقة بشمال أفريقيا، إلا أن فريد لفت أنظار الوزير إلى أهمية مصر بالنسبة إلى المصالح الألمانية في الشرق الأدنى، وخاصة قناة السويس، التي تستحق أن تؤخذ في الاعتبار في مثل هذه الاتصالات. ولكي يغلق زيمرمان هذا النقاش مع فريد، قال له إنهم يصحّحون هذا الخطأ في أقرب فرصة تتاح لهم⁽⁷⁵⁾، ومن ثم أدرك فريد أن الحكومة الألمانية أصبحت أقل اهتماماً بالمسألة المصرية.

72 المرجع نفسه.

73 Hamed, p. 24.

74 رفعت السعيد، تاريخ الحركة الاشتراكية (القاهرة: دار الفارابي، 1972)، ص 36.

75 فريد، ص 50.

لقد تكرر الأمر نفسه حينما اقترح فريد، في شباط/ فبراير 1918، على ألمانيا الإسراع في طرح مسألة تدويل قناة السويس للنقاش⁽⁷⁶⁾، استناداً إلى بروتوكول لندن الموقع عام 1840 أثناء حكم محمد علي، وهناك العديد من الدول الموقعة عليه، وأغلب هذه الدول ستدافع عن حقها ولن تسمح لإتكلترا بالتحكم في قناة السويس منفردة، إلا أن الألمان لم يظهروا أي تجاوب أو أي اهتمام في هذا الشأن، وهذا راجع إلى العلاقة التي كانت تربطهم بحكومة الاتحاد والترقي التركية، والتي كان لديها موقف سلبي من القوميين المصريين، إلى جانب عدم الرغبة الألمانية في الدخول في مواجهة مباشرة مع الإنكليز والفرنسيين، خاصة بعد فشل حملة قناة السويس الأولى. كل هذا أدى إلى تعميق الشعور لدى القوميين المصريين بأن التحالف الألماني السياسي والعسكري مع الأتراك قائم على حساب القضية المصرية، وهو ما لم يستطع الألمان التخفيف من حدته أو حله مع القوميين المصريين؛ ما أدى إلى فشل فكرة التحالف الألماني - المصري.

3. خاتمة: الدور الألماني في ثورة 1919

بناء على ما سبق، كشفت الوثائق الموجودة في الأرشيف الألماني عن العديد من التفاصيل المتعلقة بالدعم الألماني للمعارضة المصرية في أوائل القرن العشرين، إلى جانب موقفها من فكرة الثورة بصفة عامة. إلا أن هذا التاريخ من التدخل الألماني في مثل هذه القضايا يثير سؤالاً عن أحداث ثورة 1919، وإذا ما كانت تلك الثورة مصرية خالصة، أو إذا ما كان العملاء الألمان قد أدوا، بصفة مباشرة، أو غير مباشرة، دوراً في اندلاعها ودعم قادتها. وكما ذكرنا، تزامن الدعم الألماني للثورة المصرية مع خطة الألمان التي تهدف إلى تنوير العالم الإسلامي. وللإجابة عن هذا السؤال نجد أن الوثائق في الأرشيف الألماني حملت تناقضاً تجاه ثورة 1919؛ ففي بعض الوثائق تم نعتها بالثورة، وفي بعضها الآخر بالانتفاضة. فوجد مثلاً تقريراً مطولاً وضعه هربرت ديبل⁽⁷⁷⁾، الخبير الألماني في شؤون الشرق الأوسط، وقد عمل أيضاً مسؤولاً في وزارة الخارجية الألمانية، وأرسله في آذار/ مارس 1919 إلى الوزارة، بشأن الأحداث التي وقعت في مصر⁽⁷⁸⁾، وقد حاول ديبل تقديم أدلة لمتابعي المشهد المصري لتأكيد أنها "ثورة مصرية خالصة"⁽⁷⁹⁾. وفي الجانب الآخر، اختلفت أصوات أخرى مع ديبل، فقد نقلت الصحيفة الإخبارية الناطقة بالفرنسية *Le Matin* أن الشرارات الأولى للانتفاضات المنظمة التي وقعت في كل من الهند وإيرلندا ومصر كانت مدبرة من برلين. ووفقاً لتقرير الصحيفة، اتخذت القرارات في فندق أدلون Adlon في برلين سياسيون قوميون من بينهم الإيرلندي تشاتيرتون هيل، وشيما كارامان بيلاي من الهند، والمصري علي علوي. لا يمكن، بطبيعة الحال، استبعاد احتمال أن يكون افتراض صحيفة *Le Matin* دقيقاً، فما قامت به ألمانيا من تقديم دعم للقوميين المصريين من أجل تمرير خطتهم يصب في صالح هذا الرأي. لكن هناك احتمال آخر، وهو أن الصحيفة كانت تشير إلى اجتماع احتجاجي عُقد في برلين في بداية عام 1919 في فندق أدلون أقامه الحزب الراديكالي المصري بقيادة الدكتور منصور رفعت⁽⁸⁰⁾.

كان موقف الإنكليز من ثورة 1919 وعامل المفاجأة، والارتباك في التعامل معها، علامة على تدخل الألمان في تحريك الشارع المصري، فهناك العديد من الوثائق المختلفة داخل الأرشيف الألماني تروي عدداً من الأحداث التي تؤكد أن الإنكليز كانوا يرون أن الألمان يقفون بقوة خلف أحداث الثورة في مصر، خاصة أنهم قدموا الدعم للقوميين المصريين عبر سنوات طويلة

76 جمهورية ألمانيا، أرشيف وزارة الخارجية، وثيقة رقم R 15951، PAAA، 1918/2/13، ص 100F.

77 كان هربرت ديال (1886/3/27-1955/9/12) يعمل في وزارة الخارجية الألمانية منذ عام 1909. أولاً، كان يعمل مترجماً بالسفارة في المغرب. بعد توقيفه في القسطنطينية وفي وزارة الخارجية في برلين، عمل في الفترة 1918-1919 في السفارة في برن. تقاعد عام 1944.

78 Allgemeine Angelegenheiten Egyptians; Ägypten Nr. 3, Die ägyptische Frage, PAAA, R 15036 bis R 15044, pp. 123-130.

79 Ibid.

80 Ibid., p. 134.

من أجل الوصول إلى تلك اللحظة، إلى جانب إرسالهم الجواسيس إلى القاهرة في الفترات السابقة للثورة ودعم الانتفاضات المختلفة التي قام بها الشعب المصري. فقد ذكرت إحدى الوثائق الألمانية قصة أحد المقاتلين الألمان الذين تم اعتقالهم في أحد مراكز الاعتقال في مصر؛ إذ أرسل مكتب شرطة الحدود لمقاطعة بايرن في سالزبورغ تقريراً إلى وزارة الخارجية، في 2 كانون الثاني/ يناير 1920، يتضمن تصريحات مقاتل ألماني سابق من شرق أفريقيا يُدعى شيلفوهوبر Schilfhuber، وكان هذا الجندي محتجزاً في معسكر اعتقال في مصر، وقد عمل أيضاً مترجماً خلال هذه الفترة، وسمح له ولسجناء آخرين بالخروج من المعسكر في بعض الأحيان. وكما أورد مكتب شرطة الحدود، تمكن المقاتل الألماني مع عدد من السجناء، ففي مثل هذه المناسبات، ملاحظة وجود قتال بين العرب وقوات الاحتلال الإنكليزية، وفي أثناء كل تلك الحوادث، اعتاد الإنكليز البحث دائماً عن "كبش فداء" بين السجناء الألمان أو غيرهم من الأشخاص الموالين لألمانيا لشكهم في ضلوع الألمان في مثل هذه الأحداث. وقد قبض على شيلفوهوبر بتهمة التحريض على أعمال الشعب، وقُدِّم للمحاكمة العسكرية، ولكن تم إطلاق سراحه من السجن بعد عدة أيام لغياب مزيد من الأدلة⁽⁸¹⁾. وعند الاطلاع على الوثائق المختلفة داخل الأرشيف الألماني، التي تتحدث عن ثورة 1919، يمكن أن يجد المرء أيضاً بعض المعلومات عن محاولات الإنكليز المختلفة التي تتعلق بالبحث عن أسباب الانتفاضات ومنشئها مراراً وتكراراً، وتكرار عملية إلقاء اللوم على مجموعات وأشخاص مختلفين من الخارج. إلا أن هذه الممارسات الإنكليزية والتشكك الدائم في تدخل الألمان في الأحداث في مصر لم يرقُ العديد من الكتاب خاصة المصريين منهم، والذين رأوا ذلك خطأً متكرراً وقع فيه الإنكليز، وهو ما أدى إلى تبني وجهة نظرهم في القول بأن ألمانيا وقفت خلف أحداث ثورة 1919. ففي إحدى مقالاته عام 1994، وبعد مرور 75 عاماً على ثورة 1919، كتب مصطفى أمين مقالة في صحيفة **الشرق الأوسط**، جاء فيها أن الإنكليز قد أصابهم الدهشة من التنظيم الجيد للثورة، ونتيجة لذلك توصلوا إلى التصور الخاطئ القائل إن ثورة 1919 كانت نتيجة للتدخل الألماني، ويذهب إلى أن ثورة 1919 ثورة خالصة ولم يكن لأي طرف أجنبي أي تدخل فيها⁽⁸²⁾. إلا أننا نجد من يعارض ذلك بين الباحثين الغربيين، فالمؤرخ الأمريكي الكبير روبرت ل. تيجنور Robert L. Tignor يرى أن انتفاضة 1919 حدثت نتيجة للتدخل الألماني، ويرجع هذا إلى التنظيم الذي بذله الألمان والاجتماعات المختلفة للمعارضين في المنفى بدعم ألماني. وقد بني تصويره هذا على أساس المراسلات التي اطلع عليها في الأرشيفين الإنكليزي والأميركي، وهو ما أذهب إليه وأؤيده نظراً إلى ما تم تقديمه من سرد وتحليل للوثائق التي تحدثت عن التدخل والدعم الألمانيين لانتفاضات المجتمع المصري ضد الإنكليز، إلى جانب دعم القوميين في المنفى والتحالف معهم.

كانت ثورة 1919 حدثاً كبيراً ومهماً، وجاءت أيضاً في خضم تحولات سياسية داخل ألمانيا، ولا سيما الانتقال من القيصرية إلى الجمهورية؛ لذلك أشارت بعض الوثائق في الأرشيف الألماني إلى أن رد فعل ألمانيا كان إيجابياً تجاه تلك الثورة، لكن هذه الاستجابة كانت أقل مما كان متوقفاً؛ إذ نجد تحليلاً دقيقاً للخبر الألماني في وزارة الخارجية الألمانية أورينت ديل Orient Dieل عن التطور السياسي في مصر حتى اندلاع ثورة 1919 وأهميته بالنسبة إلى المصالح الألمانية في الشرق، حيث قال: لم تتحول الصورة في الشرق على الأقل إلى غير صالحنا منذ 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918، وعلينا أن نحافظ على التزامنا، ونفتح أعيننا أكثر، وضرورة إبراز تعاطفنا بصفة أكبر بشأن سعي الشرق للحرية في شكل مستتر، ومن ثم العمل من أجل موقفنا وتأكيد وجودنا في الشرق، وأن ما حدث هو فرصة عظيمة لألمانيا لاستعادة نفوذها في مصر⁽⁸³⁾.

81 Ibid., pp. 213-215.

82 الشرق الأوسط، العدد 5579، 1994/3/8.

83 جمهورية ألمانيا، أرشيف وزارة الخارجية، وثيقة رقم PAAA 15053، 1918/9/13، ص 156.

لقد حدثت ثورة 1919 في مصر في أثناء تغير سياسي كبير في ألمانيا؛ فقد حدثت الثورة الألمانية، وتم نفي القيصر الألماني إلى هولندا، وبدأت فترة جمهورية فايمار، وهنا كان السؤال الأهم: ما موقف الحكومة الجديدة أو هذا النظام السياسي الجديد من القضية المصرية وخاصة الثورة؟ تجيب عدة وثائق في الأرشيف الألماني عن هذا السؤال، فإحدى الوثائق تقول إن برقية وردت من إسبانيا إلى وزارة الخارجية جاء فيها أن هناك تعاطفًا كبيرًا من الشعوب المستعمرة مع المصريين، كما أن هناك تعاطفًا من المصريين مع ألمانيا، وأشارت إلى وجود تعاطف عدد من الدول الأوروبية أيضًا مع المصريين، وقد أشار مرسل "الرسالة الذي أرسلها من سويسرا" إلى الوضع السياسي المحلي المتغير في ألمانيا مع التعليق بأن "الهيئات الرسمية للنظام الجديد في ألمانيا" لم تحدد بعد سياسة خارجية واضحة المعالم تجاه مصر، وأن هناك نوعًا من التحفظ في التعامل مع المتغيرات الجديدة بعد الثورة⁽⁸⁴⁾، على أن هذا التحفظ الذي أشارت إليه البرقية ناتج في نظري من معاهدة فرساي التي وقعت عليها ألمانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، وساهمت في تحجيمها على نحو واضح. لكن من أبرز الأمور التي أشارت إليها الوثيقة أنه يجب أن تستمر ألمانيا في دعم معاهد الشرق، ودعم المعارضين في الخارج كما كان في عهد القيصر، وهنا يبرز الدور السياسي الذي أدته تلك المعاهد الثقافية الألمانية المنتشرة في الشرق، والذي تم تحت الغطاء الثقافي الممنوح لها. يضاف إلى ذلك أن الوضع في الشرق يتطور على نحو أفضل للمصالح الألمانية، بينما يزداد الأمر سوءًا بالنسبة إلى إنكلترا، لأن على المدى الطويل سيكون من المستحيل قمع تطلعات شعوب الشرق إلى الحرية من دون تنازلات جدية من الإنكليز⁽⁸⁵⁾. وعلى ما يبدو، فإن ما ذكرته البرقية من وجود تعاطف من الدول الأوروبية تجاه المصريين، ورفضهم الوحشية الإنكليزية، قد نقله عدد من السياسيين المصريين إلى الألمان. ففي أيار/ مايو 1919، أي بعد شهرين من اندلاع الثورة، تقابل أحد خبراء الشرق الألمان، د. هاس Hass (كما ورد اسمه في الوثيقة)، مع مذكور باشا عضو الوزارة ورئيس الغرفة التجارية، وأحد أعضاء الوفد المفاوض بقيادة سعد زغلول، والذي كان في طريقه إلى باريس، ثم منها إلى لندن. وقد شرح مذكور للدكتور هاس الوضع القائم في مصر، وتحدث باستفاضة عن قسوة تعامل الإنكليز أثناء الحرب ثم مع المصريين، وضرب على ذلك مثالًا مفاده أن الجنود الإنكليز أطلقوا الرصاص على نساء شاركن في مظاهرات في القاهرة، وهو ما جعل الدوائر الدبلوماسية الفرنسية والإيطالية وكذلك الهولندية تبدي تعاطفها مع المصريين، ما عدا الأميركيين الذين لم يظهروا أي تعاطف، بل كانوا داعمين للإنكليز ورفضوا استقبال أي مصري أو التحدث معه⁽⁸⁶⁾.

النتائج

لقد سمح الفضاء السياسي في برلين، وكذلك طبيعة الدولة الألمانية بصفتها دولة مضيقة للمنفيين، وداعمة لنشاطاتهم قبل هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، بأن ينشئوا العديد من شبكات التواصل التي تخدم قضيتهم. كانت أغلب هذه النشاطات عابرة للحدود؛ لذا، فإن دراستها من خلال دراسات الشتات، تساهم بوضوح في فهم نشاطات المهاجرين التي كانت عابرة للحدود الجغرافية والسياسية والثقافية. وفي الوقت ذاته، أوضح استخدام هذا المنهج انخراط ألمانيا خارج حدودها في مناهضة الاستعمار، ودعم المعارضين من الدول المستعمرة، إلى جانب انتشار عملائها وجواسيسها في كل مكان من أجل خدمة أهدافها، في اندلاع ثورات ضد الاستعمارين الإنكليزي والفرنسي.

84 المرجع نفسه، ص 108.

85 المرجع نفسه.

86 المرجع نفسه.

أوضحت الدراسة في العديد من جوانبها أنّ رصد الألمان الدقيق لانتفاضات المصريين ضد الإنكليز ودعمها من خلال شبكة جواسيسها تزامن مع دعم المعارضة في المنفى، وأنّ الوثائق الألمانية سجلت هذا الدعم، وكذلك النشاطات التي سبقت ثورة 1919. وأوضحت الدراسة، أيضًا، السخاء الألماني في دعم المعارضة المصرية ماليًا وسياسيًا، وبرز ذلك في الدعم المقدم لإنشاء الصحف والدوريات المختلفة، كما حدث على سبيل المثال مع الخديوي عباس الثاني. لقد استكشفت الدراسة أن الانقسام السياسي في مصر الحديثة له جذوره في الحركة القومية التي نشأت منذ ثورة 1919 ومستمر حتى اليوم بين مختلف أطراف العمل السياسي. فخلال ثورة 1919، كان هناك استقطاب شديد بين الإسلاميين (الذين أصروا على العلاقات الوثيقة مع تركيا أو الخلافة العثمانية) والعلمانيين/ الليبراليين (الذين كانت لديهم توجهات براغماتية ويهدفون إلى الحكم الذاتي الكامل لمصر). وكان من شأن تلك الانقسامات السياسية العميقة، والحاجة إلى المال، وبراعماتية بعض الأفراد لخدمة قضايا خاصة، تجنيد بعض الأشخاص داخل الحركة الوطنية لصالح الإنكليز أو الألمان على حد سواء.

أوضحت الدراسة، في الوقت ذاته، أن المنفيين المصريين في تلك الحقبة جلبوا معهم خلافاتهم الداخلية، خاصة فيما يتعلق بأمر الزعامة ورئاسة الأحزاب والمجموعات المختلفة، وهو ما ألقى بظلاله على العمل وقدرتهم في الوقت ذاته على التوحد أو الالتفاف حول مطلب معيّن. ولعل هذا ما دفع بعدد من المؤرخين مثل تيلمان لودكه Tilman Lüdke أن يقول إن الألمان لم يكونوا على دراية قوية بهذه الانقسامات العنيفة، لذا بالغوا في قوة الحركة القومية والوقوف خلفها. من ناحية أخرى، قلّل الإنكليز قوة هذه الحركة القومية، ولم يأخذوا في الاعتبار أنها قادرة على صناعة رأي دولي بشأن القضية المصرية.

من جانب آخر، بدا واضحًا تأثير البلد المضيف في أفكار المجموعات المنفية؛ فمثلاً، تخلّى فريد الذي كان يؤمن بفكرة الجامعة الإسلامية حينما كان في مصر عن تلك الفكرة تمامًا أثناء إقامته في المنفى، أو بالأحرى طورها لتصبح أقرب إلى الاتحاد الجرمانى، كما أن فكرة التبعية للدولة العثمانية ما هي إلا مسألة رمزية فحسب.

حاولت المعارضة في تلك الفترة أن تجد لنفسها مكانًا في المجتمع الدولي وأن تكشف نشاطاتها، إلا أنها لم تجد حاضنة حقيقية لنشاطاتها سوى سويسرا وألمانيا، كما أن الأخيرة بعد فترة من الزمن تخلّت، على نحو ما، عن دعمها، أخذة في الاعتبار مصالحها مع الحكومة التركية على حساب المعارضة القومية المصرية. وعلى الرغم من هذا الانقسام السياسي، فإن المعارضة المصرية كان لديها شبه إجماع على فريد زعيمًا لهذه الحركة الوطنية، وقد حظي باحترام كبير من الدول المختلفة وفي مقدّمها ألمانيا. وعكست وثائق الأرشيف الألماني بكل وضوح المكانة التي حظي بها فريد لدى الحكومة والساسة الألمان والأتراك وأفراد المعارضة على حد سواء. وعلى الرغم من هذا التوحد أو شبه الإجماع على شخصية وطنية مثل فريد، فإن المعارضة لم تكن قادرة على تجاوز انقساماتها والدفع في اتجاه عمل سياسي أكثر تجانسًا وتوحدًا.



المراجع

العربية

- أرشف وزارة الخارجية الألمانية PAAA.
- الأرشف العسكري في مدينة كوبلنز الألمانية BAK.
- الأرشف الوطني البريطاني PRO FO.
- الخديوي عباس. **مذكرات الخديوي عباس الثاني**. القاهرة: دار الشروق، 1993.
- الرافعي، عبد الرحمن. **ثورة 1919: تاريخ مصر القومي من 1914 إلى 1921**. القاهرة: دار المعارف 1978.
- حلمي الثاني، عباس. **عهدي: مذكرات عباس حلمي الثاني خديوي مصر الأخير 1892 - 1914**. ترجمة جلال يحيى. القاهرة: دار الشروق، 1993.
- فريد، محمد. **مذكرات محمد فريد**. تحقيق رؤوف عباس. القاهرة: عالم الكتب، 1975.

الأجنبية

- Die Islamische Welt. vol. 2, no. 2-3 (1918).
- Fueß, Albrecht. *Die deutsche Gemeinde in Ägypten von 1919-1939*. Hamburg: Lit, 1996.
- Hamed, Raouf Abbas. "Germany and the Egyptian Nationalist Movement 1882-1918." *Die Welt des Islams*. vol. 28, no. 1-4 (January 1988).
- Holt, P. M. (ed.). *Political and Social Change in Modern Egypt: Historical Studies from the Ottoman Conquest to the United Arab Republic*. London: Oxford University Press, 1968.
- Höpp, G. "'Die ägyptische Frage ist in Wirklichkeit eine internationale' - Zur politisch-publizistischen Tätigkeit ägyptischer Antikolonialisten in Berlin 1918-1928." *Asien, Afrika, Lateinamerika*. vol. 15, no. 1 (1987).
- _____. *Arabische und islamische Periodika in Berlin und Brandenburg 1915-1945*. Berlin: klaus schwarz verlag, 1994.
- Kassim, Mahmoud. *Die diplomatische Beziehungen Deutschlands zu Ägypten 1919-1936*. Münster/ Hamburg: LIT-Verlag, 2000.
- Kuck, Nathanael. "Anti-colonialism in a Post-Imperial Environment-The Case of Berlin, 1914-33." *Journal of Contemporary History*. vol. 49, no. 1 (2014).
- Landau, Jacob M. *Pan-Islam: History and Politics*. London: Routledge 1990.
- Shaw, Stanford J. & Ezel Kural Shaw. *History of Ottoman Empire and Modern Turkey: vol. 2. Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey 1808-1975*. New York: Cambridge University Press, 1977.
- Tignor, Robert L. *Modernization and British Colonial Rule in Egypt, 1882-1914*. Princeton: Princeton University Press, 2015.
- Trefzger, Marc. *Die nationale Bewegung Ägyptens vor 1918 im Spiegel der schweizerischen Öffentlichkeit*. Basel/ Stuttgart: Verlag von Helbing & Lichtenhahn, 1970.

مراجع إضافية

- أنيس، محمد. *المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي*. القاهرة: دار الشروق، 2019.
- _____. *صفحات مجهولة من التاريخ المصري أو سنوات الصراع العنيف بين فؤاد وعباس*. القاهرة: روز اليوسف، 1973.
- الرافعي، عبد الرحمن. محمد فريد: رمز الإخلاص والوطنية. القاهرة: دار المعارف، [د. ت.].
- السعيد، رفعت. *تاريخ الحركة الاشتراكية*. القاهرة: دار الفارابي، 1972.
- _____. *محمد فريد الموقف والمأساة: رؤية عصرية*. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1991.
- صالح، محمد السيد. *عزير المصري: أبو الثوار*. القاهرة: بطاقة للنشر والتوزيع، 2019.
- عباس، رؤوف. *الحركة العمالية في مصر*. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1968.
- "Ägyptischen Vertrags von 1936 bis 1942." PhD. Hamburg. 1953 (not published).
- Ernst W. Graf Lynar (ed.). *Deutsche Kriegsziele 1914–1918. Eine Diskussion*. Frankfurt/ Berlin: Verlag Ullstein, 1964.
- Goldschmidt, Arthur. *Historical dictionary of Egypt*. Edinburgh: RLP/Galleys, 2013.
- Haarmann, Ulrich (ed.). *Geschichte der arabischen Welt*. München: Beck, 1991.
- Hourani, Albert. *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798–1939*. London: Oxford University Press, 1962.
- Issawi, Charles. *Egypt at Mid-Century: An Economic Survey*. London, 1954).
- Jacobsen, Hans-Adolf. *Nationalsozialistische Außenpolitik 1933–1938*. Frankfurt: Alfred Metzner, 1968.
- Kaldor-Robinson, Joshua. "The Virtual and the Imaginary: The Role of Diasporic New Media in the Construction of a National Identity during the Break-up of Yugoslavia." *Oxford Development Studies*. vol. 30, no. 2 (2000).
- Lange, Matthew. *Comparative-Historical Methods*. London: SAGE Publications Ltd, 2012.
- Mahoney, J. *Rueschemeyer: Comparative Historical Analysis of the Social Sciences*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.
- Manela, Erez. *The Wilsonian Moment, Self-Determination and the International Origins of Anticolonial Nationalism*. London: Oxford University Press, 2009.
- Michalka, Wolfgang (ed.). *Der Erste Weltkrieg. Wirkung, Wahrnehmung, Analyse*. München: Zürich, 1994.
- Mikhail, Alan. *Nature and Empire in Ottoman Egypt: An Environmental History*. New York: Cambridge University press, 2011.
- Mommsen, Wolfgang. *Imperialismus in Ägypten 1805–1956*. München: R. Oldenbourg Verlag, 1961.
- Morkus, Erwin. *Die Beziehungen Englands zu Ägypten vom Abschluss des Anglo-*
- Moser, Thomas. *Europäische Integration, Dekolonisation, Eurafrika: Eine historische Analyse über die Entstehungsbedingungen der Eurafrikanischen Gemeinschaft von der Weltwirtschaftskrise bis zum Jaunde-Vertrag. 1929–1963*. Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft, 2000.

- Müller-Funk, Lea. *Egyptian Diaspora Activism During the Arab Uprisings: Insights from Paris and Vienna*. New York: Routledge, 2019.
- Shain, Yossi & Aharon Barth. "Diasporas and International Relations Theory." *Journal of International Organization*. vol. 57, no. 3 (2003).
- Springborg, Robert. *The Egyptian Revolution of 1919. Legacies and Consequences of the Fight for Independence*. London: Bloomsbury, 2022.
- Steininger, Rolf. *Germany and the Middle East: From Kaiser Wilhelm II to Angela Merkel*. New York: Berghahn Books, 2019.
- Tignor, Robert L. Tignor, Robert L. "The Egyptian Revolution of 1919: New Directions in the Egyptian Economy." *Middle Eastern Studies*. vol. 12, no. 3 (1976).
- _____. *State, Private Enterprise, and Economic Change in Egypt, 1918-1952*. Princeton: Princeton University Press, 1984.
- _____. *Capitalism and Nationalism at the End of Empire*. Princeton: Princeton University Press, 1998.
- _____. *State, Private Enterprise and Economic Change in Egypt, 1918-1952*. Princeton: Princeton University Press, 2017.
- Tsourapas, Gerasimos. *Egypt: Migration and Diaspora Politics in an Emerging Transit Country*. Washington, DC: Migration Policy Institute, 2018.
- Wallach, Jehuda Lothar. *Germany and the Middle East: 1835-1939*. Tel Aviv: Tel-Aviv University; Institute of German history, 1975.
- Walt, Stephen. *The Origins of Alliances*. Ithaca, NY: Cornell University, 1987.
- Westphalen, Clemens Graf von. "Die staats- und völkerrechtliche Stellung Ägyptens, insbesondere die Fremdengerichtbarkeit und das deutsch-ägyptische Abkommen v. 16. Juni 19125." PhD. Dissertation. Universität Würzburg. Würzburg. 1930.
- Whidden, James Neil. "The Egyptian Revolution: Politics and the Egyptian nation 1919-1926." PhD. Dissertation. University of London. London. 1998.
- Williams, Partik & Laura Chrisman (eds.). *Colonial Discourse and Post-Colonial Theory: A Reader*. London: Harvester Wheatsheaf, 1994.
- Wolff, Hermann Harry Walter. "Konsulargerichtbarkeit und Gemischte Gerichte in Ägypten." PhD. Dissertation. Stuttgart. 1938.

من الكوشان إلى الكارافان: نحو إطار تاريخي لدراسة حوكمة الأرض واستعمار فلسطين

From Kushan to Caravan: Toward a Historical Framework for Studying Land Governance and the Colonization of Palestine

تتناول هذه الدراسة تاريخ حوكمة الأرض في فلسطين منذ أواخر العهد العثماني وحتى الاحتلال الإسرائيلي (1948)، مع التركيز على التغيرات البنوية في إدارة الحيازة والسيطرة على الأرض. ويقدم المؤلف إطاراً نظرياً يجمع بين الريع والملكية والتخطيط الحيزي، لفهم الصراع وتطوره التاريخي. ويوضح أيضاً كيفية استخدام القانون العثماني لتقنين حيازة الأرض، وما تلاه من تحولات خلال الانتداب البريطاني (1920-1948)، حيث أعيد تشكيل مفاهيم الملكية وارتباطها بالسيطرة الاستعمارية. ويناقش أدوات الاحتلال الإسرائيلي لنزع ملكية الفلسطينيين عبر القوانين والمصادرة والتخطيط الحيزي، مسلطاً الضوء على الأبعاد التاريخية والاجتماعية والسياسية للصراع على الأرض.

كلمات مفتاحية: حوكمة الأرض، القانون العثماني، الانتداب البريطاني، الاحتلال الإسرائيلي، التخطيط الحيزي.

This study examines the history of land governance in Palestine from the late Ottoman era to the Israeli occupation, focusing on the structural transformations in managing land tenure and control. The author presents a theoretical framework that integrates land rent, ownership, and spatial planning to understand the conflict and its historical development. The research highlights how Ottoman law was utilized to regulate land ownership, followed by significant transformations under the British Mandate, where ownership concepts were reshaped in connection with colonial control. The study also discusses the Israeli occupation's tools for dispossessing Palestinians, including legal mechanisms, expropriation, and spatial planning, shedding light on the historical, social, and political dimensions of the land conflict.

Keywords: Land Governance, Ottoman Law, British Mandate, Israeli Occupation, Spatial Planning.

* أستاذ مشارك في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية، جامعة بيرزيت.

Associate Professor, Department of Philosophy and Cultural Studies, Birzeit University.

mfakhereldin@birzeit.edu

مقدمة

تتناول هذه الدراسة تحولات إشكاليات الصراع على الأرض في فلسطين، وتسعى لتسليط الضوء على الجوانب البنيوية في حوكمة الحياة والسيطرة على الأرض، بهدف تحديد نقاط الانقطاع والاستمرارية التاريخية منذ أواخر العهد العثماني. وبما أن المؤرخ ينظر إلى الماضي بعين الحاضر، وإلى الحاضر بعين الماضي، يستوقني ما يشوب هذا الموضوع من لبس غريب. فمن جهة، نرى إحالات لا تاريخية إلى قانون الأراضي والطابو العثماني، بوصفهما أصل الإشكال في الحاضر، خاصة عندما يجري التلاعب بهما أو تحويلهما من نظام الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي، بهدف سلب الفلسطينيين أراضيهم المتوارثة أبا عن جد، ومحاصرة وجودهم ومستقبلهم على الأرض (مثل استخدام الأوامر العسكرية الإسرائيلية لمفهوم الأرض "الموات" لنزع أراضي القرى الفلسطينية التقليدية وإعلانها "أراضي دولة"، وغيرها).

من جهة أخرى، نرى أن العثور على سند طابو (كوشان وقوشان، كما يعرف في فلسطين والأردن) عثماني أصبح أقصى ما يمكن أن يطمح إليه الدفاع القانوني عن ممتلكات الفلسطينيين في المحاكم الإسرائيلية، وكأنه يوثق الحقيقة التاريخية الدامغة. فمثل هذا السند، إن وُجد، يُعدّ "الدليل الذهبي" لإثبات حق الملكية، وقد يحسم قضايا معيّنة لمصلحة الأهالي⁽¹⁾. فهل يمكن بالفعل اعتبار القانون العثماني وكواشين الطابو، ببساطة، أصل الداء والدواء معاً؟

يقوم المنظور القضائي لسند الطابو العثماني على اختزال كبير للسياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحكم علاقات الأرض؛ أي سياقات السياسات والنظم والأعراف وعلاقات القوة الاقتصادية والاجتماعية التي تحدّد ماهية الحياة وكيفيات السيطرة على الأرض والاستفادة منها. وللوصول إلى فهم أفضل لهذه السياقات وإعادة اعتبارها في المنظور البحثي، نجادل هنا بضرورة تطوير إطار نظري لسلطة الدولة على الأرض، بوصفها عملية تمايز في مجالات الحوكمة.

تتمثل هذه العملية في مأسسة التمييز بين ثلاث إشكاليات رئيسية:

1. إشكالية ريع الأرض: حيث تُعتبر الأرض الوسيلة الإنتاجية المركزية في اقتصاد سياسي لا يفصل، نظرياً، بين مالية الدولة واقتصاد المجتمع الزراعي.
2. إشكالية ملكية الأرض: التي تُعنى بتحويل الأرض إلى سلعة قابلة للاحتكار (التملك) وإعادة التوظيف ضمن "اقتصاد حر"، مستقلّ نظرياً وقانونياً عن إشكالية ريع الدولة.
3. إشكالية العمران: التي تدور حول ضبط الاستخدامات وإنتاج القيمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأرض عبر إدراجها في نظام علاقات مكانية شامل.

منهجياً، تتنوّع هذه الدراسة المراحل التاريخية المختلفة بهدف إبراز الإشكاليات المركزية في كل مرحلة وتوسيع إمكانيات البحث التاريخي في تطور حالة الاستعمار في فلسطين. وقد اعتمدت في ذلك على مراجعة الأدبيات وإعادة تأطيرها، مع تقديم بعض الأمثلة العينية المستمدّة من أبحاثي الخاصة.

يكمّن التحدي الأساسي لهذا المنهج في محاولة وضع قضايا تبدو مختلفة، ويجري تناولها عادة ضمن مناهج وحقول معرفية منفصلة في إطار واحد، وهي: **الاقتصاد الزراعي العثماني** الذي يثير اهتمام المؤرخين؛ و**التاريخ القانوني للملكية**، ويتناوله

1 ينظر على سبيل المثال: "الكوشان العثماني" ... قارب نجاة الأرض الفلسطينية من أمواج الاحتلال"، تقارير، الجزيرة الوثائقية، 2023/12/2، شوهد في <https://acr.ps/1L9zQTZ>، في: 2024/11/15

المتخصصون في الحقوق أيضًا؛ وقضايا التخطيط العمراني التي تشغل الجغرافيين وخبراء التخطيط، إلا أن من شأن ربط هذه المجالات نظريًا وتاريخيًا أن يساعدنا في الوصول إلى رؤية تحليلية أكثر شمولية للصراع في استمراريته وتحولاته عبر الزمن، من دون اختزاله في أبعاد أحادية.

أولاً: الأرض الميري في منظور الاقتصاد الزراعي للدولة في أواخر الحكم العثماني

يقول رأي مقبول لدى مؤرخين بارزين إنَّ المفهوم العثماني للحقوق في الأرض الميري⁽²⁾ قام على مبدأ تعددية الحقوق، أي وجود أكثر من حق لأكثر من جهة في الأرض نفسها، وهي حقوق مترابطة، تتجسّد في تقاسم ريع الأرض، ولا ينفي بعضها بعضًا. ثم جرت على مدار النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبعد غياب الإمبراطورية العثمانية عمليات معقّدة، دفعت إلى نشوء منطق الحق الحصري للمالك في أرضه⁽³⁾.

لكنَّ الجدل مستمر حول تحديد معالم هذا التحوّل وآثاره، ويمتدّ إلى تفسير قانون الأراضي في عام 1858. فهل اعترف القانون العثماني بالملكية الخاصة بالأرض أم لا؟ نشير هنا، مثلاً، إلى بحث حديث نسبياً ومثير للاهتمام، لأتيلّا أيتكن عن "العلاقات الزراعية والملكية والقانون: تحليل لقانون الأراضي لعام 1858 في الإمبراطورية العثمانية"، يجادل فيه بضرورة قراءة قانون الأراضي العثماني بوصفه تجاوباً من الدولة مع الواقع الاجتماعي الذي تطوّر فيه أعراف الملكية الخاصة، ولم يكن خارج دائرة التحوّلات العالمية في حينه⁽⁴⁾.

يقوم بحث أيتكن على استراتيجية تأويلية مفادها أن العبارات التي تحيل في قانون عام 1858 إلى ملكية الدولة لرقبة الأرض الميري، والتي تفهم عادة على أنها تقوُّض لمبدأ الملكية الخاصة (مثل ذكر القانون "طرف الميري"، أي موظف الدولة، بوصفه

2 تعني الأرض الميري في السياق العثماني أن "رقبة" الأرض تعود لبيت المال (أي إن الحق الأخير فيها منوط بالأمة)، أما حقوق التصرف المعطى للأفراد فهو بتفويض من الدولة. وهذا شمل عملياً معظم الأراضي الزراعية وغير الزراعية في الدولة، ما عدا المناطق السكنية والحواكير وفئة محدودة من الأراضي الزراعية المملوكة، والأوقاف على أنواعها. حول التعريفات العامة لهذه الفئات، ينظر المواد 1 إلى 4 من قانون الأراضي لعام 1858، في: أصل وترجمة قانون ونظامنامه الأراضي، ترجمة نقولا نقاش (بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، 1873). قبل قانون 1858 كانت الدولة تعتمد على طبقة وسيطة، أصحاب التيمار والزعامات والمتميزين، الذين يفوضون حقوق التصرف للمزارعين ويجبون الأعشار مقابل خدمات عسكرية أو مقابل مبالغ نقدية للدولة؛ أما بعد القانون فقد صار تفويض حقوق التصرف للناس على نحو مباشر من جانب "مأموري الدولة العلية"، أي من خلال بيروقراطية الدولة المركزية وعبر نظام طابو جديد. لقد شرح خبراء القانون العثماني هذا التفويض (أو حقوق التصرف) باستخدام مفهوم الإجاريتين، وهو أقرب إلى الحكر، فرسم الطابو الذي يجبي عند التسجيل وصف بالإجارة المعجلة (قانون الأراضي لعام 1858، المادة 3). ويجب التمييز بين الإجارة بوصفه مفهوماً فقهيّاً في الأرض المملوكة، التي تعود رقبتهما لأصحابها، وبين حق التصرف المذكور. فالإجارة الشرعية محدّدة بعقد زمني، ولا تكسب المستأجر حقوقاً دائمة، وهي فضلاً عن ذلك تقتض ذاتين قانونيتين متكافئتين تربطهما علاقة عقدية حرة؛ أما التصرف في الأرض الميري فهو حق أوسع، دوري (ما دامت الحياة مستمرة ضمن الشروط القانونية) وينتقل إلى الورثة بعد الموت أو الترك، وينطوي على علاقة سياسية ملزمة بين راع ورعية، لا يقومان بنفس المنزلة القانونية ولا تحدّهما ذات الحقوق والواجبات، بل يتمايزان في هذه المسائل. مع تطور التشريع العثماني بعد عام 1858، توسّع حق التصرف ليقترّب من الملكية من حيث المقدرة على التصرف في الأرض باعتبارها عقاراً مقابل السيولة النقدية، ... إلخ، وارتبط ذلك أيضاً بتحوّلات ملموسة في مكانة الفرد العثماني بوصفه مواطناً وفي طبيعة الدولة؛ ولكن ذلك لم يُلغ الفروق القانونية المفاهيمية بين الفئتين، فالميري تبقى مستحقة الضريبة ولا يمكن أن تتحول إلى وقف سوى بإرادة صاحب الرقبة، أي بيت المال. وكذلك ظل مسار المواطنة متعثراً حتى السنوات الأخيرة من الإمبراطورية.

3 نشير هنا مثلاً إلى وجهات نظر روجر أوين وحوري إسلام-أوغلو، في:

Roger Owen (ed.), *New Perspectives on Property and Land in the Middle East* (Cambridge, MA: Center for Middle Eastern Studies of Harvard University, 2000), p. xi; Huri Islamoğlu, "The Land Code as a Contested Domain: A Reevaluation of the Ottoman Land Code of 1858," in: Owen (ed.), pp. 3-60.

4 E. Atilla Aytekin, "Agrarian Relations, Property and Law: An Analysis of the Land Code of 1858 in the Ottoman Empire," *Middle Eastern Studies*, vol. 45, no. 6 (2009), pp. 935-951.

الجهة التي تحيل الأرض إلى المتصرف وتنفذ القانون ... إلخ)، ليست سوى صياغات قانونية شكلية، وليست هي الجانب المهم من القانون. بل هناك في القانون ما هو أهم، مثل منح النساء حق الملكية، وهو ما نجده في تطوّر المجتمعات الرأسمالية في القرن التاسع عشر، وذكر القانون للجفالك أي المزارع الكبيرة الخاصة "المعروفة لدى الناس" (أي إن الملكية الخاصة بالأرض الزراعية باتت عرفاً واقعاً قبل القانون)، وغيرها من الأمثلة.

يمكن بالطبع المجادلة مع المنطلق النظري في هذا الطرح وضده، وهو أن التطورات المادية تسبق القانون، فالعلاقة بين الواقع والقانون جدلية، وليست مجرد سابق ولاحق. وتكمن المفارقة الأساسية التي أودّ تناولها في المنهج؛ إذ إن البحث لا يخرج من دائرة تفكيك النص ليتناول القرائن من الواقع الذي يفترضه المرجع الحقيقي لفهم النص.

نرى أن هذا المنهج يواجه صعوبة حقيقية في امتحان القرائن التاريخية. نأخذ هنا مبدأ "المحلل": فبعد أن تُحال الأرض الميري من الدولة، صاحب الرقبة، إلى المتصرف، تعود إليها في حال انقطاع الحيازة وربيع الأرض. ويعني هذا أن الحيازة في جوهرها ناجمة عن التزام مشروط تجاه الدولة، التزام بالإنتاج ودفع الربيع، ملقى على عاتق المتصرف، وليس حق ملكية خالصة. فهل هذا مجرد أمر شكلي لا معنى حقيقي له في طبيعة حقوق الناس في الأرض؟

لقد وسّع القانون العثماني حق التصرف هذا، ليشمل الانتقال بالميراث و"الفراغ بالوفا"⁵، وعقد التأمينات وغيره (في تعديلات لاحقة على قانون عام 1858)، أي البيع لسداد الدين. ويعني هذا أن لحق التصرف صفةً ممتدةً في الزمن، تتجاوز الحيازة الفعلية وتقترب من الملكية. ومع ذلك، فإن هذا لا يجعل المحلول مجرد صياغة شكلية تُظهر ملكية الدولة وتضمّر الملكية الخاصة.

إن الحالات البارزة التي نعرفها تاريخياً في مسألة استخدام مفهوم المحلول لا تترك مجالاً للشك في هذا الموضوع. والحديث هنا يدور عن فلسطين، وتشمل فحواه أرجاء الإمبراطورية العثمانية كلها. بعد انسحاب الجيش المصري من فلسطين في مطلع أربعينيات القرن التاسع عشر، احتاجت الدولة العثمانية إلى أكثر من عقدين لتعيد سيطرتها المباشرة على المناطق التخومية. وفي مرج ابن عامر وسهول الأغوار الداخلية، اعتمدت على الزعيم البدوي عقيلي أغا باعتباره وكيل حكم محلياً، إلى أن قضى عليه الجيش العثماني في منتصف ستينيات القرن. وبعد ذلك، أرسلت لجان طابو متخصصة لمسح الأراضي وإعلان أراض واسعة باعتبارها محلولات، على أساس انقطاع الزراعة والربيع منها. كانت تلك الأراضي "مدار معاش" العديد من القبائل البدوية والتركمانية وأهالي القرى المختلفة. وباتت كلها بين ليلة وضحاها مفرغة من الحيازة القانونية ومتاحة لطبقة جديدة من الملاك الغائبين الذين دفعوا للدولة رسوم التسجيل وحازوا سندات طابو تضمن لهم السيطرة على ريع الأرض، في مقابل دفع ضريبتها للدولة. وقد انضم إليهم لاحقاً السلطان عبد الحميد، ليحيي مفهوماً قديماً للأراضي الهمايونية أو السّنية، ويصبح أكبر "مالك" أراض عرفته تلك الحقبة (وهي قصة سنعود إليها لاحقاً).

في كلّ هذه الحالات، لم تعن الحيازة إخراج السكان، بل تحويلهم إلى مزارعين، تحت نظام المزارعة بالخمس. وسلبتهم تلك الترتيبات الجديدة، في أفضل الأحوال، عُشري محاصيلهم: عشر لجيب صاحب الأرض أجرة للأرض، وعشر للدولة ضريبة الميري. على الرغم من زيادة شقاء المزارعين، فإنهم بقوا عماد نظام الإنتاج التقليدي، وحافظوا على وحداتهم الاجتماعية ووجودهم في الأرض. موضوعياً، لم يتجلّ التسجيل في الطابو بعد باعتباره حقاً حصرياً للمالك في الأرض، ولم يشمل إخراج المزارعين بالقوة،

5 "الفراغ" مصطلح في قانون الأراضي العثماني، يعني نقل الشخص لحقوق التصرف المسجلة في الطابو باسمه إلى شخص آخر، ولا يسمى ذلك "بيعاً" لأن البيع يفترض الملكية وهو شرط غير متوافر من ناحية قانونية محض في حق التصرف في الأرض الميري. أما "الفراغ بالوفا" فيقصد به نقل الحيازة وفاء لدين على صاحب العقار للشخص المنقول إليه.

نظراً إلى طبيعة الإنتاج، وكذلك إلى اعتماد الدولة على الأعشار (التي كرسّت نظام الخمس وممارسات المجتمع المعتادة في الإنتاج باعتبارها معياراً للاقتصاد الزراعي عمومًا). بمعنى آخر، عنى الطابو بموجب هذا المنطق، أنّ أصحاب الأرض الجدد باتوا شركاء في عملية الإنتاج المحلية، وتلخّصت حقوقهم في الأرض في جزء ثابت من ريعها، لا سيطرة تامة عليها. لقد بدأ سند الطابو يتجلى أكثر فأكثر باعتباره حقاً في أرض فارغة من مزارعيها وسكانها القدماء، مع تطوير الاستيطان الصهيوني أيديولوجيا الاستبدال الشامل. فلم تكن غاية هذا النوع من السيطرة على الأرض استغلال قوى العمل الطيّعة أو المرنة التي تألف الأرض والعمل الزراعي التقليدي، بل استبدالها بأبناء جماعة عرقية تحلّ محلّ أبناء البلد وتغيّر الطابع القومي للمكان.

لم يكن الإفراغ القانوني، أي إعلان الأراضي محلولات، هو الوسيلة الوحيدة التي غدّت المالك الغائبين بالأرض، بل استفادوا من تطور اقتصاد النقود وسيطرته على الريف وتعميقه مديونية الفلاح وحاجته إلى الاقتراض النقدي لإكمال دوراته الزراعية والحياتية الموسمية. فال سرسقي البيروتيون الذين اشتهروا باستفادتهم من سياسة المحلولات العثمانية، وعديد من التجار مثلهم، أقرضوا الفلاحين، وعلى ما يبدو كان هذا باباً للتنازل عن مزيد من الأرض وتسجيلها في الطابو بأسماء هؤلاء التجار والتموّلين. مرة أخرى، لم يعن هذا إخراج الفلاحين بل إخضاعهم لأجرة أرض إضافية غير ضريبة الميري؛ فبقوا يزرعونها بحسب نظام الخمس. ينقصنا الكثير من المعلومات حول هذه الديناميات من منظور الميكرو المحلي. لقد ضمّن القانون العثماني، من حيث المبدأ، حقّ المزارع الذي يُفرغ أرضه ويتنازل عنها، من أجل سداد دين مستحق لتاجر أو متموّل، في بعض الحالات، في أن يستعيد أرضه بعد وفائه بالدين الواجب عليه⁽⁶⁾.

ثمة حالات معروفة قاوم الفلاحون فيها تفسير مفهوم البيع باعتباره بيعاً نهائياً، وبقوا يتوقعون استمرارية حقوقهم في الأرض، بما يشمل حقهم في استعادتها، حتى العقد الثاني من القرن العشرين، أي بعد انتهاء الحكم العثماني وبدء عهد الانتداب بإدخال الكثير من التغييرات والقوانين في نظام ملكية الأراضي القائم⁽⁷⁾. بالنسبة إليهم، كان التسجيل في الطابو بمنزلة ضمان للمقرض لنيل حقه المالي إلى حين استيفائه بالكامل، وليس حقاً حصرياً في الأرض عينها.

بالنظر إلى ما تقدّم، لا شكّ في أنّ الطابو العثماني دفع نحو هذا الاتجاه، أي جعل سند الطابو دلالة على حق تصرف حصري بيد الفرد، على الرغم من أنّ حركته كانت جدلية الطابع. فمن جهة، لم يُعرّف القانون حقوقاً للمزارعين الدائمين في الأرض، وسجّل اسم "صاحب الأرض" فحسب، وهذه دلالة على إسقاط جملة الحقوق إلى حق واحد؛ وفي المقابل، كان مردّد ذلك، في الأغلب، إلى جمع القانون بين واجب الربيع وحق التصرف (اشتقاق الثاني من الأول، بما فيه من دلالات على أنّ الدولة هي صاحب رقبة الأرض أو مالكة الأخير). هذا بالطبع يضاف إلى كونه سجلاً غير دقيق من حيث قوّته على عكس الحيازات الفعلية، إذ لم يكن تطبيقه منهجياً من خلال مسوحات دقيقة وتفصيلية للحقوق كما تُعرف وتُمارَس لدى الناس.

ولعلّ أفضل مثال على هذا التناقض في مفهوم الطابو هو قضية أراضي السلطان عبد الحميد. فبعد فترة وجيزة من تنصيبه سلطاناً (1876)، خطّ سياسته الفريدة في توسيع الأراضي السنّية أو الهمايونية عبر تعليمات كانت تصدر من ديوانه إلى الدفتر الخاقاني (أي هيئة أو سلطة الطابو العليا في الدولة العثمانية). وقد شملت تلك التعليمات تسجيل اسمه باعتباره صاحب الأرض والإشارة إلى

6 ينظر: المواد 114 إلى 117 من قانون الأراضي لعام 1858، في: أصل وترجمة قانون ونظامنامه الأراضي.

7 Munir Fakher Eldin, "Confronting a Colonial Rule of Property: The al-Sakhina Case in Mandate Palestine," *Arab Studies Journal*, vol. xvii, no. 1 (2019), pp. 12-33.

أنها تنتقل إلى ذريته من بعده⁽⁸⁾. إلا أنه تعمّد الخلط بين الملكية والسيادة، فقد أقام هيئة خاصة، تُدعى "هيئة الأراضي السنية"، تحت جناح الخزينة الخاصة التي استحدثها في عام 1880 لتحرير أموره المالية من رقابة نظارة المالية ومجلس الوزراء، وهي رقابة بدأت مع والده في عام 1838، منذ بداية عهد التنظيمات⁽⁹⁾. بمعنى آخر، خلق عبد الحميد مساحة سيادية خاصة واستثنائية، مستخدماً لغة الملكية الخاصة ليعيد إنتاج مكانته الاستثنائية باعتباره عاهلاً متميزاً من رعاياه.

بلغت مساحات أراضي السلطان عبد الحميد حدّاً خيالياً، فقد شملت ملايين الدونمات في كلّ أنحاء الإمبراطورية، من ولايات البصرة وبغداد والموصل، حيث تضمّنت حقول النفط هناك، إلى أنقرة وأدرنة وبورصة وكونيا وسالونيك ويانيه وحلب وحماة وولاية سوريا، بما يشمل القدس الشريف، وبيروت، وقبرص، وطرابلس الغرب، وولاية العاصمة أستانة بسناجقها المختلفة، فضلاً عن الامتيازات في العديد من المناجم والمرافئ وخطوط المواصلات البحرية في أرجاء الولايات المختلفة⁽¹⁰⁾. وحين عُزل عبد الحميد (1909)، كان نزاع تلك العقارات والامتيازات من يده من أعقد الإشكاليات التي واجهت الحقبة الدستورية، وبقيت فترة طويلة بعد ذلك مدار صراعات قضائية وسياسية⁽¹¹⁾.

من ناحية، تصرف السلطان عبد الحميد كأبي "مالك غائب" آخر، بموجب سندات طابو نظامية باسمه، وتشبّه بالملك الآخرين في فرضه على المزارعين نظام الخمس. لكنه، من ناحية أخرى، حوّل ضريبة الأعشار (الميري) التي كان يجيئها إضافةً إلى عشر الإجارة، إلى الخزينة الخاصة. فقد وظّف هذه العائدات لدمج البدو والأقليات الطائفية واللاجئين من مناطق الحروب مع روسيا تحت راية السلطنة. فبنى المدارس الابتدائية والمساجد، ورّم الأضرحة، وشق الطرق وبنى بلدات صارت رمزاً للسيادة والحدثة العثمانية في التخوم، مثل بيسان وبئر السبع وعوجة الحفير على الحدود المصرية. من هذه الزاوية، عني التسجيل في الطابو اقتطاعاً لجزء من عائدات الدولة، ليس لجيب السلطان أو نشاطه الاقتصادي الخاص وذريته من بعده، بل لتعزيز المفهوم الكلاسيكي للسلطان بصفته رمزاً للسيادة وحاكماً فعلياً في آن معاً، في عملية التفافٍ على البيروقراطية المركزية وقيودها المتزايدة على قوة الأمر السلطاني.

8 ينظر رأي الخبير القانوني، د. هالاجيان، وهو موظف وسياسي عثماني أرمني سابق، استدعته الحكومة البريطانية للشهادة في قضية ورثة السلطان (ينظر في حاشية أدناه). الرأي المذكور عبارة عن دراسة موثقة من 17 صفحة كبيرة مطبوعة بخط صغير، ويشير إلى أن الأوامر التي كان عبد الحميد يصدرها للدفتري الخاقاني بذكر انتقال أملاكه إلى ذريته تعتبر نقضاً لعرف عثماني طويل تنتقل بموجبه أملاك السلطان إلى من يخلفه في المنصب وليس إلى ذريته (ص 4 من التقرير). يمكن مراجعة هذا التقرير في الملف المحفوظ في أرشيف الدولة الإسرائيلي تحت الرقم المرجعي 5100/8-2 بعنوان: "Heirs of the Sultan Abdul Hamid Pleadings". يمكن استرجاع الملف في موقع الأرشيف المذكور الإلكتروني <https://search.archives.gov.il>، من خلال الرمز التالي: 000uore. تجدر الإشارة إلى أنه منذ حرب الإبادة على غزة يحجب موقع أرشيف الدولة الإسرائيلي إمكانية الاستخدام من داخل البلدان العربية.

9 بدأ ذكر هذه الهيئة، وهي بالتركية "أراضى سنيه قومسيوني" في الظهور في الدليل الحكومي السنوي (السالنامه) في هذه الولايات كلها منذ أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر، ما يؤكد طبيعتها الحكومية، أي إن فكرة الأملاك السلطانية والتسجيل باسم عبد الحميد الثاني في الطابو، لم تدلّ على ملكية محض خاصة، قامت على الخلط المفهومي بين شخص السلطان ومنصبه عاهلاً بيده صلاحيات حكم واسعة. ينظر على سبيل المثال: سالنامه ولاية سورية (1312-1313 هـ / 1895-1896م)، ص 144-152.

10 Naz Yücel, "On Ottoman, British, and Belgian Monarchs' Ownership of Private Property in the Late Nineteenth Century: A Comparison," *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*, vol. 43, no. 2 (1 August 2023), p. 212.

11 حول الجدل في الحقبة الدستورية، ينظر:

Naz Yücel, "Sustaining the Empire: Transformation of Property Regime in the Late Ottoman Empire, 1876-1913," Ph.D. Dissertation, The George Washington University, 2023, part III;

من غرائب تاريخ هذه الأراضي أن ورثة السلطان ادّعوا حق ميراث شرعي فيها ورفعوا دعاوى دولية ومحلية في فلسطين ودول انتدابية لاحقة، بدعم من شركات مالية أميركية وإنكليزية تشكلت لهذه الغاية. وقد ربحوا قضية أراضي قرية المحرق قرب غزة في محكمة يافا عام 1937 وأملوا أن تكون سابقة يقاس عليها في باقي الأراضي داخل فلسطين وخارجها، قبل أن تقود سلسلة من الاستئنافات إلى عكس القرار تأكيد مشروعية إجراءات المدورة كـ "فعل سيادي" قانوني. لقد غطت الصحف الفلسطينية هذه القضية بكثير من القلق والترقب، ينظر على سبيل المثال: الدفاع، 1927/3/5؛ فلسطين، 1930/4/15؛ مرآة الشرق، 1934/3/14؛ فلسطين، 1937/5/19؛ فلسطين، 1937/3/22؛ فلسطين، 1946/1/4؛ ولدراسة أولية حول الموضوع ينظر:

Ruth Kark & Seth J. Frantzman, "One of the Most Spectacular Lawsuits Ever Launched": Abdülhamid's Heirs, His Lands and the Land Case in Palestine, 1908-1950," *New Perspectives on Turkey*, no. 42 (2010), pp. 127-157.

في مرحلة لاحقة، اعتبرت الحكومة الاتحادية الأراضي المدورة أراضي محلوقة وعرضتها للبيع بالجملة، في عودة إلى سياسة سبعينيات القرن التاسع عشر. ولكنها واجهت معارضة سياسية وشعبية شديدة، خاصة فيما يخص فلسطين، حيث الخطر الصهيوني كان متجلياً. وقد نجحت المعارضة فعلاً في منع هذه السياسة والحفاظ على الوضع القائم وتشكل في عهد عبد الحميد في معظم الأراضي المدورة (ما عدا منح امتياز الحولة لآل سلام من بيروت، في محاولة لتفكيك معارضة الإصلاحيين لانقلاب الاتحاديين على حكومة كامل باشا قبيل الحرب)⁽¹²⁾. وقد استمر نضال الأهالي في فلسطين، خاصة في منطقة غور بيسان، بعد الاحتلال البريطاني، واستطاعوا إحباط مخطط لتمكين الحركة الصهيونية من السيطرة على جزء كبير من الأراضي المدورة، ودفعوا المندوب الاستعماري الأول، هيرت صموئيل، المعروف بدعمه للصهيونية، إلى إرجاع الأرض إلى أصحابها من الأهالي، بوصفهم "ملاكها الأصليين" وأصحاب حق الطابو فيها، أي إنه تم التأكيد على مكانتها بوصفها أرض ميري عادية تتجاوز لتاريخها في الطابو العثماني.

في هذا السياق، جادل الأهالي ضد اعتبار سندات الطابو التي بيد الحكومة (باسم السلطان عبد الحميد الثاني) دليلاً قاطعاً على الملكية. وكتب ممثلهم القانوني، وديع البستاني (1888-1954) - وهو محامٍ وشاعر سليل عائلة البستاني اللبنانية المعروفة في تاريخ النهضة العربية الحديثة، عاش وتوطن في فلسطين خلال الانتداب وانخرط في قضايا أراضٍ معروفة - في مذكرة رسمية قَدَّمها لصموئيل، بخلاف كل ما نعرفه عن تطور العلاقات الرأسمالية وتحول التطويب إلى شكل فعلي من التمليك في أواخر الحقبة العثمانية، قائلاً:

"الواقع أنه قبل استحداث نظام الطابو [1859] ومنذ وجوده، لم تكن معيّنات الملكية الشرعيّة إلاّ سندات معلومة كشهادة التصرف بلا نزاع وحجة البيع وتقسيم الميراث وفرمان الوقف وحجة الهبة وما أشبه. وما كوشان الطابو إلاّ علامة جعلت لها عنوةً صفّة الدلالة على وجود مثل هذه المعينات ومستقرّ عليها، لا يصحّ اعتباره [بمعزل عنها] شرعاً ولا عدلاً. ونستند في قولنا هذا إلى الواقع من أن مسألة الملكية حتى هذا اليوم هي مسألة ينظر فيها بموجب نصوص مواد مجلة الأحكام التي تعين الملكية لا بمجرد وجود كوشان طابو، بل استناداً إلى المقتنيات الآنف الذكر، وبعبارة أخرى ليس كوشان الطابو إلاّ نتيجة مكتومة ككل نتيجة لا نصيب لها من الصحة والقانونية والشرع والعدل إلاّ ما لمقدّماتها جميعها".

وأضاف نجيب نصّار (1865-1948) صاحب جريدة **الكرمل** المعروفة، التي نشرت التقرير على صفحاتها، على هامش النص، قائلاً:

"إن الزيادة [على الأعشار] التي كان يأخذها عبد الحميد من مزارعي الغور هي لقاء حمايتهم من الممولين، ومن موظفي الحكومة، وقد جرى على ذلك به كثيرون من التجار والمتنفذين، وصاروا يعطون أهالي القرى المملوكة قروضاً صغيرة، ويدفعون عنهم الويركو [ضريبة الأراضي إضافة إلى الأعشار]، ويتقاضون منهم لقاء ذلك 23 في المئة، وهذه طريقة بقي معمول بها إلى حين إعلان الحرب"⁽¹³⁾.

في نهاية المطاف كسب الأهالي تسوية لصالحهم، لكنهم دخلوا معها عالماً جديداً، تؤدي فيه سندات الطابو المسجلة دوراً حاسماً في إنتاج سوق للأرض وقلب موازين القوى فيه ضدهم.

12 ظهرت العديد من المقالات الصحفية في فلسطين حول هذا الموضوع في سياق تخلي آل سلام عن هذا الامتياز وبيعه لشركة استيطان صهيونية عام 1934. ينظر على سبيل المثال: فتى العرب (اسم مستعار)، "شيخ الحولة يتنبأ بالبيع قبل عشرين سنة: حول امتياز الحولة أيضاً"، **الدفاع** (جريدة)، 1934/12/27.

13 وديع البستاني، "تقرير الدفاع عن حقوق أهالي الغور في أراضيهم (3)"، **الكرمل**، 1921/9/14.

ثانيًا: "تسوية الأراضي" الانتدابية: خروج الدولة من السوق لتعود إليها من جديد

انطلقت سياسات الانتداب البريطاني في مسألة الأرض من قاعدة العلاقة الوثيقة بين مالية الدولة وملكية الأرض الزراعية في النظام العثماني وطبيعة سجل الطابو ووظيفته. وسارت في مسارين تكامليين:

1. استبدال نظام الطابو العثماني بنظام تسجيل جديد مع آليات عمل مختلفة تمامًا

بدأ هذا المسار في الأراضي المدوّرة في بيسان وسمخ وغور الفارعة، في عام 1921. ومن ثم صدر في عام 1928 قانون خاص بشأن "تسوية حقوق الملكية في الأرض"، لينظّم عملية مسح وتسجيل عقاري شامل في كل أرجاء فلسطين. وخوّل القانون الجديد موظفي الدولة دخول كل قرية، وخوض عملية معقدة مع أهالي القرى لفرز حقوقهم وتعيينها في قطع ثابتة. سارت هذه العملية ببطء، نظرًا إلى آليات عملها المعقدة، وإلى أثرها في المجتمع المحلي، فلم تكتمل تسوية الأراضي الانتدابية خلال العقدين التاليين سوى على ما يقارب ثلثي فلسطين، وتركزت في السهول، وخاصة في المناطق التي اشتراها الاستيطان الصهيوني. أما في باقي المناطق فاعتمد الانتداب سجلات ضريبية جديدة نظر إليها باعتبارها تمهيدًا لعمل التسوية، وبقيت المرجعية الوحيدة للدلالة على الحياة (لاحقًا، استمرت السلطات الأردنية تقريبًا على الأسس الانتدابية نفسها، لكن ببطء شديد، ولم تُحدث عمليًا فارقًا ملموسًا، لا في الضفة الغربية، ولا في القدس قبل الاحتلال؛ أما سلطات الاحتلال فقد قلبت معايير التسوية في داخل الخط الأخضر، وأوقفت التسوية نهائيًا في المناطق المحتلة في عام 1967، وهذا ما سنعود إليه).

نتناول الأسس التي قامت عليها تسوية الأراضي الانتدابية. ثمة على الأقل موضوعان يمثلان علامتين فارقتين مع النظام العثماني: استحداث ترجمات جديدة لفئات الأرض المعروفة في القانون العثماني وكيفية تسجيلها، وتغيير معايير النقاش بشأن الملكية الخاصة.

في الموضوع الأول، جرى استحداث مصطلحات "الأرض الخاصة"؛ و"أرض الدولة" التي جرى تسجيلها باسم المندوب السامي بـ "النيابة عن الحكومة". ولا نجد هذه المصطلحات، مطلقًا، في النظام العثماني أو في قانون الأرض. قصد بها ظاهريًا ترجمة المصطلحات العثمانية، فاعتُبرت الأراضي الموات والمتروكة والمحلولة والمدوّرة "أراضي دولة" أو "أراضي حكومة"، بينما كل ما يتم إثبات حيازته فيه، من أرض الميري، يُعتبر "أراضي خاصة". وألغى هذا التثيت الطابع "الدائري" والحدود المرنة لهذه المفاهيم في النظام العثماني. فإذا ما أحيا شخص أرض الموات من دون إذن مسبق، ولم يُضبط أو يُمنع من ذلك مدة ثلاث سنوات، فله بموجب قانون الأراضي العثماني أن يكتسب حق التسجيل في الطابو، أي أن تُصبح حيازته رسمية⁽¹⁴⁾. وعنّى هذا أنّ القاعدة هي إباحة إحياء أرض البور إلا إذا كان للحكومة سبب في منع ذلك، شرط أن تقوم بهذا المنع خلال ثلاث سنوات من فعل الإحياء.

أما مع الانتداب فقد أُلقي القانون على عاتق المزارع ومختاري القرية أن يبلّغوا عن مثل هذه الحالات خلال ثلاثة شهور من حصولها، وإلا فإنهم يُعتبرون مخالفين للقانون⁽¹⁵⁾. وكذلك في المحلول؛ فالمبدأ في قانون عام 1858 كان أن تُعاد الأرض إلى حيازة

14 ينظر المادة 125 من قانون الأراضي في عام 1858، في: أصل وترجمة قانون ونظامنامه الأراضي.

15 ينظر قانون الأراضي الموات لعام 1921، في: دعبس المر، أحكام الأراضي المثبتة في البلاد العربية المنفصلة عن السلطنة العثمانية (القدس: مطبعة بيت المقدس، 1923)، ص 150.

أفراد جدد لضمان عائدات الميري، ولا يوجد مفهوم لتطويب أي تسجيل الأرض باعتبارها ملكاً للدولة أو للحكومة، فرقة الأرض تعتبر بيد الدولة حكماً. وقد أعطى القانون فئات واسعة من الورثة، من الدرجات المختلفة، والشركاء والخلطاء وفقراء القرية، أولوية في الحصول على أراضي شخص متوفى من دون أولاد، أو أب أو أم على قيد الحياة. وفي حال عدم وجود هؤلاء جميعهم، فحسب، تُخوّلها الدولة إلى آخرين يرغبون فيها، عبر المزاد العلني. وكذلك أعطى القانون من يضع يده على مثل هذه المحلولات مدة عشر سنوات من دون اعتراض من الدولة الحق في تطويبها⁽¹⁶⁾.

سقطت هذه الجوانب من مفهوم المحلول العثماني مع الانتداب، ليتم التشديد على حق الدولة الحصري في الأرض المحلول، ولتبقى في حيازة الدولة وتطوّب باسمها⁽¹⁷⁾. ولا تُعاد إلى متصرفين جدد إلا عبر عقود إيجار مؤقتة، أو من خلال منح امتيازات لجهات معينة دون غيرها، في قطع واضح مع القانون والنهج العثمانيين.

وفي الموضوع الثاني، وجد البريطانيون أنه على الرغم من عدم اعتراف القانون العثماني بنظام المشاع، فإنه قد جرى التسامح معه على نطاق واسع⁽¹⁸⁾. وكان لا بدّ من تأسيس فكرة جديدة لـ "المالك المثالي" للأرض، وهو المزارع التنافسي المستقل الذي لا يعتمد على تعاضد الجماعة، بحجة أن هذا يأتي على حساب "التطوير"، ويؤدي إلى إهمال الأرض. ففي منطق المشاع، كما ذهب الخطاب المهيمن في الانتداب، يملك الأفراد حصصاً نظرية في الأرض، ويتبادلون القسائم بينهم بالقرعة دورياً، ما لا يترك مصلحة لأحد منهم في أن يُدخل التحسينات على الأرض، فهذا يعني أن ثمار تعبهم وماله ستذهب إلى آخرين. وهو ما ساهم، بادعائهم، في تدهور الحال الزراعية واستنزاف موارد الأرض⁽¹⁹⁾.

من هنا، جرى تقديم نظام التسجيل الجديد وفرض منطق الفرز وتثبيت الملكيات الفردية في الأرض باعتبارها أداة تطوير ضرورية. وقد رُبط ذلك ليس بكونه يحاكي طبيعة الإنسان التملكية الفردية المفترضة فحسب، بل أيضاً بضرورة اقتران الملكية الحصرية بسند طابو واضح وقوي؛ لبناء آليات إقراض زراعي أفضل وتحرير المزارع من جشع المقرضين الذين كانوا يستغلون أزمته وبؤسه لفرض فوائد قاتلة عليه. بالطبع، كانت هناك ديناميات فرز محلية تسير بموجب ظروف المناطق الاقتصادية المختلفة، وحين أصبح الفرز مفروضاً بتدخل حثيث من الدولة، دفعها ذلك إلى مسار مختلف.

تناول هذا الجانب من سياسة الانتداب عدداً من الباحثين، وهو بالتأكيد يحتاج إلى مزيد من البحث من منظور القانون وعمل التسوية كما من منظور الأثر في الواقع⁽²⁰⁾.

16 ينظر مواد الفصل الرابع، خاصة المواد 59، 60، 77، من قانون الأراضي في عام 1858، في: أصل وترجمة قانون ونظامنامه الأراضي.

17 ينظر قانون الأراضي المحلولة في عام 1921، في: المر، ص 148-149.

18 Justice Tute, "The Law of State Lands in Palestine," *Journal of Comparative Legislation and International Law*, vol. 9, no. 4 (1927), pp. 173, 177-178.

19 يحوي أرشيف حكومة الانتداب المتوافر للباحثين الكثير من الملفات المتعلقة بـ "إصلاح الأراضي"، وقد تناولها الباحثون باعتبارها مرجعاً للمعلومات، إلا أنها لم تصدر بعد دراسات تحليلية نقدية تتناول بنية خطاب الإصلاح وتبين افتراضاته وجدالاته العديدة. لمزيد من الأمثلة على النقاشات بشأن المشاع والأعشار ومنطق التغيير الانتدابي المطلوب، ينظر الملف المحفوظ في أرشيف الدولة الإسرائيلي تحت الرقم المرجعي 3/5285-7 بعنوان: "Land Settlement (General Points) and Sir Ernest Dowson's Reports". ينظر الملف في موقع الأرشيف المذكور الإلكتروني <https://search.archives.gov.il> من خلال الرمز التالي: 000bvtm. والملف المحفوظ تحت الرقم المرجعي 4/5260-7 بعنوان: "E. Dowson Visits - Memoranda and Proposals for Settlement, Registration, and Taxation of Land,". ينظر الملف في موقع الأرشيف المذكور الإلكتروني <https://search.archives.gov.il> من خلال الرمز التالي: 000bhkd.

20 Scott Atran, "Hamula Organisation and Masha'a Tenure in Palestine," *Man*, vol. 21, no. 2 (June 1986), pp. 271-295; Nadan Amos, *The Palestinian Peasant Economy Under the Mandate: A Story of Colonial Bungling* (Cambridge MA: Distributed for the Center for Middle Eastern Studies of Harvard University by Harvard University Press, 2006).

2. تغيير نظام الأعشار

هذا الأمر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بما تقدّم. لقد بدأ الانتداب أولاً بتثبيت الأعشار بناءً على معدّلات الأعشار المسجّلة في السنوات الأربع السابقة، وذلك عبر قانون جديد سنّ في عام 1927، يُعرف بقانون استبدال الأعشار. وقد هدف هذا القانون إلى تثبيت دخل الحكومة وتخليصها من تقلّبات الأعشار، من ناحية، والتخلّص من طرائق الجباية القديمة التي لم تعد تُعتبر حضاريةً، من ناحية أخرى، حيث تعتمد على تخمينات موسمية تجري بالكثير من الاعتباطية، وتفرض على المزارعين ترك الغلال على البيادر إلى حين وصول موظف الحكومة، ما يُعرّض الغلال للتلف أو خسارة القيمة في السوق.

لكن ذلك لم يكن كافياً. فقد سعى الانتداب سريعاً لتغيير القاعدة النظرية والفكرية لمفهوم الضريبة، فتمّ إلغاء نظام الأعشار، وتطوّر نظام "ضريبة الأرض" في مطلع الثلاثينيات؛ وهي ضريبة مبنية على إجراء مساحة للأحواض الزراعية القائمة، وتسجيل أسماء دافعي الضريبة (من دون أن يعني ذلك حسماً للملكية؛ فهذا يُترك للمسار الآخر، أي تسوية الأرض والمساحة الدقيقة للقوائم)، وتصنيف تلك الأحواض بحسب فئات ضريبية مختلفة، تعكس جودة التربة وطريقة الريّ... إلخ.

لقد خاض موظفو الاستعمار البريطاني جدالات طويلة، على مستوى حكام الألوية ومديري مختلف الدوائر الحكومية ذات العلاقة في مكتب المندوب السامي، حول الحاجة إلى هذا التغيير وجدواه. رأى فريق منهم، خاصة من حكام الألوية الذين تعاملوا مباشرة مع الناس، أن الفائدة من النظام الجديد لن تكون ملحوظة، ولا تبرر الجهد الكبير المطلوب لأجل التغيير. فإذا كان الهدف هو جباية ضريبة ثابتة للدولة، فإن الأعشار المعدّلة تفي بالغاية، بل هي أكثر عملية وأسهل على الحكومة، لأنها معروفة للناس ومقبولة عندهم. إلّا أن الرأي المهيمن ذهب إلى أبعد من ذلك، لمهاجمة فلسفة الأعشار.

لم تكن أهمية ضريبة الأرض بالنسبة إلى هؤلاء مجرد تأمين المال للحكومة، بل إنها تغيّر ثقافة الحكم وتوقعات الناس من الدولة. ففي الأعشار تكون الدولة شريكة في الإنتاج مع المزارع، تتحمل معه الربح والخسارة. ويعني هذا في المنطق التنافسي أنّها تكافئ المزارع الكسول، وتعاقب النشاط (إذ يعرف كل مزارع أنه إذا تعب أكثر فسيقاسمه "شريك نائم"، أي الدولة، في أتعابه، ما لا يترك لديه دافعاً للتطوير). وذهب النقاش إلى أبعد من ذلك، لاعتبار قيمة الأرض الإنتاجية متعلقة بخصائص الأرض، وليس بنمط الإنتاج. ويعني هذا أن المزارع غير القادر على استخلاص تلك القيمة سيتركها لمن هو أفضل منه⁽²¹⁾.

عنت هذه التأويلات الفلسفية لفضايا الملكية والاقتصاد التنافسي، بنويّاً، ضرورة فصل مالية الدولة عن الاقتصاد الزراعي وتحرير هذا الأخير من قيودها. من هذا المنظور، فإن ضمان دخل ثابت للدولة هو مجرد وجه واحد للعملة، أما الوجه الآخر فكان إطلاق العنان لمنطق التنافس الاقتصادي وتمكين احتكار الأرض.

في تناول الانتداب لهذه الموضوعات، تعرّزت ملامح خطاب جديد حول الحق في الأرض، يمنح المستوطنين أفضلية وأولوية باعتبارهم جماعة عرقية. فإذا كانت قيمة الأرض كامنة فيها، وليست نتاجاً لنمط الإنتاج المتعارف عليه محليّاً، والمصان بأعراف الدولة نفسها، فإن المالك "الحق" للأرض هو من يستطيع أن يستخرج منها تلك القيمة الكامنة، وليس من يملكها بالضرورة هنا والآن. المسافة من هذه النقطة إلى اعتبار جماعة عرقية معيّنة - جماعة المستوطنين الغربيين، أصحاب الإمكانات المادية والعلمية والتنظيمية المتقدمة (أو ما يسمّيه باتريك وولف "رأس المال الاستيطاني التاريخي") - هي صاحبة الأرض "الحق"، ليست بعيدة.

21 ينظر:

"Land Settlement (General Points) and Sir Ernest Dowson's Reports."; "E Dowson Visits - Memoranda and Proposals for Settlement, Registration, and Taxation of Land."

وقد ترجم هذا التوجّه عملياً - وليس ادّعاء حق لاهوتي فحسب - في امتيازات عدة، مُنحت للمستوطنين في أراضي مناطق الحولة وبصّة قيسارية، واستخراج أملاح البحر الميت، ومشروع كهرباء روتنبرغ، وغير ذلك⁽²²⁾.

لم يكن أثر هذه التحولات أحادي الاتجاه. لقد قامت تسوية الأراضي الانتدابية على أساس مبدأ عريض، وهو تسجيل الحقوق على أساس ما هو متعارف عليه محلياً، وتُفرز بين أبناء القرية أنفسهم (وليس بالرجوع إلى الطابو العثماني إلا في حال وجود كواشين عثمانية). بمعنى آخر، قاما على تثبيت جزء مهم من ممارسات الملكية الفلسطينية. فعلى الرغم من كل ما جرى سلبه من مشاعات أو أراضي متروكة للقرى وجعلها أراضي دولة، أي قضم فائض الأرض والتضييق، وعلى الرغم من تخصيص أراضي عامة للاستيطان (التي قاومها الفلسطينيون بطرائق عديدة)، فإنه لا يمكن أن نُهمل أهمية هذا المبدأ العريض أو نخترله في كون نظام الملكية يعطي الأفضلية للمستوطنين⁽²³⁾.

وكذلك في تطبيق ضريبة الأرض وتقييمها بموجب الفئات الضريبية الجديدة، فقد بقي معيار مقبولة الإجراءات الجديدة على الناس حاضراً ومؤثراً⁽²⁴⁾.

نسوق هنا ملاحظتين إضافيتين حول جدلية هذه التحولات وأثرها في الحياة الفلسطينية. ففي الملاحظة الأولى، نشير إلى أن المبيعات الكبرى التي حصلت في العشرينيات في مرج ابن عامر وسهول أخرى، كانت من الملاك الغائبين، اللبنانيين والسوريين، الذين سيطروا على الأرض بفعل سياسات المحلول والأوضاع القانونية والاقتصادية في أواخر العهد العثماني، أي إن شرط حصولها غير المباشر يعود إلى السياسة العثمانية، ولم يكن بالضرورة لتسوية الأراضي الانتدابية دورٌ مباشرٌ فيها. صحيح أنّ تسوية الأراضي الانتدابية وسّعت المجال أمام رأس المال الاستيطاني في مناطق جديدة، حيث تملك الفلاحون الفلسطينيون الأرض، ولم تكن أراضيهم جزءاً واضحاً من سوق الأراضي العثمانية. وحكم منطق عمل التسوية في هذه المناطق على التوسع الاستيطاني بأن يسير ببطء، في شكل جغرافي غير مناسب لمنطق السيطرة الإقليمية والاستبدال الشامل للسكان. ففي مناطق معيّنة في بيسان، حيث يمكننا أن نرصد أثر التسوية وسوق الأرض على نحو مباشر، كان جزء من المزارعين يبيع حصته المتداخلة مع حصص آخرين من أفراد العائلة أو القرية، وأحياناً حصصاً غير مفروزة، على نحو لم يمكن للمستوطنين من السيطرة الكاملة على الأرض⁽²⁵⁾. وفي رأينا، فإن محدودية سوق الأرض الفلسطينية هذه وتعامل الانتداب معها، لم يجذبها الاهتمام الذي يستحقّانه بعد في فهم تطور ديناميات المواجهة بين الاستيطان والمجتمع الفلسطيني على أرضية الانتداب البريطاني.

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بتوظيف ملكية الأرض في الديموغرافيا السياسية الاستعمارية للانتداب. بالتزامن مع تطوّر خطاب الملكية الخاصة، اضطر البريطانيون إلى تطوير خطاب مقابل حول حقوق المزارعين، واعتماد مفهوم "المزارع النظامي" في قوانين

22 لدراسة كلاسيكية في السياسة الاقتصادية البريطانية، ينظر:

Barbara Smith, *The Roots of Separatism in Palestine: British Economic Policy, 1920-1929* (Syracuse: Syracuse University Press, 1993);

ولقراءة نقدية في خطاب التطوير البريطاني في فلسطين، ينظر:

Zeina Ghandour, *A Discourse on Domination in Mandate Palestine: Imperialism, Property, and Insurgency* (London: Routledge, 2010).

23 لدراسة مهمة على مستوى الميكرو في عمل التسوية، وكيفية خسارة الأهالي أجزاء من أراضي القرية في بعض القرى العربية، مقارنة بالمستعمرات الصهيونية، ينظر: Aida Asim Essaid, *Zionism and Land Tenure in Mandate Palestine* (Abingdon Oxon: Routledge, 2014).

24 ينظر: تقرير أرسله أحد أبرز مخططي سياسة تسوية الأراضي والضريبة في فلسطين الانتدابية، سير إرنست داوسون حول التقدم في "إصلاحات الأراضي" خلال العشرينيات، لما يعكسه من هذه الناحية، في أرشيف الدولة الإسرائيلي تحت الرقم المرجعي: 5285/3-20.

Ernest Dowson to Hight Commissioner, "Progress in Land Reforms, 1923-1930," November 1930, in: "Land Settlement (General Points) and Sir Ernest Dowson's Reports."

25 يمكن الرجوع إلى حالة قرية الساخنة في هذا الصدد، وقد ناقشها في بحث سابق: 33-12، pp. Fakhre Eldin.

خاصة بحماية المزارعين في مطلع الثلاثينيات. جاء ذلك في أعقاب ثورة البراق (1929)، وربط الانتداب بينها وبين عمليات الطرد الواسعة للمزارعين العرب من أراضي الاستيطان الصهيوني في مرج ابن عامر⁽²⁶⁾. ووصلت تلك القوانين إلى أن تمنع إخراج أي مزارع زرع الأرض مدة موسمين (عشرة شهور) ودفع إيجارها لصاحب الأرض. لقد كان لهذه التطورات التشريعية آثاراً متناقضة، ففي حالات معينة استخدمت لإخراج المزارعين، وفي حالات أخرى ساعدتهم في الصمود وإعاقة الاستيطان⁽²⁷⁾.

في العموم، ومن ناحية بنوية، فإن هذا المجال القانوني الجديد، غير الموجود عثمانياً، هو جزء مهم من ملامح الانتقال من مركزية الريع في نظام الحياة، إلى مركزية الملكية في إدارة موارد الأرض في سياق استعماري، وارتباط ذلك بإدارة الديموغرافيا السياسية الاستعمارية لفلسطين، أو على وجه التحديد، بتأطير فلسطين باعتبارها بلدًا ثنائي العرقية، يقوم على تراتبية في الحقوق الجمعية للمستعمرين ولأهل البلد، وعلى موازنات ديموغرافية يجب أن تكون موضوع تدخل حكومي مستمر.

في العشرينيات، تحدّث البريطانيون عن ربط الهجرة اليهودية بمفهوم "القدرة الاستيعابية لفلسطين"، بمعنى قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب المهاجرين باعتبارهم عمالاً. يمكن التساؤل حول كيفية تطبيق هذا المعيار وآثاره الملموسة، وتتمثل الفكرة هنا في كيفية تأطير فلسطين، باعتبار مجال استيعاب المهاجرين - المستوطنين هو سوق العمل وليس الأرض. ولم يصمد هذا التأطير بسبب مواجهة الفلسطينيين لسياسة الصهاينة في طرد المزارعين العرب من الأراضي المستعمرة. لذلك، نجد أن "القدرة الاستيعابية" ربطت في الثلاثينيات بمشكلة الضغط على موارد الأرض وإخراج المزارعين العرب، فظهر نقاش حكومي جديد حول ضرورة تطوير الزراعة العربية ومسؤولية الحكومة في "إعادة توطين" المزارعين المُخرجين من الأرض على يد الاستيطان الصهيوني. لم تحل هذه التعديلات في السياسة البريطانية الصراع بطبيعة الحال.

بعد الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939) بدأ الحديث عن ضرورة حماية "الأرض العربية". وفي عام 1940 صدر قانون جديد بشأن انتقال الأرض، ضمن التصوّر البريطاني المعلن في "الورقة البيضاء" في عام 1939 لمستقبل الحكم في فلسطين، باعتباره محاصصة قومية للحكومة وضبط توازن ديموغرافي مدروس (60 في المئة عرب، في مقابل 40 في المئة يهود). فقد حدّد "الأرض العربية" باعتبارها امتداداً جغرافياً على مساحة تصل إلى نحو 75 في المئة من فلسطين، ومنع انتقال الأرض فيها من العرب إلى اليهود. وأجاز الانتقال الحر أو المشروط بموافقة المندوب السامي في باقي المناطق ذات الحيوية المباشرة للامتداد الاستيطاني والهيمنة الاقتصادية الصهيونية⁽²⁸⁾.

من منظور تحليلي، وبالنظر إلى الأثر التاريخي العام، نرى أنّ هذه السياسات كانت جزءاً من تكريس منطق الاستيطان، أي فكرة أنّ سوق الأرض أو حقوق الملكية كانت أداة لرسم معالم الجغرافيا والديموغرافيا السياسية للبلاد. بمعنى أن شراء الأرض من المستوطنين كان يُنظر إليه باعتباره يمنحهم الحق في إخراج أهلها منها على أساس قومي. ولا ينفي هذا ضرورة البحث في يوميات الحكم البريطاني لرصد تجارب الفلسطينيين على مستوى الميكرو قبل النكبة.

26 ينظر تقرير لجنة "شاو" في عام 1930:

Sir Walter Shaw (Chairman) et al., *Report of the Commission on the Palestine Disturbances of August 1929. Presented by the Secretary of the Colonies to Parliament by Command of His Majesty, March, 1930* (London: His Majesty's Stationary Office, 1930).

27 Fakhre Eldin.

28 تناولت هذا الموضوع في بحث سابق: منير فخر الدين، "الأرض وحقوق الملكية والإرجاء الاستعماري: بين وعد بلفور والنكبة"، **أسطور**، مج 4، العدد 8 (تموز/ يوليو 2018)، ص 193-209.

ثالثاً: من إدارة الريع وآليات السوق إلى ثنائية الاقتلاع والتخطيط الشامل

مع تطور الحركة الصهيونية تنظيمياً وسياسياً بعد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل، في عام 1899، ومع بدء ما يُعرف في التاريخ الصهيوني بالهجرة الثانية (1904-1914)، تبلورت فكرتان، سيكون لهما دورٌ حاسم في رسم معالم المشروع الصهيوني: فكرة "العمل العبري"؛ وفكرة التواصل الجغرافي للاستيطان وتعزيز قوة الهيمنة والسيطرة الإقليمية باعتبارها بعداً ضرورياً لإضفاء الطابع القومي على الأرض والوجود الاستيطاني. وهنا نجد بدايات الحديث عن خطة أو رؤية لتركيز الاستيطان على شكل يشبه الحرف N على خريطة فلسطين، أي امتداد الاستيطان على طول السهول الساحلية، من غزة إلى حيفا شمالاً، ومن ثم إلى غور الأردن في اتجاه الجنوب الشرقي، ومن هناك نحو سهل الحولة ومنابع الأردن الشمالية.

يمكن أن نرى في هذا التفكير الإقليمي إرهابات التخطيط الحيزي للاستيطان، لكن أدواته الأساسية لم تكن التخطيط الحيزي المحض، بل كانت احتكار الأرض عبر السوق. وهنا تكمن أيضاً إشكالية مهمة، وهي قوة الملكية ودور السلطات العثمانية والانتدابية. لقد نال المستوطنون مع حق التملك (أو الحياة) حقاً أو شرعية ضمنية في العمران، أي بناء مستوطنات وحياة أهلية خاصة بهم. وجرى الأمر على أرضية قوانين الأراضي ومسائل الحياة والملكية، ولم يجر على أرضية حقل حوكمة الحيز والتنظيم أو التخطيط العمراني.

لقد توسعت مستعمرة تل أبيب باعتبارها حياً انبثق واستقل عن يافا العربية، ليعود ويغزوها ويبتلعها. وكان ذلك في البدء من خلال الحياة القانونية على كرم الجبالي في شمالي يافا، وهي أرض ميري، باعها أفراد من عائلة الجبالي لسماسرة يهود يسكنون في القدس في عام 1905، وباعها هؤلاء لمجموعة من المستوطنين اليهود الألمان الذين سكنوا في يافا وحلّموا بإقامة حي حديث خاص بهم. وكي يتخلص هؤلاء المستوطنون من الإشكالية القانونية العثمانية التي تمنع تسجيل الأرض الميري باسم يهود غير عثمانيين، اتفقوا مع شخصين من يهود يافا عثمانيين التبعية لتسجيل القطع باسمهما، في مقابل حصول كل واحد منهما على قطعة أرض سكنية في الحي الجديد. وحين أرادت السلطات العثمانية أن تتحقق مساعدهم هذا، استخدمت تعليمات صدرت في عام 1907 تمنع تسجيل الأرض الميري بأسماء يهود حتى ولو كانوا عثمانيين. ولم تدم هذه المعارضة الرسمية، بضغط من القناصل الأجانب. في عام 1909 بدأ بناء الحي، وحين رفعت مجموعة من الأهالي، من البدو، دعوى قضائية ضد بناء المستوطنين للبيوت، بحكم أنهم واضعو اليد على الأرض ويزرعون فيها الخضروات والحبوب، رفضت السلطات العثمانية حجّتهم⁽²⁹⁾. في هذه القصة الكثير من الدلالات، وما يهنا هنا أن الجدل دار حول حق البناء في سياق تحديد حق الحياة، أي إنّ موضوع الحياة القانونية من عدمها، كان عملياً أداة التدخل التنظيمي والسياسي - الديموغرافي بيد السلطة العثمانية، وهذا دليل واضح على ما نجادله في عدم وجود تمايز واضح في تلك الحقبة بين حقول حوكمة الريع والملكية والعمران

يمكن أن ينطبق هذا الأمر على حقبة الانتداب إلى حد ما. فعلى الرغم من تطور حقل التنظيم العمراني على نحو أشد بروزاً، فإنه بقي جزءاً من "قانون الأرض". يورد دوخان وغودباي، وهما موظفان في الحكومة الانتدابية آنذاك، في كتابهما المرجعي، فصلاً عن "تخطيط المدن"، ويقترحان الإبقاء على مفهوم الميري من دون تحويله إلى "ملك"، في ظل التوسع العمراني للقرى والبلدات، وذلك خشية أن تتوسع الأراضي الوقفية⁽³⁰⁾. مرة أخرى، نجد هنا استخداماً لموضوع الحياة، أداة غير مباشرة في التنظيم العمراني وحوكمة الحيز، على الرغم من تطور القوانين الخاصة بتخطيط المدن واستصدار رخص العمار ورسم الخرائط الهيكلية.

29 Mark LeVine, *Overthrowing Geography: Jaffa, Tel Aviv, and the Struggle for Palestine, 1880-1948* (Berkeley: University of California Press, 2005), pp. 64-67.

30 Moses Doukhan & Frederic Goadby, *The Land Law of Palestine* (Tel Aviv, Palestine: Shoshany's Printing, 1936), p. 36.

من هذا المنظور، فإنّ القفزة النوعية نحو بروز حوكمة العمران حقلاً مستقلاً يضبط إدارة العلاقات المكانية وتوزيع الأرض، ستحدث بعد النكبة، مع إقرار أول خريطة هيكلية لإسرائيل في عام 1951.

مقارنة بالسياق العثماني والانتدابي، أخرج موضوع الربع في هذه الحقبة من صلب إشكالية الأرض، فلم تعد الدولة تكثر له بأي طريقة جادة أو مركزية. ثم تمت إعادة هيكلة مجال الملكية جذرياً لإنتاج "أرض فارغة" من الوجود الفلسطيني الجسدي والقانوني معاً، وتوسيع وتعزيز ادعاء ملكية الدولة للأرض باعتبارها ملكية لشعب المستوطنين. واحتاج هذا إلى تطور حوكمة الحيز باعتباره مجالاً متميزاً من باقي الحقول. نتناول هذا التحوّل في الجانبين الآتيين:

1. مجال حوكمة الملكية أو "قانون المحتل"

إذا كان الانتداب قد ذهب في تسوية الأرض لتمليك المزارعين بناءً على إثبات الحيازة الفعلية أو القانونية، فإنّ "قانون المحتل"، بالاستعارة الحرة من رجا شحادة، قد طوّر عدداً من القوانين والأوامر العسكرية والإدارية والممارسات العقابية المباشرة التي تروم نزع ملكية الفلسطينيين بالقوانين والإجراءات، أو بالقوة العارية⁽³¹⁾.

يمكن اختصار آليات "قانون الاحتلال"، بالمعنى الواسع، باعتبارها بنية قانونية وإدارية وعسكرية تهدف إلى نزع الملكية الفلسطينية، كالآتي:

أ. الوصاية القانونية على أملاك اللاجئين الفلسطينيين: فقد عرّف القانون الإسرائيلي أملاك اللاجئين بمسمى "أملاك غائبين"، وسهّل إسقاط هذه الصفة حتى على أراضي بحيازة أناس موجودين على الأرض، وتحويلها إلى سلطة جديدة تعرف بـ "الوصي على أملاك الغائبين". وهذه جهة رسمية مخولة قانونياً من الدولة بأن تدير الأملاك المذكورة وتتصرف فيها، من دون الرجوع إلى أحد. ومثلت هذه الوصاية أكبر عملية سطو مباشر على الممتلكات الفلسطينية منذ بدء الاستيطان في ثمانينيات القرن التاسع عشر. فقد وزّعت من خلال هذه الآلية، وما زالت، أراضي وعقارات لا تُحصى على هيئات الاستيطان المختلفة (خاصة الصندوق القومي اليهودي وسلطة التطوير)، وما زالت تأتي أكلها في القدس المحتلة وباقي أنحاء الضفة، خاصة في مناطق "ج"، وفي الجولان السوري المحتل⁽³²⁾.

ب. المصادرة بحجة المصلحة العامة: أجاز القانون الإسرائيلي للحكومة صلاحيات شبه مطلقة في المصادرة لغايات المصلحة العامة، من دون ضرورة تحديدها وتبريرها. وهذه أداة سلب كان لها أثر بالغ في مناطق محددة، خاصة في الجليل، في سبعينيات القرن العشرين. فقد صودرت آلاف الدونمات الزراعية من أهالي عرابة وسخين وكفر كنا، باعتبارها جزءاً من تنفيذ مخطط تهويد الجليل، ما أدّى إلى مواجهات دامية في عام 1976، سقط بعدها ستة شهداء، ويجري إحياء ذكرها في "يوم الأرض" في الثلاثين من آذار/ مارس من كل عام.

ج. الكفكاوية البيروقراطية والقضائية والتشريعية: ونقصد هنا رعاية الحكومات المختلفة لممارسات بيروقراطية هدفت إلى تصعيب، بل تعطيل تسجيل الفلسطينيين الأراضي التي يملكونها، وقد استخدم هذا الأسلوب على نطاق واسع في النقب. فهناك، أغلقت دائرة تسجيل الأراضي في الخمسينيات باقتراح من يوسف فايس، أحد أبرز قادة الصندوق القومي اليهودي ومنظري الترانسفير، وتراكمت مئات الملفات القضائية التي رفعها الأهالي من دون أن تلقى حلولاً في المحاكم، لتجري

31 Raja Shehadeh, *Occupier's Law: Israel and the West Bank* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1985).

32 ينظر: ملكة عبد اللطيف، "الاستيطان الصهيوني الديني في القدس: جمعية إعاد كحالة دراسية"، رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير، جامعة بيرزيت، 2024.

تصفيتها بالروتين البيروقراطي والمماثلة اللانهائية على مدار عشرات السنين لخلق حالة من فقدان الأمل وتخلي الناس عن حقوقهم. وقد طوّر القضاء الإسرائيلي، بناءً على آراء باحثين ملتزمين بالصهيونية ومتأثرين بالاستشراق، فكرة أنّ النقب "أرض موات" في القانون العثماني. فصار هذا الرأي السائد، والمسطرة المعيارية التي تعود إليها المحاكم لنفي حقوق الفلسطينيين والمرافعة ضدها، في المحاكم حالة سيزيفية بامتياز⁽³³⁾. ويمكن أن يضاف إلى هذا المنطق ظاهرة البؤر الاستيطانية التي انتشر العشرات منها منذ اتفاق إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية "أوسلو" (1993) على التلال الفلسطينية التابعة للقرى والأفراد. نشأت هذه المستعمرات عبر قدوم جماعات من المستوطنين إلى المكان، من دون أوامر عسكرية أو تنسيق معلن مع جيش الاحتلال. وجلب المستوطنون معهم كرافانات وسيّجوا محيطها، ثم مدّوها بالكهرباء والمياه، بحماية الجيش، باعتبارها أمراً واقعاً. أطلقت اللغة الإسرائيلية على هذه البؤر اسم "مستوطنات غير قانونية"، وهو اسم يحتاج إلى توضيح؛ إذ يقصد به معنيان: أولاً، أن تلك المستعمرات لم تُشرعن بأوامر عسكرية؛ وثانياً، أنها قامت على أراضٍ لم تُعلنها سلطات الاحتلال "أراضي دولة"، وهي بذلك تخالف قراراً قديماً لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية، يُعرف بقرار ألون موريه في عام 1979. منع ذلك القرار منقاً صريحاً مصادرة أراضٍ خاصة من الفلسطينيين لغايات الاستيطان، وأجاز بالطبع الاستيطان في "أراضي الدولة". ثم تبعت هذا القرار حمى من الأوامر العسكرية التي أعلنت مناطق عديدة "أراضي دولة" لتتضاعف ثلاث مرات وعرف بهذا المسمى في الحقبة الأردنية⁽³⁴⁾. وقد جاءت البؤر الاستيطانية منذ أوسلو باعتبارها زحفاً استيطانياً خارج هذه المناطق المعلنة "أراضي دولة". ولم يُعتبر هذا الوجود خارج القانون عنفاً غير شرعي في منطق الاستعمار الاستيطاني، إلا أنه ولّد إشكاليات أمام تلك البؤر، تتعلق بتطورها العمراني وقيمتها العقارية؛ إذ يحّد من بيعها أو تطويرها عبر القروض السكنية والمشاريع السكنية المدعومة من الحكومة. ومن هنا ابتدع المشرع الاستعماري أداة مبتكرة لسلب الأرض الفلسطينية. في عام 2017، سُنّ "قانون تسوية الاستيطان في يهودا والسامرة" (عرف مختصراً بقانون التسوية)، ليشرعن المباني الاستيطانية المقامة على أراضٍ بملكية خاصة كاملة أو جزئية للفلسطينيين. ومنطق القانون هو مصادرة حق الاستخدام، دون مصادرة الملكية القانونية لصاحب العقار، ونقل هذا الحق إلى ولاية "القيم على أملاك الغائبين والأموال المتروكة" التابع للإدارة المدنية لجيش الاحتلال في الضفة الغربية.

د. القوة العارية وقوننة نتائجها: يدل ما ورد سابقاً على القوة العارية المؤسّسة لقانون المحتل وعمرانه، وثمة المزيد في هذا الصدد. فقد فرض جدار الفصل العنصري تضييقاً شديداً على العديد من أهالي القرى الفلسطينية، وجعل وصولهم إلى أراضيهم أمراً يحتاج إلى إذن أمني يومي للقيام بالأعمال الزراعية الموسمية. والمسافة بين التضييق والسلب الكامل في هذه الحالات قصيرة جداً، ورهن موازين قوّة ما برحت تميل ضد الفلسطينيين. إنّ مجرد الاقتراب من الأسلاك الشائكة التي تحيط بمستعمرة استيطانية ما، يُعرّض حياة الفلسطينيين للخطر، ويعني خسارة فعالية للأرض، من دون اتخاذ أي إجراءات رسمية من المستوطن. بمنطق الأمن، تخلق مناطق ضبابية قانونياً، تُمحي فيها الحقوق مهما كانت موثقة أو راسخة⁽³⁵⁾.

33 لدراسة معمقة حول سياسة نزع الملكية والتهويد في أبعاده القانونية، ينظر: أحمد أمارة وألكسندر كيدار وأورن يفتحتيل، **الأراضي المفرغة: جغرافية قانونية لحقوق البدو في النقب** (رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2021).

34 ينظر: تقرير منظمة بيتسليم الإسرائيلية لحقوق الإنسان:

Nir Shalev, "Under the Guise of Legality: Israel's Declarations of State Land in the West Bank, B'Tselem," February 2012, accessed on 20/2/2025 at: <https://acr.ps/1L9zQFo>;

يمكن أيضاً متابعة تقارير وخرائط "هيئة مقاومة الجدار والاستيطان" التي تواكب سياسات المصادرة وسرقة الأرض على نحو دوري، في: <https://acr.ps/1L9zQGG>

35 ينظر: قصي البرغوثي، "قانون في خدمة الاستعمار: آليات السيطرة الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة - الضفة الغربية (1967-الآن) كحالة دراسية"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بيرزيت، 2021.

أما أحدث تجليات العنف العاري في مناطق الضفة الغربية، فهو ما بات يُعرف بالاستيطان الرعوي، حيث يُحضر مستوطنون قطعان ماشيتهم للرعي في مشاعات القرى المختلفة باعتبارها وسيلةً لوضع اليد، بدعم من جيش الاحتلال. أما أقصى تجليات الدموية للقوة العارية، فتظهر أمانا اليوم في المجازر اليومية في حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وما يرافقها من مساعٍ محمومة لتجديد الاستيطان في شمال القطاع المنكوب. هنا تسبق فكرة الاستيطان السلب والاستيطان الفعلي، ليشق الطريق معاً أمام سلطة العمران الاستعماري.

بالمنظور التاريخي الواسع، لقد دمر الاستيطان سوق الأرض التي ولد فيها، ليتخلص من محدوديته السياسية. ولم تختتم عملية السلب هذه الموضوع، بل احتاجت إلى تمايز حقل العمران وتسخيره للاستعمار.

2. مجال حوكمة العمران

بموجب الأدبيات الإسرائيلية المدرسية، دشنت الخريطة الهيكلية الأولى لإسرائيل أيديولوجيا ومنهج التخطيط المركزي الإسرائيلي الذي ساد على نحو مستمر على مدار العقود الأربعة التالية، حتى أواخر الثمانينيات. بعد التطهير العرقي والسيطرة على أملاك اللاجئين الفلسطينيين في عام 1948، رامت فلسفة التخطيط في تلك الحقبة، نشر الاستيطان اليهودي على أوسع مساحة ممكنة عبر أكبر عدد ممكن من المستعمرات الصغيرة. وكان هاجساً الفراغ السكاني اليهودي والحدود المفتوحة محرّكي هذا النهج. وقام أيضاً على هاجس ثالث، وهو رسم الحدود الداخلية للمشروع الصهيوني، أي حدود التراتبية الإثنية بين الأشكناز والمزراحيين. فقد أدّى نشر الاستيطان دوراً في إبعاد المهاجرين من اليهود العرب إلى التخوم، وابتداع ما عُرف ببلدات التطوير، وهي بلدات إسكان، من دون أراضٍ زراعية، لتوفير أيادي عمل رخيصة للمستوطنات الزراعية الأشكنازية بغالبيتها⁽³⁶⁾.

شهد التخطيط الحيزي داخل حدود عام 1948 تحولاً كبيراً في مطلع التسعينيات، حيث فسح المجال لفلسفة جديدة، تشد استغلالاً أكثر اقتصادية للحيز، ومستقبلاً عمرانياً مكوّناً من تجمعات متروبوليتانية كبرى، في الجليل ومنطقة تل أبيب والقدس وبئر السبع. وذلك بغية الحفاظ على المساحات الخضراء وموارد الأرض في ما بينها للأجيال (اليهودية) القادمة. يرجع ذلك إلى تطور حقل التخطيط والتنظيم أكاديمياً وبروز قوة الجمعيات المدنية واستقلاليتها في ظل التحولات الليبرالية التي شهدتها إسرائيل في الثمانينيات والتسعينيات، وكذلك إلى موجة الهجرة الكبرى من بلدان الاتحاد السوفياتي سابقاً. تثير هذه التحولات الكثير من النقاشات بشأن سياسات الدولة وموضوع العدالة في التخطيط، وقد انبثقت منظمات غير حكومية تُعنى بهذه الأمور للتأثير في هذه السياسات⁽³⁷⁾. ما يهمننا هنا هو إبراز إشكاليتين أساسيتين: الأولى، تتعلّق بمحاصرة التخطيط الحيزي الإسرائيلي للوجود الفلسطيني داخل الخط الأخضر. وفي هذا الصدد، تكشف التقارير والأبحاث العديدة عن جملة واسعة من الإشكاليات التي تعانيها القرى والبلدات العربية، من قرى وتجمعات سكانية غير معترف بها، تتعرض للهدم مراراً وتكراراً، خاصة في النقب، إلى عدم توافر الخرائط الهيكلية التي تُعَوِّقها المؤسسة، إلى عدم مناسبة معايير التخطيط لحالات البلدات العربية، ما يفاقم حالة البناء من دون ترخيص، ويعرّض الناس لمخاطر الهدم والغرامات الباهظة. وهنا نشير إلى أنّ هدم الخيام والمشآت، والتهجير وغياب المخططات الهيكلية المناسبة في القدس والنقب، تأتي باعتبارها جزءاً من تنفيذ مخططات هيكلية مدروسة بعناية لأجل تهويد الحيز. فما يُعرف بـ "مخطط برافر" لتجميع البدو وتمكين السيطرة الاستيطانية اليهودية، ينبثق من الرؤية الحضريّة المستقبلية لإسرائيل، أي إنّ من صلب عقيدة

36 لمرجع رئيس في هذا الصدد، ينظر: أورن يفتاحيل، **الإثتوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين**، ترجمة سلافة حجازي (رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2012).

37 لسرد عام لتاريخ التخطيط الحيزي الإسرائيلي وإشكالياته، ينظر: راسم خميسي، "الأرض والتخطيط والعمران"، في: **دليل إسرائيل العام 2020**، منير فخر الدين وآخرون (محررون) (بيروت؛ رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021).

التخطيط الجديدة التي ما زالت تتقاطع مع سابقتها في نشر الاستيطان اليهودي والاعتراف، مثلاً، بمستوطنات أفراد في النقب ومدهم بالبنى التحتية اللازمة⁽³⁸⁾.

أما الإشكالية الثانية فتتعلق بالحدود الجيوسياسية لحقل حوكمة العمران. من الناحية الرسمية، تقتصر سلطة التخطيط والتنظيم الإسرائيلية على حدود عام 1967، باستثناء حالي القدس المحتلة ومحيطها، والجولان السوري المحتل، حيث تُطبق القانون الإسرائيلي، ما جعل هذه المناطق خاضعة للمخططات الهيكلية الإسرائيلية. ولكن حقل العمران أوسع. فخلف الوجه الرسمي لعمل سلطة التخطيط والتنظيم، يظهر ما أطلق عليه راسم خماسي "التخطيط المخبأ" الذي يتمثل في توسع المستعمرات الإسرائيلية المستمر، وتشكيلها العمراني، فضلاً عن شبكة الطرق والبنى التحتية التي تقطع أوصال المناطق الفلسطينية، وتُفقد أي إمكانية للتخطيط الحيزي الوطني، وتتجاهل وجود الفلسطينيين⁽³⁹⁾. فسياسة الأرض الفارغة (أو نزاع الملكية الفلسطينية)، هناك، تتلاحم على نحو وثيق مع تسلط عسكري - مدني شديد الفاعلية على الحيز العمراني، ما يمثل خطراً استراتيجياً حقيقياً على الوجود الفلسطيني.

في الحقيقة، لا يمكن أن يكتمل هذا العرض السريع من دون الإشارة إلى موضوع السلطة الفلسطينية. فمن الممكن أن يجادل المرء بأن عرض مسار التمايز ومأسسة مجالات الحوكمة وانتقال مركز الصراع من جدلية الربيع والملكية إلى جدلية (نزع) الملكية والسيطرة على الحيز يجب أن يشمل السلطة الفلسطينية، بوصفها سلطة حكومية تمارس صلاحيات في هذه المجالات.

ثمة الكثير من الأدبيات التي تركز على التحضر الجاري في المدن الفلسطينية وإشكالياته، إلى جانب السياسات النيولبرالية التي تحكم المشاريع الإسكانية منذ قيام السلطة الفلسطينية. ويظهر اهتمام، لكنه أقل نسبياً، بسياسة السلطة فيما يتعلق بتسوية الأراضي وإصدار كواشين الطابو للمواطنين. وعلى الرغم من أهمية البحث في هذه القضايا، وتحديدًا في دور السلطة فيها من حيث إنها تمارس الحوكمة في مجالي الملكية والحيز فإن من الضروري الإشارة إلى أن المشكلة الكبرى تكمن في محدودية سيادة السلطة الفلسطينية التي تبقى متبورة ومحصورة في نحو ثلث مساحة الأراضي المحتلة في عام 1967.

تقتصر سيطرة السلطة على مناطق "أ" و"ب" بموجب اتفاقيات أوسلو، وهي عملياً جزر متقطعة ومجزأة، في امتداد يسمى مناطق "ج"، يمثل قرابة ثلثي مساحة الضفة الغربية، ويقع تحت سيطرة الاحتلال الكاملة. ولا تشمل مناطق ولاية السلطة الجزئية القدس المحتلة إطلاقاً. في هذه الجغرافيا، تعجز السلطة عن شق طريق بين قريتين أو مدينتين، فضلاً عن وضع مخططات هيكلية تلبي حاجات المجتمع الآتية، من دون أن تصطدم بالسيطرة الحديدية للاحتلال على الأرض.

خاتمة

إن النظر التاريخي إلى الصراع على الأرض في فلسطين يوجب الكشف عن البنى التحتية للحكم، أو حوكمة مجالات الحياة المختلفة. تطرقنا في هذه الدراسة إلى الصراع على الأرض، تحديداً، وإلى وجود مسار تمايز تاريخي بين مجالات حوكمة الأرض الثلاثة: حوكمة الربيع والملكية والعمران (باعتبار الأرض تخضع لنظام استخدامات يُنظر إليه بشمولية، ولا تقتصر على كونها مصدر ريع الدولة أو مجالاً لتملك الأفراد مقابل الدولة فحسب). ومن خلال هذا التمييز، أردنا الكشف عن أطر الحكم والقضايا الكبرى للصراع على الأرض وتجارب الفلسطينيين فيها.

38 يمكن عرض مراجعة لهذه التقارير في ورقة منشورة: منير فخر الدين، "الفلسطينيون في مصاد التخطيط العمراني الإسرائيلي"، في: مراجعة السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، جميل هلال ومنير فخر الدين وخالد فراج (محررون) (بيروت: رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2017).

39 خماسي، ص 792-793.

فقد انبثق نظام الملكية الخاصة في السياق العثماني من خلال إزاحة مركزية الريع، لكنه بقي محكومًا بهذه الجدلية. من الخطأ، إذا ما أراد المرء أن يفهم لغة الصراعات على الأرض في تلك الحقبة، أن يتجاهل هذه الجدلية، ويُسقط مفاهيم الملكية الخاصة كما نعرفها اليوم على الماضي؛ فذلك سيؤدي إلى تشويه الواقع التاريخي وإضعاف فهمنا لتاريخ الصراع على فلسطين.

لقد وضع الانتداب هدفًا رئيسًا له، وهو إعادة رسم العلاقة بين الريع والملكية، وجعل تسوية الأرض، أي الفصل القانوني الدقيق للملكيات، أساسًا لإدارة الريع، وليس نتيجةً له. ولم تكتمل هذه العملية على نطاق منهجي في أرجاء فلسطين الانتدابية كلها، لكنها تركت آثارًا بالغة في الواقع الفلسطيني، وأنتجت تناقضات ووتيرة صراعات لم تألفها الحقبة العثمانية. ففي مقابل خطاب الملكية الكوني، عزز الانتداب منطق الاستعمار الاستيطاني. ليس من الصعب أن يختزل المرء أثر هذه السياسة ويُرجعها إلى نتيجة واحدة: تقديم فلسطين للمشروع الصهيوني. وفي ذلك إسقاط للتاريخ الفلسطيني أيضًا. نجادل هنا بأن أخذ تناقضات الانتداب في الحسبان مدخلٌ ضروري للبحث في تجارب الفلسطينيين اليومية، ولفهم التحول الأكثر جذرية في التاريخ الفلسطيني، المتجسد في النكبة في عام 1948 وبنيتها المستمرة.

لقد قلبت إسرائيل سياسة الانتداب في مجال حوكمة الملكية، فقامت على مبدأ سلب الملكية الفلسطينية بشتى الوسائل القانونية والإدارية، وليس مجرد تعريضها لمنطق السوق و"التطوير" فحسب. وطوّر النظام الإسرائيلي إشكالية حوكمة العمران على نحو فارق، لتتمكن الدولة من نشر الاستيطان اليهودي وتطويره وإنتاج سيطرة صارمة على الحيز الفلسطيني. في الكثير من الحالات، نجد المأساة الفلسطينية اليوم ونتتبعها، عبر فهم منطق عمل الخرائط الهيكلية الإسرائيلية، ما يضطرنا إلى البحث في العلاقة المركبة بين سلب الملكية في المجال القانوني ومحاصرة العمران والوجود الجمعي الفلسطيني على الأرض في مجال حوكمة الحيز.

بالنسبة إلى المؤرخ، إن عدم التمييز بين مجالات الصراع وتحولاتها التاريخية، من الريع إلى الملكية، إلى الحيز، يُوقع الناظر في التاريخ في إسقاط مفاهيم الحاضر على الماضي، أو في عدم التمكن من تفسير المسارات التاريخية التي أدّت إلى الراهن.



المراجع

- أصل وترجمة قانون ونظامنامه الأراضي. ترجمة نقولا نقاش. بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، 1873.
- أمارة، أحمد وألكسندر كيدار وأورن يفتتحيل. الأراضي المفرغة: جغرافية قانونية لحقوق البدو في النقب. رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2021.
- البرغوثي، قصي. "قانون في خدمة الاستعمار: آليات السيطرة الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة - الضفة الغربية (1967-الآن) كحالة دراسية". رسالة لنيل شهادة الماجستير. جامعة بيرزيت، 2021.
- دليل إسرائيل العام 2020. منير فخر الدين [وآخرون] (محررون). بيروت؛ رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021.
- سالنامه ولاية سورية (1313-1312هـ / 1895-1896م).
- عبد اللطيف، ملكة. "الاستيطان الصهيوني الديني في القدس: جمعية إعاد كحالة دراسية". رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير. جامعة بيرزيت، 2024.
- فخر الدين، منير. "الأرض وحقوق الملكية والإرجاء الاستعماري: بين وعد بلفور والنكبة". أسطور. مج 4. العدد 8 (تموز/ يوليو) 2018.
- "الكوشان العثماني" ... قارب نجاة الأرض الفلسطينية من أمواج الاحتلال". تقارير، الجزيرة الوثائقية. 2023/12/2. في: <https://acr.ps/1L9zQTZ>
- المر، دعبس. أحكام الأراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن السلطنة العثمانية. القدس: مطبعة بيت المقدس، 1923.
- مراجعة السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية. جميل هلال ومنير فخر الدين وخالد فراج (محررون). بيروت؛ رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2017.
- يفتاحيل، أورن. الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين. ترجمة سلافة حجازي. رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2012.

الأجنبية

- Amos, Nadan. *The Palestinian Peasant Economy Under the Mandate: A Story of Colonial Bungling*. Cambridge MA: Distributed for the Center for Middle Eastern Studies of Harvard University by Harvard University Press, 2006.
- Atran, Scott. "Hamula Organisation and Masha'a Tenure in Palestine." *Man*. vol. 21, no. 2 (June 1986).
- Aytekn, E. Attila. "Agrarian Relations, Property and Law: An Analysis of the Land Code of 1858 in the Ottoman Empire." *Middle Eastern Studies*. vol. 45, no. 6 (2009).
- Doukhan, Moses & Frederic Goadby. *The Land Law of Palestine*. Tel Aviv, Palestine: Shoshany's Printing, 1936.
- Essaid, Aida Asim. *Zionism and Land Tenure in Mandate Palestine*. Abingdon Oxon: Routledge, 2014.
- Fakher Eldin, Munir. "Confronting a Colonial Rule of Property: The al-Sakhina Case in Mandate Palestine." *Arab Studies Journal*. vol. xvii, no. 1 (2019).

- Ghandour, Zeina. *A Discourse on Domination in Mandate Palestine: Imperialism, Property, and Insurgency*. London: Routledge, 2010.
- LeVine, Mark. *Overthrowing Geography: Jaffa, Tel Aviv, and the Struggle for Palestine, 1880-1948*. Berkeley: University of California Press, 2005.
- Owen, Roger (ed.). *New Perspectives on Property and Land in the Middle East*. Cambridge, MA: Center for Middle Eastern Studies of Harvard University, 2000.
- Ruth, Kark & Seth J. Frantzman. "One of the Most Spectacular Lawsuits Ever Launched': Abdülhamid's Heirs, His Lands and the Land Case in Palestine, 1908-1950." *New Perspectives on Turkey*. no. 42 (2010).
- Shalev, Nir. *Under the Guise of Legality: Israel's Declarations of State Land in the West Bank*. B'Tselem. February 2012. at: <https://acr.ps/1L9zQFo>
- Shaw, Sir Walter (Chairman) et al. *Report of the Commission on the Palestine Disturbances of August 1929. Presented by the Secretary of the Colonies to Parliament by Command of His Majesty March, 1930*. London: His Majesty's Stationary Office, 1930.
- Shehadeh, Raja. *Occupier's Law: Israel and the West Bank*. Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1985.
- Smith, Barbara. *The Roots of Separatism in Palestine: British Economic Policy, 1920-1929*. Syracuse: Syracuse University Press, 1993.
- Tute, Justice. "The Law of State Lands in Palestine." *Journal of Comparative Legislation and International Law*. vol. 9, no. 4 (1927).
- Yücel, Naz. "Sustaining the Empire: Transformation of Property Regime in the Late Ottoman Empire, 1876-1913." PhD. Dissertation. The George Washington University. 2023.
- _____. "On Ottoman, British, and Belgian Monarchs' Ownership of Private Property in the Late Nineteenth Century: A Comparison." *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*. vol. 43, no. 2 (1 August 2023).

ترجمات Translations



روس إدموند دان | *Ross Edmond Dunn
ترجمة: أحمد بوحسن | **Translated by: Ahmed Bouhsane

تعليم تاريخ العالم عبر العالم

World History Education around the World***

يستعرض المؤرخ الأميركي، روس إي دان، في هذه الدراسة تاريخ "تاريخ العالم" بصفته أحد مكونات المناهج الدراسية في الجامعات والكليات والمدارس قبل الجامعية في عدة أجزاء من العالم. ويرى أن المعلمين والباحثين في الولايات المتحدة الأميركية كانوا هم الرواد في هذا المجال، وأن النماذج الأميركية في طريقة تدريس هذا الموضوع ساهمت في إثارة اهتمام العديد من البلدان الأخرى. وفي العقود الثلاثة الأخيرة، انتشرت المؤسسات والمراكز والبرامج المكرسة للنهوض بتاريخ العالم، خاصة في أوروبا وشرق آسيا، أكثر مما هي في أجزاء أخرى من آسيا أو في أفريقيا. ويؤكد المؤلف أن تعليم تاريخ العالم يتقدم اليوم في أوروبا وشرق آسيا، أكثر من تقدمه في الولايات المتحدة.

كلمات مفتاحية: تاريخ العالم، طرائق التدريس، الدراسات العابرة للثقافات، الجامعات، التعليم المقارن.

In this article, American historian Professor Ross E. Dunn surveys the history of "World History" as a component of curricula in universities, colleges, and precollegiate schools in several parts of the world. The author argues that teachers and scholars in the United States pioneered this field and that American models of teaching the subject contributed to roused interest in many other countries. In the late three decades, institutions, centres, and programs dedicated to the advancement of world history have proliferated, especially in Europe and East Asia more than in other parts of Asia or in Africa. The author contends that world history education is more advanced today in Europe and East Asia than it is in the United States.

Keywords: World History, Teaching Methods, Cross Cultural Studies, Universities, Comparative Education.

* أستاذ فخري للتاريخ في جامعة ولاية سان دييغو، ومؤرخ أميركي يهتم بالتاريخ الأفريقي والإسلامي وتاريخ العالم. وهو حاليًا مدير مشارك للمركز الوطني للتاريخ في المدارس في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، ويدير مشروع "تاريخ العالم لنا جميعًا".

Professor Emeritus of History at San Diego State University, where he taught African, Islamic, and world history. He is currently an associate director of the National Center for History in the Schools (NCHS) at the University of California Los Angeles and director of the "World History for Us All" project.

rossdunn@mac.com

** أستاذ فخري للنقد الأدبي الحديث في جامعة محمد الخامس بالرباط، المغرب.

Professor Emeritus of Modern Literary Criticism at Mohamed V University, Rabat.

a.bouhsane@yahoo.fr

*** هذه الدراسة ترجمة لـ:

Ross Edmund Dunn, "World History Education around the World," *The History Teacher*, vol. 55, no. 2 (February 2022), pp. 189-227.

يود المترجم أن يشكر الأستاذ عبد الأحد السبتي، أستاذ التاريخ في جامعة محمد الخامس بالرباط، في المغرب، الذي قام بمراجعة دقيقة لهذه الترجمة.

The translator would like to thank Professor Abdelahad Sebti, Professor of History at Mohamed V University, who carefully Reviewed this Translation.

لقد توسع تعليم تاريخ العالم، بصفته نوعًا من الإنتاج الثقافي على مستوى العالم، في الثلاثين عامًا الماضية. وتستعرض هذه الدراسة تاريخ العالم، باعتباره أحد عناصر المناهج الدراسية في الجامعات والكليات والثانويات في عدة مناطق من العالم. ويبدو لي أن المدرسين والباحثين في الولايات المتحدة كانوا روادًا في هذا المجال، وأن النماذج الأميركية في تدريس هذا الموضوع قد ساهمت في النهاية في إثارة الاهتمام بتاريخ العالم في العديد من البلدان الأخرى. فمنذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين، انتشرت المؤسسات والمراكز العلمية والبرامج المخصصة للتهوض بتاريخ العالم بوصفه مسعى فكريًا وتربويًا معًا، وبخاصة في أوروبا وشرق آسيا. أما تقدم هذا المجال في أجزاء أخرى من آسيا أو أفريقيا، فلا يزال إلى الآن غير واضح⁽¹⁾.

تطور تاريخ العالم بوصفه موضوعًا مميزًا في البحث ونمطًا من الخطاب في مسارين متداخلين. المسار الأول خاص بتاريخ العالم مجالًا للبحث والكتابة. وكان معظم المشتغلين بالتاريخ، كما تجلّى في منتصف القرن التاسع عشر، يعتقدون أن مهمتهم كانت تنحصر في وصف وتأويل لتواريخ الدول القومية والمجتمعات الوطنية. وبذلك ساد هذا الاعتقاد في أقسام الجامعات وبرامج الخريجين في كل مكان من العالم تقريبًا أكثر من قرن. ولم يتميز تاريخ العالم من "التاريخ العالمي" القديم جدًا، كما شرحه فولتير أو ماركس أو تويني، ولم يحظ بالتقدير المهني إلا في السبعينيات. ونحن نعلم أن هذا قد حدث - وربما كان يجب أن يحدث - بسبب التحولات الكبيرة التي واجهتها البشرية في كل مجالات الحياة تقريبًا في القرن العشرين. والعوامل التي ساعدت على توسيع نطاق المفاهيم المكانية والزمانية للماضي، هي التي تتجلى فيما سماه أندريه غوندر فرانك "تاريخ مركزية الإنسان"، بما في ذلك الحرب الباردة العالمية، وتكوين عشرات من دول ما بعد الاستعمار/ الكولونيالية، والتوسع المستمر في الاقتصاد العالمي وإعادة هيكلته، والمغامرة نحو الفضاء، والتدفق المتسارع للناس، والموارد، والأفكار، والمعلومات⁽²⁾. لقد تطور مجال البحث في تاريخ العالم خلال نصف القرن الماضي. ومع ذلك، فإن رسوخه تخصصًا مهنيًا لا يزال شابًا.

المسار الثاني لتاريخ العالم، موضوعًا للتدريس والتعليم في كل من رؤس الأطفال والمرحلة الابتدائية، والثانوية K-12 والمؤسسات الجامعية، قد ابتدأ فيها مبكرًا بصفة ملحوظة؛ إذ ظهر في الولايات المتحدة منذ حوالي مئة وخمسين عامًا. أبحث هنا كيف حصل ذلك، وفي أي ظروف تحمس فيها عدد كبير من المعلمين لتاريخ العالم، على الرغم من أنهم أيضًا أعادوا تعريف المجال وهيكلته مرارًا باعتباره مشروعًا فكريًا وتربويًا. وحينما ناقش الأميركيون أهداف المجال ومزاياه، انضم إليهم المهنيون في مناطق أخرى من العالم تدريجيًا. ويبدو في الواقع أن تعليم تاريخ العالم، في الوقت الحاضر، يتقدم أكثر بقوة في أوروبا وشرق آسيا أكثر من تقدمه في الولايات المتحدة.

أولاً: الأصول الأميركية لتعليم تاريخ العالم

يعدّ تعليم تاريخ العالم في الولايات المتحدة قصة نجاح مثيرة للإعجاب. ففي الخمسين عامًا الماضية أو نحو ذلك، خصص المعلمون والموظفون العموميون مواد فكرية وإمكانات إدارية وضريبية أكثر من أي بلد آخر لتطوير تاريخ العالم المدرسي. وشمل هذا الالتزام مؤسسات من المدارس المتوسطة إلى الجامعات التي تمنح الدكتوراه؛ ذلك لأنه من بين أكثر من 27 مليون طالب كان قد

1 يغفل نطاق البحث في هذه الدراسة مناقشة بحث وتعليم تاريخ العالم في بلدان أميركا اللاتينية. وقد كانت المشاركة في هذا المجال من المدرسين في أميركا اللاتينية وأماكن أخرى من العالم محدودة. وجرى عرض أسباب ذلك في:

Matthew Brown, "The Global History of Latin America," *Journal of Global History*, vol. 10, no. 3 (November 2015), pp. 365-386; Lauren Benton, "No Longer Odd Region Out: Repositioning Latin America in World History," *Hispanic American Historical Review*, vol. 84, no. 3 (August 2004), pp. 423-430.

2 Andre Gunder Frank, "A Plea for World System History," *Journal of World History*, vol. 2, no. 1 (Spring 1991), p. 3.

تم التخطيط لتسجيلهم في المرحلة التعليمية من سن السادسة إلى الثانية عشرة في المدارس العمومية الأميركية في عام 2020⁽³⁾، كان من المتوقع أن تأخذ أغليبتهم دورات إلزامية لمدة عام أكاديمي أو أكثر بعنوان "تاريخ العالم"، و"التاريخ العالمي"، و"حضارات العالم"، أو بعض العناوين التي لها علاقة بالموضوع. في كاليفورنيا وحدها في عام 2018-2019، أخذ ما يزيد على 950000 طفل، في الصفين السادس والسابع، درس تاريخ العالم⁽⁴⁾. وفي عام 2019، كان أكثر من 313000 طالب ثانوي مسجلين في امتحان تاريخ العالم للمستوى المتقدم AP التابع لمجلس الكلية⁽⁵⁾.

أقّدر في قطاع التعليم العالي، في السنوات القليلة الماضية، أن حوالي عشرات الآلاف من طلاب السنة الأولى والثانية قد التحقوا بفصل دراسي تمهيدي واحد على الأقل في تاريخ العالم⁽⁶⁾. واليوم لا تقدم المؤسسات الجامعية دراسات تمهيدية عن الماضي البشري فحسب، ولكنها تنظم دورات متقدمة للطلاب الجامعيين والخريجين حول مجموعة واسعة من المواضيع التاريخية المتخصصة ذات النطاق العالمي أو الإقليمي أو المقارن.

ترجع بدايات تاريخ العالم في الولايات المتحدة إلى أواخر القرن التاسع عشر، حينما كانت المدارس الثانوية والأكاديميات الجديدة تنتشر في جميع أنحاء البلاد. وخلال المناقشات حول المناهج الأساسية لهذه المدارس، اتفق كل من المؤرخين المحترفين ومعلمي المرحلة الأولية والابتدائية والثانوية على أن الأولاد والبنات عليهم أن يتعلموا ماضي أمتهم، كما فعل الأطفال في أوروبا. غير أن الكثيرين رأوا أيضًا أن الشباب في حاجة إلى نوع من "التاريخ العام"؛ أي الدراسة التي تربط العرض الموجز لقصة الولايات المتحدة المعترف بها بتقاليد أوسع وأعمق تستند إليها القيم السياسية والثقافية الأميركية بصفة أساسية. وكان هذا يعني دراسة أوروبا والحضارات الكلاسيكية، وهي من الموضوعات التي يفترض أنها هي تاريخ العالم الذي يعتقد أن الأميركيين في حاجة إلى معرفته أو إمكانية معرفته. وقد أكد وليام سوينتون في كتابه **الخطوط العريضة لتاريخ العالم**، وهو كتاب مدرسي للمدرسة الثانوية، نشر في عام 1874، أن التاريخ العام "يمثل لحظة خاصة في بلدنا، استعدادًا للمواطنة في دولة حرة تتمتع بالحكم الذاتي، إذ كيف يمكننا أن نقدر ما نتمتع به اليوم، ما لم نعرف كيف حدث ذلك؟"⁽⁷⁾.

كان هذا سببًا منطقيًا رائعًا لتأليف كتب تاريخ العالم المدرسية. وفي تلك الأيام، كان تعريف الموضوع يتوافق أيضًا مع المذاهب المقبولة علميًا للمذاهب العنصرية العلمية الزائفة. فقد أبلغ سوينتون، على سبيل المثال، أن "العرق القوقازي" هو "العرق التاريخي الوحيد حقًا"⁽⁸⁾، بسبب تفوقه البيولوجي على جميع الأعراق الأخرى. فالذين ابتكروا النظرية العرقية في القرن التاسع عشر، قد استعملوا جميع أنواع المفردات المتخصصة، والأجهزة العلمية والتجارب المخبرية، للتأكد من صحة نظرياتهم. وتزامنت شعبية هذه الادعاءات تقريبًا مع فترة صعود التوسع الأوروبي والأميركي الإمبراطوري في أفريقيا وآسيا، الذي هو عدوان بدا كأنه يصدق اللياقة العضوية

3 National Center for Education Statistics, Digest of Education Statistics, "Table 203.10. Enrollment in Public Elementary and Secondary Schools, by Level and Grade: Selected Years, Fall 1980 through Fall 2028," accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQgv>

4 California Department of Education, Data Quest, "2018-19 Enrollment by Grade," accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zPr6>

5 College Board, AP Program Participation and Performance Data 2019, "Program Summary Report," accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQck>

6 Julia Brookins, "Survey Finds Fewer College Students Enrolling in College History Courses," *Perspectives on History*, vol. 54, no. 6 (September 2016), pp. 10-11.

7 William O. Swinton, *Outlines of the World's History* (New York: Iverson, Blakeman, Taylor, 1874), p. v.

8 Ibid., p. 2.

وأكد سوينتون كذلك أن "العلماء المعاصرين يقسمون هذا الأصل التاريخي - العرق القوقازي - إلى ثلاثة فروع رئيسية: 1. الفرع الآري، أو الفرع الهندي الأوروبي، 2. الفرع السامي، 3. الفرع الحامي. Ibid.

الخاصة بـ "الفرع" الأري للمستعمرين. كانت العنصرية التي ترتدي زي العلم، في الواقع، قد بدأت تُدرّس للأطفال في الفصول الدراسية ومدارس يوم الأحد في أوروبا، والولايات المتحدة، وفي كل مكان آخر يعيش فيه أحفاد الأوروبيين⁽⁹⁾. وأعلن سويتون، في توافق مع عصره، أننا نجد، من بين العرق القوقازي، الأريين "هم قبل كل شيء عرق التقدم؛ وأن جزءًا كبيرًا جدًا من تاريخ العالم يجب تناوله بالمساهمات التي قدمتها الأمم الأرية للسجل الحضاري المشترك"⁽¹⁰⁾. وأعلن أن الأفارقة، والآسيويين، والهنود الأمريكيين، كانوا دائمًا بدرجة ما عاجزين فكريًا وثقافيًا. فقد كانت مجتمعاتهم إما موجودة بصفة دائمة في حالة ما قبل التاريخ، أو بنوا حضارات قديمة وصلت في النهاية إلى الركود الثقافي والفكري واختفت في الأخير. وتضمن كتاب سويتون قسمًا أوليًا عن "الملكيّات الشرقية القديمة"، لكنه تحول بعد ذلك بسرعة إلى قصة أوروبا من اليونان القديمة وروما إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر⁽¹¹⁾.

خفّت شعبية التاريخ العام في نهاية القرن، ويرجع ذلك إلى حدّ بعيد إلى تقرير مؤثر للجمعية التاريخية الأميركية AHA. وفي عام 1899، عينت لجنة من سبعة أشخاص، معظمهم من الأساتذة المتميزين، لتطوير منهج وطني خاص بـ "التاريخ الجديد" للمدارس الثانوية. وكان من المقرر أن يقوم على مبادئ تقدمية؛ تعني تعويض الحفظ والتلاوة بالاستقصاء النقدي، والمناقشة الحية، وتحليل الوثائق المرجعية الأولى. وأوصت لجنة السبعة هذه أيضًا بأن يفسح التاريخ العام، الذي انتقده بالسطحية والمرور السريع على الماضي، المجال لسلسلة من المقررات الدراسية مدتها أربع سنوات: التاريخ القديم، وتاريخ العصور الوسطى وأوروبا الحديثة، والتاريخ الإنكليزي، وتاريخ الولايات المتحدة. وأيدت اللجنة مراجعة موجزة للحضارات الشرقية، ولكن بعد ذلك دراسة موضوعية أكثر لليونان، وروما، وأوروبا في العصور الوسطى؛ ما يعني أن هذه هي الأماكن الوحيدة التي سجل تاريخها تغييرًا له دلالاته بالنسبة إلى المواطنين الأميركيين. لم تكن العنصرية العلمية الزائفة العلنية واضحة في توصيات اللجنة، ولكن المنهج الدراسي ظل ذا مركزية أوروبية كما كان التاريخ العام⁽¹²⁾.

ثانيًا: تاريخ العالم والدراسات الاجتماعية، والحضارة الغربية

ساد التسلسل التاريخي الممتد لأربع سنوات في العديد من المدارس عقدين تقريبًا. ولكن بحلول عام 1920، بدأ الرأي المهني يتغير مرة أخرى. وقدم معلوم ما بعد الحرب، وعلى الخصوص مديرو المدارس والمسؤولون الحكوميون، تصورًا لما أصبح يعرف باسم "الدراسات الاجتماعية"؛ وهو منهج دراسي متعدد التخصصات يُدرّس في كل صف. وأكد هؤلاء الإصلاحيون أنه على الرغم من عقيدته التقدمية من الناحية التربوية، فإن برنامج أربع سنوات استغرق الكثير من الوقت المدرسي. وقد أظهرت المشاركة الأميركية في الحرب العظمى، وما تلاها من إحياء للهجرة الأجنبية الجماعية، أنه يجب إدارة المدارس بأسلوب جيد وتنظيم مؤسسات فعالة لإنتاج رجال ونساء بتكوين جيد، وعقلية مدنية. كانت هذه الفترة أيضًا هي التي كان فيها العلماء الأكاديميون ينظمون البحث الاجتماعي في التخصصات المهنية. فرفعوا أصواتهم لدعم المعلمين الذين يطالبون بتخصيص وقت في اليوم الدراسي للتربية المدنية، والجغرافيا، والاقتصاد، والأحداث الراهنة، وغيرها من الموضوعات التي تهدف إلى إعداد الجيل القادم للمهن المنتجة.

9 ينظر مثلاً:

Robert Wald Sussman, *The Myth of Race: The Troubling Persistence of an Unscientific Idea* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2014).

10 Swinton, p. 4.

11 تضمنت بعض الكتب المدرسية للتاريخ العام إشارات عابرة إلى آسيا وأفريقيا، إضافة إلى أقدم المجتمعات الحضرية. وعلى سبيل المثال، نشر فيليب فان ناس مايرز Philip Van Ness Myer مجلدًا ناجحًا في عام 1889 خصص فيه خمس صفحات لكل من الهند والصين، وعشر صفحات للصعود المبكر للإسلام، ولكنه خصص 710 صفحات للحضارات القديمة وأوروبا. ينظر:

Gilbert Allardyce, "Toward World History: American Historians and the Coming of the World History Course," *Journal of World History*, vol. 1, no. 1 (Spring 1990), p. 46.

12 Committee of Seven, *The Study of History in Schools: Report to the American Historical Association* (New York: Macmillan, 1899).

لم يعارض أحد تدريس الماضي الأميركي، واعتقد العديد من المعلمين أن التاريخ غير الأميركي له ميزة أيضاً، ما دام في الإمكان تعطيته بدقة في عام واحد في المدرسة الثانوية. علاوة على ذلك، يعتقد معظم خبراء الدراسات الاجتماعية أن هذه الدورة الدراسية التي تسمى الآن "تاريخ العالم" المخصصة في معظم المدارس للصف العاشر، يجب أن تركز على العصر الحديث والمعاصر. وإذا أراد المعلمون أن يعرضوا على تلاميذهم مصر القديمة، وشارلمان، وحرب المئة عام، فعليهم أن يجدوا طريقة للضغط على هذه الموضوعات في العام الدراسي من دون إضعاف تغطية الماضي القريب. لقد استخف أبطال التاريخ المتعلمون الذين يدرسون مدة أربع سنوات بهذه التطورات الجديدة، واشتكوا من أن الدورة الدراسية الجديدة تبدو مشابهة على نحو مريب للتاريخ العام السطحي للقرن السابق. ومع ذلك، فإن مؤرخي الجامعة قد أثبتوا أنهم ليسوا منافسين لمديري الدراسات الاجتماعية الجديدة. وبعد أن يؤس معظم الأكاديميين من الصراع، ابتعدوا تماماً عن الاهتمامات المتعلقة بالتعليم الأولي والابتدائي والثانوي⁽¹³⁾.

كانت للعلماء أفكارهم الجديدة الخاصة بهم. وخلال الحرب العالمية الأولى، قدم أساتذة في كلية كولومبيا في مدينة نيويورك دورة جامعية للسنة الأولى بعنوان "الحضارة المعاصرة". ثم أصبحت هذه المبادرة نموذجاً مبكراً لدورة دراسة الحضارة الغربية، أو Western Civ. كان لدى أساتذة كولومبيا مزيج من الدوافع لطلب دورة دراسية للطلاب الجامعيين. أولاً، لأن قادة السياسة الخارجية شعروا بعد الحرب أنهم مضطرون إلى تعزيز عضوية الولايات المتحدة في نادي الدول الديمقراطية الليبرالية، ومن ثم جرى اعتبار المؤسسات الأميركية الشابة نسبياً ضمن التقاليد الجمهورية والدستورية الأوروبية القديمة. ثانياً، ستعالج الدورة الدراسية مشكلة تكييف المهاجرين من جميع الأصول مع العادات المدنية والثقافية الأميركية المستمدة من أوروبا. ثالثاً، كان مؤلفو الكتب المدرسية الغربية المبكرة عن الحضارة، بحسب المؤرخ دانييل سيغال، يهدفون إلى المساعدة في استعادة "البحث العقلاني" الذي دعم الدول الديمقراطية قبل الحرب العالمية الأولى وتوجيه تفكير المواطنين إلى مواجهة السلوك الاستبدادي وغير العقلاني الذي أدى إلى هذا النوع من الصراع المروع⁽¹⁴⁾.

انتشر مقرر الحضارة الغربية على نطاق واسع في الكليات والجامعات الأميركية. وكان يهدف إلى تتبع الماضي من بداياته إلى الوقت الحاضر القريب. وبحلول عشرينيات القرن الماضي، كان العديد من المعلمين ومؤلفي الكتب المدرسية على استعداد للتخلص من بعض المبادئ السخيفة لنظرية العرق. ومع ذلك، استمرت مجموعة واسعة من ذوي الغطرسة الثقافية والاجتماعية في العمل في الوقت نفسه بمنهاج روض الأطفال والمرحلة الابتدائية، والثانوية، والمناهج الدراسية الجامعية. كان برنامج الحضارة الغربية يهدف إلى سرد التقدم التدريجي للبشرية من "العصر الحجري" إلى جنوب غرب آسيا القديمة، ومصر، ثم عبر اليونان وروما إلى أوروبا في العصور الوسطى والحديثة، مع بعض الاهتمام بالولايات المتحدة والغزاة الإمبراطوريين الأوروبيين والمستوطنين في أجزاء أخرى من العالم. وقد تضمنت الدورة الدراسية، في بعض الأحيان، أيضاً القرنين الأولين أو القرون الثلاثة الأولى من التاريخ الإسلامي العربي، التي يعتبر فيها الرأي الأكاديمي أن الإسلام المبكر خزان للمعرفة الكلاسيكية الموجهة لإنعاش أوروبا. وبصفة عامة؛ على الرغم من ذلك، فقد افترضت الدورة الدراسية للحضارة الغربية أن تاريخ المجموعات البشرية، بخلاف الأوروبيين، توقف عن التحرك في أي اتجاه تقدمي، قبل وقت طويل من بداية العصر الحديث. وقد أطلق

13 للاطلاع على العقود القليلة الأولى من تعليم التاريخ من مرحلة الرّوض حتى الثانوي في الولايات المتحدة، ينظر:

Hazel W. Hertzberg, "History and Progressivism: A Century of Reform Proposals," in: Paul Gagnon (ed.), *Historical Literacy: The Case for History in American Education* (Boston, MA: Houghton Mifflin, 1989), pp. 70-95; Gary B. Nash, Charlotte Crabtree & Ross E. Dunn, *History on Trial: Culture Wars and the Teaching of the Past* (New York: Vintage Books, 1992), pp. 32-36; Allardyce, pp. 48-55.

14 Daniel A. Segal, "'Western Civ' and the Staging of History in American Higher Education," *The American Historical Review*, vol. 105, no. 3 (June 2000), pp. 785-788.

سيغال على هذه الدورة الدراسية اسم بناء التطور الاجتماعي. وكتب أن "الثقافات لا تُعَبَّر، ولكنها تقف في الصف" (15). وقد لاحظ مؤرخ العالم وليام ماكنيل أنه، بتأثير من المفكرين البريطانيين في القرن التاسع عشر، اعتبر مؤسسو دورة الحضارة الغربية أن "التاريخ كله يسير نحو تحقيق حرية الإنسان" (16). ولذلك، دُرِّس معظم المعلمين ومؤلفي الكتب المدرسية كلاً من تاريخ العالم في المدرسة الثانوية والحضارة الغربية في الكلية، من دون أن يخبروا طلابهم أن السرد الذي كانوا يقدمونه لم يكن هو تاريخ العالم على الإطلاق.

كان أحد أسباب نجاح الدورة الدراسية هو التعليم العام GE؛ وهو ابتكار يتطلب من طلاب الجامعات في السنتين الأولى والثانية أن يدرسوا مجموعة أساسية من الدورات -معظمها في الإنسانيات، والفنون، والعلوم الاجتماعية، والعلوم الطبيعية- لتزويدهم بالمهارات النقدية والمعرفة الواسعة. وكما لاحظ أحد أساتذة جامعة كولومبيا، فقد كان من المقرر أن يكون التعليم العام هو "النواة المشتركة للتعليم بالنسبة للرجل العادي" (17). ونظرًا إلى بعض القلق الذي أصاب المدارس الثانوية لفشلها في إعداد الطلاب لمتابعة مستوى البكالوريوس والدراسات العليا، التجأت معظم الكليات والجامعات إلى تبني برنامج التعليم العام بسهولة. علاوة على ذلك، بدأت الولايات والجامعات المحلية في ثلاثينيات القرن العشرين في دعم كليات المجتمع؛ وهي مؤسسات مدتها سنتان تقدم درجات الزمالة أو الشهادات في مجموعة من المواضيع الأكاديمية المهنية. ودُرِّست هذه الكليات كذلك دورات التعليم العام، بما في ذلك الحضارة الغربية، المطلوبة للطلاب الذين ينتقلون إلى مدارس الأربع سنوات (18).

ربما وجد المدربون الأميركيون وطلابهم تجربة الحضارة الغربية مفيدة على نحو معقول، على الأقل في البداية. ومع مرور الوقت، اغتنت مهنة التاريخ بالأبحاث، والموضوعات، والمشكلات، والمناهج الجديدة؛ وأصبح التاريخ سوقاً ممتازة للمعرفة يتم حشرها في عام دراسي واحد. لم يتذمر الطلاب من زخم التفاصيل القابلة للاختيار، ولكن المحاضرين الكبار المشغولين بأبحاثهم غالباً ما فرضوا الدورة الدراسية على الزملاء الكبار أو على طلاب الدراسات العليا. وكان لهذا تأثير في القضاء على مبدأ تنظيم "مسيرة الحرية" الأصلي. وواجه طلاب تاريخ العالم، في مستوى التعليم كذلك، تراجعاً في التماسك السردية. ولكن ظلت هذه الدورات قاطرات أساسية للتاريخ غير الأميركي في الولايات المتحدة، وللحضارة الغربية حتى ثمانينيات القرن العشرين والدورة الثانية حتى اليوم (19).

ثمة مفارقة في الطريقة التي تصور بها المعلمون الحضارة الغربية. وعلى الرغم من مركزيتها الغربية التي لا تغتفر، فقد ساعدت على شق الطريق لتاريخ أكثر شمولاً، وإحاطة للكرة الأرضية. فمن خلال تقديم أوروبا باعتبارها مشهداً تاريخياً واحداً - عوضاً عن مجموعة من الكيانات السياسية المحدودة، لكل منها ماضيها الخاص بها - جرى إلغاء الافتراض السائد عن التاريخ في القرن التاسع عشر بأنه كان خاصاً بدراسة الدول القومية. ودُعِيَ الطلاب إلى استكشاف التطورات مكانياً وزمانياً: الإمبراطورية الرومانية، والكنيسة المسيحية، وعصر النهضة، والثورة الصناعية، والحروب العالمية. كان تاريخ الحضارة هو تاريخ عبر الحدود - وهو تعبير مبكر لما يسمى حالياً "التاريخ العابر للأوطان". لقد أصبحت دورة الحضارة الغربية مثل أحد الأصول القيمة في التعليم العالي الأميركي؛ فخلال رحلاتي المبكرة إلى أوروبا، شعرت بالدهشة حينما علمت أن مجالاً بهذه الأبعاد الإقليمية

15 Ibid., p. 792.

16 William H. McNeill, "Beyond Western Civilization: Rebuilding the Survey," *The History Teacher*, vol. 10, no. 4 (August 1977), p. 511.

17 Terry O'Banion, "A Brief History of General Education," *Community College Journal of Research and Practice*, vol. 40, no. 4 (2016), pp. 327-334.

18 Ibid.

19 تطور التسجيل في المدرسة الثانوية بنحو 12 في المئة من جميع الطلاب في الصف التاسع إلى الصف الثاني عشر في عام 1934 إلى أكثر من 69 في المئة بحلول عام 1961؛ أي حوالي 1.5 مليون في الغالب من طلاب الصف العاشر. ينظر: Allardyce, pp. 53-54.

الواسعة كان لا يكاد يُعرف في أي مكان هناك. ففي إنكلترا، مثلاً، كان تعليم التاريخ في الغالب قصصاً مفصلة ومتداخلة عن بريطانيا. وحتى الإيرلنديون والفرنسيون، بغض النظر عن النيجيريين، لم يحظوا باهتمام كبير في الفصل الدراسي.

ثالثاً: إعادة تعريف تاريخ تعليم تاريخ العالم بعد الحرب العالمية الثانية

ألهم نجاح تاريخ العالم في الولايات المتحدة في النهاية بعض المؤرخين للتساؤل عن السبب؛ إذا كان التاريخ المتعدد الجنسيات، على نطاق واسع، فكرة جيدة، فيجب أن يقتصر تقريباً حصرياً على أوروبا. فبالنسبة إلى عدد من المعلمين الأميركيين، لم يعد التاريخ الأوروبي كافياً للمواطنة بعد الحرب. والقومية الضيقة، التي عاد إليها الكثير من الناس بعد الحرب العالمية الأولى، لم تعاود تأكيد نفسها بعد الصراع الثاني. وبدلاً من ذلك، دفعت الالتزامات الدولية الجديدة المعلمين إلى المطالبة بتعليم تاريخ أكثر اتساعاً. وبدا في الوقت نفسه كأن الكرة الأرضية بدأت تتقلص، بصفتها مجالاً اجتماعياً متفاعلاً، وتتوسع في الوعي الاجتماعي الأميركي. في الواقع، ساعدت الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية في تعزيز تعلُّمي. لقد أقر الكونغرس الأميركي عام 1958 قانون تعليم الدفاع الوطني؛ وهو برنامج مخطط لتجهيز البلاد على نحو أفضل للقيادة العالمية. وموّل هذا التشريع أفواجا من طلاب الدراسات العليا لتناول "دراسات المناطق"؛ أي تعلّم اللغة والتاريخ والثقافة والاقتصاد الخاصة بالمناطق الأفريقية، والآسيوية، وأميركا اللاتينية، وكتلة الاتحاد السوفياتي، وكتابة أطروحات تخدم المصلحة الوطنية. ولما كنت طالبا في الدراسات العليا في جامعة ويسكنسن في الستينيات، تلقيت منحة من الدفاع الوطني للغة الأجنبية لدراسة اللغة العربية، وكذلك التاريخ الإسلامي والثقافة الأفريقية والشرق الأوسط.

ابتداءً من سبعينيات القرن العشرين، اقترح بعض حملة الدكتوراه في دراسات المناطق، مثلي، ممن حصلوا على وظائف جامعية، تدريس مدخل إلى تاريخ العالم على المستوى العالمي ليواري درس الحضارة الغربية أو يحلّ محلّه. ومن العوامل التي شجعت على هذه المبادرات المعرفة الواسعة التي انتشرت في كل مناطق العالم، وهي معرفة فوّدت كل الأساطير القديمة التي سُجّت حول الحضارات الخاملة و"المجتمعات التقليدية". ومن بين تلك العوامل، أيضاً، توسّع الكليات اجتماعياً وعرقياً، لتشمل الشباب والشبان الذين فضلوا دراسة تاريخ العالم على المناهج التي تركز على أوروبا التي كانت تمثل تاريخ العالم.

اتضح أن التوجّه إلى البرنامج والكتب المدرسية الجديدة يمثل في الحقيقة تحدياً خاصاً؛ إذ لم يكن يوجد إلا القليل من المعلمين الذين كانت لديهم ثقة كبيرة بقدرتهم على برمجة دورات تستطيع أن تمتد عبر العالم، ولكن ذلك لا يعدو أن يكون في نهاية الأمر أكثر من الحشو بالمعلومات على نحو أكثر مما أصبحت عليه دورة الحضارة الغربية. وكانت إحدى المشكلات تتمثل في قلة الدورات الدراسية النموذجية والدراسات العلمية التي تقدم التوجيه المطلوب. ومن حُسن الحظ أن أعمال العديد من المؤرخين الرواد قدمت مخططات لتصور الروايات التاريخية عن الماضي البشري.

كان من بينهم ماكنيل الذي بنى عمله الضخم عام 1963، **صعود الغرب: تاريخ المجتمع البشري**، حول تطور الحضارات الكبرى⁽²⁰⁾. وقد كشف بالتفصيل عمليات التفاعلات بين المجتمعات وعواقبها. واعتمد على نظرية الانتشار الثقافي، ليرز أن لقاءات مجتمع ما "مع حاملي ثقافة أو حضارة أخرى من المؤكد أنها ستغير أساليب الحياة المحلية. وكان هذا ولا يزال في رأيي، هو

20 William H. McNeill, *The Rise of the West: A History of the Human Community* (Chicago, IL: The University of Chicago Press, 1963).

عجلة القيادة الرئيسة للتغيير التاريخي⁽²¹⁾. لقد أنتج ماكنيل عددًا من الكتب التاريخية ذات الأهمية التاريخية العالمية، وخلال حياته المهنية الطويلة، قام بحملة نشيطة من أجل تعليم قوي لتاريخ العالم⁽²²⁾. ولما كتب في مجلة **معلم التاريخ** عام 1977، أعلن أنه على الرغم من أن دورة الحضارة الغربية قد فقدت سببًا منطقيًا واضحًا أو مبدأً تنظيميًا، فإن دورة أساسية لجميع الطلاب كانت ضرورية: "يجب أن أعترف أنه يبدو لي بديهيًا [...] أن الإطار المناسب الوحيد لتعريف الطلاب بالعالم الذي يعيشون فيه هو تاريخ العالم"⁽²³⁾.

أصبح ليفتن ستافريانوس، وهو مبتكر رئيس ثانٍ، قللاً في خمسينيات القرن الماضي من أن العديد من الأميركيين لم يفهموا الأزمات العالمية في ذلك الوقت؛ ما دفعه إلى الحديث عن شراكة متجددة بين المتخصصين الأكاديميين ومعلمي المدارس الثانوية. كان مؤرخًا في جامعة نورث وسترن حينما نشر، في عام 1962، كتابًا مدرسيًا عن تاريخ العالم للمدرسة الثانوية، وهو من أولى الكتب التي واجهت سرديّة المركزية الأوروبية. اتبع في كتابه منهج الدراسة الحضارية ولكنه منهج عالمي، وأولى الترابطات الإقليمية بعض الاهتمام⁽²⁴⁾. ونشر طبعات متعددة لهذا الكتاب وجذب جمهورًا متزايدًا. ثم نُشر كتابًا جامعيًا في موضوع تاريخ العالم، وفيه قدّم دليلًا مفاهيميًا عالميًا للمعلمين الجدد⁽²⁵⁾.

أسس فيليب كيرتن، الرائد المهم الثالث، عام 1959، برنامج الدراسات العليا للتاريخ الاستوائي المقارن (تاريخ العالم لاحقًا) في جامعة ويسكنسن. وكان هذا البرنامج هو الأول من نوعه. وعلى عكس ماكنيل وستافريانوس، تساءل كيرتن عن قيمة المسح التاريخي الشامل للعالم. وبدلاً من ذلك، حث على وضع إطار عالمي في تاريخ التجارة، والهجرة، والرق، والمرض، والعديد من الموضوعات المحتملة الأخرى من خلال تطبيق منهجية المقارنة الاستقرائية للحالات الفردية. وقد حقق كيرتن نجاحًا كبيرًا في تدريب طلاب الدراسات العليا على التدريس والكتابة، ووضع القواعد المؤسسة لتعليم تاريخ العالم. والعديد من طلابه، بمن فيهم أنا، بدؤوا عروض السنة الأولى في جامعاتنا. ولكننا تعلمنا من كيرتن التفكير في التدريس ليس من ناحية "تغطية" المناطق والحضارات، بل من ناحية السعي لمعالجة مشكلات تاريخية محددة في سياقات تاريخية عالمية⁽²⁶⁾.

21 William H. McNeill, "A Defence of World History: The Prothero Lecture," *Transactions of the Royal Historical Society*, vol. 32 (1982), p. 78.

22 كانت أولى أعمال ماكنيل الرئيسة تدور أحداثها في السياق الأفروأوراسيوي هي: *Plagues and Peoples* (rev. ed.) (Garden City, NJ: Anchor, 1998 [1976]); *The Pursuit of Power: Technology, Armed Force and Society Since A.D. 1000* (Chicago, IL: The University of Chicago Press, 1982).

23 McNeill, "Beyond Western Civilization," pp. 513-514.

24 Leften S. Stavrianos, *A Global History of Man* (Boston, MA: Allyn and Bacon, 1962);

أنتج ماكنيل أيضًا كتابًا جامعيًا في عام 1973 بعنوان: "العالم المسكون: قصة الإنسانية". ينظر: *The Ecumene: Story of Humanity* (New York: Harper & Row, 1973).

واتبع هذا الكتاب التصميم المفاهيمي لصعود الغرب. وأعتقد أنه كان له تأثيره في العالم الجامعي، وإن كان أقل كثيرًا من تأثير مجلدات ستافريانوس.

25 Leften S. Stavrianos, *The World to 1500: A Global History* (Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 1970); Leften S. Stavrianos, *The World since 1500: A Global History*, 2nd ed. (Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 1971).

26 من أشهر مؤلفات فيليب كيرتن المقارنة: *Cross-Cultural Trade in World History* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1984)؛ وفيما يتعلق بالطريقة المقارنة التي طبقها هو وطلابه، ينظر:

Philip D. Curtin, "Graduate Teaching in World History," *Journal of World History*, vol. 2, no. 1 (Spring 1991), pp. 81-89; Michael Adas, "Comparative History and the Challenge of the Grand Narrative," in: *A Companion to World History*, Douglas Northrup (ed.) (Malden, MA: Wiley-Blackwell, 2012), pp. 229-243.

أخيراً، كان لدى مارشال هودجسون مهنة أقصر كثيراً بصفته منظراً لتاريخ العالم. كان زميلاً لماكنيل في جامعة شيكاغو، وتوفي عام 1968، عن عمر يناهز 46 عاماً. ظهر عمله الأساسي **مغامرة الإسلام** في ثلاثة أجزاء بعد ست سنوات من وفاته، ولكنه كتب مقالاته الأساسية عن تاريخ العالم في خمسينيات (27) القرن الماضي. وهذه المقالات قريبة في بعد نظرها من إعادة التصور التاريخي العالمي الذي لا يزال جارياً إلى اليوم. كان هودجسون، مثل ماكنيل، يقبل واقع الحضارات على أنها مجاميع ثقافية، ولكن كان في النهاية يهتم بها بصفته مجموعات ثقافية متميزة مما كان عليه الأمر في أفروأوراسيا Afroeurasia بأكملها كمناطق واسعة من تفاعلات الأفروأوراسيا المعقدة والمتغيرة باستمرار بين المجموعات البشرية. لقد نظر في كتابه **مغامرة الإسلام** إلى الأفروأوراسيا (أو الأفرو-أوراسيا، كما كتبها) على أنها السياق المكاني المناسب لفهم تطور المجتمعات الإسلامية، إضافة إلى التطورات الأخرى الواسعة التي لها أهمية كافية لتغيير العلاقات الإنسانية عبر المنطقة العابرة لنصف الكرة الأرضية بأكملها. إن تصور أفروأوراسيا بالنسبة إلى هودجسون، نوعاً من القارة العظمى، يمكنه أن يحرر المؤرخين لاستكشاف التطورات، من دون أن تعترض سبيلهم الحدود الجغرافية الموضوعية (28). وما زالت إنجازات ماكنيل وستافريانوس وكيرتن وهودجسون تلهم تاريخ العالم بوصفه مجالاً للتعلم إلى اليوم. ومن بين المفكرين الآخرين الذين بدؤوا في تقديم مساهمات علمية في هذا التخصص خلال سنوات تطوره الأولى (قبل حوالي عام 1985)، مايكل أداس، وفرناند بروديل، وكيه إن تشودري، وألفريد كروسبي، ودانييل هيدريك، وكيفن رايلي، وليندا شافير، وبيتر ستيرز، وإيمانويل واليرستين.

في ثمانينيات القرن العشرين، بدأ العديد من الناشرين الجامعيين، بعد أن انتبهوا إلى إمكانات السوق المتعلقة بدائل الحضارة الغربية، الإعلان عن كتب تاريخ العالم المدرسية التي كانت تتمتع بتغطية عالمية. وقد تبنى، جميع مؤلفي تلك الكتب المبكرة، بحسب علمي على الأقل، النماذج الحضارية لماكنيل أو ستافريانوس، على الرغم من أنها تتضمن عادة بعض المناقشات للتفاعلات المجتمعية. ولكن لماذا استبدل مدرسو الجامعات على العموم المركزية الأوروبية بأوروبا، إضافة إلى عدد من الحضارات أو المناطق الأخرى، ولكل منها تسلسلها الزمني الداخلي الخاص؟ لماذا لم يطوروا المزيد من السرديات التي تركز على الإنسان؟ كان أحد أسباب ذلك هو المبدأ المهني الذي ظل سائداً، والذي ينص على أن "الثقافات" المتميزة، سواء كانت دولاً قومية، أو حضارات، أو مناطق جغرافية (أفريقيا، أميركا اللاتينية)، بمنزلة الحاضنات الطبيعية الواضحة لاستكشاف الماضي البشري. كان لذلك أيضاً سبب منطقي آخر شائع؛ وهو أن الطلاب يجب أن يركزوا أولاً على الاستمرارية الطويلة الأمد داخل وحدات مكانية معينة، لمعرفة تاريخهم الداخلي، وأشكالهم الثقافية المتميزة. وحينئذ، سيكونون مستعدين للبحث في الروابط بينها. ومع ذلك، افترض هذا المنطق أن هذه الوحدات قد تطورت، كما حصل لها إلى حد بعيد، بغض النظر عن الأحداث في أماكن أخرى - وهو تأكيد لم يعد البحث التاريخي العالمي قادراً على تحمله.

أما العامل الثالث، الذي ساعد على تميز تاريخ العالم الحضاري، فهو حركة التعددية الثقافية الأميركية التي نشأت في الستينيات. فقد ظهرت التعددية الثقافية، التي تم تعريفها أساساً على أنها إقرار وتقدير للتنوع الاجتماعي والثقافي الأمريكي، فكرة تعليمية مفيدة

27 Marshall G. S. Hodgson, *The Venture of Islam: Conscience and History in a World Civilization*, 3 vols. (Chicago, IL: The University of Chicago Press, 1974);

وبالنسبة إلى تاريخ العالم بوصفه مشروعاً فكرياً، كتب مارشال جي. إس. هودجسون:

Marshall G. S. Hodgson, *Rethinking World History: Essays on Europe, Islam, and World History*, Edmund Burke III (ed.) (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1993); Marshall G. S. Hodgson, "Hemispheric Interregional History as an Approach to World History," in: Ross E. Dunn, Laura J. Mitchell & Kerry Ward (eds.), *The New World History: A Field Guide for Teachers and Researchers* (Berkeley, CA: University of California Press, 2016), pp. 92, 97-107.

28 فيما يتعلق بالبناء المعرفي للقارات والعديد من الأماكن الأخرى التي اعتبرناها خطأ موجودة في الطبيعة، ينظر:

Martin W. Lewis & Karen E. Wigen, *The Myth of Continents: A Critique of Metageography* (Berkeley, CA: University of California Press, 1997).

إلى حد ما. ولكن مع حلول ثمانينيات القرن الماضي، أصبحت سلاخًا أيديولوجيًا في الحرب الثقافية التي استمرت في الاشتغال منذ ذلك الحين. أراد اليسار السياسي أن يولي كلاً من مدارس رؤى الأطفال والمرحلة الابتدائية، والثانوية والجامعات، اهتمامًا أكبر بثقافة الأقلية العرقية وتاريخ النساء وجماعات فيها. وفي نداء من أجل الشمولية العالمية، خدمت التعددية الثقافية تعليم تاريخ العالم خدمة جيدة. ومع ذلك، كان المدافعون يميلون إلى تأكيد "التعدد" في التعدد الثقافي؛ باعتبار تاريخ العالم هو دراسة متسلسلة لمختلف الحضارات والشعوب. غير أن المراقبين المحافظين سياسيًا عارضوا المناهج المتعددة الثقافات، بحجة أن الكثير منها يمكنه أن يهمل التقاليد الغربية التي تأسست عليها الولايات المتحدة، ويقسم البلاد في النهاية إلى فصائل عرقية غير مفهومة من الطرفين⁽²⁹⁾. كانت هذه الخلافات العمومية تميل إلى تجديد مجموعات معينة من الناس، كما لو أن كل مجموعة عرقية في الولايات المتحدة، وكل حضارة في أماكن أخرى، تمثل فئة متجانسة متميزة. وقبلت مناهج وكتب تاريخ العالم، في أغلب الأحيان، هذه الافتراضات المسبقة، بدلًا من تحديها باعتبارها بناءات تاريخية.

رابعًا: الحضارة مقابل تاريخ مركزية الإنسان

كان العالم يتغير بسرعة كبيرة، بحيث لم تعد مفاهيم تاريخ العالم، أو أي مجال تعليمي آخر، ثابتة. وصف مايكل جير وتشارلز برايت ما يسمونه "حالة العالمية"؛ وهي فكرة مفادها أن الكرة الأرضية في العقود القليلة الماضية لم تصبح فحسب مجالًا واحدًا للتفاعل الديناميكي المكثف بين البشر في جميع مجالات الحياة تقريبًا، بل أصبح معظم الناس أيضًا واعين إلى حد ما بهذه الحالة وانعكاساتها⁽³⁰⁾. لقد أدرك المعلمون حاليًا تسارع التغيير، وشعر بعضهم بأنهم مجبرون على التفكير في الماضي العالمي بمصطلحات أكثر شمولية ومرونة من الناحية المكانية. وقد تساءل العالم الأنثروبولوجي، باتريك وولف، في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي قائلاً:

إذا كانت هناك اتصالات في كل مكان، فلماذا نصرّ على تحويل الظواهر الدينامية المترابطة فيما بينها إلى أشياء ثابتة ومنفصلة؟ [...] من خلال منح الدول، والمجتمعات أو الثقافات، صفات المواد المتجانسة داخليًا والمتميزة والمحدودة خارجيًا، نخلق نموذجًا للعالم كصالة بلياردو عالمية تدور فيها الكيانات بعضها حول بعض، مثل العديد من كرات البلياردو الصلبة المستديرة⁽³¹⁾.

وصل بعض ممارسي تاريخ العالم مقتنعين بنقد كرة البلياردو الذي قدمه وولف، وهودجسون، وعدد من العلماء الآخرين، إلى أن تعريف مجالهم على أنه دراسة الثقافات المختلفة ربما يكون قد فقد أهميته. ومع ذلك، فإن عملية إعادة التفكير هذه قد تحركت ببطء، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن قاعدة الأبحاث التاريخية العالمية الواسعة لم تبدأ في التطور إلا في ثمانينيات القرن الماضي. فقد لاحظ مؤرخو تاريخ العالم في كثير من الأحيان أن مشروع التدريس يغذي ثراء البحث أكثر من إفقاره. الواقع أن الضغوط المفروضة على واضعي البرامج وناشري الكتب المدرسية، لتمييز تاريخ العالم عن السرد الغربي الكبير، تجاوزت الطاقة العلمية المكرسة لدراسات جديدة في مواضيع بين إقليمية ومقارنة وعالمية. إن أفضل الأبحاث في تاريخ العالم جاء بعضها من الأكاديميين الذين درّسوا هذا الموضوع، قبل أن يكتبوا عنه. فقد بدأ، مثلاً، فيليب كيرتن، برنامج التاريخ المقارن على نطاق عالمي في جامعة ويسكنسن، قبل أن

29 ينظر:

Education for Democracy: A Statement of Principles (Washington, DC: American Federation of Teachers, 1987); Arthur M. Schlesinger Jr., *The Disuniting of America: Reflections on a Multicultural Society* (New York: Norton, 1991).

30 Michael Geyer & Charles Bright, "World History in a Global Age," *The American Historical Review*, vol. 100, no. 4 (October 1995), pp. 1034-1060.

31 Eric R. Wolf, *Europe and the People Without History* (Berkeley, CA: University of California Press, 1982), pp. 4, 6.

ينشر كتبًا ساهمت في هذا المجال. وكتب كيرتن عام 1991 ما يلي: "لقد قمت بالفعل بإطالة في محاضراتي لدورة دراسية عن [العالم والغرب] لنشر كتابين، أحدهما عن التجارة العابرة للثقافات والآخر عن المزارع" (32).

وسواء كان التدريس أو البحث في المقام الأول، فإن مكتبة الكتب والمقالات حول موضوعات تاريخ العالم قد تطورت بسرعة. وبغض النظر عن المساعي المستمرة لتوضيح المشروع الإنساني بأكمله وجعله مفهومًا، فإن ممارسي التاريخ العالمي يدركون أن كتابة الموضوع أو تدريسه لم يكن ليقصر على إنتاج تواريخ العالم. غير أن التحدي كان يتمثل في صياغة أسئلة تاريخية مفيدة من دون السماح للسياقات المكانية التقليدية - الدول القومية، والحضارات، والقارات - بتحديد نطاق البحث مسبقًا. فبدايةً من تسعينيات القرن العشرين، أصبح عدد كبير من المؤرخين الذين درّسوا المقررات التمهيدية على استعداد لطرح أسئلة تدعو، بل تتطلب، أطراً لتحليل بين الإقليمية أو العالمية. ورأوا أن الكرة الأرضية يجب أن تُفهم على أنها المجال الأساسي للبحث، ولكن ليس هو المجال الوحيد. وينبغي ألا يؤدي الاهتمام بالسياقات العالمية إلى تهميش المحلي أو السيرداتي، أو الحالة الخاصة، أو المنظور الذي يركز، فعلاً، على الحضارة، ما دامت الأهمية المحتملة للإطار العالمي أو بين الإقليمي قائمة (33). وقدم المشاركون في مؤتمر دولي حول تاريخ العالم، عقد في بوسطن عام 2006، تعريفاً واسعاً للمجال كما كان أثناء تطوره:

تعبّر عبارة "تاريخ العالم" عن الاستعداد لتجاوز المحددات القائمة لمفهوم الوطنية والإقليمية والتسلسل الزمني، للتعبير عن مجموعة متنوعة من المستويات المكانية، والزمانية المختلفة التي تثير أنواعاً جديدة من الأسئلة، وتشجع أشكالاً جديدة من الدراسة المقارنة والتفاعلية (34).

يشمل هذا التعريف، في نظري، كل الأسماء العديدة التي أطلقناها على هذا المجال، أو المقاربات الخاصة المتبعة فيه: تاريخ العالم، والتاريخ العالمي، والتاريخ المقارن، والتاريخ العابر للحدود الوطنية، والتواريخ المترابطة، والتواريخ المتقاطعة، وتاريخ النظام العالمي، والتاريخ الكبير، والتاريخ العميق.

لم تؤد الأبحاث المتنامية في سجل المكتبة الخاصة بتاريخ العالم إلى توسيع نطاق المقررات الدراسية التمهيدية فحسب، بل أدت أيضاً إلى الخيارات الأكثر تقدماً في المرحلة الجامعية والدراسات العليا، بما في ذلك الدراسات بين الإقليمية والعابرة للحدود الوطنية، والحلقات الدراسية حول تاريخ العالم تخصصاً أكاديمياً، والأبحاث المقارنة للثورات والأنظمة التجارية، والأديان، والأمراض والبائية، والعديد من الموضوعات الأخرى.

32 Curtin, "Graduate Teaching in World History," p. 772;

لا يزال مقال كيرتن هذا مصدر إلهام للمنح الدراسية. وقد كشف يوفال نوح هراي، مؤلف الكتاب الذي حظي بشعبية كبيرة: Yuval Noah Harari, *Sapiens: A Brief History of Humankind* (New York: Harper Collins, 2015),

أن المشروع بدأ بمحاضرات لدورة تاريخ العالم للطلاب الجامعيين في الجامعة العبرية في القدس: Ian Parker, "The Really Big Picture," *The New Yorker*, 17-24/2/2020, p. 48.

وقد جاءت فكرتي المتعلقة بكتاب **مغامرات ابن بطوطة: الرحالة المسلم من القرن الرابع عشر الميلادي** بمقدمة جرى تحديثها عام 2012: Ross E. Dunn, *The Adventures of Ibn Battuta, A Muslim Traveler of the Fourteenth Century* (Berkeley, CA: University of California Press, 2012);

وذلك من مقرري الدراسي الذي موضوعه تاريخ العالم، والذي طبق تصوّر مارشال هودجسون لتصور الأفروأوراسيا باعتباره ساحة واحدة للعلاقات الإنسانية المتبادلة.

33 فيما يخص مشكلة السياق، ينظر:

David Christian, "World History in Context," *Journal of World History*, vol. 14, no. 4 (December 2003), pp. 437-458.

34 David Christian, Marilyn Lake & Potukuchi Swarnalatha, "Mapping World History: Report on the World History Research Agenda Symposium," in: Patrick Manning (ed.), *Global Practice in World History: Advances Worldwide* (Princeton, NJ: Markus Wiener, 2008), pp. 1-16.

أثبت مقرر تاريخ العالم للصف العاشر، من الروضة حتى الصف الثاني عشر، أنه مادة ثابتة في العديد من الولايات منذ عشرينيات القرن العشرين. وقد خرجت عن معايير المحتوى الحكومي أو المحلي والكتب المدرسية أماكن قليلة من قالب تعدد الثقافات والحضارات في وقت واحد، إضافةً إلى الافتراض القاضي أن فهم الطلاب للصور الحديثة يتطلب دراسة مستفيضة لأوروبا. ومع ذلك، فقد كانت هناك بعض النقاط المضيئة. وقد حظي تعليم تاريخ العالم من الروضة حتى الصف الثاني عشر في الولايات المتحدة، باهتمام كبير عام 1994، حينما نشر المركز الوطني للتاريخ في المدارس NCHS، في جامعة كاليفورنيا لوس أنجلوس UCLA، موضوعاً وطنياً ممولاً فدرالياً ومعايير المهارات الأساسية لكل من تاريخ الولايات المتحدة والعالم. وشارك في المشروع عشرات المعلمين والجمعيات المهنية أو المدنية. واختار الذين وضعوا المبادئ التوجيهية لتاريخ العالم بنية مفاهيمية تعتمد على دراسة العصور العالمية المتعاقبة، بدلاً من الدراسات الحضارية المتسلسلة. غير أن هذه المعايير الجديدة واجهت هجومًا من شخصيات في اليمين السياسي جزئيًا، بسبب التقليل من قيمة التقدير الإيجابي للتراث الغربي لصالح التعددية الثقافية، والبحث التاريخي النقدي، والاهتمام "الصحيح سياسيًا" بالأجزاء المظلمة من العالم. ومع ذلك، عزز هذا الجدل الاهتمام العام بتعليم التاريخ الأمريكي والعالمي وشجع آلاف المعلمين على تطبيق المعايير في فصولهم الدراسية⁽³⁵⁾. وفي عام 2001، تعاون قسم التاريخ في جامعة ولاية سان دييغو، بدافع معايير المقاربة المفاهيمية الوطنية المرتكزة على الإنسان، مع المركز الوطني للتاريخ في المدارس لنشر تاريخ العالم في كل الولايات المتحدة؛ وهو منهج دراسي نموذجي عبر الإنترنت لتاريخ العالم في المدارس المتوسطة والثانوية. ويستخدم آلاف المعلمين هذا المورد الواسع النطاق، والذي لا يزال يتطور حتى اليوم⁽³⁶⁾. تعطي نسخة 2017 لـ **إطار تاريخ العلوم الاجتماعية لكاليفورنيا** *California History-Social Science Framework*، الذي يوصي بثلاث سنوات من تاريخ العالم في الصفوف: السادس، والسابع، والعاشر، الذي يولي التطورات بين الإقليمية والعالمية اهتمامًا أكبر، مقارنةً بالنسخ السابقة⁽³⁷⁾. فالمعلمون الذين وضعوا الإطار الناجح جدًا لمكانة دورة تاريخ العالم الدراسية المتقدمة، التي قدمها مجلس الكلية في عام 2002، ألح على بنية التابع الزمني الخطي الأساسي بحسب عصور الماضي العالمي، بدلاً من سلسلة من الدراسات الحضارية والإقليمية⁽³⁸⁾. وفي عام 2020، قامت شركة مغامرات غيتس، الشركة التي أسسها بيل غيتس، بتطوير دورة الموارد التعليمية المفتوحة عبر الإنترنت حول التاريخ الكبير، وأطلقت مشروع تاريخ العالم؛ وهو برنامج مصاحب يركز على دراسة الماضي البشري على نطاقات واسعة⁽³⁹⁾.

ومن الأمثلة البارزة على المفاهيم الأكثر مرونة لدراسة التاريخ العالمي، والتي يتم تدريسها في الغالب في المؤسسات الجامعية، ما أطلق عليه بعض المؤرخين "تاريخ الحوض". وقد قدم فرناند بروديل نموذجًا مبكرًا ومبتكرًا لهذه المقاربة، من خلال

35 ينظر:

National Center for History in the Schools, *National Standards for History, Basic Edition* (Los Angeles, CA: National Center for History in the Schools, UCLA, 1996), accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zPxo>; Nash, Crabtree, & Dunn, *History on Trial*, pp. 149-277.

36 ينظر:

"World History for Us All," Public History Initiative/National Center for History in the Schools, UCLA, accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQcm>;

وقد عملت مديرًا لهذا المشروع منذ بدايته.

37 California Department of Education, "History Social-Science Framework for California Public Schools, 2017," accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQcn>; Ross E. Dunn, "The World History Courses in the New Framework," *Social Studies Review*, vol. 56 (2017-2018), pp. 25-30.

38 College Board, "AP World History: Modern," accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQcq>

39 World History Project, "Origins to the Present," accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQct>

دراسة مندمجة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط في القرن السادس عشر⁽⁴⁰⁾. وتناول عدد آخر من الباحثين لاحقاً تلك المنطقة، باعتبارها منطقة متميزة فيما يخص التطور التاريخي⁽⁴¹⁾. ويعتبر فيليب كيرتن وكروسي رائدين في الفكرة القائلة بأن الأراضي المواجهة للمحيط الأطلسي تشكل ما سماه "مجموعة ذات صلة" من البيانات والعلاقات الإنسانية المتبادلة⁽⁴²⁾. ثم تطور فيما بعد تاريخ حوض الأطلسي إلى فرع تاريخي غزير الإنتاج. وسرعان ما بدأ المؤرخون في التدريس والكتابة عن الأحواض بين الإقليمية الأخرى، لا سيما المحيط الهندي، والمحيط الهادي، والصحراء الكبرى، والسهوب الأوراسية، وكلها أماكن أصبح فيها تاريخ البشر، والمنتجات، والأفكار متشابكاً إلى حد بعيد⁽⁴³⁾. ومع ذلك، فإن تاريخ الحوض ليس إلا إحدى طرائق التفكير الإبداعي في وحدات المكان أو الزمان التي تخدم البحث في القضايا التاريخية. وقد كتب الراحل آدم ماكيون أن فهم الماضي العالمي يتطلب مرونة مكانية:

من الصعب أن نتخيل ظهور سرد عالمي حقيقي، بينما تظل معرفتنا مقسمة إلى وحدات جغرافية. فالوحدات التي تكون تلك السرديات قد تكون بدلاً من ذلك تتابعاً زمنياً، وتتمحور حول الحدث، وتتمحور حول الشبكة، أو متجذرة في مساحات جغرافية غير تلك التي تغطيها دراسات المناطق⁽⁴⁴⁾.

إن تحديد المشكلات التاريخية المهمة بطرائق جديدة قد أثار اهتماماً كبيراً بمدى المقاييس، في كل من المكان والزمان، وتنوعها التي يمكن البحث بها في الماضي. فقد اعتاد منتقدو تعليم تاريخ العالم الاحتجاج (وربما لا يزالون كذلك) على أن التاريخ على المستوى العالمي أو حتى على المستوى بين الإقليمي غامض جداً، بحيث لا يمكن استكشافه على نحو مفيد. وقد أدركت المهنة أن الانتقال من المقاييس المكانية أو الزمانية الصغيرة إلى المقاييس الكبيرة لا يعني أن أنماط التغيير الملموسة أصبحت أقل وضوحاً وأكثر ضبابية، ولكنها ببساطة مختلفة. قال ديفيد كريستيان في مقالته الأساسية عن التاريخ الكبير المنشورة عام 1991: "ما هو مركزي في مقياس ما قد يكون تفصيلاً في مقياس آخر، وقد يختفي تماماً في المقاييس الكبيرة جداً. وتتطلب بعض الأسئلة العدسة المكبرة، ويحتاج بعضها الآخر إلى عدسة ذات زاوية واسعة"⁽⁴⁵⁾. ويبدو، في الواقع، أن كريستيان قد دفع منطق هذه الملاحظة إلى حده النهائي، ويمكننا القول بدلاً من السياق النهائي لتاريخ البشرية ليس هو الأرض، بل

40 Fernand Braudel, *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II* (Berkeley, CA: University of California Press, 1996).

41 على سبيل المثال:

Peregrine Horden & Nicholas Purcell, *The Corrupting Sea: A Study of Mediterranean History* (Malden, MA: Wiley-Blackwell, 2000); Edmund Burke III, "Toward Comparative History of the Modern Mediterranean, 1750-1919," *Journal of World History*, vol. 23, no. 4 (December 2012), pp. 907-939.

42 Philip D. Curtin, *The Atlantic Slave Trade: A Census* (New York: Harper & Row, 1969); Alfred W. Crosby, *The Columbian Exchange: Biological and Cultural Consequences of 1492* (Westport, CT: Greenwood Press, 1972); Alfred W. Crosby, *Ecological Imperialism: The Biological Expansion of Europe, 900-1900* (New York: Cambridge University Press, 1986); Alison Games, "Atlantic History: Definitions, Challenges, Opportunities," *The American Historical Review*, vol. 111, no. 3 (June 2006), pp. 741-757.

43 ينظر مثلاً:

Edward Alpers, *The Indian Ocean in World History* (New York: Oxford University Press, 2014); K. N. Chaudhuri, *Trade and Civilisation in the Indian Ocean: An Economic History from the Rise of Islam to 1750* (New York: Cambridge University Press, 1985); Rainer F. Buschmann, *Oceans in World History* (New York: McGraw-Hill Education, 2007); Ralph A. Austen, *Trans-Saharan Africa in World History* (New York: Oxford University Press, 2010); Ghislaine Lydon, *On Trans-Saharan Trails: Islamic Law, Trade Networks, and Cross-Cultural Exchange in Nineteenth-Century Western Africa* (New York: Cambridge University Press, 2012); David Christian, "Inner Eurasia as a Unit of World History," *Journal of World History*, vol. 5, no. 2 (Fall 1994), pp. 173-184.

44 Adam McKeown, "What Are the Units of World History?" in: Northrup (ed.), p. 82.

45 David Christian, "The Case for 'Big History,'" *Journal of World History*, vol. 2, no. 2 (Fall 1991), p. 226.

هو الكون⁽⁴⁶⁾. فقد قدم دورة دراسية بعنوان "التاريخ الكبير" في جامعة ماكوارى في سيدني بأستراليا، كما درّسه عدة سنوات في جامعة ولاية سان دييغو. وتطلبت الدورة من الطلاب أن يفهموا التغيير على مستويات متعددة، بما في ذلك المستويات الكبيرة جدًا (بدءًا من الانفجار الكبير)، ومعالجة الأسئلة التي صاغها الباحثون في العلوم التاريخية، بما في ذلك علم الكونيات، والجيولوجيا، وعلم الأحياء التطوري، وكذلك في العلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية. وتتطلب أهداف التاريخ الكبير أن يراقب الطلاب الصور البانورامية للماضي، مثل تطور جنسنا البشري، والتغير البيئي العالمي، والهجرات بين الأقاليم الطويلة المدى. ويسمح التاريخ الكبير بالغوص العميق في الحضارات والدول القومية، على الرغم من أنه يهدف أساسًا إلى المساعدة في توضيح أو تقديم أدلة على ادعاءات تاريخية واسعة النطاق⁽⁴⁷⁾.

أظهرت الأبحاث التي أجريت على السيرة المعرفية التي يستخدمها المتعلمون في فهم الماضي البشري، خلال العقود القليلة الماضية، أن القدرة على ربط الأحداث والتفاصيل الخاصة بنماذج بنيوية من المعنى على نطاق واسع ترجع إلى الكفاءة التحليلية. ولكنها مهارة يجب اكتسابها. ومن بين مهارات التفكير العديدة، التي يجب أن تكون جزءًا من تعليم تاريخ العالم، القدرة على وضع معارف محددة في سياقها، من أجل فهم دلالتها فهمًا أحسن، وهو أمر أساسي⁽⁴⁸⁾.

لقد أعطت الحركة من أجل ما سماه البعض "تاريخ العالم الجديد" المعلمين إمكانيةً للخروج من التقاليد المجزئة للتاريخ المرتبط بالدولة القومية والثقافة. ولما فعلوا ذلك، اكتشفوا مع طلابهم عددًا لا يحصى من المشكلات التاريخية الجديدة والمثيرة، التي لم تتطرق إليها الأجيال السابقة قط أو حتى لم تدركها. وفي إشارة إلى القرن العشرين، لاحظ باتريك مانينغ أن "المشكلة لا تكمن في دراسات الأمم، ولكن في أن الإطار الوطني قد قيد المؤرخين للحد من أبحاثهم وكتاباتهم"⁽⁴⁹⁾. وأود أن أضيف: وكذلك تعليمهم.

إذا كان تعليم تاريخ العالم قد تقدم تقدّمًا ملحوظًا في الولايات المتحدة، وبالأخص منذ عام 1980، فليس ذلك لأن الرجال والنساء درّسوا هذه المادة فحسب، بل لأنهم أسسوا أيضًا مؤسسات للتطوير والدعم المهني. وقد تضاعفت الجامعات التي تكوّن

46 ينظر: David Christian, *Maps of Time: An Introduction to Big History* (Berkeley, CA: University of California Press, 2004)؛ والنسخة الأحدث لرؤية كريستيان هي في: *Origin Story: A Big History of Everything* (New York: Little, Brown, and Co., 2018)؛ وينظر كذلك: Fred Spier, *Big History and the Future of Humanity* (Chichester, UK: Wiley-Blackwell, 2011); Cynthia Stokes Brown, *Big History: From the Big Bang to the Present* (New York: The New Press, 2007);

وأول كتاب مدرسي على مستوى الجامعة حول هذا الموضوع، هو: David Christian, Cynthia Stokes Brown & Craig Benjamin, *Big History: Between Nothing and Everything* (New York: McGraw-Hill Education, 2014).

47 في العقد الماضي، تطور التاريخ الكبير إلى حركة تعليمية. وبدأت الجامعات تقدّم في عدد من البلدان دورات خاصة به. وتدعم مؤسسة أسستها شركة مشروعات غيتس Gates Ventures، إحدى شركات بيل غيتس، برامج التاريخ الكبير المجانية على شبكة الإنترنت في المدارس الثانوية، وأكثر من 1500 برنامج في الولايات المتحدة، إضافة إلى العديد من البرامج في بلدان أخرى. عن "المشروع الكبير"، ينظر: OER Project, "Big History," accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQdm>;

وأعلنت شركة Gates Ventures مؤخرًا دورة مصاحبة، بعنوان: "مشروع تاريخ العالم". ولهذا الإطار برنامج زمني متواضع أكثر، يركز فيه على ماضي 250000 عام فقط! مشروع تاريخ العالم على الإنترنت، هو:

OER Project, "History Curriculum to Power Amazing Classrooms," accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQdn>

48 لقد تراكمت الأبحاث المعرفية حول كيفية تفكير الطلاب وتعلمهم التاريخ عدة عقود. ينظر على سبيل المثال: Denis Shemilt, "Drinking an Ocean and Pissing a Cupful: How Adolescents Make Sense of History," in: Linda Symcox & Arie Wilschut (eds.), *National History Standards: The Problem of the Canon and the Future of Teaching History* (Charlotte, NC: Information Age, 2009), pp. 141-209; Robert B. Bain, "Challenges of Teaching and Learning World History," in: Douglas Northrop (ed.), *A Companion to World History* (Malden, MA: Wiley- Blackwell, 2012), pp. 111-139.

49 Patrick Manning, *Navigating World History: Historians Create a Global Past* (New York: Palgrave Macmillan, 2003), p. 273.

معلمي وباحثي المستقبل في تاريخ العالم منذ أن أسست جامعة ويسكنسن، كما أشرنا سابقاً، أول برنامج في عام 1959. وبعد ذلك بستة وعشرين عاماً، قدم جيرى بنتلي وآخرون في جامعة هاواي برنامج دكتوراه ثانوياً في تاريخ العالم. ومنذ ذلك الحين، تزايد عدد البرامج المتقدمة. وجمع العديد من تلك البرامج بطريقة ما بين البحث وإعداد معلمي التلاميذ حتى الصف الثاني عشر وأساتذة الجامعات، ودمج الأساليب التاريخية بأساليب التخصصات الأخرى، بما في ذلك علم الآثار، واللسانيات، وعلم الوراثة، وعلم المناخ. وقد أحصى هيدر ستريتس-سالتر، في مقال نشر في عام 2012، ثلاثاً وخمسين مؤسسة في الولايات المتحدة وكندا لديها برنامج للماجستير أو الدكتوراه في تاريخ العالم⁽⁵⁰⁾. ولا شك في أن هذا العدد قد ارتفع إلى حد ما منذ ذلك الوقت. وقد دعمت المؤسسة الوطنية للعلوم الإنسانية والعديد من المؤسسات الخاصة برامج الدراسات العليا في تاريخ العالم، إضافةً إلى المعاهد وأوراش العمل لكل معلمي رياض الأطفال والابتدائي وأساتذة الكليات.

في عام 1982، أطلقت مجموعة صغيرة من المعلمين جمعية تاريخ العالم WHA، وعمل الأعضاء منذ البداية على توسيع نطاق هذا المجال من خلال رعاية الاجتماعات السنوية والندوات وأوراش العمل والنشرة الإخبارية، وفي عام 1990، أصدرت **مجلة تاريخ العالم JWH**. وعلى النقيض من الجمعيات الأكاديمية حتى وقت قريب جداً، جعلت جمعية التاريخ العالمي من ربط الجسور بين معلمي الرُّوض حتى الصف الثاني عشر والأساتذة الجامعيين جزءاً أساسياً من مهمتها. وابتداءً من عام 1984، تخطى المعلمون تلك الحدود القطاعية ليؤسسوا العديد من الفروع الإقليمية لجمعية تاريخ العالم التي تنظم نشاطاتها الخاصة.

لقد ساعدت التطورات المؤسسية الأخرى العديدة في النهوض بمجال تدريس تاريخ العالم. ففي عام 1994، تأسست قائمة H-World، وهي قائمة إلكترونية مجانية لمناقشة دراسة وتعليم تاريخ العالم. وأسست جامعة جورج ميسون، في العام نفسه، مركز التاريخ والوسائط الجديدة (الذي أصبح الآن مركز روي روزنزويغ) "لحفظ التاريخ وتقديمه على الإنترنت"، بما في ذلك مصادر الوثائق وأخبار تاريخ العالم المُحيّنة⁽⁵¹⁾. وفي عام 2003، ظهرت المجلة الإلكترونية **تاريخ العالم المترابط** على الإنترنت أيضاً لدعم التدريس والبحث في هذا المجال وسدّ الفجوة العميقة التي تفصل المعلمين في التعليم الثانوي والتعليم ما بعد الثانوي⁽⁵²⁾. وأخيراً، اجتمع مدرسون وباحثون في تاريخ العالم في جامعة كاليفورنيا، في لوس أنجلوس، في عام 2012، لإنشاء التحالف من أجل تعليم تاريخ العالم، وهو جمعية مقرها الآن في جامعة بيتسبرغ مكرسة لتطوير تعليم تاريخ العالم في المدارس المتوسطة والثانوية⁽⁵³⁾.

خامساً: تعليم تاريخ العالم في أوروبا

ليس هناك منافس قريب حتى الآن للولايات المتحدة فيما يخص العدد الهائل من الطلاب المنخرطين في تعليم التاريخ العالمي في جميع مستويات الدراسة، مقارنةً بإجمالي عدد السكان. ومع ذلك، فإن هذا الوضع يتغير بسرعة. وتشير عيّناتي من المؤسسات في مناطق أخرى من العالم إلى أنه خلال العقود الثلاثة الماضية، أنشأ الباحثون والمدرسون عددًا ملحوظاً من البرامج والمعاهد الجديدة. وكان تاريخ العالم بوصفه مادة أكاديمية في أوروبا لا يكاد يوجد في أي مكان على مستوى تعليمي ما حتى عام 1990. ولكن منذ ذلك الحين، أسس

50 Heather Streets-Salter, "Becoming a World Historian: The State of Graduate Training in World History and Placement in the Academic World," in: Northrop (ed.), pp. 43-62.

51 Roy Rosenzweig Center for History and New Media, accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQcy>

52 Heather Streets, Tom Laichas & Tim Weston, "World History Is Here," *World History Connected*, vol. 1, no. 1 (November 2003), accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zPs6>

53 World History Center, Department of History, University of Pittsburgh, accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQcF>

المهنيون الجامعيون عددًا ملحوظًا من الكيانات في جامعة منفردة أو في صورة تعاون متعدد الجامعات، فضلاً عن المنظمات المهنية، وشبكات الإنترنت. وقد حددت هذه المساعي مهمتها بصفة مختلفة عن أنها تاريخ عالمي، وكوني، وعبر وطني أو دولي.

وربطت المؤرخة الألمانية كاتيا ناومان هذه الطفرة من الإبداع الأكاديمي بالحساسية الشديدة إزاء التغيير الذي حصل على المستوى العالمي، في أعقاب الانهيار غير المتوقع للنظام السياسي العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية، بعد عام 1989. وقد أولى المزيد من الباحثين والمدرسين الأوروبيين اهتمامًا للتعقيد المتسارع للترابطات العالمية، وتوسع الاندماج السياسي في أوروبا (حتى وقت قريب)، وطموح الاتحاد الأوروبي لتكوين هوية إقليمية جديدة، جزئيًا، من خلال تشجيع الدراسات الأوروبية والعالمية بصفقتها قوة معادلة للقوميات الضيقة. وفي استعراض لحالة تعليم تاريخ العالم منذ عام 2012، حددت ناومان "برامج لا حصر لها من الدراسات الأكاديمية ومراكز البحث والشبكات والمنتديات حول المشكلات والقضايا التاريخية العالمية"⁽⁵⁴⁾. وقد تضاعفت هذه النشاطات منذ ذلك الوقت.

واجه المؤرخون مقاومة خاصة حينما حاولوا إنشاء هذه المؤسسات، لا سيما من أعضاء الأكاديمية المرتبطين بالدولة القومية كبؤرة أساسية للبحث والتدريس. ومع ذلك، وعلى غرار الكثير من المهنيين الأميركيين، فإن الأوروبيين الذين كانوا يعتبرون قبل بضع سنوات فحسب أن تقديم التاريخ العالمي لطلاب المرحلة الجامعية أو المدرسة الثانوية فكرة غير معقولة غيروا رأيهم إلى حد ما. وقد شجع العدد المتزايد من الباحثين الشباب المتخصصين في المناطق غير الأوروبية، والأيدولوجية الاندماجية للاتحاد الأوروبي، وزيادة الدعم المالي من الاتحاد والهيئات التمويلية الأخرى، على تعزيز المشاريع لمأسسة تعليم تاريخ العالم، كما بدأ ذلك نظراؤهم الأميركيون قبل عقد من الزمن أو نحو ذلك. ثم إن تدفق أدبيات تاريخ العالم من الولايات المتحدة قد أثر تأثيرًا بالغًا في البحوث الأوروبية. وفي عام 2011، أشار دومنيك ساكسماير إلى أن مجموعة مهمة من المقالات الألمانية التي نشرت مؤخرًا في مجال التاريخ العالمي والعاور للحدود الوطنية تتكون أساسًا تقريبًا من مقالات سبق نشرها في الولايات المتحدة. وهذا يدل على أن اتجاهات البحث في الجانب الآخر من المحيط الأطلسي تشكل مرجعًا مهمًا للعديد من مؤرخي التاريخ العالمي في ألمانيا⁽⁵⁵⁾.

لقد أتاح إنشاء المؤسسات في أوروبا فرصًا لأطر جديدة من الباحثين في تاريخ العالم وطلاب الدراسات العليا، ويمثل هؤلاء تنوعًا وطنيًا ولغويًا وجنسانيًا كبيرًا. وتوجد اليوم مراكز للبحوث المتقدمة في تاريخ العالم بأسماء مختلفة في النمسا، وبلجيكا، وبريطانيا، والدنمارك، وفرنسا، وألمانيا، وهنغاريا، وروسيا، وإسبانيا، وهولندا، وربما في دول أخرى. وقد يفوق عدد الكيانات الأوروبية، التي تمول كلاً من البحوث التاريخية العالمية وتكوين الخريجين الآن، عدد المؤسسات المماثلة في الولايات المتحدة.

وتوضح بعض الأمثلة القليلة مدى انتشار المراكز والبرامج الخاصة بتاريخ العالم. فقد كان في ألمانيا وحدها عام 2012 ما لا يقل عن سبع جامعات على الأقل، تقدم شهادات عليا في التاريخ العالمي أو العاير للحدود الوطنية أو التخصصات ذات الصلة⁽⁵⁶⁾. وينسق معهد جامعة لايبزيغ للدراسات العالمية والأوروبية GESI الذي أُسس عام 2008، اتحادًا ألمانيًا من الجامعات التي تقدم برنامجًا لدرجة الماجستير خلال سنتين بعنوان: "الدراسات العالمية-المنظور الأوروبي". ويتضمن المنهج الدراسي اهتمامًا كبيرًا

54 Katja Naumann, "(Re)Writing World Histories in Europe," in: Northrop (ed.), pp. 478-479, 488.

55 Dominic Sachsenmaier, *Global Perspectives on Global History: Theories and Approaches in a Connected World* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2011), p. 167.

56 Naumann, p. 488.

بالتاريخ على نطاق واسع⁽⁵⁷⁾. وإضافةً إلى لايبزيغ، فإن المؤسسات المؤسّسة لمعهد الدراسات العالمية والأوروبية، هي جامعة فيينا، وجامعة فريوتشاف في بولندا، وكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية LSE. واليوم يضم هذا الاتحاد اثنتي عشرة جامعة، ست منها في الدول الأوروبية، وواحدة في كل من أستراليا، وكندا، والصين، والهند، وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة. وتدير لايبزيغ أيضًا برنامجًا دكتوراه متعدد التخصصات ودوليًا، يركز على المقاربات المبتكرة للأبعاد المكانية للتغيير، على المستويات الإقليمية والعابرة للحدود الوطنية والعالمية⁽⁵⁸⁾.

تنشر كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية **مجلة التاريخ العالمي JGH**، في لندن، منذ عام 2006. وقد أعلن المحررون المؤسسون لهذه المجلة في بيانٍ مهمتهم أن تركيز المجلة على "سيرورة العولمة" يشير إلى "اختلاق طفيف بين المساعي الوثيقة الصلة بالتاريخ العالمي وتاريخ العالم"⁽⁵⁹⁾. وقد يكون هذا هو الواقع بالفعل، على الرغم من أن مقارنة الأجزاء الثمانية الأولى من **مجلة التاريخ العالمي** بالأجزاء الثمانية التي جاءت بعدها من **مجلة تاريخ العالم** تشير إلى وجود اختلافات قليلة واضحة في المحتوى، باستثناء العدد الأكبر من مقالات **مجلة التاريخ العالمي** حول مواضيع ما بعد عام 1900⁽⁶⁰⁾. وفي جامعة وارفيك، يقدم مركز التاريخ والثقافة العالمية، الذي تم تأسيسه في عام 2007 بوصفه معهدًا للبحث والتدريس، درجة الماجستير في التاريخ العالمي والمقارن ويشجع أبحاث الدكتوراه في هذا المجال⁽⁶¹⁾. وفي جامعة أوكسفورد، يمكن الطلاب الحصول على درجة الماجستير في التاريخ العالمي والإمبريالي من خلال مركز التاريخ العالمي، الذي أنشئ عام 2011⁽⁶²⁾. ويقدم قسم التاريخ في جامعة لايدن، بهولندا، درجة الماجستير في التاريخ العالمي والإمبريالي⁽⁶³⁾. وتقدم البرامج المفتوحة في جامعة أمستردام دورتين دراسيتين في التاريخ الكبير⁽⁶⁴⁾.

أنشأ الباحثون الأوروبيون كذلك منظمات متعددة الجنسيات لتعزيز المعرفة والتبادل المهني. وتم إنشاء شبكة التاريخ الاقتصادي العالمي GEHN، في عام 2003، في إطار شراكة بين كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وجامعة أوساكا، وجامعة كاليفورنيا (إيرفين ولوس أنجلوس)، لتعزيز التواصل والتعاون بين الباحثين الأفراد. وانتهت المنحة التي تدعم شبكة التاريخ الاقتصادي العالمي ولقاءاتها وزمالاتها الزائرة في عام 2006، لكن عضوية الشبكة التي وصلت إلى ما يقرب من خمسين فردًا في إحدى عشرة دولة واصلت التبادلات غير الرسمية⁽⁶⁵⁾. وفي عام 2002، تم إنشاء الشبكة الأوروبية في التاريخ العالمي وتاريخ العالم ENIUGH بوصفها جمعية دولية لتطوير البحث، والتدريس والنقاش المهني⁽⁶⁶⁾. ورعت الشبكة ستة مؤتمرات أكاديمية منذ عام 2005، وكان آخرها في عام 2020 في توركو بفنلندا. وتنتشر الشبكة مجلتي: **المقارنة: مجلة للتاريخ العالمي والدراسات المقارنة**

57 "The Master's Course in Global Studies," University of Leipzig, Global and European Studies Institute, accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zPsc>

58 "Graduate School Global and Area Studies," University of Leipzig, accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQdl>

59 William Gervase Clarence-Smith, Kenneth Pomeranz & Peer Vries, "Editorial," *Journal of Global History*, vol. 1, no. 1 (March 2006), p. 1.

60 "Global History and Globalization: Introduction," in: Dunn, Mitchell & Ward (eds.), p. 479.

61 "Teaching and Supervision in Global History and Culture Centre," University of Warwick, Global History and Culture Centre, accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQdd>

62 "MSt in Global and Imperial History," University of Oxford, Oxford Centre for Global History, accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQd8>

63 Leiden University, Colonial and Global History (research) (MA), accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQbQ>

64 "Open Programmes, Big History," University of Amsterdam, accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQd5>

65 "Global Economic History Network," London School of Economics and Political Science, Department of Economic History, accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQem>; Shigeru Akira, Personal Communication, Osaka University, 6/8/2019.

66 "International Summer School Towards Inclusive Global Histories," University of Leipzig, European Network in Universal and Global History, accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zPtX>

(ونظيرتها الإلكترونية وصلات: مجلة للمؤرخين والمتخصصين في دراسات المنطقة). وانعقد في عام 2008 الاجتماع التأسيسي لشبكة منظمات التاريخ العالمي وتاريخ العالم NOGWHISTO في مدينة درسدن بألمانيا. ويهدف هذا الاتحاد إلى تسهيل المناقشات والتعاون بين الجمعيات الإقليمية العالمية. وعلى الرغم من محدودية نشاطاتها وتطورها المؤسساتي حتى اليوم، فإن خمس جمعيات من التاريخ العالمي هي أعضاء في شبكة منظمات التاريخ الكوني والعالمي: الشبكة الأوروبية للتاريخ الكوني والعالمي، وجمعية تاريخ العالم، والجمعية الآسيوية للمؤرخين العالميين AAWH، والشبكة الأفريقية للتاريخ العالمي ANGH، والجمعية الدولية للتاريخ الكبير، التي عقدت مؤتمرها الافتتاحي في إيطاليا في عام 2010⁽⁶⁷⁾.

عندما يتعلق الأمر بالتعليم ما قبل الجامعي، فإن التاريخ الوطني والأوروبي يستمر تأثيره بصفة كبيرة في مناهج الدولة، بخلاف المتطلبات شبه العالمية من مادة التاريخ العالمي في المدارس الأميركية من الروض إلى الصف الثاني عشر. ومع ذلك، بدأ بعض الأكاديميين ومعلمي المدارس الثانوية الأوروبيين يهتمون بتاريخ العالم في المدرسة الثانوية. ويعترف بيان مهمة الشبكة الأوروبية للتاريخ الكوني والعالمي بأن "التعليم المدرسي" يعتبر من بين نشاطاتها المهمة⁽⁶⁸⁾. ولاحظ زاكسماير في السنوات الأخيرة، أنه "كانت هناك بالأحرى مناقشات حيوية إلى حد ما حول كيفية تقديم وجهات نظر عالمية أو تاريخية عالمية في التعليم الجامعي الألماني. وهناك مشاريع مماثلة تستهدف تدريس التاريخ في المدارس الثانوية، التي يغيب عنها فعليًا تقليديًا التاريخ غير الغربي أو التاريخ العالمي⁽⁶⁹⁾".

توجد خلافات لا حصر لها في مناهج المدارس الإعدادية والثانوية من بلد أوروبي إلى آخر، كما يمكن أن نتوقع. وتمثل فرنسا وألمانيا هذا التنوع. ففي فرنسا، نجد المنهج الدراسي الوطني يركز على أوروبا إلى حد بعيد، ولكنه يخصص مكانة لا بأس بها للتاريخ الإقليمي والآسيوي. وأشارت المراجعات الأخيرة للنظام التعليمي الوطني إلى أنه يطلب من تلاميذ المستوى الإعدادي (من سن الثالثة عشرة إلى الخامسة عشرة) أن يغطوا فترة تمتد من الأصول البشرية حتى تكوين المجتمعات الحضرية المبكرة. أما الشباب الذين يلتحقون بالمدرسة الثانوية (من الخامسة عشرة إلى الثامنة عشرة)، فيتعرفون في السنة الأولى إلى مقاربات عبر ثقافية ومندمجة، عندما يدرسون البحر الأبيض المتوسط والأراضي المحيطة به من العصور القديمة حتى القرن السادس عشر. أما في السنة الثانية، فيدرسون العلاقات الدولية، وفق خطة موضوعاتية تولي البلدان الآسيوية والولايات المتحدة بعض الاهتمام. ولا يوجد تقريبًا أي اهتمام بتاريخ أفريقيا أو أميركا اللاتينية. وليس هناك دراسة على نطاق واسع لتاريخ العالم يقترب من النموذج الأمريكي⁽⁷⁰⁾.

خففت وزارة التعليم في إنكلترا، في السنوات الأخيرة، من مكانة التاريخ بوجه عام في المنهج الوطني الأصلي لعام 1991. واليوم، لا يدرس التلاميذ في المدارس الحكومية أي تاريخ على الإطلاق بعد سن الرابعة عشرة، ما لم يختاروا التاريخ البريطاني والأوروبي مادةً من المستوى الأول للتأهل للقبول في الجامعة. وفي المنهج الدراسي الذي يشمل التلاميذ الذين تراوح أعمارهم بين سن السابعة والحادية عشرة (المرحلة الأساسية 2)، يتم تخصيص ثلاثة موضوعات لتاريخ العالم في الفصل الدراسي: 1. التاريخ القديم الذي يصف (دراسة متعمقة) مجتمعًا واحدًا فحسب تم اختياره من بين سومر، ووادي السند، ومصر، وسلالة شانغ؛ 2. اليونان القديمة؛ و3. مجتمع واحد غير أوروبي يختار من الحضارة الإسلامية المبكرة أو حضارة المايا، وبنين

67 University of Leipzig, Network of Global and World History Organizations, accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQd3>

68 "Mission Statement," University of Leipzig, European Network in Universal and Global History, accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQcX>.

69 Sachsenmaier, p. 164.

70 Ministère de l'Éducation, Eduscol, "Histoire-Géographie," accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQZY>

في غرب أفريقيا. وبالنسبة إلى التلاميذ الذين تراوح أعمارهم بين الثانية عشرة والرابعة عشرة عامًا (المرحلة الأساسية 3)، فإن المنهج الإلزامي مخصص كله تقريبًا للتاريخ البريطاني والأوروبي، بصرف النظر عن التوجيه الغامض للانخراط في دراسة واحدة "على الأقل لمجتمع مهم أو قضية مهمة في تاريخ العالم وتربطاته مع التطورات العالمية الأخرى". وفي هذه الوحدة، يتم تقديم أربعة موضوعات لـ "تاريخ العالم" بوصفها خيارات محتملة: الهند المغولية، أو أسرة تشينغ الصينية، أو الإمبراطورية الروسية بعد عام 1800، أو الولايات المتحدة في القرن العشرين. ويبدو أن هذا هو المطلب الوحيد في المنهج الوطني الذي ذكرت فيه "التربطات" التاريخية العالمية. وخلال العامين الأخيرين (المرحلة الأساسية الرابعة) التي تسبق امتحان الشهادة العامة للتعليم الثانوي، يكون تخصص التاريخ غالبًا تمامًا. وإضافةً إلى ضعف وجود تاريخ العالم في المناهج الوطنية، من الواضح أن المعلمين يستطيعون تقديم عدد قليل من المواضيع غير الأوروبية المطلوبة من دون النظر إلى السياقات على نطاق أوسع. وهكذا، فإن شانغ الصين، ومجتمع المايا، وبنين، ينساقون بحرية في الفضاء العالمي في التقليد الدائم لتاريخ العالم كـ "ثقافات" منعزلة⁽⁷¹⁾.

سادسًا: تعليم تاريخ العالم في شرق آسيا

تشير الأعمال الأكاديمية والكتب المدرسية حول تاريخ العالم التي تم إنتاجها في الصين واليابان وكوريا، قبل ثمانينيات القرن العشرين، إلى أنها إما قامت باستقصاء المجتمعات "الأجنبية"، وإما وصفت صعود أوروبا إلى القوة العالمية. والكتاب الذين انجذبوا إلى مسألة "صعود الغرب" - وهي مجموعة ضمت مثقفين ماركسيين - وضعوا أوروبا في مواجهة بلادهم. وقد أكدت هذه الكتب، عمومًا، أن الأمة عليها أن تقوم بالتحديث، ولكن هناك عوائق تتمثل في العيوب الداخلية وضغوط الإمبريالية الغربية. واعتبر مؤلفو الكتب الأولى للحضارة الغربية وتاريخ العالم للمدارس الثانوية في الولايات المتحدة أن الإنجازات المنيعة للحضارة الغربية أهلتها لتكون الوسيلة المعقولة الوحيدة لتمثيل تاريخ البشرية. وعلى النقيض من ذلك، تناولت النصوص الدراسية في دول شرق آسيا صعود الغرب ظاهرة تستحق التقدير.

ومع ذلك، فالغرب بالنسبة إليهم لم يكن هو العالم؛ ولذلك فإن صعوده لم يكن يمثل حقيقة لا تناقض، ولكنه مشكلة معقدة يتعين حلها في سياق يشمل شرق آسيا على الأقل. وقد بين زاكسماير أن "أشكالًا من الوعي العالمي" قد أثرت في مهنة التاريخ في الصين، حتى في عهد الجمهورية (1912-1948). وكتب قائلاً: "في الوقت الذي كانت فيه الرؤى المستقبلية بالنسبة إلى التيار الفكري والسياسي السائد في المجتمعات الغربية غير مرتبطة عادة ببرامج التعلم من الثقافات الأخرى، فإن العكس هو الذي حصل في مناطق أخرى من العالم، بما في ذلك الصين"⁽⁷²⁾.

بعد عام 1949، وتأسيس الجمهورية الشعبية في الصين، استمر علماء التاريخ ومدرسه في الصين في وضع التاريخ الوطني ضمن إطار النطاق العالمي، مع التمسك الشديد بالنموذج الماركسي-اللينيني للاتحاد السوفياتي للمراحل التاريخية العالمية ومقارنة المسار الثوري للصين بمسار الغرب الأيديولوجي البرجوازي والاستغلال الإمبريالي. وظل هذا التاريخ العالمي مستغرقًا إلى حد بعيد في قصة تطور رأسمالية أوروبا، والصين في حاجة إلى التحديث في إطار المبادئ التوجيهية النظرية الشيوعية. ولكن بعد عام 1976، وإعلان الحزب الشيوعي عن "سياسة الانفتاح"، اكتسب الأكاديميون تدريجيًا حرية الاعتماد على الأدبيات التاريخية

71 "National Curriculum," GOV.UK, accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQcf>

72 Sachsenmaier, pp. 172, 183.

الأجنبية لمناقشة ماضي الصين ومستقبلها ودورها السياسي بين القوى العظمى في العالم. وبفضل تزايد تأثير النفوذ الدولي في البلاد، والتوسع السريع في الجامعات واتساع فرص السفر والتبادل الدولي، غامر المزيد من المدرسين بالتشكيك في المخاوف التي طالما راودتهم فيما يخص نجاح التحديث الغربي وتحليل "مكمن الخلل" في التغيير في الصين. ومن المفارقات أن الاتصالات الأجنبية الجديدة كشفت للباحثين مجموعة من الأدبيات الناطقة بالإنكليزية في الغالب - على الرغم من أن مصدرها من أميركا الشمالية وأوروبا - أنها تحدّث تاريخ العالم ذا المركزية الأوروبية، من خلال طرح تشكيلات جديدة للزمان والمكان التاريخيين، والاحتفاظ بالتحليلات المقارنة المتطورة، واقتراح تفسيرات جديدة للقوة الغربية على المستوى العالمي والسياقات المقارنة.

تزايد الاهتمام الأكاديمي فيما أطلق عليه المعلمون الصينيون، في كثير من الأحيان، "التاريخ العالمي" (أو ما يعادله باللغة الصينية) بدلاً من "تاريخ العالم" في تسعينيات القرن العشرين. ووفقاً ليونشن غو من جامعة فودان في شنغهاي، نشأ هذا الاتجاه في عام 1888 مع نشر الطبعة الصينية لكتاب **التاريخ العالمي** لستافريانوس الذي كان آنذاك كاتباً مدرسياً شائعاً بالنسبة إلى الطلاب الأميركيين. وفي أعقاب اجتماعات مؤتمر العلوم التاريخية في عامي 1996 و2000، حيث برز التاريخ العالمي موضوعاً مهماً، أبدى الأكاديميون الصينيون اهتماماً جديداً و"دعوا علماء من الخارج، وأسسوا مؤسسات جديدة، واستضافوا منتديات، وترجموا أعمال التاريخ العالمي"⁽⁷³⁾. وبالفعل، طور قسم التاريخ في جامعة فودان برنامجاً غنياً في التاريخ العالمي لكل من الطلاب الجامعيين والخريجين، وتضم هيئة التدريس في الجامعة العديد من المؤرخين العالميين البارزين.

تُعَدُّ جامعة نانكاي موقعاً ثابتاً لبرنامج آخر لتاريخ العالم، يسعى - بحسب تشانغ واوي - لتفضيل مقارنة شاملة، باعتبار "العالم وحدة وحيدة لتحليل التاريخ في جميع أنحاء العالم. فتاريخ العالم يوجد في قشرة بيضة واحدة"⁽⁷⁴⁾. وتقدم جامعة نانكاي برامج أساسية في تاريخ العالم لطلاب المرحلة الجامعية والماجستير. فقد أسست هناك في عام 2008 الجمعية الآسيوية للمؤرخين العالميين. وربما يكون المعهد الأكثر أهمية في الصين هو مركز التاريخ العالمي في جامعة كاييتال نورمال في بيجين. تم تأسيس المركز في عام 2004، وهو يضم ما يقرب من اثني عشر باحثاً وأعضاء هيئة تدريس يقومون بتدريس مستويي الماجستير والدكتوراه⁽⁷⁵⁾. وينشر المركز أيضاً **مجلة مراجعة التاريخ العالمي** باللغة الصينية، وفي عام 2011، استضافت المؤتمر السنوي لجمعية تاريخ العالم. والمظهر البارز لهذه التطورات في الصين هو أن قادة هذه الحركة التاريخية العالمية، عموماً، قد انتقلوا من القبول المفارق للبنية المفاهيمية للمركزية الأوروبية، وبالأخص في القرون الحديثة، إلى تحمس أكبر للإنسانية بوصفها حلبة أساسية للبحث أكثر مما حدث من قبل في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من بعض الاهتمام بالوحدات الإقليمية، فإنهم حققوا ذلك من دون المرور بالسنوات الحضرية المستوحاة من التعددية التي ميزت تعليم تاريخ العالم الأميركي.

لكل من اليابان وكوريا تقاليد في كتابة تواريخ العالم وترجمتها تعود إلى القرن التاسع عشر. وقد تغير التوجه الأيديولوجي لهذه الكتابات المبكرة، وخاصة الكتب المدرسية، على مر العقود، بحسب النظام السياسي السائد. وفي السنوات التي أعقبت إصلاحات

73 Yunshen Gu, "Global History in China: Inheritance and Innovation-A Case Study of the Development of World History in the History Department of Fudan University," in: Benjamin A. Elman & Chao-Hui Jenny Liu (eds.), *The "Global" and the "Local" in Early Modern and Modern East Asia* (Leiden, The Netherlands: Brill, 2017), p. 96.

إلى جانب ستافريانوس، جلب كتاب Geoffrey Barragrough's *The Main Trends in History* المنشور في الصين عام 1987، بعض الاهتمام بين المؤرخين. واستخدم باراكولوغ عبارة "نظرة عالمية للتاريخ"، التي ظهرت في اللغة الصينية معادلاً لعبارة "النظرة العالمية للتاريخ". ينظر:

Liu Xincheng, "The Global View of History in China," *Journal of World History*, vol. 23, no. 3 (September 2012), p. 491.

74 Zhang Weiwei, "Teaching Modern Global History at Nankai: A Noncentric and Holistic Approach," in: Manning (ed.), *Global Practice in World History*, p. 72.

75 "Introduction," Capital Normal University, Global History Center, accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQcW>

الميجي (1868)، واجه المثقفون اليابانيون والكوريون مشكلات تتعلق بتحديث الدولة مع الحفاظ على حريتهم من التدخل الأوروبي. وبذلك أصبح تاريخ العالم مفهوماً مفيداً. ومع ذلك، كان المقصود من الموضوع أن يشير بالأساس إلى شرق آسيا وأوروبا. كان لكتب تاريخ العالم المدرسية، التي تم إدخالها إلى اليابان من الولايات المتحدة أو بريطانيا قبل نهاية القرن ومن ثم ترجمتها إلى اليابانية، تأثير كبير في المثقفين والمدرسين، وإن كانت معرفة هذه الكتب مقتصرة أساساً على عائلات النخبة المتعلمة. يعرف الحضارة كتاب سويتون **الخطوط العريضة لتاريخ العالم** المشار إليه من قبل، بصفته كتاباً مدرسياً يشيد بالأيديولوجية العنصرية العلمية الزائفة، بأنها مرادفة للأفكار الأوروبية حول الأمة والحرية والديمقراطية والعرق. بدأ الباحثون اليابانيون في نشر تواريخ العالم التي تعترف إلى حد بعيد بهذا السرد نموذجاً للتقدم السياسي والاقتصادي لبلادهم. وفي نهاية مرحلة الميجي، وخاصة بعد انتصار اليابان في الحرب مع الصين (1894-1895)، عارض بعض الكتاب افتراضات المركزية الأوروبية، وطالبوا بتاريخ عالمي يخص مكانة أكبر لليابان وآسيا بصفة عامة.

بعد الحرب الروسية اليابانية (1904-1905) واستعمار كوريا (1910)، برزت اليابان قوةً إمبراطورية، واختفت تقريباً المناقشة العامة حول تاريخ العالم المدرسي. وكما لاحظ المؤرخ جي هيون ليم، فإن "تاريخ العالم قد تم تشخيصه على أنه مصاب بالمرض الغربي؛ إذ أعرب المثقفون اليابانيون [...] عن أسفهم لتشويه الروح اليابانية بفعل الحداثة الغربية، وبحثوا عن فرص لمعالجته من العلل الناجمة عن التغريب"⁽⁷⁶⁾. وهكذا برز التاريخ الآسيوي إلى الواجهة، وإن كان هناك تصور بأن اليابان هو مفتاح تحديث الشعوب الآسيوية. وكان التحول السياسي للبلاد نحو الاستبداد اليميني، في فترة ما بين الحربين العالميتين، يعني أنه بحلول أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، كانت دراسة تلاميذ المدارس للتاريخ بمنزلة التلقين القومي المتطرف. ولما كانت كوريا حيازة استعمارية لليابان، كان على مدارسها أن تحذو حذوها.

وحيثما انتهت الحرب العالمية الثانية، سارع المحتلون الأميركيون في اليابان وكوريا الجنوبية إلى تفكيك أنظمة التعليم الاستبدادية في كلا البلدين، وأحلوا محلها أيديولوجيات وبنى مستوردة مباشرة من الولايات المتحدة. كان المبدأ التقدمي القاضي بأن التعليم يجب أن يكون متساوياً ووظيفياً وقائماً على البحث والمخصص لتكوين مواطنين مطلعين هو أحد التأثيرات التعليمية. وقد ساهم خبراء السياسة في الفكرة القائلة إن المشاركة المسؤولة في الحياة المدنية تتطلب من الشباب الانخراط في منهج دراسي انتقائي للدراسات الاجتماعية، بما في ذلك تاريخ العالم الموجه نحو العصر الحديث والمعاصر. وبهذه الطريقة، أعلنت السلطات العسكرية الأميركية أن اليابان وكوريا الجنوبية ستقومان بإرساء جذور ديمقراطية دستورية⁽⁷⁷⁾.

عكست مدارس ما بعد الحرب، في كوريا واليابان، الممارسة الأميركية المعروفة، المتمثلة في المطالبة بتاريخ العالم في المرحلة الثانوية، وإن ميزت الماضي الأوروبي، كما فعلت المدارس الأميركية مدة ثلاثة عقود أخرى. وقدمت الجامعات الجديدة، التي ساعدت الولايات المتحدة في بنائها في كلا البلدين، النموذج الأميركي للتعليم العام، الذي عرّف العديد من طلاب الجامعات - على النقيض من معظم الشباب الأوروبيين - على الحضارة الغربية، وعلى تاريخ العالم في النهاية. وكان هدف السلطات الأميركية من هذا المنهج الدراسي أن يساعد على القضاء على بقايا الاستبداد الياباني، والقهر الاستعماري الكوري، من خلال تدريس القيم المدنية الغربية. وعلاوة على ذلك، قدمت الديمقراطية الليبرالية أيديولوجية مضادة للعقيدة الشيوعية في كوريا الشمالية في فترة ما بعد الحرب، والماوية في الصين بعد عام 1949.

76 Jie-Hyun Lim, "Historicizing the World in Northeast Asia," in: Northrop (ed.), pp. 423-424.

77 Hyo-jeong Kim, "National Identity in Korean Curriculum," *Canadian Social Studies*, vol. 38, no. 3 (Spring 2004), accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQbl>

وفي أواخر ثمانينيات القرن العشرين، اقتنع بعض المدرسين الكوريين واليابانيين بضرورة الابتعاد عن التردد الفكري، الذي كان يتأرجح بين المركزيتين الغربية والآسيوية، منذ أواخر القرن التاسع عشر. وكما حدث من قبل، في الصين وأوروبا، فإن نهاية قطبية الحرب الباردة والعولمة السريعة للاقتصاد والوصول الإلكتروني الفوري إلى المعرفة في جميع أنحاء العالم فرض كله تاريخًا عالميًا لا يلقي الضوء على أوروبا ولا على آسيا، ولكن يستغل النموذج المركز على الإنسان الذي تبناه بعض مؤرخي العالم الأميركيين. إن اتساع شبكات التبادل الدولي بين المتخصصين، سواء على نحوٍ شخصي أو عبر الإنترنت، يعني أن المزيد من المؤلفات التاريخية العالمية، المكتوبة بالإنكليزية أساسًا، قد وجدت طريقها، مترجمة أو غير مترجمة، إلى الجامعات اليابانية والكورية والصينية، وفي نهاية المطاف إلى مدرسي ما قبل الجامعة. وربما كان العديد من مؤرخي شرق آسيا على دراية بأعمال ماكنيل أحيانًا، ولكن بعد عام 1990، أصبحت كتابات هودجسون، وكروسبي، وأندريه غوندر فرانك، وجيري بنتلي، وباتريك مانينغ، وكينيث بوميرانز، وغيرهم من مؤرخي تاريخ العالم، مواضيع للنقاش في قاعات المحاضرات والندوات.

وخلال القرن الجديد، بدأت جدًّا عملية إضفاء الطابع المؤسسي على دراسات تاريخ العالم. ففي عام 2004، أسس جي هيون ليم معهد بحوث التاريخ المقارن والثقافة المقارنة في جامعة هانينغ في سيول. وفي عام 2010، نظم هذا المعهد أول جامعة للعلوم الإنسانية العابرة للحدود الوطنية. وهو برنامج صيفي دولي مدته أسبوع واحد لطلاب الدراسات العليا والباحثين الشباب المهتمين بالتاريخ العابر للحدود الوطنية والقضايا المعاصرة. وفي عام 2015، أطلق ليم معهد الدراسات العالمية النقدية في جامعة سوغانغ. وتركز عقيدة برنامج الدراسات العليا في هذا المعهد على الظواهر التفاعلية:

[من] أجل الاستجابة بصفة فعالة وبإبداع لتحديات العصر العالمي ومهماته، مثل رأس المال والتكنولوجيا التي تعبر الحدود الوطنية، والهجرة والعمال المهاجرين، والنزاعات الإقليمية الدولية والإبادة الجماعية، والبيئة، وحقوق الأقليات الاجتماعية، لا بد أن تكون لدينا معرفة وممارسة نقدية عبر الحدود القائمة وخارجها⁽⁷⁸⁾.

ونظرًا إلى التنبؤ المعدل للنموذج الأميركي لمنهج الدراسات الاجتماعية، أدخلت العديد من المدارس الثانوية تاريخ العالم. ومنذ ذلك الوقت، أخذت وزارة التعليم تفرض هذه الدورة الدراسية من حين لآخر؛ ويتم تدريسها حاليًا مادةً اختيارية. ومع ذلك، أنتج المؤرخون الكوريون كتبًا دراسية جديدة تولى العلاقات المتبادلة بين الشعوب والمجتمعات عبر الزمن اهتمامًا خاصًا⁽⁷⁹⁾.

لقد ساءت اليابان كوريا في تزايد المؤسسات المختصة للبحث والتدريس المبتكر على الصعيد العالمي. ومعهد الأبحاث في تاريخ العالم، الذي تم تأسيسه في طوكيو عام 2004، هو مركز مستقل خصص للنهوض بهذا المجال في جميع مستويات التعليم. وينشر هذا المركز معلومات مفيدة للباحثين والمدرسين، وينشر كذلك الكتب ومراجعات الكتب، ويقيم الكتب المدرسية، ويعزز التبادل الأكاديمي، ويقدم تاريخ العالم بصفته مجالًا فكريًا مهمًا للجمهور الياباني⁽⁸⁰⁾.

يعود تاريخ إنشاء قسم التاريخ العالمي، التابع لمعهد مبادرة البحث المفتوح والمتعدد التخصصات، إلى عام 2003، حينما قدّم شيجيرو أكيتا وزملاؤه سلسلة من الندوات حول التاريخ العالمي. ويرعى قسم التاريخ العالمي مجموعة متنوعة من البرامج التي تشبه

78 "Graduate Program in Critical Global Studies," Sogang University, Critical Global Studies Institute, accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/iL9zPAX>

79 Marios Epaminondas, "Issues and Challenges of History Education in the Republic of Korea – Part II," *EuroClio*, 22/9/2017, accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/iL9zQNK>; Lim, pp. 428-430.

80 Research Institute for World History, accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQc7>; Shingo Minamizuka, "The Significance of the Research Institute for World History (NPO-IF) in Japan," in: Manning (ed.), *Global Practice in World History*, pp. 141-152.

تلك التي يقدمها معهد طوكيو، بما في ذلك برنامج المدرسة الصيفية لمدرسي المرحلة الثانوية. ويعتبر تاريخ العالم مادة إلزامية في المدارس الثانوية الحكومية في اليابان، ويمكن الطلاب اختيار متابعة الدراسة في هذه المادة لمدة ثلاث سنوات. وتعتزم وزارة التعليم، في عام 2022، أن تقدم دورة إلزامية تدمج العالم والتاريخ الياباني⁽⁸¹⁾. وليس لهذه الخطة مثيل أعرفه في المدارس العمومية الأميركية، على الرغم من أن الجمعية التاريخية الأميركية كانت تشجع المشاريع لدمج المزيد من تاريخ العالم في الدورات الدراسية الأميركية، والعكس صحيح كذلك⁽⁸²⁾.

سابعاً: تاريخ العالم في بعض البلدان الأخرى

كان الاستثمار في أبحاث تاريخ العالم أو تعليمه ينمو نمواً بطيئاً في مناطق أخرى من نصف الكرة الأرضية الشرقي، على الرغم من حماسة الباحثين والمدرسين ذوي التوجهات العالمية هنا أو هناك. ومن البرامج المثيرة للاهتمام برنامج بكالوريوس العلوم الإنسانية في التاريخ والحضارة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا⁽⁸³⁾. كان المنهج مخصصاً للتوجهات الإسلامية، ولكنه يتبنى مقاربة مندمجة في معالجة الماضي الإنساني، تعزز "التركيب الإبداعي للتراث الإسلامي والمعرفة الغربية"⁽⁸⁴⁾.

وفي العديد من جامعات منطقة الخليج العربي، تتضمن المناهج الدراسية العديد من الدورات حول تاريخ مناطق العالم، وبخاصة الدول والمناطق ذات الأغلبية المسلمة. ولكن إلى حد الآن، هناك ثلاث مؤسسات جامعية فحسب هي التي تقدم دورات واسعة في تاريخ العالم (الجامعة الأميركية في الشارقة، وجامعة قطر، وجامعة الإمارات العربية المتحدة). ويعزو الأستاذ أحمد إبراهيم أبوشوك، الذي طور المقرر في جامعة قطر بعنوان: "تاريخ العالم منذ عام 1300"، التطور البطيء في دراسات تاريخ العالم في منطقة الخليج إلى عدة عوامل. يعود الأول إلى ضعف تكوين المدرسين وتجربتهم في المجال، مثل بعض المدرسين في الدول الغربية، الذين ينظرون إلى تاريخ العالم على أنه غير محدد المعالم، وعام إلى حد بعيد، وذو مركزية أوروبية أساساً. ويتمثل العامل الثاني، على عكس ما هو في مدارس الرّوض حتى الصف الثاني عشر في الولايات المتحدة، في تخرج عدد قليل من الطلاب من البرامج الثانوية في المنطقة بمعرفة محدودة لأي موضوع تاريخي، فضلاً عن تاريخ العالم. والعامل الثالث هو مشكلة ندرة كتب تاريخ العالم المدرسية باللغة العربية. ولتعزيز مجال التدريس في الجامعات الخليجية، يوصي أبوشوك "بضرورة قيام جمعيات ومراكز تاريخ العالم في الغرب والشرق بدعم المرشحين المحتملين لحضور دورات تكوينية في تاريخ العالم والمؤتمرات الدولية التي تتناول موضوعات تاريخية عالمية وقضايا عابرة للحدود الإقليمية"⁽⁸⁵⁾.

81 Shigeru Akita, Personal Communication, 2/9/2018.

82 American Historical Association, "Globalizing the US History Survey," accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zPr4>

83 International Islamic University Malaysia, "Bachelor of Human Sciences in History & Civilization," accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQc5>

84 Ahmed Ibrahim Abushouk, "World History from an Islamic Perspective: The Experience of the International Islamic University Malaysia," in: Manning (ed.), *Global Practice in World History*, pp. 39-55.

85 Ahmed Ibrahim Abushouk, "Teaching World History in Arabian Gulf Universities: Challenges and Prospects," *The History Teacher*, vol. 50, no. 3 (May 2017), p. 422;

أحمد إبراهيم أبوشوك، مقابلة شخصية، 2021/11/13.

أما في المغرب، فتاريخ العالم ليس مقررًا إلزاميًا ولا اختياريًا في أي مستوى من مستويات التعليم العمومي. والمعرفة بهذا المجال في الجامعة محدودة، على الرغم من وجود عدد من الجامعيين الذين يبدون اهتمامًا به⁽⁸⁶⁾. أما جامعة الأخوين، وهي مؤسسة تعليمية باللغة الإنكليزية، ومربطة بـ "نموذج الفنون الليبرالية الأميركية"، فتعتبر فيها دورة تاريخ العالم الحديث خيارًا في منهج التعليم العام، وهي إلزامية بالنسبة إلى بعض التخصصات⁽⁸⁷⁾.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تقدم جامعة ستيلينبوش في جنوب أفريقيا درجة الماجستير في الدراسات العالمية جزءًا من اتحاد الجامعات المتعددة الجنسيات التي تديرها جامعة لايبزغ، كما سبق ذكر ذلك. وقد نفذت الشبكة الأفريقية للتاريخ العالمي عددًا قليلًا من المشاريع منذ تأسيسها في عام 2009. ومع ذلك، هناك خطط جارية لعقد اجتماع دولي للجمعية في دكار في السنوات القليلة المقبلة⁽⁸⁸⁾.

تختلف دورات تاريخ العالم في المدارس ما قبل الجامعية في أفريقيا وآسيا كثيرًا بين بلد، أو مقاطعة، أو سلطة مدرسية محلية وأخرى، ولم أتمكن من جمع سوى عينة من البيانات حول مناهج ما قبل الجامعة. والبلد الذي يبرز بوضوح هو الهند. وعلى عكس دول شرق آسيا الثلاث التي ناقشتها من قبل، الهند ليس لها إلا معهد بحث واحد ذو اهتمامات تاريخية عالمية، على الأقل ذلك الذي حددته. هذا هو مركز ابن بطوطة الدولي للدراسات المشتركة بين الثقافات والحضارات، وهو قسم من أكاديمية مادين الإسلامية الموجودة في كالكو (كوزيكوت)، في ولاية كيرلا⁽⁸⁹⁾. إضافة إلى ذلك، أطلقت كل من جامعة حيدر أباد وجامعة أشوكا دروسًا فردية في تاريخ العالم⁽⁹⁰⁾. وعلى النقيض من ذلك، فإن تعليم تاريخ العالم في المدارس الحكومية ما قبل الجامعية، هو تعليم قوي على نحو مثير للإعجاب، على الأقل على الورق. ويعاني نظام التعليم العام الهائل في البلاد قلة التمويل، وارتفاع معدلات الهدر المدرسي، ونقص المدرسين، والإهمال في المناطق الريفية، والتحيز القومي الهندوسي في المناهج والكتب المدرسية، وغيرها من المشكلات الصعبة. ومع ذلك، فإن المجلس المركزي للتعليم الثانوي في الهند ينص على تعريف الطلاب تعريفًا كبيرًا إلى تاريخ العالم. ففي الصف الحادي عشر، على سبيل المثال، نجد المقرر الدراسي عبارة عن تحقيق متسلسل زمنيًا للماضي البشري من العصر الحجري القديم إلى العصر الحديث، وهو مقرر دراسي قريب من متطلبات المدرسة الثانوية الأميركية النموذجية، ولو أن موضوعات الدراسة فيها منتقاة على نحو أكثر.

وبمقارنة تدريس تاريخ العالم في مصر والهند وبريطانيا بين عامي 1950 و1970، تؤكد سوزان دوغلاس أنه في الهند ومصر، رحبت الكتب المدرسية والتوجيهات الرسمية بتحضر الطلاب أكثر على تبني رؤية أوسع للعالم وماضيه مما هو في بريطانيا، حيث التوصيفات العنصرية والمتعطرة ثقافيًا للمجتمعات الأخرى، وخاصة السكان في الإمبراطورية الاستعمارية المختفية بسرعة، التي عانت مدة ربع قرن بعد الحرب العالمية الثانية⁽⁹¹⁾. ومنذ عام 1991، لما أعلنت الحكومة البريطانية عن المنهج الوطني الجديد، انتقلت الموضوعات في التاريخ غير البريطاني إلى الداخل والخارج مع مراجعات دورية. ومع ذلك، فإن الطلاب يدرسون اليوم في المدارس الحكومية الهندية بصفة مثالية تاريخ العالم، أكثر مما يدرسون ذلك في المملكة المتحدة.

86 إدريس مغراوي، مقابلة شخصية، 2018/9/27؛ لطفي بوشنتوف، مقابلة شخصية، 2018/9/29.

87 "General Education Requirements Courses for SHSS," Al Akhawayn University, accessed on 29/12/2024, at: <https://acr.ps/1L9zPyG>

88 باتريك مانين Patrick Manning، مقابلة شخصية، 2018/9/26.

89 Ibn Batuta International Center for Inter-Cultural and Civilizational Studies, accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zPyW>

90 ريلما موخيرجي Rila Mukherjee، مقابلة شخصية، 2018/10/5.

91 Susan L. Douglass, "Teaching the World in Three Mass Education Systems: Britain, Egypt, and India, 1950-1970," PhD. Dissertation, George Mason University, 2016.

خاتمة

نشأ تعليم تاريخ العالم، في مؤسسات التعليم، في المناخ الثقافي والاجتماعي والسياسي المتميز في الولايات المتحدة، في أواخر القرن التاسع عشر. ومن ذلك الحين إلى الوقت الحاضر، تغير تعريف دراسة تاريخ العالم وأهدافه المركزية كثيرًا عدة مرات. وفي الآونة الأخيرة، بدءًا من التسعينيات، لم يدفع واقع عالم سلس، ومتغير باستمرار ومنظم بالشبكات، إلى وضع تصور ديناميكي للقرون الحديثة فحسب، بل دفع أيضًا إلى التخلي عن الفكرة القائلة إن الحضارات و"الثقافات" الأخرى المحاصرة لم تكن موجودة إطلاقًا بصفتها كيانات دائمة. وأصبح المزيد من المدرسين شديدي الحساسية لفكرة الحضارة - والتي تُدعى أيضًا "المجتمع المعقد" - باعتبارها مفهومًا مرئيًا وغير مستقر ومشيدًا اجتماعيًا⁽⁹²⁾. وأنجز المؤرخون مزيدًا من المشاريع البحثية التي كانت لا تعتمد كثيرًا على التكوينات التقليدية للمكان والزمان. وسعوا لوضع موضوعاتهم في السياقات العالمية أو بين الإقليمية، حيثما كان ذلك مناسبًا. وتطلبت هذه الممارسات تفكيرًا جديدًا حول الوحدات والأقسام الجغرافية، والمقاييس المتغيرة، والتحقيب، والمنعطفات، وتطور الشبكات ومعناها، وعدد كبير من الموضوعات التي لم يتطرق إليها أحد من قبل.

لقد شكلت حركات تاريخ العالم التي اكتسبت زخمًا، في أوروبا وآسيا في أواخر القرن العشرين، تحديًا إلى حد ما لوجهات النظر الخاصة بالمركزية الأوروبية القديمة حول الماضي القابل للاستخدام، والمنظور الثنائي القطب الذي كان أطلق عليه اسم أوروبا وشرق آسيا فحسب. ومع ذلك، نجت هذه الحركات إلى حد بعيد من محن التعددية الثقافية التي هزت التعليم الأميركي، بصفة متقطعة مدة أربعة عقود، والتي ساهمت في فكرة تاريخ العالم باعتبارها دراسة لسلسلة من الوحدات الثقافية المسيحية. والمهنيون في الصين واليابان الذين تعلموا من الجهود الأميركية الرامية إلى عولمة الماضي بصفة منهجية أكثر، أو الذين اكتشفوا هذه الجهود بأنفسهم، شرعوا في الابتكار على طول هذه الخطوط الجديدة من دون المرور بمرحلة متعددة الثقافات. وقد ساعدت الأحداث السياسية المضطربة في الثمانينيات والتسعينيات، في شرق آسيا وأوروبا، في تنشيط الاهتمام بالتاريخ العالمي. ويبدو أن هذا قد حدث من دون مقاومة عنيدة سواء من خبراء التاريخ الوطني أو الأيديولوجيين القوميين. وحتى ذلك الحين، كانت الجامعات الأوروبية عادة ما تنظم ماضي أوروبا في المخطط الثلاثي التقليدي في العصور القديمة والوسطى والحديثة. ولكن حتى إذا كان المدرسون قد أولوا أجزاء أخرى من العالم اهتمامًا قليلًا، فإنهم لم يدعوا عادة أن التاريخ الأوروبي يمثل على نحو معقول المغامرة الإنسانية كلها.

وعلى النقيض من ذلك، استند التقليد المدني الغربي للولايات المتحدة على الفرضية الأيديولوجية، سواء تم ذكرها صراحة أم لا؛ ذلك أن تاريخ العالم لا يتطلب إلا جزءًا من الفضاء العالمي، وليس كله. وإلا، فكيف نفسر: بقاء بداية المقررات الدراسية والكتب المدرسية حتى الآن بقصة الجنس البشري في سياق أفريقيًا في العصر الحجري القديم، ولكن بعد ذلك انحسر السرد تدريجيًا حتى لم يبق سوى أوروبا والأوروبيين. وإذا كان مفهوم الحضارة الغربية لتاريخ العالم ضيقًا، فإنّ مدرسي تاريخ العالم الجديد قد بنوا على هذا التقليد، بوعي أو بغيره. وهذا، لأن مادة الحضارة الغربية كانت بالتأكيد دورة عابرة للحدود. وقد جسد ذلك التزامًا عابرًا للحدود الوطنية، تجاوز التاريخ الذي يركز على الأمة، الالتزام الذي أدى في النهاية إلى إعداد دراسات عالمية حقيقية.

ومن سوء الحظ بالنسبة إلى التقدم الذي أحرزه تعليم تاريخ العالم أنّ الأيديولوجية القومية أو الحضارية تظل عنيدة في الغالبية العظمى من المدارس والجامعات. ويبدو أن "تاريخ العالم الجديد" الذي يركز على الإنسان، والذي يثير اهتمام مجموعة متزايدة من المهنيين في العديد من البلدان، يظل غير مألوف بالنسبة إلى معظم صناع القرار في مجال التعليم، بما في ذلك الهيئات التشريعية

92 للاطلاع على نقد ثاقب لـ "الحضارة" كبناء تاريخي معيب، ينظر:

Bruce Mazlish, *Civilization and Its Contents* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2005).

التي تضع السياسات، ووكالات المدارس العمومية، وشركات الكتب المدرسية، وهيئات التمويل، وكذلك بالنسبة إلى الذين يشتغلون بالدراسات الاجتماعية الأميركية ويعتقدون أن المدارس تدرّس الكثير من التاريخ، وليس ما يكفي من التربية المدنية والأحداث الجارية. ولقد أدى استمرار سوء الفهم أو الجهل إلى ظهور علامات خطيرة. فالإقبال على العلوم الإنسانية في الجامعات الأميركية، أخذ يتراجع منذ عدة سنوات. وفي الوقت نفسه، نجد الساسة ومديري التعليم يحثون الشباب باستمرار على تفضيل اختيار مهنة (العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات) على المهنة الأقل قابلية للتسويق. ومن المفترض أن تعمل الجامعات على إنتاج موظفين متحمسين وموهوبين، وإن لم يكونوا متعلمين على نحو خاص، موظفين في الشركات يتقاضون رواتب أعلى كثيراً من رواتب مدرسي التاريخ.

يمثل الصعود القومي اليميني المثير للقلق في عدد كبير من البلدان تهديداً خطيراً آخر للتعليم العالمي، وربما بدأت الأنظمة القومية المتطرفة، أو بالأحرى بدأت بالفعل، في إعادة بناء البرامج التعليمية لتعكس الأيديولوجية الحصرية ثقافياً، كما يحدث حالياً في الهند، أو لتقييد المعرفة بالعالم الخارجي أساساً على المسؤولين الحكوميين، والدبلوماسيين، ومخططي الشركات⁽⁹³⁾. والواقع أن العديد من البلدان لا تخصص فيها كليات التاريخ بالجامعات إلا موارد قليلة نسبياً للبحث أو تدريس المناطق الأجنبية، فضلاً عن تاريخ العالم. فعلى سبيل المثال، في عام 2013، كان الأكاديميون الأمريكيون المتخصصون في شرق آسيا يمثلون أقل من تسعة في المئة من إجمالي المشاركين في الاستطلاع؛ وفي المملكة المتحدة، كان أقل من اثنين في المئة. وما يزيد قليلاً على أربعة في المئة من المؤرخين الأمريكيين متخصصون في التاريخ الأفريقي، أما في المملكة المتحدة، فأقل من ثلاثة في المئة. ويقول المؤرخون الذين ذكروا هذه الأرقام: "في المملكة المتحدة يعمل 84 في المئة من جميع المؤرخين في المملكة المتحدة، وأوروبا، أو أميركا الشمالية. ومن قبيل الصدفة، أن هذه هي أيضاً النسبة المئوية لسكان العالم الذين يعيشون خارج تلك المناطق: ف 16 في المئة من مؤرخي المملكة المتحدة تركوا ليعملوا على 84 في المئة من التراث الجماعي لكوكب الأرض"⁽⁹⁴⁾.

تبين بوضوح هذه المراجعة المقارنة لتطور تعليم تاريخ العالم أن الفهم الكامل لنموه وتوجهه في جميع أنحاء العالم سيتطلب المزيد من البحث والدعم. ولا تزال هناك العديد من الأسئلة الأساسية التي يتعين معالجتها. فقد حددت مجموعة متنوعة من المؤسسات والبرامج في بلدان مختارة، باستثناء جزئي للولايات المتحدة. لم أتفحص بدقة أي نوع من مدرسي التاريخ على المستوى العالمي يقومون بتدريسه في هذه الأماكن، وكيف يقومون بذلك، ولا شك في أن الأهم هو ما يتعلمه الطلاب. ويجب طرح عدة أسئلة أخرى: هل يوجد إجماع عام بين المدرسين والطلاب على تعريف تاريخ العالم بوصفه موضوعاً للتعليم؟ وفي أي ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية يتم فيها تدريس الشباب موضوعاً بصفته تاريخ العالم؟ وما نوع التكوين الذي يحتاج إليه مدرسو المدارس أو المحاضرون الأكاديميون لتدريس تاريخ العالم؟ وما الطرائق التي تشجع بها الحكومات والوكالات العامة تعليم تاريخ العالم أو تمنعه؟ وهل توجد اختلافات مفاهيمية واضحة بين تاريخ العالم، العالمي / الكوني، وعبر الوطني، والنظام العالمي، والتاريخ العالمي بصفته مجالات للدراسة؟

بغض النظر عن مدى نجاحنا في الكشف عن الوضع الحالي لتعليم تاريخ العالم في العديد من الدول الوطنية إن لم يكن كلها، فإن اقتراب الأزمة البيئية يتطلب من المدرسين والطلاب أن يعيروا ماضي جنسنا البشري وحاضره ومستقبله اهتماماً أكثر، والقصص

93 فيما يتعلق بمقاومة العولمة في الآونة الأخيرة وفشل المؤرخين في الاعتراف بتحدياتها، ينظر: Jeremy Adelman, "What is Global History Now?" *Aeon*, 2/3/2017, accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQB9>;

ولرد على إدلمان، ينظر:

Richard Drayton & David Motadel, "Discussion: The Futures of Global History," *Journal of Global History*, vol. 13, no. 1 (March 2018), pp. 1-21.

94 Luke Clossey & Nicholas Guyatt, "It's a Small World After All: The Wider World in Historians' Peripheral Vision," *Perspectives on History*, vol. 51, no. 5 (May 2013), accessed on 29/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQco>

الداخلية التي تفصل بين الأمم والحضارات اهتمامًا أقل نسبيًا. ويبدو أن مدرسي شرق آسيا الذين قرأت لهم أو تحدثت معهم في السنوات الأخيرة حريصون على بناء تاريخ العالم الجديد في جميع مستويات الدراسة. وقد كتب يوشن غو، من جامعة فودان في شنغهاي عام 2017، مؤكدًا ذلك:

أعتقد أننا بمواصلة تعزيز التاريخ العالمي في الصين، سنشجع المزيد من الباحثين الشباب على تكريس أنفسهم لدراسة التاريخ، وتدريبهم على الانفتاح، ومساعدتهم على تقدير الطبيعة التعددية للعالم. ومع تطور مفهوم التاريخ العالمي، سيكون كذلك مصدر إلهام للمؤرخين في الصين وحول العالم⁽⁹⁵⁾.

ثبت المصطلحات والمؤسسات الواردة في النص

1. المصطلحات

- ✧ الأرض: Earth.
- ✧ الأفروأوراسيا: Afroeurasia.
- ✧ البكالوريوس / الإجازة: Bachelor.
- ✧ بناء التطور الاجتماعي: Social Evolutionary Construction.
- ✧ بنية التتابع الزمني الخطي: Fundamentally Unilinear Chronological Structures.
- ✧ بين إقليمي: Interregional.
- ✧ التاريخ الجديد: New history.
- ✧ تاريخ الحوض: Bassin history.
- ✧ التاريخ العابر للحدود الوطنية: Transnational History.
- ✧ التاريخ العام: General History.
- ✧ تاريخ العالم: World History.
- ✧ التاريخ العالمي: Global History.
- ✧ التاريخ العالمي والإمبريالي: Global and Imperial History.
- ✧ تاريخ العالم المدرسي: Scholastic World History.
- ✧ التاريخ العميق: Deep History.
- ✧ التاريخ الكبير: Big History.
- ✧ التاريخ المتعدد الجنسيات: Multinational History.
- ✧ التاريخ المقارن: Comparative History.

- ✧ تاريخ مركزية الإنسان: Humanocentric History.
- ✧ تاريخ النظام العالمي: World System History.
- ✧ التجارة العابرة للثقافات: Cross-cultural Trade.
- ✧ الترابطات الإقليمية: Interregional Connections.
- ✧ التعليم العام: General Education, GE.
- ✧ تعليم تاريخ العالم: World History Education.
- ✧ التواريخ المترابطة: Connected Histories.
- ✧ التواريخ المتقاطعة: Histoires Croisées.
- ✧ حالة العالمية: Condition of Globality.
- ✧ حركة التعددية الثقافية الأميركية: American Multiculturalist Movement.
- ✧ الحضارات الخاملة: Inert Civilization.
- ✧ حضارات العالم: World Civilizations.
- ✧ الحضارة الغربية: Western Civilization/ Civ ..
- ✧ الدراسات الاجتماعية: Social Studies.
- ✧ الدول القومية: Nation-States.
- ✧ دراسات المناطق: Areas Studies.
- ✧ علم الأحياء التطوري: Evolutionary Biology.
- ✧ الكون: Cosmos.
- ✧ ما بعد الاستعمار/ ما بعد الكولونيالية: Postcolonial.
- ✧ المجتمعات التقليدية: Traditional Societies.
- ✧ مجموعة ذات صلة: Relevant Aggregate.
- ✧ مرحلة روض الأطفال والمرحلة الابتدائية، والثانوية: K-12.
- ✧ المملَكيات الشرقية القديمة: The Ancient Oriental Monarchies.
- ✧ المركزية الغربية: Eurocentrism.
- ✧ المنطقة العابرة لنصف الكرة الأرضية: Transehemispheric Region.
- ✧ نظرية الانتشار الثقافي: Cultural Diffusion Theory.
- ✧ النظرية العرقية: Racial Theory.
- ✧ منهج دراسي متعدد التخصصات: Multidisciplinary Curriculum.
- ✧ الوضع المتقدم: Advanced Placement, AP.

2. المؤسسات

- ✳ التحالف من أجل تعليم تاريخ العالم: Alliance for Learning in World History.
- ✳ الجمعية الآسيوية للمؤرخين العالميين: Asian Association of World Historians, AAWH.
- ✳ الجمعية التاريخية الأميركية: American Historical Association, AHA.
- ✳ الجمعية الدولية للتاريخ الكبير: International Big History Association, IBHA.
- ✳ جمعية تاريخ العالم: World History Association, WHA.
- ✳ الشبكة الأفريقية للتاريخ العالمي: African Network in Global History, ANGH.
- ✳ الشبكة الأوروبية للتاريخ الكوني والعالمي: European Network in Universal and Global History, ENIUGH.
- ✳ شبكة التاريخ الاقتصادي العالمي: The Global Economic History Network, GEHN.
- ✳ شبكة منظمات التاريخ العالمي وتاريخ العالم: Network of World and Global History Organizations, NOGWHISTO.
- ✳ مجلس الكلية: College Board.
- ✳ المجلس المركزي للتعليم الثانوي في الهند: India's Central Board of Secondary Education.
- ✳ مركز ابن بطوطة الدولي للدراسات المشتركة بين الثقافات والحضارات: Ibn Battuta International Center for Inter-Cultural and Civilizational Studies.
- ✳ مركز أكسفورد للتاريخ العالمي (في جامعة أكسفورد): Center for Global History (At the University of Oxford).
- ✳ معهد الأبحاث في تاريخ العالم في طوكيو: Research Institute of World History in Tokyo.
- ✳ مركز التاريخ والثقافة العالمية (في جامعة وارفيك): The Global History and Culture Center (At the University of Warwick).
- ✳ مركز التاريخ العالمي في جامعة كاييتال نورمال في بيجين: Global History Center of at Capital Normal University in Beigin.
- ✳ مركز التاريخ والوسائط الجديدة: Center for History and New Media.
- ✳ مركز روي روزنزويغ "لحفظ التاريخ وتقديمه على الإنترنت": Roy Rozenzweig Center to both "Preseve and Present : History Online".
- ✳ المركز الوطني للتاريخ في المدارس: National Center for History in the Schools, NCHS.
- ✳ معهد بحوث التاريخ المقارن والثقافة المقارنة في جامعة هانينغ في سيول: Research Institute of Comparative History and Culture at Hanayang University in Seoul.
- ✳ معهد جامعة لايبزيغ للدراسات العالمية والأوروبية: The University of Leipzigs's Global and European Studies Institute, GESI.
- ✳ معهد الدراسات العالمية النقدية في جامعة سوغانغ: Critical Global Studies Institute at Sogang University.
- ✳ معهد مبادرة البحث المفتوح والمتعدد التخصصات: Institute for Open and Transdisciplinary Research Initiative.
- ✳ قائمة H-World، وهي قائمة إلكترونية مجانية لمناقشة دراسة وتعليم تاريخ العالم.

- Abushouk, Ahmed Ibrahim. "Teaching World History in Arabian Gulf Universities: Challenges and Prospects." *The History Teacher*. vol. 50, no. 3 (May 2017).
- Allardyce, Gilbert. "Toward World History: American Historians and the Coming of the World History Course." *Journal of World History*. vol. 1, no. 1 (Spring 1990).
- Alpers, Edward. *The Indian Ocean in World History*. New York: Oxford University Press, 2014.
- Austen, Ralph A. *Origin Story: A Big History of Everything*. New York: Little, Brown, and Co., 2018.
- _____. *Trans-Saharan Africa in World History*. New York: Oxford University Press, 2010.
- Benton, Lauren. "No Longer Odd Region Out: Repositioning Latin America in World History." *Hispanic American Historical Review*. vol. 84, no. 3 (August 2004).
- Braudel, Fernand. *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II*. Berkeley, CA: University of California Press, 1996.
- Brookins, Julia. "Survey Finds Fewer College Students Enrolling in College History Courses." *Perspectives on History*. vol. 54, no. 6 (September 2016).
- Brown, Cynthia Stokes. *Big History: From the Big Bang to the Present*. New York: The New Press, 2007.
- Brown, Matthew. "The Global History of Latin America." *Journal of Global History*. vol. 10, no. 3 (November 2015).
- Burke III, Edmund. "Toward a Comparative History of the Modern Mediterranean, 1750-1919." *Journal of World History*. vol. 23, no. 4 (December 2012).
- Buschmann, Rainer F. *Oceans in World History*. New York: McGraw-Hill Education, 2007.
- Chaudhuri, K. N. *Trade and Civilisation in the Indian Ocean: An Economic History from the Rise of Islam to 1750*. New York: Cambridge University Press, 1985.
- Christian, David. "Inner Eurasia as a Unit of World History," *Journal of World History*. vol. 5, no. 2 (Fall 1994).
- _____. "The Case for 'Big History'." *Journal of World History*. vol. 2, no. 2 (Fall 1991).
- _____. "World History in Context," *Journal of World History*. vol. 14, no. 4 (December 2003).
- _____. *Maps of Time: An Introduction to Big History*. Berkeley, CA: University of California Press, 2004.
- Christian, David, Cynthia Stokes Brown & Craig Benjamin. *Big History: Between Nothing and Everything*. New York: McGraw-Hill Education, 2014.
- Clarence-Smith, William Gervase, Kenneth Pomeranz & Peer Vries. "Editorial." *Journal of Global History*. vol. 1, no. 1 (March 2006).
- Clossey, Luke & Nicholas Guyatt. "It's a Small World After All: The Wider World in Historians' Peripheral Vision." *Perspectives on History*. vol. 51, no. 5 (May 2013). at: <https://acr.ps/1L9zQco>
- Crosby, Alfred W. *The Columbian Exchange: Biological and Cultural Consequences of 1492*. Westport, CT: Greenwood Press, 1972.

- _____. *Ecological Imperialism: The Biological Expansion of Europe, 900-1900*. New York: Cambridge University Press, 1986.
- Curtin, Philip D. *The Atlantic Slave Trade: A Census*. New York: Harper & Row, 1969.
- _____. *Cross-Cultural Trade in World History*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1984.
- _____. "Graduate Teaching in World History." *Journal of World History*. vol. 2, no. 1 (Spring 1991).
- Douglass, Susan L. "Teaching the World in Three Mass Education Systems: Britain, Egypt, and India, 1950-1970." PhD Dissertation. George Mason University, 2016.
- Drayton, Richard & David Motadel, "Discussion: The Futures of Global History." *Journal of Global History*. vol. 13, no. 1 (March 2018).
- Dunn, Ross E., Laura J. Mitchell & Kerry Ward (eds.). *The New World History: A Field Guide for Teachers and Researchers*. Berkeley, CA: University of California Press, 2016.
- Dunn, Ross E. *The Adventures of Ibn Battuta, A Muslim Traveler of the Fourteenth Century*. Berkeley, CA: University of California Press, 2012.
- Elman, Benjamin A. & Chao-Hui Jenny Liu (eds.). *The "Global" and the "Local" in Early Modern and Modern East Asia*. Leiden, The Netherlands: Brill, 2017.
- Epaminondas, Marios. "Issues and Challenges of History Education in the Republic of Korea – Part II." *EuroClio*. 22/9/2017. at: <https://acr.ps/1L9zQNk>
- Frank, Andre Gunder. "A Plea for World System History." *Journal of World History*. vol. 2, no. 1 (Spring 1991).
- Gagnon, Paul. *Literacy: The Case for History in American Education*. Boston, MA: Houghton Mifflin, 1989.
- Games, Alison. "Atlantic History: Definitions, Challenges, Opportunities." *The American Historical Review*. vol. 111, no. 3 (June 2006).
- Harari, Yuval Noah. *Sapiens: A Brief History of Humankind*. New York: Harper Collins, 2015.
- Geyer, Michael & Charles Bright. "World History in a Global Age." *The American Historical Review*. vol. 100, no. 4 (October 1995).
- Hodgson, Marshall G. S. *The Venture of Islam: Conscience and History in a World Civilization*. Chicago, IL: The University of Chicago Press, 1974.
- _____. *Rethinking World History: Essays on Europe, Islam, and World History*. Edmund Burke III (ed.). Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1993.
- Horden, Peregrine & Nicholas Purcell. *The Corrupting Sea: A Study of Mediterranean History*. Malden, MA: Wiley-Blackwell, 2000.
- Kim, Hyo-jeong. "National Identity in Korean Curriculum." *Canadian Social Studies*. vol. 38, no. 3 (Spring 2004). at: <https://acr.ps/1L9zQbl>
- Lydon, Ghislaine. *On Trans-Saharan Trails: Islamic Law, Trade Networks, and Cross-Cultural Exchange in Nineteenth-Century Western Africa*. New York: Cambridge University Press, 2012.

- Manning, Patrick (ed.). *Global Practice in World History: Advances Worldwide*. Princeton, NJ: Markus Wiener, 2008.
- Manning, Patrick. *Navigating World History: Historians Create a Global Past*. New York: Palgrave Macmillan, 2003.
- Mazlish, Bruce. *Civilization and Its Contents*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2005.
- McNeill, William H. *The Rise of the West: A History of the Human Community*. Chicago, IL: The University of Chicago Press, 1963.
- _____. *The Ecumene: Story of Humanity*. New York: Harper & Row, 1973.
- _____. "Beyond Western Civilization: Rebuilding the Survey." *The History Teacher*. vol. 10, no. 4 (August 1977).
- _____. "A Defence of World History: The Prothero Lecture." *Transactions of the Royal Historical Society*. vol. 32 (1982).
- _____. *The Pursuit of Power: Technology, Armed Force and Society Since A.D. 1000*. Chicago, IL: The University of Chicago Press, 1982.
- _____. *Plagues and Peoples* (rev. ed.). Garden City, NJ: Anchor, 1998 [1976].
- Nash, Gary B., Charlotte Crabtree & Ross E. Dunn, *History on Trial: Culture Wars and the Teaching of the Past*. New York: Vintage Books, 1997.
- Northrop, Douglas (ed.). *A Companion to World History*. Malden, MA: Wiley- Blackwell, 2012.
- O'Banion, Terry. "A Brief History of General Education." *Community College Journal of Research and Practice*. vol. 40, no. 4 (2016).
- Robert Wald Sussman, *The Myth of Race: The Troubling Persistence of an Unscientific Idea*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2014.
- Sachsenmaier, Dominic. *Global Perspectives on Global History: Theories and Approaches in a Connected World*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2011.
- Schlesinger Jr., Arthur M. *The Disuniting of America: Reflections on a Multicultural Society*. New York: Norton, 1991.
- Segal, Daniel A. "'Western Civ' and the Staging of History in American Higher Education." *The American Historical Review*. vol. 105, no. 3 (June 2000).
- Spier, Fred. *Big History and the Future of Humanity*. Chichester, UK: Wiley-Blackwell, 2011.
- Stavrianos, Leften S. *A Global History of Man*. Boston, MA: Allyn and Bacon, 1962.
- _____. *The World to 1500: A Global History*. Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 1970.
- _____. *The World since 1500: A Global History*. 2nd ed. Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 1971.
- Streets, Heather, Tom Laichas & Tim Weston. "World History Is Here." *World History Connected*. vol. 1, no. 1 (November 2003). at: <https://acr.ps/1L9zPs6>

Swinton, William O. *Outlines of the World's History*. New York: Ivison, Blakeman, Taylor, 1874.

Symcox, Linda & Arie Wilschut (eds.). *National History Standards: The Problem of the Canon and the Future of Teaching History*. Charlotte, NC: Information Age, 2009.

Wolf, Eric R. *Europe and the People without History*. Berkeley, CA: University of California Press, 1982.

Xincheng, Liu. "The Global View of History in China." *Journal of World History*. vol. 23, no. 3 (September 2012).

Harari, Yuval Noah. *Sapiens: A Brief History of Humankind*. New York: HarperCollins, 2015.

نوما دوني فوستيل دو كولانج

المدينة - الدولة في الزمن القديم



صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ضمن سلسلة "ترجمان"، كتاب **المدينة - الدولة في الزمن القديم** *La Cité Antique*، وهو كتاب متميز في طرحه؛ إذ يخالف فيه الفكر الغربي السائد الذي يتبنّى مقولة انبثاق الحضارة الغربية المعاصرة من حضارة الرومان والإغريق، منتقداً تسليم العالم الغربي المعاصر بهذه الفكرة وتصرفه على هذا الأساس، ومبيّناً بالأدلة ضرر هذا المعتقد وفساده، وطرائق علاج الأضرار المترتبة عليه. الكتاب من تأليف المؤرخ الفرنسي نوما دوني فوستيل دو كولانج Numa Denis Fustel de Coulanges وترجمة حسين قبيسي. يقع الكتاب في 544 صفحة، شاملةً بيبليوغرافيا وفهرساً عاماً.

مراجعات کتب Book Reviews



شروط البوح ونسبية الحقيقة في ذاكرة الفاعل السياسي: قراءة في كتاب "بوح الذاكرة وإشهاد الوثيقة" لامبارك بودركة (عباس)

The Conditions of Confession and the Relativity of
Truth in the Memory of the Political Actor: Review of
Disclosures of Memory and Documents as Witnesses
by M'Barek Boudarka (Abbas)

عنوان الكتاب: بوح الذاكرة وإشهاد الوثيقة: من مذكرات امبارك بودركة (عباس).

تقديم وحوار: الطيب بياض.

سنة الإصدار: 2020.

عدد الصفحات: 414 صفحة.

* أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة عبد الملك السعدي، تطوان، المغرب.

Professor of Contemporary History, Abdelmalek Essaâdi University, Tetouan, Morocco.

saidelhajji@hotmail.fr

تعد ذاكرة الفاعل السياسي من أكثر الذكريات إثارة للجدل والنقاش، فالأمر لا يتعلق بذاكرة انطباعية تعبّر عن هواجسها وهمومها في عوالم خاصة بها، بل يتعلق بأحداث تعني فاعلين آخرين بالضرورة، يمكن أن تستحضرهم الذاكرة بالسلب أو بالإيجاب. وهو ما يجعل بوح الذاكرة موضع اتهام فوري بالانتصار للذات وتغييب الموضوعية، وإنتاج الحقائق التي تتحكم فيها الخلفيات السياسية والشخصية أكثر مما يتحكم فيها الواقع الحقيقي، على نحو قد يورطها بقصد أو من دونه في تزوير التاريخ. ويبقى العنصر الحاسم هو منهجية التعامل مع الإنتاج الذكرائي وأدوات ضبطه، واستخلاص ما هو موضوعي بعيداً عن محاذير الذاتية التي تطرحها الذاكرة في هذا الصدد. وهذا ما يضع المؤرخ أمام أكثر امتحانات كتابة التاريخ صعوبة؛ لأنه يصبح مهدداً بالانسياق وراء انفعالات الذاكرة المنتصرة لنفسها ومواقف صاحبها، ما قد يضيفى الصدقية على معطيات بعيدة عن الموضوعية، قريبة من نزوات الذاكرة ورغباتها.

تتعدد الأسباب الكامنة وراء عملية بوح الفاعل السياسي، فقد تقتزن مثلاً بطلب من الرأي العام بعد قضاء المعنى بالأمر مدة زمنية طويلة في مواقع المسؤولية. غير أن بوح الذاكرة في هذه الحالة قد يكون انتقائياً، طالما أن الهدف ليس خدمة التاريخ، بقدر ما يكون رغبة في التحرر مما يعتبره الفاعل السياسي واجباً. وقد يخضع هذا البوح للعديد من القيود أو الشروط التي تضعها الذاكرة لنفسها، تبعاً لطبيعة الفاعل نفسه أو الثقافة السياسية السائدة، التي تتميز بعض الأعراف، من قبيل كتمان السر السياسي، وهو ما يؤثر في عملية البوح التي تقوم بها الذاكرة، على نحو يفضي إلى بوح دون مستوى انتظارات الرأي العام، مقارنةً بتاريخ الفاعل السياسي صاحب المذكرات ومكانته⁽¹⁾.

تحليلنا ذاكرة الفاعل السياسي على مجموعة من الأسئلة منها: أي حقيقة يجود بها بوح الفاعل السياسي؟ هل هي حقيقة ذاتية أم حقيقة تاريخية أم حقيقة سياسية؟ هل هي حقيقة مطلقة أم نسبية؟ جعلت هذه الأسئلة المؤرخين ينقسمون فيما بينهم حول طبيعة العلاقة بين الذاكرة والتاريخ، بين من يرى وجود اتحاد بينهما، باعتبار أن الذاكرة "تمون التاريخ" كما يذهب إلى ذلك جاك لوجوف⁽²⁾، ومن يرى أن الذاكرة والتاريخ لا يمكن أن يلتقيا أبداً، فكل واحد منهما حقل اشتغال خاص به، وعلى المؤرخ أن يحافظ على المسافة الضرورية التي يفرضها عليه عمله العلمي، لكي لا يقع في فخ ما تنتجه الذاكرة سواء كانت فردية أو جماعية، لأن الذاكرة تبقى مهددة دائماً بالخضوع لانفعالاتها والخلط بين المعيش والمنقول، الماضي والحاضر، الذاكرة الفردية والجماعية. وقد تعمل على تضخيم الأحداث أو تقزيمها، وممارسة ضغطها باستمرار على كتابة التاريخ بتعبير بيير نورا⁽³⁾ Pierre Nora. وعلى الرغم من هذا التحذير من "فخاخ الذاكرة"، إن صح التعبير، فإن البعض يذهب إلى أنه لا يمكن استبعاد الذاكرة نهائياً باعتبارها مصدراً للتاريخ، بل يمكن أن تعتمد مصدراً أساسياً بعد إخضاعها لمنهج علمي تاريخي صارم. ولم تنج هذه الصرامة من علامات استفهام حسب أسترید إرل Astrid Erll، التي أكدت أن المصادر التاريخية "العلمية" نفسها لم تكن يوماً "انعكاساً نزيهاً وصادقاً للماضي"⁽⁴⁾. ويذهب بول ريكور في الاتجاه نفسه، عندما يؤكد أن المؤرخ يخضع لذاتيته، لكنه يستدرك بأن العامل المنهجي يحول ذاتيته إلى "ذاتية تأملية" رصينة، تتحرى الدقة والموضوعية وتوقعات القارئ⁽⁵⁾. ويصنع "مسافة ذاتية غير مرتبطة بالزمن. لأن دوره في نهاية المطاف هو الفهم دون تبرئة أو اتهام، طالما أن القاضي هو الذي يحكم ويعاقب، والمواطن هو الذي يناضل ضد النسيان ومن أجل إنصاف الذاكرة"⁽⁶⁾.

1 مثلاً النقاش الذي أثارته مذكرات الوزير الأول السابق: عبد الرحمن اليوسفي، **أحاديث في ما جرى، شذرات من سيرتي كما رويتها لبودركة** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 2018)، ج 3.

2 Jacques Le Goff, *Histoire et mémoire*, Collection Folio Histoire 20 (Paris: Gallimard, 1988), p. 82.

3 ياسين يحيوي، "الذاكرة الجمعية موضوعاً للبحث التاريخي: دراسة في نماذج مختارة من مؤرخي الجيل الثالث لمدرسة الحوليات"، **أسطور**، العدد 7 (كانون الثاني/يناير 2013)، ص 115.

4 زهير سوكاح، "الهوية بين الكتابة التاريخية والذاكرة الجمعية، نحو نموذج ذكرائي فلسطيني"، **مجلة رؤى تربوية**، العدد 27 (1998)، ص 81.

5 Paul Ricoeur, *Histoire et vérité* (Paris: Edition Esprit; Seuil, 1955), pp. 23 - 24.

6 بول ريكور، **الذاكرة، التاريخ، النسيان**، ترجمة وتعليق جورج زيناتي (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009)، ص 477.

في هذا الإطار يمكن اعتبار كتاب **بوح الذاكرة وإشهاد الوثيقة**⁽⁷⁾، الذي يقدم فيه امبارك بودركة (عباس) جزءًا من مساره السياسي في إطار حوار مع المؤرخ الطيب بياض، مادة رئيسة للمشغولين في حقل الذاكرة وموضوعًا خصبًا للعلاقة الجدلية بين الذاكرة والتاريخ، لكونه يتطرق إلى أحداث بالغة الأهمية في تاريخ المغرب الراهن، وهي العمليات المسلحة التي وقعت سنة 1973، والتي كان بودركة أحد الفاعلين الرئيسيين فيها.

منهجية العمل: محاورة الذاكرة للوثيقة

جاء كتاب **بوح الذاكرة وإشهاد الوثيقة** في أربعة عشر فصلاً، عززت بوئائق متنوعة (مراسلات، تقارير، قصاصات، وثائق رسمية)، أضفت في متن العمل وعدم وضعها في نهايته على شكل ملحق وثائقي، نوعاً من مواكبة الوثيقة لبوح الذاكرة، وأفرزت تناعماً بين الذاكرة والوثيقة. وانبثقت هذه الفصول من تحديد المحاور الكبرى للحوار تفادياً للتيه والانسحاق مع سرديات الذاكرة، وكان لافتاً اعتماد المؤرخ تكتيك المباغطة بالأسئلة المحفزة لتقليص مساحة النسيان، وإجراء تمرين المقارنات والمواجهات مع مضمون الوثائق أو ما ورد في الشهادات، وعمد إلى التوجيه المنهجي لبوح الفاعل السياسي، عبر ترتيب الأسئلة كرونولوجياً ووضعها ضمن نسق يسمح بإبراز طبيعة البنية المفردة للحدث، وذلك عبر استحضار تراجمي للأحداث التي لها علاقة سببية بأحداث 1973.

لقد أتاحت مواكبة البوح بالوثيقة للمتلقي مجالاً للمقارنة بين الذاكرة ومضمون الوثيقة، مثلما فتحت له أيضاً مجالاً للتأويل والتفسير، يتجاوز ما قد يبدو احتكاراً لتفسير الأحداث وخلفياتها من جانب الفاعل السياسي. وكان هذا من نتائج ما يمكن وصفه بميثاق البوح الذي تعاهد عليه المؤرخ المحاور، وامبارك بودركة الشاهد. وبين الرغبة في الخضوع لشروط البوح والخضوع للصرامة المنهجية للمؤرخ، اختار بودركة أن يقترب من الحقيقة التاريخية على حساب حقائق أخرى ذاتية أو سياسية يمكن أن تولدها شروط البوح.

منذ البداية يعلن عنوان الكتاب أن الأمر يتعلق بعملية بوح مقننة ومشروطة بوجود الوثيقة الشاهدة عليه. ولأن بودركة هو من بادر إلى وضع ذاكرته تحت تصرف المؤرخ، فقد كان ضرورياً أن يُنصّب هذا الأخير نفسه محامياً للمتلقي، وأن يكون حريصاً على أن يرفق البوح بوئائق معززة، تضع حدوداً للذاتية والانفعالات التي يمكن أن تنساق معها ذاكرة الفاعل السياسي. لذلك، كان عنوان الكتاب واضحاً، مختصراً، دالاً وجذاباً، لا يترك مجالاً لأي تأويل آخر غير ما يمكن أن يحيل إليه من كونه بوخاً مشروطاً بتوافر الوثيقة الشاهدة عليه.

جاءت مقدمة الكتاب على شكل حوار غير مباشر بين امبارك بودركة والمؤرخ الطيب بياض، يفصح فيه الأول عن دوافعه الذاتية وراء مبادرته بتدوين بوح ذاكرته. فلم يكن لبودركة أن يبقى صامتاً بعد مسار سياسي طويل، وإطلاعه على ما تضمنته مذكرات أخرى حول نفس المرحلة ونفس الأحداث، خصوصاً أن الرجل كان مسلحاً برصيد وثائقي مهم استطاع المحافظة عليه، رغم ظروف تنقله الكثيرة في المنفى. ولم يكن بودركة يعلم أن حرصه على دفع أعضاء التنظيم⁽⁸⁾ في فترة ما لتدوين القرارات المتخذة، سيقدم خدمة كبيرة لتاريخ المرحلة، بعدما أصبحت تلك الوثائق مادة تاريخية أساسية أطرت بؤحه (ص 9). واعتبرها دلائل مادية يجب أن يطلع عليها جيل الشباب لمعرفة الجذور التاريخية لبعض المشكلات التي تعانيتها البلاد اليوم، ودفعه للعودة إلى الماضي ليس بهدف اجتراحه، بل للانكباب على الحاضر بغاية فهم مستقبل أفضل واستشرافه (ص 14).

كان تأثر بودركة بالتقليد الفرنسي الذي يدفع الفاعل السياسي لكتابة مذكراته بالتعاون مع المؤرخ، هو الذي حفّزه على البحث عن مؤرخ محترف مثل الطيب بياض يدافع عن أهمية اقتراب المؤرخ من القضايا الراهنة باعتماد المسافة المنهجية، لتعويض غياب

7 امبارك بودركة (عباس)، أحداث 3 مارس 1973: بوح الذاكرة وإشهاد الوثيقة، حوار الطيب بياض، الكتاب الأول (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 2020).

8 يقصد به التنظيم السري الذي كان تابعاً لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية خلال سبعينيات القرن العشرين.

المسافة الزمنية الكافية لمعالجة الأحداث من زاوية المقاربة التاريخية. وكان لافتاً أيضاً اختيار بودركة لمؤرخ لا ينتمي إلى جيله لتأطير عملية بوح ذاكرته، فلم يكن الطيب بياض فاعلاً أو شاهداً على الأحداث موضوع الكتاب، وهو ما أضفى قوة ودقة أكبر على أسئلته، وكان يدقق في كل المعطيات التي تتضمنها أجوبة بودركة، خصوصاً أن الفترة موضوع الكتاب حافلة بالغموض والالتباس. وقد أقر بياض في مقدمة الكتاب بأنّ انتظارات القارئ من الذاكرة هي انتظارات متفاوتة، وأنّ الذاكرة كلما كان بوحها غزيراً ولدت المزيد من الأسئلة التي تخلق الاطمئنان لدى المتلقي، وتضمن لكل ذي شئ وغموض حضور هواجسه تجاه البوح. أكثر من ذلك، شمل اهتمام الطيب بياض حتى ما لم تبح به الذاكرة، خصوصاً حينما اعتبر أنّ للذاكرة رسائل في الصمت كما لديها في البوح (ص 15).

يذكر المؤرخ بياض، المُحاور، أنه كان أمام تحديات كثيرة وهو بصدد تأطير بوح ذاكرة بودركة، وبأنه كان على وعي بأن تركيبة الذاكرة معقدة يتداخل فيها ما تنتجه حقول معرفية عديدة، تبدأ بالتاريخ وتنتهي بالطب وعلم النفس، وهو ما يجعل التفاعل مع الذاكرة يقتضي استحضار ثلاثة أبعاد، الأول فينومينولوجي مرتبط بالذاكرة الفردية (الفاعل السياسي)، والثاني سوسيولوجي مرتبط بالذاكرة الجماعية (تمثل المجتمع للأحداث)، والأخير إبستيمولوجي مرتبط بالمعرفة التاريخية (المعطى التاريخي، الوثيقة). هذه الأبعاد الثلاثة ضرورية لإخضاع الذاكرة لمنهج المؤرخ الذي يشرح ما ورد فيها من معطيات (ص 16). وفي مستوى آخر، يدافع الطيب بياض بقوة عن دور أساليب التعبير ونمط الكتابة في إيصال معاني البوح ورسائله، لذلك نجد أنه كان بارعاً في استدعاء الصورة البلاغية لتقديم وجهة نظره، من منطلق أنّ المعرفة التاريخية تبقى ناقصة وبتيمة من دون التعبير الأدبي⁽⁹⁾.

اقتضت الصرامة المنهجية أن يبتعد بياض ما أمكن عن التفاعل الوجداني مع بوح ذاكرة بودركة، ولأنّ بوح هذا الأخير يتعلق بثورة مسلحة، فقد كان من الضروري أن يشهر بياض أسلحته المنهجية في وجه ذاكرته، حتى تظل الموضوعية حاضرة في الحوار، لذلك نجده قد أطّر تصديره لهذا العمل بمجموعة من الدراسات المرتبطة بالذاكرة من قبيل أعمال بول ريكور وبيير نورا (ص 16).

انطلق البوح من مرحلة النشأة وتشكل التمثلات الأولى لبودركة، فطفولته كانت مؤطرة بذاكرة جماعية تحتفظ بجراح خلفها عنف الممارسات الاستعمارية التي امتدت إلى مسقط رأسه "دوار إداو كنيضيف"⁽¹⁰⁾، وكذا بذاكرة أسرية تحمل ندوب معاناة الأب مع الاستعمار ومع تقلبات بداية الاستقلال. وتكشف دينامية بودركة المبكرة عن شخصية شغوفة بالمعرفة، مبادرة إلى الانخراط في الفعل الثقافي والجماعي والسياسي، فقد هاجر مبكراً إلى مدينة سلا من أجل الدراسة وانخرط في تنظيمات متعددة، وانتقل متدرجاً من الكشفية والتنظيمات التلمذية إلى التنظيمات الطلابية والسياسية. وتميز بحسّ نضالي مبكر جعله ينخرط في تجربة مقاطعة دستور 1962 وهو لا يزال تلميذاً، وفي عدد من المبادرات الطلابية، من خلال انخراطه في أنشطة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بالجزائر (ص 82-91).

بعد العودة إلى المغرب، كان بودركة يرى دائماً أنّ مكانه الطبيعي يجب أن يكون في قلب الدينامية السياسية والتنظيمية، ودفعه هذا إلى اختيار مهنة المحاماة التي حررت من الالتزام المهني المقيّد بالزمن. وعوض أن يتحكم الوضع المهني في تطويع قناعاته، جعل هذا الوضع في خدمة قناعاته. ولم يكن للطيب بياض أن يتجاوز هذا المسار في تأطير بوح بودركة، فكان لافتاً تسليط الضوء على هذه التفاصيل، خصوصاً أنّ التركيز على الجانب الحميمي في الذاكرة يبعث الاطمئنان لدى المُحاور. وكان بياض يستثمر هذه التفاصيل في توجيه بودركة ونقله من ذاكرة الأفراد إلى ذاكرة الأمكنة، مركزاً في أسئلته على الثنائيات المتماهية في مسار بودركة، العام/الخاص، الداخل/الخارج، السلمي/المسلح.

9 محمد حبيدة، المدارس التاريخية: برلين، السوربون، استراسبورغ، من المنهج إلى التنازع (الرباط: دار الأمان، 2018)، ص 134.

10 قرية تقع في إقليم شتوكة آيت بها، بمنطقة سوس جنوب المغرب.

وقد حرص بودركة على جعل ثنائية العمل السياسي العلني والعمل السري يسيران مثل خطين متوازيين لا يلتقيان، وهو ما جرّ عليه غضب الملك الراحل الحسن الثاني، الذي صرّح بأنه لا يمكنه التسامح مع "المحامي الذي يتراجع نهائياً ويصنع القنابل ليلاً"، ويقرّ بودركة بأنّ ثنائية العمل السياسي السلمي والمسلح العنيف ثنائية متعبة سيكولوجياً ومنهكة معنوياً (ص 168).

أحداث مارس 1973: جرأة البوح

إن المتمعن في بوح بودركة بخصوص أحداث 1973، يكشف جرأة الرجل في الإقرار بانخراطه في الإعداد للعمليات المسلحة. ففي الوقت الذي أبت فيه بعض المذكرات السياسية الإقرار بمسؤوليتها في بناء التنظيمات السرية، كشف بودركة بكل موضوعية عن دوره في هذه التنظيمات، رغم رفضه للطريقة والسرعة والعشوائية التي جرت بها. ولعل هذا ما دفعه إلى التنبؤ بفشلها في حينها، محملاً مسؤولية ذلك إلى بعض قيادات التنظيم السري الذين زجّوا بالمناضلين في أتون معركة غير متكافئة جعلتهم ضحايا رعونة القيادة. ومن أهم خلاصات بودركة في هذا الإطار، هي كون استنساخ النماذج الثورية الأخرى (مثل كوبا) للتأسيس لتجربة ثورية مسلحة في المغرب يعدّ خياراً فاشلاً؛ نظراً إلى اختلاف النموذجين. أضف إلى ذلك أنّ القهر والظلم يوفران بيئة ملائمة للعمل السري الأكثر راديكالية، ومواجهة العنف بالعنف بمنطق المرغم؛ هذا العنف المتبادل الذي يكون في الغالب مدمراً وغير منتج حسب ما خلص إليه بودركة (ص 180-196). وإذا كان من الطبيعي أن يتبادر إلى ذهن المتلقّي سؤال بخصوص موضوعية هذا البوح في ظل اختلاف زمن الحدث مع زمن الحكي، فإنّ الطيب بياض استحضّر هذه الأسئلة، من خلال حرصه على وضع بوح الذاكرة في سياقه الزمني الصحيح، عبر التمييز بين موقع الراوي خلال زمن الأحداث وموقعه بعد توافر مسافة زمنية فاصلة.

يمكن أن نستنتج من خلال بوح بودركة بعض المؤشرات الدالة على خصوصية المعارضة المغربية في رؤيتها وتمثّلها لطبيعة النضال الثوري، فقد كانت الشخصية المغربية حاضرة حتى في أشد فترات المعارضة شراسة، ولم تفلح عروض الرئيس الجزائري هواري بومدين بالقضاء على الملك الحسن الثاني في إغراء المعارضة. بل ساهمت، في رأي بودركة، في دفعه هو ورفاقه إلى الانتصار للذات، على الرغم من الخلاف مع الملك. وفي السياق نفسه، يحسم بودركة في تجربة المعارضة المغربية، خصوصاً تجربة التنظيم السري 3 مارس 1973، فلا هي في نظره نموذج لحزب البعث ولا هي "ناصرية" ولا هي "قذافية"، حيث حافظ الاتحاديون على مسافة من الجميع، ويكشف هذا عن خصوصية مغربية في النضال السياسي (ص 199-202).

جاء استحضار أحداث مارس 1973 في الكتاب بعد ثمانية فصول ممهدة، حتى يوضع القارئ في صورة البنية المفترزة لهذا الحدث. ويمكن وصف بوح بودركة بالنقد الذاتي الذي يصل حدّ القسوة، فهو يقرّ بأنّ التسرع والتهافت هما اللذان تحكّما في سير الأحداث التي حصدت في ركابها أرواحاً وشرّدت أبرياء؛ إذ إنّ الشروط اللازمة لإنجاح الثورة المسلحة لم تكن متوافرة بعد، واتسم التخطيط والتنفيذ بالعشوائية، بدليل أنّ إطلاق الرصاص في مولاوي بوعزة⁽¹¹⁾ جرى قبل أوانه من دون برمجة أو أخذ الإذن من قائدها الميداني محمد بنونة، إضافة إلى أنّ القاعدة المعوّل عليها لإنجاح الثورة كانت ضعيفة ومختربة من الجواسيس والمخبرين. واستهداف العمليات المسلحة لمجال جغرافي شاسع شمل مناطق كلميمة وقصر السوق وتغير وإملشيل وأملاكو وغيرها، كان من نتائج تقاطع هوس الثورة بوهمها، في نظر بودركة. وتبيّن بعض الوثائق المرفقة بالبوح المتعلق بالأحداث، حجم المعاناة والخذلان اللذين لاقاهما المشاركون بعد فشل العملية. ولم يتردد بودركة في تصنيف جزء من عناصر حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ضمن الذين خذلوا الثوار، مثلما لم يتردد في تحميل المسؤولية بالاسم لكل من أحمد خير (الميد) والفيقي البصري (ص 249-266).

11 قرية مغربية تقع في الأطلس المتوسط بإقليم خنيفرة، تبعد عن العاصمة الرباط حوالي 100 كلم.

كان لهذا الفشل تأثير كبير في المسار التنظيمي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية؛ إذ إنه دفعه إلى اتخاذ قرار القطع مع المغامرات المسلحة، التي تجر خيرة المناضلين إلى الإعدام وتورط الحزب في تعقيدات مجانية، وتبني خيار النضال السلمي الديمقراطي. وفي مستوى آخر، فإن العلاقة السببية بين أحداث مارس 1973 والمؤتمر الاستثنائي للاتحاد الوطني سنة 1975، وقّرت للطبيب بياض مساحة إضافية لطرق أبواب ذاكرة بودركة بخصوص امتدادات هذه المحطة المهمة، لذلك كان البوح أيضًا حول دور عبد الرحمن اليوسفي في هذه المرحلة، وخصوصية العلاقة التي جمعتها ببودركة، والتي أثمرت إقناعه بإصدار مذكراته المعنونة بـ **أحاديث في ما جرى**. ولم يخل بوح بودركة من خلخلة بعض المعطيات التي كادت تصنف في حكم المسلّمات، من قبيل رفض الزعيم الاستقلالي امحمد بوسنة تشكيل الحكومة سنة 1993 بسبب وجود إدريس البصري، حيث وصف بودركة هذا المعطى بـ "غير الدقيق بالمرّة" (ص 309).

نقف من خلال مذكرات بودركة على مستوى آخر من مستويات البوح، حيث شاء له القدر أن يكون شاهدًا على البدايات الأولى للطرح الانفصالي الذي تبنته المجموعة التي أسست "البوليساريو"، والتي بدأت في شكل حركة تحريرية وحدوية مقاومة للاحتلال الإسباني للجنوب المغربي، وانتهت إلى حركة انفصالية خضعت لنزوات هواري بومدين، الذي كان يسعى، بتعبير بودركة، إلى جعل الجغرافيا سلاحًا للانتقام من التاريخ. ويكشف بوح بودركة عن امتحان الاختيار الذي وضع فيه المناضلون بين الوحدة الترابية للمغرب وتحقيق حلم الثوار المتمثل في إطاحة النظام المغربي، حيث انتصرت مرة أخرى الشخصية المغربية ومصصلحة الوطن على مصلحة التنظيم، وجرى اختيار المضيّ قدمًا في مسار النضال السياسي في دولة موحّدة، وتبني مسار إصلاحى يقوم على التدرج عوض النضال الثوري، الذي يمكن أن يجهز على الدولة ويساهم في تشظي المجتمع في الآن نفسه. وقد كان الطبيب بياض أشد إلحاحًا في فتح أبواب ذاكرة بودركة، خصوصًا فيما يتعلق بتدخل النظام الجزائري في توجيه التنظيم السري المغربي بالجزائر (ص 321-326).

لم يكن مسار النضال السياسي هينًا، في رأي بودركة، وإذا كان النظام السياسي المغربي كشف عن عدم ميله إلى استئصال التنظيمات السياسية المعارضة في تلك الفترة، فإنه أيضًا لم يتح لها هامشًا كبيرًا من الحرية بعد اختيارها النضال السياسي السلمي، بدليل تعرّض أعضاء حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لحملات قمع واعتقال سنوات 1981 و1984 و1990. وعلى الرغم من ذلك، أصرّ بودركة على أن يكون مناضلاً مساهمًا في المسار الجديد حتى وهو في منفاه في فرنسا، ولم يتوان عن تقديم الدعم المادي والتنظيمي والتنسيق بين مكونات المعارضة. وقدّر له أن يتبنى طريق النضال الحقوقي الذي رأى فيه مدخلًا من مداخل النضال، من أجل إنصاف ضحايا الانتهاكات والأخطاء التي وقع فيها النظام والتنظيمات المعارضة على حدّ سواء، في نوع من الانسجام بين ما عبّر عنه من أسف على أخطاء المرحلة، وما يجب أن يكون عليه النضال لتجاوز تلك الأخطاء.

ومن اللافت أن يصرّ بودركة في سياق استخلاص العبر من تجربته النضالية، على اقتناعه بصوابية مواقفه السابقة، لكن في سياقاتها وما اقتضته خصوصيات المرحلة، وبقي في الوقت نفسه منسجمًا مع ذاته وما عبّر عنه في حينه، من كون التغيير في ممارسة القناعات يجب أن يشمل الأساليب وليس القناعات نفسها. ولم يتردد بودركة في التعبير عن شعوره براحة الضمير بعد أداء المهمة النضالية بأبعادها الثلاثة، الثوري المسلح والسياسي والحقوقي، وهذا البعد الأخير أتاح له مدخلًا أفضل لخدمة البلاد.

ويختصر الشاهد مساره في ثلاث محطات يعتبرها مهمات نضالية جلية: أولاها الرحيل إلى الجزائر حيث أوقف نزيف العبث بأرواح خيرة المناضلين، ثم الانتقال إلى فرنسا في مرحلة موالية والنضال من أجل عودة المنفيين، وأخيرًا العودة إلى المغرب والمساهمة في طي صفحة الانتهاكات وإنجاح تجربة العدالة الانتقالية (ص 376-378). وكشف بودركة أنّ بوحه لم ينته بعد، وأنه مقبل على بوح

آخر يتضمن المزيد من المعطيات، ما يجعل بوح الذاكرة وإشهاد الوثيقة مجرد جولة من جولات أخرى من الحوار بين المؤرخ وذاكرة الفاعل السياسي؛ جولة تتجاوز فيها الذاكرة شروط البوح، وتكون فيها الحقيقة في حماية الأدوات المنهجية للمؤرخ. ختامًا، نؤكد ما خلص إليه الطيب بياض من كون الكتاب تمرينًا إستمولوجيًا في مقابلة الشهادة بالوثيقة، وهو التمرين الذي كان ناجحًا وأفرز مذكرات نوعية تقدّم خدمة جليّة لتاريخ المغرب الراهن، وتبقى نسبية الحقائق الواردة فيها رهينة بظهور معطيات أخرى.



المراجع

العربية

بودرقة، مبارك. أحداث 3 مارس 1973: بوح الذاكرة وإشهاد الوثيقة. حوار الطيب بياض. الكتاب الأول. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 2020.

حبيدة، محمد. المدارس التاريخية: برلين، السوربون، استراسبورغ، من المنهج إلى التناهي. الرباط: دار الأمان، 2018.
ريكور، بول. الذاكرة، التاريخ، النسيان. ترجمة جورج زينات. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009.
سوكاح، زهير. "الهوية بين الكتابة التاريخية والذاكرة الجمعية، نحو نموذج ذاكراتي فلسطيني". مجلة رؤى تربوية. العدد 27 (1988).
يحيياوي، ياسين. "الذاكرة الجمعية موضوعاً للبحث التاريخي: دراسة في نماذج مختارة من مؤرخي الجيل الثالث لمدرسة الحوليات". أسطور. العدد 7 (كانون الثاني / يناير 2013).

الأجنبية

Le Goff, Jacques. *Histoire et mémoire*. Collection Folio Histoire 20. Paris: Gallimard, 1988.

Ricœur, Paul. *Histoire et vérité*. Paris: Edition Esprit; Seuil, 1955.

من تاريخ الفكر الإصلاحي المغربي في القرن التاسع عشر: مراجعة كتاب "المغرب في مواجهة الاستعمار: دراسات في مسألة الحدود والإصلاح" لأحمد العماري

From the History of Moroccan Thought in the Nineteenth Century: Review of Morocco in the Face of Colonialism: Studies on the Question of Borders and Reform

عنوان الكتاب: المغرب في مواجهة الاستعمار: دراسات في مسألة الحدود والإصلاح.

المؤلف: أحمد العماري.

الناشر: الرباط: مؤسسة محيط.

تاريخ النشر: 2022.

عدد صفحاته: 260.

* أستاذ تاريخ الغرب الإسلامي وحضارته، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، المغرب.

Professor of the History and Civilization of the Islamic West in the Middle Ages, Moulay Ismail University, Meknes, Morocco.

Tahriabdelhak10@yahoo.fr

يهتم تاريخ الأفكار بالكشف عن الوحدات الفكرية العابرة للأزمنة التاريخية، التي تتوارى خلف أقنعة العادات الذهنية اللاواعية لدى الأفراد والجماعات في أزمنة تاريخية مختلفة، كما يركز على ما تقوله النصوص الكلاسيكية عن المواضيع المدروسة⁽¹⁾. في حين يهتم تاريخ الفكر بالأفكار والتصورات، وبالمفكرين الذين صاغوها أو ناقشوها وانتقدوها أيضًا، وبدوافع وسياق إنتاجها وتداولها، وبالجمهور المقصود بها، وبالتفاعل بين المختلف والمؤتلف منها، وبسيرورتها ومدى انتشارها أو انحصارها. فالأفكار لا تتطور بمعزل عن المفكرين الذين أنتجوها وحاولوا تطبيقها. وهكذا يدرس مؤرخ الفكر الأفكار في سياقين: أولاً بصفتها اقتراحات مجردة وعرضها للنقد، وثانيًا على نحو ملموس، حين تتجلى في الثقافة والحياة والتاريخ⁽²⁾. ويكتسي التاريخ الفكري أهميته من إمكانية قراءة المؤرخ أفكار الماضي في سياق مختلف عن سياقها؛ ما يزيد من احتمالات فهم تلك الأفكار فهمًا يختلف عن فهم صاحبها⁽³⁾، أو يُجلبها، أو ينتقدها، بغض النظر عن الفاصل بين زمن المؤرخ وزمن الأفكار المدروسة.

أما الفكر الإصلاحية المغربي، فيقصد به مجموع الآراء والأفكار التي صاغتها النخبة المغربية في القرن التاسع عشر، بعد اصطدامها بالحدثة الغربية وآلياتها الاقتصادية والعلمية والثقافية، في سياق بحثها عن أجوبة وحلول لمعضلات لم تألفها من قبل. فاجتهد العقل المغربي وأنتج اقتراحات في المجالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وظهرت هيستوريوغرافيا متنوعة، تمثلت في أجوبة فقهية ونصوص رحلية ورسائل إصلاحية ومناظرات وسجلات فكرية وغيرها، الجامع بينها هو محاولة إنقاذ بنية تتعرض للتفكك، في مقابل بنية غربية آخذة في التوسع والهيمنة.

يوفر كتاب أحمد العماري⁽⁴⁾ **المغرب في مواجهة الاستعمار: دراسات في مسألة الحدود والإصلاح**، موضوع هذه المراجعة، مادة مهمة في تاريخ الفكر الإصلاحية المغربي قبل الاستعمار، في سياقه ومضمونه. وستتناول المراجعة مبحثين أساسيين: أولهما يهتم تقديم الكتاب، وثانيهما يخص تاريخ الفكر الإصلاحية المغربي في القرن التاسع عشر من خلال الكتاب عامة، خاصة دراسيته الفكريتين المحض.

أولاً: تقديم الكتاب

1. قضايا الكتاب وإشكاليته

يجمع الكتاب سبع دراسات في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر، نُشرت في ثمانينيات القرن العشرين في أعداد من **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية** - ظهر المهرز بفاس، وضمن أعمال بعض الندوات. خمس منها في مسألة الحدود، واثنان في مسألة الإصلاح. ثلاث منها، عدد صفحاتها ما بين 40 و60 صفحة، والأربع الأخرى هي في الحجم المعتاد للمقالات.

أما الدراسات التي تخص مسألة الحدود، فهي:

أ. "المؤثرات الحقيقية وراء موقف المؤرخين الأجانب من التدخل المغربي في تلمسان إثر احتلال فرنسا للجزائر 1830"⁽⁵⁾.

1 كوتن سكينر، "المعنى والفهم في تاريخ الأفكار"، ترجمة عالي سالم صالح، **أسطور**، مج 9، العدد 18 (شباط / فبراير 2023)، ص 128، 132؛ عمرو عثمان، "التاريخ الفكري الشأ والموضوع والمنهج ووضعه في الدراسات التاريخية العربية الحديثة"، **أسطور**، مج 9، العدد 12 (تموز / يوليو 2020)، ص 13.

2 Anthony Grafton, "The History of Ideas: Precept and Practice, 1950-2000 and Beyond," *Journal of the History of Ideas*, vol. 67, no. 1 (January 2006), pp. 1-32.

3 عثمان، ص 23.

4 أحمد العماري من مواليد 1943، في تاونات، المغرب، عمل أستاذًا للتاريخ في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرز بفاس، بين عام 1976 وإحالاته على التقاعد في عام 2008.

5 **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، العددان 2 و3 (1979-1980)، ص 13-29.

ب. "خلفيات الحدود الجيوسياسية للأتراك والفرنسيين تجاه وحدة المغرب الكبير" (6).

ج. "حقيقة الخلفية الفرنسية من سياسة الحدود"، أو "مشكلة الحدود الشرقية واستغلالها في المخطط الفرنسي للسيطرة على المغرب حوالى (1830-1902)" (7).

د. "توات في مشروع الحد والتطويق الفرنسي للمغرب" (8).

هـ. "المغرب في سياق التوسع الاستعماري في أفريقيا" (9).
أما الدراستان المرتبطتان بالإصلاح، فهما:

أ. "الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن 19: نظرية التحديث والمواجهة عند علي السوسي السملالي" (10).

ب. "رسالة الوتري في محاكمة السلفية الوهابية بالمغرب" أو "ما أبرزته الأقدار في نصرة ذوي المناقب والأسرار، لأبي الحسن علي بن طاهر الوتري المدني (ت. 1904)" (11).

تُدرج الدراسات المنشورة في هذا الكتاب في صميم المشروع البحثي للمؤلف، ولا تحيد عنه. فمسألة الحدود كانت هي موضوع رسالة دبلوم الدراسات العليا التي أنجزها المؤلف في عام 1981، تحت عنوان "مشكلة الحدود الشرقية واستغلالها في المخطط الفرنسي للسيطرة على المغرب" (12)، وكتابه **توات في مشروع التوسع الفرنسي في المغرب** (13) هو جزءها الثالث. ثم جاءت في ثمانينيات القرن العشرين الدراسات التي تناولت موضوع الحدود، والمنشورة في كتاب **المغرب في مواجهة الاستعمار**، إضافة إلى دراسة حول "المحاولات الوحيدة للمغربين ما بين 1804-1830"، لم تُنشر في هذا المجموع (14).

أما تناول العماري لموضوع الإصلاح، فقد بدأه بدراسة "الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن 19: نظرية التحديث والمواجهة عند علي السوسي السملالي"، وأتبعها بتحقيق ودراسة "رسالة الوتري في محاكمة السلفية الوهابية بالمغرب". ثم جاء كتاب **المواجهة والمراجعة في سياق قانون الحركة التاريخية** (15)، لتكون مسألة الإصلاح/ الاستعداد صلب موضوع أطروحة دكتوراه الدولة التي ناقشها المؤلف في عام 1994، بعنوان "نظرية الاستعداد في خطاب التحديث عند علماء المغرب قبل الحماية"، ونُشرت في عام 1997 (16). واستمر اهتمام المؤلف بموضوع الإصلاح والتغيير في العصر الراهن، فنشر كتاب **معالم في منهج التغيير: رؤية إسلامية**، في عام 1996 (17).

6 مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، عدد خاص (1985)، ص 31-87.

7 مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، العدد 8 (1986)، ص 89-104.

8 مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، العدد 5 (1989)، ص 105-169.

9 ندوة المغرب من العهد العزيمي إلى 1912، أعمال الجامعة الصيفية، ج 1 (المحمدية: وزارة الثقافة، 1987)، ص 189-219.

10 الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، سلسلة ندوات ومناظرات 7 (الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط؛ مطبعة النجاح الجديدة، 1986)، ص 171-187. وهو كتاب تضمّن أعمال أيام دراسية نُظمت في كلية الآداب بالرباط، 20-23 نيسان/ أبريل 1983.

11 نشرتها مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، عدد خاص 2 (1985)، ص 221-261.

12 رسالة أعدت لنيل شهادة دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب بالرباط، 3 تموز/ يوليو 1981.

13 أحمد العماري، **توات في مشروع التوسع الفرنسي في المغرب** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1988).

14 منشورة ضمن أعمال: ندوة الجامعة الشتوية، الكتاب الأول (الرباط: وزارة التربية الوطنية، 1988)، ص 355-380.

15 أحمد العماري، **المواجهة والمراجعة في سياق قانون الحركة التاريخية للجامعتين الإسلامية واللاتينية وعلاقتها بقانون التطور الحديث والمعاصر** (فاس: مطبعة أنفو برانت، 1993).

16 أحمد العماري، **نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية المغرب نموذجًا**، سلسلة الرسائل الجامعية 20 (الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1997).

17 أحمد العماري، **معالم في منهج التغيير رؤية إسلامية** (الدار البيضاء: مطبعة دار قرطبة، 1996).

ونشر كتابًا ثانيًا استقصائيًا تحليليًا مقارنًا بعنوان **نظريات الإصلاح بين منطق الأصالة والحدثة بالمغرب**، في عام 2012، تناول فيه نظريات الإصلاح وتطبيقاتها السياسية في المغرب ما بعد الاستقلال⁽¹⁸⁾.

تتشترك هذه الدراسات، إضافة إلى الأبحاث الأخرى التي تشكل المنجز العلمي للباحث، في وحدة الموضوع والإشكالية. أما الموضوع، فمداره الحدود والإصلاح، وأما الإشكالية، فتهتم بآليات الاستعداد المغربي لمواجهة التهديدات الخارجية، اللاتينية عمومًا، والفرنسية خصوصًا⁽¹⁹⁾. وهكذا يكون الإصلاح في المغرب القرن التاسع عشر استعدادًا لمواجهة الاستعمار؛ وكانت أولى المواجهات على الحدود. فالفرنسيون وظفوا الضغط العسكري على الحدود للحصول على امتيازات تجارية ومالية وسياسية ودبلوماسية، وتطويق المغرب من الجنوب والشرق، والتغلغل فيه لاحتلاله في النهاية (ص 8-10)، وهو ما تصدى له المغرب، على الرغم من أنه هُزم.

2. أهمية الكتاب

تكتسي دراسات هذا الكتاب أهميتها من جملة أمور:

1. كونها تعالج قضايا ذات أهمية حضارية كبرى في تاريخ المغرب المعاصر، واستأثرت باهتمام مؤرخين وباحثين كبار، ومنهم الباحث الرصين صاحب هذا الكتاب الذي هو موضوع المراجعة⁽²⁰⁾.

2. نوعية المصادر والمقاربة المنهجية التي اعتمدها الباحث، ذلك أن البحث التاريخي إنما يتقدم باكتشاف مصادر بكر، أو أعمال مقارنة منهجية جديدة.

3. كونها تقدم إجابات عن أسئلة راهنة، تستأثر باهتمام الخاصة والعامة، لأنها تهتم قضيتين من أهم القضايا وأخطرها التي تشغل الدول والمجتمعات، وهما: قضية السيادة وما يرتبط بها من أمن داخلي وعلاقات خارجية، وقضية الإصلاح ومرجعياته ومجالاته، بما يساعد في تحقيق السيادة الكاملة. وهما قضيتان تاريخيتان، راهنيتان ومستقبلتان.

السيادة من المحددات المركزية للدولة في الفكر السياسي والقانوني؛ وبموجبها تكون للدولة سلطة مطلقة وهيمنة على إقليمها وشعبها، واستقلال تام عن أي سيطرة خارجية؛ ما يجعلها متساوية مع غيرها من الدول ذات السيادة⁽²¹⁾. وبتكريز دراسات هذا الكتاب على مسألة الحدود المغربية في مواجهة التهديدات الأجنبية، فهي تركز على سيادة المغرب على إقليمه، لكن ليس بنظرة شوفينية ضيقة، إنما بعد وحدوي يقيم اعتبارًا لمرتکز وحدة الأمة، باعتباره من أساسات البناء الحضاري. والمخطط الأوروبي، ومنه الفرنسي، قائم على تفكيك هذه الوحدة، وتطويق المغرب وعزله عن امتداداته الشرقية والجنوبية. مع أن الوحدة شكّلت، عند المغاربة، عقيدة يسعون لتحقيقها في الواقع، وقاموا في ذلك بمبادرات، كما حدث في عهدي السلطانين مولاي سليمان وعبد الرحمن بن هشام (ص 72-73).

أما الإصلاح، فالدعوة إليه لم تُقطع طوال تاريخ البشرية، ومنه التاريخ الإسلامي، ما دام بين الأمل المنشود والواقع الموجود عدم تطابق. وينطلق التفكير في الإصلاح أساسًا، بعد الوعي بوجود خلل ذاتي في المجتمع⁽²²⁾. ولهذا ظهرت في أقطار العالم الإسلامي،

18 أحمد العماري، **نظريات الإصلاح بين منطق الأصالة والحدثة بالمغرب** (فاس: مطبعة أنفو برانت، 2012).

19 العماري، **نظرية الاستعداد**، ص 3.

20 ينظر على سبيل المثال: محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، ط 2 (الدار البيضاء: دار الغرب الإسلامي؛ شركة النشر والتوزيع المدارس، 1985)؛ محمد المنصور، **المغرب قبل الاستعمار والمجتمع والدولة والدين (1792-1822)**، ترجمة محمد حبيدة (بيروت/ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006)؛ المنشورة في كتاب: **الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر؛ الدراسات المنشورة في المناهل**، السنة 32، العدد 93-94 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2012).

21 طعيمة الجرف، **نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم**، ط 5 (القاهرة: دار النهضة، 1978)، ص 193.

22 علي أومليل، "ما هو الإصلاح بمفهوم إسلامي"، في: **الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر**، ص 21-24.

ومنهما المغرب، خلال القرن التاسع عشر ثلثة من زعماء الإصلاح، أو رواد النهضة الذين جاؤوا بآراء واقتراحات وأفكار كان لبعضها أصداء عند الحكّام والمجتمع. وقد حملت الرغبة في مواجهة التسرب الاستعماري في المغرب الدولة على اتخاذ مبادرات إصلاحية باقتراح من العلماء، أو بعد استشارتهم، أو حتى باستدراجهم إلى تبرير الأمر الواقع⁽²³⁾.

3. مصادر الكتاب ومنهج المؤلف

ترتبط قيمة البحث التاريخي والباحث بقيمة مصادره ومراجعته. ولذلك فقد اعتمد المؤلف في هذه الدراسات وغيرها على مصادر متنوعة، إضافة إلى مصادر التاريخ العام المتداولة التي تهتم المرحلة، اقتحم المؤلف عالم المخطوطات، المغربي منها والعربي، وحاول استنطاقها واستكناه مكنوناتها في ما يتعلق بمسألتي الحدود والإصلاح، فوجد فيها بغيته، وحقق بعضها ونشره⁽²⁴⁾. ولم يقتصر في ما اعتمد عليه من مخطوط ومطبوع، على المصادر التاريخية، بل قاده البحث والتنقيب إلى الاعتماد على أصناف أخرى من التأليف، مثل كتب التفسير والحديث والفقه والسياسة والفلسفة وغيرها، من دون أن يغفل المراجع الأجنبية، خاصة الفرنسية منها، للوقوف على مخطط الأجنبي المتهافت، وعلى مرجعياته الفكرية (الأيدولوجية) وخلفياته في التطويق والغزو⁽²⁵⁾. ولا يخفى ما يحتاج إليه هذا التنوع في المصادر من عدة منهجية وأدوات مفهومية.

أما في خصوص المنهج، فإن المؤلف لم يقتصر في هذه الدراسات على تتبع الوقائع والأحداث وتعريفها، والوقوف على دوافعها وأسبابها ومسبباتها ونتائجها، والبحث عن الروابط بينها، وتركيبها في نسق معين، بحسب إشكالية بحثه، بل إنه سلك في هذه الدراسات، كما في غالب دراساته، مسلك مؤرخ الفكر، باحثاً عن الخلفيات الفكرية للأحداث، ومتخذاً الأحداث دليلاً على الأفكار والمفاهيم، للوقوف على آليات اشتغال العقل ومنتجه في مواجهة الظروف المحيطة به، داخلياً وخارجياً، دارساً مشاريع النهوض، أو التحديث والاستعداد والمراجعة بمفهومه، واضعاً إياها في سياقها، ومتقدماً لها إذا اقتضى الأمر ذلك.

ثم إنه سلك مسلك فيلسوف التاريخ الباحث عن القواعد الكليّة/المطرّدة في تفسير حركة التاريخ، والمستخلص لتعميمات ومقولات نظرية، بناء على الاستقراء. وهو ما تجلّى بوضوح في كتابيه **المواجهة والمراجعة في سياق قانون الحركة التاريخية**، و**نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية**، معتبراً أن المواجهة أساس المراجعة، وأن المراجعة مفهوم شامل لمقومات الوجود والبقاء، وأن المواجهة والمراجعة متلازمتان تلازم العلة والمعلول، لأن كلاً منهما يكون بالنسبة إلى الآخر نتيجة وسبباً معاً، باعتبار المراجعة/التحديث شرط المواجهة، والمواجهة سبباً في المراجعة/التحديث (ص 171). وبهذا حاول بناء نموذج تفسيري (بردايم) للحركة التاريخية للجامعتين الإسلامية واللاتينية. وذلك مع ما يقتضيه النموذج التفسيري من مفهومة، وعدم الاكتفاء باستعارة المفاهيم، خاصة إذا كانت لها حمولة أيديولوجية، ودلالة مخالفة لدلالاتها في المجال التداولي العربي الإسلامي؛ لأن بناء النموذج ينطلق من بناء مفاهيمه ومصطلحاته، ثم منهجه. وهذا ما قام به المؤلف مع مفاهيم المواجهة والمراجعة والاستعداد والتحديث والإصلاح، والمركب الحضاري، والجامعة الإسلامية والجامعة اللاتينية وغيرها الكثير.

تعني المواجهة في مفهومها المعاصر فرض التبعية على الآخر. وفي سياق القرن التاسع عشر، تعني توجيه القوة بكل أنواعها إلى الآخر للقضاء عليه في ذاته، أو في هويته⁽²⁶⁾. أما المراجعة عند المؤلف، فتعني العملية التجديدية الشاملة والمستمرة لجميع

23 أحمد التوفيق، "كلمة اللجنة التنظيمية"، في: **الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر**، ص 14.

24 منها: تحقيق رحلة علي السوسي السملالي المسماة "منتهى النقول ومشتبهى العقول"، وهي الجزء الخامس من رسالة أعدت لنيل شهادة دبلوم الدراسات العليا، فاس، 1981. وتحقيق رسالة: "ما أبرزته الأقدار في نصرة ذوي المناقب والأسرار، لأبي الحسن علي بن طاهر الوترى المدني"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، فاس، عدد خاص رقم 2 (1985). تحقيق كتاب محمد الضعيف الرباطي، **تاريخ الضعيف (الدولة السعيدة)** (الرباط: دار المأثورات، 1986).

25 العماري، **نظرية الاستعداد**، ص 4-5.

26 العماري، **المواجهة والمراجعة**، ص 2.

الأجهزة والتقنيات والآليات النظرية والمادية قصد تحقيق القوة اللازمة للتفوق في جميع المستويات. وهو المعنى نفسه الذي يحمله مصطلح الاستعداد والإصلاح⁽²⁷⁾. إن التحديث هو التجديد المبني على العلم والتقنية المعاصرة، وينطلق من مراجعة النظام الفكري وإعادة تشكيل العقل. في حين أن الحداثة هي فكرة مذهبية تعني رفض الماضي بكل مضامينه الفكرية والثقافية. ومن ثم، فإن الغزو الاستعماري كان يهدف إلى غرس الحداثة، وليس إلى تحديث المغرب⁽²⁸⁾. وعلى هذا الأساس، رفض المؤلف مفهوم الحداثة باعتباره مصطلحاً أيديولوجياً محملاً بالمضامين الفكرية والتاريخية والعناصر المُحيلة على الصراع⁽²⁹⁾، وعلى الرغبة في تفكيك البنية التقليدية ورفع القداسة عنها، كما يرى بعضهم⁽³⁰⁾. وعلى كل حال، يشير مفهوم التحديث مشكلات أقل مما يثيره مفهوم الحداثة⁽³¹⁾.

ثم سلك مسلك المُنظّر للإصلاحية المعاصرة، بناءً على ما راكمه من خبرة البحث والتقني في التجارب الإصلاحية وأسباب نجاحها أو إخفاقها، ومن ممارسة عملية وانخراط ميداني، وهو ما ظهر في كتابه معالم في منهج التغيير: رؤية إسلامية.

ثانياً: تاريخ الفكر الإصلاحي في مغرب القرن التاسع عشر من خلال الكتاب

لا تكاد تخلو دراسة واحدة من دراسات الكتاب من بعض تاريخ الفكر؛ لأن ذلك ديدن المؤلف. لكن التأريخ للفكر الإصلاحي المغربي في القرن التاسع عشر كان بارزاً، بل هو موضوع دراسي: "الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن 19: نظرية التحديث والمواجهة عند علي السوسي السملالي"، و"رسالة الوتري في محاكمة السلفية الوهابية بالمغرب".

1. الفكر الإصلاحي في مغرب القرن التاسع عشر من خلال كتاب "عناية الاستعانة في حكم التوظيف والمعونة" لعلي السوسي السملالي (ت. 1893)

عنوان الدراسة في الكتاب هو "الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن 19: نظرية التحديث والمواجهة عند علي السوسي السملالي". وفيها أكد الباحث مقولة أن التحديث/ المراجعة/ الإصلاح/ الاستعداد في مغرب القرن التاسع عشر لم يكن اختياراً، بل كان ضرورة للدفاع عن النفس. ومن ثم، فإنه كان وليد ظروف خارجية، وليس نتيجة تطور داخلي (ص 171). وهو ما تؤكده الهيستوريوغرافيا المغربية التي أرخت للمرحلة⁽³²⁾.

فبعدما كشفت معركة إيسلي في عام 1844، وما تلاها، حجاب الهيبة عن المغرب، ثار العلماء للإجابة عن مسلمات الاستعداد لمواجهة الخطر الأجنبي، مقترحين إجابات ومبادرات، تصوّروا أنها السبيل لمعالجة أعطاب البلاد والنهوض بها من كبوتها. وذلك بحكم نفوذهم العلمي والروحي على المجتمع والسلطة معاً. لقد تحفّظوا، بل رفضوا، بعض المقترحات "الإصلاحية" المفروضة من الأجانب؛ لأنها لم تكن في مصلحة البلاد. مع أن موقف العلماء والسلطين ركّز على "أن أي معاملة - كيف ما كان نوعها - راجعة بالضرورة إلى أحكام الشريعة"⁽³³⁾.

27 الاستعداد "مصطلح يدل على المضامين العلمية والتقنية والتنظيمية والاقتصادية والسياسية وغيرها، فهو يحمل مضموناً شمولياً، كما يحمل مضمون التجدد والتطور". ينظر: المرجع نفسه، ص 1؛ العمري، نظرية الاستعداد، ص 234.

28 العمري، نظرية الاستعداد، ص 7.

29 المرجع نفسه، ص 224.

30 محمد سبيلا، "التحولات الفكرية الكبرى للحداثة"، فكر ونقد، العدد 2 (1997)، ص 48.

31 محمد بنعمار، العروى من الحداثة إلى التحديث، ط 3 (طرابلس: دار الأفتان للنشر، 1998)، ص 12.

32 تاريخ المغرب: تحيين وتركيب، تنسيق محمد القبلي (الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب؛ عكاظ الجديدة، 2011)، ص 481.

33 المرجع نفسه، ص 486-487.

حاولت هذه الدراسة ("الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن 19...") رصد بعض أفكار العلماء ومشاريعهم وجهودهم في التحديث والإصلاح لمواجهة التهديد والتغلغل الأوروبيين، التي شملت المجالات المتصلة بتنظيم الإدارة والجيش ومحاولة النهوض بالاقتصاد⁽³⁴⁾. وفي إطار مراجعة نظام الاستعداد، أَلَفَ عدد من علماء مغرب القرن التاسع عشر كتباً ضَمَّنوها أفكارهم ومبادراتهم ومشاريعهم الإصلاحية (نظريات بتعبير المؤلف). وكان ذلك في سياق سجال حاد وصراع شديد بينهم، في محاولة كل منهم إثبات صواب فكرته في الإصلاح والإقناع بمبادرته، وتعكس ذلك عناوين كتبهم (ص 172-173). وأهم هذه المبادرات:

1. مبادرة/ نظرية الكردودي (ت. 1851) في كتابه كشف الغمة في أن حرب النظام حق على هذه الأمة⁽³⁵⁾.

2. مبادرة/ نظرية محمد الغالي اللجائي (ت. 1872) في كتابه مقمع الكفرة بالسنان والحسام في بيان إيجاب الاستعداد وحرب النظام⁽³⁶⁾.

3. مبادرة/ نظرية محمد الفلاق السفياني (ت. 1895)، في كتابه تاج الملك المبتكر ومداده من خراج وعسكر⁽³⁷⁾.

4. مبادرة/ نظرية علي السوسي السملالي (ت. 1893) في كتابه عناية الاستعانة في حكم التوظيف والمعونة.

وبعد أن أجمل المؤلف فكرة كل مبادرة إصلاحية، تناول بالتفصيل مبادرة علي السوسي السملالي، وهي تتناول جانباً من الإصلاحات الاقتصادية لمغرب القرن التاسع عشر، التي كان وراءها هاجس الحصول على الأموال اللازمة لمواجهة التزامات الدولة وديونها، المترتبة على القرض الإنكليزي لتسديد نفقات إصلاح الجيش ورواتب الجنود، وقيمة واردات المخزن المتزايدة، ولتسديد التعويض الذي طالبت به إسبانيا أيضاً بعد احتلالها تطوان في عام 1860. وهو القرض الذي استنزف مالية الدولة وعمق أزمتها النقدية والمالية، وأدخلها في سيرورة من الاستدانة. وقد شملت الإصلاحات الاقتصادية الجوانب التجارية والمالية والنقدية والجباية⁽³⁸⁾.

وضمن مقترحات الإصلاحات الجباية، يُدرج كتاب علي السوسي السملالي عناية الاستعانة في حكم التوظيف والمعونة الذي يحمل عنواناً ثانياً هو قمع أهل الرعونة في إطلاق المكس على التوظيف والمعونة. وهو عنوان يفصح عن اختلاف مواقف نخبة مغرب القرن التاسع عشر من التوظيف والمعونة. وقد حظيت مسألة المكوس باهتمام كبير، وكانت موضوع تأليف كثيرة، منها المؤيد، ومنها المعارض (ص 175)⁽³⁹⁾. وحتى الذين لم يفرّدوا لها تأليفاً خاصاً، ناقشوها في سياقات مختلفة. كما فعل الناصري في الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، حيث أفرد فصلاً لـ "إحداث المكس بفاس وبسائر أمصار المغرب وما قيل في ذاك"، عرض فيه آراء العلماء السابقين، وأبدى رأيه الشخصي فيه⁽⁴⁰⁾.

عايش السملالي عهد السلطانين عبد الرحمن بن هشام وابنه محمد، وعمل مستشاراً للسلطان الحسن الأول، وألّف كتابه بطلب منه، كما ذكر في عناية الاستعانة، نحو عام 1299هـ/ 1881م. وتتميز رؤية السملالي الإصلاحية بالشمولية والجرأة في طرح

34 المرجع نفسه، ص 481.

35 محمد بن عبد القادر الكردودي، كشف الغمة ببيان أن حرب النظام حق على هذه الأمة، دراسة وتحقيق مراد بنجلون، سلسلة شرفات 101 (الرباط: منشورات الزمن، 2018). وعن الكردودي وكتابه، ينظر: المنوني، ج 1، ص 23-25؛ وعن مقترحات إصلاح الجيش، يمكن الرجوع إلى: سليمان القرشي، "تأملات في إصلاح الجيش المغربي خلال القرن التاسع عشر من خلال مخطوط مختصر من ترتيب الجيش السعيد لمحمد بن أحمد الخوجة التونسي"، المناهل، العددان 69-70 (كانون الثاني/ يناير 2004)، ص 257-268.

36 المنوني، ج 1، ص 336-339.

37 المرجع نفسه، ص 340.

38 تاريخ المغرب: تحيين وتركيب، ص 490-491.

39 المرجع نفسه، 493.

40 أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق أحمد الناصري، ج 7 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001)، ص 13-15.

قضايا الإصلاح والاجتهاد، وبال دفاع عن وجهة نظر السلطة في القضايا السياسية⁽⁴¹⁾. وتقوم مبادرته على أن المال هو الشرط الأول في نظام الاستعداد للمواجهة، وعليه تُبنى الشروط الأخرى (ص 173). لكن توفير المال اللازم للإصلاح، ينبغي له أن يكون بطريقة شرعية. ومرجعيتيه في دعم نظريته، كما لاحظ المؤلف، تستند إلى الجمع بين النقل والعقل، مع الاستفادة من آراء الفلاسفة، خاصة أرسطو الذي قال عنه "اقتصرت عليه لنص الأئمة إنه أكبر الحكماء، وأرسخ العلماء، فله التقدم على غيره" (ص 176). وفي منهجه في الحجاج ضد مخالفيه، اعتمد السملالي نظرية "المصالح المرسلّة" أساساً شرعياً لإثبات أن التوظيف والمعونة ضريبة شرعية، وليست مكساً، لأن المكس منهى عنه بنص الحديث الشريف "لا يدخل الجنة صاحب مكس" يعني العشار⁽⁴²⁾. ويقصد به، عموماً، أخذ أموال الناس، من التجار وغيرهم، بغير حق باسم العشر. لذلك تجنّد السملالي لإبراز الفرق بين التوظيف والمعونة، والمكس. معتبراً التوظيف هو "ما وُظّف لصالح المسلمين" (ص 179)، اعتماداً على قوله تعالى: ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ (الكهف: 194). وهو ما لم يُسلم له به علماء عصره، فالناصرى مثلاً (1835-1897)، يرى مبدئياً جواز إحداث المكس عند ظهور المصلحة، غير أنه يعتبر التوظيف الذي أحدث في عصره (القرن التاسع عشر) "ظلم محض، لا رخصة فيه"⁽⁴³⁾.

وبعد التأكيد على ضرورة احترام الشروط الخمسة التي حدّدها الفقهاء لجواز التوظيف، وتحديد من يجب عليه التوظيف والمعونة، ومقدار التوظيف، ووجوه المصلحة في التوظيف (ص 179-180)، خلص السملالي إلى أن الاستعداد لمواجهة الروم، الذي تركه المغرب منذ زمن طويل، واجب، وأن المال شرط في الاستعداد، وأن التوظيف والمعونة كانا ضروريين لتوفير هذا المال (ص 179-182). غير أن التوظيف والمعونة لا يمكن أن يحققا مقصدهما في الاستعداد لمواجهة المعتدي الكافر إلا بشروط، أجمالها السملالي في (ص 183-186):

1. العناية بالتنمية الاقتصادية وتطوير مصادر الثروة في البلاد، التي عبّر عنها بال عمران والعمارة.
2. وجود جهاز حاكم صالح، بدءاً بالسلطان، فالوزراء والعمال.
3. وجود شعب منضبط متكافل، يسوده الأمن والاطمئنان.
4. تكوين قوة عسكرية منظمة، شابة ومدربة، مع اعتماد التجنيد الإجباري، لأن النصر لا يكون باللطيف والدعوات فحسب، كما ذكر.
5. الاهتمام بالعلوم، لأنها ضرورية لدفع المضرة وجلب المصلحة.
6. الاهتمام بالصناعات، خاصة الحربية منها.

وهكذا، على الرغم من أنه يبدو من عنوان كتاب السملالي **عناية الاستعانة** أنه جواب عن سؤال الموارد المالية الضرورية للدولة المغربية في القرن التاسع عشر لمواجهة التهديد والتغلغل الأوروبيين، فإنه في الواقع تضمّن عناصر مبادرة/ نظرية إصلاحية، تقوم على أساس الربط بين القاعدة المالية وبقية شروط الإصلاح.

وبهذا، يكون المؤلف قد أسهم في التأريخ للفكر الإصلاحي في مغرب القرن التاسع عشر وفق منهج مقارن تعاقبي، حين قارن الأفكار بما سبقها من أفكار الفقهاء والعلماء السابقين، وتزامني، حين قارنها في ما بينها، مع اعتماد كبير على منهج تحليل المضمون.

41 خالد فؤاد طحطح، "من أعلام المغرب خلال القرن التاسع عشر علي بن محمد السوسي السملالي (ت. 1311هـ / 1893م)", **المناهل**، السنة، 32، العددان 93-94 (تشرين الثاني / نوفمبر 2012)، ص 282.

42 أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق شعيب الأرنؤوط [وآخرون]، مج 28 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001)، ص 528، رقم الحديث 17294.

43 الناصري، ج 7، ص 14.

2. الصراع الفكري بين الصوفية والوهابية من خلال "ما أبرزته الأقدار في نصرة ذوي المناقب والأسرار" لعلي بن طاهر الوترني المدني (نحو 1844-1904)⁽⁴⁴⁾

ظهرت السلفية الوهابية في شبه الجزيرة العربية (نجد) في عام 1740، على يد محمد بن عبد الوهاب (1703-1791). واختلف في زمن وصولها إلى المغرب، إذا ما كان عن طريق الحجاج المغاربة في عهد سيدي محمد بن عبد الله (1757-1790)، الذي ظهرت عنده آثار اعتقادية حنبلية، حيث كان يقول: "أنا حنفي العقيدة، سلفي المذهب"؛ ما جعل بعضهم يعتبرها تأثراً بمبادئ الوهابية⁽⁴⁵⁾، أو أن ذلك تأخر إلى عهد مولاي سليمان (1792-1822)؟

الثابت أنه في عهد هذا الأخير، وفي عام 1803 على وجه التحديد، عاد الفقيه أحمد بن عبد السلام بناني (ت. 1819) من الحج ومعه رسالتان تتعلقان بالدعوة الوهابية. وقد وقعت الرسالتان في يد السلطان مولاي سليمان⁽⁴⁶⁾. لكن الوصول الرسمي للوهابية إلى المغرب كان نحو عام 1811، أي بعد نحو سبعين عاماً من قيامها في المشرق. وذلك حينما وصلت من تونس إلى المغرب نسخة من رسالة الأمير سعود بن عبد العزيز الوهابي، كان قد أرسلها إلى أقطار العالم الإسلامي، متضمنة مبادئ دعوته وغايتها. ووقعت الرسالة بين يدي مولاي سليمان وعلماء القرويين (ص 288).

وقد انقسم علماء المغرب بشأن مبادئ الوهابية بين مستحسن ومنكر، فمن الذين استحسوها، إضافة إلى مولاي سليمان، حمدون بالحاج (1760-1817)، وقاضي مراكش محمد بن إبراهيم الزداعي (لا يعرف تاريخ وفاته)⁽⁴⁷⁾، وقاضي فاس عباس بن كيران (ت. 1855)، وبعدهم محمد أكنسوس (1796-1877) وغيرهم. ومن الذين عارضوها، أبو القاسم الزباني (1734-1833) في الترجمانة الكبرى⁽⁴⁸⁾، ومحمد الطيب بن كيران (1758-1812) في رد على مذهب الوهابيين، وأحمد بن عبد السلام بناني (ت. 1819) في كتابه الفيوضات الوهيبية في الرد على الطائفة الوهابية، وبعدهم العربي المشرفي (1805-1895) وغيرهم من أتباع المذاهب الصوفية. فاتخذ هذا الاختلاف صبغة خلاف فكري بين الوهابية والطرقية، وفي مقدمها الطريقة الدرقاوية والزواوية اللوزانية.

هذا مع أن مولاي سليمان في واقع الأمر وقف من الوهابية موقفاً وسطاً، حيث نوه بالطابع الإصلاحية للحركة، وتركيزها على التوحيد ومحاربتها البدع، ومحاولة الرجوع بالدين إلى نقائه الأصلي، وتأثر ببعض مبادئها في ذلك. وفي المقابل تحفظ عن بعض القضايا التي بنى عليها الوهابيون مذهبهم، ومنها: قضية تكفير أهل القبلة، وعدم التمييز بين الكراهة والتحريم في بعض الأحكام، مثل البناء على القبور، إضافة إلى طابعهم العنيف، وعدم قبولهم بالاختلاف، وعدم تسامحهم مع المخالفين. وموقف مولاي سليمان راجع إلى تشبته بمبادئ المدرسة المالكية - الأشعرية⁽⁴⁹⁾. ثم إن السلطان وحمدون بن الحاج وأكنسوس كانوا ينتمون إلى الطريقة التيجانية التي كان صاحبها أحمد التيجاني (1737-1815) على وفاق مع بعض مبادئ السلفية الوهابية (ص 231). وتعكس المراسلات التي كانت بين مولاي سليمان والتيجاني درجة الود والاحترام والتفاهم والتعاون بينهما⁽⁵⁰⁾.

44 وعنوانها في كتاب العماري موضوع هذه المراجعة: "رسالة الوترني في محاكمة السلفية الوهابية بالمغرب"، ص 234-257.

45 الناصري، ج 7، ص 91؛ علال الفاسي، "الحركة السلفية في المغرب"، المناهل، العددان 80-81، ج 1 (شباط/فبراير 2007)، ص 401-402؛ محمد المنصور، "الحركة الوهابية وردود الفعل المغربية عند بداية القرن 19"، في: الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، ص 176-177.

46 أحمد بن عبد السلام بناني، الفيوضات الوهيبية في الرد على الطائفة الوهابية، (مخطوط)، ص 10-11، نقلاً عن: المنصور، ص 178-179؛ المرجع نفسه، ص 238-243.

47 الضعيف الرباطي، ص 285، هامش 1861؛ أحمد متفكر، قضاة مراكش عبر العصور (الرباط: مطبعة الأمنية، 2010)، ص 110.

48 أبو القاسم الزباني، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور بزاوية، حققه وعلق عليه عبد الكريم الفيلالي (الرباط: دار نشر المعرفة، 1991)، ص 402.

49 المنصور، "الحركة الوهابية وردود الفعل المغربية عند بداية القرن 19"، ص 187-190؛ تاريخ المغرب تحيين وتركيب، ص 452.

50 مختارات من رسائل الشيخ سيدي أحمد بن محمد التيجاني، إعداد محمد الكبير التيجاني (الرباط: مطبعة الكرامة، 2009)، الرسائل رقم 10 و11 و12، ص 79-87.

لقد أَلَفَ الوتري رسالته في محاكمة السلفية المغربية في سياق مخاض مغرب ما بعد معركة إيسلي وحرب تطوان، وبحث النخبة المغربية عن أسباب الهزيمة، وعلاقة ذلك بالدين. وبتحقيقه ودراسته رسالة الوتري المدني، ما أبرزته الأقدار في نصرة ذوي المناقب والأسرار، حاول العماري التأريخ للصراع الوهابي الصوفي الطرقي في المغرب. فقد جاء الوتري من المدينة المنورة إلى المغرب، وأصبح طرقيًا، ونال إجازات شيوخ الطرائق الصوفية في تحصيل أحزابهم وأورادهم (ص 224). وانبرى لنقد سلفية محمد بن عبد الوهاب وأتباعها الذين دافعوا عنها في المغرب، خصوصًا أكنسوس وحمدون بالحاج والسلطان المولى سليمان. وحاول الوتري أن يدعم هجوم الطريقة على السلفية، وأن يقف إلى جانب العربي المشرفي ضد أكنسوس، حيث أَلَفَ الأول كتابًا عنوانه الحسام المشرفي في قطع لسان الساب العجرفي الناطق بخرافات الجعسوس نسيئ الظن أكنسوس، وهو محاولة لنقض الأفكار الإصلاحية التي ضمّنها أكنسوس في كتابه الجيش العرمم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي⁽⁵¹⁾.

ورسالة الوتري هي تعبير عن صدمته بوجود السلفية الوهابية في المغرب، وهو الذي خبرها في منشئها في المشرق، وعارضها من عدة منطلقات، ذكرها العماري في دوافع تأليف الرسالة⁽⁵²⁾. وتدور الرسالة حول مجموعة من الإشكالات العقيدية والمذهبية، تنطلق أساسًا من مبادئ العقيدة الوهابية وموقف السلطان مولاي سليمان منها، ثم من الخلاف بين الزياني وأكنسوس حول هذا الموقف. وتدخل الوتري في هذا الخلاف عن طريق هذه الرسالة للانتصار للطريقة المغربية على حساب الوهابية المشرقية. وتتمحور الرسالة حول ثلاثة محاور هي (ص 230-231):

1. التعريف بالوهابية ونشأتها، انطلاقًا من التعريف بصاحبها، مع بروز شيء من ذاتية الوتري في هذا التعريف.
2. الانتصار للزياني ضد حمدون بالحاج الذي كتب جوابًا عن رسالة سعود بن عبد العزيز الوهابي التي وصلت نسخة منها إلى علماء القرويين، ومدح فيه (بالحاج) سعود وأيده في دعوته. واعتبر الزياني ومعه الوتري أن جواب حمدون بالحاج كان من تلقاء نفسه، ومن دون علم السلطان، لتبثرة مولاي سليمان من مساندة الوهابية. مع أن الجواب كان بطلب من السلطان، لكن المنتقدين لم يجروا عليه، واكتفوا بانتقاد حمدون بالحاج.
3. مهاجمة أكنسوس واتهامه بالجهل والكفر، ومؤاخذته على ما ورد في كتابه الجيش العرمم الخماسي، وتأنيده لمؤاخذات العربي المشرفي على أكنسوس.

على الرغم من أن الخلاف بين السلفية والطريقة يبدو في الظاهر اختلافًا في الأقوال والسلوك في بعض مسائل الاعتقاد والعبادات، فإنه في عمقه خلاف يرتبط بفهمهم للاستخلاف، فهو عند الطريقة ينحصر في العبادات المحض، استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات: 56). في حين يرى السلفيون أن العلم من مرتكزات الاستخلاف ومستلزماته، وأنه أهم من الاعتكاف في المساجد. كما أنهم يختلفون حول مبدأ الوحدة التي يعتبرها السلفيون ضرورة، ولذلك ينبذون الاختلاف، ويدعون إلى المذهب الواحد، بينما تقوم الطريقة على تعدد الشيوخ والطرائق والأحزاب والأوراد (ص 225-226). وهكذا، تصبح الطريقة عند السلفية عبادة أصنام وتقديم قرابين وعزوفًا عن الحياة، وتقسيماً للمسلمين، بينما ترى الطريقة أن السلفية فرقة منحرفة، مثل الخوارج والرافضة والباطنية⁽⁵³⁾، وأنهم في عبادتهم أشباح بلا أرواح، وأنهم يتكالبون على الدنيا.

51 عن موقف العلماء من الوهابية، يراجع: المنصور، المغرب قبل الاستعمار، ص 230-237؛ تاريخ المغرب: تحيين وتركيب، ص 452.

52 المرجع نفسه، ص 224.

53 المنصور، "الحركة الوهابية وردود الفعل المغربية عند بداية القرن 19"، ص 181.

بقيت الإشارة إلى أن المؤلف في هذه الدراسة، حاول رصد جوانب الصراع بين بعض تيارات الفكر الإصلاحية في مغرب القرن التاسع عشر، لكنه كان أقرب إلى السلفية الوهابية منه إلى الصوفية الطرقية. ولعل ذلك بسبب التأثير بالصيت والإشعاع اللذين كانا للدعوة السلفية الوهابية في المغرب في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته.

خاتمة

شكّل احتكاك المغرب بالمحتل الأجنبي بعد وجوده في الجزائر، ثم مواجهته عسكريًا في إيسلي وتطوان، ثم احتكاكه ببضائعه ومؤسساته وأفكاره، تحدّيًا للمخزن والنخبة المغربية. فقد كشف عن التباين الشديد في الإمكانيات بين الطرفين، وتفوق الأجنبي، لكن كان له مفعول مضاد، حيث رسّخ فكرة المواجهة، وجعل مجموعة من العلماء تنادي بضرورة الاستعداد وامتلاك مقومات هذه المواجهة، وذلك بالعمل على تحديث الجيش والإدارة والاقتصاد والتعليم. وهذا ما فرض القيام بمراجعة الأحوال والتفكير في الإصلاح باعتباره قضية مصيرية. لكن هذه العملية واجهت مشكلات متعددة، تمثل أهمها في سؤال مرجعية هذا الإصلاح ومصادره، داخلية أم خارجية؟ ثم مستلزماته المالية والتقنية. وقد استأثرت هذه القضايا باهتمام الباحثين في التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه المرحلة، لكنها استأثرت أكثر باهتمام الباحثين في تاريخ الفكر، ومنهم صاحب الكتاب موضوع هذه المراجعة، فهو من الذين انبروا للإسهام في مناقشة هذه المسائل، خاصة مسألة الحدود، ومسألة الإصلاح/ مرجعيته ومستلزماته. وفي إطار الجواب عن مرجعية الإصلاح، تُدرج "رسالة الوتري في محاكمة السلفية الوهابية بالمغرب"، بينما يُدرج "الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن 19: نظرية التحديث والمواجهة عند علي السوسي السملالي" من خلال (عناية الاستعانة في حكم التوظيف والمعونة) في سياق ضرورة توفير المقوم المالي للإصلاح.



المراجع

العربية

- ابن حنبل، أحمد. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. تحقيق شعيب الأرنؤوط [وآخرون]. بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001.
- الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر**. سلسلة ندوات ومناظرات 7. الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط؛ مطبعة النجاح الجديدة، 1986.
- بناني، أحمد بن عبد السلام. **الفيوضات الوهبية في الرد على الطائفية الوهابية**. (مخطوط)
- بنعمارة، محمد. **العروي من الحداثة إلى التحديث**. ط 3. طرابلس: دار الأفنان للنشر، 1998.
- تاريخ المغرب تحيين وتركيب**. تنسيق محمد القبلي. الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب؛ عكاظ الجديدة، 2011.
- الجرف، طعيمة. **نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم**. ط 5. القاهرة: دار النهضة، 1978.
- الرباطي، محمد الضعيف. **تاريخ الضعيف (الدولة السعيدة)**. الرباط: دار المآثورات، 1986.
- الزباني، أبو القاسم. **الترجمة الكبرى في أخبار المعمور بزا وبحرًا**. حققه وعلق عليه عبد الكريم الفيلاي. الرباط: دار نشر المعرفة، 1991.
- سبيلا، محمد. "التحولات الفكرية الكبرى للحداثة". **فكر ونقد**. العدد 2 (1997).
- سكينر، كونتن. "المعنى والفهم في تاريخ الأفكار". ترجمة عالي سالم صالح. **أسطور**. مج 9، العدد 18 (شباط / فبراير 2023).
- طحطح، خالد فؤاد. "من أعلام المغرب خلال القرن التاسع عشر علي بن محمد السوسي السملالي (ت. 1311هـ / 1893م)". **المناهل**. السنة 32، العددان 93-94 (تشرين الثاني / نوفمبر 2012).
- العماري، أحمد. **توات في مشروع التوسع الفرنسي في المغرب**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1988.
- _____. **المواجهة والمراجعة في سياق قانون الحركة التاريخية للجامعتين الإسلامية واللاتينية وعلاقتها بقانون التطور الحديث والمعاصر**. فاس: مطبعة أنفو برانت، 1993.
- _____. **معالم في منهج التغيير رؤية إسلامية**. الدار البيضاء: مطبعة دار قرطبة، 1996.
- _____. **نظريات الإصلاح بين منطق الأصالة والحداثة بالمغرب**. فاس: مطبعة أنفو برانت، 2012.
- _____. **نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية المغرب نموذجًا**. سلسلة الرسائل الجامعية 20. الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1997.
- عثمان، عمرو. "التاريخ الفكري: النشأة والموضوع والمنهج ووضعه في الدراسات التاريخية العربية الحديثة". **أسطور**. العدد 12 (تموز / يوليو 2020).
- الفاسي، علال. "الحركة السلفية في المغرب". **المناهل**. العددان 80-81، ج 1 (شباط / فبراير 2007).

القرشي، سليمان. "تأملات في إصلاح الجيش المغربي خلال القرن التاسع عشر من خلال مخطوط مختصر من ترتيب الجيش السعيد لمحمد بن أحمد الخوجة التونسي". **المناهل**. العددان 69-70 (كانون الثاني / يناير 2004).

الكرودوي، محمد بن عبد القادر. **كشف الغمة ببيان أن حرب النظام حق على هذه الأمة**. دراسة وتحقيق مراد بنجلون. سلسلة شرفات 101. الرباط: منشورات الزمن، 2018.

متفكر، أحمد. **قضاة مراکش عبر العصور**. الرباط: مطبعة الأمانة، 2010.

مختارات من رسائل الشيخ سيدي أحمد بن محمد التيجاني. إعداد محمد الكبير التيجاني. الرباط: مطبعة الكرامة، 2009.

المناهل. السنة 32، العدد 93-94 (تشرين الثاني / نوفمبر 2012).

المنصور، محمد. **المغرب قبل الاستعمار والمجتمع والدولة والدين (1792-1822)**. ترجمة محمد حبيدة. بيروت / الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006.

المنوني، محمد. **مظاهر يقظة المغرب الحديث**. ط 2. الدار البيضاء: دار الغرب الإسلامي؛ شركة النشر والتوزيع المدارس، 1985. الناصري، أحمد بن خالد. **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**. تحقيق وتعليق أحمد الناصري. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001.

ندوة الجامعة الشتوية. الرباط: وزارة التربية الوطنية، 1988.

ندوة المغرب من العهد العزيمي إلى 1912. أعمال الجامعة الصيفية. المحمدية: وزارة الثقافة، 1987.

الأجنبية

Grafton, Anthony. "The History of Ideas: Precept and Practice, 1950–2000 and Beyond." *Journal of the History of Ideas*. vol. 67, no. 1 (January 2006).

مراجعة كتاب: تاريخ حركة الطباعة والنشر في المغرب خلال فترة الحماية (1912-1955)

Review of The History of the Print and Publishing
Movement in Morocco During the Protectorate Period
(1912–1955)

المؤلف: فوزي عبد الرزاق.

عنوان الكتاب: تاريخ حركة الطباعة والنشر في المغرب خلال فترة الحماية (1912-1955).

مكان النشر والناشر: الرباط: دار الأمان.

سنة النشر: 2023.

عدد الصفحات: 376 صفحة.

* أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

Professor of Islamic Studies at Mohammed First University, Oujda, Morocco.

youssefmadrari@hotmail.com

أولاً: سياق الكتاب

خصص الباحث العراقي الأميركي، فوزي عبد الرزاق، جلّ أعماله للتأريخ للكتاب في المغرب، من حيث الطبع والنشر، بين القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين. وقد أثمر جهده البحثي ثلاثة كتب: **المطبوعات الحجرية في المغرب: فهرس مع مقدمة تاريخية**⁽¹⁾، و**مملكة الكتاب: تاريخ الطباعة في المغرب 1865-1912**، وهو عبارة عن أطروحته لنيل درجة الدكتوراه في جامعة بوسطن⁽²⁾، والكتاب ال ثالث الذي نحن بصدد مراجعته، والذي توج به عبد الرزاق مسيرته العلمية في دراسة حركة الطباعة والنشر في المغرب. ولعل وظيفة المؤلف، باعتباره أميناً لمجموعة الكتب والدوريات العربية في جامعة هارفارد، في الولايات المتحدة الأميركية، ساعدته كثيراً في إنجاز مشروعه البحثي هذا.

سبقت هذا المشروع العلمي لعبد الرزاق محاولات علمية للتأريخ للكتاب في المغرب؛ إذ يمكن القول إن هذا المنحى البحثي دشّنه كل من محمد بن شنب وليفي بروفنسال في معجمهما للمطبوعات الفاسية *Essai de répertoire chronologique des éditions de Fès*⁽³⁾، ثم دراسة جرمان عياش "ظهور الطباعة في المغرب"⁽⁴⁾، وكتاب عبد الله الجباري **التأليف ونهضته بالمغرب في القرن العشرين من 1900-1972**⁽⁵⁾، وكذلك كتاب إدريس القيطوني **معجم المطبوعات المغربية**⁽⁶⁾، وكتاب محمد المنوني **مظاهر يقظة المغرب**⁽⁷⁾، وكذلك أعمال الباحثة لطيفة الكندوز⁽⁸⁾.

ثانياً: فرنسا وتوظيف النشر والطباعة

قسّم المؤلف عصر الطباعة في عصر الحماية مرحلتين: تتمثل المرحلة الأولى في فترة حكم المقيم العام الفرنسي ليوطي (1912-1925) الذي حرم المغاربة من امتلاك مطبعة؛ "فقد فضّلوا [أي الفرنسيين] احتكار وسيلة الطباعة وتوظيفها لصالحهم منذ عام الاحتلال وحتى نهاية سنة 1925، حيث أصبح الرباطي مصطفى بن عبد الله أول مغربي مسلم يمتلك مطبعة خاصة، يُديرها بنفسه، وهي المطبعة الأهلية" (ص 8). والمرحلة الثانية، مرحلة امتلاك المغاربة مطابع خاصة بهم. وقد احتلت مدينة فاس الصدارة في طبع الكتب، ثم تبعتها الرباط.

هذا الكتاب هو الأول من نوعه في تتبع سياسة فرنسا في المغرب من حيث توظيف الطباعة وصناعة الكتاب من أجل تكريس وجودها في المغرب تحت دعوى الإصلاح، وانعكاس التعاون والتعارض مع السياسة الفرنسية على حياة العلماء ومصالحهم. وقد بيّن عبد الرزاق أن إنشاء فرنسا للمطابع نابع في الدرجة الأولى من رغبة لديها في إقناع المغاربة بفائدة الوجود الفرنسي عن طريق طباعة كتب بعينها، مثل كتاب **تفريح العامة والخاصة في نعت دولة فرنسا**، لمؤلفه محمد عبد الوهاب القلقمي، وهذا الكتاب هو عبارة عن

1 فوزي عبد الرزاق، **المطبوعات الحجرية في المغرب: فهرس مع مقدمة تاريخية** (الرباط: دار نشر المعرفة، 1989).

2 Fawzi Abdulrazak, "The Kingdom of the Book: The History of Printing as an Agency of Change in Morocco between 1865 and 1912", PhD. Thesis, Boston University, 1990.

3 Mohammed Ben Cheneb & Evariste Levi-Provençal, *Essai de répertoire chronologique des éditions de Fès* (Alger: J. Carboneel, 1921).

4 جرمان عياش، "ظهور الطباعة في المغرب"، **هسبريس- تامودا**، مج 5 (1964).

5 عبد الله الجباري، **التأليف ونهضته بالمغرب في القرن العشرين من 1900-1972**، ج 2، ط 2 (الرباط: منشورات مكتبة المعارف، 1985).

6 إدريس بن الماحي الإدريسي القيطوني الحسني، **معجم المطبوعات المغربية**، تقديم الشيخ عبد الله كنون (سلا: مطابع سلا، 1988).

7 محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب**، ط 2 (الدار البيضاء: شركة النشر والتوزيع المدارس، 1985).

8 لطيفة الكندوز، **المنشورات المغربية منذ ظهور الطباعة إلى سنة 1956** (المغرب: وزارة الثقافة، 2004)؛ لطيفة الكندوز، **الطباعة والنشر بالمغرب 1282-1376هـ/ 1865-1956م** (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2014).

مدح لفرنسا، حيث ختم مؤلفه مدحه بالقول: "ومن أراد محاربة هذه الدولة الفرنسية الباسلة، فقد أفسد على نفسه دنياها وأخرها" (ص 111). وفي السياق نفسه طبعت السلطات الفرنسية كتاب **الدرر الأوروبية في تاريخ الأمة الفرنسية** لجول كريكور (الرباط: 1926)، وكان هذا الكتاب ضمن المقرر الموجّه إلى أبناء الأعيان في المرحلة الثانوية، وفيه حديث عن تاريخ فرنسا، وأمثلة على تقدّمها وانتصاراتها، خصوصًا انتصارها على المسلمين في معركة بواتييه Poitier أو بلاط الشهداء (تشرين الأول / أكتوبر 732م) (ص 139).

يشير عبد الرزاق إلى أن مطبعة مونشو Felix Moncho أقدمت على طبع العديد من الكتب التاريخية حول المغرب والأندلس، نتيجة رغبة الفرنسيين في إظهار تفوّقهم وتبرير وجودهم في المغرب أوصياء على المغاربة؛ إذ نشرت في عام 1934 العديد من الأعمال، مثل كتاب **تاريخ الدولة السعدية التكمذارية**، لمؤلف مجهول، باعتناء جورج كولان، وكتاب **درة الحجال في أسماء الرجال** لابن القاضي، باعتناء ب. س. علوش، وكتاب **إكمال الإعلام فيمن بوع قبل الاحتلام** لابن الخطيب. وتزامنت هذه الكتب التراثية مع المطالب الإصلاحية التي قدّمت للسلطات. وهناك احتمال آخر هو ظهور كتب منصفة لتاريخ المغرب والأندلس، مثل كتاب **أزهار البساتين** الذي نقله إلى العربية أحمد بلافريج ومحمد الفاسي، ونشر في الرباط، في عام 1930، ثم أعدّ الوطنيون كتبًا تاريخية مدرسية لتعليم المغاربة تاريخ بلدهم (ص 146).

يذهب عبد الرزاق إلى القول إن توافر الكتب الإسلامية أصبح في الثلاثينيات ظاهرة بارزة في فترة الحماية الفرنسية، وذلك نابع من رغبتهم في المعرفة العميقة بالشعوب التي يستعمرونها (ص 189)، على الرغم من أن هذا الأمر سابق لفترة الحماية؛ لأن سعي فرنسا للإحاطة بتاريخ المغرب وبناءه سابق للفترة الاستعمارية. وأظهر الفرنسيون أيضًا عنايتهم بالكتب التراثية، وذلك من خلال منشورات المطبعة الجديدة لمونشو، ومن هذه الكتب:

✻ **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، لمؤلف مجهول، باعتناء ب. س. علوش (1936).

✻ **صلة الصلة لابن الزبير الأندلسي**، باعتناء ليفي بروفنسال (1936).

✻ **البديع في وصف الربيع**، للحميري، باعتناء هنري بيرس (1940).

✻ **مفيد العلوم ومبيد الهموم**، لابن الحشاء الأندلسي، باعتناء جورج كولان وه. ب. ج. رورنو (1941).

كما رصد المؤلف عمل فرنسا، من خلال بعض مطبوعاتها، على تشجيع استعمال العامية على حساب العربية الفصحى. وفي هذا الإطار، صدر كتاب **حكايات غربية بالدارجة الرباطية**، للمستشرق لوي برونو (المطبعة البلدية، 1918)، وقد كتبه بمساعدة أستاذين مغربيين: محمد بن إبراهيم الحجوي (الرباط)، ومحمد بوكيلي (فاس) (ص 135).

ثالثًا: نشر الكتب: مكافأة فرنسا للمتعاونين معها

من الأمور التي ركّز عليها عبد الرزاق هو أنّ تعاون العديد من العلماء مع سلطات الاحتلال الفرنسي كان يضمن لهم نشر أعمالهم وتيسير سُبل توزيعها، من الأمثلة على هذا الشيخ عبد الحي الكتاني الذي نال بسبب تعاونه مع فرنسا - في نظر المؤلف - حظوة ومكانة في المجتمع العلمي المغربي. فقد عرض عليه ليوطي القيام بإصلاح القرويين، على الرغم من أنه لم يتجاوز السابعة والعشرين عامًا من عمره (ص 38). وكان يستقبل بحفاوة في جولاته في المغرب، وكان ذلك أيضًا مناسبة له لجمع المخطوطات من الأماكن التي يزورها، ما مكّنه من اقتناء مكتبة ضخمة، كان يستفيد منها المستشرقون (ص 41). خلال فترة الحماية، صدر للكتاني خمسة عناوين، طُبعت في المطبعة الحجرية، في فاس؛ ثم صدرت له ثلاثة كتب، طُبعت في المطبعة السلوكية الحديثة. وأهم كتبه المنشورة في فترة

الحماية، كتاب **فهرس الفهارس** (1927)، ثم **التراتب الإدارية** (1930)، و**تبليغ الأمانة في مضار الإسراف والتبرج والكهانة** (1933) (ص 43).

ومن الكتب التي كانت لها أهمية خاصة، كتاب **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**، لمحمد بن الحسن الحجوي، في أربعة أجزاء (1921-1926)؛ حيث شارك في نشره المطبعة البلدية في فاس ومطبعة إدارة المعارف الرسمية فيها أيضاً ومطبعة النهضة في تونس (ص 118). ويربط عبد الرزاق جهود فرنسا في إخراج كتاب الحجوي برغبتها في بناء مسجد باريس والمعهد الملحق به، وتوزيع الكتاب على بعض الشخصيات الإسلامية التي حضرت افتتاح المسجد (ص 120). ويشير إلى أن هذا الكتاب شهادة، خدمت الطرح الكولونيالي القائل إن الفقه يحمل عوامل ضعفه في نفسه، وإن الشريعة ما عادت صالحة.

أما الشخصية الثانية التي ركّز عليها عبد الرزاق، فهي شخصية أحمد بن العياشي سكيرج الذي كان من كبار الشيوخ التيجانيين، وبقي متعاوناً - بحسب عبد الرزاق - مع فرنسا إلى حين وفاته في عام 1944، وكان من أشهر قضاة المغرب (ص 53)، وقد عبّرت مؤلفاته عن معارضة ونقد حاد لكل من يُعارض فرنسا، وقد تولّى سكيرج الرد على ابن الموقت المراكشي وكتابه **مرآة المساوي الوقتية** الذي ربط فيه بين انتشار البدع والممارسات اللاأخلاقية والوجود الأجنبي، فهاجمه سكيرج في كتاب **الحجارة المقتية لكسر مرآة المساوي الوقتية** (فاس: المطبعة الجديدة، 1937) (ص 64).

الشخصية الثالثة، هو محمد بن مصطفى بوجندار (ت. 1926)؛ إذ بسبب تجسسه لمصلحة الفرنسيين وعلاقته "المشبوّهة" - بحسب معطيات عبد الرزاق - مع ليوطي، عمل في بدايته مراسلاً في جريدة **السعادة**، ثم موظفاً في مكتب الاستعلامات الفرنسي (ص 74)، ثم أصبح مكلّفاً بتعليم العربية في المدرسة العليا للغة العربية واللهجات البربرية، وكان تدريسه في هذه المدرسة مناسبة للاستفادة من المستشرقين، فآثّر ذلك كتابه **الاغتباط بتراجم أعلام الرباط** (ص 84). ومن بين المؤشرات الدالة على تعاون بوجندار - بحسب عبد الرزاق - مع السلطات الفرنسية هو كتابه **شالة وأثارها** (المطبعة الرسمية، 1921)؛ حيث ادّعى بوجندار وجود آثار رومانية في شالة، وأن الرومان وُجدوا فيها قبل الإسلام. وطُبّع كتابه بأسلوب فاخر، قياساً على مطبوعات ذلك الوقت، وكان ليوطي يريد إهداء الكتاب إلى العديد من الشخصيات في المغرب وفرنسا، لفت نظرهم إلى وجود روماني سابق للإسلام في المغرب، ومن ثمّ يكون هذا مبرراً للوجود الفرنسي في المغرب (ص 87). الكتاب الأخير لبوجندار هو **الكلمات الذهبية في أخبار الرحلة المغربية لفخامة الميسو ميلران رئيس الجمهورية الفرنسية** (المطبعة الرسمية، 1922)، وهو عبارة عن برواغندا للدولة الفرنسية، طبعه مكتب الاستعلامات الفرنسي، وخُصّصت أرباحه لبوجندار نفسه.

قرر المستشرقون الفرنسيون عقد مؤتمرهم في مدينة فاس؛ حيث شارك المهدي الحجوي بمحاضرته حول الحسن الوزان المشهور بليون الأفريقي، وقد تباهى بمنجزات الوزان العلمية. ونشر هذه المحاضرة المهدي الحجوي في كتاب، لكن قرّظه عبد الرحمن بن زيدان وكتب له مقدمة، ثم قرّظه العياشي سكيرج (ص 192). ويعكس كتاب الحجوي هذا المدى الذي وصل إليه التعاون بين بعض علماء المغرب والمستشرقين الفرنسيين والمتعاونين معهم.

رابعاً: الصراع السلفي الطريقي وأثره في نشر الكتاب في المغرب

في عام 1925، قام القباج بعمل مهم في عالم النشر، وهو الإنفاق من ماله الخاص على نشر كتاب **إظهار الحقيقة وعلاج الخليفة**، للمكي الناصري، في مطبعة النهضة، في تونس، وتوزيعه في الرباط. وقد أثار الكتاب ردات فعل قوية بين الطرفين، خصوصاً التيجانيين، ثم ردّ أخوه الأصغر، محمد اليميني الناصري، على منتقدي أخيه في كتاب **ضرب نطاق الحصار على أصحاب**

نهاية الانكسار، وبذلك فجر هذان الكتابان صراعًا دينيًا في المغرب. والواقع أنه كان نقاشًا بخلفيات سياسية، بسبب الدور السلبي - بحسب عبد الرزاق - للطرقين خلال حرب الريف (1920-1927) (ص 169). كما مكّنت المطبعة الأهلية بعض المشايخ التيجانيين من طبع أعمالهم. ويشير عبد الرزاق إلى أن جلَّ انتقادات السلفيين للتيجانيين كانت ذات طابع سياسي، أكثر من كونها مذهبية، لأن كثيرين من شيوخ التيجانية كانوا متعاونين مع فرنسا، مثل سكيرج.

ثم تطرق عبد الرزاق إلى بعض من سيرة المؤرخ عبد الرحمن بن زيدان ومطبوعاته، إلا أنه احتار في القول: هل كان ابن زيدان متعاونًا مع فرنسا؟ لأنه قد فُتح له الباب لينال وظائف راقية، مثل نائب رئيس المدرسة العسكرية في مكناس (ص 125). وكان ابن زيدان يتهم الشباب الوطنيين بعدم احترام العلماء، خصوصًا في كتابه **محاضرة في الأخلاق** (فاس: المطبعة الجديدة، 1932) الذي حوى نقدًا لبعض الشباب الذين ينتقدون العلماء والشيوخ بسبب مواقفهم. ويميط عبد الرزاق اللثام عن طريقة ابن زيدان في التأليف، ولعله استكثر عليه كثرة مؤلفاته؛ حيث ذكر أنه كان يجمع العديد من الباحثين الشباب الذين يجمعون المادة، ثم يضع لمساته الأخيرة عليها ويضع اسمه (ص 132).

وتعتبر المطبعة العربية التي أسسها الشيخ التيجاني الأحسن البعيلي من أنشط المطابع في الدار البيضاء، خصوصًا في مجال نشر الكتاب العربي، حيث نشرت بين عامي 1934 و1939 نحو خمسة وعشرين عنوانًا. ويشير عبد الرزاق إلى أن أعمال الطباعة والنشر كانت من واجهات الصراع بين الطريقين والوطنيين، وبين الوطنيين والسلطات الفرنسية أيضًا. كان البعيلي (ولد في عام 1883)، في قرية أفضي بسوس من أشهر العلماء التيجانيين في المغرب في فترة الثلاثينيات والأربعينيات، وكانت مطبعته وسيلة التيجانيين لنشر أعمالهم. وجاء في كتاب البعيلي **إيضاح الأدلة والزلال الأصفي والسحر الحلال**، أن البعيلي، صاحب المطبعة العربية، "لا يطبع إلا علمًا سالمًا من الشبه لمن أراد أن ينشر علمًا شرعيًا حنيفًا أو أشغالًا تجارية" (ص 240). كانت منشورات المطبعة العربية، في معظمها، دينية وتيجانية الميول، إضافة إلى بعض المؤلفات عن اللغة العربية، كما كانت غالبية مطبوعاتها من مؤلفات البعيلي التي بلغت نحو خمسة عشر مؤلفًا. كان البعيلي ينظر إلى السلفيين، من أمثال أبي شعيب الدكالي، على أنهم مارقون عن الدين، يجب عليهم التوبة، كما انتقد ابن الموقت المراكشي وأفكار محمد بن الحسن الحجوي، وذلك في كتابه **ترياق لمن فسد قلبه ومزاجه**. كان البعيلي أشعريًا وطريقيًا متعصبًا، ويشير عبد الرزاق إلى أن كثرة فتحه للزوايا وتعيين المقدمين عليها، يدفعه إلى الاعتقاد أنه يخدم فرنسا، ولعل ما يُزكّي ذلك بالنسبة إلى عبد الرزاق هو سير العديد من جنود المدفعية في جنازته في عام 1949 (ص 245).

خامسًا: المطابع الأهلية وتوظيف الكتاب من أجل القضية الوطنية

انتقل عبد الرزاق في كتابه إلى الحديث عن المطابع الأهلية في المغرب في عهد الحماية، وبدأ بالحديث عن المطبعة الأهلية، لصاحبها مصطفى بن عبد الله الذي يعتبر أول مسلم حصل على امتياز فتح مطبعة. وقد نشرت هذه المطبعة نحو ثلاثة وعشرين عنوانًا بين عامي 1926 و1929، واعتمد على بعض الطلاب الذين كانوا يتعلمون الطباعة من أجل تصحيح الكتب، مثل عباس التتاني الذي صحح كتاب **ألفية السيرة النبوية للعراقي**.

انتقل عبد الرزاق بعد ذلك إلى الحديث عن المطبعة الوطنية، لصاحبها عباس التتاني وشريكه محمد القباج الكتبي، حيث امتدت فترة عملها بين عامي 1929 و1955، ونجح صاحبها في نشر ما يزيد على ثلاثة وسبعين عنوانًا؛ ما يجعلهما من أكبر الناشرين المغاربة. وقد نجحت المطبعة الوطنية في طبع كتب مهمة، أهمها **الأدب العربي في المغرب الأقصى**، لمحمد بن العباس القباج، في جزأين،

ثم النموذج المهم من إصدارات المطبعة الوطنية هو كتاب **الأنيس المطرب بروض القرطاس: أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس** (سلا: شركة النشر المغربية؛ الرباط: المطبعة الوطنية، 1936)، لابن أبي زرع، حرّره وعَلّق عليه محمد الهاشمي الفيلاي؛ ولهذا الكتاب أهمية كبرى، حيث يُعدّ مثلاً لتوظيف الوطنيين للكتاب التراثي في معركتهم ضد الدعاية الفرنسية، ومن أجل تعميق الوعي بالذات المغربية وقدراتها العسكرية والفكرية أيام كان المغاربة سادة في بلادهم، وفي الأندلس. وكان هذا الكتاب محطّ اهتمام الإسبان الذين نشره وترجموه إلى الإسبانية في عام 1828، ثم بعد ذلك إلى الفرنسية في عام 1860، وسبب ذلك هو أن هذا الكتاب يضم تفاصيل عن غزوات المسلمين وإيقاع القتل بالإسبان والبرتغاليين وسبي النساء والأطفال. وقد ساعدت هذه المعطيات المستشرقين في الدعاية ضد المسلمين وإثارة الإسبان والفرنسيين ضد المسلمين وتحفيزهم لغزو بلادهم. وكان الكتاب مرجحاً لتأطير عدد من الموظفين الفرنسيين في المغرب (ص 173).

اعتمد الوطنيون المغاربة على نشر التراث من أجل تقوية الشخصية المغربية ودفع المغربي إلى النهوض من أجل تحرير بلاده، خصوصاً في منطقة النفوذ الإسباني. ومن تلك الكتب **النبوغ المغربي**، لعبد الله كنون (تطوان 1937)، و**بنو عباد بإشبيلية**، لعبد السلام أحمد الطود (تطوان 1949)، و**دروس في التاريخ المغربي**، لعبد الله الجبراري وقد صدر في خمسة أجزاء بين عامي 1935 و1941، و**البدايع: معجم مدرسي للأدباء المغاربة ومنتخبات من آثارهم**، لعبد الوهاب بنمنصور (سلا: مطبعة الثقافة، 1938) (ص 175).

ثم المطبعة الاقتصادية لصاحبها مصطفى بنعبد الله التي أُسست في عام 1934، حيث أصدر خلال فترة الحماية ما يزيد على ثلاثين عنواناً، إضافة إلى إصدار جريدة **العلم**. وقد طبعت المطبعة الاقتصادية لمؤلفين مغاربة وفرنسيين، مثل ليفي بروفنسال وجورج كولان وهنري بيرس، ومن الجزائريين محمد بخوشة التلمساني (ص 185).

وكذلك المطبعة الجديدة ومكتبتها لعبد العزيز بوطالب، وهي موجودة في طاعة فاس. وقد كانت غالبية المطبوعات التي صدرت عنها ذات طبيعة دينية ووطنية، كما نشرت العديد من مؤلفات علال الفاسي المبكرة، ونشرت أيضاً الكتاب الوحيد لمحمد غازي (ولد في عام 1901)، وهو كتاب صغير عن العقيدة الإسلامية، صدر في عام 1931، وأصبح غازي في ما بعد مديراً لمجلة **رسالة المغرب** التي تنشر الفكر الوطني. ونشرت المطبعة الجديدة أيضاً بعضاً من أعمال الوطني القومي محمد القري الذي قتلته السلطات الفرنسية في عام 1937.

خصص عبد الرزاق الفصل الأخير من كتابه الذي بين أيدينا للحديث عن مطابع تطوان والعرائش في منطقة النفوذ الإسباني: المطبعة المهدية لمحمد داوود، وتُظهر إحصاءاته وجود إحدى عشرة مطبعة في هذه المنطقة، ومطبعة واحدة في مدينة العرائش خلال فترة الحماية. كان داوود أول مدير "لشركة المطبعة المهدية" التي أسسها أحد رؤاد الحركة الوطنية في منطقة النفوذ الإسباني، عبد السلام بنونة (ص 259) الذي يُعتبر المؤسس الفعلي للمطبعة المهدية. ويعتبر بنونة شخصية وطنية عملية على المستوى التربوي والثقافي وخدمة المصلحة العامة. ومن أهم المشاريع السياسية التي حققها بنونة تعميق الصلات بين الوطنيين المغاربة والأمير شكيب أرسلان وأصدقائه، مثل الشيخ محمد رشيد رضا. واستورد بنونة مؤلفات أرسلان لتوزيعها على القراء، مثل كتاب **لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم** ومجلة **الأمة العربية** (ص 265). كان داوود شخصية علمية لها وزنها، حيث كان مراسلاً لجريدة **الأهرام** المصرية، مكلفاً بتغطية حرب الريف، كما كان حاضراً في "المؤتمر السادس لمعهد المباحث العليا المغربية"، في عام 1928 الذي عُقد تحت إشراف ليفي بروفنسال. ولعل أهم أعمال داوود هو إدارته المطبعة المهدية خلال فترة الحماية، حيث أنتجت نحو ثلاثة وستين عنواناً باللغة العربية، إضافة إلى بعض الدوريات. ساهم أكثر من ثلاثين مؤلفاً بنشر أعمالهم في المطبعة المهدية، وكانت غالبيتهم

معاصرة، إضافة إلى بعض الأعلام من التراث، مثل ابن جزى والجرجاني والخزرجي، وكذا بعض الأجانب، مثل بخوشة والسقال من الجزائر، ومهران والوكيل من مصر، وبركرين وغيره من إسبانيا (ص 268).

وكان للمطبعة المهدية أيضًا مساهمة كبيرة في طبع العديد من الكتب المدرسية، حيث نشرت بين عامي 1940 و1955 نحو تسعة كتب مدرسية. وكان لها دور كبير في نشر الكتب التاريخية، مثل كتاب **تقريب الأقصى من كتاب الاستقصا للرهوني** (1931)، و**لمحة عن تاريخ تطوان وعائلات الأندلسية الأصل**، لعبد الرحيم العدي (1948). ويلاحظ ندرة الكتب السياسية التي أصدرتها المكتبة المهدية. ولعل من الكتب الأدبية المهمة التي صدرت عن المطبعة المهدية كتاب **النبوغ المغربي**، لعبد الله كنون، الذي نشره على نفقته، ومنعت السلطات الفرنسية دخوله إلى منطقة نفوذها (ص 286).

وقد تناول عبد الرزاق شخصية محمد بن الموقت المراكشي (1894-1950) الذي كان من أتباع الطريقة الدرقاوية الفتحية، ثم انسلخ عنها بعدما تبين له أن رئيس الطريقة فتح الله البناني كان موالياً لفرنسا (ص 95-96). وقد كانت الكتب المبكرة لابن الموقت شبيهة بالكتب التي كتبها المتعاونون مع فرنسا، مثل كتابه **تعطير الأنفاس في التعريف بالشيخ أبي العباس** (1917)، ثم كتاب **نور اليقين في مزايا سيد المتقين والسعادة الأبدية في التعريف برجال الحضرة المراكشية**. ومن الأمور الجديرة بالذكر هنا، هي أن ابن الموقت أقدم على طبع بعض كتبه في مصر، مثل كتابه **الكشف والبيان عن حال أهل الزمان** (القاهرة: البابي الحلبي وأولاده). لكن الكتاب الذي أثار نقاشاً كبيراً هو كتابه **الرحلة المراكشية أو امرأة المساوي الوقتية** الذي عزا البدع والممارسات الأخلاقية إلى الوجود الأجنبي (ص 98). ثم الكتاب الآخر الذي أثار الجدل هو كتاب **الجوش الجارة في شرح القوة الجبارة**، وهو نصرة للشاعر المراكشي عبد القادر حسن (ت. 1996) الذي قال في ديوانه الشعري **أحلام الفجر** (مراكش، 1936): "أنا قوة جبارة"، وتعرض بذلك لنقد كبير من العلماء، لأن الجبار هو الله. وقد ارتأى سكيرج تأليف كتاب ينتقد فيه مؤلف ابن الموقت بعد عام من صدوره، سمّاه **الحجارة المقتية لكسر امرأة المساوي الوقتية** (فاس: المطبعة الجديدة، 1937). وفي عام 1946 ألف ابن الموقت كتاب **الرحلة الأخروية أو المقامة الباهرة** (فاس: المطبعة العصرية)، تبنّا فيه بقرب قيام الساعة (ص 102).

خاتمة

يعتبر كتاب عبد الرزاق هذا مصدراً مهماً لدراسة الحركة الثقافية في المغرب إبان فترة الحماية الفرنسية، ولعل ما يُحسب لمؤلفه أن كتابه حافلٌ بالعديد من عناوين الأعمال العملية التي لُقِّها النسيان، وربطها بسياق الخضوع للاستعمار الفرنسي والسياق المحلي للفترة المدروسة. وفيه تأكيد أن نشر الكتب وطبعها في المغرب لم يكن ترفاً علمياً، بل كان مرتبطاً برهانات وطنية ورهانات التنافس بين الطريقتين والكثير من الشخصيات السلفية. وإجمالاً، فالكتاب ثري بالإشكالات التي يمكن تعميق البحث فيها، كما قد تُسعدنا مادته الخام لإنجاز مزيد من الدراسات في الموضوع.

لكن الملاحظة التي نسجلها على الكتاب هو شدة الأحكام التي كان يطلقها على بعض الشخصيات العلمية، خصوصاً ما يتعلق بالجانب الأخلاقي والتعاون مع المحتل الفرنسي. والحال أن مثل تلك الأحكام تحتاج إلى روية ومزيد من البحث وتعدد الشهادات، أو على الأقل مساءلة تلك الأحكام في ضوء شهادات أخرى مضادة، تحقيقاً لمزيد من الموضوعية.



المراجع

العربية

الجراري، عبد الله. **التأليف ونهضته بالمغرب في القرن العشرين من 1900-1972**. ج 2. ط 2. الرباط: منشورات مكتبة المعارف، 1985.

الحسني، إدريس بن الماحي الإدريسي القيطوني. **معجم المطبوعات المغربية**. تقديم الشيخ عبد الله كنون. سلا: مطابع سلا، 1988.

عبد الرزاق، فوزي. **المطبوعات الحجرية في المغرب: فهرس مع مقدمة تاريخية**. الرباط: دار نشر المعرفة، 1989.

عياش، جرمان. "ظهور الطباعة في المغرب". **هسبريس-تامودا**. مج 5 (1964).

الكندوز، لطيفة. **الطباعة والنشر بالمغرب 1282-1376هـ / 1865-1956م**. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2014.

_____. **المنشورات المغربية منذ ظهور الطباعة إلى سنة 1956**. المغرب: وزارة الثقافة، 2004.

المنوني، محمد. **مظاهر يقظة المغرب**. ط 2. الدار البيضاء: شركة النشر والتوزيع المدارس، 1985.

الأجنبية

Abdulrazak, Fawzi. "The Kingdom of the Book: The History of Printing as an Agency of Change in Morocco between 1865 and 1912'." PhD thesis, Boston University, 1990.

Ben Cheneb, Mohammed & Evariste Levi-Provençal. *Essai de répertoire chronologique des éditions de Fès*. Alger: J. Carboneel, 1921.

المولدي حامدي

القومية العربية والقوميون في تونس (1980-1945)



صدر حديثاً عن المركز العربي للأبحاث ودراسة
السياسات كتاب **القومية العربية والقوميون
في تونس (1980-1945)** لمؤلفه المولدي حامدي،
وهو مكوّن من ثلاثة أقسام رئيسة في كلّ منها
فصلان، مستهلّة بمقدمة ومنتهاية بخاتمة
وملاحق، وقد خصصه المؤلف لعرض قراءة جديدة
لواقع توجهات القوميّين التونسيّين، ومصراعهم
مع الداعين إلى "القُطرية"، ومع السلطة، وأسباب
هذا الصراع، ومحطاته، ومراحل الانفراج والتوتر
التي شابهته. يقع الكتاب في 432 صفحة، شاملةً
ببليوغرافيا وفهرساً عاماً.

وثائق ونصوص Primary Sources

جاحل وماحل: المجندون من خارج البلاد للجيش الإسرائيلي في حرب عام 1948

The Israeli Army's Overseas Volunteers in the War of 1948

تبحث هذه الدراسة في كيفية تمكّن الحركة الصهيونية وإسرائيل من تجنيد نحو 26700 شخص من خارج البلاد، انتموا إلى فئتين، أطلق على الأولى "تجنيد من خارج البلاد" (جاحل)، وزاد عدد مجنديها على 22 ألفاً، وكانوا من المقتلحين اليهود الناجين من المحرقة النازية في أوروبا الشرقية. في حين أطلق على الفئة الثانية "متطوعون من خارج البلاد" (ماحل)، زاد عددهم على أربعة آلاف، وكانوا أساساً من الولايات المتحدة الأميركية وجنوب أفريقيا وبريطانيا وكندا، ودول أخرى. وتقف عند الدور البالغ الأهمية الذي قام به مجندو جاحل ومتطوعو ماحل في حرب عام 1948، من خلال زيادة القوة العددية للجيش الإسرائيلي وتعزيز قوته النوعية إلى حد بعيد، وذلك بتقديمهم له الخبراء والمستشارين والعسكريين المهنيين الذين كان في أمس الحاجة إليهم، ما أثر تأثيراً كبيراً في سير الحرب ونتائجها.

كلمات مفتاحية: الهاغاناه، النكبة، الاستعمار الاستيطاني، الصهيونية، المستوطنون الأوروبيون.

This study investigates how the Zionist movement and Israel managed to enlist approximately 26,700 troops from abroad. They belonged to two groups: the first, called "overseas conscripts" (Gahal) and numbering more than 22,000, were Jews in Eastern Europe who had survived the Holocaust. The second group, called "overseas volunteers" (Mahal) and numbering around 4,000, came primarily from the United States, South Africa, Britain, Canada, and some other states. This article examines the critically important role played by the "Gahal" soldiers and "Mahal" volunteers in the 1948 war, boosting the Israeli army's numbers and significantly increasing its qualitative power. They provided the army with the experts, consultants, and professional soldiers whom it desperately needed, which had a major impact on the course and outcomes of the war.

Keywords: Hagana, Nakba, Settler Colonialism, Zionism, European Settlers.

* أستاذ جامعي فلسطيني وباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Palestinian professor and ACRPS researcher.

mahmoud.muhareb@dohainstitute.org

مقدمة

لم تحظ مشاركة نحو 26700 مجتد ومتطوع يهودي من مناطق ودول مختلفة من العالم في الجيش الإسرائيلي في حرب عام 1948 باهتمام بحثي نقدي كافٍ، إذ تندر الدراسات العربية التي عالجت هذا الموضوع. وفي هذا الصدد، تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف عند الدور البالغ الأهمية الذي قام به هؤلاء المجتدون الذين أُطلق عليهم رسميًا اسم "جاحل" (الأحرف الأولى من اسمهم الكامل بالعبرية "جيوس حوتس لآرتس": تجنيد من خارج البلاد)؛ و"ماحل" (الأحرف الأولى من اسمهم الكامل بالعبرية "متندفي حوتس لآرتس": متطوعون من خارج البلاد).

لم يكن سعي الحركة الصهيونية وإسرائيل لتجنيد أكبر عدد ممكن من اليهود، من أوروبا وبقية دول العالم، مستغربًا، بل انسجم مع ماهية هذه الحركة التي نشأت برمتها في أوروبا؛ أي خارج البلاد، فكرة وقادة وكوادر ومؤسسات، باعتبارها حركة استعمارية استيطانية تسعى لتهجير اليهود من أوروبا، ومن أماكن أخرى في العالم، إلى فلسطين لإقامة دولة يهودية فيها على حساب أصحابها الشرعيين. ولم يكن مجتمع المستوطنين الاستعماريين اليهود في فلسطين، الذي يطلق عليه "البيشوف"، وتعني بالعبرية مستوطنة أو استيطانًا، من أهل فلسطين بتاتًا، بل كان غريبًا عنها، وتشكّل حديثًا من جزاء موجات هجرة يهودية عدة، جاءت من خارج البلاد، من أوروبا الشرقية أساسًا، وتعاظمت منذ احتلال بريطانيا فلسطين في عام 1918. وفي عام 1919، كان عدد المستوطنين الاستعماريين اليهود في فلسطين 56 ألف نسمة⁽¹⁾، تضاعف 11 مرة بعد ثلاثة عقود من الوجود البريطاني في فلسطين؛ إذ هاجر إليها في هذه الفترة (1919-1948) 487 ألف يهودي، فوصل عددهم في عام 1948 إلى 650 ألف مستوطن⁽²⁾.

لا غرو إذًا، والحالة كهذه، أن جميع أعضاء "مجلس الشعب" السبعة والثلاثين الذين وقّعوا "إعلان الدولة اليهودية"، فجر 15 أيار/ مايو 1948، المسمّى "وثيقة الاستقلال"، كانوا مستوطنين استعماريين غرباء عن فلسطين ولّدوا خارجها، وكذلك جميع أعضاء الحكومة الإسرائيلية الأولى، باستثناء شخص واحد وُلد في فلسطين لأبوين هاجرا إليها من المغرب، إضافة إلى 78.8 في المئة من أفراد الجيش الإسرائيلي الذين شاركوا في حرب عام 1948⁽³⁾، وهذا ما تشير إليه المعطيات المتوافرة عن بنية الجيش الإسرائيلي في 20 كانون الأول/ ديسمبر 1948⁽⁴⁾، حيث كان يبلغ تعدادة 104 آلاف مجتد في حينه⁽⁵⁾.

أولاً: حشد القوى للحرب

1. استعداد دافيد بن غوريون للحرب في فلسطين

منذ أن تولّى رئيس إدارة الوكالة اليهودية دافيد بن غوريون ملف الأمن في الوكالة، في كانون الأول/ ديسمبر 1946، وضع الاستعداد للحرب ضد الفلسطينيين والدول العربية في قمة أجندته⁽⁶⁾. وفي آذار/ مارس 1947، حرّر نفسه من مسؤولياته شهوًّا عدة، وتفرّغ لدراسة مسألة القوة العسكرية للييشوف اليهودي في فلسطين والاستعداد لهذه الحرب القادمة⁽⁷⁾. واستخلص من دراسته أن

1 موشيه سيكرن، الهجرة إلى إسرائيل 1948-1953 (القدس: مركز فالك للبحث الاقتصادي والمكتب المركزي للإحصاء، 1957)، ص 17. (بالعبرية)

2 المرجع نفسه.

3 زهافه أوسطيفيلد، جيش يولد، مج 2 (تل أبيب: وزارة الأمن، 1994)، ص 815. (بالعبرية)

4 المرجع نفسه.

5 المرجع نفسه، ص 809.

6 تولّى بن غوريون ملف الأمن في المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين الذي عُقد في سويسرا، في كانون الأول/ ديسمبر 1947. ينظر: المرجع نفسه، مج 1، ص 22.

7 دافيد بن غوريون، دولة إسرائيل المجددة، مج 1، ط 5 (تل أبيب: عام عوفيد، 1969)، ص 69. (بالعبرية)

منظمة الهاغاناه، التي كانت تشكّل القوة العسكرية الأساسية للييشوف، لم تكن جاهزة للحرب القادمة، سواء على مستوى التدريب العسكري أو التنظيم، وأن "قلّة من بين قادتها كانت لها تجربة عسكرية"، وأن "تصوّر غالبية قادتها وعاداتها تستند إلى الدفاع الثابت" (8). وتبيّن له أيضًا أن الهاغاناه كانت تعاني، في نيسان/أبريل 1947، نقصًا شديدًا في السلاح؛ إذ كان في حوزتها (9) 10073 بندقية (10) و1900 رشاش خفيف (11) و186 ماكينة إطلاق نار (12) و444 مدفعًا رشاشًا (13). واقتصرت السلاح الثقيل الذي كان لديها على 672 راجمة هاون 2 إنش، و96 راجمة هاون 3 إنشات. ولم يكن لديها مدافع ولا ماكينات إطلاق نار ثقيلة، ولا سلاح مدرعات أو طيران أو بحرية، أو أسلحة مضادة للدروع والطائرات (14).

واعتقد بن غوريون أن الأمر الأهم الذي يُحدّد نتيجة الحرب القادمة ضد الفلسطينيين والدول العربية ليس تفوّقها عددًا على الييشوف، إنما عدد المقاتلين الذين يُجنّدهم كل طرف. وشدد أنه ينبغي للييشوف أن يُفعل مختلف عوامل قوّته لتجنيد أكبر عدد ممكن للمشاركة في الحرب القادمة، وأن يبذل جُلّ جهده في الوقت نفسه لتجنيد العدد الأكبر من المقاتلين اليهود في أوروبا وأميركا وبقية دول العالم، للمشاركة في الحرب، كي يتمكن الييشوف من إقامة الدولة اليهودية بقوة السلاح وإلحاق الهزيمة بالعرب على نحو حاسم وبأقل الخسائر اليهودية (15).

2. أولوية نشاط المقتلعيين اليهود في أوروبا

أولى بن غوريون، في سياق سعيه لتعزيز قوة الييشوف، أهمية قصوى للمقتلعيين اليهود (16) من أماكنهم في دول مختلفة، في أوروبا الشرقية، خلال الحرب العالمية الثانية، والذين جرى تجميعهم بعد انتهاء الحرب في معسكرات، تمهيدًا لإعادتهم إلى دولهم الأصلية. فلم يكد يمضي شهر على انتهاء الحرب حتى طلب بن غوريون من بريطانيا بالسماح لهجرة 100 ألف من هؤلاء المقتلعيين إلى فلسطين (17). وزار معسكراتهم في ألمانيا مرات عدة، بهدف تهجيرهم إلى فلسطين في أسرع وقت ممكن. واجتمع في زيارته الأولى، في 19 تشرين الأول/أكتوبر 1948، بالجنرال دوايت أيزنهاور، القائد العام للقوات الأميركية في أوروبا، ورئيس أركان الجنرال والتر سميث، واقترح عليهما السماح رسميًا لهؤلاء المقتلعيين بدخول المنطقة الألمانية التي يحتلها الجيش الأميركي (18)، فكان له ما أراد، وسُمح لهم أيضًا بإدارة شؤونهم الثقافية والتربوية في المعسكرات، بما في ذلك القيام بتمارين رياضية وعسكرية أولية (19).

اجتمع بن غوريون خلال زيارته هذه بقيادة منظمة "الهرب"، التي أسستها الحركة الصهيونية بالتعاون مع ممثلي اليهود المقتلعيين من أجل تشجيع اليهود في دول أوروبا الشرقية وتنظيمهم وحثّهم على الهجرة من دولهم إلى المنطقة الألمانية التي يحتلها الجيش

8 المرجع نفسه، ص 69.

9 المرجع نفسه

10 كانت 8720 بندقية منها في المستوطنات، و656 لدى البلماح، و336 في مركز القيادة، و361 لدى سلاح الميدان.

11 كانت 785 منها في المستوطنات، و424 لدى سلاح الميدان، و130 لدى البلماح، و561 في مركز القيادة.

12 كانت 31 منها في المستوطنات، و35 لدى سلاح الميدان، و5 لدى البلماح، و115 في مركز القيادة.

13 كانت 338 منها في المستوطنات، و37 لدى سلاح الميدان، و33 لدى البلماح، و46 في مركز القيادة.

14 بن غوريون، ص 69-70.

15 دافيد بن غوريون، "الهاغاناه وما هو قادم، تعليمات للقيادة"، في: دافيد بن غوريون، جيش وأمن (تل أبيب: وزارة الدفاع، 1955)، ص 11-17. (بالعبرية)

16 للمزيد عن المقتلعيين اليهود من أوطانهم خلال الحرب العالمية الثانية، والجهد الصهيوني لتهجيرهم إلى فلسطين، ينظر: عبد الحفيظ محارب، هاغاناه، إتسل، ليحي: العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة 1937-1948 (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، 1981)، ص 208-210.

17 يهودا باور، الهرب (تل أبيب: موريش ومكتبة العمال، 1973)، ص 82. (بالعبرية)

18 المرجع نفسه، ص 96.

19 يوسف غرودزنيكي، مادة بشرية جيدة: يهود مقابل صهيونيين 1945-1951 (أور يهودا: هد أرتسي، 1998)، ص 67. (بالعبرية)

الأميركي، تمهيداً لتهجيرهم إلى فلسطين⁽²⁰⁾. وطلب منهم العمل بطاقتهم كلها على إدخال اليهود من دول أوروبا الشرقية، ولا سيما بولندا، إلى المنطقة الأميركية في أسرع وقت⁽²¹⁾. وعبر عن قناعته بأن نجاح الحركة الصهيونية، من خلال "الموساد للهجرة ب" (هاموساد لعلياه بيت) ومنظمة "الهرب"، في حشد ربع مليون يهودي في المنطقة الأميركية في ألمانيا سيزيد من الضغط الأميركي على بريطانيا لقبول هجرتهم إلى فلسطين⁽²²⁾.

وصل عدد المقتلعين اليهود في المعسكرات في ألمانيا أساساً، وفي المعسكرات في النمسا وإيطاليا أيضاً، إلى عشرات الآلاف في الشهور الأولى التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأخذ عددهم يتزايد بعد النشاط الصهيوني، ولا سيما نشاط منظمة "الهرب"⁽²³⁾، وسماح الجيش الأميركي رسمياً بدخول المقتلعين إلى منطقة الاحتلال الأميركي، فبلغ عددهم 90 ألف نسمة نهاية عام 1945. واستمر عددهم في الازدياد، بفضل الجهد الصهيوني، إلى أن وصل في منتصف عام 1946 إلى 245 ألف نسمة، تمركزت غالبيتهم العظمى في منطقة الاحتلال الأميركي في ألمانيا⁽²⁴⁾.

3. نشاط الهاغاناه في معسكرات المقتلعين اليهود في أوروبا

قررت الهاغاناه، في سياق تعزيز نشاطها ودورها في معسكرات اليهود في ألمانيا والنمسا وإيطاليا خصوصاً، وزيادة فعاليتها في أوساط اليهود في أوروبا عمومًا، تأسيس فرع منظم لها في أوروبا، تحت قيادة ناحوم شادمي الذي كان يشغل منصب قائد الهاغاناه في منطقة القدس. وبعد أن اجتمع شادمي بين غوريون، سافر إلى أوروبا، في شباط/فبراير 1946، وأولى أهمية كبرى لليهود المقتلعين، ولا سيما الذين كانوا في معسكرات اليهود في ألمانيا والنمسا وإيطاليا، بهدف استقطاب أكبر عدد ممكن منهم للهاغاناه⁽²⁵⁾.

يُقسم نشاط الهاغاناه في المعسكرات اليهودية إلى مرحلتين أساسيتين: الأولى، بين شباط/فبراير 1946 ونهاية تشرين الثاني/نوفمبر 1947، وانصب جهدها فيها في بلورة التنظيم وبناء العلاقات مع اليهود في المعسكرات وتطويرها. أما المرحلة الثانية، في تشرين الثاني/نوفمبر 1947، فشاعت خلالها في تسجيل الشباب اليهود وتدريبهم عسكرياً في المعسكرات⁽²⁶⁾. وقد كانت الحركة الصهيونية حتى هذه المرحلة تعطي الأولوية القصوى للهجرة اليهودية من أوروبا إلى فلسطين، ولا سيما اليهود في المعسكرات. ومع اقتراب الصدام العسكري في فلسطين، أخذ شادمي، قائد الهاغاناه في أوروبا حينئذٍ، يدعو شيئاً فشيئاً إلى إعطاء الأولوية لتنظيم هجرة الشباب اليهود الذين يستطيعون القتال إلى فلسطين. ولتحقيق ذلك، عقد اجتماعاً موسّعاً لقيادة الهاغاناه في أوروبا، في مدينة براغ، في الفترة 5-8 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، دعا إليه أيضاً شاول أفينغور، رئيس الموساد للهجرة ب، وإفرايم ديكل، رئيس منظمة "الهرب"، من أجل الشروع في تجنيد أكبر عدد ممكن من اليهود، ولا سيما المعسكرات، وتدريبهم تدريباً عسكرياً أولياً كي يكونوا جاهزين لليوم الذي يمكن تهجيرهم فيه إلى فلسطين للمشاركة في الحرب⁽²⁷⁾. واتخذت في هذا الاجتماع مجموعة من القرارات، كان أهمها بلورة عمل الهاغاناه في أوروبا وتنظيمه ليكون جزءاً عضوياً من المنظمة في فلسطين، والتركيز على العمل بين اليهود في

20 باور، ص 98؛ ينظر أيضاً: توم سيفغ، دولة بكل ثمن: قصة حياة دافيد بن غوريون (تل أبيب: كيتز، 2018)، ص 358-359. (بالعبرية)

21 غرودزينسكي، ص 59.

22 باور، ص 97.

23 المرجع نفسه، ص 120-121.

24 حنه ييلونكا، أخوة غرباء: الناجون من الكارثة في دولة إسرائيل 1948-1952 (تل أبيب: دار نشر جامعة بن غوريون، 1994)، ص 3-4 (بالعبرية). جاء في المئة منهم من بولندا، و11 في المئة من رومانيا، و5 في المئة من هنغاريا، و4 في المئة من تشيكوسلوفاكيا، و3.7 في المئة من ألمانيا، و1.1 في المئة من ليتوانيا.

25 يعقوب ماركو فيتسكي، جمرة مقاتلة: تجنيد من خارج البلاد في حرب الاستقلال (تل أبيب: وزارة الأمن، 1995)، ص 24. (بالعبرية)

26 يهودا بن دافيد، سيف في الغربة: من أعمال الهاغاناه في أوروبا 1945-1948 (تل أبيب: وزارة الأمن، 1978)، ص 7. (بالعبرية)

27 ييلونكا، ص 84.

دول أوروبا الشرقية (باستثناء الاتحاد السوفياتي) لتسهيل هجرتهم قبل أن يغلق عليهم الستار الحديدي، وإخراج أكثر من 200 ألف يهودي من المعسكرات في ألمانيا والنمسا، وتجنيد أكبر عدد ممكن من يهود المعسكرات وتدريبهم ومنحهم الأولوية في الهجرة إلى فلسطين⁽²⁸⁾.

دار نقاش في هذا الاجتماع بين شادمي وأفيغور، الذي كان يُنظّم الهجرة اليهودية السريّة إلى فلسطين، بشأن أولوية نشاط الحركة الصهيونية حينئذ. ففي حين دعا الأول إلى منح الأولوية القصوى لتجنيد اليهود الشباب في المعسكرات في صفوف الهاغاناه، تمهيداً لنقلهم إلى فلسطين للمشاركة في القتال فيها، عارضه الثاني ودعا إلى استمرار العمل على هجرة جميع اليهود في المعسكرات إلى فلسطين⁽²⁹⁾. وفي ضوء هذا الخلاف، دعا شادمي إلى عقد اجتماع عاجل لجميع المؤسسات الصهيونية الناشطة في أوروبا لمعالجة مسألة منح الأولوية لتجنيد اليهود في أوروبا في صفوف الهاغاناه وتهجيرهم إلى فلسطين. وقد عُقد في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 1947، وقاطعه الموساد للهجرة ب، ودعا شادمي فيه إلى تجنيد 20 ألف يهودي، استعداداً لإرسالهم إلى فلسطين في الوقت المناسب للمشاركة في القتال ضد العرب⁽³⁰⁾.

4. بن غوريون: الحرب تُغيّر كل شيء

استمر الخلاف بين شادمي وأفيغور، حيث أصّر شادمي على منح الأولوية للتجنيد ونقل المجندين أولاً، في مقابل معارضة أفيغور ذلك، فرفض تخصيص المال للهاغاناه في أوروبا من أجل القيام بهذه المهمة. وفي ضوء هذا الخلاف، سافر شادمي في آذار/ مارس 1948 إلى فلسطين، واجتمع بين غوريون وأخبره بنشاطه في تجنيد اليهود في المعسكرات اليهودية، وأنه جند نحو أربعة آلاف شاب منهم. فقال له بن غوريون: "هذا مهم جداً! هذا مهم جداً! لم أعرف! لم أعرف!". فسأله شادمي "هل أستمّر؟ هل مسموح لي بجمع المال؟"، فأجابه بن غوريون "هذا يجب أن يستمر. هذا أهم شيء"⁽³¹⁾. وكتب بن غوريون في مذكراته، في يومية 15 آذار/ مارس 1948، "ناحوم [شادمي] أخبرني بخطط التجنيد والهجرة"، وأضاف "بحسب رأي ناحوم، في الإمكان [تدريب] خلال آذار/ مارس - نيسان/ أبريل 3500 شخص، من دون الضباط". وأضاف أنه "مطلوب 200 ألف دولار مدة خمسة شهور، لجهاز التجنيد، لتحضير الضباط والنقل"⁽³²⁾.

أعطى بن غوريون هذا الموضوع، بعد اجتماعه مع شادمي وإطلاعه على إمكانيات تجنيد اليهود في أوروبا، ولا سيما اليهود في المعسكرات، أهمية قصوى، خاصة في ضوء وضع اليشوف اليهودي العسكري السيئ الذي كان سائداً في آذار/ مارس 1948. فأرسل رسالة شديدة اللهجة إلى قادة الموساد للهجرة ب في أوروبا⁽³³⁾، انتقد فيها نمط تفكيرهم، واتهمهم بعدم إدراك المخاطر التي يتعرّض لها اليشوف اليهودي في فلسطين، وذكرهم فيها بالحرب الدائرة هناك، وأضاف: "عليكم أن تدركوا أن الحرب تُغيّر كل شيء. وإذا لم نتصر في الحرب، فلن يفيدنا أي شيء آخر، ولذلك الآن كل شيء مُسَخَّر للانتصار. كل شيء يعني أيضاً الاستيطان، وأيضاً الهجرة، وأيضاً الاقتصاد، وأيضاً الجسد، وأيضاً الروح". وأضاف "الحرب تعتمد على الهجرة، لأن الطاقات البشرية في البلاد لا تكفي. توجد للعرب احتياطات هائلة، ونحن الآن في الحرب نحتاج بشدة إلى الرجال من خارج البلاد، لكن الهجرة التي ليست كلها موجّهة - من بدايتها حتى نهايتها - إلى احتياجات الحرب، لا توجد فيها بركة، وعليكم أن تدركوا

28 ماركوفيتسكي، ص 39.

29 ييلونكا، ص 85.

30 المرجع نفسه، ص 86.

31 المرجع نفسه، ص 91.

32 دافيد بن غوريون، يوميات الحرب 1948-1949، غرشون ريفلين وألحان أورن (محرران)، مج 1 (تل أبيب: وزارة الأمن، 1982)، يومية 15/3/1948، ص 302. (بالعبرية)

33 المرجع نفسه، ص 302-303.

أن نشاطكم أنتم، كما حياة اليشوف، يجب أن يتكيف الآن مع احتياجات الحرب"، وأتبع ذلك قوله: "إن هذا يعني: أ. أرسلوا أشخاصاً من سن 18-35 عاماً فحسب، في الحالات الخاصة حتى جيل 40 عاماً، المدربين على السلاح؛ ب. عليكم فعل كل شيء كي يكون الأشخاص الذين ترسلونهم، والذين تعتزمون إرسالهم، مدربين على حمل السلاح، وهم لا يزالون في طرفكم، وعليكم رؤية ذلك جزءاً من الهجرة، تماماً كما كان التدريب الطلائعي عندنا دوماً جزءاً من الهجرة، وكما كان تعليم اللغة العبرية جزءاً من الهجرة؛ الآن التدريبات العسكرية بقدر المستطاع، في خارج البلاد، هي جزء من الهجرة. وعليكم أنتم سوياً مع منظمة 'الهرب' تأمين الأموال المطلوبة لتدريب هؤلاء المهاجرين؛ ج. في 15 أيار / مايو يأتي يوم الحساب، في تلك الأيام سيُحسم مصيرنا، لكن قد يأتي ذلك مبكراً [...] في منتصف نيسان / أبريل، أو في نهايته، لذلك يجب الإسراع في إرسال المهاجرين المدربين وتقديم المساعدة القصوى في تدريبهم".

وفي ختام رسالته هذه، ذكر بأن شادمي "يوصل لكم هذه الرسالة، وأنتم سوياً مع منظمة 'الهرب'، ستتحملون المسؤولية إذا لم يتمكن ناحوم [شادمي] من تنفيذ المهمة التي أنيطت به بالكامل لتدريب الرجال. هو يطلب 40 ألف دولار في الشهر. أستطيع أن أجد له هذا المبلغ، لكن ذلك سيأتي على حساب المال المخصص لرجالنا في القب والجليل. وأنا واثق أنه يجب عليّ ألا أفعل ذلك. وهذا الأمر مفروض عليكم" (34).

عاد شادمي، بعد اجتماعه بين غوريون، إلى أوروبا مسلحاً برسالة الأخير السابقة التي تؤكد ضرورة منح الأولوية لتجنيد أكبر عدد ممكن من اليهود في صفوف الهاغاناه وتهجيرهم إلى فلسطين. وبعد وصوله إلى ألمانيا بأيام عدة، ألقى خطاباً مركزياً في المؤتمر الثالث للمقتلعين اليهود في المنطقة الأميركية من ألمانيا، والذي عُقد في 30 آذار / مارس 1948 واستمر ثلاثة أيام، دعا فيه الشباب والشابات اليهود في سن 18-35 عاماً إلى الانضمام إلى صفوف الهاغاناه والهجرة إلى فلسطين والانخراط في الحرب ضد العرب (35). وجاءت قرارات المؤتمر مطابقة تماماً لما تريده الهاغاناه وقيادة الحركة الصهيونية، إذ قرر دعم إنشاء دولة يهودية في فلسطين، وإلزام كل يهودي في المعسكرات اليهودية في ألمانيا في سن 17-37 عاماً بالخدمة العسكرية في الهاغاناه، وفرض عقوبات على كل يهودي في المعسكرات في سن التجنيد يتهرب من هذه الخدمة العسكرية (36).

5. فرض التجنيد الإلزامي للهاغاناه على المقتلعين اليهود في المعسكرات

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الهاغاناه والوكالة اليهودية والمؤسسات الصهيونية المختلفة الناشطة في المعسكرات اليهودية في ألمانيا والنمسا وإيطاليا، فإن استجابة اليهود الأولية للانضمام إلى الهاغاناه كانت محدودة، وأقل كثيراً من مخططات قيادتها في أوروبا (37). وإزاء هذا الوضع، اتخذت قيادة الهاغاناه تدابير عدة لتحقيق هدفها في تجنيد أكبر عدد ممكن من اليهود في المعسكرات، كان أهمها اتخاذها قراراً اعتبرت فيه أن تجنيد اليهود في المعسكرات للهاغاناه ليس تجنيداً تطوعياً، إنما هو تجنيد إلزامي لليهود خارج البلاد، تماماً كما كان يتم حينئذ التجنيد الإلزامي لليهود في اليشوف اليهودي في فلسطين (38). وفي موازاة ذلك، ضغطت الهاغاناه والمؤسسات الصهيونية الأخرى كلها، بوسائل شتى، على اليهود في المعسكرات من أجل الانضمام إلى

34 المرجع نفسه.

35 غرودزينسكي، ص 158-159.

36 المرجع نفسه، ص 160.

37 بن دافيد، ص 232.

38 غرودزينسكي، ص 162.

الهأغاناه، وولقت جؤاً في المعسكرات يوحى أنه ينبغي لكل من هو في سن التجنيد الانضمام إلى الهأغاناه⁽³⁹⁾. وكذلك اتّخذت اللجنة المركزية للمقتلعين اليهود في المعسكرات، والمؤسّسات الصهيونية المختلفة أيضاً، قرارات تُعاقب كل من يرفض الانضمام إلى الهأغاناه بإبعاده من سكنه ومكان عمله⁽⁴⁰⁾.

6. نشاط الهأغاناه في دول أوروبا الشرقية

نشطت الهأغاناه والمؤسّسات والأحزاب الصهيونية في دول أوروبا الشرقية، باستثناء الاتحاد السوفياتي، إلى جانب جهدها في تجنيد اليهود في المعسكرات اليهودية في ألمانيا والنمسا وإيطاليا، في تجنيد أكبر عدد ممكن من اليهود في هذه الدول وإرسالهم إلى اليبشوف اليهودي في فلسطين. فبعد التغيير الحاد في موقف الاتحاد السوفياتي من القضية الفلسطينية، الذي بدأت ملامحه تظهر في منتصف عام 1947، واكتماله في تشرين الأول/ أكتوبر 1947 عندما أيد توصية الأغلبية في لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين UNSCOP التي دعت إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين وإقامة دولة يهودية فيها، لم تؤيد دول أوروبا الشرقية، خاصة بعد إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين (رقم 181) في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، إنشاء دولة يهودية في فلسطين فحسب، بل ساهمت أيضاً بفاعلية في دعم إنشائها، وتوسيع حدودها على حساب الشعب الفلسطيني، وسمحت للهأغاناه والمؤسّسات والأحزاب الصهيونية المختلفة بالنشاط في صفوف اليهود من مواطنيها، من أجل تجنيدهم وتهجيرهم إلى اليبشوف اليهودي في فلسطين، ومن ثم إسرائيل، للمشاركة في الحرب ضد الفلسطينيين والدول العربية.

أقامت الهأغاناه دورات تدريب عسكرية في هنغاريا ورومانيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا، درّبت فيها بضعة آلاف من مواطني هذه الدول اليهود على حمل السلاح وهجرتهم إلى اليبشوف اليهودي في فلسطين، ومن ثم إلى إسرائيل للمشاركة في الحرب⁽⁴¹⁾. وفي هذا السياق، أقامت تشيكوسلوفاكيا، بطلب من الجيش الإسرائيلي، دورة عسكرية مكثفة في تموز/ يوليو 1948 لتدريب المظليين، شارك فيها خمسون متدرباً من الجيش الإسرائيلي، ومن يهود تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا⁽⁴²⁾. كذلك أقامت تشيكوسلوفاكيا في صيف 1948 دورات عدة لتدريب طيارين إسرائيليين⁽⁴³⁾. بيد أن أهم شيء وأخطره قامت به تشيكوسلوفاكيا بشأن حرب 1948 كان تزويدها الهأغاناه والجيش الإسرائيلي بكميات كبيرة جداً من السلاح، الذي كانا في حاجة ملحة إليه خلال الحرب، وهو ما ستتطرق إليه لاحقاً عند مناقشة دور المتطوعين من خارج البلاد في نقله بالسفن والطائرات إلى اليبشوف اليهودي وإسرائيل خلال الحرب.

7. الفيلق التشيكوسلوفاكي والكوماندو الفرنسي

يشمل جادل مجموعتين مميزتين من المجندين للجيش الإسرائيلي من خارج البلاد خلال حرب 1948، هما الفيلق التشيكوسلوفاكي والكوماندو الفرنسي. ففي حزيران/ يونيو 1948، بادر شموئيل ميكونس، أمين عام الحزب الشيوعي الإسرائيلي، بالتنسيق مع مندوب الهأغاناه في أوروبا الشرقية، إيهود أفريئيل، الذي أصبح أول سفير لإسرائيل في براغ، إلى إقامة فيلق تشيكوسلوفاكي، مكوّن من يهود تشيكوسلوفاكيين، ومن غير اليهود أيضاً، يصل تعداده إلى 3000 عسكري، للمشاركة في حرب

39 المرجع نفسه.

40 المرجع نفسه، ص 168.

41 ماركو فيتسكي، ص 53-64.

42 المرجع نفسه، ص 62-63.

43 موشيه يغار، تشيكوسلوفاكيا والصهيونية وإسرائيل: تطور علاقات مركبة (تل أبيب: المكتبة الصهيونية التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، 1979)، ص 96-97. (بالعبرية)

1948 إلى جانب إسرائيل⁽⁴⁴⁾. واجتمع، في سياق سعيه لتأمين مختلف أنواع الدعم التشيكوسلوفاكي لإسرائيل، في حزيران/ يونيو 1948، بياول ريمان، أحد قادة القسم الدولي في الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، وطلب منه إقامة فيلق تشيكوسلوفاكي، يضم أساسًا يهودًا تشيكوسلوفاكيين، ومن غير اليهود أيضًا، ليحارب إلى جانب إسرائيل⁽⁴⁵⁾. وبعد موافقة السلطات التشيكوسلوفاكية على إنشاء الفيلق، أجرت مفاوضات مع أفريئيل بشأن إقامته، وتوصلا إلى اتفاق بينهما تعهدت فيه الحكومة التشيكوسلوفاكية بموجبه بتزويد الفيلق بالسلاح الذي تموله الحكومة الإسرائيلية، وبوضع معسكر تدريب قرب براغ تحت تصرف متطوعي الفيلق، وفيه يكون تجمعهم وتدريبهم. والتزمت الحكومة الإسرائيلية بنقل الفيلق إلى إسرائيل على حسابها، وبدفعة شهرية لكل عنصر فيه مقدارها 20 جنيهًا، و40 جنيهًا لأسرته⁽⁴⁶⁾. وذكر بن غوريون في مذكراته أن الفيلق شمل في صفوفه فئات عدة، كان من بينها "فئة من الشيوعيين الذين أرادوا تحقيق الشيوعية في البلاد"⁽⁴⁷⁾. وأضاف أن المسؤول عن تدريب الفيلق هو ضابط شيوعي غير يهودي، خدم سابقًا في الجيش التشيكوسلوفاكي، وقد جاء إلى إسرائيل مع ضابط تجهيزات في الجيش التشيكوسلوفاكي كي يطلعًا على المطلوب فيما يتعلق بالتدريب ومسألة استيعاب الفيلق⁽⁴⁸⁾.

وخلالًا لما خطط له ميكونس وأفريئيل، لم يصل عدد أفراد الفيلق إلى 3000 مجند، بل إلى نحو 1500 فقط، جرى نقلهم، بعضهم مع أسرهم، إلى إسرائيل مع أسلحتهم الخفيفة في ثلاث مجموعات، وصلت الأولى في كانون الأول/ ديسمبر 1948، والثانية في كانون الثاني/ يناير 1949، والثالثة في شباط/ فبراير 1949. ودُمج هذا الفيلق في الجيش الإسرائيلي بناءً على أوامر بن غوريون، وزير الأمن رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، وتشكل منه ثلاث كتائب في الجيش الإسرائيلي، هي: كتيبة دبابات وكتيبة مدفعية وكتيبة مشاة آلية⁽⁴⁹⁾.

في مطلع عام 1948، كثفت الهاغاناه جهودها لتجنيد أفراد ذوي خبرة عسكرية من اليهود وغيرهم في فرنسا ومستعمراتها في شمال أفريقيا، وتمكنت فعلاً من تجنيد نحو 350 عنصرًا من هذه المناطق، وأقامت لهم معسكرًا للتجميع والتدريب قرب باريس⁽⁵⁰⁾. وفي أواخر نيسان/ أبريل 1948، نظمتهم في كتيبة، وأرسلتهم إلى اليبشوف اليهودي في فلسطين، ونصبت عليهم ضابطًا متطوعًا فرنسيًا كاثوليكيًا ذا خبرة عسكرية، يدعى تيدي ديفر Thadee Diffre، وقد غير اسمه إلى تيدي إيتان⁽⁵¹⁾. أطلق على هذه الكتيبة في الأدبيات الإسرائيلية اسم "الكوماندو الفرنسي"، وكانت تتكوّن من يهود وغير يهود من فرنسا، ومن بعض اليهود من مستعمراتها في شمال أفريقيا، وكانوا يتقاضون راتبًا شهريًا. وكان بعض عناصرها صهيونيين، وآخرون من المغامرين والمرترقة من ذوي السوابق الجنائية⁽⁵²⁾.

44 شهادة شموئيل ميكونس في المقابلات التي أجراها معه لاودر منور من قسم التاريخ الشفوي في معهد ترومان، الجامعة العبرية في القدس، في كانون الأول/ ديسمبر 1975، والمحفوظة في أرشيف معهد لافون في تل أبيب. ينظر: أرشيف معهد لافون، "شهادة ميكونس"، رقم 85-A 151-104-VI. أكد ميكونس مرارًا في شهادته أنه هو الذي بادر إلى إقامة الفيلق، ينظر شهادته في ص 62. وللمزيد على دوره في هذه المسألة، ينظر: محمود محارب، **الحزب الشيوعي الإسرائيلي والنكبة: الموقف والدور** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، ص 67-69.

45 أرشيف معهد لافون، "شهادة ميكونس".

46 ماركو فيتسكي، ص 190-191.

47 بن غوريون، **يوميات الحرب 1948-1949**، مج 3، يومية 1948/10/29، ص 785.

48 المرجع نفسه.

49 يعقوب ماركو فيتسكي، "مؤامرة شيوعية أم مساعدة للأخوة: تجنيد الفيلق التشيكوسلوفاكي 1948-1949"، **عيونهم بتكومات إسرائيل** (دراسات في نهضة إسرائيل)، العدد 6 (1996)، ص 190-201.

50 ماركو فيتسكي، **جمرة مقاتلة**، ص 179.

51 للمزيد عن تيدي إيتان ودور الكوماندو الفرنسي في حرب عام 1948، ينظر: ميخائيل كوهن، "تيدي إيتان، الكوماندو الفرنسي وكتيبة 75 في حرب الاستقلال"، في: **يهود وعرب في الصراع على أرض إسرائيل**، أسنان شيران (محررة) (تل أبيب: وزارة الأمن، 2006)، ص 99-150. (بالعبرية)

52 ماركو فيتسكي، **جمرة مقاتلة**، ص 179.

ثانيًا: جاحل وماحل والتفوق الديموغرافي الإسرائيلي في حرب عام 1948

بلغ العدد الإجمالي لمجندي جاحل ومتطوعي ماحل 22119 مجندًا، في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 1948. وارتفع عددهم الإجمالي في نهاية نيسان/ أبريل 1949 إلى 26774 مجندًا⁽⁵³⁾. وقد وصل مجندو جاحل وماحل إلى اليبشوف اليهودي، ومن ثم إلى إسرائيل في فترة كانت إسرائيل في أشد الحاجة إليهم. ففي الفترة من آذار/ مارس حتى نهاية أيار/ مايو 1948، وصل إلى اليبشوف وإسرائيل 4719 مجندًا، وفي حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو 1948، وصلها 5394 مجندًا. وفي الفترة الممتدة بين آب/ أغسطس ونهاية كانون الأول/ ديسمبر 1948، وصل إليها 12006 مجندين؛ أي إنه وصل إلى إسرائيل حتى نهاية عام 1948 نحو 22119 مجندًا من جاحل وماحل⁽⁵⁴⁾. وفي الفترة الممتدة بين بداية كانون الثاني/ يناير 1949 ونهاية نيسان/ أبريل 1948، وصل إليها 4655 مجندًا، جلهم من دول أوروبا الشرقية⁽⁵⁵⁾، فبلغ عدد الجيش الإسرائيلي في أيار/ مايو 1949 نحو 116 ألف جندي⁽⁵⁶⁾.

من المهم الإشارة هنا إلى أن أكثر من 22 ألفًا من مجندي جاحل كانوا من دول أوروبا الشرقية، من المقتلعين اليهود، ويشمل هذا مجندي جاحل في المعسكرات اليهودية في قبرص الذين منعتهم سلطات الانتداب البريطاني من الدخول إلى فلسطين، وأرسلتهم إلى قبرص وأسكنتهم في معسكرات خاصة بهم، وبلغ عددهم نحو 40 ألفًا، ثم شرع الجيش الإسرائيلي في حزيران/ يونيو 1948 في تجنيدهم ونقلهم إلى إسرائيل⁽⁵⁷⁾. وقد أدى هذا العدد الكبير من المجندين والمتطوعين من خارج البلاد دورًا مهمًا في حرب 1948، خاصة أنهم انخرطوا في القوة المقاتلة في الجيش الإسرائيلي، وليس في قطاع الخدمات فيه، حيث وصلت نسبتهم في القوة المقاتلة فيه، أواخر عام 1948، إلى نحو 30 في المئة منها⁽⁵⁸⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد مجندي الجيش الإسرائيلي كان يفوق عدد مجندي الجيوش والقوات العربية كلها التي شاركت في حرب 1948 طوال مراحلها، من دون حساب المجندين والمتطوعين من خارج البلاد الذين شاركوا فيها؛ إذ تمكن اليبشوف اليهودي في فلسطين من تجنيد نحو 84 ألف شخص في بداية خريف 1948؛ أي ما يعادل 13 في المئة من مجموع سكانه الذي كان يبلغ تعداده حينئذ 650 ألف نسمة، وهذه نسبة عالية بالمعايير كلها⁽⁵⁹⁾. ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل، أبرزها أن مجتمع المستوطنين الاستعماريين اليهود في فلسطين كان عشية حرب 1948 منظمًا مؤسسيًا وسياسيًا واجتماعيًا، ومتطورًا اقتصاديًا، ومؤدلجًا صهيونيًا، ومحزبًا سياسيًا، وأنه كان فتياً من حيث عمر أفراده.

اتسم اليبشوف اليهودي بخصائص ديموغرافية فريدة، حيث غلبت عليه فئة الشباب/ صغار السن، ما جعله يمتاز بقدرة عالية جدًا على تجنيدهم عسكريًا⁽⁶⁰⁾. ولم يكن هذا الواقع نتيجة للصدفة، أو لطبيعة تكوين المجتمعات الاستعمارية الاستيطانية فحسب،

53 ييلونكا، ص 80. ثمة اختلاف بسيط بين الباحثين الإسرائيليين في خصوص عدد مجندي جاحل، ولكن لا يوجد اتفاق بينهم بشأن عدد متطوعي ماحل. تستند ييلونكا في تحديدها عدد مجندي جاحل إلى العديد من الوثائق والمراجع الأساسية المحفوظة في أرشيف الهاغاناه والأرشيفات الإسرائيلية الأخرى، من بينها تقارير شامي عن عملية التجنيد، والبحث العميق الذي يستند إليه باحثون إسرائيليون كثيرون، الذي أجراه موشيه سيكرون بعنوان "التجنيد للجيش الإسرائيلي في حرب الاستقلال" المحفوظ في عدد من الأرشيفات الإسرائيلية.

54 المرجع نفسه؛ ينظر كذلك: ماركو فيتسكي، *جمرة مقاتلة*، ص 64.

55 ييلونكا، ص 80.

56 أوسطفيلد، ص 308.

57 ييلونكا، ص 103 104.

58 المرجع نفسه.

59 عيميتسور إيلان، *حظر: القوة والحسم في حرب 1948* (تل أبيب: وزارة الأمن، 1995)، ص 71. (بالعبرية)

60 المرجع نفسه.

والتي غالبًا ما تشهد عند تشكّلها هجرة جيل الشباب أكثر من غيرهم، بل نجم ذلك أيضًا عن السياسة التي اتّبعها الوكالة اليهودية التي استعملت رخص الهجرة الرسمية التي كانت تمنحها إيّاها سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين، لتهجير الشباب وصغار السن تحديدًا من أوروبا إلى فلسطين. واتبعت الوكالة هذه السياسة نفسها فيما يخص الهجرة اليهودية غير القانونية من أوروبا إلى فلسطين⁽⁶¹⁾. فقد اختار الموساد للهجرة ب، الذي نظم الهجرة غير القانونية إلى فلسطين ونفّذها، صغار السن من الشباب اليهودي لتهريبهم إلى فلسطين. ففي الفترة 1939-1948، كان معدّل سن المهاجرين والمهاجرات اليهود الذين جرى تهجيرهم إلى فلسطين على نحو غير قانوني أقل من 19 عامًا⁽⁶²⁾.

وإضافة إلى ذلك، كان المجتمع الاستعماري الاستيطاني اليهودي في فلسطين يتمتع بعمق يهودي صهيوني يدعم مشروعه فيها، والمتمثل في إنشاء دولة يهودية على حساب أصحاب الأرض الشرعيين، ويمدّه بمختلف عوامل القوة لتحقيق هذا الهدف. صحيح أن مجتمع اليبشوف هذا في فلسطين لم يكن له دولة أمّ، لكنه - إلى جانب دعم أكثر من دولة استعمارية عظمى له - كان لديه عمق لا يقل أهمية عن الدولة الأمّ، هو عمقه اليهودي في العالم عمومًا، والصهيوني خصوصًا، الذي قدّم له دعمًا مهمًا جدًّا في مختلف احتياجاته في المجالات كلها، خاصة المالية والاقتصادية والسياسية والبشرية، الذي لولاه، لكان من الصعب تخيل قدرة اليبشوف، اعتمادًا على قواه الذاتية فحسب، على إقامة دولة يهودية في فلسطين على حساب أصحابها الشرعيين وفرضها بقوة السلاح عليهم، وعلى الدول العربية في حرب 1948.

خلاصة القول أنّ اليبشوف اليهودي في فلسطين تمكّن من حشد أكبر عدد من المقاتلين من صفوفه، ليتفوّق على عدد الجيوش العربية كلها التي شاركت في حرب 1948، وتعزّز هذا التفوّق أكثر عند تجنيد إسرائيل 26774 جنديًا من خارج البلاد خلال الحرب. وعلى الرغم من ذلك، فإن اليبشوف بقي يعاني مشكلةً حادّةً في سعيه لفرض الدولة اليهودية على الفلسطينيين والدول العربية بقوة السلاح، وهي النقص الشديد جدًّا في السلاح الذي كان في حوزته في تلك الفترة. فقد كان لدى الهاغاناه عند اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين، وبدء الاشتباكات العسكرية بين اليبشوف والفلسطينيين، نحو 10 آلاف بندقية وقليل من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، كما أشرنا إلى ذلك سابقًا.

ولحل هذا النقص في السلاح، وضعت الحركة الصهيونية، بمختلف مؤسساتها في أوروبا وأميركا، شراء السلاح وجمع المال من اليهود في قمة أولوياتها، خاصة من يهود الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا⁽⁶³⁾. وتمكّنت من خلال حملات الجباية التي نظمتها خلال حرب 1948 من جمع 129 مليون دولار⁽⁶⁴⁾. وتجدر الإشارة إلى أنّ ثمن السلاح الذي اشترته إسرائيل خلال هذه الحرب، في الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر 1947 حتى آذار/ مارس 1949، بلغ 78.3 مليون دولار، حُصص 41 مليون دولار منه، مباشرة، لشراء السلاح، من دون أن يصل إلى إسرائيل، أو يُدرج في موازنتها. وقد تمكّنت الهاغاناه والمؤسسات الصهيونية المختلفة، ومن ثم إسرائيل، من حلّ مشكلة النقص في السلاح، من خلال عقدها الكثير من الصفقات لشرائه بالمال الذي جمعته من خارج البلاد، مع العديد من الجهات والدول، كانت أهمها مجموعة صفقات السلاح الكبيرة التي عقدها مع تشيكوسلوفاكيا. واجه اليبشوف وإسرائيل مشكلة في كيفية نقل السلاح التشيكوسلوفاكي والأسلحة الأخرى من أوروبا

61 المرجع نفسه.

62 المرجع نفسه، ص 70.

63 لمزيد من التفاصيل حول الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم من جنوب أفريقيا لإسرائيل في حرب 1948، ينظر: Azmi Bishara, *Palestine: Matters of Truth and Justice* (London: Hurst, 2022), p. 245.

64 يشمل هذا المبلغ 4.5 ملايين دولار جمعتها منظمتا إيسل وليحي. ينظر: Ibid., p. 72.

وأمركا ودول أخرى إلى اليبشوف وإسرائيل، وتفاقت وازدادت صعوبة في ضوء فرض الأمم المتحدة حظراً على تصدير السلاح ونقله إلى المنطقة، في 29 أيار/ مايو 1948⁽⁶⁵⁾، وعدم امتلاك اليبشوف السفن أو الطائرات أو الطيارين أو قباطنة السفن لنقل الأسلحة وتهريبها إليه، ومن ثم إلى إسرائيل بعد تأسيسها في 15 أيار/ مايو 1948. وقد حل المتطوعون من خارج البلاد (ماحل) هذه المشكلة، ولا سيما الطيارين وملاح السفن الذين نقلوا السلاح من أوروبا وأميركا إلى اليبشوف وإسرائيل، كما سنرى في المبحث التالي.

ثالثاً: ماحل: المتطوعون من خارج البلاد

بعد اشتداد المعارك بين الفلسطينيين واليبشوف اليهودي في فلسطين، قررت الإدارة الصهيونية، بقيادة بن غوريون، في اجتماعها في 25 كانون الثاني/ يناير 1948، الشروع في تجنيد متطوعين يهود وغير يهود، ذوي خبرة عسكرية، خدموا سابقاً في جيوش دولهم الغربية، وفي مقدمها الولايات المتحدة وكندا وجنوب أفريقيا وبريطانيا، ليشاركوا في الحرب، فترةً زمنية محددة، ثم يعودون إلى بلادهم بعد انتهائها⁽⁶⁶⁾. وبعد ذلك، نشطت المؤسسات الصهيونية المختلفة في هذه الدول، خاصة الوكالة اليهودية ومنظمة الهاغاناه والموساد للهجرة ب والأحزاب الصهيونية المختلفة، في العمل على تجنيد المتطوعين ذوي الخبرة العسكرية للخدمة في القوات العسكرية اليهودية في فلسطين.

1. دوافع المتطوعين وعددهم

تعددت دوافع المتطوعين من خارج البلاد (ماحل) للخدمة في الجيش الإسرائيلي خلال حرب 1948. فمنهم من تطوع لأسباب أيديولوجية صهيونية من أجل إقامة دولة يهودية في فلسطين، وبعضهم تطوع لتعاطفه مع اليهود بعد المحرقة التي تعرضوا لها في الحرب العالمية الثانية، وبعضهم كان من المرتزقة من أجل الحصول على المال⁽⁶⁷⁾. وفي الأحوال كلها، لم يكن التطوع مجانياً، بل كان مقابل مبلغ مالي مرتفع نسبياً، أو مرتفع جداً، خاصة بالنسبة إلى ذوي المهن العسكرية المهمة التي كانت إسرائيل تفتقر إليها، مثل الخبراء العسكريين والطيارين وقباطنة السفن ... إلخ.

لم تضع الوكالة اليهودية نظاماً محدداً بشأن المقابل المالي الذي يحصل عليه المتطوعون، وتركزت تحديده لشروط الاتفاق بين الجهة الصهيونية التي نظمت التطوع والمتطوع نفسه. وكان هذا الاتفاق ينص على أن التطوع يكون فترة زمنية محددة للمشاركة في الحرب، وبعد انتهائها يعود المتطوع إلى دولته التي جاء منها. ودأبت قيادة الجيش الإسرائيلي عند وصول المتطوعين واستيعابهم رسمياً في الجيش على الاحتفاظ بجوازات سفرهم لديها، ما أثار تذمراً بين صفوفهم⁽⁶⁸⁾. وعند انتهاء الحرب، عاد نحو 84 في المئة منهم إلى دولهم، في حين بقي منهم في إسرائيل نحو 16 في المئة⁽⁶⁹⁾.

65 إيلان، ص 11، 194-195.

66 ميخائيل كوهن، "هم جاؤوا إلينا عندما كنا في أمس الحاجة إليهم: ماحل في حرب الاستقلال"، في: حرب عمرها 60 عاماً: أحاديث وأبحاث عن حرب الاستقلال، أسنات شيران (محررة) (تل أبيب: وزارة الأمن، 2008)، ص 184. (بالعبرية)

67 يعقوب ماركوفيتسكي، "ماحل: متطوعو خارج البلاد في حرب الاستقلال"، في: حرب 1948-1949: بحث متجدد، ألون قديش (محرر) (تل أبيب: وزارة الأمن، 2004)، ص 540. (بالعبرية)

68 كوهن، ص 210.

69 المرجع نفسه، ص 218.

لا يوجد اتفاق بين الباحثين بشأن عدد المتطوعين من خارج البلاد في الجيش الإسرائيلي في حرب 1948. يذكر جوزيف هيكليمان أنه بلغ أكثر من 5000 جندي⁽⁷⁰⁾، في حين تُقدّر حنه ييلونكا بنحو 2400 جندي⁽⁷¹⁾. أما يعقوب ماركوفيتسكي⁽⁷²⁾ وميخائيل كوهن⁽⁷³⁾ وبنيني موريس⁽⁷⁴⁾ وآخرون، فيذكرون أنه كان 4000 جندي أو أكثر. وكذلك لا يوجد اتفاق بشأن عدد المتطوعين من كل دولة على حدة، خاصة ما يتعلق بعددهم من الولايات المتحدة وبريطانيا. ويبدو أن عدد المتطوعين في الجيش الإسرائيلي خلال حرب 1948 قد تجاوز قليلاً 4000 متطوع.

يعود هذا الاختلاف إلى أسباب عدة، أهمها عدم إجراء الجيش الإسرائيلي تسجيلًا دقيقًا عند انخراط الجنود المتطوعين فيه، والخلط في بعض الأحيان بين جنود جاحل ومتطوعي ماحل، وانحياز بعض الباحثين إلى هذه الفئة أو تلك من المجندين والمتطوعين الذين خدموا في الحرب. إضافة إلى ذلك، تأخر الجيش الإسرائيلي نفسه في وضع تعريف دقيق لمجندي ماحل. ففي أعقاب مطالبة كثيرين من المجندين من دول أوروبا الشرقية الذين انخرطوا في الجيش الإسرائيلي في سياق جاحل، بمساواتهم مع مجندي ماحل في الحقوق، ولا سيما في الرواتب المرتفعة التي كانوا يتقاضاها الآخرون، نشر الجيش الإسرائيلي، في شباط / فبراير 1949، تعريفًا دقيقًا لمجندي ماحل بأنهم جميع الذين تطوعوا في الجيش الإسرائيلي من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وجنوب أفريقيا ودول أميركا اللاتينية قبل 1 كانون الثاني / يناير 1949⁽⁷⁵⁾، وكذلك جميع الذين تطوعوا من فرنسا وهولندا وبلجيكا وسويسرا وإيطاليا والدول الإسكندنافية قبل 1 أيلول / سبتمبر 1948⁽⁷⁶⁾.

2. الإرهاصات الأولى

نظرًا إلى الأهمية القصوى التي كانت توليها الحركة الصهيونية للولايات المتحدة، كُثِّفَت المؤسسات الصهيونية المختلفة نشاطها هناك بعد الحرب العالمية الثانية، ولا سيما مع اقتراب حرب 1948، من أجل جمع الأموال وشراء السلاح وتجنيد المتطوعين للمهاغانا والجيش الإسرائيلي. وأدّى قادة الهاغاناه دورًا مهمًا في هذا النشاط، وعمل إلى جانبهم قادة الوكالة اليهودية والموساد للهجرة ب وقادة الأحزاب الصهيونية المختلفة. وفي هذا السياق، سافر، في بداية عام 1946، يعقوب دوري الذي كان يشغل منصب رئيس هيئة الأركان العامة للمهاغاناه في اليبشوف اليهودي في فلسطين إلى الولايات المتحدة، ليرأس البعثة الأمنية الصهيونية هناك، ومكث فيها حتى حزيران / يونيو 1947، ثم عاد ورأس هيئة أركان الهاغاناه مجددًا. وعمل إلى جانب دوري في الولايات المتحدة العديد من القادة الآخرين، كان من بينهم ريووفين شيلواح الذي رأس الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بُعيد تأسيس إسرائيل، وزئيف شيند أحد قادة الموساد للهجرة ب⁽⁷⁷⁾.

نشط الموساد للهجرة ب في عامي 1946 و1947 في استقطاب ملاحين وشراء سفن في الولايات المتحدة لاستخدامها في نقل المهاجرين اليهود غير القانونيين من أوروبا إلى فلسطين. وقد جند الموساد للهجرة ب نحو 240 ملاحًا متطوعًا من مواطني الولايات

70 A. Joseph Heckelman, *American Volunteers and Israel's War of Independence* (New York: Ktav Publishing House, 1974), p. 195.

71 ييلونكا، ص 80.

72 ماركوفيتسكي، "ماحل: متطوعو خارج البلاد في حرب الاستقلال"، ص 539.

73 كوهن، ص 198؛ ينظر أيضًا: دان فريمان-مالوي، "ماحال" وطرد الفلسطينيين من أرضهم"، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، العدد 89 (شتاء 2012).

74 بنيني موريس، 1948: تاريخ الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، ط 6 (تل أبيب: عام عوفيد، 2012)، ص 104. (بالعبرية)

75 كوهن، ص 181.

76 المرجع نفسه.

77 المرجع نفسه، ص 187.

المتحدة خدم معظمهم في الأسطول الأميركي في الحرب العالمية الثانية⁽⁷⁸⁾، واشترى عشر سفن كبيرة، كانت غالبيتها قديمة، لاستعمالها في نقل المهاجرين اليهود غير القانونيين والسلاح إلى فلسطين. وقد نقلت هذه السفن في عامي 1946 و1947 نحو 32 ألف مهاجر من أوروبا إلى فلسطين⁽⁷⁹⁾.

في بداية عام 1948، بدأت الهاغاناه في تجنيد متطوعين يهود وغير يهود أميركيين، خدموا في الجيش الأميركي خلال الحرب العالمية الثانية. واستعملت لذلك مؤسسة "أرض وعمل من أجل فلسطين" Land and Labour for Palestine التي أسستها الوكالة اليهودية سابقاً من أجل استقطاب شباب يهود وتهجيرهم إلى فلسطين، لتجنيد متطوعين للهاغاناه⁽⁸⁰⁾. وعيّنت الهاغاناه الضابط ليسلي أهرن الذي خدم في الجيش البريطاني في الحرب العالمية الثانية رئيساً لها، وأقامت فروعاً لها في مدن في الولايات المتحدة توجد فيها كثافة يهودية مرتفعة⁽⁸¹⁾. وتمكّن أهرن من الحصول على أسماء يهود من مواطني الولايات المتحدة وكندا، خدموا في الجيش الأميركي خلال الحرب العالمية الثانية، من قائمة الخدمات الدينية للجيش الأميركي، الأمر الذي سهّل عملية تجنيد المتطوعين اليهود للهاغاناه والجيش الإسرائيلي، خاصة أن هذه القائمة شملت تفاصيل مهمة عنهم، مثل رتبهم العسكرية وعناوينهم⁽⁸²⁾. وقد جند مكتب التجنيد هذا، الذي لم تقتصر عملية التجنيد عليه في الولايات المتحدة، متطوعين كثراً من ذوي الخبرة العسكرية في المهن الحيوية في الجيش، وأرسل كثيرين منهم إلى إسرائيل.

في أواخر عام 1947، توجهت الهاغاناه إلى المهندس الطيار آل (أدولف) شويمر، عندما كان يعمل في شركة الطيران TWA واقترحت عليه التفرغ في العمل لمصلحتها في تجنيد الطيارين العسكريين وشراء الطائرات والأسلحة. وقد خدم في سلاح الجو الأميركي في أوروبا في الحرب العالمية الثانية مهندس طيران، وأحد طواقم الطائرات القاذفة وطائرات النقل⁽⁸³⁾. وشرع فور بدء عمله مع الهاغاناه هو والعديد من ناشطيها، في تجنيد الطيارين العسكريين الأميركيين وطواقم الطائرات الفنيين، مثل عاملي اللاسلكي والرادار وقاذفي القنابل ومطلقّي الأسلحة والمصورين. وأسّس في بداية عام 1948 شركة "شويمر للطيران" Schwimmer Aviation، واشترى باسمها طائرات من أنواع مختلفة، وأرسلها إلى اليبشوف وإسرائيل، كان من بينها ثلاث طائرات كبيرة للنقل وخمس طائرات كبيرة للنقل الثقيل (كومانو C46) وأربع طائرات عسكرية قاذفة كبيرة من نوع B17 التي كان يطلق عليها القلعة الطائرة التي شاركت في حرب 1948⁽⁸⁴⁾.

3. ماحل وسلاح الجو وأسلحة الجيش الإسرائيلي الأخرى

أدّى متطوعو ماحل دوراً مهماً جداً في حرب 1948 وأثروا تأثيراً كبيراً في مجرياتها ونتائجها. وعلى الرغم من أن عددهم كان أقل من 20 في المئة من مجندي جاحل، فإن دورهم في التأثير في نتائج الحرب لم يقل عن دور الآخرين، بل ربما فاقه؛ إذ سدّوا نقصاً شديداً كانت أسلحة الجيش الإسرائيلي المختلفة تعاني نقصاً فيه، أو لا تتوافر لديها إطلاقاً، فضلاً عن أنهم أمّدوا الجيش بالخبراء والمستشارين العسكريين وبالعسكريين ذوي التجربة القتالية والخبرة العالية التي كانت أسلحته المختلفة تحتاج إليهم

78 يعقوب ماركويفيتسكي، ماحل: متطوعو خارج البلاد في حرب الاستقلال (القدس: وزارة التربية، 2002)، ص 5. (بالعبرية)

79 المرجع نفسه، ص 10.

80 كوهن، ص 185.

81 المرجع نفسه.

82 المرجع نفسه، ص 186.

83 دافيد أنتوني، السماء هي الحد: آل شويمر مؤسس الصناعة الجوية (القدس: شوكن، 2008). (بالعبرية)

84 إيلان، ص 106.

بشدة، ولا سيما أسلحة الجو والمدفعية والدبابات والبحرية والرادار⁽⁸⁵⁾، إضافة إلى الطيارين العسكريين وطواقم الطائرات العسكريين المهنيين ومشغلي المدفعية والدبابات وملاحى السفن العسكريين. كما أمدوا قيادته والكثير من أذرعه وفروعه ورئيس الحكومة ووزير الأمن دافيد بن غوريون بالخبراء والمستشارين العسكريين الذين شاركوا في اتخاذ القرارات العسكرية، وفي القتال أيضًا. وفوق ذلك كله، الدور المهم الذي قام به الطيارون وملاحو السفن في نقل الأسلحة إلى الجيش الإسرائيلي التي كان يتطلبها⁽⁸⁶⁾.

عندما أسست الهاغاناه، في تشرين الأول / أكتوبر 1947، سلاح الجو⁽⁸⁷⁾، كانت تفتقر إلى الطائرات الحربية المقاتلة أو القاذفة، ولم يكن لديها أيضًا طيارون عسكريون يمتلكون الخبرة أو المعرفة في قيادة الطائرات الحربية المقاتلة أو القاذفة، فقد كان لديها بضع عشرات من الطيارين الذين تدربوا على قيادة الطائرات الخفيفة فحسب. ومن بين الطيارين الإسرائيليين الثمانية الذين شاركوا في دورة التدريب على قيادة طائرات "مسرشميت" العسكرية الألمانية الصنع، في تشيكوسلوفاكيا في صيف 1948، وكان يُدرّبهم طيارون تشيكوسلوفاكيون، ثلاثة منهم فقط تمكّنوا من إكمال الدورة⁽⁸⁸⁾، كان من بينهم عيزر وايزمن الذي أصبح قائد سلاح الجو الإسرائيلي بين عامي 1958 و1966⁽⁸⁹⁾. أما الطياران الآخريان، فقد لقيا حتفهما خلال الحرب عند عودتهما إلى إسرائيل⁽⁹⁰⁾. كما شارك طيارون إسرائيليون في العديد من الدورات التدريبية في تشيكوسلوفاكيا وإسرائيل ودول أخرى، درّبهم فيها طيارون تشيكوسلوفاكيون ومن متطوعي ماحل. لكن لم يكن الطيارون الإسرائيليون خريجو هذه الدورات جاهزين لقيادة طائراتهم العسكرية إلا في منتصف آذار / مارس 1949⁽⁹¹⁾.

بلغ عدد الطيارين العسكريين من متطوعي ماحل في سلاح الجو الإسرائيلي في حرب 1948، الذين شاركوا في أسلحة جو دولهم في الحرب العالمية الثانية، 171 طيارًا⁽⁹²⁾، وكان أكثر من ثلثهم من غير اليهود⁽⁹³⁾. في حين بلغ عدد الطيارين الإسرائيليين العسكريين الذين كانت لديهم خبرة في الحرب العالمية الثانية 22 طيارًا، خمسة من بينهم من الطواقم الأرضية⁽⁹⁴⁾. أما أفراد طواقم سلاح الجو الإسرائيلي فكان عددهم 606 أفراد في حرب 1948، شاملاً الطيارين وقاذفي القنابل ومطلقي الأسلحة من الطائرات والمصورين وتقنيي اللاسلكي⁽⁹⁵⁾. وكان عدد متطوعي ماحل في سلاح الجو الإسرائيلي 425 فردًا، مقارنةً بـ 181 فردًا من الإسرائيليين. وجاء هؤلاء المتطوعون أساسًا من الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا وبريطانيا وكندا والعديد من الدول الأخرى. وفي حرب 1948، جاء من الولايات المتحدة 182 فردًا، كان من بينهم 100 طيار⁽⁹⁶⁾؛ ومن جنوب أفريقيا 79 فردًا، منهم 25 طيارًا⁽⁹⁷⁾؛ ومن كندا 53 فردًا، منهم 20 طيارًا⁽⁹⁸⁾؛ ومن بريطانيا

85 ننتيل لورخ، تاريخ حرب الاستقلال، طبعة محدثة (تل أبيب: مسكال ومساهه، 1989)، ص 475-477. (بالعبرية)

86 المرجع نفسه.

87 عند تأسيس سلاح الجو، سمّته الهاغاناه "خدمة الجو"، وفي نيسان / أبريل 1948، غيّرت إلى "سلاح الجو".

88 Heckelman, p. 188.

89 خدم عيزر وايزمن في الجيش البريطاني، وأخذ دورة تدريبية في روديسيا على قيادة الطائرات. ينظر: عيزر وايزمن، لك السماء لك البلاد (تل أبيب: مكتبة معارف، 1975)، ص 16. (بالعبرية)

90 Heckelman, p. 188.

91 Ibid., p. 189.

92 إيدي قبلنسكي، المحلقون الأوائل: أفراد الطاقم الجوي في حرب الاستقلال (تل أبيب: وزارة الأمن، 1993)، ص 42. (بالعبرية)

93 المرجع نفسه، ص 9.

94 المرجع نفسه، ص 17.

95 المرجع نفسه، ص 41.

96 المرجع نفسه، ص 21.

97 المرجع نفسه، ص 23.

98 المرجع نفسه، ص 25.

50 فردًا، منهم 16 طيارًا⁽⁹⁹⁾؛ ومن السويد 18 فردًا، منهم 9 طيارين⁽¹⁰⁰⁾؛ ومن هولندا 8 أفراد، منهم 5 طيارين⁽¹⁰¹⁾؛ ومن فرنسا 4 طيارين⁽¹⁰²⁾؛ ومن دول أوروبا الشرقية 12 فردًا، منهم 5 طيارين⁽¹⁰³⁾؛ ومن بقية دول العالم 19 فردًا، منهم 6 طيارين⁽¹⁰⁴⁾.

لم يقتصر دور متطوعي ماحل على مشاركتهم في حرب 1948، ولكن كانت لهم مساهمات في عملية شراء الطائرات ونقلها من تشيكوسلوفاكيا وأميركا، عن طريق تشيكوسلوفاكيا، إلى إسرائيل، كما سبق القول عن شركة شويمر للطيران. ومن الطائرات التي نقلوها، كان هناك ثلاث طائرات من نوع B17 شاركت في قصف القاهرة وغزة في تموز/ يوليو 1948، وهي في طريقها إلى إسرائيل من مطار زاتيتش في تشيكوسلوفاكيا. وكذلك نقلوا الطائرات الحربية التي اشترتها إسرائيل من تشيكوسلوفاكيا، منها 84 طائرة عسكرية، 25 طائرة منها من نوع مسرشميت الألمانية الصنع التي كانت الطائرة العسكرية الأساسية في سلاح الجو الألماني في الحرب العالمية الثانية، و59 طائرة عسكرية من نوع سبيتفاير البريطانية الصنع التي كانت الطائرة العسكرية الأساسية في سلاح الجو الملكي البريطاني في الحرب نفسها، والتي أعطتها بريطانيا إلى تشيكوسلوفاكيا بعد انتهائها⁽¹⁰⁵⁾. ولصعوبة وصول طائرات مسرشميت من تشيكوسلوفاكيا إلى إسرائيل، قام الخبراء التشيكوسلوفاكيون بتفكيكها في بلدهم، ثم نقلها متطوعو ماحل بالطائرات إلى إسرائيل في الفترة من 20 أيار/ مايو إلى نهاية تموز/ يوليو 1948⁽¹⁰⁶⁾. وما إن أعاد الخبراء التشيكوسلوفاكيون تركيب أول أربع طائرات فور وصولها إلى إسرائيل، حتى استخدمها سلاح الجو الإسرائيلي في قصف الجيش المصري الذي وصل حينئذ إلى بلدة أسدود نهاية أيار/ مايو 1948. وقد أثر هذا القصف في قرار قيادة الجيش المصري في أسدود، وقررت عدم التقدم إلى الشمال في اتجاه الجيش الأردني في منطقة اللطرون، أو في اتجاه تل أبيب التي تبعد عن أسدود 32 كلم⁽¹⁰⁷⁾. وازدادت أهمية دور هذا السلاح في حرب 1948 مع مرور الوقت، ومع استمرار وصول الطائرات العسكرية إلى إسرائيل، فقصفت المدن والبلدات الفلسطينية، وأدت دورًا مهمًا في العمليات العسكرية التي قام بها الجيش الإسرائيلي، خاصة منذ تموز/ يوليو 1948 ضدّ الجيش المصري في جنوب فلسطين وسيناء⁽¹⁰⁸⁾، وكذلك في عملياته العسكرية ضد المدن والبلدات والقرى الفلسطينية، وضدّ الجيوش العربية في الجبهتين الوسطى والشمالية.

أ. سلاح البحرية

جندت الهاغاناه والموساد للهجرة ب بين عامي 1946 و1948 بضع مئات من الملاحين الأميركيين والكنديين الذين خدموا في سلاح البحرية الأميركية والكندية في الحرب العالمية الثانية. واستند سلاح البحرية الإسرائيلية عند تأسيسه، إلى حد بعيد، إلى ملاحين من متطوعي ماحل، إذ شغلوا فيه أدوارًا رئيسة على صعيد القادة الأساسيين والمقاتلين. وشغل عدد منهم مناصب قيادية في هذا السلاح في حرب 1948، مثل منصب قائد المدفعية البحرية وقائد سلاح الهندسة البحرية وكذلك قادة العديد من القطع العسكرية البحرية. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1948، عيّن بن غوريون الضابط بول شولمان أحد متطوعي ماحل قائدًا لسلاح البحرية⁽¹⁰⁹⁾.

99 المرجع نفسه، ص 27.

100 المرجع نفسه، ص 28.

101 المرجع نفسه، ص 29.

102 المرجع نفسه، ص 30.

103 المرجع نفسه، ص 31.

104 المرجع نفسه، ص 32-33.

105 إيلان، ص 194.

106 المرجع نفسه.

107 لورخ، ص 328.

108 زئيف تساحور، "سلاح الجو في عملية حوريب"، عيونهم بتكومات إسرائيل، مج 1، ص 103-126.

109 ماركو فيتسكي، "ماحل في حرب الاستقلال"، ص 23؛ بلغ عدد متطوعي ماحل في سلاح البحرية الإسرائيلية عند تأسيسه في عام 1948 نحو 300 عنصر. ينظر: كوهن، ص 201.

ب. سلاح المدفعية والدبابات

ساهم المتطوعون من خارج البلاد، خاصة من جنوب أفريقيا وكندا، في تأسيس سلاحَي المدفعية والدبابات⁽¹¹⁰⁾ في الجيش الإسرائيلي، وبرز منهم بن دونكلمان الذي كان قبل تطوّعه ضابطاً برتبة ميajor في الجيش الكندي، والذي أسس كتيبة المدفعية الثقيلة الأولى في الجيش الإسرائيلي، وشغل مناصب عدة فيه، كان من بينها قائد لواء 7 الذي ساهم في احتلال أجزاء واسعة في الجليل ومناطق أخرى في فلسطين⁽¹¹¹⁾.

ج. سلاح الخدمة الطبية

خدم في سلاح الخدمة الطبية في الجيش الإسرائيلي في حرب 1948 نحو 200 متطوع من ماحل، شمل ذلك 80 طبيباً و50 ممرضاً وعدداً من الصيادلة وأطباء الأسنان وتقنيي المختبرات. وقد وصل الجزء الأكبر من متطوعي الخدمة الطبية من جنوب أفريقيا⁽¹¹²⁾. وشكّل مجندو ماحل في سلاح الخدمة الطبية نحو 20 في المئة من مجموع الأطباء في الوحدات القتالية في الجيش الإسرائيلي، وكان من بينهم أطباء خبراء في تخصصات حيوية، مثل الجراحة والعظام والطب النفسي والأشعة⁽¹¹³⁾.

4. الخبراء والمستشارون والقادة العسكريون

ساهم كثيرون من الخبراء والمستشارين والقادة العسكريين من بين صفوف ماحل بفاعلية في بناء الجيش الإسرائيلي وتنظيمه، وقيادة أسلحة وقطاعات عسكرية فيه خلال حرب 1948، والعمل مستشارين عسكريين لرئيس الحكومة وزير الأمن دافيد بن غوريون وقادة الجيش الإسرائيلي، ونذكر بإيجاز أمثلة لدور بعضهم:

❖ **دافيد ماركوس (1901-1948):** دعاه موشيه شاريت، رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية⁽¹¹⁴⁾، في كانون الثاني/ديسمبر 1947، بناءً على طلب بن غوريون، إلى السفر إلى اليشوف اليهودي في فلسطين لوضع خبرته العسكرية تحت تصرفه⁽¹¹⁵⁾. ووصل ماركوس إلى فلسطين مطلع شباط/فبراير 1948⁽¹¹⁶⁾، وعيّنه بن غوريون مستشاراً عسكرياً له، وطلب منه دراسة الوضع العسكري الشامل لليشوف، خاصة وضع الهاغاناه وقوّتها الضاربة البلماح. وزار، برفقة قادة من الهاغاناه والبلماح، مختلف المناطق في فلسطين، ودرس عن كثب وضع الهاغاناه والبلماح، وقدم تقريراً مفصلاً لبن غوريون عنهما، وعن وضع اليشوف العسكري⁽¹¹⁷⁾، استشف منه أن الهاغاناه لم تكن حينئذ مهيئة لخوض الحرب.

110 ماركوفيتسكي؛ كوهن.

111 كوهن، ص 208-209.

112 المرجع نفسه، ص 202؛ ماركوفيتسكي، "ماحل في حرب الاستقلال"، ص 28-31.

113 كوهن، ص 202.

114 ضابط أميركي يهودي، شارك في الحرب العالمية الثانية منذ بدايتها، وشغل مناصب عدة في قيادة الجيش الأميركي أثناءها، كان من بينها ضابط أركان بين عامي 1945 و1946 في هيئة أركان الجنرال دوايت أيزنهاور قائد الجيش الأميركي في أوروبا، وعمل كذلك مستشاراً للرئيس الأميركي روزفلت في مؤتمر يالطا. للمزيد من التفاصيل عنه ودوره في الجيش الأميركي، ينظر: تيد بيركمان، **الجنرال: سيرة حياة الكولونيل دافيد (ميكي) ماركوس** (تل أبيب: عام هسيفر، 1965)، مقدمة بن غوريون في هذا الكتاب، ص 5-9. (بالعبرية)

115 للمزيد عن كيفية تمكن شاريت من استقدام ماركوس إلى اليشوف، ينظر: المرجع نفسه، ص 184-186. يذكر بن غوريون في **مذكراته** أن شاريت اجتمع مع الجنرال جون هيلدرينغ، عضو بعثة الولايات المتحدة في هيئة الأمم المتحدة، المناصر للصهيونية، للحصول منه على موافقة سفر الخبراء العسكريين الأميركيين إلى اليشوف اليهودي. ينظر: بن غوريون، **يوميات الحرب 1948-1949**، مج 1، يومية 1947/12/11، ص 41؛ ويذكر بن غوريون أن الجنرال هيلدرينغ مدح ماركوس ووصفه بأنه أفضل جنرال في التخطيط في الولايات المتحدة. ينظر: المرجع نفسه، يومية 1947/12/30، ص 87.

116 بن غوريون، **يوميات الحرب 1948-1949**، مج 1، يومية 1948/2/3، ص 204.

117 بيركمان، ص 136-137.

فذكر بن غوريون في **يومياته** أن ماركوس وجد "أقل مما توقع"، وأنه شخص وضع الهاغاناه كالتالي: "توجد أجزاء جسم، يد، وقدم، ورأس، ولا يوجد جسم كامل. لا توجد كتيبة واحدة كاملة يمكن تحريكها وإرسالها إلى المعركة [...] ولا يوجد ضابط واحد يعرف تحريك كتيبة. ولا يوجد أحد يعرف تحريك حتى سرية" (118). وأضاف استناداً إلى التقرير: "رجالنا يمتازون في الدفاع الثابت"، لكن "الضباط لا يعرفون جنودهم، ولا يعرفون من منهم يعرف إطلاق النار. لا توجد خطة عمل - للشهر أو للأسبوع أو لليوم، ولا يوجد روتين. في الجيش يجب فعل كل شيء وفق الروتين. مطلوب لكل كتيبة ثلاثة ضباط يعرفون قيادة كتيبة: ضابط ومساعدان اثنان - للتنظيم وللعمليات" (119). وقدم ماركوس مجموعة من التوصيات، كان من بينها تشكيل ست كتائب بسرعة، واستقدام 23 ضابطاً من المؤهلين عسكرياً لقيادتها، وفصل استقدامهم من الولايات المتحدة (120). وإلى جانب ذلك، نشط ماركوس في توجيه قادة الهاغاناه وإرشادهم على نحو مباشر، وكتب أيضاً أوراقاً إرشادية مهنية بشأن التنظيم وكيفية الاستعداد للحرب. وحين اشتداد الصراع العسكري في فلسطين، عيّن بن غوريون، في 28 أيار/ مايو 1948، قائداً عسكرياً لقوات الهاغاناه في جبهتي القدس واللد (121) اللتين كانتا أسخن جبهتين وأكثرهما خطورة، ومنحه رتبة جنرال (ألف). وبعد نحو أسبوعين من تعيينه، لقي حتفه في فجر 11 حزيران/ يونيو، من "نيران صديقة" عن طريق الخطأ، عندما أطلق عليه أحد الحراس النار في الليل، قرب مقر قيادته في منطقة القدس لعدم تعرّفه إليه (122).

✻ **سيسيل مارغو** (1915-2000): كان طياراً عسكرياً في سلاح الجو في جنوب أفريقيا، وذا تجربة قتالية غنية في الحرب العالمية الثانية، رُقي خلالها إلى رتبة كولونيل. سمع عنه بن غوريون من خلال طيارين من جنوب أفريقيا (123) كانوا في مأجل، فطلب من الهاغاناه والمؤسسات الصهيونية في جنوب أفريقيا استقدامه (124). وبعد وصوله إلى إسرائيل، في 12 تموز/ يوليو 1948، اجتمع به بن غوريون، واقترح عليه منصب قائد سلاح الجو الإسرائيلي، لكنه اعتذر عن عدم قبوله، وعوضاً عن ذلك عمل مستشاراً له لشؤون سلاح الجو الإسرائيلي. وبعد دراسته المعمّقة لوضع السلاح، قدّم تقريراً إلى بن غوريون، وضع فيه خطة شاملة لإعادة تنظيمه، وتابع تنفيذها فعلياً. وبعد انتهاء حرب 1948 عاد إلى جنوب أفريقيا. وأوضح في خطته أهمية سلاح الجو في الحروب الحديثة، وضرورة أن يكون سلاحاً قائماً في حد ذاته، وأن يكون قائده تابعاً مباشرة لرئيس الأركان، بخلاف ما كان عليه سلاح الجو الإسرائيلي حينئذ، وأن يتمكن الأخير في أسرع وقت ممكن خلال حرب 1948 من التفوق على سلاح الجو المصري وأسلحة الجو العربية الأخرى، والحصول على السيادة الجوية، وضرب الطائرات المصرية وهي جاثمة في المطارات، وضرب أهداف استراتيجية في البنى التحتية المصرية، من ضمنها سد أسوان في مصر (125). وقد أقرّ بن غوريون خطة مارغو الشاملة في كل ما يتعلق بإعادة بناء سلاح الجو الإسرائيلي، وبالمفاهيم والأهداف التي وضعها له (126).

118 بن غوريون، **يوميات الحرب 1948-1949**، مج 1، ص 273.

119 المرجع نفسه، ص 274.

120 المرجع نفسه.

121 لورخ، ص 302.

122 المرجع نفسه، ص 310.

123 بن غوريون، **يوميات الحرب 1948-1949**، مج 2، ص 435.

124 المرجع نفسه، ص 446.

125 المرجع نفسه، ص 616-617.

126 المرجع نفسه، ص 622، 626.

- ✽ **آل شويمر (1917-2011):** كان مهندسًا طيارًا في سلاح الجو الأميركي خلال الحرب العالمية الثانية، وأدى دورًا مهمًا في شراء الطائرات لسلاح الجو الإسرائيلي وتجنيد الطيارين الأميركيين وشراء السفن للهaganاه، وشغل رئيس قسم الهندسة في سلاح الجو الإسرائيلي في حرب 1948، وأسس لاحقًا الصناعات الجوية الإسرائيلية⁽¹²⁷⁾.
- ✽ ويشير الباحث ميخائيل كوهن إلى دور مجموعة واسعة من القادة والمستشارين والخبراء من بين صفوف ماحل الذين أدوا دورًا مهمًا في حرب 1948، كان من بينهم⁽¹²⁸⁾:
- ✽ **ماركوس غرين (1913-1998):** كان ليفتينانت كولونيل في الجيش البريطاني، جندته الهاغاناه في ماحل أواخر عام 1947، وساهم في تطوير هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي وتنظيمها، وكان عضوًا فيها بدرجة جنرال (ألوف).
- ✽ **ماركوس زيف (1913-2001):** ولد لعائلة بريطانية يهودية صهيونية معروفة، وخدم في الجيش البريطاني في الحرب العالمية الثانية، ووصل إلى رتبة كولونيل في سلاح المدفعية. جُند في ماحل خلال حرب 1948، وعمل مستشارًا لبن غوريون، وعاد بعد انتهاء الحرب إلى بريطانيا، وأصبح لاحقًا رئيسًا لمجمع ماركس أند سنسر.
- ✽ **هاري يغيه:** خدم في الجيش الأميركي في الحرب العالمية الثانية، ووصل إلى رتبة مييجور في سلاح النقل. اشترى سفنًا في الولايات المتحدة لمصلحة الهاغاناه من أجل نقل السلاح والمهاجرين. انضم إلى هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، وكان مسؤولًا عن مجندي ماحل فيها.
- ✽ **هلورد غرين:** كان طيارًا عسكريًا في سلاح الجو الأميركي، واكتسب خبرة عسكرية واسعة في الحرب العالمية الثانية. شغل منصب رئيس قسم التدريب في سلاح الجو الإسرائيلي في حرب 1948.
- ✽ **مط كوهين:** كان طيارًا عسكريًا في سلاح الجو الأميركي خلال الحرب العالمية الثانية، شغل رئيس قسم الاستخبارات في سلاح الجو الإسرائيلي خلال حرب 1948.
- ✽ **دانيل شمشوني:** كان طيارًا عسكريًا في سلاح الجو الأميركي في الحرب العالمية الثانية. شغل مناصب عدة في سلاح الجو الإسرائيلي خلال حرب 1948، منها مساعد التخطيط لقائد السلاح.
- ✽ **دافيد غوده:** كان طيارًا في سلاح الجو الجنوب أفريقي، شغل منصب رئيس شعبة العمليات في سلاح الجو الإسرائيلي خلال حرب 1948.
- ✽ **بول شولمان:** كان ضابطًا في سلاح البحرية الأميركية، شارك في شراء السفن في الولايات المتحدة للهاغاناه. عيّنه بن غوريون في أيار/ مايو 1948 قائدًا لسلاح البحرية الإسرائيلية.
- ✽ **ليونيل ملتسر:** وصل إلى رتبة كولونيل في جيش جنوب أفريقيا. شغل منصب ضابط العمليات في سلاح الخدمة الطبية في الجيش الإسرائيلي.
- ✽ **بن دونكلمان:** بلغ رتبة مييجور في جيش كندا. أسس كتيبة المدفعية الثقيلة الأولى في الجيش الإسرائيلي، وشغل مناصب عدة فيه، من بينها قائد لواء 7.

127 للمزيد عن دور آل شويمر المهم في تجنيد الطيارين وشراء الطائرات والسفن، ينظر: دافيد أنتوني، السماء هي الحد: آل شويمر مؤسس الصناعة الجوية (القدس: شوكن: 2008). (بالعبرية)

128 كوهن، ص 208-209.

❖ **تيدي إيتان:** كان ضابطاً في الجيش الفرنسي. أسس كتيبة 75 للناطقين بالفرنسية في الجيش الإسرائيلي، وكان قائداً لوحدة الكوماندو الفرنسي فيه⁽¹²⁹⁾.

5. ماحل ونقل الأسلحة إلى إسرائيل

أدى متطوعو ماحل دوراً مهماً في نقل الأسلحة من أوروبا والولايات المتحدة، حيث كان اليشوف اليهودي وإسرائيل يفتقران إليها. فقد عقدت الهاغاناه ومؤسسات صهيونية مجموعة من صفقات السلاح مع العديد من الجهات، عشية حرب 1948 وخلالها، كان أهمها صفقات السلاح مع تشيكوسلوفاكيا. وشملت كميات الأسلحة التي نقلها مجندو ماحل من تشيكوسلوفاكيا في عام 1948، إلى إسرائيل، التالي:

❖ 47 ألف بندقية ماوزر ألمانية الصنع، وهي البندقية الأساسية التي كان يستعملها الجيش الألماني في الحرب العالمية الثانية⁽¹³⁰⁾، وكانت أساسية كذلك في حرب الجيش الإسرائيلي عام 1948⁽¹³¹⁾.

❖ 5300 رشاش MG34 ألماني الصنع، وهو الرشاش الذي كان يستعمله الجيش الألماني على نحو واسع في الحرب العالمية الثانية، يبلغ وزنه 12 كلغم، ويطلق 900 طلقة في الدقيقة الواحدة، ويصل مداه إلى 2 كلم، ويمكن تركيبه على المركبات العسكرية، أو استعماله على نحو مستقل⁽¹³²⁾.

❖ 842 رشاشاً متوسطاً من نوع ZB37، ألماني الصنع، استعمله الجيش الألماني في الحرب العالمية الثانية على نحو واسع⁽¹³³⁾.
❖ 80 مليون رصاصة وذخيرة أخرى⁽¹³⁴⁾.

❖ 84 طائرة عسكرية، 25 طائرة منها من نوع مسرشميت، و59 طائرة عسكرية من نوع سبيتفاير البريطانية⁽¹³⁵⁾.

لقد سدت الأسلحة التشيكوسلوفاكية التي نقلها الطيارون والتقنيون والملاحون من ماحل النقص الشديد في الأسلحة والذخيرة الذي كان يعانيه اليشوف وإسرائيل. ففي آذار/ مارس 1948، كان في إمكان اليشوف استدعاء نحو 80 ألف يهودي

129 المرجع نفسه.

130 إيلان، ص 194-195؛ لورخ، ص 698-699. في 31 آذار/ مارس 1948، وصلت إلى الهاغاناه، بالطائرة، 200 بندقية ماوزر. وفي 3 نيسان/ أبريل، وصلت بالسفينة 4500 بندقية ماوزر، لتبدأ بها الهاغاناه في تنفيذ خطة "دالت" في عملية نحشون التي شملت احتلال القرى والبلدات والمدن الفلسطينية وارتكاب المجازر فيها وتهجير أهلها منها. وفي 28 من الشهر نفسه، وصلت بالسفينة 10 آلاف بندقية ماوزر. وفي 25 أيار/ مايو وصلت بالسفينة 5000 بندقية ماوزر. وفي 6 حزيران/ يونيو وصلت بالسفينة 2500 بندقية ماوزر. وفي 15 منه وصلت بالسفينة 2500 بندقية ماوزر. وفي 8 أيلول/ سبتمبر وصلت بالسفينة 10 آلاف بندقية ماوزر. وفي 1 تشرين الثاني/ نوفمبر وصلت بالسفينة 12051 بندقية ماوزر.

131 في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1948، امتلك الجيش الإسرائيلي 59370 بندقية، كانت غالبيتها، كما هو واضح أعلاه، من نوع ماوزر. ينظر: لورخ، ص 704.

132 إيلان، ص 194-195. في 31 آذار/ مارس 1948، وصل إلى الهاغاناه، بالطائرة، 40 رشاش MG34. وفي 3 نيسان/ أبريل وصل بالسفينة 200 رشاش MG34. وفي 28 منه وصل بالسفينة 1415 رشاش MG34. وفي 25 أيار/ مايو وصل 1200 رشاش MG34. وفي 6 حزيران/ يونيو وصل بالسفينة 1230 رشاش MG34. وفي 8 أيلول/ سبتمبر وصل بالسفينة 594 رشاش MG34. وفي 19 منه وصل بالسفينة 100 رشاش MG34. وفي 1 تشرين الثاني/ نوفمبر وصل بالسفينة 521 رشاش MG34.

133 المرجع نفسه، في حزيران/ يونيو 1948 وصل بالطائرة 224 رشاشاً متوسطاً من نوع ZB37. وفي تموز/ يوليو وصل بالطائرة أيضاً 117 رشاشاً متوسطاً من النوع نفسه. وفي 8 أيلول/ سبتمبر وصل بالسفينة 100 رشاش منه. وفي 19 من الشهر نفسه وصل بالسفينة 100 رشاش منه. وفي 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948 وصل بالسفينة 301 رشاش متوسط منه.

134 المرجع نفسه. في 31 آذار/ مارس 1948 وصلت بالطائرة 160 ألف رصاصة. وفي 3 نيسان/ أبريل وصلت بالسفينة أيضاً خمسة ملايين رصاصة. وفي 28 نيسان/ أبريل وصلت بالسفينة 16 مليون رصاصة. وفي 25 أيار/ مايو وصلت بالسفينة 6 ملايين رصاصة. وفي 30 منه وصلت بالسفينة 6 ملايين رصاصة. وفي 6 حزيران/ يونيو وصلت بالسفينة 9 ملايين رصاصة. وفي 15 منه وصلت بالسفينة 9 ملايين رصاصة. وفي 27 منه أيضاً وصلت بالسفينة 6 ملايين رصاصة. وفي 6 آب/ أغسطس وصلت بالسفينة 7.5 ملايين رصاصة. وفي 8 أيلول/ سبتمبر وصل بالسفينة مليون رصاصة. وفي 19 منه وصلت بالسفينة أربعة ملايين رصاصة. وفي 1 تشرين الثاني/ نوفمبر وصلت بالسفينة خمسة ملايين رصاصة. وفي 10 منه وصلت بالسفينة خمسة ملايين رصاصة.

135 المرجع نفسه.

للخدمة العسكرية، بيد أنه لم يَقم بذلك لجملة من الأسباب، كان أبرزها عدم توافر السلاح. ومن الملاحظ أن عملية الاستدعاء إلى الخدمة في الهاغاناه، ومن ثم في الجيش الإسرائيلي وازدياد تعدادها، شهرًا بعد آخر في حرب 1948، ترافق وارتبط مع وصول الأسلحة التشيكوسلوفاكية، خاصة بنادق الماوزر إلى إسرائيل، والتي ساهم وصولها مساهمة أساسية في تغيير ميزان القوى وترجيحه لمصلحة الهاغاناه والجيش الإسرائيلي، كما مر معنا سابقًا.

خاتمة

انسجم تمكّن الحركة الصهيونية وإسرائيل من تجنيد 26700 يهودي من اليهود في العالم في الجيش الإسرائيلي خلال حرب 1948 مع ماهية الصهيونية وطبيعتها، باعتبارها حركة استعمارية استيطانية نشأت في أوروبا، هدفت إلى تهجير اليهود من أوروبا وبقية دول العالم إلى فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها على حساب الشعب العربي الفلسطيني وأنقاضه. وقد أدّت المحرقة التي تعرّض لها اليهود في أوروبا في الحرب العالمية الثانية إلى زيادة مكانة الحركة الصهيونية في صفوف اليهود في أوروبا والولايات المتحدة. فبعد أن كانت هذه الحركة شبه هامشية، أو على الأقل غير مركزية، في حياة اليهود السياسية هناك، قبل صعود النازية إلى الحكم، باتت بعد المحرقة مركزية في حياتهم السياسية. وتعزز تعاطفهم مع هدفها إنشاء دولة يهودية في فلسطين. صحيح أن المجتمع الاستعماري الاستيطاني اليهودي في فلسطين لم يكن له دولة أم، لكنه في الوقت الذي تمتع بدعم العديد من الدول الكبرى الاستعمارية، كان لديه أيضًا ما لا يقل أهمية عن الدولة الأم، وهو عمقه اليهودي الصهيوني وغير الصهيوني في العالم، الذي قدّم له خلال حرب 1948 دعمًا بالغ الأهمية في مختلف احتياجاته، في المجالات كلها، خاصة البشرية والعسكرية والمالية والاقتصادية والسياسية والإعلامية. وفي سياق هذا الدعم، تمكّنت الحركة الصهيونية وإسرائيل من تجنيد 26700 يهودي من يهود العالم في الجيش الإسرائيلي، خلال حرب 1948.

لقد أثر مجندو جاحل ومتطوعو ماحل تأثيرًا كبيرًا جدًّا في سير عمليات حرب 1948 ونتائجها. فقد عززوا تفوق تعداد الجيش الإسرائيلي على تعداد جيوش الدول العربية في مراحل الحرب كلها، وزوّدوه بدم جديد وعوّضوه عن الخسائر في الأرواح والجرحى، وشكّلوا في الشهور الأخيرة من الحرب نحو ثلث الجيش المقاتل. أما متطوعو ماحل فسدّوا النقص الشديد الذي كان يعانيه الجيش الإسرائيلي في القادة والعسكريين المهنيين ذوي الخبرة في القتال، فأمدّوه بالعسكريين المهنيين ذوي النوعية الرفيعة والتجربة القتالية في الحرب العالمية الثانية، وبالخبراء والمستشارين العسكريين الذين يفتقر إليهم الجيش الإسرائيلي، وأسسوا خلال حرب 1948 العديد من الأسلحة في الجيش، كان في مقدمها أسلحة الجو والبحرية والمدفعية، كما ساهموا في نقل الأسلحة من أوروبا والولايات المتحدة إلى الهاغاناه والجيش الإسرائيلي في حرب 1948، خاصة الأسلحة التشيكوسلوفاكية التي وصلت عندما كانت الهاغاناه والجيش الإسرائيلي في أشد الحاجة إليها، والتي شكّلت العمود الفقري للسلاح الذي قاتل فيه الجيش في الحرب.

لقد ساهم مجندو جاحل ومتطوعو ماحل في تعزيز قوة الجيش الإسرائيلي إلى حد بعيد، وترجيح ميزان القوى العسكري في الحرب لمصلحته، الأمر الذي مكّنه من احتلال القسم الأعظم من فلسطين وطرد الفلسطينيين من مدنهم وبلداتهم وقراهم وارتكاب المجازر في حقهم، وهزيمة الجيوش العربية والاستقواء على الدول العربية وفرض اتفاقيات الهدنة عليها في عام 1949، دولةً تلو أخرى.



المراجع

العربية

- فريمان-مالوي، دان. "ماحال وطرّد الفلسطينيين من أرضهم". *مجلة الدراسات الفلسطينية*. العدد 89 (شتاء 2012).
- محارب، عبد الحفيظ. *هاغاناه، إتسل، ليحي: العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة 1937-1948*. بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، 1981.
- محارب، محمود. *الحزب الشيوعي الإسرائيلي والتكبة: الموقف والدور*. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

العبرية

- أنتوني، دافيد. *السماء هي الحد: آل شويمر مؤسس الصناعة الجوية*. القدس: شوكن، 2008.
- أوسطفيلد، زهافه. *جيش يولد*. تل أبيب: وزارة الأمن، 1994.
- إيلان، عميتسور. *حظر: القوة والحسم في حرب 1948*. تل أبيب: وزارة الأمن، 1995.
- باور، يهودا. *الهرب*. تل أبيب: موريشيت ومكتبة العمال، 1973.
- بن دافيد، يهودا. *سيف في الغربية: من أعمال الهاغاناه في أوروبا 1945-1948*. تل أبيب: وزارة الأمن، 1978.
- بن غوريون، دافيد. *جيش وأمن*. تل أبيب: وزارة الدفاع، 1955.
- _____. *دولة إسرائيل المجددة*. تل أبيب: عام عوفيد، 1969.
- _____. *يوميات الحرب 1948-1949*. غرشون ريفلين وألحان أورن (محرران). تل أبيب: وزارة الأمن، 1982.
- بيركمان، تيد. *الجنرال: سيرة حياة الكولونيل دافيد (ميكي) ماركوس*. تل أبيب: عام هسيفر، 1965.
- تساحور، زئيف. "سلاح الجو في عملية حوريب". *عيونيم بتكومات بسرئيل*. مج 1.
- حرب 1948-1949: *بحث متجدد*. ألون قديش (محرر). تل أبيب: وزارة الأمن، 2004.
- حرب عمرها 60: *أحاديث وأبحاث عن حرب الاستقلال*. شيران، أسنات (محررة). تل أبيب: وزارة الأمن، 2008.
- سيغف، توم. *دولة بكل ثمن: قصة حياة دافيد بن غوريون*. تل أبيب: كيتز، 2018.
- سيكرن، موشيه. *الهجرة إلى إسرائيل 1948-1953*. القدس: مركز فالك للبحث الاقتصادي والمكتب المركزي للإحصاء، 1957.
- غرودزينسكي، يوسف. *مادة بشرية جيدة: يهود مقابل صهيونيين 1945-1951*. أور يهودا: هد أرتسي، 1998.
- قيلنسكي، إيدي. *المحلّقون الأوائل: أفراد الطاقم الجوي في حرب الاستقلال*. تل أبيب: وزارة الأمن، 1993.
- لورخ، نتثيل. *تاريخ حرب الاستقلال*. طبعة محدثة. تل أبيب: مسكال ومساهه، 1989.

- ماركوفيتسكي، يعقوب. **جمرة مقاتلة: تجنيد من خارج البلاد في حرب الاستقلال**. تل أبيب: وزارة الأمن، 1995.
- _____. "مؤامرة شيوعية أم مساعدة للأخوة: تجنيد الفيلق التشيكوسلوفاكي 1948-1949". **عيونهم بتكومات إسرائيل** (دراسات في نهضة إسرائيل). العدد 6 (1996).
- _____. **ماحل: متطوعو خارج البلاد في حرب الاستقلال**. القدس: وزارة التربية، 2002.
- موريس، بيني. **1948: تاريخ الحرب العربية الإسرائيلية الأولى**. ط 6. تل أبيب: عام عوفيد، 2012.
- وايزمن، عيزر. **لك السماء لك البلاد**. تل أبيب: مكتبة معاريف، 1975.
- ييلونكا، حنه. **أخوة غرباء: الناجون من الكارثة في دولة إسرائيل 1948-1952**. تل أبيب: دار نشر جامعة بن غوريون، 1994.
- يغار، موشيه. **تشيكوسلوفاكيا والصهيونية وإسرائيل: تطور علاقات مركبة**. تل أبيب: المكتبة الصهيونية التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، 1979.
- يهود وعرب في الصراع على أرض إسرائيل**، أسنات شيران (محررة). تل أبيب: وزارة الأمن، 2006.

الأجنبية

Bishara, Azmi. *Palestine: Matters of Truth and Justice*. London: Hurst, 2022.

Heckelman, A. Joseph. *American Volunteers and Israel's War of Independence*. New York: Ktav Publishing House, 1974.

محمد الصديق احمموشي

التجربة المغربية في قبول الآخر المختلف

اليهود والمسيحيون 1856-1956



صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **التجربة المغربية في قبول الآخر المختلف: اليهود والمسيحيون (1856-1956)**، ضمن سلسلة "أطروحات الدكتوراه"، من تأليف الباحث محمد الصديق احمموشي. يسلط الكتاب الضوء على تجربة المغاربة الفريدة في ممارسة العيش المشترك بين أتباع الديانات السماوية الثلاث في مئويّة من تاريخهم وانعكاسها على حاضرهم، في جو من الحرية النسبية في تغيير المعتقد والزواج المختلط وغيرهما، كما يستعرض التضامن المجتمعي بين المكونات الثلاثة في المغرب خلال أزمات الجفاف والمجاعة والأمراض التي عصفت به. يقع الكتاب في 344 صفحة، شاملة بليوغرافيا وفهرسًا عامًا.



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات Arab Center for Research & Policy Studies

The Arab Center for Research and Policy Studies is an independent social sciences and humanities institute that conducts applied and theoretical research seeking to foster communication between Arab intellectuals and specialists and global and regional intellectual hubs. The ACRPS achieves this objective through consistent research, developing criticism and tools to advance knowledge, while establishing fruitful links with both Arab and international research centers.

The Center encourages a resurgence of intellectualism in Arab societies, committed to strengthening the Arab nation. It works towards the advancement of the latter based on the understanding that development cannot contradict a people's culture and identity, and that the development of any society remains impossible if pursued without an awareness of its historical and cultural context, reflecting its language(s) and its interactions with other cultures.

The Center works therefore to promote systematic and rational, scientific research-based approaches to understanding issues of society and state, through the analysis of social, economic, and cultural policies. In line with this vision, the Center conducts various academic activities to achieve fundamental goals. In addition to producing research papers, studies and reports, the center conducts specialized programs and convenes conferences, workshops, training sessions, and seminars oriented to specialists as well as to Arab public opinion. It publishes peer-reviewed books and journals and many publications are available in both Arabic and English to reach a wider audience.

The Arab Center, established in Doha in autumn 2010 with a publishing office in Beirut, has since opened three additional branches in Tunis, Washington and Paris, and founded both the Doha Historical Dictionary of Arabic and the Doha Institute for Graduate Studies. The ACRPS employs resident researchers and administrative staff in addition to hosting visiting researchers, and offering sabbaticals to pursue full time academic research. Additionally, it appoints external researchers to conduct research projects.

Through these endeavours the Center contributes to directing the regional research agenda towards the main concerns and challenges facing the Arab nation and citizen today.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية فكرية مستقلة، مختصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، في جوانبها النظرية والتطبيقية، تسعى، عبر نشاطها العلمي والبحثي، إلى خلق تواصل في ما بين المثقفين والمتخصصين العرب في هذه العلوم، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم، وكذلك بينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية، في عملية تواصل مستمرة، من البحث، والنقد، وتطوير الأدوات المعرفية.

يتبنى المركز رؤية نهضوية للمجتمعات العربية، ملتزمة بقضايا الأمة العربية، والعمل على رقيها وتطورها، انطلاقاً من فهم أن التطور لا يتناقض مع الثقافة والهوية، بل إن تطوّر مجتمع بعينه، بفئاته جميعها، غير ممكن إلا في ظروفه التاريخية، وفي سياق ثقافته، وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى. ومن ثم، يعمل المركز على تعزيز البحث العلمي المنهجي والعقلانية في فهم قضايا المجتمع والدولة، بتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الوطن العربي. ويتجاوز ذلك إلى دراسة علاقات الوطن العربي ومجتمعاته بمحيطه المباشر، وبالسياسات العالمية المؤثرة فيه، بجميع أوجهها.

وفي ضوء هذه الرؤية، يعمل المركز على تحقيق أهدافه العلمية الأساسية، عن طريق نشاطاته الأكاديمية المختلفة، فهو ينتج أبحاثاً ودراسات وتقارير، ويصدر كتباً محكمة ودوريات علمية، ويبادر إلى مشاريع بحثية، ويدير عدة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات، وورش عمل وتدريب، وندوات أكاديمية، في مواضيع متعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، وموجهة إلى المختصين، والرأي العام العربي أيضاً، ويساهم، عبر كل ذلك، في توجيه الأجنحة البحثية نحو القضايا والتحديات الرئيسة التي تواجه الوطن والمواطن العربي. وينشر المركز جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.

تأسس المركز في الدوحة في خريف 2010، وله فرع يعنى بإصداراته في بيروت، وافتتح ثلاثة فروع إضافية، في تونس وواشنطن وباريس. ويشرف على المركز مجلس إدارة بالتعاون مع مديره العام المؤسس.

أسس المركز مشروع المعجم التاريخي للغة العربية، وما زال يشرف عليه بالتعاون مع مجلسه العلمي، كما أسس معهد الدوحة للدراسات العليا، وهو معهد جامعي تشرف عليه إدارة أكاديمية ومجلس أمناء مستقل يرأسه المدير العام للمركز.

يعمل في المركز باحثون مقيمون، وطاقم إداري. ويستضيف باحثين زائرين للإقامة فيه فترات محددة من أجل التفريح العلمي، ويكلف باحثين من خارجه للقيام بمشاريع بحثية، ضمن أهدافه ومجالات اهتمامه.





The Doha Institute for Graduate Studies (DI) is an independent institute for learning and research in the fields of Social Sciences, Humanities, Public Administration and Development Economics in Doha.

Through its academic programs and the research activities of its professors, the DI aims to achieve its mission of contributing to the formation of a new generation of academics and intellectually independent researchers who are proficient in international scholarship standards and modern interdisciplinary research methodologies and tools, and leading professionals who can advance human knowledge and respond to the needs of the Arab region, resulting in social, cultural and intellectual development.

The institute seeks to establish an intellectual hub that will benefit the Arab region in particular. The Institute supports academic research that deals with Arab issues, in an atmosphere of institutional and intellectual freedom.

The Institute works in cooperation with the Arab Center for Research and Policy Studies and the Doha Historical Dictionary of Arabic Language to facilitate its students and faculty members in their research of the most important current issues related to the Arab world and the wider international community. The involvement of students in the most important research projects is at the heart of the Institute's interests.

The Institute adopts Arabic as its official and primary language for education and research. English serves as an accompaniment to Arabic, with both languages used in presenting and research.

معهد الدوحة للدراسات العليا مؤسسة أكاديمية مستقلة للتعليم العالي والأبحاث في العلوم الاجتماعية والإنسانية والإدارة العامة واقتصاديات التنمية.

يهدف المعهد من خلال برامجه الأكاديمية ونشاطات أساتذته البحثية إلى تحقيق رسالته المتمثلة في المساهمة في تكوين جيل جديد من الأكاديميين والباحثين المستقلين فكرياً والمتمكّنين من المعايير العلمية العالمية والأدوات البحثية المنهجية الحديثة القائمة على مبدأ تداخل التخصصات، ومن القادة المهنيين القادرين على الدفع قُدماً بالمعرفة الإنسانية والاستجابة إلى حاجات المنطقة العربية في سبيل التطوّر الفكري والاجتماعي والمهني.

ويسعى المعهد لتأسيس نواة لصرح فكري يفيد العالم العربي على نحو خاص. ويدعم المعهد البحوث العلمية التي تهتم بالقضايا العربية، في جو من الحرية المؤسسية والفكرية.

يعمل المعهد بالتعاون مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعجم الدوحة التاريخي للغة العربية على فتح المجال لطلابه وأعضاء هيئته التدريسية للبحث في أهم القضايا الراهنة التي تتعلق بالعالم العربي والمجتمع الدولي. ويعتبر إشراك الطلبة في أهم المشاريع البحثية في طلب اهتمامات المعهد.

يعتمد المعهد اللغة العربية أداة للبحث العلمي، ولغة رسمية في الخطاب العام، ولغة أساسية للتعليم والبحث. وتُعَدُّ اللغة الإنكليزية لغة مرافقة في التعلّم والبحث العلمي. وتستعمل اللغتان في طرح المواضيع المختلفة ودراستها.





دورية "أسطور" للدراسات التاريخية

دورية **أسطور** للدراسات التاريخية دورية محكمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحمل الرقم الدولي المعياري (ISSN: 2305-2473). وقد صدر عددها الأول في كانون الثاني/يناير 2015، وهي دورية نصف سنوية محكمة تصدر مرة واحدة كل ستة أشهر، ولها هيئة تحرير علمية أكاديمية متخصصة وهيئة استشارية دولية فاعلة تُشرف على عملها، وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر ولل علاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في مختلف أنواع الاختصاصات.

يستوحي اسم الدورية المشتق من لغة العرب ومصطلحاتهم إحياءات العلاقة بين الدلالة اللغوية العربية والقرآنية للجذر "س. ط. ر" وكلمتي Istorein و Historia من أصول يونانية اللتين انبثق منهما علم التاريخ بصيغة History و Histoire. وتعتمد الدورية اسم "أسطور" بالمعنى الاصطلاحي الحديث لتأسيس "تاريخ عربي جديد" يتواصل مع الإنجازات العربية الأولى ولا يقطع معها، بل يجددها ويطورها ويؤسس إبداعات جديدة.

تعتمد دورية **أسطور** في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة وفق ما يلي:

❖ **أولاً**، أن يكون البحث أصيلاً مُعداً للدورية حصراً، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً، أو نُشر ما يشبهه في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أو إلى أي جهة أخرى.

❖ **ثانياً**، أن تُرفق مع البحث السيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

❖ **ثالثاً**، يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

1. عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز للباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها وآخر إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.

2. الملخص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو 250-300 كلمة، والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخص، ويُقدّم الملخص في جمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسية، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث.

3. تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق أن كُتب في الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصوّر المفاهيمي وتحديد مؤشرات الرئيسية، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلاً بقائمة ببليوغرافية في آخره تتضمن أهمّ المراجع التي استند إليها الباحث، إضافةً إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يُشر إليها في الهوامش. وتُذكر في القائمة بيانات الأبحاث بلغتها الأصلية؛ أي باللغة الأجنبية في حال العودة إلى مصادر بلغة أجنبية.

4. أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفق نظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز (ينظر: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).





5. لا تنشر الدورية مستلات أو فصولاً من رسائل جامعية أُقرّت إلا على نحو استثنائي، وبعد إعدادها من جديد للنشر في الدورية من جهة الباحث، وفي هذه الحالة يجب على الباحث أن يشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.
6. أن يكون البحث في مجال أهداف الدورية واهتماماتها البحثية.
7. تهتم الدورية بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأي لغة من اللغات، على ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يتجاوز عدد كلماتها 2800-3000 كلمة. ويجب أن يكون هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماته البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
8. تهتم الدورية بنشر وثائق أصيلة من أرشيفات مختلفة أو نصوص مخطوطات. ويشترط في نشر الوثيقة أو النص المخطوط الالتزام بالمعايير المعمول بها في تحقيق ونشر النصوص، ويصحب النص المنشور بصورة الوثيقة أو صورة من الصفحة الأولى من النص، إضافة إلى معلومات تعريفية بالنص ومكان حفظه.
9. تُفرد الدورية باباً خاصاً لمناقشات متعلقة بفكرة أو نظرية أو قضية مثارة في مجال علم التاريخ، من دون أن يتجاوز عدد الكلمات المناقشة فيها 2800-3000 كلمة، وتخضع المناقشات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
10. يراوح عدد كلمات البحث بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، والقائمة السيليوغرافية وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها أيضاً، بين 6000-8000 كلمة. وللدورية أن تنشر بحسب تقديراتها وعلى نحو استثنائي بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.
11. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استُغلت بها في الأصل بحسب برنامجي إكسل (Excel) أو وورد (Word)، ولا تقبل الأشكال والرسوم والجداول التي تُرسل في شكل صور.

❖ **رابعاً،** يخضع كل بحث لتحكيم سرّي تامّ، يقوم به محكّمان متخصصان تخصصاً دقيقاً بموضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، ومن المعتمدين في قائمة المحكّمين - القراء في المركز. وفي حال تباين تقارير المحكّمين، يُحال البحث على محكّم مرّجّ ثالث. وتلتزم الدورية بموافاة الباحث بقرارها الأخير النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محدّدة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون ستة أشهر من استلام البحث.

❖ **خامساً،** تلتزم الدورية بميثاق أخلاقي يشتمل على احترام الخصوصية والسرية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلومات بخصوص البحث المُحال عليهم إلى أيّ شخص آخر غير المؤلف والمحرّمين وفريق التحرير (الملحق 2).

1. يخضع ترتيب نشر الأبحاث لمقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.
2. لا تُدفع مكافآت ماليّة عن الموادّ من البحوث والدراسات والمقالات التي يتمّ نشرها؛ مثلما هو متّبع في الدوريات العلميّة في العالم، كما لا تتقاضى الدورية أيّ رسوم على النشر فيها.





أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

الكتب

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، اسم المترجم أو المحرّر، الطبعة (مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة؛ كما يلي:

نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.

كيت ناش، السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة، حيدر حاج إسماعيل (مترجم) (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النحو التالي مثلاً: ناش، ص 116. (ما لم يكن يوجد أكثر من مرجع واحد للمؤلف نفسه، ففي هذه الحالة يتم استخدام العنوان مختصراً: ناش، السوسيولوجيا، ص 116).

أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النحو التالي: ناش، كيت. السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة. حيدر حاج إسماعيل (مترجم). بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة "وآخرون". مثال: السيد ياسين وآخرون، تحليل مضمون الفكر القومي العربي، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109. ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين وآخرون، ص 109.

أمّا في قائمة المراجع فيكون كالاتي: ياسين، السيد وآخرون. تحليل مضمون الفكر القومي العربي. ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

الدوريات

اسم المؤلف، "عنوان الدراسة أو المقالة"، اسم المجلّة، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النشر)، رقم الصفحة. مثال: محمد حسن، "الأمن القومي العربي"، إستراتيجيات، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 129.

أمّا في قائمة المراجع، فنكتب: حسن، محمد. "الأمن القومي العربي". إستراتيجيات. المجلد 15، العدد 1 (2009).





مقالات الجرائد

لا تُذكر إلا في الهوامش (في قائمة المراجع لا تُذكر).

مثال: إيان بلاك، "الأسد يحث الولايات المتحدة لإعادة فتح الطرق الدبلوماسية مع دمشق"، **الغارديان**،

2009/2/17.

المنشورات الإلكترونية

اسم الكاتب (إن وجد)، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وجد)، شوهدي في: 2016/8/9، في: <http://www>، مثال:

كريستوفر هل، "السياسة الخارجية الأميركية على طريقة ترامب"، **الجزيرة نت**، 2016/8/7، شوهدي في <http://bit.ly/2aOCz9M>، في: 2016/8/9

في حال وجود سلسلة تنشر على الموقع الإلكتروني، تُكتب بخط سميك (مثال: **تقدير موقف أو تقييم حالة أو تحليل سياسات أو دراسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ... إلخ).

إذا جرى الاقتباس عن كتاب أو تقرير أكاديمي أو دولي أو عن مجلة دورية تنشر على الإنترنت، تُذكر بيانات النشر حسب نوع الإصدار (كتاب، مجلة، تقرير)، ولكن يُضاف الرابط الإلكتروني بعد البيانات المعتادة لنشر تلك الإصدارات مع ضرورة ذكر رقم الصفحة التي جرى الاقتباس منها.

يتعين ذكر الرابط كاملاً بحيث يوصل القارئ إلى الصفحة الإلكترونية التي جرى الاقتباس منها مباشرة وليس إلى العنوان العام للموقع.

يتعين اختصار الرابط الإلكتروني من خلال "مختصر الروابط الإلكترونية" (e.g. Bitly or Goo.gl Shortener).

ملاحظة: في الهوامش وقائمة المراجع العربية، ينبغي أن يكون عنوان الكتاب أو المجلة بخط العريض. أما إن كان بلغة أجنبية، فينبغي أن يُكتب بخط مائل.





أخلاقيات النشر في مجلات المركز العربي

تُعتمد مجلات المركز قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى الباحث والمحكمين على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على محكمين معتمدين لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين المحكمين، تُحيل المجلة البحث على قارئٍ مرجّحٍ آخر.

تُعتمد مجلات المركز محكمين موثوقين ومجربين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.

تُعتمد مجلات المركز تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.

لا يجوز للمحررين والمحكمين، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أيّ شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلف. وينبغي الإبقاء على أيّ معلومةٍ متميّزة أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال التحكيم قيد السرية، ولا يجوز استعمال أيّ منهما لاستفادةٍ شخصية.

تقدّم المجلة في ضوء تقارير المحكمين خدمة دعم فنيٍّ ومنهجيٍّ ومعلوماتيٍّ للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.

تلتزم المجلة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير التحكيم، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.

تلتزم مجلات المركز بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعة والإلكترونية التي تقدمها للبحث.

احترام قاعدة عدم التمييز: يقيم المحررون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب.

احترام قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيّ مؤلّف من المؤلّفين، أو الشركات، أو المؤسسات ذات الصلة بالبحث.

تنقيذ المجلات بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.





✿ النسخة النهائية للبحث والتعديلات: تعرض المجلة النسخة المحررة شبه النهائية من البحث بصيغة PDF على الباحث قبل النشر. وفي هذه المرحلة، لا تُقبل أيّ تعديلات مهمة أو إضافات على البحث، إلا ما كان من تصحيحات أو تصويبات أو تعديلات طفيفة؛ وذلك ضمن أمدٍ زمني وجيز جدًا تُحدّده رسالة المجلة إلى الباحث.

✿ **حقوق الملكية الفكرية:** يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلاته العلمية المحكمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًا أو كليًا، سواءً باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز العربي.

✿ تتقيد مجلات المركز في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملاً بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.

✿ **المجانية:** تلتزم مجلات المركز العربي بمجانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلفين من جميع رسوم النشر.





10. Confidentiality: Unpublished data obtained through peer review must be kept confidential and cannot be used for personal research.
11. Intellectual property and copyright: The ACRPS retains copyright to all articles published in its peer reviewed journals. The articles may not be published elsewhere fully or partially, in Arabic or in another language, without an explicit written authorization from the ACRPS.
12. *Ostour's* editorial board fully respects intellectual property when translating and publishing an article published in a foreign journal, and will not proceed before obtaining the authorization from the journal in question.
13. *Ostour* does not make payments for manuscripts published in the journal, and all authors and researchers are exempt from publication fees.





Ethical Guidelines for ACRPS Periodicals

1. The *Ostour* editorial board maintains confidentiality and adheres to objectivity in the peer reviewing process. It adopts an anonymized peer review process, where the editorial board selects the appropriate reviewer to assess paper's suitability for publication, according to specific criteria. In case of a conflict between the reviewers regarding the publication assessment, a third reviewer will be selected.
2. *Ostour* relies on a pool of experienced peer reviewers who are up to date with the latest developments in their field.
3. *Ostour* adopts a rigorous internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.
4. Disclosure: With the exception of the editor in charge (Editor-in-Chief or those standing in for the editor), neither the editors, nor the peer reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes must be kept confidential and cannot be used for personal gain.
5. When needed, based on the reviewer report, the editorial board may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.
6. *Ostour's* editors commit to informing authors of the acceptance or otherwise of their manuscripts, based on the reviewers' report, or to notify authors in case of rejection, specifying the reasons for rejection.
7. The journal is committed to providing quality professional copy editing, proof reading and online publishing service.
8. Fairness: The editors and the reviewers evaluate manuscripts for their intellectual and scientific merit, without regard to race, ethnicity, gender, religious beliefs or political views of the authors.
9. Conflict of interests: Editors and peer reviewers should not consider manuscripts in which they have conflicts of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.





Corresponding Bibliographical Entry: Springborg, Robert. "State-Society Relations in Egypt: The Debate Over Owner-Tenant Relations," *Middle East Journal*, vol. 45, no. 2 (Spring 1991), pp. 232-249.

Newspaper articles

Newspaper articles should be cited only in the footnotes (not in the Bibliography). As an example:

Ellen Barry, "Insisting on Assad's Exit Will Cost More Lives, Russian Says," *The New York Times*, 29/12/2012.

Electronic Resources

Author's name (if available), "The electronic resource's title," The website name, Date of publication (if available), accessed on d/m/y, at: shortened URL. As an example:

"Sovereign Wealth Fund Rankings 2015," Sovereign Wealth Fund Institute, accessed on 9/8/2016, at: <http://bit.ly/1sQqBfr>





Footnotes and Bibliography



Books

Author's name, *Title of the book in italics* (Place of Publication: Publisher, Year of Publication), page number. As an example:

Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), pp. 99-100.

Successive footnotes would be in the form: Pollan, p. 3.

If there is more than one reference by the same author, we use a short title: Pollan, *Omnivore's Dilemma*, p. 3.

The corresponding bibliographical entry: Pollan, Michael. *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals*. New York: Penguin, 2006.

Books written by four or more authors should follow the same rules as above, but only the first author is named, followed by "et al.". As an example: Dana Barnes et al., *Plastics: Essays on American Corporate Ascendancy in the 1960s* (Chicago: University of Chicago Press, 1982), p. 142.

In successive footnotes: Barnes et al., p. 142.

The corresponding bibliographical entry: Barnes, Dana et al. *Plastics: Essays on American Corporate Ascendancy in the 1960s*, Chicago: University of Chicago Press, 1982.

Periodicals

Author's name, "Title of the article," *Name of Journal in italics*, volume number, issue number, page number. As an example:

Robert Springborg, "State-Society Relations in Egypt: The Debate Over Owner-Tenant Relations," *Middle East Journal*, vol. 45, no. 2 (Spring 1991), p. 247.





the submitting author must include an image of that manuscript (or of its first page), as well as some explanatory details about the nature of the manuscript and the location in which it is archived.

9. *Ostour* carries a special section devoted to essays that address a point of contemporary, theoretical debate within the historical sciences. Such essays are between 2,800 and 3,000 words in length, and are subject to all of the same guidelines as regular research papers which apply.

10. Research papers submitted to *Ostour* must be between 6,000 and 8,000 words in length, not inclusive of bibliographies, footnotes and appendixes. The editorial board of *Ostour* reserves the right to publish articles of greater length, in exceptional circumstances where it deems this is merited.

11. All charts and tables must be submitted in a format compatible with Microsoft Office (specifically Word or Excel), making it possible for the data to be accessed. Submissions will not be accepted if any accompany graphs or charts are included purely as image files (such as JPEGs, GIFs, etc.).

✿ The peer review process for *Ostour* and for all journals published by the Arab Center for Research and Policy Studies is treated with the strictest confidence. Two preliminary readers are selected from a short list of approved reader-reviewers. In cases where there is a major discrepancy between the first two readers in terms of a submitted paper's value, it is referred to a third reviewer. The editors undertake to notify all authors of a decision either to publish, to publish after modifications, or to decline to publish, within two months of the receipt of the first draft.

✿ *Ostour* adheres to a strict code of ethical conduct, which has the clearest respect for the privacy and the confidentiality of authors. For a complete description of the ethical guidelines which adopted by *Ostour*, please see Appendix II.

1. The order of publication of submitted articles follows a set of purely technical determinants, and has no relation to the academic standing of the submitting author.

2. In keeping with global norms in the academic publishing industry, *Ostour* neither accepts payment in return for publishing an article nor does it offer payment to authors whose papers are published in the journal.





2. An abstract, ranging between 250 and 300 words in length, in both Arabic and English versions as well as a list of keywords. The abstract must explicitly detail the problematic that the research tackles, the methodologies used to cover it and the main conclusions which the author presents.
3. A clear exposition of the research problematic, the main aims of the paper and the importance of the results must be included. In addition, papers published in *Ostour* must include a critical review of the literature previously published on the topic. The hypothesis as well as the conceptual framework of the author and an analysis of the answers must all be presented. In addition, any research papers submitted for consideration must include a complete bibliography inclusive of all references, regardless of whether or not these appear in the footnotes. References must be maintained in the original language in which the source was written.
4. Authors must follow the referencing guidelines adopted by the Arab Center for Research and Policy. See Appendix I for a complete guide to the reference style used across all of our journals.
5. Doctoral theses and other student projects are only published as part of the journal in exceptional circumstances. In such exceptional circumstances, the editorial board will require exhaustive information about the way in which the thesis in question was examined, and institutional correspondence information of those responsible for it.
6. All works must fall within the broad scope of *Ostour*.
7. Book reviews will be considered for submission to the journal provided that the book covers a topic which falls within the scope of the journal and within the reviewer's academic discipline and/or main areas of research. Reviews are accepted for books written in any language. Book reviews are subject to the same standards of rigorous scrutiny which apply to research papers. Book reviews must be between 2,800 and 3,000 words in length. Book reviews/critiques are only accepted for titles published within the three years leading up to the submission.
8. *Ostour* carries a special section devoted to the examination of original documents, primary sources and manuscripts which are relevant to the journal's scope of interest. To the extent possible, publication of manuscripts/original documents follows the same standards and guidelines as research articles submitted to the paper. Before the publication of a text related to a manuscript can be considered,





Ostour: the Arab Journal for Historical Studies



Ostour is a peer-reviewed academic journal focused on the academic study of history (ISSN: 2305-2473). The first edition of this bi-annual journal was published by the Arab Center for Research and Policy Studies in January, 2015. *Ostour* is overseen by a specialist academic editorial board and an active international advisory board. Publication in *Ostour* and relations between authors and the editorial staff are all governed by a strict code of ethics. Review of submitted journal articles is overseen by a carefully selected list of approved reviewers who cover a broad range of academic specialisms and is governed by an internal set of by-laws.

The name of the journal draws on the archaic Arabic root *s-t-r* and also echoes, if only phonetically, the Greek and Latin *historia* and *Istorein* which have their contemporary cognates in today's *history*. In a similar fashion, *Ostour* seeks to establish a "new Arabic history", one which is rooted in an older tradition of Arabic historical writing and also builds to renew it.

In line with academic titles from across the globe, and in keeping with the standards set by the Arab Center for Research and Policy Studies across all of its journals, publication in *Ostour* follows a set of clear guidelines and procedures. Specifically, these include:

- ✿ Only original work which is drafted exclusively for publication within the journal will be accepted. No work which has been previously published fully or in part will be considered for publication in *Ostour*, except as part of an approved translation. Similarly, work which was previously presented at academic conferences will not be accepted for publication in the journal, with the exception of conferences hosted by the ACRPS.

- ✿ Submissions must be accompanied by the author's curriculum vitae (CV), in both Arabic and English versions.

- ✿ All submissions must include the following elements:

1. A title in both Arabic and English, as well as the author's correspondence information and institutional affiliation.



دعوة للكتابة

تدعو دورية **أسطور** الأكاديميين والباحثين وسائر الكتّاب المهتمين بالبحث التاريخي -المنفتح عن منهجيات العلوم الأخرى ومقارباتها بما فيها مقاربات العلوم الدقيقة- إلى الكتابة في صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، وتفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب ونشر النصوص والوثائق الدفينة. تخضع كل المواد التي تصل إلى **أسطور** لتحكيم أكاديميين متخصصين. ولذلك تتوخى الدورية التزام المعايير الدولية المتعارف عليها. ويضمن هذا الالتزام تراكمًا علميًا جادًا وجودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيّعة الفهم لدى المتخصصين وغير المتخصصين من القراء من دون التضحية برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة إلى النشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة
ostour@dohainstitute.edu.qa



OSTOUR
أسطور

قسمة الاشتراك

الاسم

العنوان البريدي

البريد الإلكتروني

عدد النسخ المطلوبة

طريقة الدفع ☐ تحويل بنكي ☐ شيك لأمر المركز



Invitation to Submit Papers

The editors of *Ostour* invite scholars from across all the disciplines and specializations of history to submit papers for consideration in future editions of the journal. *Ostour* publishes in Arabic across all fields of history. The journal also carries critical, incisive essays and book reviews as well as primary source materials. All submitted manuscripts will be subject to the same rigorous peer review process. The journal aims to advance historical knowledge and understanding for diverse audiences of professional historians and non-specialists alike while continuing to uphold its high academic standards.

All manuscripts submitted for publication should be addressed to the Editor-in-Chief by email to:
ostour@dohainstitute.org



عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي 174 - مار مارون
ص.ب: 11-4965 رياض الصلح 1107 2180 بيروت - لبنان
هاتف: +9611 991837/8/9
فاكس: +9611 991839
بريد إلكتروني: distribution@dohainstitute.org

عنوان التحويل البنكي:

Beneficiary: ARAB CENTER FOR RESEARCH AND POLICY STUDIES
Bank: SOCIETE GENERALE DE BANQUE AU LIBAN SAL
Branch: MAZRAA - AL MAMA STREET - SGBL BLDG.
BEIRUT - LEBANON
Swift: SGLILBXX
IBAN: LB63 0019 0001 1004 3696 6650 4023
Account No.: 011 004 369 666504 023

الاشتراكات السنوية

(عددان في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

للأفراد:

- 20 دولارًا في لبنان.
- 30 دولارًا في الدول العربية والأفريقية.
- 50 دولارًا في أوروبا.
- 60 دولارًا في القارة الأميركية.

للمؤسسات:

- 30 دولارًا في لبنان.
- 40 دولارًا في الدول العربية والأفريقية.
- 60 دولارًا في أوروبا.
- 80 دولارًا في القارة الأميركية.





The Elephant Clock

Badi' al-Zaman ibn al-Razzaz al-Jazari (1136–1206)

Folio from a Book of the Knowledge of Ingenious Mechanical Devices

715 A.H. (1315 A.D.)

ساعة الفيل

بديع الزمان أبو العز إسماعيل بن الرزاز الجزري (1136–1206)

صفحة من كتاب "في معرفة الحيل الهندسية"

715 هـ (1315 م)

Reference: The Metropolitan Museum of Art, Bequest of Cora Timken Burnett, 1956. Public domain (CC0 1.0).

في هذا العدد

ترجمات

روس إدموند دان
ترجمة: أحمد بودسن
تعليم تاريخ العالم عبر العالم

مراجعات كتب

سعيد الحاجي
شروط البوح ونسبية الحقيقة في ذاكرة الفاعل السياسي:
قراءة في كتاب "بوح الذاكرة وإشهاد الوثيقة" لامبارك بودرة
(عباس)

عبد الحق الطاهري
من تاريخ الفكر الإصلاحي المغربي في القرن التاسع عشر:
مراجعة كتاب "المغرب في مواجهة الاستعمار: دراسات
في مسألة الحدود والإصلاح" لأحمد العماري

يوسف مدراري
مراجعة كتاب: تاريخ حركة الطباعة والنشر في المغرب خلال فترة
الحماية (1912-1955)

وثائق ونصوص

محمود محارب
جادل ومادل: المجندون من خارج البلاد للجيش الإسرائيلي في حرب
عام 1948

دراسات

سمية الوحيشي
في المناهج التاريخية المعاصرة: من التاريخ المفاخر إلى
التاريخ المتصل

الأسعد يانسي
الرحلة العلمية من خلال كتب الأراجم: نماذج من القرنين
12-11هـ / 17-18م

منير السنوسي
في تاريخ بدايات الحماية الفرنسية على البلاد التونسية
(1881-1884)

مهدي أبو سارة
تطور الأدوار الاجتماعية والتوجهات الفكرية لدى الأعيان
المقدسين خلال القرن التاسع عشر وبواكير القرن العشرين

عمرو الملاح
حرب البرقيات: ثورة تركيا الفتاة والحركة المضادة للأعيان
في حلب 1908-1913

تقادم الخطيب
جذور الثورة المصرية 1919 من منظور الأرشيف الألماني

منير فخر الدين
من الكوشان إلى الكارافان: نحو إطار تاريخي لدراسة حوكمة
الأرض واستعمار فلسطين

سعر النسخة

قطر	30 ريالاً	العراق	5000 دينار	الجزائر	250 ديناراً
السعودية	30 ريالاً	تونس	5 دنانير	المغرب	30 درهماً
الإمارات	30 درهماً	سورية	200 ليرة	موريتانيا	700 أوقية
البحرين	3 دنانير	لبنان	100000 ليرة	ليبيا	5 دنانير
الكويت	ديناران	الأردن	ديناران	فلسطين	3 دولارات
عمان	3 ريالات	اليمن	400 ريال	الصومال	3500 شلن
مصر	20 جنيهات	السودان	20 جنيهات		

DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



ISSN 2410-0870



جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا